

الحمد لله الذي جعل طوبى الانوار

THE  
NATIONAL  
INFORMATION  
AND  
DOCUMENTATION  
CENTRE  
UAR

OR

الجزء الثاني من مخطوطات

ملحقه ١

2

3

ملازمہ ہذا کے لئے درخواست

صمد الاصابري سنة عشر جزاء خراسنة عشر مبداء  
١٢٨٦ ٢٤١١

[illegible][illegible]

$\frac{1}{\sqrt{3}}, \frac{1}{\sqrt{6}}, \frac{1}{\sqrt{2}}, \frac{1}{\sqrt{3}}, \frac{1}{\sqrt{6}}, \frac{1}{\sqrt{2}}$

198V  
WXC

١٣٥	كتاب المعامل	٤٦٤	والتجارة عليه العقد	٧٨٤	تصاريخ غياثي صلح حسين
				٥٠٠	القن ويزه
				٥١٧	١٣٦

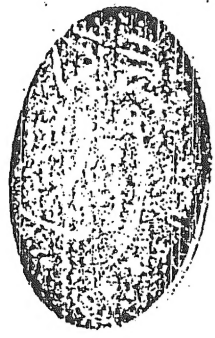
الجزء الخامس عشر من طوله الانوار  
 بنسخ الدر المختار للمصنف  
 الشيخ محمد عابد  
 السندي رضي  
 الله عنه



١٩٨٧

٢٨٥٦

مكتبة



الجزء الخامس عشر من طوله الانوار	من كتابها المصنف الى كتاب الوصايا	كتاب الوصايا	١٥	٤٤	٩٤	كتاب الصيد
كتاب الرهن	كتاب ما يجوز ارتكابه	باب الرهن وضع	باب التفريق في الرهن	باب ما يجوز ارتكابه	باب الرهن	باب ما يجوز ارتكابه
١٣٠	٢٥٨	٢٧٣	٢٨٩	٢٩٤	٣٠٩	٣١٤
فصل في ما ينسب من كتاب الجنائز	فصل في ما يجب القبول	باب القبول	باب القبول	باب القبول	باب القبول	باب القبول
٢٣٦	٢٥٨	٢٧٣	٢٨٩	٢٩٤	٣٠٩	٣١٤
فصل في العلقين	باب العلقين	باب العلقين	باب العلقين	باب العلقين	باب العلقين	باب العلقين
٣٤٢	٣٥٦	٣٧٠	٣٨٤	٣٩٨	٤١٢	٤٢٦
فصل في الجنين	باب ما يجزئ الجنين	فصل في الجنين	باب الجنين	باب الجنين	باب الجنين	باب الجنين
٤٠٦	٤١٧	٤٣١	٤٤٥	٤٥٩	٤٧٣	٤٨٧
باب خبايا المملوك	فصل في الجنابة على	فصل في الجنابة على	فصل في الجنابة على	فصل في الجنابة على	فصل في الجنابة على	فصل في الجنابة على
٤٦٢	٤٨٤	٤٩٨	٥١٢	٥٢٦	٥٤٠	٥٥٤
كتاب المعاملات						
٥٤٦						



**كتاب احيا الموات** **مر الله الرحمن الرحيم** وبه نستعين  
 كتمان احيا الموات بعد ان كانت كذلك لان احيا كل شيء بما يليق  
 صالحة لانها الزرع بعد ان كانت كذلك لان احيا كل شيء بما يليق  
 به والموت ينفع الميم وضمها لغيره لان مالها لا مالها ولا ينجي عن  
 القاموس الموت لثحاب وغراب مالا روح فيه وارضى لا مالها  
 لها انهم قال السيد احمد فقول الدرر لموات لغة حيوان مان  
 وهما هنا مستعار ومستعار له انتهى قول لاهل اللغة وفي شرح  
 المحوي الموت لغة بضم الميم والنفع مثل الموت وماتت الارض موتا ينفع  
 خلت من الغارة والسكان في موت تسمية فالصد وعصباح مخفرا  
 وفي الاساس للزنجري ومن المحا زحجي الله البلد الميت وهو عجم  
 الموات والموتان واشترى الموتان ولا تشترى من الحيوان لعل من اسه  
 اذ من اسه الحيا كتاب احيا الموات بكتاب للخطر والاحاطة ان قد  
 ما يله وما لا يله هكذا نقله قاضي زاده عني جرحه وشبهه باله  
 وغيره ولعل مرادهم بالمرور ما امتنع احيا وما لم يتصل بالمرور  
 او ما ينتفع به اهل الارض وتعتب التعيين بعد تغلب قوى الموت  
 وقال هذه ايم المنا سبة ليس بشي لان ما ذكره في ترتيب  
 الكتب السابقة واللاحقة من المنا سبات ملحوظة فيها ذرا  
 هرها من المنا سبة بين هذا الكتاب وكتاب المنا سبات هو  
 ان الحينية المذكورة هي مع ملاحظة تلك المنا سبات هو  
 تفتيضي ذكر هذا الكتاب عقيب كتاب الكراهية وكون غيره  
 اذ لو كان غير ذلك لكانت بعض من المنا سبات السابقة واللاحقة  
 قال وليكن هذا المعنى على ذكر منك فانه ينفعك في موضع  
 شتى انتهى وفيه نظر وقال السيد احمد والاحد ما قاله  
 العلامة مكين هي ان في كل منها العمل بالاحسن ففي احيا الموات  
 انبات ارضي جاذبة او اجرا لانها تحت الخيل والافعى وهذا

امر

امر مستحسن انتهى يعني وكتاب للخطر يقال له ايضا كتاب  
 الاستحقاق وفي اللغز ومن محاسنه التسبب للخصب في قوت  
 الانام وشرعيته بقوله صلى الله عليه وسلم علم من احيا ارضا  
 ميتة فهي له وشر وطه تدر في آثا الكلام وسببه تلقى البقا  
 المقدر وحكمه عملك الحمي فاحياها للحياة نوعان حياة  
 حاسنة قال السيد احمد نسبة الحيا الى محيا فان الحاسنة تحفو  
 الحى بها والاخرى حياة نائمة والارء هتاي في هتاي الساب النامية  
 قال الله تعالى فاحيينا به الارض بعد موتها ونرى قنر الاحيا  
 موتا بضم الميم وفحتها كما قد مدنا له لطلان الانتفاع به الاول  
 بها قال الزيلعي وانما سميت موتا اذ كانت بهذه الصفة لبطلان  
 الانتفاع بها تشبيها لها بالمحيا اذ اقامات وبطل الانتفاع به  
 واحياها يكون ببناء قال الشيخ الرحيمي ليس في البناء احساس  
 ولا نمو حقيقي لكنه لما كان به حصص الانتفاع شبه بالحى  
 الذي ينتفع به كالزادون القنر فكلمت الذي لا ينتفع به  
 او غرس الاشجار فيها والزرع فان الغرس هنا اسم مفعول قال  
 الله تعالى فاحيينا به الارض بعد موتها ولا تشك ان بذلك  
 نحوها فتكون من الحياة النامية او ترى اي حفر نهر وغور  
 ذلك وسمى قال الشيخ الرحيمي واما الكريم والسقي والريها  
 واجرا لما ابرها فاطلاق احيا اليه طلاق السبب على  
 السبب لان ذلك سبب الحياة انتهى ومن يحفر على ارض موات  
 شدة المنا فتلح احياها لانه يكون بمنزلة ما يوحطها و  
 سبها بحيث تعصر الماء فانه يكون احيا لانه في محيط الشرى  
 وذكر ان سماعة عن ابي حنيفة رجع له حفر فيها بئر فسياق اليها  
 الماء فقد احياها زرع او زرع ولو حفر فيها انها لم يكن احيا  
 الا ان يجرى فيها ما يحيا به يكون احيا واذ حفر فيها حثيث

فليس باحيا كذا في محط السرخى ايضا ولو كان اجرة وغيشة  
فقط فصحتها او اختارها فسوها قوا حيا كما في القننة اذا  
احيى مسلم او ذى ارضا حال كونها غير مستغنى بها الانتقاء  
الماء عنها وعلنية عليها او غلبة الرجال او غيرها من سببها اما ما كان  
مستغنى به كارض الخمر والنحو غيرها مما لا يستغنى عنه المسلمون  
لا يكون ارض موات حتى لا يجوز للامام ان يقطعهما لاحد كما  
في البديع ونيسة الارض التي حياها مملوكه مسلم ولا ذى  
لان الميت على الاطلاق ينصرف الى الكمال ولا يملكه الا كقول  
مملوكة لاحد فلو كانت موات موقوف فلا يجوز حياؤها ولو  
وكذا السلطانية كما في قريب ولو كانت مملوكة لم يملكها  
لو تكن ارض مواتا لبقا ملكها مالها فيها عدم ما بين يديه فلو لم  
يعرف مالها على سبيل التعبد والافقد تحقق انها مملوكة في  
الحالة ذى القننة ينصرف فيها الامام كما يتصرف في جميع القننات  
والاموال الضاربة وتوطئها بعد صرف الامام تراد الارض  
التي اى مالها لانه ينبغي ان تصرف في مال الغير يعني اذ لم يجر  
المالك تصرف الامام كما هو الحكم في القننة اذا تصديقها بشرط  
انما مالها ان اشاء اخذها كما كانت موجودة وادناها جازها  
ويضمن من زرعها نقصها اذا نقصت الارض بالزرع والا  
فلا شيء عليه ونقل الزرع عن القدر في قال فان كان منها  
عابدا وكان مملوك في الاسلام لا يعرف لها مالها بعينه  
قال وانه بالعمادي عا قديم خليفه كان منسوب اليها فخره  
من عهدهم وجعل المملوك في الاسلام اذ لم يعرف مالها من  
الموت لان حكمه كالملك حيث يتصرف فيه الامام كما ينصرف  
في الموات لانه حقيقة كما بينا وارضى ما وراءه من خول زرع  
انستت بكونه خولها في القننة ونصرف في القصى مالها او يبيع

في الاسلام وورثته وان لم يعلم فالتصرف في المال كما في الوحيين  
وحيي والمالك لارض الوصوفة بعده من القرية فلا يكون  
داخل البلدة مواتا ولا مالا كان خارج البلدة من مواتها  
محتظا لاهلها ورعيهم لا يكون مواتا حتى لا يملك الامام  
اقطاعها كما في الهندية وبعد عن القرية بحيث اذ صاحبها  
واقصى المات مروهويي والمحال ان الذي صاحبها جهور  
الصوت اى عالمه وصاحبها على صوته بزيادة واليعتبر صوت  
من طرف الدور ولا الاراضي الماترة فربما فيمن يجنبه  
لا يسمع بها اى في تلك الارض صوته مثلها المحميها فلو كان  
رجلا حيا الموات له فاحي فهو للموت كذا في الامام في الاحيا  
كما في القننة وهذا التخذ يد عند زيد يوسف رح قال القاضى  
الدين وافقه ما فيه اذ يقول الرجاء في طرف عمرن القرية فينادي  
بالصوت في اى موضع ينادي بصوته فيكون من فناء  
العران فيستعملون به لانهما يجتا جون له ارض عوايهم وطرح  
حسابهم فلم يكن انتفاعهم به منه طعنا عند ظاهر فلا يكون  
مواتا ومات ذلك يكون من الموت اذ لم يعرف مالها والبعد  
عن القرية على ما وصفنا من طر ابو يوحى رح وهو المختار كما في  
الختار وغيره واعتبر محمد عدم ارتقا اى انتفاع هلال  
يعني يعتبر حقيقة الانتفاع حتى لا يجوز احياها ما ينتفع  
به ارض القرية وان كان بعيدا ويجوز حياها لانه ينتفعون به  
وان كان قريباً من العامر في اى وجه اى بما قال محمد بن عثمان  
حقيقة الانتفاع قالت الثلاثة يعني مالك والشافعي  
واحدين حنبلي قلت وهو طاهر لانه قال في السلايين  
وهل يشترط ان يكون بعيداً من العامر شرط الطهارات  
وفي ظاهره لانه ليس بشرط حتى ان يخرج من البلدة جزء

ماؤه واجدة عظيمة لم يكن بها ملك لا حد يكون ارض موات في  
 ظاهر اوائيه وغير واية اني يوسف ووصف الطهي وكس  
 لا يكون والصحة جواب ظاهر اوائيه فان الموت اسم لا يتبع  
 له فاذا لم يكن ملكا لاحد ولا حقا خاصا له لم يكن مستغنيا به  
 فكان مواتا بعد موته من المدة او فريها منها انتهى وبه يفتي  
 كما في كتاب الكيف وراه المرسا في ولذا في البرهانية عن النصورية  
 عن قاضي خان اذ الفتوى على قول محمد فالتعجب من ان يتلوا  
 كفى لم يذكر ذلك فليحفظ قال السيد محمد العجب من ذلك  
 فان الاقتصار على قول معتدلا بقدر قصور وانما العجب  
 منه حيث ذكر في ذلك يعني ان واية ضعيفة فانه قال وعن  
 محمد انه يعتبر ان لا يرتفع اهل القرية وان كان قريبا وجد  
 المختار يتلقى حقهم به حقيقة او دالة فلا يكون مواتا انتهى  
 وهو انهم قالوا انه ما خالف في الرواية ليس مذهبنا الاصل  
 وكفى تعجب على ما سواه فانه المختار لا سيما ان لفظه يعني  
 اذ انما في الاقتصار ان قول المات ملكها يعيد له يجب  
 فيها المشر على المات يخرج على الذي لانه ابتدأ وضو ويجب  
 على كل منها ما يتفق به وان سقاه بما الخارج اعتبر به لانه في  
 الاقتصار لانه عن الاختيار قال في الثانية الا انه يكون الرجل  
 من اهل الموطا فيجعل بالامام عليه عطية انتهى ان اذ له  
 الامام في ذوات الاجبا يعني فانه اعيد موات بلا اذن من  
 الامام لا يتخلل وفي الهندية عن الخافيه في آخر كتاب الزكاة  
 ذكر انما في ان القاضي في ولايته بمنزلة الامام في ذلك انتهى  
 وفي الترخا لانه قيل لا يحيا سدا لانه قد روي في رجل وكل  
 با حيا الموت هل هو ملك كما في الترخا بالاحتياط والالا  
 حقا في ام للموكل كما في سائر النسخ فان قال انه اذ له الامام

للموكل بالاحياء يقع له انتهى في قول الامام هو المختار ورويه  
 اخذ الطحاوي وعلمه الموت وقال اي ابو يوسف ويحيى عليها  
 المسمى الموت الذي اعياها بلاء الله يعني لا يشترط في تملكه اذن  
 الامام لقوله صلى الله عليه وسلم من بيع رخصا ليست لاحد  
 فهو باعق بها رواه البخاري واحمد وقال صلى الله عليه وسلم  
 من ابيع رخصا ميتة فهي له رواه احمد والترمذي وصححه  
 ولانه من باع ميتة بيع الله فكان حقا به كما في الموطا  
 واخذ في الصيد والاكل ولا في متعة فقه صلى الله  
 عليه وسلم ليس للموكل اما طابت به نفس او امه خرجت  
 الطهر في رخصا معا قال سمعت رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم يقول انما المؤمن طابت به نفس ما مده وفي شهادته  
 ضوف واستدل الطحاوي ولا في ضيفة من ايضا بما رواه  
 هو احمد عن الصعب بن جثا فانه ان الذي صلى الله عليه  
 وسلم حي البقيع وقال لاحي لاله ورسوله ولتخاري عنده  
 الاحي لاله ورسوله وعاروي بسندك عن محمد بن عبد الله  
 قال خرج رجل من اهل البصرة يقال له ابو عبد الله لغير  
 فقال له كما بضرة رخصا لا تضرك احد من المسلمين ولا  
 وليس بضرة خرج فان شئت ان تقطعها فافعل قلت  
 عن رخص الله عنه في رخصي رخص الله ان كانت حية  
 فافعلها اما وعاروي من طريق ابو جعفر عن محمد بن  
 قال عن رقبان الرضي روي ابو جعفر عن علي بن ابي  
 الامام رجلا ان يعطي رخصا ميتة علي ان يشترطها ولا يكون  
 له الا ملك فاحياها بملكها عنده لان هذا شرط حقيقي  
 عند الامام ومقتضاها بملكها ولا اعتبارا بشرط وهذا يعني  
 محل الخلاف فيموك ان الحي مسلما وترى لا يشترط جهلا

أما إذا تركتها بأولها كاملاً فإنه إلى سخرها جزاء كافاً  
السيد أحد فلو كان المحيى فيها شرط الأذن من الإمام  
في الأحكام اتفاقاً بين الإمام وحاضيه لتحملة ولو كان المحيى  
مستأنفاً من الكفار فإن كان يملكها أصلاً يعني أن له الإمام  
بأحياها أولاً اتفاقاً مستأنفاً فلا خلاف في الأحكام  
أن لا يماثلن له الإمام فتأله سبحانه سبقت بدة إليه فكان  
أحق بها كما لا يخطب والحنث واجب **أبو حنيفة**  
عن ذلك بما صرح من الآثار فإن هذه الأضحية كانت بائنة  
الكفة ثم صارت في يد المملوك فصارت قتيلاً ولا يحضر  
بالغنى أحد دون رثة الأضحية كالفقير بخلاف الصيد والقطب  
وتحويه لأنها لم تكن في يد الكفة ولم تكن في حكم الغنى وما رآه  
من الخلاف كان أن كان منه صلى الله عليه وسلم لا نصب شرع  
تقوله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلاً قلته سلبه فإنه يخرج  
منه بالسلب لا نصب شرع على ما بيناه في موضعه فلو  
تركها إلى المحيى الموت بعد الأضحية ومن عطا غيره فالأول  
أحق بها في الأصح لأنه ملك رقبتهن إلى الأضحية فلا يخرج من ملكه  
بالتزك ولا يصحح أحياً مملوك الغير في مرق قتل المملوك في حق  
بها لأن الأول ملك استغلاها دون رقبته في الخلافة  
على أن المحيى الأول ملك الرقبة والاستغلا ولو جازى رجل  
أرضاً مبنية في حيا نساً ورجعها أرضاً حياً حتى أخطأ  
الأضحية صحواً إلى أربع من أربعة نفاً ما لكان الأضحية  
لأول قتلها أن يتطرق إلى أرضه من أي جانب شاء على التقاطع  
وفي الظاهرية وإن كان الرقبة وأحيى كل واحد منهم خانها حتى  
أخطأ أحياهم بها كان له أن يتطرق إلى أرضه من أي طرف يشاء  
إذا أحيا جواربها معاً وإن كان على التقاطع يعني طرف

الأول في الأرض الأربعة لأنه أحيا الجوارب الثلاثة تعرجت  
الجانب الأربع للاستطراق وذلك لأن كل واحد أحيا أرضاً ملكها  
سأله من حق القتل لأن الأول ما أحيا بعد الأربعة طرية  
فيما بقي من الموت والمحى الأخير حياً ما بقي من قتل فانه لم  
يتزك طرية استحقاقاً في أرضه فلو كان الثلث من الأضحية  
تتم الطريق وأخطأ أحياً ولو لم يكن الجوارب من الجوارب  
الأربع كان كان تخلفها بجل وعقوبة بحيث لا يمكن الرجوع فيه  
وأحيا آخرها يمكن أن يرفيه كأن له حق الرجوع فيما أحياه  
كما لو أحيا رجل جواربه الأربعة استحقاقاً من أي  
نشان أحياها دفعة وإن أحياها نساً بعد يبي  
أن يكون موقوفاً فيما أحياه الثاني خيراً حتى وإن حيا  
بالشديد ويجوز فيه التخفيف **أرضاً إلى منفعته** منها  
بوصلة الأضحية من حيا وعقوبة في المسوط استحقاق  
الكعبة من الحرم هو المثل لأنه إذا علم في موضع المواث  
علامته فكانه منع من أحياه ذلك الموقوف في فعله  
تجيزاً في الحنثي ثم أهلها من حياها فلو كان سبقت  
دفعته تلك الأرض المحقة المهمة بعد مضي ثلاث سنين  
أضحية وأما قبلها أي قبل مضي الثلاث سنين من أهلها  
لوعا دلها ولحياها كان هو حق بها من غير وقت وصله  
لم يملكها لأنه إنما يملكها بالأضحية وألحقها بها بيب  
أوغرى وهوها مما على محيى المحيى فانه ليس بأضحية  
في الأصح لأن الأضحية حياها من الأضحية في حياها  
اتما هو الإعلام مشتق من حيا وهو منع الغير من وضع غلاته  
من حيا وحياها ما فيها من الحنثي والتشوك وغيره  
حول الأرض فخصاً بأربعة في غاية البيان أو حفر من



الميت ذراعا ودرعبي وفي الاخير ورد الخبر هل يترك كل ذلك  
لا يغفل الملك فيقبت مساجد على حاله لكنه هو ولي بها فلا تؤخذ  
منه الى ثلاث سنين فاذا لم يرها اخذها الامام ودفعها اليه  
غيره لانه اذا دفعها اليه لم يحصل له ما ينبغي منه  
الفقر والخراج فاذا لم يحصل المقصود فلا بد في ذلك  
في ذلك وانما قيد بثلاث سنين لقول عمر رضي الله عنه ليس  
للمتخلف ثلاث حق ولا ن مدة الا تنتظر حتى يتبين  
عامه حتى تستعمل جميع المحتجب وذلك بالتقدير بثلاث  
سنين لان المتخلف ان يتخلف في موضع شام من دار الاسلام  
واقصى دار الاسلام يقطو في سنة فيقدر بثلاث سنين  
وسنة للذهاب وسنة للاياب وسنة لتدبير وصله فلا  
ينبغي لاحد ان يجيب ذلك الموضع حتى تمضي ثلاث سنين  
وهذا من طريق الدعي وانما في الحكم فاذا احبا هل غيره قبل  
مضي ثلاث سنين عليها تحقيق تسبب الملك دون الاول  
وقال شيخ الاسلام ان المتخلف يغيب ملكا موقفا بثلاث  
سنين ولو كررها اي حثرتا او ضرب عليها اي على ارض الموت  
انستاقه في ما ينبغي لتسليمه في امانه وفي القصاص وهو  
حايط بيني وبين وجه الماء ويسمى السد وفي ان السدود  
هو يضم اليه وتشد بر النون الطريق قاله في الجوهره  
وقيل ان المتخلف ينفقنا ونقل عن العرب ما ذكرناه عن  
العقباته ويتفق اهل ابي الامر في الموت نهرا او يتررها  
وهي احبا فمستوطنة وذكر ابن ساعده عن ابي حنيفة انه حفرها  
بئر فساقي اليها الماء فقد احبا زرعها ولم يزرع ولو حفر  
فيها اهلها لم يحبا الا ان يجرى فيها ماء فيكون احبا  
في تحيط السرخسي فاذا في المن من شق التمر يحمل على ملو

احدي فيه الماء وفي المسألة روايتان وقال الزبيدي وذكر في الهلالية  
ولو كررها وستاها فنن محمدا احبا لوجود العقبتين  
ولو فصل احدهما يكون تخيرا وان سقاها مع حفرها  
كان احبا لوجود العقبتين وان سقاها مع حفرها  
يعصم الماء يكون احبا لانه من البناء التراب ولو بني فيها بنا  
او زرع زرع او جعل في الارض مسناة وتحوذ لك يكون  
له موضع البناء والزرع وقال ابو يوسف رحمه الله ان عمر  
الكر من الاخصف يكون احبا ولو بنا بيقع وان عمر نصفها له ما عمر  
دون ما يقي فقد غير الكثرة لانه محيط السرخسي وقال محمد  
رحمه الله اذا كان الموت في وسط ما احيا يكون احبا للملك  
وان كان احبا في ناحية لا يكون احبا ولو في المنتزعة  
ويكون فيها الميت ان ابتدئ في حياها على ما لا يجوز ان  
سقاها بما لا يخرج هدية ولو حفر في الموت ولو بني فيه وبين  
الماء قد فرغ من حفرها او لا حق به الا ان يعلم انه  
تولد وقدرة يشهد وهو حفر مندرع فهو حفر ويسمى حيا  
كذا في المنتزعة واذا حفر في اسفل جدرانها في الغلابة لم ي  
العقباته ولو كان نهر من جلة عليه محطوب ومرعاه هو  
احبا الا ان يكون فنا فيه فسد فنا فيه فهو للموت  
يقطع من طريق الماء ان يضر ملكا من حفره ويسمى ذلك  
الاختصاصية ومن ذلك في الحفرط ولا يجوز حيا ما قرب  
من الحيا حيا بترك التراب من الحيا حيا ما قرب  
ويكون من حفرها حيا ما قرب من حفرها حيا ما قرب  
العامر له اي بما قرب من حفرها فلم يكن ذلك التراب من  
العامر موثقا وقد مر من ان ذلك قول في حفرها حيا ما قرب  
الا ارتفاعا لتقديره ويحدد لا يعتبر الا ان حفرها حيا ما قرب



لو خدت نصير في الس لده ان يقتبس منها لان لها قيمة لا محالة  
واما لو خدت صارت ربا فله ان يقتبس منها وقيل ان كانت  
النار من حطب مباح بان او قد كثر التام كى يكون في الغياض  
من غير ان يخرجها ولا كان له ان يقتبس منه وان كان حال  
لو خدت نصير في واما اذا خرجت ولا حتى صار ملكا فهو  
على التخصيص الذي قلنا كذا في الحيط وهذا الحديث بهذا اللفظ  
اخرجه احمد وابودود وعن رجل من الصحابة ولا نعرف جملته  
فان الصطابة كظم عدول واخرج من ماحد عن ابي هريرة  
مرفوعا بلفظ ثلاث لا يجتمع الماء والخلا والنار قال العوفي  
وسند صحيح انه يستعمل في الناس وفي خفة منها الماء  
زبيعي يعني ابا راتي لم تملك ما استنطاط والسبي وهذا  
مستعمل عنه بما قد مره ويسا فلو قطع الاما رجل هذه  
المعادن الظاهرة يكت لا قطعها حكم يخص به المعط  
له بل المعط اي الذي افطعه الامام وغيره سواء وذلك  
لما رواه ثابت بن سعد عن ابيه عن جده ان ابا بصير  
ابن جبال استعطه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ملك  
ما رب فقال اخرج ابن عباس يا رسول الله اني وردت  
هذا الملم في اهلها وهو يا رب ليس فيها ملك من ورده  
اخرجه وهو غرضنا العدم عن الارض فاستعمل رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ابا بصير بن جبال في قطعها للملك  
فقال اقلنت عني ان تجعله مني صدقة فتنا النبي صلى  
الله عليه وسلم هو لك صدقة وهو من الماء العدم عن ورده  
اخرجه قال ابو عبيدة والماء العدم بغير العدم والمهمة وشك  
الذال المهمة هو الذي له موارده مثل العيون والاما  
وقال غيره هو الماء المتجمع المعد يعني سواء كان من مطر او بئر

او زرع يعني فلو منهم اي الناس المعط بغير الطاء الذي  
افطعه الامام كان المعط بالفتح بسبب منه معدن  
وكان لا اخذنا اي حرم منه شيئا كالكله بسبب احرار لانه  
اي المعط المانع منعد بالمع لا يكون متعديا بالاحد يعني  
فملك ما خذنا لسا بالاحذيت واما يحرم عليه منع غيره  
ولذا قال وفي بعض الكاف وتشددنا المعطحة على  
بناء المفعول اي جرك الامام واجماعه المسلم عن المنع  
وصرفه على بن المنقول ايضا عن ملازمة العلم وهو لحرز  
منه بلا حاجة تضييقا على من عداه من الاخذيين  
نلا يشتهر افطاعة اي قطع الامام الذي كان غير  
صحيح فافطعه اي بالافطاع الصلح والى لا يصير له ذلك  
الشي الذي افطعه الامام ولم يحرم قطعاه معه اي مع  
ذلك المعط له وحكم الاملاك المستقرة اي الثابتة فملكه  
سا بقا ذكر العلاقة فافطعوا بغير الخلف في رسالة التي  
جمهورها احكام امان افطاع المحدث وحرم بغير الماض  
وهو البئر التي ينزع الماء منها بالبعير والاهانة فنه وكذلك  
في قوله بغير عصى لا وفي ملا بسة كذا في القصة التي قال  
في المصلح حرم النبي ما حوله من حقوقه وموافقه سمي  
به لانه حرم على غيره الماء اي يستبد ولا يتفاد به انتهى  
وفيه نصن البئر المانع من زرع بئر في الزرع فهو فاضح  
والا نبي كاضحة بالها سمي فاضح لانه يقطع المعط  
اي بيلة بالماء الذي يحمله هلالا صله ثم استعمل لنا ضح  
في كل بغير وان لم يحل الماء انتهى والراد الاول وقال في العرب  
المعطن والمعطن من اخ الجبل ومصدرها حوله الماء والحق اعطان  
ومعاطن نهز وفي المعط من شق لوقاية بئر المعط بئر

التي تتأخر لا بل حولها وتسقى ويتر الناضج التي يستخرج ماؤها  
يسبب الابل ونحوه انتهى وهي يتر العظم التي تخرج الماء  
منها باليد يعني لا يترك ونحوها والعظم مناع الابل في موضع  
عبرنا وقوله حول البئر تفسير للمخرج قد مر منه عن الصباح  
اربعون ذراعا لان حيا في البئر لا يتمكن بالانتفاع من البئر  
الاجام حولها لانه يحتاج الى ان يقف على شفير البئر فيسقى  
الماء والي ان يبني على شفير البئر ما ترب عليه البكرة والي  
ان يبني حوضا يحفر فيه والي موضع تقف فيه موضع  
حالة الشرب وبعدك فتدرك الشرب يا ربين ذراعا آخر  
فتل الاربعون من الجانب الاربعه من كل جانب عشرة  
اذرع لان طوله نصف الدية المروي من غار من حفر  
بئر حاكم ما حولها اربعون ذراعا يحول حول البئر الاربعه  
والصحيح ان الاربعون ذراعا من كل جانب كما نبه عليه  
الماتن لانه المقصود دفع الضرر عنه كيلا يخرب البئر  
بحسبها فيقول ما الاوى في الثانية ولا يند فوهن الا فوهن  
بغيره اذرع من كل جانب فيقدر على اربعين كيلات تطل  
عليه الصالح ولا فرق في ذلك بين ان يكون البئر للمطبخ  
وللناضج عندنا في حنينة رح وقال ان كان البئر للناضج  
فستكون ذراعا حرجها وقال صلى الله عليه وسلم حرج البئر  
حسب ما يتر ذراع حرجه يتر العظم اربعون ذراعا وحرجه  
يتر الناضج ستون ذراعا لان استحقاقا وحرجه باعتبار  
الحاجة وحاجة يتر الناضج الثلاثه يحتاج الي موضع يتر  
فيه الناضج وهو البئر وكد طول الشا في يتر العظم  
يسبق في بئر فلا بد من التفاوت بينهما ولما قد مر  
من قوله صلى الله عليه وسلم من حفر بئر فله حولها اربعون

ذراعا عطنا لما شئته وقد خرج الطبراني من طريق  
اشعث عن الحسن بن عبد الله بن مغفل رضى عنه انه  
وراه ابن ماجة ايضا خرج احذروا في سنده اسما عيل بن  
المكي ضعيف وقد اخرج احمد بن محمد بن حنبل في صحيحه الله عنه  
مروعا حرج البئر اربعون ذراعا من حولها كلها لا اعطان  
الابل والعنق والي السبل وشان ورا سنده رجل يسمى  
وبنية رجاء ثمانية وحديث الطبراني ضعيف ومن اصل الامام  
رح العلم المتفق على قبوله والعمل به يرجع على الخاص  
المحكى في قبوله والعمل به ولهذا يرجع قوله صلى الله عليه  
وسلم ما خرجته الارض فغيب العنق على قوله صلى  
الله عليه وسلم ليس فيما دون حرجه اوسى صدق  
وعلى قوله صلى الله عليه وسلم ان حرج البئر اربعون ذراع  
احصاها كلهم قوله صلى الله عليه وسلم ان حرج البئر اربعون ذراع  
على خبر العوالي ولا يقاتل الا بمرور البئر للمطبخ يدل على  
ستاقه عطنا لما شئته لانا نقول ذكرنا في هذه المتغلب  
لا المتغلب به مثل قوله تعالى وذر البهيروا وقوله تعالى  
ان الذين ياكلون الربا يتناول جميع الاشغال والمنافع  
والمتغلب بالبيرو والاكل لانه الغائب ولان استحقاق  
الحرج حكم ثبت بانص على خلاف القياس لان استحقاقه  
باستحقاقه وعلمه في موضع البئر خاصة فلا يستحق فيها  
وراه ولنا تركنا القياس بالنص فتدبر في القياس  
عليه لان استحقاقه الاستحقاق فيه فما زاد على ذلك  
اختفا فيه كالقياس حتى لا يثبت الاستحقاق بالناضج  
ولانه يستحق من يتر العظم ولنا منع ومن يتر الناضج باليد  
في استحقاقه فيهما ولا يمكنه ان يدير البئر حتى لا يتر



[illegible]

فلا يحتاج الى زيادة زبدي وفي الشرح لا يلية عن شرح الجمع لو كان  
عقود البير فوق اربعين اي في بئر العطن اذ رجا ينادي الحريم  
عليها اي على اربعين من كل جانب انتهى لكن نسخة القوم  
تجدهم وتقله الا تقا من عن الضم او قال الا لا ينادي بغير  
ينجا والستين يعني في بئر الناضع فيكون له خمسة جملتها  
انتهى وفي الستين وقت اختتام الكثر من ذلك بزيادة عليه  
انتهى وقال الحوي واذا كان الاستعيا رجا احد لا تستد رلا ينادي  
في انتهى خلاف في المعنى انتهى ونقل العلامة فاستمع  
تختار ان ينادي ان اصفه عتفا قد ينادي حتى ينادي في كل  
جانب ثم قال العرسان ان الكثرة وظاهر المعنى والشرح  
ترجم قوله فانهم ينادي عليه ويادوه بالامر عليه ويرجوه  
العلامة في في قصصه قلست وفي الترخا ليد عن  
الكبرى ويقولون يا بنتي وكذا ذكرا الطوري في تكملة البحر  
قوله ان معنى هما ثم قال العرسان في وفي التقدري في بئر عا ذكر  
والتقدري في حرم عدد ما ذكرنا كما ذكر في ارضهم لصلابتها  
واما في ارضنا رجا وقوله على الحد المذكور في حرم كل من  
المعنى والبير لا ينتقل اليها من بئر البئر الثاني الى وره  
وعنه الهداية قلست وفي الهداية ما فلفظه وقيل ان التقدري  
في المعنى والبير عا ذكرناه في ارضهم لصلابته بها وفي ارضنا  
ترخا وقوله لا ينادي اليها في الثاني فينتظر الا ان انتهى  
وعنه الهداية قلست وكذا ذكره القولي في رجا به فليكن  
قال قاله في رجا فيه اشارات الى المعاني والاصول فيه للمع  
اصلا وانما مدارها النص من الشارح مما مر جوابه ويعتقد  
عليه والذي ينبغي به بالنص فيما نحن فيه ما ذكرناه قبل  
لاغية وتخصيص الزيادة عليه علاما بالراي في هوم المعادير

وهو لا يجوز فليت ما في الدفع انتهى إذا حفرها أي البئر فموت ما دون الأمام عنده ويفيد أنه عندها حفرها فموت حفرها في غير موت ما كان في أرض يستحقها الغير وحفرها فيه أي في موت ما كان ملك الأمام كما هو من حيث الألف لم يبق الحكم لذلك حيث لا ملك له أصلاً ولا في البئر ولا في حفرها لأن ذلك الحكم والمبلغ من غير عرض وعبار الغرستين وفيه أن ذكر ذلك الحكم والتأخير من حفر بئر في أرض موت فله حفرها أي في قول النجاشية ومن حفر بئر في أرض موت فله حفرها ومن أي أشار إلى أنه لو حفر في ملك الغير لا يستحق حفره بل ولا يستحق البئر أيضاً حيث حفره بل لا بد أن ملك الأرض بل يجب عليه عليها بطلب المالك وأما لو حفر ما دون المالك فلا حفر له إلا أن يستغفره والظاهر أنه لا يستغفره بالبدل لأنه لا يستغفره إلا بالاستعانة وبغير رقالة السيد أحمد ثم قال ثم رابعت في الهندية بئر حفر في دراعين ولكن صاحب البئر حفر القاع الصحن في دراعين أحفر البئر خالية انتهى فالمبلغ عن القاع لا عن الاستعانة فتدبر انتهى فلو حفر حفر بئر في ملكه فله من حفره ما شاء أي من غير تحديد ما يبيع في دراعين سواء كان بئراً حفره أو بئر على حفره يحفره إن حفر بئر آخر في بئر من الأول وفيه من أرضه أن لا يطلب على حفره فذلك أن ترك ما للمالك أو ما تولاك ملكه ملكاً أو العرصه بحيث لم يبيع من ورثته ثم أحفر حفرها وفيه القضية أرض غرقته وصارت بئر فله نصيب المالك فيها وأخبرني أبو جده أخيراً ما أنساك وعمرها قبل حفرها بئراً القديم وليس لها أحاديث قال السيد جرد وفيه القول الثاني نظراً في ملك الأول لم ينزل شرعاً عن الأرض وفيه خاتمة الذعر في أنها كانت مملوكة في الأول ولم يعرف ملكها إلا في القاع في بئر على السيد

عن استاذ الحكم انه يجوز الامام ان يدفعها الى رجل ويأخذ له  
والاحياء فمهيكل احياها وفي نوادر هشام ان كان بها  
آثار من بناء ويبر ولا يعرف مالها الا ان لا يسبق احد ان يبيعها  
او يملكها او ياخذها من اهلها فلو تركها لاي احد من غلب  
عليها لا يبعث اليها ولو لم يكن ذلك الموضع حرم  
لما من غير وعني او غلبا حياها وعزاه للمصنفات  
وفي السراج وما ترك الفرات والدرجعة فعدل عنه المقاتل  
كان يجوز عوده اليه لم يجز حياها لحق العامة التي كونه  
نهروك كان لا يجوز ان يبعث اليه فهو الموت انهم ثم انه لا حاجة  
لنقل ما في القرب من المصنفات مع ما ياتي منها وحرم العبيد  
خمسائة ذرية من كل جانب في المصنفات اشارة الى ان  
قد مناه في دليلها احياها من قوله صلى الله عليه وسلم  
حريم العبيد خمسماية ذرية للحدوث اخبره محمد بن الحسن  
رج في الاصل من حديثه ان هدية من موضع يجمع فيه المائون  
الذين يستخرج للزراعة فلا بد من موضع يجمع فيه المائون  
موضع يجمع اليه ومن موضع يجمع منه المائون فقدموا  
النشابة بحسب ما لا يدخل الذي في القفا فحق عليه  
ثم قيل خمسماية من المائون لا يربعة من كل جانب ما لا  
وحسب عشر ذرية واعلم انه خمسماية ذرية من  
كل جانب والذرية هي المائون بقية المائون والذرية هي المائون  
فرضنا ان كل خمسة اربع احياها في ستمائة ذرية ذرية الكراس  
وهي ذرية المائون وهي ذرية المائون واما وصف ذرية المائون  
لانه كان ذرية المائون اي ملك الكراس سبع ففرضنا فلسفة  
اي نقص منه ففرضنا ففرضنا ست ففرضنا ففرضنا  
وعشر واثنا عشر بعدد حروف الاله الا الله محمد رسول الله



وعرض اصبع ست حبات من شعير فضة ظهر السطن  
ويشعر غيره اي غير من حفر البئر واستندط العين في الموت  
من الحفر اي حفر بئر اخر واستندط عين اخرى فيه اي  
في حفره المملوك وقدره لانه اي ذلك الحفر باعتبار حفر البئر  
او العين او احاد المائون احياها صاها وله فلو حفر رجل في  
حفر البئر او الشحنة في الموت كان الاول رده اي دفينه او  
رخصته وذلك لانه صاها صاحب البئر ضرورة يتمكده  
من الانتفاع بها فكان الحافر متعددا بالحفر في ملكه غيره  
فان حفر رجل في حفره كان الاول ان يكسبه لما ذكرنا  
انه متعد فيه فكان له ان يبعثه ويتركه بغيره ولو اراد  
ان يتركه الثاني محفره كان ذلك لانه اثلث ملكه بالحفر  
ثلاثا فلو يابوا اخذ به قيل يكسبه لانه ازاله تعديه  
كالو وضع شيئا في ملك غيره وحيل بضمه التقصا ان  
وليس له ان يكسبه الكسب بل يكسبه بغيره كالو هو جدار  
غيره كان احياها ان لم اخذ بغيره لا يبنا للمدار ووصو  
الضلع وفي المنابة طريق معرفة التقصا ان لا يكون  
الارض قبل حفر الثاني ويعده بضمه نقصا ما بينهما  
ثم الكسب بضمه قال في المنابة ولو بين الثاني في حفر الاول  
كان له ان يبعثه ثم ما عطي في المنابة لا فاضا عليه لانه  
غير متعد في حفرها ما اذا كان فاذن الامام فظاهر وتلك اذا  
كان بغير اذنه عندها واما عنده فيجمع الحفر في حفره فذلك  
بغير اذن الامام وانه لم يثبت له الملك الا بالاذنه وما عطي  
في المنابة فهو ضمنه على الثاني لانه متعد بحفره في ملك  
غيره فلو جمع بينهما في الدور وهو بعض ما ذكرناه  
ولو حفر الثاني بغير منتهى حفر البئر فرب اي في قرب

المتنبي لان نهاية الشيء اخره وقوله باذنه الامام يتعلق بقوله  
حضر الثاني وذلك ان تقول في مشرب حريم البير الاول المجبور  
باذن الامام وتعلقه بالاول ظهر فذهب ما للبير الاول وهو  
المامن البير الاول والبير الثاني فلا ينبغي عليه الاته ائيب  
حاشا لثانيته غير معتد في فعله والى الذي هو تحت الارض  
لا يملك اي لاملكه احد فلا يكون له محاصره بسببه لمن  
بي حاشا بجنب حاشا غير فسدت الحاشا الاولى  
بسمه حاشا لا ينبغي عليه اي على بان الحاشا الثانية درر  
وزيل في وفيه اي الذي لو هدم جدار غيره فله حاشا  
اي يكون له صاحب الجدار المهدم ان يوق حاشا اي الهام بغيره  
اي بغيره الجدار مبنيا لا يوق خذو مبنيا الجدار وهو الصالح  
قال ابو السعد اعلم ان عدم الماخذه مبنيا للجدار يختلف  
فيه فمنهم من وجب عليه الاعادة والطلاق ومنهم من قال  
ان كان جديدا بغيره وانه كان قديما يضمن النقصان لانه  
لو اعاده يكون افضل وضمان العدو وان مقيد بالمثل وهذا  
كله ما نسبته لغيره اياك السعد اما فيه فلو اخذ بالاعادة  
اتفاقا على ما يفر من كلام الشلي اتى وبينت للحاشا  
الثاني الذي حضر اليك ان فيه في مشرب حريم البير الاول في مشرب  
عندك انت الثلاث يعني كل جانب في البير يكون درر  
وقس عليه العيني دور جانف البير الاول لسبق ملك  
الحاشا الاول قبله اي في المتنبي من جانب الى الجانبين وقال  
العلامة المقدسي ينبغي ان لو حضر ثالث ابي بطل الحاشا من  
الحاشا فليتنا مل وللقناة هو في الحاشا تحت الارض قال  
السيد محمد بن موهبه قوله بعد ولو ظهر لك فكالمشرب حريم  
يخذ حاشا بصلحه لا لقا الطين وعقوة ولم يقدر حريمه

بشيء يمكن ضبطه وعن محمد بن كالب في استحقاق الحريم وقيل  
هذا قولها وعندنا في حنيفه لا حريم له ما لم يظهر على وجه  
الارض لانها في حنيفه فيعدها نهر وقالوا لظهر لا يتولى  
وجه الارض فكالمشرب فيقول حريمها حريمها في ذراع زيل  
وفي الاختلاف في حريمها حريمها في حنيفه اي الامام  
السلطان الاعظم لانه لا يرد فيه فقص من النساء اي لو كان  
اتخذ القناه التي ظهر لها وهما ولا ياذنه اي باذن الامام والا  
بان اتخذه ولم يستأذن فيه الامام فلا ينبغي له من الحريم  
عليه قول في حنيفه خلافا لما ذكره ابو حنيفة وحريم  
شعب بن يوسف في الارض الموات خمسة اذرع من كل جانب  
فليس لغيره ان يفرس فيه وذلك لما اخرج ابو داود وعنه  
ابو سعيد قال اخصم لير رسول الله صلى الله عليه وسلم  
رجلا في حريم نخلة فامر بها فزيرعت فوجدت سبعة اذرع  
وفي رواية فوجدت خمسة اذرع فقصني بذلك قال لعبد  
العزيز من رواية الحدوث المذكور في مخرجي من حريمها  
فذكرت انت وبسكت عنها ابو داود في المنزلة ايضا  
ورواه الطحاوي بلفظ اخصم رجلا في البير صلى الله عليه  
وسلم في نخلة فقص منها حريمه اذرع ثمان النخلة فاذا  
فيها خمسة اذرع جعلها حريمها اذرع سبعة في الاحكام  
عن عباد بن الصامت ان النبي صلى الله عليه وسلم  
قص في النخلة ان حريمها حريمها في البير في حريمها  
ابن عمر حريمها حريمها في البير في حريمها في حريمها  
فملكه في حريمها حريمها في البير في حريمها في حريمها  
خبرها في حريمها حريمها في البير في حريمها في حريمها  
اتفاقا وبغير اذن عندنا وانما احتج فيه للحج بخلاف

نيزه والوضع فيه ولذا ذكر الرضا مقتضى ما ذكره في المنايع  
 في حشر البيرة الاعتناء بالحاجة لا للتقديرات يكون هناك ذلك  
 لأنه يختلف الحال كغير الشيء وصرفها ويحقق ما أيا أرض  
 حشرت عنه رجلة والغزاة واستنوع عود رجلة والغزاة  
 الله أي مثلاً فيدخل فيه غف النبل في سكونه ويجوز  
 وقال السيل أحد وظاهرة ولو أخذ من أرض الغزاة في الثانية  
 التي جري فيها فليس له أن يأخذ من المنزلة عنه بمنزلة ما  
 أخذ من أرضه وقوله بالموث متعلق بقوله ويحقق وذلك  
 لأنه ليس في ذلك أحد وجازياً أو لا بل ذلك جرياً  
 لغا موان كان حراً لما ولجاء عبوره بخود رجلة أو  
 ما أغمر عنه ليجعل حيا لأنه ليس بموت متعلق بحق العامة  
 به على تقدير كجوع المأية لأن المأية لم يجر لها جهر إليه إلا إذا كان  
 لعوده زمان مخصوص فيجوز حين ذلك الوضع **فروغ**  
 ولو حفر خلال بنفقها بئر في أرض الموت على أن يكون البئر  
 لأحد ما ولجأ لا خير لئلا يضطرك على خلاف الشرع  
 فإن الشئ حصل في بئر البئر لم يكن صاحباً من الانتفاع  
 بالبئر فكل من لم يملك البئر كان له البئر لو كان له البئر  
 له فإنه كان البئر بينهما كما كان البئر بينهما وفي ذلك لا يكون  
 البئر طرعى بينهما على أن ينفق أحدهما البئر ويترك البئر  
 الآخر ينصف الغرض لأنها اشتراك في حراجهما فيكون البئر  
 بينهما والشرع في حراجهما يقتضي أن يكون النفقة على  
 قدر الحاجة فإذا شرط زيادة النفقة على أحدهما بطلت  
 ويرجع بالزيادة على صاحبها لأنه النفقة ما مر في حشر  
 السجل إذا كان يحفر بئر في مسجد من المساجد جازاً  
 محلة فإنه لا يمين في ذلك ضرر بوجه من الوجوه وفيه نفع

من

من كل وجه فله ذلك كذلك قال صاحبنا وقد ذكر في باب  
 المسجد من كتاب الصلاة أنه لا يحفر في المسجد بئر ومن  
 حفرها فهو ضامن لما حفره والفتوى على ذلك هي هناك  
 كذا في الفتاوى الكبري والذرية إذا حفر رجل في ملكه بئر  
 لا حفر له إلا بغيره أن أي الأمان بغيره بئر على ذلك ولا  
 يثبت له أي الحيا في البئر في ملكه غيره من البئر في حرمه  
 من الجاني بئر بئر والتأطية بغيره أن استحقاق البئر  
 إنما هو للحاجة وصاحب البئر محتاج إليه لصاحب البئر  
 والعين وهذا لأنه يحتاج إلى البئر على حاجته البئر في  
 المأ إذا احتسب بشئ وقع فيه إذا علمه البئر في وسط المأ  
 وكذا احتياج الموضع يقع عليه الطين عند البئر في  
 النمل إلى استقله من الخرج ما لا يخفى ولا استحقاق البئر  
 في البئر والعين ثبت نصاً بخلاف القياس فلا يملكها  
 مالم يضمنها لأن الحاجة فيه ما هي حقيقة في ذلك إذا  
 الانتفاع بها لا تاتي بدون الخرج وفي البئر هو ممة  
 باعتبار الذي فاعله لا يحتاج إليه أصلاً فيسحقه بعض  
 الخرج ونقل الطين والماء في وسط البئر لا يملكه كذا  
 دون الخرج فيها فلا يملك الحاجة بها لأن شرط القياس أن  
 يكون الخرج نظير لأصل البئر أي من بئر في بئر البئر  
 لا يستحق البئر حراً وإنما لا يحتاج إلى البئر في البئر  
 فله لأنه لا يملكه الانتفاع بالخرجه دون الخرج ولا يملك  
 على البئر لأن حاجته دون حاجته صاحب البئر في البئر  
 فإذا استحق وفي خزانة البئر في رجل له أرض في  
 خاص فباع البئر من رجل في الأرض لا يملك فيه  
 للمهر الجاني كل طريق فإن أراد من البئر يملكه في يمينه



الأرض على جوانب النهر لاصلا حد ليس له ذلك الأرض صافية  
 ويرى نهر النهر ولو كان على شاطئ نهر العامة أرض العامة  
 ان يرى فيها التفتة واصلا الحد وليست لصاحب الأرض  
 منقوعا اذا لم يكن له طريق الا في هذا الأرض انما فاف  
 تنازع صاحب الأرض وصاحب النهر وكل منهما يقول حربي  
 النهر على كان ذلك لصاحب الأرض عند الاما لان الظاهر  
 شريك صاحب الأرض اذا قام صاحب النهر شيئا على  
 دعوه وهذا معنى قول الماتن الا برهان وعندهما لما كان  
 لصاحب النهر حرج كان الظاهر شاهدا له فكان القول قوله  
 بلا بينة فكانت المسألة منسبة على استحقاق الحرج وعنده  
 لانه مضي على نيوت اليد في الحرج وعدم ثبوتها فيه في كانت  
 يده ثابتة فيه كان الظاهر شاهدا له وان كانت مسالة  
 مستداه فوجد قوتها ان صاحب النهر منفي الحرج لاستماله  
 مائة بد واستعمال يده فيه فكان القول قوله كالوتنازع  
 في ثوب واحد لا بسدة كان القول له لانه صاحب يد  
 بالاستعمال ولا في ضيقة حرج الحرج شبه بالارض  
 صوري وصفي لا تخال في القصود فيها والظاهر شاهدا  
 له فله ما هو شبه به كالتنازع في مصراع باب ليس  
 صوري يدها والمصراع الآخر من على بابا واحد  
 كان القول له قلنا هذا ولو كان صاحب النهر متعلا له مائة  
 مائة به كان صاحب الأرض لصا مستغلا له برفع ما فيه  
 على ارضه فاستحقا من هذا الوجه وترج صاحب الأرض  
 من الوجه الذي ذكرنا فكان الوجه له فيغير ما بداله من  
 الاستحجار ولكن ليس له ان يهدمه لان صاحب النهر يملك  
 له به حق حربي يستحق ما به بذلك فلا يجوز

له ابطاله

له ابطاله كما اذا كان حاريط رجل ولا خضليه جذوع  
 ليس له ان يهدم حائطه كما فيه من ابطال حقد رجل  
 نهرها من رجل واراد دخول ارضه لاصلاح النهر وضعه  
 قرب الأرض فليس له الا ان يدخل في بطون النهر وذلك القناعة  
 قبل هذا على قول في ضيقة لانه لا حرج عنده النهر فكلوا  
 المتنازع لصاحب الأرض فله منه من الدخول في ملكه  
 ولا يمنع هذا عن المرو على المسألة لاصلاح نهر بخلاف  
 مال الا اذا لم يكن ان يروا في أرض رجل لاستعمالها من  
 المصلحة ولم يكن له طريق غير هذا فله ذلك وذكر في التوزيل  
 لو كان النهر ضيقا لا يمكنه المشي فيه فضا حبا لارض  
 للحيار ان شأ اذا كان يصلح له ويسوي نهر غيره وان  
 شأ سوي هو نهرنا في محيط السخبي وفي الحاسم  
 الصغير نهر رجل في حنية متناهة وارضه لا تخلف المسألة  
 ليس في يد احد هاتان لم يكن لاهداه عليه غيره ولا طهي  
 ملق لاهداه النهر في دعي صاحب النهر المتنازع وادعاهما  
 صاحب النهر ارضه وهو لصاحب الأرض عند الضيقة وقالا  
 لصاحب النهر تملن حرجا للمق طينه وغير ذلك فيمنشفي  
 بهذا التنازع موضع الخلاف وهو ان يكون الحرج من رجل  
 للأرض لا فاصلا بينهما وان لا يكون الحرج من رجل لا بحق  
 احد هاتين معصا معصا وان كان فيه شيء من يد رجلين  
 احد هاتين معصا معصا في ارضه ولا فاصلا بين  
 غيرهما فمن على هذا الخلاف في ارضه ولا فاصلا بين  
 على الخلاف وان ضيقا لصاحب النهر ما لا يمنع من اذا  
 كان لا يحد لاهداه كما لا يمنع الاخر من لا يتغلب  
 على وجه لا يحد حق ماله كغيره فيه والظاهر ان  
 وتكون بذلك حرجه العادية ولا يفرس فيه الا المالك

لانه يطلع حته وقال النقيب ابي جعفر اخذ بقوله في الغرس  
ويقولها في الفا الطين وذلك للاختيار وغيره انما حذر النهر  
الظاهر عنده اذ كان في ملك الغير لا يهين ولا اذا حفر في  
موانع خلافها لم يكن المحققون من من اجنان ان لا يخرج بها  
لا تفاق بقدر ما يحتاج اليه لانها الطين ونحوه وهو الصلح  
كما في النتمنا تهمير فلا السد اخذ بجعل الخلاف في النهر في الملوكة  
للغير والمطوق وذلك لصدور الشهيد في معناها الصنفان  
من اجبي نهر في موانع قال بعضهم ان عندها حنفية  
لا يستحق له حريه وعندها يستحق والصحيح انه يستحق له  
حريه لما اجابوا عن الطوري فوسا لانه في ملك النهر عن  
الاجبية قال حسام الدين والصلح انه يستحق الحريه وورد  
محمد بن يونس حريه النهر عن عرض النهر من كل جانب  
وفي التبيين وعند محمد بن رطن النهر من كل جانب ولا يرد  
ذره الشايع هو ما في النوار ومناقض واحد وجه قوله  
انه لا يملك النهر من كل جانب جميعا فيقدر يرضه  
من كل جانب وهو ان النهر يرضه من النهر عن كل من  
صاحب القن وصاحب النهر من كل من يرضه من كل من  
يعلق النهر من كل جانب وهو اختيار الخطابي ووجه قوله  
انه طينه يقسم في جانبيه فيقسم عرضه عليها فتقول انصف  
نظر النهر ابي بن عيسى في النهر من كل من يرضه من كل من  
الكرخي في محمد بن رطن في النهر من كل من يرضه من كل من  
الفرستاني في معنى الاحتياط ولو عرض على هذا اختلاف فلا  
حريه له عنده وعندها بقدر ما يصلحه فقلت وهذا اذا اتحد  
في ملك الغير واما في الموانع فيستحق بالاجماع كما تعلم  
الصحيح في النهر عن الصدر الشهيد وفيه اي التمسنا في معنى

الكفاية ولو كان النهر صغيرا يحتاج الى حريه في كل حيزه بسبب  
كثرة احتياجه ما يقع فيه فله حريه بالاختلاف قال  
الربلي وذكر في كسفي الغلو موانع الاختلاف بين حيزه  
وصاحبيه في نهر صغيرا يحتاج فيه الى حريه في كل حيزه فاما انهار  
الصغار يحتاج فيها الى حريه في كل وقت فاما حريه بالاختلاف  
وفي اي القريه في معنى الاحتياط ان الخلاف بين ارضيه  
وصاحبيه انما هو في نهر محموله له مسنقة فانه لا يرضه بل يرضه  
بقية اللام وسكونها وهو محموله له اي يحايتها لا يرضه  
بها ارض لغير صاحب النهر في ارض صاحب الارض المسنقة  
وادعاها صاحب النهر لرضه فانه يحكم بها له اي لصاحب  
النهر في الركن بينه لصاحب الارض عندها ولا تكون حريه  
للق طينه وغير ذلك وحكم بالمسنة لصاحب الارض  
عنده اي عند الامام اذا اقام صاحب النهر بينه على  
ادعاه وقد قدمنا هذا في المسئلة والتنبيه عليها عا لفا ده  
الكرخي في عن الربلي وقد نقله عن الحامو الصغير وفيه  
اي القريه في معنى التمسنا الصلح انه اي النهر يرضه  
حريه بالاختلاف بين الامام وصاحبيه بقدر ما يحتاج اليه  
لانها الطين وهو النهر يعني فلا يتوقف نبوت الحريه  
للغير على بديهة ولا على حريه صاحب الارض في موانع الاختلاف  
فلمست ونحن نقول لا تفاق ايضا الشرايع في الاختلاف  
ومرر جمع حيث قال عن الجمع وقيل هذا اي المسنة له  
بالاختلاف وعلمه الشايع عما نفعه قال المحققون في النهر حريه  
بقدر ما يحتاج اليه بالاختلاف اعز موانع الاختلاف في النهر  
ومثله في شرح المختار انتهى والله سبحانه وتعالى اعلم  
فروغ اذا شرط ان يحفر نهر ويجعل اختصاص النهر

زبان لونه الانتفاع بالمال وفي القسمة وفي القسمة وفي القسمة  
 فليس لاحدها ان يسكن ارضه خاصة وان شرط على  
 بعضهم من النصفة التي بين ويجمع ذلك في القسمة خاصة  
 القسمة في مكان واحد وقع الاختلاف في حيزها فان كان  
 مستقرا لا يتأرب احد النهرين فهو في يد اهل ذلك النهر  
 والقول في ذلك لهم ولا يصدق الاخرين على دعوى فيه  
 الابينة وما كان بين النهرين من موضع فارغ لم يشغل  
 بتأرياحها ولا تنزع منه اهل القسمة فهو بين القسمة  
 نصفان الا ان يقوم احد القسمة بينه ان ذلك لهم  
 خاصة وقدر نحوه في حيزها ان اربعة ذلك في الكبر فبال  
 بين رحلت احدا احدها ارضه لست له ان يسقطها  
 من القسمة او يجعل شريكها لان يد يدان يتفضل على  
 شريكه لانه لم يكن لهذه الارض شريك من هذه القسمة  
 وليس لاحد ان يتفضل على شريكه الا اذا تكتل في محيط  
 السخى وضعت في القسمة ذكره عقب  
 احيا الموت لان الاحياء لا يتم الا انه وقدم الاول الاصله  
 وكثرة ووعده وهو تقتصر بتقديم الاحياء على الشرط كما  
 في هذه الطوري الشرط بلسر النصفة نصيب الماء  
 اي الموطنة قال الله تعالى ارضه بلسر النصفة نصيب الماء  
 ان نصيب فان شرب في كلام العرب اسرع كظ معين وفي  
 الما الحار والاكدر حيزات او الحجاز وذكر الما المعنى للموت  
 دون الشرط لئلا يتوهم انه مراد في هذا المقام بانه عليه  
 القسمة قال وقال الشيخ الرضى لم يظهر غير بين اللغة  
 والشرع ولهذا قال المحقق هو لغة وشرعا نصيب الما وشرعا  
 زبان لونه الانتفاع بالمال وفي القسمة وفي القسمة وفي القسمة

زبان الانتفاع بالمال سقي للزرعة وفي القسمة وفي القسمة  
 والدواب وفي الهندية عن محيط السرخسي ما تفسيره  
 فالنصيب من الما للأرضي لا غيرها واما زانية فالمالا  
 الشرب يقوم به واما شرط حله ان يكون ذا حظ من الشر  
 واما حكمه فالار ولا دل حكم الشيء ما يفعل لجله واما شرب  
 الارض لقوله انتم ثم اعلم ان الما ليعا ان احدها الذي  
 والثاني النصفة يفتحن اصله شغرة استقلت اله  
 تحفظا لذل في المغة وفي القسمة وفي الاصل شغرة واستغفر  
 فادلت الما تا تحفظا انهم في اصله وجمان شرب  
 بالضم والغنة مصدر من باب علم فاستاني بني آدم  
 واليهاء بالنصفة هذا اصله والمداستاني بني آدم  
 لدفع العطش او الطعة او الوضوء والغنى والغنى الثياب  
 ونحوها كما في المسبوط والمداستاني في حق البهايم لا استعمال  
 للمطبخ ونحوه ما بينا سبها افادة القسمة وفي كل شيء  
 بين آدم واليهاء فاستاني في شرب حبة اي حق النصفة  
 وانما رعا لتعويض الحق في ان لا يكون ملكا لا حيل عدم الاحزان  
 في كل ما انما رعا هذه الامانة انواع احدها ما بالحي وهو عام  
 لجميع المخلوق لا انتفاع به بالنصفة وفي الارض وسع الانبار  
 حتى ان من اراد ان يربي نهر منها الى ريشه لم يمنع من ذلك  
 والانتفاع بما في النصفة الانتفاع بالنصفة وفي الارض وسع الانبار  
 يمنع من الانتفاع به على وجه شفاء وانما فيها الاودية  
 وانما فيها ما يجري على وجه شفاء وانما فيها الاودية  
 في جب ونحوه وسباني بياض كل واحد من هذه الثلاثة  
 الاخير في كلام الما في ما تدنيه من حيز الما بالاء الاطية  
 في اناء وجب بلليم القسمة وتشد للموحد هو لهم راج

فان الما الحز فيه مملوك لصاحبه كالحز بالا نالا نالا الهمة  
لان الحب بالهمة هي الحاجة وفي الخص من لانا وعطوف الخاص  
علي العام يحتاج الي ننة ويخص بالوا وهذا سطوف باو  
ولجب بلهم ليس بافا فثكون او علي باهلا حد الشين  
رحمق وانفق بهنما تبعه الحلبي وتبعه السيد احمد  
لان له لوان حرة في حرة وحب بهمة او حوض محمد  
من ناس او صفرا وجه وانقطع جريان الما فانه يملكه  
وانما عبر بالاحزان الاخذ لسان والابن لوطي الدلو من البيه  
ولم يبعده من راسها لم يملكه عند الشين اذ احزان جعل  
الشين في موضع حصه والذ لوان غتر في الما من حوض الحام  
ما فالتام فانه يبق على ملك الما لكنه احق به من حوض  
كما في المينة وعنده ويثبت لكل شخص سقاه حوضه من بحر  
صواني الكثير والملك فقط فاموس فان الما مطلق الما الكثير  
دخاينه غود حلة فلا حجة للعطوف بقل او من عظم  
علي البحر وان اراد الما فلا يصلح لسق الارض والا يستقط  
بحر الا قضا على قوه او من عظم قاهل رحمتي كد حلة  
والغرات ونحوها لسحق وجيكون ونبيل ود حلة تكسر  
الدالح في النمايه وهو زير غداد برهان والغرات نهر الكوفة  
وسحق نهر التري وجيكون نهر فدر وخوزيم فيثبت  
للمناس فيها حق الشقة على الاطلاق وحق سق الارض  
بان احق رجل رضا مينة ولز منها نهر يسقها وذلك  
لان الملك بالاحزان ولا احزان هذه لانا ليس لاحد فيها  
يد على الخصوص لان قوتها وهو نة سيليه ودمم جريه  
محميش لا بعد احد علي حوضه من غيره فلا يكون  
محز ولا ملك الا بالاحزان فثبت لانه مشترك فلكل احد

يثبت الانتفاع به باي وجه نشاء ويجوز لكل شخص شق  
نهر من هذه لانا العظام لسقا حوضه منها او يشق  
من نسا من هذه لانا العظام من النصب ارجى وكلاهما  
لما اراد الامير ان يجعل شرا رجل من النهر العظم ويقيم  
له كوة جاز يشق اذ لم يشق النهر من واحد من هذه  
الانها ربا لامة اي يمتد من النهر في النهر في النهر في النهر  
الفرزان الانتفاع بالمباح مما يجوز ان يصرف احد الانتفاع  
بشخص وهو هو وان كان يصرف لامة ليس له ذلك  
لان دفع الفرع عنهم واجب وذلك بان يميل الما الى النهر الجانب  
اذا المتس صنفته فتعرق التري والارض وكلما شق التساقفة  
والدلية وفي المسوط اذ اصطفى امير خراسان شرب رجلا  
وارضه واقطعها الرجل خذل بين ويدو لهما بها الاول والحب  
ورثته ورسالت ابا يوسف عن امير خراسان اذ جعل رجل شرا  
في هذا النهر لاعظم وذلك الشرب لم يكن فيما مضى او كان له  
شرب كونهن فزاد من ذلك واقطعه اياه وجعل قنطرة في  
ارض يملكها الرجل ولارضه بملكها كان ذلك يصرف لامة  
لم يكن وان كان لا يصرف فهو جائز اذ كان ذلك لغير ملك احد  
لان للسلطان ولا يد النظر من الاضرب بالقامة تهيم  
ومن حلة ما يصرف انتفاع الما من النهر لاعظم او ختمه جريان  
السفن وهذا كله في لانا لما في البحر فانه ينفع وان ضرب  
وبه صرح القضا في قائل لا يثبت لاحد حق سق في نهر  
من نهر غيره فقول لا سق سنان وخبر من نهر غيره فثبت  
ولا يثبت حق سق الدورات الا ان خفي تخريب النهر كبرها  
اي لانة الدواب وان ريند لانه لولم يخفى من سقها عريبا نهر  
ثبت حق سقها للمناس من ذلك وفي النانية والوجيز نهر



تقوم لمرجل رضى مجنبه ليس له شرب من هذا النهر كان احابه  
الارض ان يشرب ويتوضى ويسقي دوابه من هذا النهر وليس له  
ان يسقى راضا وشجر الزرع ولا ان يهصب دولا على هذا  
النهر لارضه وفيها نية ايها وان ارد قوم ليس لهم شرب  
من هذا النهر ان يسقوا دوابهم منه قالوا ان كان الماء لا ينظم  
يسقى الدواب ولا يغني ليس لاهل النهر ان يمنحهم وان كان  
الماء لا ينظم بسقيرهم بان كانت الاباثير في كان لهم حق المنع  
وقال بعضهم ان كان ينكس ضفة النهر ويحرب بالسقير كان  
لهم حق المنع والافلا وكذا العيون والحوش الذي دخل فيه الماء  
ليغير جرائز واحتمال فهو بمنزلة النهر لخاص انهم ولا يثبت  
لاحد فيهم غيره حق سقى راضه وشجر وزرعه افهظ  
الذي ذلك الا ولا يثبت لاخذ حق نصب دواب ونحوها  
من غير غيره وقناته وبيره باذنه ايراد مالك النهر  
وفيها نية نهجها هي يقوم ليس لغيرهم ان يسقى بسقيرهم  
او ارضه الا باذنه فان ادخلوا واحدا او كان فيهم صبي او  
غائب لا يسع الرجل ان يسقى منه زرعه او ارضه انهم  
لان الحق له فينصرف جوارقنا ذكرك على ذكرك وفيها نية  
وان سقى راضه او زرعه بغير اذن صاحبه النهر فلا ضمانات  
عليه فيما اخذ من الماء وان اخذ من بعد مرق يدوده السلطان  
بالضرب والحبس ان راى ذلك انهم ويجوز له لكل واحد  
سقى شجر او سقى خفف ليله بضم الحجة وقتضا لضا جمع  
خضرة زرع تلك الحفرة وكذا غرس ذلك الشجر في داره حلال  
اليه بحراة بلسانهم جمع جوق وهو ما عمل من الخلق ويجتمع  
البض على جرف موسى واوانيه في الاحصا لان الناس يتكلمون  
فيه ويقدر ان المنع من الدفاعة صغ وطعمه في الهداية والكال

والتبيين والظهيرية وقيل لا يجوز له النقل الا ان قال  
فيها نية وان ارد ان يرفع الماء منه بالقرب والاولى وبسقي  
زرعه وشجره اختلفوا في ان فيه والاصح انه ليس له ذلك  
ولا اهل النهر ان يمنحوا وينقلوا في القضي لخاصة ايضا لا اخذ  
في داره خضرة او شجره وان ارد ان يسقى ذلك بالاولى من  
تغيره اختلفوا فيه قال بعض مشايخنا ليس له ذلك الا  
ما ذكر صاحب النهر كما ليس له ان يسقى زرعه وذكر شمس  
الائمة السرخسي انه لا يمنع من هذا المقدار انهم قال  
الشيخ الرضوي وينبغي التفصيل في حال الاصح المذكور في الهداية  
وغيرها على ما اذا كانت الزرع قليلا ولا كلفة على صاحب البئر  
والنهر ولا مضرة عليه في ذلك والافلا بد من الرضى خصوصا  
بعد ما صح القول الثاني ايضا انهم من يزيلوا يتركوا ماء  
يجري على نهجها حتى ترقى فليغيره ثم شجرة في السنة وهو شرب  
وسقى الدواب والعيون والحوش الذي دخل فيه الماء بغير حذر  
واحتيال فهو بمنزلة النهر لخاص قاله الشافعي واما ما اخرج  
في كثره وحب بهمة منقولة القابية قال الشيخ الرضوي والذ  
بالخير وهو الركية فان اخرج فيه ملك لصاحبه فلا ياحذرك  
الا باذنه بخلاف البركة والحوش فانه بمنزلة الشجر من البئر  
والنهر انهم والمخزني اصرارهم كالحزبي لكان الاصل  
قصد لا حرز وعدمه ومما صححه له لوضع رجل طست على  
سطحها فاجتمع فيه الماء في راحة اخره وضعه الاول  
لذلك وهو له ولا فلا فوافاه الرضى لا يستغنى به الا باذن  
صاحبه ملكه فاحرزه فكان ان اخضع به كالصيد اذا اخذ من  
فيه شجرة الشكر لظاهر حديث المسلمون شكا في ثلاث وكذا  
لوسوفه من موضع يعرفه الماء وهو يساوي رضاء لا تقطع

يده فان قلت فليصير هذا لا ينقطع يد السارق في الاشياء كلها  
لان قوله تعالى هو الذي خلقكم في الارض جميعا يورث الشبهة  
بهذا الطريق فليست العمل بالحديث يوافق العمل بقوله تعالى  
هو الذي خلقكم ما في الارض ولا يبين من العمل به ابطال الكتاب  
بخلاف قوله تعالى هو الذي خلقكم فان العمل به لا يطل اطلاق  
يبطل قوله تعالى الزانية والزانية والسارق والسارقة وغير  
ذلك فدل على ان المرد به غيرها على خصوصيات مع ولو كانت  
البيوت والخواص او المنزق في ملك رجل فله ايها الملك اذا احتقر  
في ارض مملوكة اما اذا احتقره في ارض موات فليس له منه حق  
في ذلك لان الملك كان مشترك والحزب احيا وحق من ذلك وهو  
العشر والخراج فلا يقطع حق الشريك في الشئ كما في الكا في ان  
يمنع من بيع الشئ من الدخول في ملكه لان طالب المال له حق  
الشئ وليس له حق في دخوله ارضه المملوكة له ولا حيزه وله  
اذا كان من بيع الشئ بعد ما اخر يوجب ليس له ملك احد  
هذه في قال العلامة المقدسي ولم ار بعد من الفرق بينه وبين  
تدويره بالليل كما في التيم فلا ضرر في المنع من بيع الشئ  
فان لم يجد من يبيع الشئ من اخر يوجب له وجود ولكن كان في ذلك  
انسان ايقن فعند ذلك يقال له ايها صاحب البيوت نحو  
من الخوض والنهر اما ان يخرج يا صاحب البيوت اليه فيصيب  
حاجته او يتكبد يدخل في ارضه لئلا يفتدوا له وفي  
الذخيرة ولو اراد رجل جنبا في ما يخدمه الله تعالى في ومن  
حوض رجل ومن بئر ماء فليكون للوضوء والغسل الشارب  
هله ذلك ذر الطحاوي وبه انه ذلك وعليه انك انما انت  
في انك انك لا بدخلك فليدخلك طر لا انك ضقت  
بقبح المجعة وكسرها اي جابتها من حقها اي جابت البيوت والخواص

كذا في المغرب وفي الدوران بالكرج جابتها من حقها جابتها  
الناس انتهم ويجمع المستخرج على ضفافا متعديا وجبات والموت  
على ضفة كعدو وعد لان له اي تتركه الشئ هو حسنة  
اي حين اضطراره اليها البيوت المملوكة ينجوها حيث ايجدوا  
مباحا بقره يحصل به مقصوده حق الشئ عند من حيزه  
احد في سنده وابوداد عن رجل من الصحابة مرضع المالك  
شركا في ثلاث في الماء والكلاء والنار وقد تقدم البحث على  
هذا الحديث في السواد التي ذكرها الشارح تحت قول المالك  
وليس للأمام ان يقطع بالاعتقائهم لم يمتنع من ذلك والعار  
وهذه شريعة امة لا يشترط ملك في سبق او شيء من ذلك في  
وعاء او غيره واحرز فهو حق بدو هو ملك له دون من وراءه  
يجوز له تملكه بجمع وجمعا التملك وهو موقوفه وحقه ويجوز  
فيه وصاياه كما كاده الاتفاقي في الهندية عن الذخيرة الما  
الذي في يد رجل وحوض رجل فله به نوع شرع من حيث  
الشئ وسق دوايه حتى اذا اخذ انسان من حوض غيره  
او يبيع فيه الشئ فليس لصاحب الخوض والبيوت ان يسترده  
وان كان الشئ في اي ملكه ذكر في الاسلام ظاهر لانه  
ان على قول اي حنفية ليس له منه ذلك وذكر في الامامية  
في هذا الفصل الاختلاف في ذلك في ذلك في صاحب  
الما ولا ية للمنفعة ونقل والتعدينية عن العمود في  
مدينة اخرها الامام الشافعي واد بعض الناس ان يتخذ  
عليه بساكن ان لم يرض به الشئ وسعهم ذلك وان اضر  
لا يسمع من طحاوي في التمسك الشئ لا يجوز فيه التقصير  
ويمنع منه هو الصريح وقد مر في ذلك في التيم ولا يظن ويجوز ان  
يحل ما استقامت اليه بنية لشره اقله وما استقامت ان كان

كثيرا اجاز بعضهم التوضيح من لامن الغليل وحكم الكلام على  
اوجه احدها ان يكون قارض مباحة فالناس فيه شرا  
في الاحتشاش والري كالشرا فما السار وثايتها ان يكون  
قارض مملوكة له نيت بنفذه من غير نيات ايمنه صاحب  
الارض قبل الاخراج لان له ان ينفذها من الدخول في  
ارضه لاجل الكلا فلا يحتاج ان ينفذها من الدخول في  
صاحب الارض وبين من يريد الكلا ان كان المراد الكلا يجر  
الكلا في رضى مباح قريب من تلك الارض فمباح صاحب الارض ان  
يمنعه من الدخول وان لم يصح فممنوعه الماء فيقال للمالك  
اي صاحب الارض ان تقطع الكلا من ارضك وتدفع اليه  
والا ما ان نيت ذلك ثم انما كان له بالدخول في رضى  
ليأخذ من الكلا قدروا يريد زرع وكذا حقه الترخي  
في محيطه واما ما نيت صاحب الارض بان سقى رضى  
وكنها لنيت فيها المكشوف لادوية فمباح ذلك وليس  
لاحد ان ينسف شي منه في الارض لانه ليس به والكسب  
لكنه ليس له ان ينسف في الارض ولو كان سوا كان  
بغير اذن فاختص ليس له حق الاستداده سوا كان  
سقاء وقام عليه ولا في ظاهره ولا يجوز بيعه ايضا  
ومن من المالك خشي انه اذا قام عليه صاحب الارض  
وسقاه فقد ملكه فيجوز بيعه وله الاستداده ان احتشاه احد  
بغير اذنه ولا يجوز بيع ما نيت قارضه من الكسب لاجل انظر  
فمنه يجوز بيعه وله ان يستخرج من خزائنه وكذا لا يجوز  
اجاز المالك فان اراد الكلا في حوزة فانه يجره في قطعة  
من ارضه معلومة ثم يبيع كلاء ثم تغيب الكلا كما يبيع  
عليه وجه الارض لا ينسب ويستر ولا يكون له ساق

فوكلا وما كان له ساق فهو في حوزة هذا قال الشوك  
الاحمر والشوك الابيض يقال له التفرقة من التفرقة من  
الكلا حتى لو نيت قارض انسان واخذ غيره كان له  
الارض ان يسترد منه واما الشوك الاخذ فله ان يجره  
عن محمد في النواذر فيه روايات في رايه جعله من  
الكلا وفي رواية جعله من الشوك ونسب فيه اختلاف  
الراية بل اراد بما قال انه بمنزلة الكلا ما ينسب منه علي  
وجه الارض ولا يكون له ساق واراد بما قال انه من  
جمله الشوك اذا كان له ساق في حوزة انما يجره من  
ساق اذا نيت قارض انسان فهو ملكه فترى كالمالك  
الناس انما في محط السرخس والشوك والشوك كالكلا  
والغير والزرع والغير وزرع كالشجر ومن اخذ من هذه  
الاشيا حصصا كذا في خزائن المسلمين وفي المستحقين باليوسن  
اذا كان الخط في المروج في ملك رجل فليس لاحد ان يحط بها  
الا ما نيت في غير ملكه فلا بأس ان يحط بها وان  
كان ينسب اليه فله واصلها كذا في الخبر وفي التمر وان  
كان يعلم ان ذلك قارب وكذا الزرع والكبريت والتمار  
في المروج والاروبة كذا في المصريات والخطيب يملك الخطيب  
بنفسه الاحتياط ولا يجتاز الى ان يشده ويجمعه حتى  
ينسب له المالك والناس في من التمر لا يملك بنفسه وحده  
الدلو حتى يجمعه عن راسه لمراد في قنينة المنة ولو كان  
قارض رجل فله حصة في حوزة انسان من ذلك الما فلا ضمان  
عليه كما لو اخذ من حوزة وان صارا لهما فلا يسأل احد  
عليه وكذا انهم انما ينسب حتى قارضه ذرع من طين

حب





فإذا اختلط بالمال المباح ولا يمكن التمييز لأجل شربه ولو أوصيا  
ابوه أو أخته بالمال من الوارث أو الوكيل فيكون في كونهما به  
لا يصلح لأبويه أن يشريا من ذلك المار إذا لم يكونا فقيرين لأن  
المال مملوك ولا يصلح له الأكل والشرب من ماله بغير حاجة  
وعن محمد بن يحيى أنه لو غلبت الميراث والميراث من ميراث أبيه  
الدرية قال السيد حماد في هذا الفرع من ميراث أبيه في كل منهما انكسار  
أما العدة فإنه لا يملك وإن ملك فالتسوية لما كان ميراث أبيه في الفرع  
الأول لم يميز متى جازل شربه وهل ثمة فرق بين الميراث والميراث  
أما في حكمه وبين غيره وبين غيره يعتبر غلبة الظن بأن لم  
يبقى مما أريق فيه شيء بسبب الميراث أو النصف والآخر هو  
الميراث وعدم الانتفاع به أصلا ويمكن أن يعتبر بالنجاسة  
في كل الشرب من غير الميراث ومن غيرها فليكن محذور  
لو كانت نجاسة يحكم بطهارة غيرها وأما الفرع الثالث  
فلأن للاب أن يستخذه ولده قال في جامع الفصولين وللأب  
أن يبيع ولده الصغير بخلاف ساذة لتعليم الحرفة وللاب أن يبيع  
الأولوي استخذه بلا عوض بطريق التهذيب والآخر هذه انتهى  
الآن يقال لا يلزم من ذلك عدم ملكه لذلك المباح وإن أسره  
به أبوه والله تعالى أعلم وأرى أن حجة وأخرج الطيف  
وكذا أصلاح مساندة أن حقيق منها تنافي غير مملوك من  
بيت المال أي مال الخراج والميراث دون الميراث والعقد  
لأنهم الفقهاء ذلك لا بد بيت المال مجموع منها معدل صلح  
المسلمين وذلك منها قال في الهندية أنها ثلاثة منها  
يكون له على السلطان ومنها ما يكون له على أصحاب النهر فإذا  
امتنعوا بغيره على ذلك ومنها ما يكون له على أصحاب النهر  
لا يجبرون إذا امتنعوا المال الأول فهو النهر العظيم الذي لم يدخل فيه

المقام كالنوافذ والدجلة وجيتوك وسجوك ونسل وهو قريب  
الروم إذا احتاج إلى ذلك فاصلاحه يكون على السلطان من بيت  
المال قال ابن تيمية أي في بيت المال شيء يجبر الناس  
على ربه أن امتنعوا عنه أي عن ربه دفع الضرر يعني لأن  
في تركه ضرر على الناس وقال ابن تيمية العلوم على الصلح باختیارهم  
فجبرهم إلا ما يخرج له من طبيعته ويجعل القوة على الميراث  
الذين لا يطبقونه تجبرهم الميراث جوبى ورى النهر الميراث  
ولغرض ما في الهندية وأما الذي يكون له وأصلاحه على أهل النهر  
ويجبرهم إلا ما من أبي منهم على ذلك الذي قال وهو أن النهر  
العظيم الذي دخلت في المقام عليه ربي واحتاج إلى ذلك و  
والأصلاحة كان ذلك على أهل النهر ويجبرون إذا امتنعوا لأن  
فإذا ذلك يدعو إلى التسامح وفيه تعليل لما عدا ذلك  
وعسى يؤدي ذلك إلى قلة الطعام فتعود منفعة الماء إليهم  
ومرض تركه الكرم يعود إلى العامة وليس لأحد أن يترك من  
أهل النهر نهر الأرض ذلك ما أهل النهر ولا ولا يستحق  
بهذا إلى الشفعة وقيل في الخاص لا يجبرون فالله تعالى في  
العام لو امتنع عنه كلهم أو بعضهم يجبرون عليه وفي الخاص  
لو امتنع الكل لا يجبرون إلا عند بعض المتأخرين ولو امتنع  
العصا جبر على الصلح كما في الخاتمة وقوله لا يجبرون هو  
ظاهر الرواية وتفظ الهندية وأما النهر الذي يكون له ربه  
على أهل النهر فإذا امتنعوا لا يجبرون النهر كما في  
النهر كما قال بعضهم أنه كان النهر لمنه فادور  
أوعليه قرية واحدة يقسم ماؤه فيها فهو من خاصه حتى  
به الشفعة وقال بعضهم أنه كان ماديون الأربعة في شرو  
نهر خاص وإن كان لا يربح في نهر عام وقال بعضهم

ان كان المادون المائتين فهو خاص وقال بعضهم ان كان لما  
دون الالف فهو خاص واصح ما قبل فيه انه يفرض ان  
الحديث حتى يختار ايا الاقا ويلتزم فيه انه لو اراد يعقن  
الشك الكلي وامنع الباقين قال ابو بكر بن سعيد النخعي  
لا يجبره الا ما لم يوحفه الذين طلبوا الكفر انما تطوعوا  
وقال ابو بكر لا سكتا فبحسبهم ومن على ذلك دفع الضر  
العام وهو ضرر الشرك بالضرر الخاص مع انه في مقابلته  
غرضه لان نفعه يخصهم ووجه من قال انه لا يجبر في  
الخاص وانما يجبر في العام لان فيه ضررا عام عن بقية الشرك  
فحوزوا انهم ضرر خاص بل يحصل نفع بمقابلته بخلاف  
الخاص فانه ليس فيه ضرر عام واما اذا قلنا ان احسن  
ما قبل في تحديد الخاص انه يكون اهله دون المائتين فيستحق  
بها الشفعة وان كان امانة فضا عدا فالشركة عامة لا تجتث الشفعة  
للكل وانما تكون للملح وتعالى قول من في الخبر في الخاص هذا  
يرجعون اليه من قام بالشر من غير ان يعلم من الشرك ان الضرر  
على كونه الشر في خاص بالخاص في نفسه يرجعون ودر الرضا  
في النقض ان الخاص هو الذي طلبوا الكفر بالشر فاذ  
قلنا ذلك كان لهم منع الاخرين عن الانتفاع به حتى يدعوا  
اليهم حصصهم من موثقه الذي هلكا روي عن ابي يوسف  
وفي الذخيرة ما في التام في المائتين ذلك نصيبا لا بد على ان  
يستوفوا موثقة الكفر من نصيبه من الشريك مقدار ما يبلغ  
قيمة ما انتفعوا به انتهى وان لم يوفوا الا بالخاص في هذا  
يرجعون على الا في بقية من النقطة ويمنع الا من  
سلبه حتى يودي ما عليه قبله وقيل لا وادى فيقولون  
المسألة ان الاول قول ابي حنيفة والى يوافق فليست كذلك

عند

و

عند الفتوى ذخيرة ومثله في البرزخية والتوخيانية وظاهر كلام  
الشراح كالمداية والتبيين وغيرها ترجيح رواية عدم الرجوع  
بلا امر القاضي وقد تقدم بصحح الخبر ولا يقال ان المائتين  
وموثره ان الشريك مشترك عليهم جميعا فتوزع عاين  
الشرك ولكن المفهوم من عبارة الفتاوى والخبر في كتاب  
الشفعة عدم اشتراط اذن القاضي في الرجوع حيث قال  
اذ اريد احد الشريكين العاقر يبيع في غفلة لا يقبل القسمة  
كالحكم والطاحونة فربها شريك لا يكون متبرعا ويرجع  
بقسمة المائتين حصصه كحقيقته في جامع الفصولين  
وجعل الفتوى عليه في الولولة قال في جامع الفصولين  
معربا في الفتاوى وفي الفاضل رابن الفضل طاحونة ما انفق  
احدهما في مرفقها بلا اذن الاخرين متبرعا لا يتوصل  
او لا انتفاع بنصيب نفسه الا به انتهى قال ومثل الطاحونة  
القسمة اذ الطاحونة مثال لما ينبغي ان لا يحكم في حصة  
بها في طاحونة وادارته تحقيق العلم بهذا الحكم في مجمع  
كتب المذهب وما مل وأحذر زلة القدم فان في صدق المسألة  
وقع خبر واضطرب في كلام الاصحاب والله سبحانه الموفق  
للصواب انتهى ولذا اطلق المائتين وفي السندية وان اراد كلهم  
ترك الذي في طاحونة ولا يجبرهم الا ما وقال بعض  
المناخين يجبرهم فاذا جتمعوا على ترك الذي في طاحونة  
المداينة بالشر من علاه فان جاز في رجوع صاحب  
اي من الشرك بترك ذلك الشريك الذي جاز في رجوعه من  
موثقه الذي وكان الما في علم من يبيع والفتوى على قول  
الاصحاب في الخاصية وغيرها عن المائتين والتمسك بالشر  
عن الشفعة وقال يجب عليهم ان يعلم جميع الشركاء

اي حفر جميع النهر وخرج طينه من اوله الي اخره بالحصى حصص  
الشرب والارض وبساتينه انما السرك في النهر اذا كانا عشرة فوهة  
الكر من اول النهر علي كل واحد منهم عكر ان يجاوزوا رعي  
احدهم في تكون فوهة الكري علي الماء فتسا عاليا ان يجاوزوا رعا  
اخرى ثم يكون علي الباقين انما ناولي هذا التخصيص لاي حفر النهر  
وعندها المونة عليهم اعسا الي اسفل النهر فتبين ان كل  
واحد منهم ينتفع بالاسفل كما ينتفع بالاعلى ولا يحتاج الي  
تسبيل الفاضل من الماء لانه اذا سد عليه فاضل الماء علي رعيه  
وافسد رعيه فتبين ان كل واحد منهم ينتفع بالنهر من  
اوله الي اخره كما والاولي التخصيص ليقولوا انما في التسبيل يسو  
او اصحاب النهر كما هو في استحقاق التبعة به ان يهرصهم  
المنترك بينهم فاذا استروا في النهر وجعلوا الاستوا في النهر والاولي  
خليفة رج ان فوهة الكري علي من ينتفع بالنهر يسبق الاخر  
فهم فاذا كانا وزوا رعيه فليس له في رعي ما بقي من فوهة فلاحه  
يلزمه شيء من مونة وانما عده في اسفله من حيث امره افضل  
الماء فيه لا يلزمه شيء من عماره ذلك الموضع الا ان كان من له حق  
تسبيل ما سجد علي سطحه خارجا لا يلزمه شيء من عماره ذلك  
الموضع باعتبار تسبيل الماء فيه ولا انه يتمكن من دفع ضرر الماء  
عنه بسد فوهة النهر من اعلاه اذا استغنى عنه فلا يحتاج  
الكر من اسفل وزعم بعض اصحابنا ان الكري اذا انتهت  
الفوهة ارضه من النهر وليس عليه شيء من مونة والارض  
ان عليه مونة الكري الى ان يجاوز رعيه واليه اشار في  
الاصل لان له ان يتخذ الفوهة من اي موضع شاء من ارضه  
ان شاعن اعلى وان شاعن اسفل فكانا منتفعا بالكر  
استغناء سقي الارض ما لم يجاوز رعيه ويلو وقال في التخصيص

فوهة الطريق بضم الفاء تشديد اللام ومقتضية فوهة وهو علاه  
وفوهة الزخاف مخجدة وفوهة النهر فيه ايضا والجمع افواه  
علي غير قياس انتمى وقال في الظاهر بديهيات كانت فوهة  
النهر لا رعي في وسط ارضه فأن النهر من فوهة النهر ارضه  
هنا تستقط عنه الكري وقول اي حنيفة رج قال بعضهم لا  
يسقط ما لم يجاوز رعيه وهو الصحيح ومنهجا وزكر اي ارضه  
هنا ان ينفذ قال بعضهم له ان ينفذ وقال بعضهم لا ينفذ  
حتى ينفذ الكل لا ينفذ فقل ذلك يخص بالمال قبل الشرا كما  
ولم ينفذ قالنا ان ينفذ بالكر من اسفل النهر ارضه ولا رعي  
علي اهل الشفة لانهم لا يحصون لان اهل الدنيا كلهم حق  
الشفة ومونة الكري لا يجب عاي قوم لا يحصون ولان المقصود  
من حفرها لا رعيها سقي الارض واهل الشفة لاهل النهر  
وانما هم في الشرب اذا وجدوا الماء فالتباع والمونة تجب  
علي الاصول دون الاتباع ولهذا لا ينفذون به الشفة  
وفي الحنيفة واما الطريق فالحاص بين قوم تسلكه غير نافذة  
اذا وقعت الحاجة الى صلاحه من اوله الي اخره فاصلاح اوله  
عليهم بالاجماع فاذا لم ينفذوا رعيهم من اهل رعيه فوهة مونة  
الاصلاح لا رعيه بهذه المسألة قال في النزاهة فاذا فرقوا  
دار رعيه فقل ان علي الخلاف في النهر وقيل ان رعيه اجامعا وقال  
شيخ الاسلام في شرحه حكاية عن الغنبي ان حنيفة رايته  
في كتب بعض المشايخ انه يرفع عنه مالا يتقاي او اذ كانت  
النهر عريضا عاصريه يشربون منها وهي التي تدعي بالنزاهة  
كام فانفقوا علي كره هذا النهر فلفوا فوهة نهر فوهة علي رعي  
فيهم مونة الكري وولدت هذه المسألة في الاصل قال شيخ الاسلام  
ذره في المسألة في النهر رعيه برفع عنهم مونة الكري بالتعاقب

يحيى قيا من النهر الى موضع لا يرفع عنهم كبره ما لم يحيا وزاد الارض  
ونهرهم انهم في النهر سائر لولا انهم في وسط ارضهم لم يكن الا  
بالجاء ونهر من ارضه وهذا النهر الى حيا ما لم يلقا من فقد يروى اذا لم يلقا  
فمنه في نهرهم انهم وكذا انهم ما لم يلقا من فقد يروى اذا لم يلقا  
الذي سقط فيه فاني لم اذكره في النهر من الدور ولا في  
كما في دمشق اذا احتاج اليك فهو على عكس من الدور ولا في  
وصلوا في الكي من اعلاه الى ارضهم في وسط ارضهم من دار  
لما مدية وغيرها لان حجة كل واحد الى تسميها او ساءلة من دار  
الاخر لانه لا حجة له الى ما قبله في الارض الا في النهر من دار  
التي هي النهر وانه فيها من بعده الاخر فهو في النهر من دار  
نهر النهر وحاصب النهر من حاصب النهر من حاصب النهر من حاصب  
ما قبل ارضه ليهله ما وضاحب الاوساخ يجتاج الى ما قبل ارضه  
ليذهب وسنعه انهم ويصنع دعوى النهر من حاصب ارضه  
استحقاقا والقياس لا لا يطلع الا في حصة الدعوى اعلاه  
المدعى في الدعوى والنهاية والنهر من حاصب النهر من حاصب  
ولانه يطلب من النهر من حاصب النهر من حاصب النهر من حاصب  
بالبينة والنهر من حاصب النهر من حاصب النهر من حاصب  
فيه الدعوى والخصوصية كذا في حق النهر من حاصب النهر من حاصب  
اذا النهر من حاصب فيه منقسم به ويمكن ان يملك من غير ارض  
بالارض والوصية وقد يبيع الارض دون النهر وحده ولانه  
يمكن ان يكون نهره نهره لا ارض في الارض من حاصب النهر من حاصب  
دون النهر فلا استحقاق عليه في ذلك ان يرفع الظاهر من نفسه  
ما نسا حقه بالبينة واذا كان ارض من حاصب النهر من حاصب  
اخر فيها ان في الارض من حاصب النهر من حاصب النهر من حاصب  
النهر وقت الخصومة او علم انه كان يبيع الارض قبل ذلك هدية

فان اردت الارض لا يكون النهر في ارضه فادعي من الارض ان  
جزى النهر في ارضه بغير حق وطلب ان يحوز من ارضه لولا  
لما اياه صاحب الارض ذلك ان يمنع الحيا في ارضه ويتركه  
اي يتركه لرب الارض النهر من حاصب في ارضه الا اذا قل صاحب  
الارض يملكه على ان حيا في ارضه منقسما او في النهر من حاصب  
ان النهر من حاصب وجاز في ارضه منقسما منه فيما اذا كان حيا  
يحيى فيه ما واد مع الحيا من حاصب في ارضه ما واد مع حيا فيه  
ما في ارضه لانه نهره كان عليه النهر وكل هذا لا موضع  
النهر من حاصب النهر من حاصب النهر من حاصب النهر من حاصب  
وعدم حيا في النهر من حاصب النهر من حاصب النهر من حاصب  
يحيى ما واد مع حيا في ارضه من حاصب النهر من حاصب  
الثانية وذلك بان يمكن النهر في ارضه في ارضه وقت  
الخصومة واعلم حيا في ارضه من حاصب النهر من حاصب  
الارض حيا في ارضه من حاصب النهر من حاصب النهر من حاصب  
البيان على ان رقة هذا النهر له وعلى يمينه وعلى يمينه  
اولا في الدعوى في ملك النهر في حق الارض لانه نهره من حاصب  
الملك على ان حيا في ارضه من حاصب النهر من حاصب النهر من حاصب  
في ارضه من حاصب النهر من حاصب النهر من حاصب النهر من حاصب  
برهان لانه نهره من حاصب النهر من حاصب النهر من حاصب  
ما نسا حيا في ارضه من حاصب النهر من حاصب النهر من حاصب  
للعامة على فلا يملك حيا في ارضه من حاصب النهر من حاصب  
قال هشام سالت محمد بن حيا في ارضه من حاصب النهر من حاصب  
يحيى حيا في ارضه من حاصب النهر من حاصب النهر من حاصب  
ويذكر ما وقال النهر من حاصب النهر من حاصب النهر من حاصب  
قال اذا كان حيا في ارضه من حاصب النهر من حاصب النهر من حاصب



يجري كما يجري وشبههم منه جميعا كما كان وليس للأعاليين ان  
يسلوه عنهم وان كان الما منة ظنا عن الاستغفار ولكن علم  
انه كان يجري الى الاستغفار فيما مضى وان اهل الاعلى حسوده  
عنهم وانما اهل الاستغفار يمتنع علمه الله ان يجري اليهم وان  
اهل الاعلى حسوده عنهم امر اهل الاعلى بالالتجسس عنهم وان  
لم يعلم ينفى كانه يمتنع جعل علمه مسافة الارضين يريد به  
ان لم يعلم كانه شرب اهل الاعلى واهل الاستغفار من هذا  
النهر بعد العلم بان شرب الكل كانه منة وقد ادعى كل واحد  
المدعى النهر على سبيل المثال وليس لاحد الغرض من زينة  
علمه لا يخفى الامن حيث البينة ولا من حيث العمل بالنهر  
يتم وتكون فنية النهر علم قد رسا حده الارضين فقلت  
رايت هوى الذي لا يحصى اذا ادعى بعضهم هذا النهر  
واقام البينة انه لقي مطبوعة ولا يتقصي اهل البينة بما  
لا هاتك نية يدعون هذه باقامة البينة والذين غيرهم  
لا يحصىون وتدخل بعضهم فيهم الصنف واليهو قال محمد  
اذا كان هذا على ما انصف فانما هذا النهر منة طريق  
من طريق المسلمين فاذا كان اقام قوم البينة ان بهم  
دون غيرهم استحقوه ويخرج من ان يكون من النهر احد  
المسلمين وخصا اهل النهر من اخصه والشيء القاطن  
بواحد من المدعىين وليا من المدعى عليهم وان كان  
النهر خاصا يقوم مع وفين يحصىون لم يقض عليهم بحصة  
واحد منهم وقضى على من حضر من النهر في الحظ من سائر النهر  
بجرك في ارضه اختلفت في منة كانه اقام دعاها كل واحد  
منها ولا يدري في يد من هي في نقصا حبه الارض ليس بين يديها  
ما بدله ويخرج فيها ويضعها حسب النهر عن القمارطين ومن

المزور فيها ولا يهدمها عند اي جنيته وعند ما ملك صاحب  
النهر يكون ملحق طينه زسر جمل وعلى شرط النهر ان  
لرجل فتمت زعانا لمنه ان كان بين الارض والنهر خايل  
كلما رط فحوى فامتنانة لصاحب النهر والارض لهما حيلة  
ولصاحب النهر فيها حق حقيقا لصاحب الارض لو اراد  
زهرها كان لصاحب النهر منه ولصاحب الارض ان يفسد  
فيها ويلحق طينه ويحتمل زهرها كذا في السراية ولو اختلف  
في رتبة النهر فان كان يجري فيه ما قاله قولي قطع لانه في  
يده بالاستعمال وان لم يكن فيه ما لا يقبل قوله لا يحتمل  
وان يروى انه جريا في النهر فله حق الاجزاء والرتبة اذا في  
العتابية ويقاس على هذا ان الذي يروى من اختلاف رتب الارض  
ورب النهر في حق الاجزاء المختلفة في المصب في نهر والذهب  
على سطحه او في هذه الاجزاء كما في التماثلية لا بد ان يقول  
في الدعوى فمصب الوضوء والطره وغيره في التماثلية وحقه  
في المنزلة او المصبي كل ذلك في دا غير حكم الاختلاف  
ففيه نظير في الشرب زبني يعني لو ادعى له حق صلب النهر  
ما فضل منه من الماء في شرب او على سطحه او في منزلة اوله  
المشي في سطحه ان كان ذلك واقعا في الحال وازداد الثاني  
منه من ان القول لرب النهر عالم به من المدعى ان ذلك  
اغترضا وبما ظلا وان لم يكن في الحال كذلك مدعى ان  
حق ذلك وقد تركه باحتياط وتقديمه الى حياج اليه والادب  
قد بدله اوانه ممنوع منه فالباطل والظلم كان هولا للمدعى  
فيكون البينة عليه واليمين على منكر ذلك حتم وفي خزانة  
المفتنين دار ان رجل ميل ما سطحه حدها على طريق الارض  
فباع التي عليها السبيل بكل حق هو لا يباع الا في حق رجل آخر



بان يقولوا من الشراء من الاسبوع ومن السنة ولم يشهدوا ان له  
 في رقة النهر شيئا لا تقبل الشهاده بل خلاف لان اليهودي مجهول  
 كذا في الحديث وان ادعى عشره مائة فلهذا احدها بالعدد  
 والاخر بالاقبال من ذلك في قول ابي حنيفة رح الشهاده باطله  
 وان شهدوا بالاقبال لا يخلو ان الشهاده باطله ومعه  
 وعلى قول ما تقبل على الاقل استفسنا وان شهد احدهما  
 بل خمس بطلت الشهاده لانه قد شهد به بالقرابة ادعى واذا  
 ادعى رجل ارض اعلمه شرعها منه وقام بشهادته انها له  
 ولم يدرك من الشرح شيئا فانه يقضي بها ويحصيه من الشرح  
 وان شهدوا به بالشرع دون الارض لم يقض به من الارض بشي  
 كذا في المسوط ولو شهد احد الشاهدين انه اشترى هذه  
 الارض والشرع بالغ والاخر شهد انه اشترى الارض بالغ  
 لم يجز فان شهد الاخر انه اشترى الارض بكل حق صليها بالغ  
 جازيها انما اتفقا على شرا الارض والشرع لان الشرع من حقوق  
 الارض فمن شهد انه اشترىها بكل حق صليها فقد شهد بها  
 بالارض والشرع جميعا كذا في محيط الرضيم وان كان نهر  
 بين قوتهم عليه رضون ولبعض الرضيم سوي على  
 ذلك النهر وبعضها دولي ليست لها ساقية ولا آية  
 لها شرب معلوم من هذا النهر ولا غيره فاختصوه في هذا  
 النهر ادعى صاحب الارض ان فيه شربها وهي على ظاهر النهر  
 فانه ينبغي في القياس ان يكون النهر بين اصحاب السواقي  
 والدولة دون اهل الارض ولكن استحسن فقال النهر بينهما  
 جميعا على قدر ارضهم التي على شاطئ النهر لان المقصود مجز  
 النهر سقي الارض لا اتخاذ السواقي والدولة فنفصموا المقصود  
 حالهم على السواقي فاباقتا البديان كان يعرف ان شرب

ذلك فوعلى ذلك المعروف والاخر بينهم على قدر ارضهم وان  
 كان لهذا الاخر شرب معروف من غير هذا النهر فلهذا شرب  
 من ذلك النهر فليس لها من ذلك النهر شيء فان لم يكن لها شرب  
 من غيره وقصبت لها فيها بشرب وكان تقاضا حيا رضى شرب  
 بجانها ليس لها شرب معلوم فاني استحسن ان اجعل  
 الارض بينهما ان كانت متصلة للشرع من هذا النهر وفي  
 القياس لا يستحق الشرب من هذا النهر لارض الاخر الا بجهة  
 وان كان الى جنب ارضه ارض لاخر وارض الاول بين النهر وبينها  
 وليس له مثلا ارض شرب معروف ولا يدري من اين كان شربها  
 فاني جعل لها شربا من هذا النهر ايضا الا ان يكون النهر معروف  
 لقوم خاص فلا جعل لغيرهم فيه شربا الا ببينة فان كان  
 هذا النهر يصب في جهة وعليه ارض لقوم مختلفين ولابد  
 ليف كان حاله ولا لمن كان اصله فتنزع اهل الارض وفصل  
 الاجرة فيه فاني اقضي فيه بين اصحاب الارض بالخصص  
 وليس لهم ان يعطوه عن اهل الاجرة او يبيعوه عن المسيل  
 في اجتمعت كل في المسوط رجل له ارض اعلمه شرعها على  
 والاخر استغل فادخلها شربا من هذا النهر ولم يكن له شرب  
 احدها بعينها ان لم يكن يسقي تلك الارض من نهر اخر فلقول  
 لصاحب الارض وسئل ابو القاسم عن رجلين اياهما شرب  
 ضفته اشجا وكل واحد منهما يدعيها قال ان عرف غارسها  
 فهي له وان لم يعرف فاكاه في موضع عملوك لاحد خاصه  
 فهو له وما كان في موضع مشترك فهو بينهما ولكم وسئل عن  
 اشجا على ضفة نهر دايات وبنت من عرقها اشجار  
 في الجانب الاخر من النهر فدخل في هذا الجانب كرم بينهما وبين  
 هذا الجانب طريق فادعى كل واحد منهما هذه الاشجار قال

انعرف انها نبئت من عروق تلك الاشجار فزعموا انه لم يعرف ذلك  
ولا عرف غارسها فتلك الاشجار غير معلومة الا احد لا يتخفاها  
صاحب الكرم ولا صاحب الاشجار وسبيل ابو بكر عن من ارضيه  
بجنب نهر ما ذيا فانات وعليه صفة النهر اشجار يريد بها حب الصنينة  
بيها قال ان نبت الاشجار من غده مستنبت وارباب النهر  
قوم لا يتحصون فحين اخذها وقطعها ولا احب ان يبيعها  
صاحب الصنينة قبل ان يقطعها ولو كان لها مستنبت ولكن  
لا يعرف في كالتقطعة وسئل عن اشجار على صفة نهر لا فقوم  
يجمع ذلك النهر في سكة غير فاقدة وبعض الاشجار في ساحة  
هذه السكة فادعى واحدا ان غارسها فالات وان وارثه قال  
عليه البينة وان لم تكن له بينة فكاد على حجر النهر في بلاد  
النهر وما كان في ساحة السكة فهو جميع اهل السكة ان لا يخط  
بجلاف اختلا فزعموا ان السكة يكونون في ذلك ونبته والظريف  
ونقسم على رورس كما في المتنظرة ومثله الاختلاف في ساحة  
الاراضي من متنظرة في القضا ملا اعتبار سنة الاراضي وصفتها  
لان المتنظرة فيه الاستطراف وهو لا يختلف باختلاف  
الماء وليس لاحد من الشجر في النهر المملوك ان يشق منه ايب  
من النهر المشترك نهر او ينصب عليه رجلا لان في ذلك سر  
صفة النهر المشترك وثقل الملك المشترك بالنبات وفي الكسرة  
تغيير الماء عن سنة الا اذا كان رجلا وصنع ذلك الرجى فملكه  
بعضه في رضى صاحبها فان كان حافا النهر ووطنه فملكه وتغير  
حق اجر الماء في المتنظرة وكان بحيث لا يهتجر بان لا يفسر  
صفتها ولا جاء بان لا يغيره عن سنة ولا يتعصب وقاية  
فان ذلك يجوز لان ما يجوز من البناء في خاهاه ملكه و  
وبسبب الرجى لا ينقص الماء فلا يجوز ان يخلط المصنع عوا ذلك

لان المانع

لان المانع من الانتفاع بالما مع بقائه على حاله متعنت فهد  
الاضرار بغيره لادفع الضرر عن نفسه فلا يلتفت الى  
نعمته او الدية في جرحه طوبى ليريب تركب ملق الارزاق  
براسه مرفقة ليرة يسبق بها وقيل هو الدولاب كذا عور  
وهو الدولاب كما في القاموس وفي الاساس من الزخنفير  
نهر الرجل نعل ونهر شدة وده ووصفوه توف الخسوف  
وامرأة نساء ضحابة وقيل للدولاب النابغون ليعده و  
الذئبوعير على شرط الفرات انتهى ملخصا وقاد ان يلقى  
تبعا للهداية بان السانية بمنزلة الرجى قال والسانية التبر  
يستقي عليه من السيل والجسر وهو ما يبر عليه كما في القاموس  
ومنه قولهم اريدوا السور ففقدوا الجسر ومن الخاتمة  
الله امر جعل طاعته جسرا الى نجات كما في الاساس تكون  
قال البيهقي لاسم ما يوضع ويرقع مما يكون متخلفا من  
الارواح والانسب او نظره وهو ما يجذب من الاحجار والجسر  
ليكون موضعها ولا يرفع وقال العيني الحسيني اسم من القنطرة  
لا يملكون من الخشب والارباب يرفعون القنطرة يكون من الحج ويخو  
ولا يرفعون القنطرة بالجبس وما ارفع من البنيان قال  
القاموس القنطرة بالجبس فيكون تفسير بالاعم  
في المصنف فسر القنطرة بالجبس فيكون تفسير بالاعم  
تجانبية كلام المصنف انتهى وانما من من الجسر والقنطرة  
لان فيهما اشغال الموضع المتك فيتمتع منه ولا يكون ذلك  
الا برضاهم واذ كان نهر خاص لرجل يأخذ من نهر خاص  
بين قوم فاراد ان يقطع عليه ويسده من جانبها كان  
له ذلك لا يقتصرف في حاله ملكه وان كان متعظرا  
معدوا من الجانبيين فان اراد ان ينقص ذلك لعله او



اوغيره فانه كان ذلك لا يزيد في اختلافها كما انه ذلك لان دفع  
منها هو خالص حقه وملكه وان كان يزيد في اختلافها منه نحو  
الشركاء فيلزم ويوسع في النهر وانما منه منه لان حقه كسره ضيقه  
ولا يذهب على قدر حقه في اختلافها وهذا ظاهر فيما اذا التفت القسمة بالكو  
واذا كانت على الكوي فانه اذا وسع في النهر حبس الماء في ذلك الموضع  
فدخل في كونه الكوي مما يدخل فيه وكذلك اذا اراد ان يوزع في النهر  
فيحمله في أربعة اذ خرج من النهر لانه يجتمع في الما فيه فيزداد  
دخول الماء فيه بخلاف ما اذا اراد ان يسفل كونه او يرفع فانه  
من حيث الحق في مكانه حيث يكون له ذلك في اصحها لان  
قسمة الماء في الاصل وقوة ما عشنا رسة الكوة وضيقها من  
من غير اعتبار السفل والرفق في الحق هو المائدة فلا يزداد  
التي تفسر موقع القسمة فلا يمتنع بل في فان قيل قد  
يظن بانها لا يانه ياخذ الماء الكوي حقه فيمنع كونه تب  
عبدنا حتى قلنا اما ان يعلم عقده حال القسمة فله ان  
يسفل حتى يمتنع في الحالة الاولى لا يمكن من ازيادة على القدير  
وان لم يعلم قال لا يسفل بقدر ما يكون مثل هذا النهر فانه اذا  
خفف في القسمة ايجز وان اراد رفع الكوي ليقول ان ارضه  
فله ذلك لان رفعه ليس بعرضه وان لم يكن من فله فضلا عن  
بعضه فان قيل لا يرفع هذا الا يسفل فممنوع قال في  
الاصل ولو اراد اخذهم سفلوا ولو عين منع الا انهم قلنا  
ثاويله ان راسه من كذا من تقصا قدما فمستغلة الما فانه ان  
ان يرفعه بقدر ما يفيض في الحالة الاولى وليس له ان يرفع  
اكثر من ذلك وليس كما ذكر في سائر الكوة لان وضع المسألة  
نمكة ان الكوة كانت مستوية فهو اسهل مجزئ في غير فانه  
مستوية فيمنع الا باذانهم واما هنا فنرى في مخالعه وملكه والحق

بغيره ضربه لا يرفع الكوة الا ما كان عليه في التقديم كما في الفانية  
وليكن الكوي مسماة او معدودة في غير خاص الكوي الواحد  
منه ان يرفع كوة وان لم يرفعهم لانها خاصة بخلاف النهر الاظم  
لان شق النهر لهما فالكوي بالاصح كذا فانه المسمى لكنه  
تقل بعد ما نصه ولو اراد ان يعلو في نهر خاص به كوي سدد  
بعضها دفعا لغيره لما عارضه ليس له ذلك لان الضرر  
بالاخرته قال السيد جدد بقله عن الحق ما قد ساء عن  
المعدي فان حمل الاول على ما اذا كانت الكوي في النهر العام لا  
التنا في حررها انتهى وفي الظاهر يرفع ولو ان رجلا يرفع كوي  
منه ليقوم فارد ان يرفعها فيسفلها عن موضعها ليقول  
انها خذ الماء ذكر في الكتاب ان ذلك لانه بهذا الذي يتصرف  
في ملكه بغيره وهو اللغو وعي شمس الابد للملوك في هذا  
اذا علم انها كانت مستغلة في الارض وارتفعت لانها كانت  
فهو بالتسفل ليعيد لها الحالة الاولى واما اذا علم انها كانت  
في الاصل بهذا الصفة فارد ان يسفلها فانه يجوز من ذلك  
لانه يرفع بهما ان ياخذ زيادة على ما كان له من الماء واللبس  
اراد ان يرفع الكوي وكان مستغلة لئلا يكون الماء في رطبه  
فله ذلك وعلى ما في الشيخ الامام ارج هذا اذا كانت فارفع  
بعد هذا الى ما كنت عليه في الاصل اما اذا اراد ان يغيرها عما  
كانت عليه في الاصل يمتنع منه قال الشيخ الامام لا يصح عندي  
انه لا يمتنع على كل حال في الدرع ولو اراد يحد من الكوي وسع  
كوي نهر فانه لا قال لانه يمتنع فيه الماء لا يذهب على حقه فله  
بذلك ذلك ولو اراد اسفل النهر جاز ولو اراد في رصه لا يجوز وفي  
المسبوط ولو قال اسفل نهره نهره لا يرفع راس النهر  
وتريد في كونه وقال هذا الاعلى ان فعلته من ذلك كذا لاني حتى يفيض

في رصنا لم يكن لا عمل الا سفل الان بعد ثوابه شيئا وان يتسهم  
 ما الشرب بالايام والحال انه قد كانت الفضة في ذلك لم تسر  
 الكاف وخفف الواد بعد هذا المقصود في جميعه بل في بعض  
 وقد رضم الكاف في المزد في المزد زاد مسكنه في بعض  
 في الميت ويستعمل في المفاصل الى الميزان والجلد في بعض  
 الهول في المزد ونسبه في الاجناس بالسوي في شارب  
 الى ما في البسوط ونسبه وسالته عن شهرين رجلين له  
 خمس كوي من هذا النهر الا عظم بين قوم لكل واحد منهم  
 منه منهم من له كوتان ومنهم من يكون له كملوك فقال صاحب  
 الاسفل لهما حب العمل انما تاخذون اكثر من رصنا لان  
 رقتا الى ولزته من اعلى النهر قد جعل في كراشك النهر ولا  
 يا تينا الا وهو قليل غاير فحتم نريد ان نقتضيه بقدر ذلك  
 ويجعل لهم يا ما معلومة وسد فيها لوانا يا ما معلومة ترد  
 فيها كوا قال ليس لهم ذلك ويترك على حاله كان قبل اليوم  
 لانها قسمت مرة فلا يكون لبعضهم ان يطالب بقسمه الا  
 وذلك لان الاصل ان التقدير ينزل على قدمه فظهر الحق فيه  
 ولا ينبغي الانحية في لو حوت العادة من قد يجرى سائر الاعلى  
 حيث كانت القسمة في الايام كما يفعل في انهار مشرق الاخذ  
 من نهر يزد وقد قيل ما في بعض السنين فيقصر اهل الاسفل  
 بس الاعلى يقول ينبغي تقديره على قدمه من جارا  
 في الاسفل في المفاصل بان ذلك يمنع شربا لكونه نظرا  
 في ان سفل لا يرضى من تقدمه لا يرضى منه من قاصر  
 في سفل بالاعلى انهم يخطونها وتلك سبل في غير  
 عن خصوم من نهر يزد افا حاشا بل لمع ولا يخفى انه مبدى  
 علي ما في المتن وانما خير ما انما استحسنه من ارجح الامم



من القسم بالايام فيه دفع الضرر العام وقطع التنافس والكلام  
 اذ لا شك ان لكل في هذا حتى تقتضي اهل الاسفل  
 به حين قلة الماء فيه ضرر لا على الا على ان تقتضي اهل  
 الاعلى به فيه ذلك مع العلم بان مشرك بين الحق فلا تقتضي  
 حادرا وارضوه ثم لا يرضى في الماء في الماء انهم يريدون ان  
 حيث قال فان كان الاعلى لا يرضى حتى يسفل النهر ليرى  
 له ان يسفل النهر على اسفل ولكن يشرب بحضته انتهى  
 فتقول ولكن يشرب بحضته يومه الى هذا حيث لم يمتد من  
 الشرب اصلا والله تعالى اعلم ثم لا يرضى في الشرب الى  
 ان يسوق حذركا نصيبه من الشرب من هذا النهر  
 ارضه ارض ليس له صوابه انما هو نصيبه الى الارض وقد  
 وقع ذلك فليقضي لارضه التي يسوقه اليها منه اي من  
 النهر التي عينه يسوق منه شرب فيما مضى وانما منع من ذلك  
 لانه اذا قل ذلك يجلس بان يدعي حق الشرب لها من هذا النهر  
 اذا تقادم العهد ويستدل على ذلك بالمخوف لاجل ما فيه  
 اليها ولا يوارى ان يسوق شربه في ارضه الاولى حتى يمتد  
 الى الاخرى لانه يستوفي في ارضه على حدة الا ان  
 تنتف بعض الماء قبل ان تسقى الاخرى من هذا الماء  
 لم يستوفي في ارضه على حدة وانما يسد فلا كفاية وقول  
 بلا رضاهم يتعلق بالحق من سائر شفي النهر ونصيب  
 الرعي والذرية وكسب النخلة وتوسع في النهر ونصيبه بالايام  
 بعد قسمته كالكيك وسوق نصيبه الى ارضه حتى لا يمتد  
 لهم ان الشرب كما تنص عليه الا ان بعد الا حارة وبنت ذلك  
 لو رقتهم الى الجوزين من بعدهم قال البرقي ولو اراد الاعلى  
 من الشرب ليرى في النهر الخاص وفيه كوي بينهما ان يسد بعضها

دفعاً ليمض الماء عن ارضه كي لا يتسبب له ذلك لما فيه جلاء ضرر  
بالاخر والاول اذا اراد ان يغيب النهر من ارضه لانه القسمة بالكوي  
تقدمت الا ان يتراضيا لان الحق لهما وبعد التراضي لهما احد  
الاسفل باليقين ذلك وكذا لو رثته من بعده لانه لا طرفة  
الشرب لا منبأ لانه لا مباذلة الشرب بالثرب بالاطلة وكذا  
اجاز الشرب لا يجوز لما عرف في موضعه فتعديت الاعارة  
وهذا لانه القسمة بالكوي قد تمت وليس لاحدهما ان  
يبتعض تلك القسمة فاذا تراضيا على خلاف ذلك يكون  
على احد منهما من ان يغيبه لخصه فترجع فيها هو وورثته  
اي وقت رثته لان العارية غير لازمة انتهى وليس لاهل  
اي اهل من اصحاب النهر سكر رخصة المصلحة وسكوا والكاف  
اي سدا النهر بدار صرا هو جميعاً وان وصكته ثم شرب ارضه  
اي ارض صاحب الاعلى بدونه اية بدون سدا ملحق  
بل يشرب بخصته وذلك لان في سدا حدك شيء في وسط  
النهر رخصة مشتركة فلا يجوز ليقض به بدون اذن الباقي وشرب  
قال في الحبيب نهر معلوك دخله لاهل الحق لاسم الا ان الشرب  
فيه خاصية وحدها ان يكون الشرب فيه اقل من مائة فالحكم  
فيه ما ذكرنا ان من اراد ان يغيب نهر لا يغيبه اهل حيا منه  
عنده ارض ذلك باهل النهر ولا اذا اراد اهل على النهر ان يغيبوا  
الماء عن اهل الاسفل فان كان الماء في النهر يغيبه اهل الاسفل  
ولم يسلم بصل كل واحد منهم حقه في الشرب لا يكون لاهل الاعلى  
ولا لاهل الاسفل فان كان الماء في النهر يغيبه اهل الاسفل  
الا على ارضه ثم يالشرب الا بالسكر والسليمة على وجهه  
ان كان الماء يغيبه اهل الاسفل لا يغيبه اهل الاعلى  
الا انتفاع اصلاً بالاهل النهر ينشأ عنه كان لاهل الاعلى ليس

وان كان الماء بحال لو سدا لاهل الاسفل لا يمكنه الا انتفاع به  
لا يكون لاهل الاعلى السكر بيمينها اهل الاسفل حتى يروا  
ثم بعد ذلك لاهل الاعلى ان يسدا لاهل الاسفل فيقول  
حق هو زاده واستحققت مشايخنا في هذا الحق ان الامام  
يقيم بيمينه جالاً اذ اهل الاسفل لا يسفل السكر في موضع  
اهل الاعلى في يمينهم ما احتوا لغيرهم من غيرهم في كل  
موضع جالاً اهل الاعلى السكر في غايهم من ذلك موضع  
لهم في النهر وما اشبهه لا بالترب انهم قد قسمت وقد مر  
لما بحثت في الاماات فهو يمينهم على قدر ارضهم عن اهل  
مسايل تتعلق بالسكر في النهر فانه لا يرضوا لاهل  
اهل النهر سكر النهر حتى يرضوا ارضه جالاً ولو سطلوا  
على ان يسفل كل واحد منهم في يمينه جالاً ان الماء قد يغيب  
والنهر فيحتاج كل واحد منهم الى ذلك في الوجيز والمال الذي يجر  
في الودي عن الجبل خلتوا فيه اهل الاعلى السكر والمنع  
عن اهل الاسفل ولهم ليس لهم فصل اهل الاعلى  
الاسفل في موضع الماء وما والحقه واختار السرا حتى يرج  
وقبل ان يدخل الودي صالاً في النهر لم تترك فالحق فيه  
كل جواب غيبة الا ان يكون السيل المجرى انتفاع على وجه  
الارض فيكون لمن سبقته يبع اليه انهم ولو كان الكوي  
في النهر لا يعطى في ارضه كوة وكويين لا يرضيه اهل  
النهر فيه ذلك في النهر في وسيلهم فيوصف رجوع نهر  
بين قوم يا خذنا من النهر لا عطف ولكن في حذمتهم من  
هذا النهر كوة مسافة فاراد حدهم الا يسلموه ويغيبوا  
ليس له ذلك كونه في الظاهر بيمينه ولو كان رجلاً لاهل الاعلى  
الماء عن الودي الكوي في النهر والديعة ونحوها شراً على





له اعلانها كانت كذلك ثم ارتفعت وقال السرخسي له مطلقا وكذا  
 الخلافا ان اراد برفعه ليقول عنه الى انه انتهى ويورث الشرب  
 لان الورثة خلفا الميت فيقومون مقامه في حقوق الميت  
 واملاؤه وجاهه يقولون ان مقامه في الخلا يجوز تحريكه بالمالا وحاشا  
 والمتبرعات كالزوجة والفصاحي والمخمس فكذا الشرب ويوجب  
 بالانتفاع به لان الوصية اخذت له من حقوقه حكمه فيها  
 ونعتير الوصية من الثلث واختلافنا في بيع في كيفية المنار  
 من الثلث قال بعضهم يسال عن الموقوف من اهل ذوات  
 الموضع اذا علموا ان تقفوا على جواربهم الشرب بل ارض بكم  
 يشترى هذا الشرب فيما بينهم فان قالوا ينبغي ان يباين درهم  
 يعتمد خروجه من الثلث على هذا الوجه والشرع على انه  
 يقع في هذا الشرب حريب من الارض من ارض مالكون من  
 هذا الشرب وينظر كيف يشترى مع الشرب ويدون الشرب  
 فيكون فضل ما بينهما في الشرب فيجب اعتباره ذلك القدر  
 من الثلث كذا في المحط ولو اوصى بالتصدق بشرط على  
 المسكين فهذا باطلا لان حاجته المسكين الى الطعام دون  
 المال وانما يحتاج الى الشرب من الارض وليس للمساكين ذلك  
 ولا بد للشرب حتى يهرق بدمه الى المساكين لانه لا يتحمل  
 السهم والاحاقه فكان باطلا ولو اوصى بان يسبق في مسكنها  
 بعينه او حيايته فالفح جاز في بيعه باعنا رعيته لانه لا يسبق  
 وانما وصي ان يسبق ارض فلا تدراسة جاز من ثلثه لانه  
 لو وصي بشرط موبدا جاز في بيعه موقفا وانما جاز من ثلثه  
 الوصية بطلت الوصية لان الشرب وان كان عينا حقيقة  
 الا انه منفعة معني لانه تابع للارض كالمسا فق والوصية  
 بالمنفعة تهطل بموت الوصي له وانما اذا وصي بالشرط مطلقا

والم

ولو يوقت لذلك وقتا ثم مات الوصي له هل تبطل الوصية خلتها  
 فيه قال النقيب ابو جعفر لا تبطل الوصية ويصير الشرب ميراثا  
 لو رثته الموصي له وهو الاصح وان قال فبطلت انما فبطلت الشرب  
 صدقة في المساكين فذلك كالحل ولو اوصى بثلث شرية بغير  
 ارضه في سبيل الله او الحج او الزكوة او الفكاك باطلا لانه  
 هذه وصية ببيع الشربة لانه لا يمكن ان يبيع ويباعوا الرقاب  
 ببيع الشربة وانما يتلون بغيره والوصية ببيع الشرب بل ارض  
 باطل ولو قال انا ايضا ببيعها فما طل وفي المحط السرخسي  
 وانما وصي بان يباع شرية من فلات فذلك باطل لان لا يجوز  
 بملكه حال حياته لا يجوز تحريكه بعد وفاته والوصية بالشرب  
 للمفقرو وصية بالتصدق والوصية بتصدق الشرب بل  
 ارض لا يجوز ولو اوصى بثلث حقة في النهر في كل شيء من ذلك  
 جاز لانه تصدق بثلث رتبة النهر في زرع وغيره في الشرب  
 تبعها انتهى ولا يباع الشرب اي نورا عند مشايخنا في ترك  
 للجملة في ظاهر رواية فساد ببيعها موقفا وكذا في النهر وهو  
 الضحية كما في النسخة قالوا في ظاهر كلامهم ان باطل لانه  
 قاصح ان اختار فسادا بطلانه فيملك بالقبض فاذا  
 باعه بعد القبض وجب له يجوز ويؤيده ما في الاصل  
 لو باعه بعد القبض وقبض القيد وعقده جاز وعقده وضمن  
 في حقه القيد وانما كانت فاعلمت منه في حقه وله عليه  
 في حقه او غيرهما في رواية السبع لا عقروا ولا جاز في حقه  
 محط السرخسي ولو لم يكن الشرب محلا للسبع لما جاز في حقه  
 كما لا ريب في عينه واعتقده لا يجوز عقده واختار في حقه  
 جاز ببيع موقفا لانه حظ من المال ولهذا يضمن بالانتفاع في  
 سيبا في واما ببيعها تبعها للارض في يجوز بانها في الارض ولو لم

البيع النفاذ عند خاذاً تهصل التفويض به وابعه يجب ان يجوز  
وهو الصعده في خزانة المفتين زهره بنتك بن جابر  
باء احداهما رضه التي جند هذا النهرو والامر طريقه ولا  
في صك حواله رضه التي باعها طريقه قال ابو بصير لا  
يعد في النهرو في البيه وقال الفقيه ابو جعفر يدخل في البيه النهرو  
تحت في النفاذ وتحت في الارض خلق فيه ان يخرج في النفاذ  
والصعده انه لا يجوز كما في النسخة الثانية والثرب اذ بيع مع الارض  
كان له فسطح من الثرى كما في السراجة وفي نفاذ ويد الفضل  
قطعتا رجل باع احداهما من رجلين الاخذ من رجل واحد  
محرمها واحد فمقتضى بيعها في النسخة الاولى محرمها في النسخة الثانية  
ذكر الساجد في بيعه في جوارها وفي النسخة المسماة على وجهه  
اما ان كان مالك في النسخة من مختلفين او مالهما واحداً ان كان  
مالهما مختلفين ان لم يذكر الثرى في البيع لا نصاً ولا دلالة لا يدخل  
الشرط في البيع وان ذكره اذ انصا ودلالة كان لكل من يري حق  
احد المالكين في بيعه ويقوم كل من يري مقام باعه ولا يستتر فيه  
المتعمد والنشأ خروا فكان المالك واحد فان لم يذكر الثرى في  
البيع لا نصاً ولا دلالة لا يدخل تحت البيه فان ذكره فان باع  
القطعة العليا او لا يكون له صاحب القطعة السفلى جزاء  
الامالا اذا اشتراط الباي وقت البيع الاول ان يكون له حق  
احد الامالا في القطعة السفلى وان باع القطعة السفلى او كان  
لكل واحد منهما جزء المالا في بيعه كذا في الحديث وفي النسخة  
باء ارض بشره فكله فمقتضى قدره في البيع في هذه النسخة من الماء  
وحصة المالكين كما يسوقه في الذخيرة وسيل عن اشترى  
لمد ارضه في هذه النسخة وفي ذلك صرح قال ان باع عجاره

جاء السبع والمنشرك ان يستحق رضه التي كان شربها من هذا النهر  
غير انه تجل عن الماء في نوبته وعلو النهر ممثلا عند جفاته  
الاخرين الماخذا لانه في ذلك الحين لا ينفذ ولا يوصف  
ولا يجوز قتل جوارضه من شرب ارضه من لا يجوز في ذلك غيره  
ولما استأجر ارضا ولم يدخلها في ذلك الشرب في الاجازة  
استحسن ان كان الحيط ولا يصدق فيه لانه لا يشرب  
بحال متقوم في ظاهره ولا في باطنه ولا في نوبته ولا في نوبته  
الما ت ولا يضمن من سقى ارضه الاخره ولذلك عللوا عدم  
جواز بيعه وهبته واجازته ما في نوبته من عدم الملك فيه  
الحال ولا يصح له يوصي شخصي بذلك اي ببيعه وخوبه  
من هبة واجازة ولا يصلح الى ايها الشرب الغير المحرز  
خله فلو خالعت عليه ارضا ما اخذته من المهر ولا يصح  
ايضا بدل صلح عن دم عند فلو صالحت لزم على التاثير  
لان الولي لم يرض باستقاط حقه عما في التقاضي وليس له في  
ان يرجع على عوايه لصحة الصلح بالنظر الى استقاط القود  
هكذا ما صرح به الزيلعي والمقدسي وكثيرا خلافا لشيخ الرحبي  
حينئذ قال فيه الخلع مجالا لان النصف غير متقوم حال النكاح  
وبسطة طم القود ولا يجب شي لعدم تحمته غير الشرب انتهى  
وهذا مردود بما صرح به وقد صرح به في الهدية ايضا ولا  
يصلح مهر نكاح فلو تزوج بها به بل لا يصح فالتكاح جائز وليس  
لها من القرب شيء ويجب مهر المثل كما في الكافي وفي المسوط  
انها امرأة اختلفت من زوجها على شرب بغير رض كان على طلاق  
ولا يكون له من الشرب شيء ولكن الخلع صلح وعليها ان ترد المهر  
الذي اخذته والصلح من التبرع على شرب باطل وان كان قد  
شرب من ذلك الشرب بعده طويلا فلا طمان عليه فان كان

الصالح عليه من قضا في نفسه او فساد منه فالصلح باطل  
وجاز السبع وعلى القاطن ان يرضى له شربا جزا والدية تهر  
وفي الدر المنية ما تنافوا ان الشرب لا يرضى ولا يرضى ولا يرضى  
وان وصليته صححت هذه العقود يعني الصلح والصلح عن  
دم العبد والصلح لانها هي هذه العقود المذكورة لا تنظر  
بالنظر في الفاسد وانما يصلح بالانكاح والصلح ومهر  
لان الشرب لا يملك بسبب ما حققنا من حاله  
بل ان في دينه فان لا يصح بيع الشرب في حال حياته بدونه  
الارض قلنا يمدونه لان يكون معه ارض خذ فبباع مع  
ارضه فلو تفرق لزم اي المبتدع ان يرضى بهذا الشرب المتخلص  
الا انما يجوز فكيف يصنع القاض في هذا الشرب المتخلص  
ذقة المنة فيجب ان يرضى القاض بان يرضى القاض في كل نوب  
يستحقه بالملك في حق فبباع القاض في كل نوب  
صلحهم ولا يزال يتباع هذا المالك ما اجتمع في نوبته  
الا ان يرضى دينه وقيل وهو لا يصح الا في نوبته  
والكا في ينظر الاما ما وثابه لارض لا شربا يعني فلو تفرق  
غير المنة لان التفرقة في نوبته في كل نوبته لارض فبباع  
اي الاما الشرب اليها اي اليها لارض فيبيعها اي لارض  
لا شرب لارض فبباع مع شرب المنة في بعض النسخ فيبيعها  
وهو المالك فلو تفرق لزم اي المبتدع ان يرضى بهذا الشرب المتخلص  
ربها اي مال الشرب في نظر القاض عند ذلك فعليه لارض  
لا شربا وينظر في نوبته في كل نوبته في كل نوبته  
فصرف الاما او القاض في نوبته ما يرضى بها اي ما يرضى  
والرد منه ما زاد على قيمته الا في نوبته المنة اي في نوبته  
قال في الهدية وان لم يجد ذلك اشترى على نوبته المنة ارضه

عليه دين لم يرض على ما المنقول اليه لا يكون للقاض  
ان يحكم ببيع الشرب بالارض

في نوبته

بغير شرب ثم ضم الشرب اليها وباعها ففهم في النعم التي من الارض  
والفاصل ما يقضى الله تعالى ونعمته في الزرع في قاذبه والسبيل  
اليه حجة قيمة الشرب اذا اراد قسمة الغن على فيمنها ما يكون  
الشرب على تقدير ان لو كان محو زيبه وهو نظير ما قال بعضهم  
في القدر الواجب ينسبه ينظر في مثل هذه الامور كما كنت ستاجر  
عليها فان ذلك القدر هو عتقها في الوطى بنسبه النعم ولا  
يصن من ملا أرضه ما قسماها مستقيا عتقها وانزوت  
بسببه ارض جارا واغرقت لانه مسيب غير مستحق  
ونشرط وجوب الضمان في النسب ان يكون متعديا لا ان  
ان من حفير في الارض لا يضمن ما عطف فيها لما قلنا  
وان حفير في الطريق يضمن وانما قلنا ان ليس بمتعدي لان  
له ان يملأ أرضه ما ويسقيها ولكن هذا اذا سقاها مستقيا  
معنا وان قدر ما يحمي أرضه عادة والا ان سقاها ما لا يتحمل  
أرضه عادة فنزوت او غرقت ارضه جاره مضمن وعليه  
الفتوى وهو نظير ما لو قد رافق داره قاذف دار  
جاره فانه ان كان او قوس العادة لا يضمن وان كان بخلاف  
العادة ضمن وانما خير هذا يعني عدم ضمانه بالسقي  
المعنا اذا كان محققا في ان سقى أرضه في نوبته فقدر  
حقه وما اذا سقى في غير نوبته ولو قدر حقه المعتاد  
ان زاد في السقي على حقه ولو في نوبته فانه يضمن لوجود  
التعدي في النسب على ما قاله الشيخ الامام ابي عبد الله  
وقد يوضح النسب الاضداد والاول اصوب ثم ساق وهذا  
يعني ان يفرده بما ذكره من الجهر على الاول وهو عدم اعتبار  
هذا التعدي وقال السيد حمد وقد عرفت ما به الفتوى وهو  
ان لا اعتبار له المعتاد وغيره في ذلك فلا أرضه ما مستقيا

في نوبته لسبقها لثمتا وكان في أرضه حقل حرقا في يده  
الارض جارا ووغرت ينظر ان كان لا يعلم بحرق الحقل لا يضمن  
لانه غير متعدي وان علم ضمن لتعدي وعلمي هذا اذا  
فتح ارضه من فساد من النهر الى الارض جارا فغرت ينظر  
ان كان فتح من الما مستقيا ينفذ من الما او من هذا النهر  
في المرفق والساد لا يضمن وان فتح متعديا لا ينفذ مثله  
في ذلك النهر ضمن كذا في تحصيل السقي حرق رجل حرق ارضه  
فمنعدي الى الارض جارا ان جرى الما اجر لا يستقر في  
أرضه بل يستقر في ارض جاره يضمن وان كان يستقر في  
ارضه ثم يتعدى الى ارض جاره بعد ذلك ان كان جارا وقد  
تقدم اليها الاحكام والسد فلم يسد يضمن استحسانا وان لم  
يتقدم اليه لا يضمن وان كان أرضه في صدفة وارض جاره  
في صدفة وسد ان لم يسق ارضه يتعدى الى ارض جاره يضمن  
ويؤمن برفع الما حتى يحول بينه وبين التعدي ويعلم  
من السقي حتى يرفع المسناة وان لم تكن أرضه في صدفة  
لا ينفذ قال الشيخ والمذكور في عامة الكتب ان سقى غير متعدي  
ضمن وان كان معن د لا يضمن وان كان في أرضه تعدي او  
بحرق علم بالتعدي ولم يسد حتى يفسد ارض جاره يضمن  
وان كان لا يعلم لا يضمن ان في الخلاصة ولو سقى أرضه بغير  
حق وفي غير نوبته والفرق من حقه وجرى الما زيادة على  
ما يطقه النهر وحول الما الى النهر وموضع يسق له سقى وسقى  
النهر وليس له ذلك فانه سقى الما وسق من صدفة النهر حتى  
ساق الما وفسد زرع انسان ضمن لانه متعدي في الحقيقة  
ومن ساق في مزارع له ما وهو يعلم ان تحت سائر الناس  
خالص فانفسد ذلك الما نيكابه الذي صبه ضا منا



وان كان صبي فملك نفسه كذا في المسبوط وفي النول ناسر  
يجي في أرض قوم فاستقى النهر وخرى بعضي من قوم لا يصفون  
الارضين ان ياخذ صفا والنهر يجره النهر ون غار في الارض  
كل في تلك الاصله رجل في مية في العطا حوت فسال به الماء  
الاقاط حوت ان كان النهر لا يحتاج اليه الذي لا يصفون والارضين  
ان علم انها خربت من ذلك لم يجعل الملقى متقدرا ذلك ان  
لا يحتاج اليه الذي لا ذلك وليس قوته ويتبع ان يقال ان  
استقرت في الماء في الغاها ووقفت في ذهبت ان لا ضاها  
عليه في علي كل في الذي خرب رجل سعى ارضه وارسل الماء  
في النهر حتى في وارضه وقدر كان طرح رجل سفل في النهر  
تربا قال ان النهر حتى خرب في وارضه في فطن حقا في النهر  
عليه من حوت في النهر تبا وليس على من كل ان شاك كان  
حتى في النهر في خلاصة رجله عجبي ما بقية دار فاجريه  
الماء في النهر في جال الماء من جاري دار جاري دار جاري دار  
النهر وكان الثقب خفا في النهر لا يدخل الماء في جاريه  
لا يصفون وان احرك ما لا يحتاج اليه في جاريه دار جاريه  
كل في النهر كان الثقب ظاهرا وهو يعلم ان الماء يتعدى منه الى  
دار جاريه وارضه كان ضا من كل في النهر في جاريه دار جاريه  
عليه صفة نه في موضع تربه في النهر في جاريه دار جاريه  
النهر في جاريه دار جاريه في النهر في جاريه دار جاريه  
فنام الاجير حتى متلا النهر في جاريه دار جاريه  
واما قاله الشقاق كان في النهر في جاريه دار جاريه  
النهر لا يصفون وان لم يسلم في النهر في جاريه دار جاريه  
النهر في جاريه دار جاريه في النهر في جاريه دار جاريه  
لو فتح الماء وتركه فارتداد الماء وفتح النهر ليس فيه ما في الماء

لا يصفون وعليه الاعتماد ولو سد نارا شكا حتى استشف  
وامتلا في أرضه رجل وارسل الماء في النهر وعلو النهر ناسر  
صفا مفتوحة الغوايات قد خال الماء في النهر في جاريه دار جاريه  
نزع غير وصى في النهر في جاريه دار جاريه  
من في دار جاريه دار جاريه في النهر في جاريه دار جاريه  
جاريه دار جاريه دار جاريه في النهر في جاريه دار جاريه  
وبين الحائط من ذلك قال هو ضا من ترك في جاريه دار جاريه  
يترك لانه جاريه في النهر في جاريه دار جاريه  
منه يكون مضي عليه ولو ترك الحيا في النهر في جاريه دار جاريه  
اخر قال ان ترك بينه وبين الحيا في النهر في جاريه دار جاريه  
لا يصفون لان هذا في حله في ملكه قال الغفبه ابو النيث  
رج هذا الذي ذكرنا اذا خرج الماء من النهر في موضع لم يكن له  
حق الاخر منه فاما اذا شق حافتا النهر من موضع لم يحق  
اجال الماء في موضع اخفانه لا يصفون في النهر في جاريه دار جاريه  
اذا بقيت بينهما في النهر في جاريه دار جاريه  
العام وعلو النهر وكان النهر في حلقه في النهر في جاريه دار جاريه  
للسم واصلاح النهر وليس صاحب الارض في النهر في جاريه دار جاريه  
يكن طريق الا في هذه الارض جاريه دار جاريه  
بين رجعت اتخذ حدها في سكر في النهر في جاريه دار جاريه  
عظفنا وبعضه في النهر في جاريه دار جاريه  
هناك عظفنا فاذا وضع سكر في النهر في جاريه دار جاريه  
وقرنا السكر في النهر في جاريه دار جاريه  
فافسد نزعده فاما في النهر في جاريه دار جاريه  
بغضه في النهر في جاريه دار جاريه  
الصفان في النهر في جاريه دار جاريه

انها رصفاء مستوحاة الفوهات فدخلت في الانهار الرصاف  
وفسد بذلك اراضي قوم فهو صا من كانه اجري فيها الكاذب  
الحيط خرب رجل ضفة نهر والماء في ذلك الوقت منقطع ونهر  
وصب الماء فم من موضع الخرب في ارض رجل فاحترق البحر  
واضمد زرع ارضه قال ينظر ان جري الماء ينسد يصف  
الحرب اذا كان النهر للعاية لانه متسبب متعدي اجري الماء  
رجل ونهر ليس لرجل خض من البحر وانما هو دون الخرب  
كذلك الذي خرب في قنا وفي البيت نهر عظم لاهل وفيه يشهد  
منه نهران وكل كل واحد من النهرين طاحونة في قنطرة حديث  
الطاحونتين قار حاص جها ان يرسل الماء كله في النهر لا يخلو ذلك  
عليه الطاحونة الاخرى حتى يوحط حوته وذلك بعرض الطاحونة  
الاخرى لم يكن له ذلك لانه يريد دفع الضر عن نفسه بالاضرار  
لغيره وفيه ايضا حوض في بستان رجل مستنقع الماء اقوام  
والرجل مفرم بالبحر وبان استنقاع الماء حق قديم لهم وهذا  
الحوض يصف بستان رجل فاراد ان يجمعهم من اجل الماء حتى يصلوا  
الحوض فان كان في الحوض عيب يضر بستان الرجل فله ذلك كذا  
في المحيط لو انشقق ضفة النهر وسيل الماء عنه فينظر الناس  
به فاصحاب النهر يفرحون باصلاحه كما في خزانه المفتاحين  
وفي قنطرة الى السنين نهر في سكة غير قنطرة ارجل من  
اهل السكة ان يدخلوا في داره ويحرق في بستان فللمجرب  
ان يمنع وله ايضا ان يمنع المجرب من مثل ذلك ومن جرب  
قبل ذلك واذا احدته فله منعه وان كان له ذلك فديما  
لم يمنع بمنزلة الظلمة فوط السكة وفيه ايضا رجله سناة  
مستقيمة في قرية اراد ان يجمع كله ويجعله في سنان نهر  
واحد فله ذلك لانه يتصرف في معقه ولا ضرر في ذلك علي

المنكح وكذلك لو كان رجلين نخل واحد شرب يوم في نهر قرية  
اراد ان يستوفيا ما هما جميعا في يوم واحد فاما ذلك وليس  
لذلك منع كذا في المحيط بالوعة قد عثر رجل على نهر الشفة  
يدخل في سكة غير قنطرة قاله ابو كالا على القنطرة واحد  
في هذا اليوم يرصفه فان لم يرصفه لامل الى صاحب سكة  
ليامر بالحق في النهر لانه اراد سقا رصنه او يزرعه من حوض  
فانه نهر الحق صاغة الزرع لا يظعن المانع كما لو منع الزرع  
حتى صلت النهر في ما لا يوحط في بين رجاء عليه حتى انما  
وفد احداهما ليطر برضي حاصه ثم ينهاه حاصه بماه يرضي  
الاخر على ان يعرضا حصة بحري ما في نهر بحري فانه من النهر دار  
ويسمع يستانه قنطرة واعا والحق ثم يدان ان يمينه المجرب كان  
له ذلك لان الاعا رة غير لارضة الا ان لها حيا الذي منع  
ليتم لها في الحائط نصف النفق في سائر الحائط كما في القنطرة  
واللعمرون نهر في مدينة ارجل الاحل للنفقة وسهم ذلك  
والا لاولا وان تغرس على هذا النهر والنهر في الطريق ان يضر  
الطريق فوسم ذلك والناس ان يمنع عنه ذلك في المحيط  
نهر صا قنطرة في بستان رجل فله صاحب البستان ان  
يوس على حافته واذا ضاقت نهرهم بسببها في يوم يقطعها  
الا ان يوسع النهر من الطريق الا ان يقطعها وكان على وجه  
لا يتفاوت في حق صاحب النهر كما في خزانه المفتاحين ومن  
شدد والنهر لعمام اذا اراد رجل ان يغرس مستنقعا في بستان  
له ذلك فله في المحيط نهر في دار رجل وجهاح الدار يسق سنان  
من هذا النهر فترس بحره على نهر النهر في هذا النهر  
عروق النهر في دار رجل فله في داره حيا الذي قاله في  
يوس النهر في حرم النهر لونه في حرمه وان كان عروق



او نحوه فلا يطلب منه التصديق بها فتستاتي فان تذكر ذلك  
اي سقي رضى من شرب غيره منه اي من هذا المتكفي لا يصح ان  
عليه قال في الظهيرية فيه روايتان والامور لا يضمن وقد  
تقدم عن الخلاصة وشرح التنقيح علي ذلك ولكن لم اجد  
الاجام بالشرع والحس ان رأي الامام ذلك التاديب لانه  
تقرير وصو من غير لرب الامام كما وكيفا خافية ونظرا  
وليس لاحد ان يسقي رضى او رزعه بغير ان صاحبها يهر  
فلا ضمان عليه فيما اخذ من الما وان اخذ من غيره بعد موته يورثه  
السلطان بالشرع والحس ان ربه ذلك له وبعمامة  
في شرح الوهبانية للعلامة ابن النجاشي حيث ذكر ما حله  
ان الطرسوسي فهم من التعليق لما ربا الما قبل ان يلا  
انه يلون مباح وربه الناطق في شرحه ما لا يلزم ذلك بل  
يلون غير مملوك ويكون مستحيانا في الخافية انه ليس له ذلك  
بالاذن وان اضطر اليه وفي الميول لا يفعل وان اضطر اليه لان  
الرضي في هذا الفهر خوف الملك على النفس ولم يوجد ولو  
فصل خلاصها ان عليا الطرسوسي قال ان كلام الفهر يقتضي  
انه لا يجوز في جانيه فتنه ان يقتضي بان لا يباح بل لا بد ولو فعل  
لا ضمان في الفرض انتهى قال في شرحه وهو الضمير في شرح  
الوهبانية قال السيد احمد لم يذكر ذلك في شرحه عند السراج  
والشرع لا يلاقي وانما ذكره المصنف في شرحه في شرحه عند السراج  
انتهى فلهذا قال في شرح الوهبانية اول الفصل وقد نقلته  
في شرح الطرسوسي وجوز بعض من في شرحه عند السراج  
لتعاطل اهل بلخ ولو قد تمت ذلك تحت قول الماتع ولا يباح  
الشرع والقباح في مقتضى لم ينسب اليه ما عنتا لوجهه ولا يبرر  
وعدم الملك يترك للمتعامل ولو فرض بان تعاطل اهل بلده

واحدة قال في الفهر والفقه ابو جعفر واستاذ الفقه ابو بكر  
البلخي وغيرهما من المتكفي لم يجوزوا ذلك وقالوا هذا تعاطل  
اهل بلخ وكيفية وقد مرنا ما هو المعلوم عليه في ذلك وهو  
ظاهر في رواية انتهى ولما صرح في الفهر ان الفهر لا يضمن  
لما رضى عنه الناس ولكن اتفقنا انما هو بضمه عند الخلاف  
ذكره في جواهر الفهر وقال السيد احمد هذا فافتا فذكره في  
بما رضى الاول وهو لا حله كما في الظهيرية انتهى قال في جواهر  
الفتاوى وببعض الحكم من القاضي بضمه بضمه اذا وقع بعد  
استيفاء شروحه من دعوى خصم على خصم متنازعين وغير  
ذلك مما يستفاد من قول من قال طريق كل قضية حكمية الخ  
وقد ذكره الشافعي في كتاب القضاء وانما تفاد صا دفته فضلا  
مجهز فانه قال السيد احمد وقد علم ان القاضي لا يضمن بغير  
معتمد به فيه فهو موقوف بالنتيجة فغيره انتهى فلهذا ظ  
قلت وفي الهداية وشرحه من الفهر من الفهر اي الشرع  
يضمن على بناء المنعول بالالات في كل سقي في شرحه  
نفسه في هذا قبل الفهر في الاتي بالاولي ان يضمن ما لو سقي  
زبد شرع وبشرع بذكر ما عساه في شرع غيره لا يضمن في  
بما للفهر من في الاتي وفي رواية استند صاحبها في سقي به  
زبد من زبد شرع فلا خلاف في جهته في ضا نه ضمنه وبه  
اي يضمن الاتي في الشرع جزم في النقابة ههنا اي في باب الشرع  
فانهم قال السيد احمد ان يضمن من ان يضمن في غير هذا الحكم  
يا في جزم هو في ذلك لعله انما راى دفع ما ورد على الهداية من ان  
ان قوله ههنا لا يضمن بيا قضى قوله في باب البيع انما سدد  
ان يضمن بسمه في رواية وهو اختيار من في الفهر لا يضمن في الاتي  
ولهذا يضمن بالالات وله حظ من الفهر في بعض قوليه ولهذا



۱۰۰

3

قال اذا قصدت بالانقاص من موضع الحريم فلم اخذهم به فوجوا جاوز  
الحريم وفي الحانية بين المطر المسكة عند باب رجل المتلا ولها صاحب  
الدار حريم في ذلك قال بعضهم له ان تكسب البيعة قال نعم ينبغي ان يكون  
الجرب على التفصيل ان كان بين قديماء فليس له ذلك وان كان  
محمد فانا له ذلك غير رجل في دارهم فربما يكون لها صاحب البيعة  
حق لها الصن في داره اذا احتال بها رجل كرجل يبيع نصفه  
واراد المشتري ان يتخذ نصفه في النهر العام فينقل كل له ذلك  
اذا فعل ذلك فملكه ولا يضر العامة وان اخربها ينكسر  
النهر ليس له ذلك وقال هشام سالت محمد عن امر رجل في قرية  
لثلاث القرية على ذلك النهر شربهم للشفة ولدوا بهم منه وعلمته  
عن اشجارهم الا انهم ليس لهم حق في اصل النهر لو اراد هذا النهر  
يحويل النهر عن القرية وفي ذلك خراب القرية قال لهم ذلك قال  
وسالته عن رجل له قناة خالصة عليها اشجار ليرى لو اراد صاحب  
القناة ان يعرف قناته من هذا النهر ويخرب موضعها اخر قال  
ليس له ذلك ولو اراد صاحب القناة ان كان لها صاحب النهر  
يشتمه جوار النهر في الحطب عشمهم قال قلت لابي يوسف خرج  
في نهر بين قوم فاذا نزلوا كل رجل ليس له الا ان رجلا يارون  
له منهم رجل في حطب النهر صبي قال لا يسعك ان يسعني حتى يارون  
كلهم جميعا قال في النهر خانية واذا احتفل القوم بينهم نهر فليكن  
بينهم على سائر ضياعهم فليكون بينهم عليهم كل قدر ذلك  
ووصفوا على رجل منهم النهر فحلب عليه غلطار رجوا ذلك على رجل  
وضفوا عليه اقل مما يصيبه رجوا عليه بالفضل كذا قالوا  
ولو اصطط عليه صاحب القناة ووصاحب الدار على ان يكون القنات  
الخاصية كركب فلا يرجع فيه ان كان الفهم على انطال الاول  
في القنانية نهر بين قوم فلو اصطط على نهر فليكن لكل واحد منهم

3

شرها ومنهم غائب فقدم فله ان ينقض قسمته حتى يستوفي  
حقدان لم يكنوا وفوه وان كانا وفوه فليس له ان ينقض  
لانه لا يعيد النقص وهذا بخلاف قسمه الدور والارض  
اذا كان واحد من الشريكين غائبا ولم يكن عن الغائب حصص اذا  
حضر ولم يرخص به كانه ان ينقض قسمته وان كانا  
اوفوه حقه من شريكين من صفين بينهما سنة واحدة او  
اصلا حاصل لكل الشريكين والنقمة عليهم نصفان ان كانا حكمهما  
حرما للشريكين ولا يعتب وفاة المالك وتقطيع شريكين حوله  
احدهما عليه التوفاه حتى والنقمة عليه في جميع الكثر في الذخيرة  
نهرين شعبة منه نهر حقيقي فخر في فوهة النهر الصغير فاردوا  
اصلا حاد الجرح وللجرح اصلاح ملحوظ حب النهر الصغير الذي  
خزانة المفتين وقوي عليهم منه نهر سكة فعمية وكان يصيب  
في دربه فويستل السكة تحصيل منها السكة العليا التي فوق  
التوقيف عليها فاستقر النهر في سكة فارادوا يدور منه في غلة  
هذا التوقيف فانه لا يرد اما يرد منها النهر الذي يرب في سكة التوقيف  
عليها ولو كان الما ينصب من النهر وطعمه وسيل فيضا عليه  
شرا به ولا غنة في سيل من الفضا في السكة التي فوقه في غير  
يون النهر من اطلاق الماء ويجوز ان السكة التي فوقه في الغرف  
بمنهما ان يقال ان في الوجه الاول النهر ينصب الى السكة في اما اذا  
الوكتن بينهما سكة فان النهر من علا في السكة في السكة  
التي فوقه عليها ينصب السكة الموقوفة عليها ولذا يحتاج  
الى كسر الجحف من تلك الغلة في النقمة بر السكة ان كانا في  
تخريب السكة لم يلحق جرحا في فوهة وبه يفتي النهر في الظاهر من  
نهرين من جملين اراد يسوق الما في هذا نهر وهذا نهر  
جائز ولو كان لكل نهر خاص في صطلحها على سبيل هذا من نهر

صاحبه لا يجوز ان يتركت خاتمة امرأة لها شفعة اجماع من الارض  
خرب السيل بها جري هذه فاستأجرت قوما يبيعون المجرى على  
انه يعطوهم ثلاثة اجرية من الارضين ثم هذا جري على احد  
انه قال ارجعوا ان تكون هذه الاجارة جارية وليس لها شفعة  
من اعطاه الثلاثة اجرية قال ابو الليث هذا الجواب يوافق  
قولهم وفي قياس قول ابو حنيفة لا يجوز فيه بيع شفعة  
هذا لو كانت عينه الا حرة الثلاثة وقت الاستقطاع جاز ان قالوا  
كذا في الذخيرة رجل له مجرى ما في دار رجل ثوب المجرى فاخذ  
صاحب الدار صاحب المجرى باصلاحه لا يجبر صاحب المجرى  
على اصلاحه وهذا رجل له مجرى على سطح رجل فرب السطح  
لم يكن لصاحب السطح ان يأخذ صاحب المجرى باصلاح سطحه  
فان كان النهر ملكا لصاحب المجرى اخذها صاحبها ومنه من قال  
اصلاح النهر على صاحب المجرى وليس هذا كسطح لان الماء  
الذي يجري في النهر فهو الذي يستعمل النهر كله فلو كان اصلاحه  
عليه وبه اخذ ابو الليث من قال استأجرنا القتيبي على الاول لان  
اصلاح الملك على صاحب الملك كذا في كثير من نهري دار رجل  
يتألف القنبرين من مائه الى دهلهما الذرع فيتاقي من الدهن  
الى دار حرة في ذلك ضرر فاختار ان يكون النهر للدار الحرة  
لانه يحرك في داره والماء اصل الشفعة وكل من كان له وضرره  
فعلبه اختار النهر دفع الضرر عن نفسه هكذا ذكر عن القتيبي  
ان يترك لعمى عن النهر في القاسم ان اصلاحه على صاحب المجرى  
وبه اخذ القتيبي ابو الليث وبه يفتى كذا في النظرية وبه  
كان رجل دار على حدة فباع كل واحد داره من رجل آخر  
بمقتضى ما لم يكتسبه في الاول ان يبيع المشتري الثاني  
عن مسيل على سطحه وذلك لما يظن ان كان مجرى الحائط

الثاني والحائط الاول في العنابة وفي فتاوى اهل سمرقند  
رجل له مسيل ما في دار غيره ببيع صاحبه الدار مع المسيل  
ورضى به صاحب المسيل فله ان يبيع في محصة المسيل في  
المن وان كان له المجرى دون الرقعة فلا شيء له من الثمن وفي  
كتاب الشرب من الاصل ما يدل على ان الشرب حصه من  
المن فانه قال في شرب هذا الشاهد بنسب الى رجل واحد  
ما في درهم وشرب هذا خرش الى رجل مع شريكه بالحق درهم لا تقبل  
الشهادة لان الذي شهد بنسب الى رجل مع الارض جعل بعض  
المنه عقالة الشرب فظن بعض من اجنا ان ما ذكر في فتاوى  
سمرقند خطأ ليس كما ظنوا لان موضوع مسالة كتاب الشرب  
ان مال ذلك الارض والشرب واحد وان الشرب يبيع مع الارض وللشرب  
حصه من الثمن ان يبيع مع الارض وموضوع هذه المسالة ان الشرب  
يغير وان الرقعة فانه يفتى ببيع الشرب في حق صاحب الشرب  
ما نزهه والشرب بافراجه لا حصه له من الثمن ولو لم يبيع صاحب  
الدار به ولكن قال صاحب المسيل اطلت حتى في مسيل فان  
كان له اجر المادون الرقعة بطل حقه وان كان له الرقعة لا يطل  
حصه لان الملك عن الاعيان لا يقبل الاطال كذا في المحرط يغير  
في رضى رجل الارض والشريكين رجلين باع احدهما نصيبه  
من الشربة لغيره في الارض ولو بيع نصيبه من الارض فان ذلك  
لا يجوز لانه باع نصيبه من قطعة معلومة من موضوع كان  
مشتركا بينه وبين صاحبه فلا يجوز الا باذن صاحبه كما قال في  
دارين رجلين باع احدهما نصيبه من بيت بعينه لم يجرى الا برضي  
صاحبه قلنا هذا كذا المسالة على هذا الوجه في الاصل ولو يبيع المجري  
البيع في الشربة لغيره جميعا فلا يجوز لغيره الا برضي صاحبه  
منهم من قال يجوز بيعه في الشربة ولا يجوز فيها طريق اجماعا قال

شيخ الاسلام وهذا القول اصح كون في المحيط ولرباع نصف البيربير  
 طريق جاري في طريق له طريق في الارض وانما نصفه من  
 الارض مع البير ونصفه من نصف الارض جاري لانه لا يبيع  
 معلوم والشتري يقوم مقام البائع في ملكه فلا ضرر على الشريك  
 في صحة هذا البيع كذا في المستوط والله سبحانه وتعالى اعلم  
 لا نهما شعبة عرق واحد لفظا ومعنى فاللفظ هو الشرب  
 مصدر شرب والفرق المعنوي هو معني لفظ شرب الذي هو مصدر  
 شرب لان كل منهما مشتق من ذلك المصدر ولا بد في الاشتقاق  
 من التناوب بين المشتق والمشتق منه في اللفظ والمعنى  
 وندم الشرب لمناسبة لاحكام الموت ولانه في بيان الحلال وهو  
 يقدم على كل شيء وصاحب الدبر جعلها عقيب الحلال  
 العقل الذي هو ملائمة معرفة الله عز وجل وشكر نعمه فان  
 قلت فلماذا حل الامسا ببقعة من احتياجهما ليدرك ذلك قلت  
 السكعرج في جميع الاديان واما حرق شرب القليل من الخمر فليجوز  
 خاصة لانه من الله تعالى ليلال تقع في الخطور ويغني مشرب  
 لنا الحلينة والاشربة جميع شرب والشراب لعد كل ما يقع شرب  
 حلالا كالخمر وحرما كالخمر ساق واصول الاشربة الخمر كالشربة  
 والتمر والزبيب والحبوبات كلها وزبدة الدخن والحلاوات  
 كالسكر والفا نيد والعسل والالبان كلبن اللبن والرماد  
 والمخض من العنب خضبة النواع وسته ومن الترنائلة ومن  
 الزبيب اثنا عشر ومن كل البواقي واحد وكل منها على نوعين فثمة  
 ومطلبه خاتمي والشراب اصطلحوا على انفسها فكل ما يسكر

३३

بعض الياء من الالف قال في الهندية اما تعسبها فاسم الشرب  
يقوم عليها حرم سنة واما اسمها فكأنني عشت سبعة ما يتخذ  
من العنب الخمر والبادق والطلا والمصنف والنجعة وغيره وير  
والحمد لله والثناء للمختر من الزبيب تنقيع وبييض وثلاث  
المختر من التمر السكر والنضج والبييض واما ما كتبتها فالاشربة  
المختر من العنب احد ما في سند رتربنه الماتق والشاح و  
والثاني الباذق وهو سم لما يطبخ من ما العنب اقل من الثلثين  
سوقا ان العنب والنصف ويطبخ اذن طبخ بعد ما حار  
مسكرا ويسكن عن الغلبان والثالث الطلاء وهو سم للملث  
وهو ما اذا طبخ ما العنب حتى ذهب ثلثاه ويطبخ ثلثه فصار  
مسكرا والارب المصنف وهو ما اذا طبخ ما العنب حتى ذهب  
لنصفه ويطبخ نصفه والثامن النجعة وهو ما يذهب الماء على  
الثلث حتى يرق وهو غير حتى يشتد ويبرد حتى يذهب لأن ان لا يرق  
كثيرا كان يستعمل هذا السادس الجهررت وهو النبي من ماء  
العنب اذا صب عليه الماء فدرطه اذن طبخة حتى ذهب ثلثه  
وبقي ثلثاه واما ما يتخذ من الزبيب فتنوعان تنقيعه وهو ان  
ينقع الزبيب في الماء حتى خرجت حلاوته الى الماء ثم يشتد ويغلا  
وقد في ما يزيد والثاني النبي وهو النبي من ماء الزبيب اذا طبخ  
واما ما يتخذ من التمر فثلاثة انواع احدها السكر وهو النبي  
من ماء التمر غلا واشتد عليه الكراهة للثمة والثاني النضج  
وهو النبي من ماء البسب الذي اذا غلا واشتد وقد في ما يزيد  
والثالث النبي وهو النبي من ماء التمر غلا واشتد ويطبخه وغلا  
واشتد وقد في ما يزيد ويقوم على الماء الذي تنقع فيه التمر  
وخرجت حلاوته وغلا واشتد وقد في ما يزيد ويطبخ هذه  
الاشربة فيملي خمسة اوجه في وجه حطاب بالاجاع وفي وجه



حرام بالاجماع وفي وجه حرم عند عامة العلماء وفي وجه حلال  
عندنا خلافا لبعض الناس وفي وجه حلال عندنا خلافا لحمد  
اما ما هو حلال بالاجماع فهو كل شراب حلوا يشربه واما ما هو  
حلال عند عامة العلماء فهو الطلاق والطلاق والتدوير  
والزبيب فحلال شره ما دون المسلم لا شره الطاهر والتدوير  
للمتقون على طاعة لا للمسلمين والمسكر منه حرام وهو عند الزبير  
يسكر وهو قول العامة انتهى ملخصا والمحم منها ما من  
الاشربة اربعة انواع الاول الخمر كبريوت فثقل على الخمر  
الحرق والشراب منقوشة سباعا فذكر في نظر اللغز وقال الاصولي  
الحرق في الشراب كبريوت قال ابن الاعراب سميت خمر لانها تحرق فاقترن  
الحرق في الشراب كبريوت قال ابن الاعراب سميت خمر لانها تحرق فاقترن  
واختارها تغيير رجبها ويقال سميت بذلك لخمرها المفلح  
اي سكرها انتهى قال السعد والاول ابي عبد هبنا والثاني  
يقضي بانما حسب الشبهة ذات عندهم على سكر خمر وقد دل كتاب  
الله تعالى على حرمه الخمر حيث قال يا ايها الذين امنوا انما الخمر والكيسر  
الايتين وفيها قال ان زهدا عشر حلال على حرمها احدها  
سلكها في زهد لا نصا ولا زلما لا يجرى في عندكم فله  
الايان وفيها تسميتها رجسا واثارتها مدعا من عند الشيطان  
ولربها الامر بالاجتناب بقوى فاجتنبهه وخامسها تعاقب  
الغلام باجتنابها بقوى العلم تغفون وسادسها ارادة  
الشيخ طاهر ان يقع العداوة بها وسابعها ايقاع المفضا بقوله  
انما يريد الله ليجعل بينكم العداوة والبغضاء في الدين  
والمسر وقامنها الصدوق في قوله تعالى لا يجب غفلا وشرف  
وتاسعها الزهد عن الصلاة التي هو عا دالدين بقوله تعالى  
ويصدق عن ذرا الله وعن الصلاة وغاشها الله بالبين بقوله  
بصينة الاستقام المؤد بالتهديد لئلا يدبق قوله فكل من

منتهون بصرح بتميز الخمر في قوله تعالى قل انما حرم زنا الفواحش  
واظهر منها وما يبطى والاثم والارد بالانحراف في انما حرم  
نشرت الاثر في حاشيتها صافية لظهور الغفل  
وهو الذي بكسر النون فتنت بدالك قاله العيني وقال  
ابن الانيس يمين كالكلم التي الذي لم يطعم او طعم اذ في طبعه  
ولم يبيضه يقال كالكلم يميني نيا يوزن ما يبيع بيع  
فهو في كسر وهذا هو الاصل وقدير كالكلم وككسر  
يا فقال في مشددا تسميه وقال المقدسي انه غير المطبوع  
واصه في التسمية كالم يبيض مما يبل بطبع او شئ يقال  
لحم في همن والابدال والادغام عامي ويعيد بالهم يقال  
افاه صاحبه اذ لم يبيضه انتهى وقال عزى ارادة ابدال  
والادغام غير همن فالتماضي على خلاف الاصل وخلاف  
المشهور عن ما الغني المصور اذ غلا غلبا ناكلا مالات  
صار سغله اعلاه واشتد ايد صار قويا وكثر غلبا نه جهلته  
فنه قوة الاستسار في المناية وقذف ايد ركب باليد اك  
الغوة ايد ماها وازاتها فان شغفت عنه وكنت لها في الغزب  
والزبد يغتفر الزيد وضها ولم يشترط يعني اياك في تحميد  
قدرة وقال اذا غلا واشتد فهو حرام لم يقذف بالزيد وقال  
شيخ الاسلام خوله زادة التي من ما الغنيب اذا غلا واشتد  
وقذف بالزيد وصار غلاه سغله فهو حرام خله في غل  
علما ثانيا واما اذا غلا واشتد ولم يقذف بالزيد فعلى قول  
الاجنبية كسر يخمر ويحمره وبيعته وعلى قول ما هو حرام  
يحل شره انتهى وفيه قلت الثلاثة يعني ما كوا النساء في حرم  
وبعد احسن حصر الكبير وهو الاظهر في ان شره لانه في قوله  
ويا ايها يبيده ابي في قوله والكفر حرام اذا غلا واشتد ولم يذكر

الوقوف في الثلاثة الفكرة بعد فبالا و ان لا يشترط في الخرق قال  
صاحب الفاية و ان لا يخذلها فدا للتماس على الكرامة لانهم اذا علموا  
ذلك يفتنون في النفس و غلبوا في قولها بان الله الطرية  
والقوة المسكرة تحصل بالاستعداد و هو على ثرو في دنيا العبد و  
والصدق الصلاة و اتق القذف بالزبد و صفى الاخلاق له في  
احاطت صفة السكر و لا يحنف ان الغلبا ان يدرك الشدة و كانه  
يقذف الزبد لا يشبهه الا الصافي عن الكدر و احكام الشدة المنفعة  
بها فطية كلكم و الكفار يتعلمها و يحولها فيساط بالنهاية  
و صل يوحى حرمه الشرب و لا يشترط في وجوب الجود على  
الناس بيقظا و لا يحنف طائفة و قد تطلق الحرف هكذا  
و ان لا ينفذ لخال و يكون ميم و قائم و قد تطلق الحرف هكذا  
بما تروى على حجب عن سوال مقدر تقديره انه لا ينفى حرقه عن الحرف  
في النور من ما العنب اذا غلا لمع ما ثبت فيما اخبره  
و انما اذا و در و غيرها عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه و سلم  
قال كل من حرم و حرم و حرم و في لفظه لم يترك كل من حرم  
و كل من حرم و عذوب لم يترك و لا و در و غيرها عن النبي صلى الله  
عليه و سلم الخ من هاتين الشجرتين المظنة و العنب و قد  
انى داود و الترمذي عن النعمان بن بشير قال قال رسول  
الله صلى الله عليه و سلم ان من المظنة خمر و ان من الربيب خمر و ان  
من الشدة خمر و ان من الخمر و ان من الخمر و ان من الخمر و ان من  
الاخامر منها العنب و السكر و وجد يشرب عنه ما و لا تترك خمر  
و مخصص الحرام عن هذا لانه حقيقة اسم للشيء و  
ما العنب السكر و اتفقا هاهنا لفظه و ما غيره و فيه و مخصص  
او باذنا و غير ذلك من سمائه و ما اطلق الخمر على ما عذبه و انشأ  
من ما العنب اذا غلا لمع و انما و عليه و على الاحاذين او على

بيان الحكم ان ثبت لانه صلى الله عليه و سلم بعث لبيان الاحكام  
الالسان اللغات و حقايق الانفاظ و لا يشترط انما سميت  
خمر لانه من العنب بل الخمر و لانه سلسلها من سلسلتها  
لما من العنب و لا يميز منه ان يسمي غيره ما بالحق سائلا  
لان التماس الانشاءات الاسماء اللغوية ما طر و انما هو لتعديك  
الحكم الشرعي على ما عرف في موضعه الا ترى ان البرج سمي  
برج التبرج و هو الظهور و الخمر سمي الخمر لانه يظهر و لا يسمي  
كما ظهروا و لا يخفى و ما سميت القارورة و قارورة الا لانتزاع  
الماء فيها و انما لا يسمي ذلك و الصبر و قارورة مع استعارة  
الما بينهما و لا يقال للغريب ابلق لانه لا يكون مخصصا و لا  
يسمى لانه و ان كان فيه ذلك المولى لانه اقره الزبدي  
و غيره و نقل الشيخ الرضا عن ابن ابي عمير قال و ما فصل  
ان اللغوة لا يجوز فيها التماس فلا يجوز نقفا ههنا و قد  
ان من هذا الخصم غير هذا قال الشيخ الرضا و يقال في  
جود الحكم ايضا و ان كان حقيقة فيما ذكره لم يترك في  
القاموس ما اسكر من عصير العنب و عام كما في قوله و قد يترك  
و العموم لانه حرم و ما بالهينة خمر و ما بالهينة  
الا لاسم و انما انتم و قوله و غيره و كل ما حله اسم يقال الخمر  
ايضا و انما الخمر و هو يسمي من اطلاقها على ما العنب  
حقيقة لانه ما ذكره من الاسماء لا يمنع من اطلاق الخمر عليها  
حقيقة و لا احصا و اطلاقه و قد ثبت انه حقيقة لانه لا يعدل  
الشيء من مكان الحقيقة لان السنة في المسببة لمعاني القرآن  
فليس لمع الخمر في اللغة خاصة بالتي من تلك العنب فقد بعث  
انشاء فيما صنفه انه يلزم من الزبيب و الخمر و العنب و قد بعث  
و التعبير و تبيين الخمر و الحكم اذا سئل و يطوي مجز و طوي

انما يستند فهو لا التطوع كما علم وقد علمت ان التطوع غير مجمل  
بل هو في اللغة والنوع اسم لكل ما يبع مسكرا كارتضائه في  
القاموس وقال ابن رجب رضي الله عنه حرمت للفرج ما بالمدينة  
من عصير العنب فتدبر بينان الذي حرمتها الله سبحانه وتعالى  
وامرني على الله عليه السلام بارقتها غير التي مني ما العنب فلا كان  
المنع به حرمة جميع انواعها قليلا وكثيرا عاليا ووجه كان الحكم  
عليها بالخاصة الملاحظة انتهى ثم استخرج المأثور في احكامها  
العنف فقال وحرمت قليلا وكثيرا كما لا حرج قال الله عز وجل  
استخرجوا قليلها ليو الثوب وغيره من سائر الاشياء فانها  
سببها لئلا يرد عليه ان حرمة الثوب على المعتد فان اذ ان  
فيه خلافا وقد قال هان بالاجزاء ويجاب فان حوزا القدر  
بها صنف لم يشتد به في نقل الاجزاء انتهى ولا ينبغي الصبي  
والذي والاعم على من سقاها كما في المسألة لعينها الحجة  
ذاتها اي يرون رعاية قدام فلا يتعمل تحريمه به ولا  
يتوقف عليه بخلاف غيرهما من الاشياء فان حرمة  
متوقفة على السكر ومن الناس من المعتد من يقول غير  
المسكر من السكر من غير حرج من الاشارة لان الفسار  
لا يحصل به وهذا كذا في مخالفة الكتاب والسنة والاجزاء  
ولان الله تعالى سماه رجسا والرجس ما هو من العيب والآن  
قليل يدعي التحريم وهو من خروج الخبر ان تراءى للفرج باستنفاها  
بخلاف سائر الاشياء وحاز ان يحرم لاجل انها ايها بل هو  
الظاهر في التلذذ بها من الاشتغال عن المنزلة والتشبه  
بالمثلية التي انزل الله عليه السلام قال من شرب الخمر والذنا  
ثم يترك منها حرمها في الاخرة اخبره ان يترك حرمها وهذا  
مطلق من غير قيد كترك قيسنا ولها مطلقا والذليل عليه ان

التي فلا فرق بين سكره والتشبه بها في الدنيا هو الذي يجوز  
حرمة في الاخرة قال الله تعالى اذ صنت طيبا لم يفسد  
حياتكم الدنيا ونظيره لسلح حرقان من لسنه في الدنيا لا  
يلسسه في الاخرة لاجل التشبه به لا غير ذلك في حرمه الله  
يعد الحكم والاسم اليه ها ويقبل كل من حرمه كل من حرم  
لذاته سواء سكره في حرم القليل والكثير من كل من حرمه  
بعيد لا النقص ويزعمها انما بقوله صلى الله عليه وسلم  
حرمت الخمر لسنها والسكر والسكر من كل شراب فلا يجوز  
التعميل مع النص على عدم التعميل واللاصحة التعميل  
لنقوية الاسم على ما بينا في قوله تعالى غا الخمر والسكر  
الاية عشر لا يل على حرمتها اي حرمة الخمر بسبب طيبه  
ذكرها منفصلا قبل قول المات هو الذي وغيره كاي سكر  
في تفسيره وهي اي الخمر المذكورة بخمسة نخاسة ملاحظة  
كما يبول لشبه خمرها بديل مقطوع به زعم واذا صبت  
في قدر تخمس الظرف فان اخرجت من الظرف يغسل  
الظرف ثلاثا فظهر ان كان اعتقدا وان كان ظرفا جديرا  
صعب فيه لاختلافه فيه قال ابو يوسف حرج يغسل ثلاثا  
ويجفف في كل مرة فظهر وقال محمد حرج لا يظهر ادا وقال  
بعض المتأخرين على قول ابو يوسف حرج وان لم يجفف في كل مرة  
ولكن ملئ ما دام مرة واحدة اخرى فادام الما يخرج منه صغير  
اللون لا يظهر وان خرج صافا يحتمل بطهراته وعالمية  
الفتوى وان لم يغسل الظرف فيبقى فيه حتى صارت خضلا  
لم يذكر محمد حرج في الكتاب حرج الظرف وحكمه عن الحرام فينصر  
المرويه انه قال يوازي الان من الخمر لا يطهرها على جنب الذي  
انتقظ منه الخمر قبل ان يصفى خلافا لكونه نجسا فيفسد على

بالكل حتى يظهر الظرف كله ولا يحتاج الى هذا التكليف وبما اخذ  
الفقه ابو الليث واختاره الصدر الشهيدي وعليه الفتوى  
كما في الحاشية وفيها خاوية من خرب في نهضة من الفوائد  
واصفه من رجال السلف منه يتوهم ان ذلك الما او شرب منه  
ان كان لا يوجد في الما طعم لولا ان لا يراهم بياض الشرب  
والتوضيح ان كان يوجد في ذلك لياض ولو وضع الخمر  
في دوح من الما وفي ماله لم يخلط بمصه الى بعض لا يخلط  
ذلك الما لانه ما قبل وقصته فيه خاسة فتخفى فان شربه  
ان كان لا يوجد فيه طعم الخمر ولا لونها ولا رجها لا يجدوا ان  
وجد شي من ذلك حذائي ويكفي في حق التهمة وسكون  
الكاف مستعملها لانكاره الذي القطعي وسقط تقويمها  
وفي حق الما حتى لا يضمن غاصها ولا مقلتها وذلك لان  
الله تعالى اهلها بجلها رجسا والتقوم بشعره ولفه من  
ونقل عن الامام محمد بن السري الصفي انه لا يباح  
الا تلاف فانها مملوكة وفي بقاها فائدة وفي تخليها باله  
الاتفاق في قوله في حق الما يفيد نفوذها منها متقوية  
عند هذا الكفر لا انه تستغنى بالنسبة في الاصح قال في  
المداية واختفى في سقوط خاليتها في الاصح قال في  
تمثيلها ونصن بها من كان له على دين فافواه عن  
خر لا يجل له ان ياخذه ولا لمد يد له يورده لانه في بيع  
يا طر وهو غصب في يدها واما على حسب ما اختلفوا في  
كما في بيع الميتة ولو كان الدين على دين فانه يورده من غير  
والسائل اطلاق يستوفيه لان بيعها فيما بينهم جائز انتهى وحرم  
الا انتفاع بها لان الانتفاع بالغصب حرام ولا نه وجب  
الاجتناب وولا انتفاع بما اقترب هداية لكونه وصليته كان

الكل وان لم يفعل ذلك حتى  
العصية فيه وماله يتخلى  
فلا يجله حتى لا يجله  
في حقها حتى لا يجله  
في حقها حتى لا يجله  
في حقها حتى لا يجله

الانتفاع بالخرس في وجب وطعي قال في الذخيرة وكذا ان  
يبال الطين ملك وان يسق الدواب به قال بعض من يخلو  
اقام الدابة الخمر باس منه ولو نقل الخمر الى الدابة فبكره ولذا  
قالوا فيمن اراد تخلي الخمر في الدابة فبكره ولذا  
لو نقل الخمر الى الدابة فبكره قال بعض من يخلو  
جميعا لان كل من ياكلها اذا كان لحي لا يخلو الشرب واما ان ياكل  
لاجل الشرب لانه لا بأس به الا ان ياكلها بالانعام من الخمر  
الاطل ومن الظل الشمس لانه لو حصل حمل الخمر والاصح  
فلا ياكلها الا في وجب ولو سقي شاة خمر الاكلها ولينها لان الخمر  
وان كانت باقية في معدتها فلم تحتلط بلعها وان اسفل الخمر  
تخلو لحي يصون كما لو استحال خمر الا اذا سقاها خمر الخمر  
تؤثر اية الخمر فيها فانه يكره اكلها كما لو عتادت اكل الحبة  
كذا في محيط السيرحي ولو عتادت شرب الخمر صارت بحال  
توجد اية الخمر منها في الشاة تجس عنقها باس وفي السفر  
عشر في وفي البعير ثلاثين وفي الداجنة يكره اكلها في الخط  
نظر للتأني قال في الوجيز لا يباح النظار اليها على وجه التام  
اي لعبا واستحسانا واما اذا كان استعياها في اية فلا علم  
ما يبعد من منوره قال السيد محمد بن ابي جعفر في دوره  
اودعت قال محمد بن في الاصل اذا طرح في الخمر يقال له  
سوين حتى يوجد لحيته فلا ينبغي ان يدخن او يتطيب  
بها ولا تستنشق المارة به وهو عادة بعض النساء فيلن  
تزيد في برقي الشوق ولا يكره به حرجي بدنه وودعه  
ولا يجتمع بها ولا يقطر في الاكل في الخط وكذا في الاكل  
فكره وان يجعل في السمو طائر الخاوية ويكره شرب درويش  
والانتفاع به ولو شرب منه ولم يسلم فلا حد عليه عند



ولا بأس بان يجعل لك في خلا لا يصير خلا كما في السوسط أو جعل  
في طعام وفي الحيط اذا عجن الموصف بالخمر خيرة لا يوصل ولو كل  
لا يجد وذلك لو وقعت الغلبة في الخمر لا توكل قبل الغسل فان  
غسلت وحسنت او لم يطعم ولم يوجد راحة الخمر لا طعم  
فلا بأس بأكملها هذا فلا تستعمل الحنطة اما ان انتخبت فمك  
قول محمد رح لا يطهر يد او على قول اني يحرف رح يغسل ولا تترك  
بما طهره ويرد في طهارة وفي الذخيرة اذا طهر الخمر في مرق  
بمنزلة الخمر وطهر لا يوطأ في هذا مرق خمر ولو حسنت منه  
لا يجد ما لم يسكن واذا طهر الخمر في سلك او ملح او خل وريه حتى  
صار حار مضاً فلا بأس به ذرات التي الاصل مطلقه من غير  
تفصيل وعن ابى يوسف رح انه بفصل الحبوب فيها تفصيلا  
وكان يقول ان كان السمك والمخ مغسول بالخمر يطهر اذا صار  
حار مضاً ويحل كله وان كان السمك او الملح غاليا لا يطهر  
ولا يحل ثباته وان صار حار مضاً وفي فتاوى ما وراء النهر وطرد  
من الخمر وضعت في جرة فيها ما تمصبت ذلك الماء في حفرة الخمر  
قال ابو نضر الديلمي وقال الخمر وقال غيره لا يغسل الفل  
وصليه الفتوى كذا في الذخيرة وهو صحيح لان الماء ما كان غسلا  
بمنزلة بل حار وريه الخمر اذا احتل به فوقعه في الخمر لا الخمر وريه  
فيستعد الماء طاهرا كالخمر اذا وقع في خمر لم يخل يطهر ولذا  
الربيع اذا خبز الخمر وقع في خل والنوى اذا وقع في خمر في خل  
يطهر بخلاف الدقيق اذا خبز الخمر وخلفه في خل يكون خمر  
ولا يطهر لان ما في العجين من الخمر لا يصير خلا بل يفسد فلا  
يطهر في الخمر بل يفسد الخمر في ذلك وفي السوسط فان  
يترك رجلا فيه فيه حرقان كان الماء طاهرا يحسن لا يترك فيه  
طعم الخمر ولا رعيه ولا كونه لا يجد ما اذا كان الخمر غاليا حتى

كان يوجد فيه طعمه او رعيه وتبين لونه حدوده ولو لم  
يجد فيه رجها ووجد طعمها حد ولو خلافا اخر لا يجد ولو دخل  
في جوفه منها شيء فلا حد عليه اتهم فليست وحديث  
محمد في الماء من طعم اولون اخرج فيهم شره واستقاله  
الا اذا كان الماء عسرا في عسر يجعل شره ج والله تعالى اعلم  
ابن سماعه عن ابى يوسف اذا ورد في الخمر خمر فاذا كان الخمر ان  
كان الطعم يوحده وتبين اللون حدوده وان كان الخمر ايضا  
لا يركب له فيمات في حده اذا كان الطعم يوحده وفي القائل لا يركب  
الدوا بالخمر تعتبر الغلبة بمعنى في حق الحد وواذا اذ الان  
لم يصدق الا بسنة والا لا معتبر ان في الحد لا التمسك  
وفي الهندية والخمر اذا صارت خلا وداخلتها بعض الحوضه ولكن  
فيها بعض الراك لا يكون خلا عند ارجسنة حتى تدعب  
الراك وعند هذا بتقليد الحوضه جعل فضلا لا يحل بنفسه اما  
اذا حله بسلامة الخمر او غيره جعل عسرا الكاف في خمر الطمارة  
وفي شرح الشافعي لو حسب الخمر في الخمر طوسو كانت الغلبة  
للخمر والخمر بعد ما صار حار مضاً على قياس قول ابى يوسف  
ان كان الخمر حار مضاً فلا بأس ان كانت الغلبة للخمر لا يركب  
بمجموع النور ان لا يحمل من ساقته ما لم يعرض عليه من الخمر  
علم انه صار خلا ولا في خلاصة واذا وقعت قارة في  
الخمر فانت ومرت القارة في حار الخمر خلا كان طاهرا  
وان تمسكت القارة قارة كان الخمر خمر لان ما فيها من  
اجز القارة لا يفسد خلا ولا في القارة او خمر عسرا فان  
يجوز استغفار شره بقدر القارة والقارة في حرقان  
على نفسه من الخمر طمارة ان يترك الخمر بقدر  
يتركه في الخمر عسرا ان كان الخمر حار مضاً في الخمر عسرا



التوقي المستطرين فضلات للزفيرين جريان الخلاف في الحد  
 من شرب قليله كما جفنه القهستان في اتانجاسته فقلقة  
 كاهله وحرته ليس كونه الخدم الكفا رسته له الخلاف فيه  
 وقيل الشرب لا يمتثل احد به بلا سكر مبني على خلاف المنق  
 به كما افاده كلام القهستان افاده الشامي ووحد من قال  
 انه لا يجد ما لم يسكر ولا اختصا هو الحد ما لم يمتد من العنب يعني  
 والطبخ ليس بي ذره الزيلع تبعها للمذابة واستظهر والم  
 قال وهذا هو الظاهر الذي يجب ان يقول عليه وقيل يظهر ان  
 ضيق ما في القنينة من قوله خرطفت وزالت مراتها حلت  
 ووضع ما في الجني حيث قال بعلك رقم لفرح السرخسي  
 لوصب فيها كراواتها حتى صار حلوا حل ويحل بزوال  
 المرزوق عندها بعلم الحوضه والطبخ لا يحل حتى لو شرب  
 محمد ثم علم بعلامه شرج بل خرطه وقيل الا اذا صب  
 ثابته وقال اصحاب الظاهر طر حلال ولكن مع حرته عند  
 لا يفرس تحليه ولا يفسق شارب له لا يفسل ولا يحد حتى  
 يسكر وعن الفضل ان نجاسة خفيفة ومجون يسكر ويضيق  
 متلفها وحده محمد بن سباسة غليظة ومجان حنيفة حكمه  
 حكم الملك انتهى ما في المحتسب قال الشامي وقوله المهر  
 هذا هو الظاهر شارقة الملك الطبخ لا يرفع الحرة بعد  
 ثبوتها لانه هو الذي ذكره الزيلع من غير خلاف لا انشأه  
 المعدم للحد لان قنينة قاتل تدرج فيه خلاف في مروجيه  
 على انه قوله على ما قالوا يفيد بطلان التبري والتضعيف  
 لان الخلق به خلافه كما قد مرنا ايضا وان الذي يظهر به ضيق  
 ما في القنينة والجنبي هو الاول المذكور بلا خلاف الا الثاني  
 المتا لضعفه فتدبر انتهى ثم نصل المص في الموضع عن ابن

وهذان

وصان انه لا عمل على هذا ولا يلتفت لما قاله صاحب القنينة  
 على الفا القول عدلي في هذه المسألة وبغيرها كما في الدر المنثور  
 حيث قال كلاما في الزيادة الزهري على الفا القول عدلي لا يلتفت  
 اليه ما لم يصد من غير انهم لم يوافقوا المص وفيه ايب  
 في تضعيف ما في القنينة كلام ابن الخصف فانه قال مراد  
 صاحب القنينة انها تحت ذرات عباد وصا وفروها المراف  
 والاسك لا يفتق نقلا في المعنى كما لا يفتق خلا وقراد البسوط  
 انها لا تحت المطم حيث كانت على وصا في الزيادة في جرد  
 ما يقتضي الاتحاد من لا نقلا في ولا سخر الكون في النار  
 لا في ذرات في انبات الحد لا ينافيه لان المؤثر هو لا يفتل  
 ولا خصوصية للنار انتهى ونوزع في ان نقلا في مطهر  
 لان قطر من هالوقعت في الماء الغير الجاري او ما في حكمه  
 نجسة وان استهلك فيه وصار به ما في الوضوء في قديم  
 الطعام نجسة وان حثارت طعنا ما واما طهارتها فتأخذها  
 خلا فلم يثبت الا بالاحاديث والنصوص القوية ولعل هذا  
 الذي يفرع على ما قد مرنا تحت قول المات لعينها من  
 قول بعض المفتين ان الخمر يحرم منه قليله الذي لم يسكر  
 نقله في القنينة عن القاضي عبد الجبار حده ما في القنينة  
 ولزام يعتمد على ما في القنينة لنقله عن ما في القنينة  
 والله تعالى علم ولا يجوز بها التذوي على القنينة قاله  
 المص وهذا خلا في الانتقاء ولكن المص افاد انه مباح  
 لفروا التذوي بغير قنينة فو على القنينة ان لو لم تكن مبررة  
 لكان حراما لا جاء وقد يحد من ماله التذوي بالحر  
 قال السدا محمد وقال في خلاصتي قوله على القنينة في  
 اجاز التذوي بالحرم بشرط استثنائه لان الله تعالى

حرمها منع منها منافعها انتهى فقلت ولو كان التدوير باحتياط  
في التدوير أو فطرا في حليته وقد منعنا تحت قول النشأ  
في دوائها به ونحو تخليصها اليه جعلها خلا ولو لم يجر  
فيها خلافا للنساق في قال ان خلاها بالغا في فيها كان  
ولخل لا يخرج ذلك الحق قولا واحدا وان كان تفريقا  
فيها بل بالنقل من ظلال خمس او ايقاد النار بالقرع منها  
فلا جعل ذلك الصلوات صاير ذلك خلافيه في حله قولا  
واستعمل في ذلك ما روي عن ابن سيرين صلي الله عليه وسلم  
سئل عن الخبيث خلا فقال لا يرد له مسلم واحد ولو داود  
والثريد ونحوه انما طلعت سال النبي صلى الله عليه  
وسلم عن اتيانهم من اهل مكة قال النبي صلى الله عليه  
وسلم لا يردوا احد ولو داود ولا نارا باحتياط الخ وف  
قال لا يردوا احد ولو داود ولا نارا باحتياط الخ وف  
التخيل قترها على وجه التمول فلا يجوز لانه يضاهي الذي  
ولا ان ما يلقى في الخبيث ينجس باول الملاقاة وما يكون نجسا  
لا ينجس الطهارة بخلاف ما اذا تخللت بنفسها الا ان يوجد  
فيه نجس نحو الملاقاة والاقتراب حرام وصور نظير فطر  
الموت فانما يخرج الاثر لما شئت من الملاقاة وانما بنفسه وروى  
ولما صيد من لا يخل اذا خرج بل يجب عليه رده اليه وان  
خرج بنفسه حل قلنا جعل خل الخ مطلقا سواء تخلت او  
تخلت فلا فرق بين ان تخلت شي او بلا شي نعم قول  
صلواته عليه وسلم نعم الا دام الخل مطلقا ففتنا ولجميع صور  
ولادة بالتخيل انما الوصف للمفسد وانما صفته التخلل  
فيه من حيث شئت من الصنف او من الشبهة والتنفذ  
به والا صلاح صباح كالدماغ وكذا الهلوك لصلواته عليه  
لا انعدام الف في شبه الارقاة والتخيل ولي ان يكله

صباحا من الارقاة فان في الارقاة ابطال المفسد لا غير في  
التخيل حرام لما الذي يصير حلالا في الزمان الا في وصياته  
مع ابطال المفسد فمختار من ابتلي به والمنهية عما روي  
ان يستعمل الخبيث استعمال الخل بان يتنقع به انتفاعا  
كلا لا يتدبر وغيره وهو نظير ما روي انه صلى الله عليه وسلم  
نهى عن تخليص الخبيث وتحت الخل وان يتخذ لواب كراعي  
والا لا يستعمل وفي التنزيل اتخذوا حجابا لهم وروى ابن عباس  
من دون الله قال عدي بن حاتم ما عبدنا من قط قال صلى  
الله عليه وسلم اليس كانوا يامسون وينهون وتطعنونهم قال  
نعم فقال هو ذاك فقد فرغوا من ذل استعمال ونقول  
ليس فيما روي دلالة على ان لا تطهر بالتخيل ولا تعرض لذل  
اهلا وانما يوجب حرمة الفحل هو التخيل لا غير ذلك لا يمنع  
حصول الطهارة اذا وجد لا ترى اننا نهينا عن التوضي بما  
عملوك لغفره وروى عنه وعن الاستنجاء بشايتي ثم فلو  
فعل ذلك تفصل به الطهارة والاصلا في الاخر المفسد  
والبيع وقت الندم من عنه ثم اذا فعل يفسد حكمه مع حرمة  
ويجوز للملحق فيها التحل بقرعة فانها حرام في خلاطه  
بالاستحالة ولم يبق محذور التحل لا ترى ان نظرها طاهر  
لان نجسه بخلافها فان طهر بالتخيل جميع اجزائها يوجد  
النجس وليس فيه تصرف في الغلو فيصلا فيكون بل هو خلاف  
لصفته الحرة ولا ذلك حرام حمله في قول المورث فان  
وقد يقال ان تخليصا واجب حفظ المال عن الضياع مع  
التدبر عليه فان الخصال في الجملة حتى مع توكل ميسر ذم  
ببعضها وانما تكون مضبوطة بالانفاق في شرائية وقد قلنا  
تحت قول الماتن وهو نجاسة منقطة انه لو صار الخمر



خلايطه النظر فكله سوا كان معلوما من الخبر المتشكك والاعلى  
ما عليه الفتى واختاره الصدر الشريف فيقال يظهر زنتا  
ما انتقص منه الا انه يتجسس با حاشية الخ ولم يوجد ما يؤيد  
طهارته فسبق نجسا على ما كان ولو غسل بالخل فختل من  
ساعته ظهر له سخانة وكذا اذا هيب منه فخرج ملي خ لا  
يظهر في الينا فلنا زليجي والثاني من الاشربة الحرة الطلاء  
بالسرو والكل كسا وهو المصير الى عصب العنب يطبخ  
قال الحنفي والتعبد بالهبة باعتبار الغالب حتى يذهب  
ما ذكره الحنفي كان طلا في الخاينة حتى يذهب منه  
بالهبة وغوا اقر من تلذذه ويصير كرايا غلا واشتد  
وفوق بالهبة فانه يجر قلبه ونسبه وصوب الطمان هذا  
الذي يدعيه اقل من ثلثه اعني النافق المسكين الذي  
كاف القاصي ويحب المنصف ايضاً والمنصف الزاهد المنصف  
والباقي الذاهب ما دونه والكلهم ما وجدوا في الغاية  
وعبر صار يخرج مكثف واغاف يقول اقل انه يذهب  
ثلثه فادام حلوا يحل فيه عند الظل واذا غلا واشتد يحل  
يشربه عن هامايه خلافاً لمحمد واما الطلاء في هذه الاما  
بقوته وقيل قائله صاحب الحيط ما طيف من ما العنب  
جاني لذهب ثلثاه ويبقى ثلثه وصار كرايا وهو صواب  
طاهر عليه صاحب المحطة وغيره وقد مرناه في اول كتاب  
الاشربة من الهندية ونقل من هذا عن محيط السرخسي يعني  
الماتن بقرينه وهو الصواب في الشربة يعني ان الذئب يسمى  
بالطلا وهو ما ذهب ثلثاه لا ما ذهب اقل من ثلثه فانه  
يسمى بالطلا في الحكم فان حكمه لا يجره وحكمه ان طلاء حيد  
لا يكون سداً للخل وهو ما يعني قوله لان حل هذا الثلث

اذا

بالطلا على ما في المحط فابن بشر بن كبر الهمجية رضي الله تعالى  
عنهم كما في الشربة لانية وقلة خرج بن ابي شبة فيهم صنفه عن  
انسى انا عبيد وعاد بن حنبل انا طلحة كما في الشربة  
من الطلاء ذهب ثلثاه وبقية ثلثه وعن مالدردا قاتلت  
الطلاء بالدر والطلا ما ذهب ثلثاه وبقية ثلثه ويشربه وعن  
انس بن سجين قال كان انس بن مالدرداء سقم الظهر فامري  
ان اطبخ له طلا فكان يشربه منه الشربة على كل طعام وعن  
عبد الرحمن بن ابي ليلى واني جمعة قال كان علي رضي الله عنه  
يرزقنا الطلاء وكنا نأخذ منه بالخير ونختار منه ما لنا ونخف  
عثمان بن قيس قال خرجت مع خزيون لجمع الا حمار  
بالعقول فالتناطعام فالكنا غرايتنا فكل وطلا فكل  
جوزي شربنا ثم انزل وشربه هو الطلاء وقال انه يستعمل  
مسلم ولا يستعمل في وعي شره فان خالد بن الوليد كان يشرب  
الطلا باسمه ومن يزعمه بن موسى بن عبد الله بن يزيد الانصاري  
قال كانت لعبد الرحمن بن بشر بن كبر الانصاري فريضة يصنع له  
بها طعام فوعاها من اصحابه فكلوا ثم اتوا بالشراب  
من الطلاء فامسوا من اهل بيده فكلوا هذا قالوا  
يصنع ابن بشر لنفسه فقال هو اهل جلالا يرغب عن  
شرابه فشربه واخرج ما لك في الموطا عن محمود بن زيد  
الانصاري ان عمر بن الخطاب حين قدم الشام شكى اليه  
اهل الشام وبالارض وقالوا لا يصلحنا الا هذا الشراب  
فقال عمر رضي الله عنه اشر به العسل فقالوا ما يصلحنا  
العسل فقال رجال من اهل الارض هذا انك ان تحب لك من  
هذا الشراب شيئا لا يفسد فقال بنو خطيبه حتى يذهب  
منه الثلثان وبقية الثلث واتوا به كمرضة فادخل فيه صبه

المستقرض على شريكه كذا في التترجئة فانه اذا  
كل واحد منها صاحبه بالاشتراك عليه لزمه خاصة  
كان المقرض ان يخدمه وليس له ان يرجع عليه  
شريكه وهو الصحيح كذا في المصبرات وهكذا في المحيط و  
للا مبتدئين في قوله وهو الصحيح ان في الاستدالة لا  
ولزمه لها قولين فليكن احدهما هو الحق القضي للمقرض  
بالاذن هلك عليه وعلى انما في يدهك على المستقرض  
واذا قال الشريك كذا في الاخر اعلم برأيك فله كل خيار  
الا المقرض واليه قال في البحر ولو قال كل منهما للاخر  
اعلم برأيك فلكل منهما ان يعيل ما يبيع في التجارة كالرهن  
والامتهان والسفر والخلط بما له والشركة بما لا غير  
لا الهبة والقرض وما كان اتلفا للمال او تمليكاً من  
غير عوض فانه لا يجوز ما لم يصرح به نضاه وكنه ليس  
لاحد منها كل ما كان اتلفا للمال ولو لم يصرح به  
الخبر كوقوفه وبنائه وسجده او كان تمليكاً للمال بغير  
عوض لان الشركة وضعت للاستتراج اي طلب  
الربح ولو ابعدت صفوف التجارة وما ليس كذلك  
فما يقع الي تنقيص المال فانه لا ينتقل عقد  
كما في البيع وصح بيع شريكه متراض عن تزدد  
شركاه وقد له كما به وانه ينفذ ذلك على  
المفاوضة اجاعا قال الحوي والظاهر ان البيع  
ليس بقبيل ربيعي الكلام في المفاوضة هل قبيل  
ام لا فراجع قلنت ونقل في الهندية عن المحيط

على الاكل والمصدق عليه استحقاقا وفي المحيط ثم اغا  
يملك الا هدايا بالاكولة من الكسرة والخبز والخبز ولا يملك  
الا هدايا بالذهب والفضة اهـ ولا يملك كل منها المقرض  
الا باذن شريكه اذا صار بينهما سر ج فالذي لم يبدئ  
وليس لاحد المتناضين ان يقرض في طاهر الا رواية  
وهو الصحيح كذا في الذخيرة الا ان باذن لهما فاصح  
ان يقرض ولا يدخل تحت قوله اعمل بقليلك كذا في السراج  
ولو اقرض بغير اذنه ضمن نصفه ولا يفسده الفاضلة  
كذا في محيط السرخسي قالوا ينبغي ان تكون له الاقرض  
بما لا خطر للمال فيه فكذا في المحيط وفي البحر وان اذن  
كل منهما الاخر بالمتراض لا يرجع المقرض على الاخر لانه  
التكليف به لا يصح فقال ولو استقرض احد شريك  
العنان ما الا لتجارة لزمها لانه يملك المال بحال  
فلان بمنزلة الصرف اهـ وفي المتن في شركتي الفان  
اذا كان احدهما يبيع والبعض الآخر يشتري فله ان يبيع  
فانضم صاحبه الشركة واراد يبيع نصف المبلغ وقال  
اذا اخذ الدين منك فارجع على ليس لك ذلك كذا  
في المحيط واحد شريكي الديارات اذا اقرا بدينه شريك  
من فعلان الم درهم لهما لزمهما لزمه في عدة كذا في  
المحيط وهذا اذا لم يكن في يد المدين بالاشتراك قال  
والا فيصدق بيمينه كما في لشر في شروح الخواتم  
الشركة فتنبه وفي العيون الا ان يقيم البينة فانه  
اقام البينة فالمقرض يأخذ من المستقرض ثم يبيع  
المستقرض





عند الكل ما اذا اشتد ولم يقذف فهو على الخلاف عند أبي حنيفة  
لا يجرم وعندنا يجرم انتهى وقد تقدم اعتماد قولنا انتهى  
والراجح من الاشترط المحرمه نفع الزبيب وهو الذي من صلب  
الزبيب لما وعنه ابن عباس رضي الله تعالى عنهما انه صلى  
الله عليه وسلم كان ينقعه الزبيب فشربه الموت والقدر وقد  
نفذت النافذة في مريضه في الغد ومعه ولم وفي  
رواية فان بقي أثره او فاداه مريضه فاصرف لكن لا يجرم  
الاشترط ان يقذف خارج بعد العلم به ههنا عندنا  
فيحرم قبله وان كان الخلع لا يجب الا بالاسك وهما لم يشرط القذف  
واما قبل الغسل وان القذف فمحرم شرعا اتفاقا قديما من  
الاشرياء في النفع الذي غلا وقذف خلاف لا وزلع طافي  
الماء وقد تقدم وجه قوله والحجب عليه والحكي الثلاثة  
المذكورة ما بعد قوله الظاهر اسمه بالذوق والاسك ونفع  
الزبيب حرام الغسل واشتد على الخلاف السابق والغد في  
ما زبد والاجاب لم يفعل ولم يشتد يجرم اتفاقا وفي الثانية  
نفع الزبيب ما دام حلوا يجرم شرعا واذا غلا واشتد وقوف  
محرم قبله ولن يجرم وهو قول محمد بن ابي القاسم المالكيف  
وان قذف ما لم يجرم حلوا حد من هذه الاشربة اتفاقا قال  
الشيخ هادي في القليل منه وكثرة غيره وجوب الحد انتهى  
قلت وظاهر ما قدمنا عن الخلاف ان جرمة العلم الذي  
لم يجرم انما هو قول محمد بن ابي القاسم كلامه ان الماشي حديث  
لم يجرم القذف نفعه الموت انه اختارها هنا قولها من  
عدم اعتبار شرط القذف قال البرقي في شرح المغايب  
نفعه عندك من النارج عما قال التهرستاني ونزل  
المات القيد في قبل القذف هنا لانه عمد لانه ما تن

三  
二

الفتاوية اعتمد على السابق انتهى فثبت أنه حتى لا يتغير ما قاله  
البرجندية أنه اختار ما تنه اخذ قولها فليست الا كذلك  
وذلك لان المتون لم تترك الا مذهب الامام الانا ودرار المراد  
من قوله السابق ما ذكره في الخ في مقامه هنا في عبارة التنوير  
مثله وهو الذي يبين كذا في شرحه حيث قال وشرطه منته  
ان يعترف بالزبدي بعد التمسك بانه في ذلك لم يجرى في تقديم  
الزبدي لان الخلاف فيها واحد وفي الحقيقة ونقدم الزبدي لغيره  
وجوانك ينتمى الى الزبدي في الحقيقة حتى خرجت عن طوره وانما  
استندوا على توقف الزبدي والثاني وهو الذي من الزبدي  
اذا طلع الى طبعه وغلا واستكمل نقله الطوري في تلكه بحر  
ويعين انما ت حكمنا به السهل واليسير موافقه قدي  
بين في سنة الخ والظاهر الذي هو الماذق ومثلا كذا له انهما  
خففتا لانه حكم على الماذق قال فيه وبجاسته كل من هو  
هنا وقد ذكرنا في ما صرحوا به في الكل ورجع في النهي عنها  
خففتا وهو لا يكون حاشا السهل واليسير خففتا مختار  
الشرحي فيما عدا الخ واختار في الزبدي انها علمه قال  
والبحر من باب الانجاس ويشترط في تجزئ التخليط للاصل  
المتقدم فلا يف من الخ ويعرفها قول الخ في الحجة فيه ليس  
وطهية لا تعجب الخففتا لان دليل التخليط لا يشترط  
ان يكون وطهية ونقل عن الديدور ما يندى اطها وحررتها  
اي هذه الاشربة التكاثرية المذكورة بعد كذا في حرمه  
لان حرمتها لا لا شرعية الثلاثه ما احبها حتى قال لا ولا  
ما احبها الاول والثالث منها وقال غريب ما باقية الثالث  
لافتنان الله تعالى علمنا بقول يتخذون منه سكروا في  
حسنا واجيب بان ذلك لما كانت الاشربة كلها مباحة



شأن ما ثبت بالاجتهاد يكون طيبا بخلاف حرمة الخفافا من قوتها  
وطعية ولذا كفر من خالفه ومحدثا بها ولو لم يكن كذلك لوطنة  
وبجاستها غلبة اتقاها ولا يجوز بيعها ولا يضمن  
متلفها وأما ما عدلوا من بيعه ويضمن متلفه في ظاهر  
الروايتين عن أبي حنيفة كما قدمنا في الطلاق والعصية وعن  
أبي يوسف أن بيعها يجوز إذا كان التائب بالطهارة من  
النقص فهذا ليس إلا في ما بين ما ثبت بالدليل القوي  
والظني في ما لا تثبت فلا يضمن متلفها ولا ينسب  
إلى الكفر من خالف هذه الأنواع الثلاثة قال في الكسوف وحمله  
من الألفاظ ما وجدته عن التنقيح لثلاث الأولى خاصة  
في معنى النسبة إلى الكفر والثاني مشترك والثالث خاص في  
الآثار على المراء من المنكر انتهى وللعلل منها ما لا يشترط  
أربعة أنواع الأول نبيذ الخمر ويهذب الزبيب أن صنف كل  
واحد منها إذا في طبعه وهو أن يطبخ حتى ينضج على نار  
لما روي عن أبي قحافة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم  
قال لا تشربوا الخمر والطيب جميعا ولا تشربوا الخمر  
والزبيب جميعا ولكن انشدوا كل واحد منهما على حدة  
رواه البخاري ومسلم وأحمد لكن البخاري لم يذكره بل الزبيب  
وهذا نص على أن المتخمر من كل واحد منهما مباح وعن  
أبي حنيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يمتنع من  
والزبيب أن يخلط بهما في الأشتات الحديث لأن قال  
من شربه فليس فيه زبيب فإذا عرفوا واستأفوا  
رواه مسلم والنسائي وقد روي في أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم  
أحاديث كثيرة كلها صحاح وكلها تثبت على أن كل واحد منهما  
على الاتخاذ يخل وهذا محمول على الطبوخ منه لأن غير

المطبوخ منه حرام باجماع الصحابة رضي الله عنهم وأئمتنا  
روى عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم  
رواه البخاري ومسلم وأحمد وغير المطبوخ لأن حله حله الخمر  
فإنه أطلق عليه اسم الخمر وقد روي في حرمة الخمر من التمر  
أحاديث كثيرة كلها صحاح فإذا حال الخمر على النبي والمحمل  
على المطبوخ فتد حاصل التوقيف بين الأدلة والذوق  
التقاضي رضي رجلي والمأخذ من أن الأكل يبرهن صحاب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وأهل بيته وعلماء  
مسعود وابن مسعود رضي الله عنهم وأئمتنا يجلون  
ولذا الشعبي والتخمي وروى أن الأمام قال لا يضر من  
أن من أحدهما خمر أو سكر أو لهما عذ أن لا يضر من يبيد  
وفي المخرج قال أبو حنيفة لو أعطيت الدنيا بخدا فبصرها  
لا أتي بخرمها لأن فيه نفسي بعرض الصحابة ولو أعطيت  
الدين لشرى بالأسيرة لأنه لا ضرر فيه وهذا غاية تقوله  
انتهى وإن اشتد يعني أن الاشتداد في نفع الزبيب  
والتميز لطفه حتى ينضج لا ينزل إلا حتى ولا لو قوت بالزبد  
وطبخ حتى يصفى قال المقدسي ولم يذكر التقديف كالتغابما  
سبحي أو شاعرا إلى ترجمته انتهى وهذا في حل ما اشتد  
من نفع الزبيب والتخمي وكيفية حتى ينضج مقبلا إذا شرب  
منه لا يضر الطعم والتدوير في التقوي على طاعة كافي  
الهندية عن محسن السرخسي وهذا معنى قوله لا يضر  
وطرب قال في التختا الطرب خمسة تصنيف الإنسان لشدة  
جربا وسرورا انتهى وقال المحقق  
في تلخيص دار السلام منه ولو نظرت في بساتين مخضبة  
فلو شرب لها فقليله ولينه حرام قال في الدرر وهذا التقيد

غير مختص بهذه الاشياء بل اذا شرب الى وغيره من المباحات  
 له وطرد على هيئة الغسقة حرم انهم وحالم يسلم فلو شرب  
 ما يغلب على طهنة انه مسل فيحرم شربه اي القدر الذي يغلب  
 على طهنة عذاته يسا فيحرم ذلك القدر لا المشروب بتمامه  
 قال في الدرر واذا سلم واحد منهما كان القدر الاخر حراما  
 لان الغسقة انتهت وفي الجواز خروج من شرب شعة او دحاح  
 من هذه الاشياء غير الخمر ولم يسلم من شرب الماء فيسكر  
 فالجواب عما شردون ما تقدم وفي السجدة حل يشرب  
 تسعة افراح فيبذل طم يسكر فوجرا لما شرب فسل واحد  
 عليه لان السكر يضاق وما هو اقرب اليه وهو في السكر  
 ايضا وقال ابو يوسف ان فعد يطلب السكر فالقبح  
 الاول حرام والقعود عليه حرام والشرب اليه حرام انتهى  
 لان السكر حرام في كل شرب واذا سكرت يجب عليه التمسك  
 ويجوز بيعه ويضمن متلفه عند في حنيقة والجبر يكون  
 واصح الزاوية عن محمد وفي رواية عنه ان قلسه ولهم  
 حرم ولكن لا يجلس لحد ما يسكر فيكون في محيط الشرب  
 والثاني من الاشياء الحلال شربها الخيطان من التراب والرب  
 اذا طبع في طهنة حتى ينطبع لان النبي صلى الله عليه وسلم  
 بخلاف ما لو طبع الخمر والفروج من عياره المتعلق عدم  
 اشترط الطهنة فاما من هذا اذا لم يكن مع الخمر المذكور  
 ما لعنب والا فلا بد من ذهاب الفلن قايما واداشته  
 فانه يجزئ شربه اذا شربه بلا شرب القصد التقوي ونحوه  
 روي عن عابث بن رضى انها قالت كينا ننشد رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم في سقنا فناخذ قرفة من كرو قرفة  
 من زينة قنطر حراقية ثم نصب عليه الماء فنشده غزوة

فيسره عسنة ونشده عسنة فيسره غزوة رواه ابن  
 حبان وروى عن ابن زياد قال سقنا في ابن عسنة ما  
 كذا استند الى صلى الله عليه وسلم من الغزاة خبرت  
 بذلك فقال ما زناك على عجمه وزينب وهذا محمول  
 على الطهنة وما روي من انه عن القنطر فيما روي  
 ساقا محمول على حالة القنطر والعوز لا يجوز بين النقيضين  
 وجاز محتاج بل يوزن باحد هاهنا ولا يابح كذا في  
 حالة السعة والكل الذي رواه ما نورهن ابراهيم النخعي  
 والثالث من الاشياء الحلال ينشد لعسل وينشد النبي  
 وينشدون وروان مقدسي وينشد النبي وينشد السيرة  
 وينشد الذرة فاذ كان واحد من هذه الاشياء  
 سوا ضبع او لادن كان بلاء هو وطرب وانما حال قوله  
 صلى الله عليه وسلم في شرب ما بين النبي بين الخمر  
 والعتبة رواه ما يخص الخمر بهما والربنا ان الحكم حكمها  
 واحد لان كل واحد منهما يسمى خمر حقيقة وانما يشترط  
 هذه الاشياء الطهنة لان طهنة لا يفيض الا لغير شربها  
 وما يخص القنطر بهما في النص ايج ما سواهما لم يعم النص  
 على ان العسل وما معه حلال ولو تغير فكذا ما يتجدد من  
 الاشياء منه لا في معنى الطعام والتمتع فيه لا يحرم لكن  
 في وقتا ويجوز للثمة اذا تسبب بطهنة وتغير طهنة وصار  
 اذا صار الثوب هل يمنع الصلاة قد ما يمنع من الخمر  
 الحقيقة قال في انهم وهذا مخالف لما ذكر من ان القنطر  
 لا يحرم لكن جعل على الفا حش كذا في الملة في قوله في  
 جواب ما قولك في ثمن تغير ثوبه وطهنة جعل طهنة واحدا  
 الغساة والحرم قال في اذا صار عسنة ووضي ادا حش وخضر

انهم ينجس ثوبه ولذا نفضا لشدة الاحتياج لوجوده في بعض  
الادوية كالسج والاشربة كاللبن والحديث الورق فيه اية في  
نفسه تسهل شأنه فيما يعم به السلب ولا يجد في مجرى شربه  
لان النضور في السج حركي واذا لم يدر في شربه في نظرية  
الكفران محل هذه الانفة انما هو عند الشيطاني والافن  
محمد حرم ما سلك فيه وهو المتحد لان السج يشبه العقل  
فكون حراما فلهذا ونسبه كالحرق ما قرنا والارب من  
الاشربة لخلال المثلث العنق وان شئت فقل انما شئت  
لا يخرج عن كونه مباحا فصل في الاخذ بالذبيحة لا سكار  
فيهم عسرية فتشبه فصل في المثلث ما حقه من العنق  
حتى يذهب ثلثاه ويحفظ في الظهرية القدر التي يطفئ  
فيها العصير فاعدها مستطعة غير معقود وجماد حركي  
المحيط بها مستديري في ارتفاعه على الاحتكاك وارتفاعه  
مستقيم وثلاثة اقسام متساوية في قعره وطوله الى ان  
يذهب ثلثاه ويرجع الباقي في القعر الى الخلاصة الشفوي  
ويشفي ذلك رطبة طبعيا موصولا غير مستطعم فاذا انقطع  
الطقة قبل زوال ثلثه العصير فهذا على وجهه  
ان اعتمد قتل نفس الطنوخ وحدث من المرفق او غيرها فيها  
كان حلالا لانه بمنزلة الطنوخ الموصول وان اعتمد الطنوخ  
بعد تغير الطنوخ وحدث من المرفق او غيرها كان حراما  
لان الطنوخ فصل في الاخذ بالذبيحة لا سكار  
الطبع اتقوا لما في الفتاوى والكبرى والعصير اذا استمر  
حتى يذهب ثلثاه يحل شربه عند الشيطاني والافن  
وهو العصير انتهى وفي الحديث عن الشيطاني والافن  
الثانية بالخرق وجعل فيها وكهفت مدة فلو يشهد ولا يسلك

فلا جاس به انتهى ولا يحل المثلث الا اذا قصده سكر الطعام  
قال في القاموس من الطعام مثلث الرمية فهو رمية هنيئة  
محمد الحنفية بين المأكلة التي تهيى والتدليك لرفع الام  
والشوي على طاعة الله تعالى في السج بالقيام وفي  
الامام بالقيام وفتال الكوفة للقيام وتروى له ليل  
اجماعا بعد اشتداده وفيه ما رتب جمعيا وبما حته  
استعدت من الاذا التي قد منها في الطل وقال ابو داود  
سانت احمد عن شرب الطل اذا ذهب ثلثاه وبني ثلثه  
فقال لا جاس به فتكلمت انهم يقولون انه يسكر فقال لا يسكر  
ولو كان يسكر لما احله عيسى ولا انه لا يحصل له العسار  
من الصند والقاع العذوة بشرب القليل منه بخلاف الحرس  
فانها حرمت لعينها فلا يشترط فيها السج ولا ان يفسد  
يدعو للثمنها على ما بينا ولا ان يفسد المثلث لانه لا يفسد  
لا يدعو الى الشرب وهو في نفسه غذاء يبقى على حاله  
وهذا كله قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد ومالك  
والشافعي كل ما سكر فيه فقلبه حرام من اي نوع كان  
وعن محمد انه قال مثل قوتها وعنده انه كرهه وعنده انه يوقو  
فيه واذا كان مباحا عندها فلا عهد شارب وان سكر  
ولا يبقو طلاق السج منه غير ان الشافعي اذا سكر  
بالسج لم ينسب اليه خلافا لمحمد في سبائك وكان ابو يوسف  
او لا يحل ما كان من الاشربة بعد ما يفسد في راسه  
فان اكرهه وكان قوله في الاول مثل قول محمد لانه يفسد بهذا  
الشرط ومعني قوله لا يفسد لا يحض لانه بقاؤه في هذا  
للدعة من غير ان يفسد دليل قوته وشدة تعلقه بالذبيحة  
حرمته ومثله من يفسد ابو عباس روى عن جريحه ابو يوسف

الحقول الوضيفة فاعتبر حقيقة الشدة كما يعتبرها الوضيفة  
رغم على الحد الذي ذكرنا فيما يحرم شربه اصلا كالماء والثلث  
المحرمه ونجاء يحرم السكر منه زنجي وفي التهذيب وروى عن  
ابي يوسف ومحمد ان الشيبان الطيب اذا لم يغسل بالثوب  
عشرة ايام فلهما عدا فهو حرام وان كان بنفسه فهو حلال  
انتهى وفي الموازن سالت ابا سلهمان ان ثلثي صلب عليه  
عصير قال يستأني عليه الطيف حتى يذهب ثلثاه ويتبقى  
ثلثه وهو قتل محمد بن ابي التترخانية وفي السندية وروى  
البحر في اختلافه في ثغبره قال الكرام ابو محمد اللعق  
رضه هو عصير العنب يصب فيه الماء يطبخ قبل  
الغليان حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه فيكون انراصب  
من العصير اقل من الثلثين يجعل شربه ما يدمحلو واذا غلا  
واستند وقذف بالزبد يحرم قليله ونسبه وقال بعضهم بالثوب  
وهو حميدى وهو ان يصب الماء على ثلثه ويترك حتى  
يشد ويقال له يا يوسف لكثرة ما استعمله ابو يوسف  
وهل يشترط الاخذة هذه ان يطبخ او يفكه بعد ما صلب  
عليه الماء قبل الغليان والشدة اختلافها فيه على نحو ما اختلفوا  
في الثلث فان غلاوا واشتد حله شربه ما لم يسكرته فاد سكر  
فيه يحدد واما الجهرى وهو الذي من ماء العنب اذا صب  
عليه الماء وطبخ دون طيفه ما دام حلو حتى يشربه عند الخل  
واذا غلا واشد وقذف بالزبد يحرم والباقي سوا

لان صلب الماء لا يشترط الاضغضا بخلاف ما اذا صلب الماء على  
العصير ثم طيف حتى يذهب ثلثه الاكل لان الماء يذهب  
اولا للظفر فلهذا يذهب منها ولا يدركها ذهاب الثوب  
فيحتمل ان يكون الزاغب من العصير اقل من ثلثيه ولطيف  
العنب قبل العصر التبريد ان طيفه لذيروى الحس من الوضيفة  
وروى ابو يوسف انه لا يجزى ما لم يذهب ثلثاه طيفه وهو الاصح  
لان العصير موجود فيه من غير تغير فصار طيفه طيفه  
بعد العصر ولو جمع بين العنب والتمر او بين العنب والرايب  
فطيفه لا يحل ما لم يذهب بالطيف ثلثاه لان التمر والرايب  
ان كانا يكتفى فيه بادرى طيفه فعصير العنب لا يلازم  
ثلثاه فيه فباعتبار جانب العنب احتسا ط الكرمه وكذا اذا جمع  
بين عصير العنب ونعيم التمر ونعيم الرايب لم يجعل حتى  
يذهب ثلثاه وكذا اذا صلب في الطيف فكل من عصير العنب  
او عصير الرطب او نعيم التمر ونعيم الرايب وهو في ثلثه  
فقال ان يطبخ لم يجعل فان طيفه قبل ان يشد ان كان المصوب  
فيه عصير العنب لم يجعل حتى يذهب ثلثاه بالطيف وان كان  
المصوب من سائر الاثنية يكتفى اصل الطيف المحل ولو اثير في  
الطيف عنب او تمر او رايب فاستند روى المصليحي ان  
يوسف رضى ان كان الملة قليلا لا يتخذ السند من مثله  
معتبر لا يسب بشربه وان كان ثلثه يتخذ السند من مثله  
ثم استند وقال ان يطبخ لم يجعل فان ثلثه ولو اثير العنب في  
سند التمر او نعيم التمر لم يجعل حتى يطبخ ويذهب ثلثاه  
في عصير العنب كما في التترخانية والتمر المطبوخ يحرم فيه  
العنب والعنب غير مطبوخ فيجعلها ان جميعا فكل من لا يجد  
شاربه حتى يسكره كان ثلثه المطبوخ غالبا وان كان العنب





غالباً يجد كما لو خلط الخمر بالماء اعتبر النعالب فكذا هذا ولو طبخ  
عصير حتى ذهب ثلثه وتركه حتى يبرد ثم أعاد الطبخ حتى  
ذهب نصف ما بقي فإذا عاد الطبخ قبل أن يذهب ويستغير  
عن حال العصير فلا بأس به لأن الطبخ وجد قبل تبوؤ الخمر  
بالمغليان والشدّة فإن عاد بعد ذلك غلا ونضير فلا خيرة فيه  
لأن الطبخ وجد بعد تبوؤ الخمر فلا ينبغي فإذا طبع عشرة  
أرطال عصير حتى ذهب منه أرطال واحد منه ثلاثه أرطال ثم  
أراد طبع البقية حتى يذهب ثلثاه بالطبخ حتى يبقى منه أرطال  
واحد ثم اطل بالباقي ولو يرفع منه غالباً في بعد المغليان إذا كان  
تسعة أرطال صورة فهو شرّ من أرطال معنى فاسم الرطل  
العام على تسعة أرطال فصلاً وهو كل رطل من التسعة الباقية  
تسم الرطل الماشر لأن الماشر فيه فاك أحرار ثلاثة أرطال  
فقد كانت ثلاثة أرطال وثلاثة تسعة رطل ويمن ستة أرطال  
وسبعة تسعة رطل وطبخ حتى يبقى رطلان وتسعة رطل  
فإن كان ذهب منه بالمغليان رطلان ثم أحرار رطلين  
فإنه يطبخ حتى يبقى منه رطلان ونصف ولو ذهب بالمغليان  
خمس أرطال ثم أحرار منه رطلان يطبخ الباقي حتى يبقى  
منه رطلان ونصف ثم ينجى النسخ حتى ولو صب رطلين  
في قدر عشرة واربع عصير وعشرين دورقاً ما كان  
الماء ذهب بالبطخ قبل العصير فإنه يطبخ حتى يذهب  
ثلاثة أثمانه ويبقى تسعة أثمانه إذا ذهب ثلثاه بالمغليان  
فإنه ذهب صور الماء فقط فليكن أن يطبخه بعد ذلك حتى  
يذهب ثلثاه فلا ذهب بالمغليان ثلثاه العصير وثلثاه  
الماء والباقي ثلث العصير وثلث الماء فهو وهو ما لو صب الماء في

العصير بعد ما طبخه على الثلث والثلثين سو الكراف السوط  
ولو طبخ عصير حتى ذهب ثلثه ثم صنع منه عليقاً فإن كان  
ذلك قبل أن يتغير عن حاله فلا بأس به وإن صنع بعد  
ما غلا فتغير عن حاله العصير فلا خير فيه لأنه لا غلا ولا يند  
صاحباً والمغليان المتخذ عن الخمر لا يملك حلالاً كما لا يند  
من الخمر فأما قبل أن يشد فهو حلال فأما ما وضع العليق  
من عصير جلال يكون حلالاً كما في المسوط وأما ما يند من  
المتقول التالف بعد العصر بالماء إذا غلا واشتد وقذف بالزبد  
فقد اختلفوا في حكمه فبأنه بمنزلة الخمر وقيل أنه بمنزلة نفع  
الزبد كذا في محيط السرخسي وفيه مسائل أبا يوسف عن  
حبات عنب وقعت في نبتة قال نعتت قال كان ثلث العنبات  
وحدوها لو نبتت تغلّت وإذا وقعت في نبتة تغلّى بعد ذلك  
لا يشرب النبيذ وإن كان وحدوها لا تغلّى فلو كانت شربة وفي  
المحيط ذكر الحكم في المنقعي في الخمر إذا جعل في الزبد والمزج طرّاً القالب  
فلو بأس بالكله قال ولذا تركه لو صب رطلين خمر في رطل من  
خل فلو بأس بالكله فقد اعتبر النعالب في هاتين المسيلتين  
ومن أبي يوسف رحمه الله في جنينة رضى في الخمر وقعت في  
النبيذ أشد من الذي هو عنده حال الخمر نفسها انتهى وصح  
بيع غير الخمر من تمرين الأشربة الحرة قال الترمذ في فلا يند  
من هذا الأشربة ولا يفسق بشئها ولو كان يندل ولو لا  
يحد إلا إذا سكر ويجوز بيعها ويضمن مثلها أيتها عنده وقال  
لا يجوز البيع ولا يضمن المتلف وعدا أبي يوسف يجوز بيعها إذا  
طبخ فذهب التمر من النصف وأقل من الثلثين والقيوي على قوله  
في البيع ولكن الضمان إذا لم يفسد المتلف الحرة وأما إذا قصد  
وصور عرف بالقرآن فالفتوى على قولها الكفر في هاتين

قال السيد احمد وصحة البيع لاتنا في كراهة لان العصبية تقوم بعينها  
 ومنا داهي مناد كلام الماتن صحة بيع الخيشة وهي الغنم بل  
 القاف وتشديد النون الفتوحة ورهها مركب التويز يا رياس  
 في الثانية حرارة لطيفة وبرودة كثيفة ووصفها راسب  
 جزئه الحار مفرج ومخدر وصف الحار والكبد والمعدة  
 ونسفى لون الوجه وبورق الاستسقا والبلادة والكسالة  
 والجون وكبد روج الدماغ والاكثر من استسقاله قاطع للباية  
 وتجقق للمني والحلويات تقوي فله والحوضات قفسده  
 والاقيون وصوله الخشخاش المجمل الاسود والابيض قوي  
 الرجة وهو بار يابس في الرابة مخدر عنوم ومخيط الشهوة  
 السابية والطعامية بمداومته ويهين بالغفم والدرهم منه  
 قاتل ينفع استسقاله كلا وطلا في بعض الامراض كالاخضر  
 علم من طالكه خفة الموصف في مغزات الادوية وانذره  
 الشيخ داود الانطالي ونحوها من المولات في المغزات في  
 لاسم الطبيب جيله والاختبارات في استسقاله صحة  
 يبيعها غاهوم من قوله غير الخشخاش قولنا الشاير تحالفا في  
 المخ عاير تا يهبط الافادة اذ لا فيون والحشة لم يسبق  
 لها ذكر فكان الاولى بحذف قوله مما مر قلت وقد سئل  
 العلانية بن كيم صاحب البحر بنو الكنته هل يجوز  
 فلتب لا يجوز فيجعل على ان مرده بعد الجواز عدمه  
 قال المصنف في الخ يهبط بنوعها وان جاز لكن مع الكراهة الخشخاش  
 ولذا قال الشيخ عبد البر ويؤيد بيايها وسئل عن بيع  
 الاقيون فانفتحت بعد جواز بيعه تبع المفتي الذي التزم  
 الشيخ عبد الرحيم بن ابي اللطيف الحسفي وعلا في بيعه  
 بان شرط الانتفاع ههنا مفقود فيبيع القذرة واخي بذلك

ايضا

ارضاعني لفر يور الشيخ عبد الرحمن مستلا بقوله تعالى وتعاونوا  
 على البر والتقوى ولا تعصوا الا امر الله ولا تعصوا الا ما امر الله  
 منه جواز علي من يشترطه ليملكه واما من يشترطه للاطانية  
 والاخذ المستقلة في ظاهر الدين فلا بأس به لعصية الغنم  
 لم يبع ممن يقتضونه في الله تعالى على نفسه من هذا النوع  
 لو انظرها شخص بالعمدة لا بالملك المتعالي بها من المال  
 عن ثلاث عينه قال الشيخ الرحمتي عبر بالملك ليس بالملك  
 المتعلق بالملك ولا غير ممنوع عن تملكها بالملك المستعمل  
 عن تملكها فخص بغيرها في غير مقامها في  
 التملك كما علم وان وصليته جاز فله اي التملك والتمتع  
 الصحة والشعور وعسرة اليلق في الغنم في ضمن قيمته  
 صلحة لغيره لا هو في الامنة الغنم والكسب النطوح والحامنة  
 الطيارة والدين المتقاتل والمعد للضي وتجب قيمته للسك  
 والمنصف لا الخلاف الممنوع عن تملكه بغيره انتهى ونحو  
 في الهلية قال السيد محمد والظر هل يضمن قيمته غيره  
 والقباس على ما قبله يقتضي بانه يضمن قيمته غيره التي  
 بخلاف الصلح لوانه الذي من حيث يضمن المتعلق الذي  
 قيمته صلحة لانه في الصلح قال مقتوم في جدي حق  
 صاحب الصليب وقد امرنا بتركهم وما يدعون زيل في جدي  
 محال في الاثر في المتجر من الغنم والشيء وكما انفتاح  
 والامان قال المصنف في الماشي من الاصل حيث حرم قتله  
 الا بغيره فبالاوية ان يحكم ما هو فوقها مما هي عليه ومعلقا  
 قليلا ولينها ويد يغني وهو قول مال والنواشا في الايض  
 لقوله صلح الله عليه وسلم كل من ذبحه من حرام رلاه ولم  
 من رواية ابن عمر عن عائشة رضي الله عنها في النبي صلح الله عليه

عن النبي وهو يبين العلم وكان اهل اليمن يشربونه فقال كل شرب  
اسكر فهو حرام رواه البخاري ومسلم ومن اليموسى قال قلت  
يا رسول الله افتنا في شربين كنا نضعهما باليمن البنع وهو  
من العسل يند حتى يشند واكثر وهو من الذرة والاشعير  
يند حتى يشند قال وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قد اعطى جوامع العلم نحو ثمانية فقال كل مسلم حرام رواه البخاري  
ومسلم وعن ابن عمر رضي الله عنهما انه صلى الله عليه وسلم قال ما اسكر  
كثير فقليله حرام رواه احمد وابن قدامة والدارقطني وصححه  
وفيه من الاخبار ما لا يصح والفتوى في زماننا بقول  
محمد بن يحيى محمد بن سنان الاشارة المتخذة من الحبوب والعسل  
والبر والبن لان الفساق يجمعون على هذه الاشربة في زماننا  
ويقصدهون السرا والرهو بشربها هذا فلو ان الزهري وذكر  
غيره ايضا فلو ذلك قال الغساني وحاصل عند الشافعي فلا يجد لثلاث  
نبيات الحبوب والكلوات بنشره حلال عند الشافعي فلا يجد لثلاث  
منه ولا يشعير طلاقه وحرام عند محمد بن يحيى وكذا في ما في وعليه  
الفتوى كذا في الكفاية وغيره وقل المحمدي واحكام ان الاله مختار  
في زماننا ان كل ما اسكر من الاشربة الذرية يعومها الذرية فقليله  
حرام وهو قول محمد بن يحيى كل مسلم حرام بنسب وحفظ العبد على  
العلمي وذكر ان الفتوى على قول محمد بن يحيى البرزنية وقال محمد بن  
كثير وحرام الكفاية وكان في بيت والاخرية قال ويقول محمد بن خالد  
ومذهب محمد بن حرام خمس كما هو مذهب مالك والشافعي في حرام  
وداود وان شربه للهو فقليله وكثيره حرام اتفاقا وقال في حرام  
ولا شربة التي في من الشعير والذرة والبنفاح والعسل اذا اشتد  
وهو مطبوخ ولا يشرب ما دون المسكر عند الاماميين  
وقال محمد بن يحيى فقليله وكثيره حرام وبهذا خلت تعجب وهذا

في الاشربة الحلال عندها واما الاشرع لاربعة المحرمات التي ذكرها  
الماتن ولا فقليله حرام اتفاقا وان لم يسكر واختار ان يشند  
في شرب الوهبانية وذكر تحت قول ما حب الوهبانية فانه  
يختص السند وان لم يكن قليلا والاشعير ايضا ويصح فقليله  
فاضح ان انه لو سكر من الاشربة المتخذة من العسل والبنافيد  
والحبوب فعلى الفتوى في جعفر وشعر لا يمة السرخس على انه  
لا يجد من البنع ولبن الرمان فلا تنفذ تصرفاته وقال يهضم  
يجد وتنشد تصرفاته وقيل هو قول الحسن بن زيار ونقل  
عن طلاق البرزنية ان من سكر من الاشربة المتخذة من الحبوب  
والعسل المختار في زماننا لم يزوج المحلان العساق يجمعون عليه  
وكان المختار وقوع الطلاق مع كل واحد مما ذكرته والطلاق  
يجتهد فيه فانه واجب ما يجتهد لان يقول ما يجتهد في الطلاق  
طالب البرزوي صدره الاسلام في الحد بالشرع بينه وبين السكر  
ما لم يجر كما اختلف فيخرج قال الزيات نصا عن محمد بن يحيى  
الذي هو قول محمد بن يحيى ابن الهام ان الاله مختار في زماننا  
محمد بن يحيى من الاشربة انه يجد من غير تفصيل وهذا لان  
الفساق يجمعون عليه كما جتمعوا على سائر الاشربة بل فوف  
ذلك وكذلك المختارة من الامان اذا اشتد فهو على هذا انه  
وتنوعت الهامية كى عن صدر الاسلام واليسري بن زوي انه وجد  
رواه عن اصحابنا جميعا انه يجتهد في الحد بالشرع ما يجب في  
سائر الاشربة عندنا حنفية واني يخوف وان كان حلالا في زماننا  
في الاشربة لان ما يقول السكر حرام والسكر سبب الفساق ويجب  
الحد ليزجر عن شربه فيرفع الفساق عن وجه الارض وهذا  
المعنى موجود في هذا الاشرع وجعل قبل هذا من الشجر الامام  
عليه بن احمد انه اقر بان فيه روايتين ومنه في قول انه لا يحد

في جميع الاشياء اذا اسكر لا تختم قليلا ما حد الحزب المنهني التي فتنه  
 مروي عن الكل من احصاينا يعني فلا خلاف بموجب تلك الرواية  
 بين ايمننا الثلاثة ونظمه فقال في شرحه وقد نظمت لاحتياج  
 الناس اليه والنص على انه المختار لما اخذ به فقلت شمس  
 وفي عصرنا حين ان اجتمعوا في الفساق على هذه الاشياء الثلاثة  
 من غفلة السوء والعسل في اختيار فعا لفساد حد عاين  
 جلة كالحزب المنهني على شاربها ان اسكر من شربها وارفعوا  
 اي اوقوا صغارنا جميعا طلاقا لمن اي طلاق رجل صار من  
 شرب مسكراتها اي اكل حب ونحوه نحو المسلسل والتفاح يسلس  
 فلا يكون طلاق السكاره منها ملني وعن كلهم اي كل صغار بن  
 الثلاثة يروى القول بموجب الحد وروى طلاق السكاره  
 منها وافي محمد بن يحيى ما قد قل من سائر الشرابات المسكرة في  
 حال الامر وهو اي قول محمد وحرمة القليل من كل شراب مسكر  
 الحراري المقر المقت به فلا ينبغي لعقسه بعد هذا القول  
 المغيرة والتسلسل بما خالفه قلت وفي طلاق البرزنية وقال محمد  
 ما سكر نيره وقليله حرام قال الشافعي قول الظاهر انه هذا  
 خاص بالاشربة المايعة دون الحامد كالتبج والافيون فلا يحرم  
 قليلا بل كشرها وبه صرح ابن حنبل في تحفته وغيره وصوره يوم  
 من كلام ايمننا الازهر عدوها من الادوية المباحة وان حرم  
 السكر منها بالاتفاف كان ذكره ولم نذكره قال بخا سنها ولا يخاف  
 نحو الزعفران مع ان شربه مسكر ويحرم الكل قليلا ايضا ويدل  
 عليه انه لا يحد بالسكر منها كما ياتي بخلاف المايعة فانه يحد  
 ويبرل عليه ايضا قوله في غير الافكار وهذا لا يشربة عند محمد  
 وموافقتي بخلافه في الاحكام وذهب يفتي في زماننا  
 انه يخص الخلاف بالاشربة عظمى يستنتج الحد فانه لا يجب

الاسلح خلاف الحزب والحاصل انه لا يلزم من حرمة الدنبر اسكر  
 حرمة قسله ولا خاسته مطلقا الا في المايعات لمعدني خاص بها  
 اما الحامدات فلا يحرم منها الا الكثير المسكر ولا يلزم من حرمة  
 نخاسته كالمسك التافا فانه حرام مع انه طاهر شراب وهو ان  
 كل ما سكر نيره دون قسله مختل من في العنب او غيره نجس  
 اي نجاسة مفطرة ايضا يعني كالحزب المختل من في العنب وقد  
 تقدم تحقيق ذلك وسيان الخلاف فيه في الطلاق وغيره فتنه  
 ولو سكرنا ربها منها المختار في زماننا انه يحد وظاهره انه لا يحد  
 بالقليل مثلا يحصل به الاسكار وهو ظاهر قول الهادي وغيره  
 شافعي زاد في الملتقى وقوع طلاق من سكر منها اي من شرب  
 سائر الاشربة تابع للحزبة يعني فكل من سكر من محرم طلاقه  
 ووقع والكل من الاشربة سواء اتخذت من في ما العنب او ما عد  
 ذلك حرام عند محمد وبه يفتي اي يتخير لكل الاشربة والذوق  
 الطلاق قال في التمهيد وفي الفقه وبه يعني لان السكر من كل شراب  
 حرام وعند محمد لا يبيح بقاءه في حال وصحة في الحائض والحائض  
 في تحريم قليل ما عدا المختل من في ما العنب انما عند محمد  
 التقوي بشرطه على الطاعة من قيام الليل وصيام النهار  
 وحماها الكفا اما عند محمد في كل شراب جميع الاشربة  
 اجماعا قال في العراج سئل ابو حفص الكبير فقال ليحل فقيل  
 له خالفنا يا حنيفة وانا يوسف فقال انها بجلالنا لا يسترا  
 وانا س في زماننا يشربون الخمر في التمهيد وعن اي يوشن لو يرب  
 السكر وقليله وكثيره حرام وقصود ذلك حرام ومثله اي حرم  
 التمهيد راوي الدردر يفتي عن القسنتا في وجده واد بيسلم  
 كل القسنتا وغيرها وهذا خلاف لما تقدم انه لا يحل الا اذا  
 اسكر ولعل صوابه اسكر والله تعالى اعلم اللهم ما في الملتقى

غفره



وقد اشرنا لما تروى في الشارح الى الجمل اخبر فيها تقدم مكر او تمامه  
فيما علمتنا عليه اي في شرحه بالمر المستحق فندما ذكره  
وصح غير واحد قدامه وعلمه في المضافات بان المروءة في العبي  
فندم ان يحكم من جنسه في الدنيا ان يودع في الترتيب ان يمتد  
يزاد القسمة في ان يمتد الاجل اذا اشتد يحكم عند مكره من قبله  
فصل اعني ان يمتد اذا كان كثر مكره او ريب عنه ايضا انه مكره  
خلافا لما لا في حقيقته ولا في مكره فانه حلال عندنا  
والسكينة والسكينة اي والتقدم الاخير لما يجب للسكينة  
الاجل انك قد علمت بلا خلاف لم يمتد في المدة عليه وسلم  
والسكينة كل شرب وزرع لم يمتد من سكر من شرب وزرع  
الطلاق من سكر من غير خلاف يمتد في المدة والمدة الطلاق  
عند محمد خلافا لما لا في حقيقته اي القسمة اي القسمة  
الحيل قال في القاموس القسمة مكره الغرس والبرودة تختص  
للسكينة جمع ريبك وجمع الجمع ارباك وفي الاساس فلا يمتد  
الربك والارباك ولم يمتد اجمع ارباك ويخرج ويخرج اليك  
ولا يمتد ويدبر البول ويخرج في المدة ويخرج في البول  
والاحتقان به يمتد في مكره والاحتقان به مكره في البول  
الطريق يمتد على كل مكره من مكره اذا سكر في المدة  
منه اوله كل سنة لا يمتد في مكره في مكره في مكره في مكره  
قليلا وهو من المدة في مكره في مكره في مكره في مكره  
وهذا عندنا على ما قلنا وهو في مكره في مكره في مكره في مكره  
حتى لا يمتد في مكره في مكره في مكره في مكره في مكره  
الى السنة التي قال في مكره في مكره في مكره في مكره في مكره  
بين المدة من حيث هو لا يمتد في مكره في مكره في مكره في مكره  
لكن ان يمتد في مكره في مكره في مكره في مكره في مكره

حيث قال والابن الرابك فيه خلاف والصحيح من مذهب الصالحين  
حواشيهم ولا يمتد في مكره اذا سكر منه على الصحيح المهر الا ان يمتد  
كما علمنا في مكره في مكره في مكره في مكره في مكره  
عندنا من الشارح على قولنا اي الامام في حقيقته مكره وعنه الامة  
تدريه وتما من الترتيب في مكره في مكره في مكره في مكره  
الاخلاق السكينة من المدة ومن ارباك حرام بالاجماع وفي المدة  
واختلاف في مكره في مكره في مكره في مكره في مكره  
العلماء على حقيقته في مكره في مكره في مكره في مكره في مكره  
والاقرار في مكره في مكره في مكره في مكره في مكره  
والاشارة في مكره في مكره في مكره في مكره في مكره  
تتبعه في مكره في مكره في مكره في مكره في مكره  
الابن الصغير والابن الصغير والابن الصغير والابن الصغير  
والصدق اذا قضاها المهر في مكره في مكره في مكره في مكره  
رجوعه في مكره في مكره في مكره في مكره في مكره  
ينبغي في مكره في مكره في مكره في مكره في مكره  
السكينة والابن الصغير في مكره في مكره في مكره في مكره  
والعقوبة والهمة والصدق في مكره في مكره في مكره في مكره  
لا يصح عندنا استحسانا وتضع في مكره في مكره في مكره في مكره  
والاعلام لا واجب التحقيق في مكره في مكره في مكره في مكره  
خطا في مكره في مكره في مكره في مكره في مكره  
الحج في مكره في مكره في مكره في مكره في مكره  
والثاء والكموب اختلاف في مكره في مكره في مكره في مكره  
الحمد من قال يجب الحد بالسكينة في مكره في مكره في مكره في مكره  
تصرفه ليلولة زجره ومن قال لا يجب الحد في مكره في مكره  
وهو الفقيه ابو حنيفة وخمس الامة الشريفة يقول لا يمتد

تفرقانه ولذا الرشيد شربا حلو فلم يوافقه فذهب فطلق قلا محمد  
رح لا يتبع طلاقه وعليه النسخ في ذلك في السنين اذا كانت  
طائما وان شرب مكرها فطلقا فختلفا في ما فيه والصحيح  
ان لا يقع كالا يجب عليه الحد وعن محمد جرحه انه يقع والصحيح  
هو الاول انه وان خطا لم يفسد وشربه رجل ولم يفسد  
فان كانت له في الثالثة حددته وان كان النبي هو المالك  
لم يجدوا في السقوط وفي الجرح السرا الذي هو الذي  
لا يستعمل مطلقا قلنا كالا وكثيرا لا يعرف الجرح من السرا  
ولا الاخر من السرا عند الامام وفي شرحه الاصل اذا ذهب  
عقله وكذا كلامه عن طائما يفسد الثالث وان كان النسخ مستقيما  
والنسخ غير مستقيم لا ينام عليه وفي القدر وبها اذا غلب  
عليه الما حتى زال خطها ورجعها فلا حد في شربها كذا في تكملة  
البحر وحال الانتباه في النسخ من النسخ والريب والذرة  
ونحوها في الدنيا يضم الدال المهملة وتشديد اللام وحده وود  
في اخره جمع دية وفي القدر في القدر الياس المتخذ من القدر  
وفي عين جوة خضير والختم بفتح حا م همتوا يسكنون فزوت  
وفتح فوفية ففتح فوفية ها ابرع في صحتها ومن ولد  
عن ابي حنيفة وفتح الجال للفرور وروى في في القريب عن عطاء  
انها حرارت تسمى من ضيق شربها وفتح فوفية حرا فزوت  
خطر وفزوتون بضمها وقيل بفتحها في ما في القدر في جوة  
تخلو المدينة وفيها في الزفت المطلي بالزفت جوة  
والزفت بفتح الزا وبسكونه القاء في في القدر في القدر  
القاء وسكنون الياء وهو بيت يعرف بالزفت في القدر في القدر  
بها السفن وائمة اللغة لم يفرق بين القدر والزفت وائمة  
الطبا ففوفية الزفت والقار الذي هو القدر في القدر في القدر

الزفت انها مطوية سائلة من شئ الصنوبر الذي لا يثمر له  
وقالوا في القار انه معدن يتكون في الارض مع المياه الحارة  
ويظهر منها ويجهد في اطرانها وفي خضره ويجمع فيها ويجمد  
اسودا يسمى الخرقه وصوفي الاصل بضم صلبا وبهوضه  
يسال والنقيير بفتح النون وكسر القاف وتجنبة سائلة  
النفيسة النقية جوفها فيفتح من ذلك وعاء فهو صلب يعني  
المفول وفي سندري داود الطياسي عن ابي بكر قال اما الدنيا  
فان اصل الطاييف كالتاياف خذون القدر فخرطون فيه العنب  
ثم يدقونه حتى يمد يرمي يوت واملا ففتح فان اهل الجاهلية  
كانوا يفترون اصل الفخلة يفتدون السرقة الرطب ثم يدقونه  
حتى يمد يرمي يوت واملا ففتح فان اهل الجاهلية  
الحرا ما في الزفت هذه الاوعية التي فيها الزفت واسناده حسن  
واعماله المات على هذه الاوعية تبعا لما في الهامة وغيرها  
لاجلها ورد من الهوى والانتباه في هذه الاوعية عند الخراب  
وبغيرها ففتح فان اهل الجاهلية يفتدون السرقة الرطب ثم يدقونه  
وفي رواية المقير وزاد ان الاسك ريسع الي ما ينتدري  
هذه الاواني لكن لم تسمع هذا الذي عاخرجه من علم من يروي  
ابن الحبيب الاسك في اتصال الله عليه وسلم قال كنت نهيتكم  
عن الاشربة في ظروف الادم فاشربوا في كل وعاء غير ذلك الاشربة  
سكنون في رواية نهيتكم عن الظروف وان ظرفا لاجل شرب  
ولا يسمونه وكل من حرم من ماء البقر فغيبه حتى يشرب  
بالسنة فان انتدري في هذه الاوعية قبل شربها في القدر  
لا اشك في جله وخطا ربه وان استعمل فيها لانتدريها  
ينظر فان كان الوعاء عتيقا بطم بفسك فلا ياكله كان جديدا  
لا يظهر عند شرب الخرفه بخلاف العتيق وعند يوت

ينسل ثلثا ويجفف في كل مرة وهم من مسانيل غسل مالا ينصرف  
بالعمر وقيل عند أبي يوسف ثلاث مرة بعد كل مرة حتى يخرج  
الماها فبا غير شينها لونا وطعما وراعية حكم بطها مرته زيلع  
وكره غيري القفاية كازا هدي يقول وجرم قال القدر ستان وانما  
أثر لومة على الكراهة الواقعة في كثير من المتون لانه أراد التنبه  
على الدال على كلام الهامة تدرج درج الخراي عكر بغية  
وتسكن الكاف ايضا درج كل شيء قاسوس والكر منها ما يبي  
في سفل الانا من الخوكة الامتسا ط به ايم بالدري انما  
حصه لانه لا يدر في تحسب في التمره ط به ايم بالدري انما  
اخالفه كان حراما تحسب ولا تنفعه بعله حرم وذلك لان  
فليكه ككتيف كاهرو لا يميزان يداوي به جرحا ولا دبري  
ادما ولا حسنا والكل من سقاه ولا يسقها الدواب ولو  
التي تدرج في كل مكان به لانه يصير خلاصا من بياض حمل  
الحالب دون عسسه ولين لا يجد شارب ايم شارب الدري  
عندنا بلا سكر خلافا للشافعي فانه قال يجد شارب ولو لم يكن  
لان الحد يجب بشرب قطرة من الخمر في الدري قطرات منها  
قلنا انه وجوب الحد للزجر والرجع سريع فيها يميل اليه الطبع  
ولا تحيل الطباع الي شرب الدري بل تعاقفه وتغفر منه فكان  
ثا قصفا خاشية غيرة من الاشربة ولا حد فيها الا اذا سار  
مخلاف الخزان النفس عميل اليها وقليها يدعوا لغير طولا  
كذلك الدري ويده اي لو حصل يستعمل دري للزجر كحد  
اجامعين الامية وجرم كل من ينفق الموحدة وسكون  
النون بنيت مسبت غير حشيش انما يفيض تحت العقول كين  
مسكن وجاع الاورق والبثور ووجع الاذن واخشية الاسود  
ثم الاحمر واسلمه الابيض وينجي تبليها اطعمه اياه قاسوس

واغا حرم لانه يزيل العقل فمساني قال وعليه الفتوى وفي غاية  
البيان عن شرح شيخ الاسلام قال ان السقونيا والبخم مباح  
للندوي وما زاد على ذلك اذ كان يقتل ويذهب العقل حرم  
انهب وهذا يوجب ما قدمنا من جحد الشامي ان الحامدان لا يحرم  
منها الا القدر المخرج دون العقل النافع اذا استعمله للتداوي  
لا لالهوا وادخال افه وقصد فتنبه وعطى الحشيشة عليه  
يسمى بالتغايير كما قصناه عن الغامق وذلك قال الشيخ عبد  
الحق الدهلوي في شرح المشكاة وما ينسب اليه يعلم ان الشايع  
غير القنب الذي يقال له الحشيشة وقد ثبت لان اطلاق الشايع  
على الحشيشة ولهذا يتوجه بعض ما بال من على لغة الفالين  
بعدد ووقع طلاق من رآه عقه بشي مباح كالخمر وبن  
الانكاح اما حة الحشيشة وهو باطل لان البخم غير الحشيشة  
وهو ورق القنب بكسر الناف وتشديد النون وفي اخره موجود  
قال الشيخ عبد الحق الدهلوي والحشيشة التي هي القنب  
فلا شاك في حرمة وزرعته لغير طلاس شفي الذي هو الاسكار  
وحايز لم يزل يندى على انه في وراجران ظهور الحشيشة  
وحدونها في اواخر الماية السادسة واوائل الماية السابعة حتى  
ظهر للتبايع على بلاد الاسلام انه في وفي القدير الحشيشة  
التي هو ورق القنب فانكلم في المتقدمين بوساطة عدم جرمها  
في زمانها ولما حدثت اختلاف المناهج من الحشيشة ولنا فيه  
فيها فاقى وجد من حشيشة عليها ولقد من الشا قعية  
بحرمتها قلنا ظهر فيها الفساد الكثير واشترى جمع من البخم  
الذهبي التي تحتها التي ونعت في المخرج شرح الظاهر وهذا  
لشيخنا في موضعنا الذي سبق في الفقه العجمية في سبل شيخنا فقال  
ويخرج كل الحشيشة وهو ورق القنب ولذا اقمي من يتجنبا

ومشاج النساء فعية على جميع تناوله وافتوا حرقه مع حفظ قيمته  
وامرو بتأديب يا بعه والنشد يد على كله فالان فتوى المذهبين  
على قومه حتى قال علماؤنا من قال بخل كله فهو زنديق مبتدع  
وحكموا بانواع ظلاق الحشيش حرقه كما في السلك انتم وفي  
جامع الفتاوى واذا رموها حاقظا الدين في شرح الترمذي سئل سمر  
الائمة السرخي عن حلق البع وحرمة وهو الحشيش فقال  
ما نقلت عن ابي خنيفة انه لم ينشر كله في زمانه فتوى على الاطاحة  
ولم ير من السليق يعي لم ير ان الذي قلنا انفسا في حتى  
فتى كله وظهرت له في زمانه فتى حرمة على مذهب الشافعي  
وكان الامام اسدين عمر وعراق القمي فقال انه يتباحر فلما عمت  
بلية وشغل الامان فتنته وغلبت الكفاية على العقلا بسبب  
الكلمة اختار اربعة ما والتمسوا به حرمة وافتوا بما اتفق به الزبي  
وحلوا باهراقه وامرو بتأديب يا بعه وتشهيره كله فان فتوى  
المذهبين على حرمة انتم ولله در من قال . .  
قل من يستلذ كل الخبيثة عشت فيما ابتليت شر وعيشة . .  
ديعة العقل بدرة فلما ذابا مصابا قد بعتهما بحشيشة . .  
فان يسكر قدر الدرهم منها وما زاد فخرجه الى حد الرغوة وقد اسفلها  
قوم فاختلت عقولهم ورموا قتلت ونقلت ابن حجر بن عسافر  
العلماء ان في كل الخبيثة مائة وخمسة مائة من ذرة اهل ذرية  
وتعلم ان ابن تيمية ان من قلل صلواته قال وارق اهل ذرية  
انتم قلت ومن جملة مضارها انها مخدرة مصفوفة للمواس  
والكبد والمعدة ويسبق لون الوجه ونحو ذلك الاستسقاء والبلادة  
والسلسل والجنون ويبدرون روح الدماغ ولا تانقار طلبة و  
ويحفظ للمدى الذي تحفه المؤمنين ويحرم كل الاثام طلبة لانه  
يعتسما عمل ويعتد عن دار الله وعن الصلاة وقد ذكر الشيخ

داود الانطاكى في تذاكرته وصاحب تحفة المؤمنين ان الاثام  
لفظ يوناني معناه المست يستقط شهوة البهية وشهوة  
الطعام بالملذمة ويضربونهم ومثله اذا كل افيون عليه  
اربعة ايام اعتاده جئت يفضي ثمة الى موته ووصوف  
السموم الدرهم منه قاتل مخدرون مكدن الكون وسبي  
الطلع حتى يخرجه الى حد الغلاظة لكن حرمة البع والخبيثة  
دون حرمة الخرافات ان شيا من ذلك لا حد عليه وان  
وصلت سكر كله منه اي من سبب كله كما اذا شرب نولا  
او الكافا فظفانه حرمة ولا حد عليه في ذلك بل يخرجه الى  
بمادون الحد كذا في الصورة النبوية شرح القديري والحد حشر  
جوزة الطبيب وهو شرخه هندية وقد رها مع شترها  
لسحنة الدجاج واذا قشره كان في قدر العفص لونه احمر يبل  
الى السواد واجوده الجدير الشد لاي اية وعليه خطوط سود  
وهو حار يابس في الثانية وقيل يابس في الثالثة وهو قابض  
ومخرج متول للمعدة ونها والمرى والكبد ويحفظ الحار في الغريزة  
وهو ضم ويدفع صلابة الكبد والريه وازهرها السارية والبخاخ  
ويطيب رائحة البدن والبول ويدفع العفصان والقي ويطوي  
المعدة المتعفنة والاستسقاء اللحم ولا تختال به فتوى الباص  
ويدفع السيل والجرب وهو يصدع الحورين ويصلح الكبد  
والذوامة على كله نوري سوي الحلق والحق ورموا من الكبد  
ويصلح النفخ ويسكر كله منه كما في تحفة المؤمنين  
لكن دون حد الخبيثة فالله اعلم في المذموم نغلا في الثا فيه  
وعسائر ومن الخبيثة في الحرمة جوزة الطبيب فقد اتفق كثير  
من علماء النساء فعية حرمتها ومن صرح بذلك ابن حجر بن عسافر  
عنه في فتواه والشيخ اكل الدين بن ابي شريك في رسالة وضعها



وضمها في ذلك وافق محققنا الاقرار من اصحابنا وقتئذ  
 على ذلك بخطه الشريف كذا قال حريتها دون حرمه الى يثبته  
 والله تعالى اعلم وقد سئل الشيخ العلامة محمد بن عبد الله بن عباد  
 الدين المرحوم عن كمال الجواز لتبديل منقوال ومختلفا بالادوية  
 هل هو حلال ام حرام وصلح سؤالي في ذلك حصول السلفه وعدمه  
 او لا يجوز الا الكثير المسافر **ج** بما يحصله ان فهو المسافر  
 على وجه التحقيق يحتاج الى معرفة اصلها احداهما ان اطراف  
 الفتوى والغالب مقيد بيقين يعرفها صاحبها المستغفر فهدمه  
 الماريس للاصول والنوع وانما يستلزم عنها اعتقادا على  
 فهم الطالب الثاني انه المستلزم لاجتها دية معقولة المعنى لا يعرف  
 الحكم فيها على الوجه التام الا معرفة وجه الحكم الذي يثبت عليه  
 ويتم فيها على وجه التام الا معرفة وجه الحكم الذي يثبت عليه  
 ويتبع منه ولا تقتضيه المسائل على الطالب ويجازي هذه فيها  
 لعدم معرفة الوجه المبني عليه ومن اصل بذلك فاه الفلظ  
 والخطا وتعمل هذا على ابن نجيم فاقلا عن ابن النعمان ثم قال  
 مذهبنا في حنيغته ان ما استكرهه من غير المنجيات لا يسلم  
 منه وهو قول ابن بلر وهو في الله تعالى عظمها ووليده ما رواه الطحاوي  
 عن ابي مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 حول الكنية فاستسقى فاتي بنسب فنهيه فقطع فصبت  
 عليه ما من ما نزع ثم شرع فقال رجل حرام هو قال لا هذا  
 دليل على ان الحرم من الاشياء ما عدل المتخذ من في ما العنب  
 اذا غلا واشتد وفرد فبارك الله ما هو كذا في يوجب الاشارة  
 لا بانه حرم عنبه بخلاف المتخذ من في ما العنب فانه حرم  
 قليله وكثيره وكذا روي الطحاوي ايضا عن عمر بن الخطاب كان  
 في سؤالي بنسب فشرط منه فطيط في دجاء في قصب  
 عليه ثم شرع وقد روي عن ابي بصير اس ما حرام شرعنا فحرم

لعينها والسكران كل شراب فشرط ما لا يسكر قليله ما عدل  
 العنب المتخذ من في ما ليس حكم بل ما شرع وعلى هذا  
 الكل جواز التبديل منه وانما يحصل الا سكر منه بخلاف  
 والتقدير ان يدعى ما لا يسكر اذا سكر فذلك القدر الذي حصل  
 به الاسكر حرام لاما يحصل به الاسكر فانه باق على اصل  
 الاباحه قال ولذا خط الجوز في الادوية على هذا تفصيل  
 قال في السراج يجوز لكل البخل المتذوق ما لم يزل به العقل فاذا زال  
 بله العقل لم يجز ان ته في ذلك ومن قال بان كل الخليل من  
 الجوز الذي لم يسكر حريم عندنا في حنيغته فقد خالف اصل مذهبه  
 العلم الا ان يجحد عنه في ذلك دليلا ولا يحل في ذلك ان يشا  
 الله سبيلا ويجوز **ج** على ما في المتن بان التخمير من علم الكف  
 على قدر ما يسكر منه لا على سبيل الاكل لكان هو عظم عباد  
 وقد علمت ما حققنا من الاصل المنقول عن الفرس وما نقله  
 عن ابن حجر فهو محمول على القدر المسكر منه وذلك لان الشراب  
 البصر في ما يشبهه على تخففة ابن حجر قال قول كثره في الخ  
 فيه دليل على ان القليل الذي لا يحصل به الاسكر حلال وقد  
 صرح بذلك بعضهم انتهى وعندنا النص مرجح في ان يطلق  
 التخمير محمول على المقيد وهو الكثير المسكر نعم حريم التبديل  
 منه ايضا اذا استعمله على وجه الدهو والطرب لا على وجه  
 التذوق ثم ان ما نقله في المتن الا قصرنا ما هو فتوى  
 منه وقد مر في القواعد المتقدمة ان الفتوى لا يعارض بما في  
 الكتب الدورية قال في طراز المذهب في جميع اصححه من المذهب  
 اعلم انه اذا ذوق ما في القناريين من كذب المذهب وكان  
 فيها ما يخالف اصولها بنات في كتبهم المذونة لا يعمل بها ومن  
 ثبت انه اذا وجد ما اتى في كتب القناريين يخالف في مذهبه

وذكر في التمهيد يكون العمل عليها فذلك جهل من قائله لعدم  
اطلاعه على كتب اصحابنا وقوا عدوه هذا محصل ما حرمه  
في الطلب قلت وهذا كله اعراض عما هو المتي به في كتبنا المعقودة  
من قول محمد بن حاتم قتل ما يسكر كغيره لما قد بينا من الاحاديث  
الاربع على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ما يسكر كثيره فقلبه  
حرام الا ان لا يفرق بين الحاميات والماليات كما قد بينا  
عن التمامي في قوله صلى الله عليه وسلم ما يسكر كثيره فقلبه  
وقد كنت في اواخر عمرى المتك في كون جوزه الطيب تسكر  
حتى لما كان في سنة ١٢٤٠ اوتيت بالمدينة المشرفة وادركني  
فيها برد وقع في نفسي الى ان اكل من جوز الطيب لعل جسي سخطني  
بجارتته فاستعملت منه يوم ما في اليوم الثالث وحدث  
فيه اوائل السهر وتغيرت حواسي فتركت من ذلك اليوم ان اكل  
لواستعملها انسان مخلوطا بالادوية مستهلكا فيها ثم استعمل  
من ذلك الدواء المركب مقدار ما لا يسهو فالظاهر ان ليقال  
فيه التحريم وقال السيد احمد قلت ومنها انه الحشيشة الزعفران  
فيما يظهر كان تعاطي الكثير منه يذهب العقل حتى يبيت  
الانسان ضحكاً وعقياً قياتن قول محمد بن القليل من  
ذلك ان هذا حكمه في غير تلك في طعام وادوية  
وضموا ما هو فلا حرج فيه ويجوز ان يورث ونقل المصنف والمف  
عن الخواص ان حاشوا الفتاوى وغيره ان قال في عمل النبي  
والنبي في نوزديق وهو من الخبز والتمر والسكر والخل  
صديق من قايح الدين الهمداني في محال النبي والخلف  
يلزم ويباح فقله ولقظ ما في الخوف من وضو حكمة بخط  
يعرض الا فاضل منه نعت سخط الامام ترك الدين  
الواجب رجع عن من ياكل البغ ويعتقه ويعتقه بانه

حلال ويجوز كفت فاجرا فتبعت من ذلك ما شرعته وتركته  
الغفور والعصيان ولا يسمع الا نصيحة احد فينبغي ان يشير  
مولانا اليه ما يجب عليه من النكال والعقوبات قلنت بانه  
فاستحق يخاف عليه الكفر واعتقاده حله وان علم من هذا  
الاعتقاد يباح قتله والله تعالى اعلم وكتبه الميرزا علي  
قال سنا في سيف المصيبة وسمعت من القبة ان نجم الدين  
الزاهد قال كفرا زار حلالا لا انتهى لكن رده اليه بانه  
لا التفات اليه ولا تعويل عليه اذ الكفر بالكلية قطعاً وهو ليس  
كذلك انتهى ملخصاً قلنت ولعل تلميذه باعتباره الاجماع الذي  
قدومنا عن ابن تيمية وادحاه القراني قلنت ونقل شيخنا  
الحج الميرزا في الفتاوى العجوة وتشد يد ابي المسعود نسبة  
الى عمه الشافعي في خرجه على منظومة ابيه البدر المتعلقة  
بالكناية والاهتمام بعد ابن حجر في العلامة الفقهية المشهور  
صاحب النصايفي النافذة انه صرح بخبر جوزه الطيب  
باجماع الامية الاربعة قال السيد احمد لعله لم يعتبر الخبر الغ  
والافانبارة السابقة تفيد ان الموضوع لم يفت به فتدبر  
التميم وصرح الشيخ ابن حجر بانها مكررة وقد صرح بذلك  
الاطبا ايضا قال شيخنا الفقيه الفري لعله في خرجه المناس  
اليه سابقا والتفق بالنوفا كيتبين الاولى فيها مضمومة  
وبعضهم يقول التمسك ببعضهم بطايف وجماعة  
بطبنا وذكر شيخ الاسلام عبد الرحمن الرشدي في تذكرته اسمي  
اخرين تشاركوا في هذه الاوفا وظانهم ولقد جاد من قال  
يرمكون ما شرعوا دخانه تتناه وان تغلبننا احكمت اتقانا  
الذي حدث وكان حدوده في الاعمال المنافية وكان حدوده  
بدمشق في سنة خمس عشرة بعد الالف وقال العلامة الزاهد



القاضي محمد بن أحمد بن القاضي عبد الرحمن انه قد ظهر في بلادنا  
 مسمى يتنكله في السنة الخامسة بعدة الاف وحيا وراق شجرة  
 مساة بطنا وقد بتلى الله عز وجل الحمد بن بند خيرة وشرب  
 الدخان منه ثلث ثلثة الكبراهيم الدخان في عمدا الردي شرح  
 جوهره التوحيد وذكر في الفاظ الادوية والفنا رسة ما فاده  
 ان اول ظهور هذا الدخان في الهند انتهى سلطنة محمد الكبير بادشاه  
 وابدا سلطنة محمد جها نكير بادشاه غازي وذلك في سنة الف  
 واربعة عشر ووردت عليه هذه البلية الامن ديار الازفج و  
 ورايت نقلا عن الامام الصواب انه استنبط بعض العلماء في  
 الاشعار حرقته من قوله تعالى يوم تأتي السحاب مدخا من  
 الابه قال فاك حروف يوم تأتي السحاب بحساب الجمل تاثير ظهورها  
 وانشد  
 سالوني عن الدخان وحكمه . هل لنا في كتابنا ايماء  
 قلت ما وظ الكتاب بشيء . فارتعب يوم تأتي السماء  
 انتهى فعلى هذا ظهوره كان في عام الف وكل هذه الاقاويل  
 متعارفة ويحتمل على اختلاف ظهوره في البلاد والله تبارك وتعالى اعلم  
 يدعي ثبوت ربه انه اية انشأ رب لا يستر يفتح حروفها لغة والكاف  
 ايماء يحصل سلمه ويحتمل ان يكون معناه ايماء الدخان  
 الموصوف لا يسلم حرف المضارعة وكسر الكاف يعني لا يسلم  
 له دعواه فقد ذكر في البرهان في تحريم الدخان ان شرب هذا  
 الدخان يحدث تغير العقل وتغيره واختلال الدماغ واضاره  
 ان كان باذنه ولم يشعور بتغيره في الدخان اليه بس من  
 غير استعمال الا انشأ حرف مني به سمل بالمال وقد شاهده  
 القصور في العقل والاختلال والدوام من بعض شاربيه  
 انتهى وقال في البرهان ايضا ولقد سمعت من اربعين جم غفيرة

من شاربيه

من شاربيه بعد ما فيه من المضار منها نقصان حاسة البصر  
 وضيق النفس ونقصان المني وهن الاعضاء وذهاب القوة  
 من البدن ورد الالم والسعال والنوازل وسرعة الشيب  
 ولزوم الراجحة الريبة والانداء والرجمة وغيرها لا يعلمها الا هو  
 سبحانه وتعالى وان سلم له عدم اسكارة اي الدخان المذكور  
 بمقتضى موريه كنفور الاعضاء وذهاب النساء طمها وكذلك  
 يفتة ويضيق للجوارح بالاطنة وهو اي كاهان مغتر حرام استعمال  
 حديق احمد بن ابي ودعي ام سلمة رضي قالت زهي رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم عن كل من شرب ومغتر جزم والفاظ الماري يصبه  
 اسناده ومثله قال في الصالحات الفتوة لا اكسار والاضيق  
 وقال في النباهة هو الفتنة اذا شرب احج الجسد وصار فيه فتور  
 وهو ضيق وانكسار يقال افتتروهم مغتر اذا ضعف جوارحه  
 وانكسر طرفه واما ان يكون افتتروهم بمعنى فتروا به جعله فافتر  
 واما ان يكون افتتروهم اذا فتروا به كافتروا اذا قطعت  
 دابته قال المناوي والكل مع الصغير حفتر في الفاخرة وطلب  
 دليل التحريم للشيخ وعنده مجلس حفتر كابرعيا العصر  
 فاستدل الزين الماري بهذا فاعجب من حفتر انه قال النخس  
 الفرع وليس من الكاير ثباته والروايت وفيه اشارة الى  
 ان تعاطيه معصية صغيرة ومع الادمان عليه تكون كبيرة  
 ومع اي حرام يعين الاستطاعة الاعظم عنه اي عن شربه  
 وعنده حرم قطعا لوجوب الطاعة فيما ليس بمعصية وهاهنا  
 تجب الطاعة فالاول حيث كان الامر في ترك المعصية وهذا  
 صرح بان بعض السلاطين المتقدمة قد نهى عن استعماله  
 قال السبل احمد وقوله لا في ما قاله الخ على ان استعمل  
 فكله رعا اهر با لبدن وقد قال جالب بنو الكيم بختنومون ثلاثة

اشيا الغبار والدخان والنتن وقد نقله القائل وقال الشيخ العيني  
رئيس الكا ان الغبار والنتن والدخان مفرقات للانسان وقال  
المثاني صرح النعماني باب الشك بان الادخنة والروائح الكريهة  
مفرقة للغبار والاكباد وقد قال الشيخ عبد الرحمن الرشدي في ذكره  
في جواب مسألة الدخان واهما مختلفان في الجوهر فيضرب فيقال  
بعضهم قد حدثت لسانه من ريقهم وقال بان ليس لسانه من  
بل قد نفع لسانه والاعمال في الضرر وعدمه على قول الاطباء النفاة  
الواقفين من الطبائع وتخصيص الامراض وتاثير الاشيا في حال  
والمال ولا عشا ربحه الجوزي في حال العارضة سابقا لانه  
قد ينفع بعض الاشيا من جهة واحدة ويضرهم من جهة متعددة  
لا يعلمها الا بعد الوقوع فيها نساء الله تعالى العافية  
في الدنيا والاخرى امين انتهى وقد قيل العلامة الشيخ محمد  
عبد الباقي بن سنبل تاج مصلي محمد بن محمد الرومي المكي الخنفي  
بسؤال ما تنظف ما جوايتا ثمة الدين عن حكم ما قضي بين الناس  
من الاتهام على ضرب الدخان المنفق من النباات الشهيرة والانتن  
هل هو حرام ام حلال وهل يجوز شربه واستنقا له نفعيا  
وعقلا ودينا ومروءة وهل هو حرام فيجب بيعه عند  
دار الاسلام فاجاب **بما تنظف المائدة** ايها الذي يلقى  
الحق حرمها وتحققها ما خوذ من الكتاب الشريف ولديت النبوي  
المنفق والقواعد الشرعية والنصوص المرفوعة العينية اذ ثبتت  
عليها امور مشددة كالاشتغال بها الطاعات والدعوة الى الفساد  
بالتشاكك الفسق وغياب المروءة ووقوع الرقيق العام في المحلات  
وعلى الاستمرار والنتن انفس المستغفلة فيحقق الحديث فيها  
وقد قال تعالى ويحرم عليهم كتمانها وقال فلان انا حرم ريقه في كل  
ما طهر منها وما لبطن والائم فاذن في حديث فيها فلا تجاز

لانكارها حشيتها واشهرها وقد شهدت النفاة في المؤلفات  
عليها بدمعة محدثة لشبهة قبيحة متكررة وقد قال صلى الله  
عليه وسلم ايما وعقد نفاة الامور لا تنصرك لانك رسلنا والمنكر  
حرام ولا قدر له عوي نفعها ايضا لنص الحكم الاستغنى عن  
شدة الضرر فيها بل لا يصح عوي عدم الضرر لا طباق الاطباق  
عليان اصناف الدخان كجفنة وفتح الملاء على ذلك انها تكون  
مؤدية لحصول امراض كثيرة وبعد تمام القنفط يجرى الكبد  
والقلب والدماء فيشتمها في ذلك سائر البدن فيكون عادة  
سببا للهلاك والعياذ بالله تعالى وان قطه النظرة من ضررها  
فعدم نفعها تحقيق وهو عيب صرف وتكسبه المالك لشربها  
اسراف وهو حرام قطعي وضررها تدرك غالبا ولهذا لا يظن  
لشاربها ولا يدركونها ويترتب جحيمها ام ليس خذله الله تعالى  
وليس عليهم بازها الموقرة لما قد يحصل من غير ما من دفع  
العلم والباسور والرضم وهو التقوية من الضرر فاحذر من  
ضررها متوفر فيكون بشفها من جهة وضررها من جهات  
وقدرها لو لم ترتب المفاسد عليها كما تقدم وضررها بغير زيادة  
التعنيف واستعمال المضجج ومن ثبت فقد علم نفسه  
فيجب تعريضها شربها ويايها الاذن وردتها في شرب  
وعلمهم عن المناصب ورفعها عن سوق المسلمين على  
ولا الامر ايد الله تعالى وهو الذي شهد به العلماء المعتزلة  
والفتا المعتمدون السالكون عن المسيل الى الرطب والدمعة ولا التنا  
الى مخالفة من خالف من القارئين بها التفتي فيها وما ذلك  
الا بوسوسة الشيطان وهو الهوى وشهوة النفس وموقف  
الجالس وذلك غير مسمو به وقد رددت شبهة الوهية العاطلة  
ودعاوهم الكاذبة الباطلة في جز سميته بالمذموم ابوها نية





انه من قايده وقدمه اكل النور والصل من جفون الساجد  
بعض الجدي ولما من يرمي غفلة بنات شرار يربط كس طان  
بيده شملة فارخصه عند القرب والفجر جمعهم متقابلين  
بهذه القبيحة فقلت شعور  
ويجمع من يبع الدخان وشربه . وشا فيه فالصوم لا يملك يظن  
ويكرهه التكنون لوظن فانما . كذا دفعنا شرهون بطن ففروا  
وقدمه قوله عز وجل وجعلهم عليهم الخائت انتهى رحمه  
الاصرار عليه اي عوذب الدخان لسواك لصناعتك فيها  
كلونها كذا اذا يدعيها انتهى كلام الفخر الفرج رح عزوفه  
وفي الانشاه في قاعدة الاحتمال في الاشياء اللاحقة والتوقف  
قل صاحب الانشاه غنة ونظير نحوه فيها اشق حاله كالحب  
المشاكل امرو والنبات المحلول سميت انتهى قلت فيهم منه  
انهم من قولهم والنبات الخ الحركات النبات التي تنمو في رما تناسل  
بالتمتع فتنبه اقول وقد اطلعت على رسالة الفخر لبعض علم  
صنعها وهو السيد محمد الاميرين اساعيل الصنعاني فاجبت  
ان اذ عبا رية شيا فشيا ثم لعقنه عما اطلعت عليه مما يصلح  
للرح عليه فقال علم انه نوري الشريف المجدبة ان الاصل في  
الاشياء اللاحقة والعلا الام علم منه الاضرا بالابدان والعقول  
فانهم لو جوب حفظ العقل والبدن وهذا الدخان المستعمل  
من هذه الشجرة ما علمنا فيه ضررا بالعقول ولا الاضرار  
مع مرور الا عضا وكثرة من يستعملها من الموم وذوي الاخطار  
من علماء الرمن ومرو غالب الاقطار فان عقول رية وثايرهم  
يكال عقولهم قاصية وابدانهم السليمة لا يتدبر بشرب هذا  
الدخان سقيمة قلت قوله اذا اصل في الاشياء اللاحقة  
انت خبير بان الكلام في شرب الدخان الذي ابتدعه السوام في ذوات

الاشجار

الاشجار

انصفي واتب الصراط المستقيم وقد ذكر ذلك في رسالة مستقلة  
شافية فنسأل الله تعالى السلامة والعفو والعتافة ويجب على  
كل من بسط يده في الاصل المنع من استعماله والرجوع عنه  
بيده ومقاله ليتدبر بذلك اهل المعاصي والشروع في اقبال  
امير المؤمنين ع من عبد الرحمن ع في ذلك لنا في قضية  
بقدر احد ثمن الفجر وشاهد به هذا لا نرا اجتماعنا في الكتب  
الفقهية كما هو معلوم شهر من فخذ يدرك على ما قلته له  
ودع عنك ما قيل ويقال فاذا بعد الحق الاضلال وكثيرا  
ما كان يستشهد ما ما مالك وما نسي ما ما ذا الرجوع النبوية  
بهذه الآية الشريفة اذا سئل عن سلكه ويعمل القابل  
وخير من الدين ما كان سنة وشي الامور محدثات البدع  
لنور الله تعالى بصيرة من سعي في طمع ضرر عن المسكين وام  
تا يهدد الدين واجزل اموره في حق المؤمنين المحسنين انتهى  
واجاب الشيخ منصوص اليه في الخصال بما لفظه الدخان  
المشهور انه من عقل ويدون وهو حرم والا فلا كنه دعة محدث  
وقد قال الامام احمد رح انه على محدث وقما طبعه على الرتبة الثانية  
مخل بالمرقة والله تعالى علم انتهى وذكر الشيخ الشرفي والخطي  
في شرح منظومة الوهابية في فصل الارصة والاشجاء ان ما لفظه  
مسألة مهمة احببت ذكرها لنا سنة لطيفة فانه سألني  
بعض الفضلاء عن شرب الدخان الذي يحدث في هذا الزمان  
فقلت انه الذي يستعمل شرعا ويصل الجوارح اما غدا ودوا  
والغذائية فيه منتقية والدوا ان طوبى به فلا يدوم عليه لانك  
للدود وهو لا يجوز وان لم يكن غدا ولا دوا فهو نوع من العيش  
وانه لا يجوز وهذا من قطع النظر عن الامور التي لا تفلح في المال  
لشانه بما لا يرضاه اهل الصلاح والرشد وغيره كاذب بدت

شجرة التنباك والحاجة هنا إلى التباين بأحثة الدخان مع النيس  
من جنس الغزال للإنسان ولا وجه للاستدلال بأحثة الأشجار  
على أيا حة دخانها بل الظاهر أن ههنا من قبيل استعمال النار ولا  
يحتاج أن يضرب في حق من لم يتعود ظهر حيث يحتلج ما غده بالشر  
المحترق وما في حق من تعود مع الدخان فظهره حتى يظهر  
في ناي الزمان والحق أنه لا يتخلو من ضرر حتى وحق وإن حفي  
على المعتود الغني وقد أخبر بضرر العلم الثقاة أحرها بدة  
الأبرار حيث جزموا بحرمته وأكرهته التحمية بنا على ضرر  
فلا وجه لنقض ضرره بعوده بها ذمهم بذلك وبهينة الأنيات  
مقدمة على تهيئة النفي ونقض الضرر بقوده بحيث يشق التخلو  
عنه فصار كالملازمة للإنسان بحيث لو جرد ما اعتاده  
من الرخاء يصعب كالذي استهوتة الشياطين في الأخرى حيث  
ثم قال السيد الأمير المبيع فإن قلت قد سري من حرم هذا الرخا  
أمور تتعلق بها في تحريمها وزعمها أنها على المنع منه بالتحريم في  
أدلة الشيخ محمد حياة السند جرح أن فيها إضاعة مال من غير  
فائدة فكبيرة ولا بد من ذلك وهو أن إضاعة المال  
منه عنه كما في الحدود الصعبة أن الله عز وجل قال وتؤ  
السؤال وإضاعة المال وأقبح لا يخفى ضعف هذا الكلام لأنه  
الاراد أن إضاعة المال فيه عند شارب فيه عند غير لم يلبث  
به ويرى ما يشرب ويحصل له الشهوة باستعماله كما يتفق  
لشارب الشهوة الغيرية والبينة والشارب للأولاد من السكر  
ونحوها وهذه فائدة دينية صار عند من المستلزمات  
وإذا فاته ذلك أدرك سامة وفقد نشاطه في قول الرافض  
وإن الراد أن إضاعة فيه لكل أحد فلا يخفى بطلانه لأنه لا يعتبر  
فائدة كل أحد في الفعل إلا أن ضرره عتلية وعرفية

واتفاقية بل العبرة في مستعمله فانه لا يقدر في حقه اتفاق الدائم  
في أدلة إضاعة مال قلت لا يخفى على الناظر البصير أن مجرد  
الاستدلال بالشئ لا يهد فائدة وذلك لأن الجواب بلبت بجاء  
جلده ويعبر من النعيم ويحسبه من الرحمة فألا في ذلك  
العبادة ورعا الفضيحة حكمة إلى الهلاك فكان الأهم في حربه كنه  
عن حال جسمه ولا اشتغال باستعماله ولا يشغله ذلك  
الأهم على شارب الدخان المتلذذ لذة الشغل أن يشغل  
بما يقبله عنه تلك الشهوة الدنية التي تقتضت نزع ما ليس بضرر  
والجانب إلى أن يحب ما ليس محبوب فلا غيرة عما يستلذه لمع  
قباحتة عند ذوب العقول الصافية ولا عبرة بمستعمله إلا إذا  
كان عتله سلبا وطمبه مستغنى الأثرى إطلاقة الوجهة تستلذ  
أكل الطيب ونحو الغم وتجذب ذلك أرتياحا ونشاطا مع فعلها  
مذموم عند ذوب الكسب فعلى هؤلاء النفقة شارب التتن  
في تحصيل لذة الغير المحمودة عند العقلا لا شك أنها إضاعة مال  
وأما شرب الخمر من السلف لا يختلف في فضله أثناء وذلك  
لأن الانتذاذ بشرب الخمر من مقتضيات طبيعة الإنسان  
السلام من الخل والنقصان ولا وجه لاحاق ما يختلف في  
استلذه بما يتفق على الاستلذه به على ذلك لو تأملت وخذت  
من لم يبتله الله تعالى به يلهو صنيع هذا الشارب وينزل أثره  
هذه اللذة الفاسدة ويتفرغ من محادثته وطعامه ودوره  
منه كراهة رايته وقال السيد الأمير المبيع قال قلت  
اتفاق المال فله أسراف قلت نعم استدل من حرمه بأن ذلك  
أسراف ولكنه لا يدخل تحت حقيقة الأسراف وهو اتفاق المال  
الكثير في غير حسيب وشراء الأبعاد في محاور الكثرة قاله  
المناوي في تنجابه التفرغ بقاء ولا بد خاذاً تحت هذا الرسم بحال

وذلك لانه شارب هذا الدخان يمتنع بسبب من ماله لنمو يهود  
عليه ولادة يريدها كمن يمتنع ماله في سكر يشرب منه قدر ما يشاء  
ويؤخر عنه الاجرة والطا ومخوزك فكيف يليق بنا ظن ان  
يقول انه داخل تحت قوله ان الله لا يحب المشركين وقت قوله  
ان المنقرين كانوا اخوان الشياطين علي انه عرض غير خيس  
عندنا ربه فهو غير داخل تحت قوله ان الله لا يحب المشركين  
ممن يذهب للشطاط فلا شك في ان التفرغ عرض خيس  
مما يلزم من تنفي فيه والشع لا يفي لم يندبر الا الى  
تنظيفه بالسواك والمضمضة باعتبار كونه مورد الذر للشر  
فاذا كان الا انها دسيسة بالسياسة فوجب حرمان التوارب  
الا وهو المومل من الذكر الا في فعله فلا شك في دخوله في الحد  
الاول والكل دخول مكره ولذلك شرع الدخان في محاربة  
حد الكحول والمشروب المهور من الطعام والشراب الذي  
غير مهور من الدخان الذي ليس من جنس الكحول والشراب  
للانسان بل هو مستوع ابتداء هل الطغيان قد دخل في كل  
من رعى الاسراف ولا شك ان انفاق الملافة كالانفاق  
في سكر لان الانتفاذ بالسكر مقتضى طبع الانسان والثاء  
جلى الله عليه ولا كان يجب الملأ والعنف في مختلف اثنان  
في فضل السكر بخلاف الدخان فان سليم الطبع يتنفر منه  
ومن راحته وريحه صديعة راحته لوجاس شربه فروع  
عدم شرب قولى تعالى لا يحب السرفين من تغنى قال  
والدخان مروح وده بالندى هيات العز وريان واما قوله عليه  
عرض غير خيس عندنا ربه يحاج عنه ما حلك الحزب  
حسبه لزيد جد عند البتلي لكنه يورث الخسة في المناظر  
بله صديعه ورياحه افضي به حله الى عزيق جلده ويخرج

نظر قال السيد امير الميرج فان قلت الاسراف فيه من حين  
ان شاربه يمتنع ساعات يومه ولبيله ويفضضه فيه  
بعض دخانه قلت الباحات لا عرف قدر الاسراف فيها  
الا ما حيا من يستعملها او تغايرت نظهر عليه فان اناس  
في الباحات تختلف حكام فمنهم من يمتنع من اكل الخليل  
ومنهم من لا يمتنع الا الكثير وشارب هذا الدخان لا يعرف  
من يستعمل سائر الباحات منهم من يمتنع القليل منهم ومن  
من لا يمتنع ذلك كشارب العرق وسائر الاوقات قلت  
نشان ما تبين اكل الخليل وما تبين شرب هذا الدخان فان  
الجميع كمالا كونه كثير او قليل فلا شك في انه يورث خطا صلا  
ويستطلب دما جيدا تتكون منه الاعضاء وتتقيد به الارواح  
وتربح به النفس واما الدخان فكل الذن شربه ما هو  
الا انه يحقق رطوبة العزينة التي بها نحو الاعضاء وسوء  
بسمه اتجا السواد في حفره وقضية رية علي ان شارب  
الدخان مثلي بسقم الطبع في شرب الدخان ليللا ونرا كالسكر  
والمتسلي بالمعوق النقي فان صبغها يستحق الادمان على اكل  
والشراب بل يفرص ولا يزيد بها ذلك الامراض غير من ذلك  
شارب الدخان لا يزيد شربه الا حصا على حرض الكماله  
يتم شرب الدخان من المستحق ونرى الاكل من الجوع  
البقي ويومر بالتدري من علمته كل واحد من ان ذلك ينبغي  
ان يؤمر شارب الدخان بالانكاف في الكفى عما يقتضيه  
طبعه المتدخن بدخان الهوى والسعي فيما يتلع عنه تلك الشهوة  
الرديئة فان قال السيد امير الميرج ان قلت ان شربه  
عيب لا يبرئ عليه عرض والعيب حرم قلت قال الله في  
في التعريفات العيب ارتكاب امر غير معلوم الغاية وقيل



هو الاشتغال عن ما ينبغي بما لا ينبغي وقيل ان يختلط بجمه لما بان  
ويقال لما ليس فيه غرض صحيح لما بان به ولا ينبغي ان يشار به  
هذا الدخان له فيه غرض صحيح كما حررناه سابقا نفع من لا يعرفه  
ولا انه غرضي فاستغنى له يكون غرضنا في خفة كونه لا يحل على غيره  
وهو نظير ضارب الرقة الصغار ويمنع طبعه عن العسل  
ولا يمكنه ان يساعد طبعه على استغنى له ولا يحرم بذلك في حق  
غيره ولا يعد عابثا ما استغنى له قلت لا ينبغي على النصف  
ما ان شرب الدخان ارتكبا امر غير معلوم النافع لا يتنازل منه  
الشهوية ولا التردية ولا التعويذ ولا دفع مرض ولا حفظ صحة  
على انه من قسم السموم ولا شك ان صرف المال فيه ولذا الوقت  
اشتغال عن ما ينبغي بما لا ينبغي ونسأله عما بان بل امر فيه  
حديث يلعب بالنكاح والماء والدخان وتزيد الصوت كالحرف وتزيد  
عمل قبح خلي عن غرض صحيح فصدق تعريف المناهية والميل  
عليه ولا وجه لافكاره الا لا يكون من الحرب حلك جلد ويجري  
لها غرضا صحيحا ولا يكون من اكل الخبز والخبز بسبب دفع  
شهوة الخبيثة غرضا صحيحا وما تنظيره كرامة الهضوة  
العلم فنافع من النظر لعلوس والفكر لعلوس اذ المستأجر  
يشرب الدخان حق ما لا يشبه بالصغار الذي ينبغي ان لا يتعد  
حيث تنفع مقتضى العقل النافع من الملاهي كالصغار  
تنفع عن العلم باختلال طبعه واما تشبه الصغار بالرطب  
فقد جعله ملصقا بفسق صريح وقال السيد الامير  
المتمم ان حكمت هوشيت الرحمة تسخنة الطباع  
السلطنة وتنغرين وقد جعلت راحة صلاء قلت  
لعمرو ما هو يا حبيب راحة من الكائن ولعمرو النوم ولا من  
الطعام وهذه الاشياء مباحة قطعا فلا هذا لا يحتاج

انما ذكره عن الاشغال التي لا يستعمله لعدم شربه وعدم الحاجة  
بقوته واما نسأله فيما من الضحايا كما ان المتأخر الذي  
يباشر الكائن زرع وبيعها ولا يبعد ما من الخبايا ولا ينبغي  
طبعه منها قلت سلمنا انه ليس ما خبت راحة من الكائن  
والنوم والحسنت لكن كل واحد من هذه الاشغال انما يستعملها  
شرا فلما في اختصاصها كل واحد منها في ذلك ان كل واحد  
بعد الطعام يمنع الطعام من التخصيص ويلين الصبر ويدبر  
الحبص ويلطف ويهيب ويبرقع الغولنج ويعتد سدا للمسد  
ويقوي الظاهر وفيه قوة هاضمة وينقي فحسنة راحة وثلاثة  
منا قيل ونضيق مثقال من مائة قاطعة ثم البواسير ويحرك  
البابة ومع العسل يمنع جبهه امراض الصدر ويعفائه الشفة  
يسهل ضرر السموم وغير ذلك من الفوائد التي ذكرت في تذكرة  
الشيخ زود الانطلي وختمه المؤمنين في مغزلات الطب والنوم  
مع من عات الامان والازواج وحل اعتدال يحفظ الصحة ويرفع  
هزات المياه المختلفة والاهوية الروائية ويعفها وهو  
ملطف ومرقق للدم وفيه قوة ترقية وفيه وينفع من لدم  
الهرم والكذب الكلب ويصفى الدم واصوات ويعتد الاخلا  
الفليقة والحق في النجى والنشوان وريق الارواح ووجع الجنب  
وينفع من الحمى العتيقة والحكة المصوبة ويؤكل الكلى وينفع  
من الحكة الزمسة ووروج المري ووجع البسدة والمناصل ويجترج  
دود السمكة يخرج الملقح النافع والمخلق ويرفع العطش  
اليلقي وتنظير الكول وعين لون الخنزير وينفع من حصاة  
الكلبي وغير ذلك من افعاله المذكورة في الكتابين المذكورين  
سابقا واما الحسنت فمرقعة الغلج وحل بقوى ويدبر البواسير  
ولحمض ويجذب الدم التي تحت الجلد الاعلى ويهيب ويجعل

ارجح وجعل الدم المنفقد وغير ذلك من الغوالي التي لا تخصي  
 واين توجد في منفعة مما ذكر في هذا الدخان الذي ابرزه  
 الشيطان لاضلال عالم الانساق فهذا لما نفع لا شيا لها  
 ترجع عليها يستخف من رويها والرجح للخبث في الدخان  
 موجود والمعني المرجح منقود بل الظاهر فيه انفس التذرية  
 يقتضي الخبر كما لا يخفى على صاحب الطبع السليم وقد  
 نعر انه اذا اجمعوا لخال والحرم غلب الحرم فذا غلب الحرم  
 الحلال فانه متيقن التحريم ثم ان النصف لو رد في التوهم ونحوه  
 مثل قوله صلى الله عليه وسلم يا ايها الناس ليس الخمر بما اخل  
 الله ولكنها شجرة خبيثة الا رجحتم رواه مسلم وقوله صلى  
 الله عليه وسلم كلوه فان لم تست كما حكم رواه احمد وقوله  
 صلى الله عليه وسلم لا ولكن اكرهه من اكل رجه في جواب قول  
 النبي يتوب فسااته احرم كما رواه مسلم لا يوجد شيء من  
 ذلك في شرب الدخان كما لا يخفى على ذوي النصفاء في معان  
 حديث زهر عن ابي الثوم كما رواه البيهقي وفيه من اكل البصل  
 والكرث والثوم كما رواه الطيالسي يقتضي عدم الاباحة في  
 المقس عليه لعدم باعتباره منافع تترجح على ما يقتضي  
 عدم الاباحة صارت مباحة مكرهة كراهة تنزيه بشرط  
 عدم التوسل اليها هو حرم ولا فقد كراهيها مكرهه  
 كراهة تحريم لا استلزامها الايند وترتجحه اذ للوسائل  
 حمل المقاصد وعليه يحمل حكم ما ذكره الملا في المناوي  
 في شرح الجامع الصغير ان كل البصل والثوم في وقت ارازة  
 لا يخلو عن ذوقه فله في غير خصوصه اذا كان في  
 مسجد فيحرم عليه ارتكابه في بيعه مع قطع النظر عن سائر

المعاني

المعاني الموجبة للخبر ولا اعتبار بعدم عزاء زرع للتوهم ونحوه  
 من الخبايا مع نفي الشارع صلى الله عليه وسلم على كونه  
 حراما وقوله صلى الله عليه وسلم من كل من هذا شجرة  
 الخبيثة فلا يقرن مسجدنا رواه مسلم ثم قال السبل الاسير  
 السبع فان قلت قد قال تعالى ويجعلهم الطيبات ويحرم  
 عليهم الخبايا وهذا من الخبايا قلت بهذه الآية  
 استدلالها من حرم هذا الدخان كما بنى حرم الخبايا  
 المبالا وغيرهما ولا يزال الناظرون يستندون بها في افتائهم  
 هذه المحلات وهو وهم تتابع منه الناظرون وقصور عن  
 تحقيق معنى الآية وتحقيقه انه تعالى يحرم الخبايا التي لا يثبت  
 ولا خلافها الطيبات بل حكم تعالى بانه يحرم الخبايا التي لا يثبت  
 الاغليل محمد صلى الله عليه وسلم فلو بنا عند في الكتابين  
 بصفة انه يحرم الطيبات ويجرم عليهم الخبايا وهذا  
 اخبار منه تعالى بانه من صفات هذا النبي صلى الله عليه وسلم  
 انه يحرم الطيبات ويجرم عليهم الخبايا فان ذلك با احل  
 صلى الله عليه وسلم فهو من الطيبات وكل ما حرمه فهو من  
 الخبايا فالراي الجيب شرعا والخبيث شرعا فالخبر من الخبايا  
 لا يخرجها وهي عند العرب من الطيبات بذكرها في جميعها طائفة  
 وكانوا يسمونها والراي الاطبيبي وهي شرعا من الخبايا  
 والكرث من الطيبات لانه لم يجرمها صلى الله عليه وسلم والسبل  
 والذوق المفصولة من الخبايا والجميع الطيبات ما احله  
 صلى الله عليه وسلم وان لم تعد هذه النفوس طيبات  
 عرفا والخبايا مكرهها وان عدتها النفوس طيبة عرفا وقد  
 فسر السلف الطيب بالخال والخبيث بالذم كما سره ابي عبد  
 التغير في الآية واخرج ابن المنذر عن ابن جريج في قوله

الموكل ينزل علم به اولاد اقال وفيه ايم في عزل الحق  
لا يشترط العلم خلافا لما قلناه لا يقتضي الثاني اذا لم يعلم  
سواء كان مأمورا به في الوكالة او الكفارة قال في الدعوى على  
اللام نيات نقل عن الميسوط ان زكاة كل منها تقع باواده  
بنفسه واداره بنفسه يوجب عزل الموكل وهذا التعليل  
غير مقيد لانه بعد تسليم ان اداه بنفسه عزل الموكل  
فهو لا ينزل الا بعد العلم والاعلام فيه ووجه قوله انه  
اداه بالامر لا غيرها مع الامر لا يقال ان الامر باواده  
ما هو زكاة لا فانقول ليس هذا في ربح الموكل لا  
وتعز زكاة تتعلق بامر من جهة الموكل كخمس زكاة  
ما في ربحه وليس في ربحه الا اذا اراد له الوقف في  
رجل لتفقي بها وبنها عليه ثم ادعي المانع الدين لا يقتضي  
ادفع ولا يعلم وصار ايضا كعدم الحصار اذا دفع للمأمور  
بعد نزول الحصار ولا يوجب حنيفة انه مأمور بالزكاة  
والموذي بعد ادائه لا يكون زكاة نصا ربحا لنا وهذا لان  
الظواهر ان لا يفرم الضرر بتغيير المال الادفع العز الذي  
وقد خلا اداه عن ذلك نصا ربا انه مفر ولا علم او لم يعلم  
لانه عزل حكيم لا يتوقف على العلم كالعزل بالحق واما ما  
الزمن به من المس التي تقتضي بيع تسليم ابي حنيفة لمجاب  
فيها بل قوله بالحق فيها وقيل بل هو على الاتفاق والفرق  
ان الذي ليس بواجب على الامر المحصر لانه يمكن ان يصير  
حتى ينزل الحصار او تركه اجمع او لم يتركه ويفصل افعال يات  
البحر في ربحه انتا الاداه واجب فاعتبر الاستفاطة مقصودا

في وقت واحد او جهل وقت ادائها بحيث لا يعلم السابق  
منها ههنا كل واحد بنفسه صاحبه عنده ابي حنيفة  
رحم الله تعالى وتتما فيها دفع كل واحد منهما عن الآخر  
فلا تبقى لاحدها مطالبة على الآخر فيما دفع من الزكاة  
عند حيث كانت شكرتها معاوضة وعنافا تشايرها فيها  
او ربح احدها على الآخر بالزيادة ان كانت معانا ولم  
يتساويا فيها وعندها لا يقتضي احدهما شيئا كما ذكره  
في الميسوط وزيادات التاوي لا ورده بانه ينبغي ان لا  
يجب الضمان عند الامام ايضا لعدم سبق اداه الموكل  
فلم يقع فعل الوكيل نقل واجيب عنه بان اداه الموكل  
وان لم يبيحه تحتها ندم سببه فقد بطل واعتبار الان  
تصرف الموكل على نفسه اقرب من تصرف الوكيل بنفسه  
سابقا سمي كالوكيل بالبيع مع الموكل اذا باع ما يرجع للامان  
مما فانه يتفدي بيع الموكل دون بيع الوكيل كما في البيع  
وان اداه انتفاقا لان الضمان على الثاني سواء علم  
المتاخيرين بالدفع با داه صاحبه سابقا لنفسه او لا  
فيضمن الثاني ما دفعه وكيله عنه وما دفع عن وكيله  
كالامام اداه الزكاة او الامور بالالكفارة اذا دفع للفقير  
بعد اداه الامور بنفسه فيضمن المأمور بكلها للصوريين  
لان اداه بغير الامور به اذ هو استأطافه الفرض عنه  
ولم يستطع ولا ند صار مفرولا با داه التركة او الكفارة  
لان فعل الامر ما امر به وكيله عزله حكيم لتفاوت المحل  
وذا لا يختلف بالعلم والجمل كالوكيل بالبيع العبد اذا عتقه  
الوكيل

كل ما يستحقه الطبع فالاصح فيه الحجة الدليل منفصل التي وقال  
الاعجب ويحرم عليهم الخبايا اي ما لا يوافق النفس من الخبايا  
ولما استدله بهذا الآية الحنيفة وغيرهم في حرمه بعض الاعمال  
وحلها ومن ذلك استدلاله في الهداية على حرمه ما عدل الله  
من حصيلته وان ما سوى استحق خبيث وفي الكفاية والحنيفة  
ما يستحقه الطبع السليم وما سوى السوء يستحقه  
الطبع السليم فيمن نظام النفس وقد مر في ذماج الدرر ان الغراب  
لا يقع الذئب وكل الجيف ملحق بالخبايا فاستناد الوجود الى الجيف  
المحقق لا يوجب من زينة الشيطان نسبة اليه فوجب  
الاستغفار والتوبة واعتذاره عما نقله من ان العرب كانت تسمى  
الخمر الزنا الا صبي مع ما ثبت من قوله تعالى في الزنا كانت  
فاحشة وساء سبيلا وقد وصف الله تعالى الخمر بالجنون ولو لم يزل  
الاستغفار ووصفه صلى الله تعالى عليه ولم يزل الخمر جنون كما اخرج  
الطبراني عن ابن عمر فروعا فما شرعا وطبعها من الخبايا عند جواب  
العقول الربانية الخالصة عن مخالطة دخان الربوب الا ترى ان الخمر  
سبب لاراء العقل الذي به تشرق الانسنة ولا تشك ان من زنا الخمر  
خبيث معنى والزنا مستلزم لاهلاك الولد واشتباها النسب و  
وليف لا يستحقه ما هذا صفته وما ساءها بالاحسان الا ذوا  
النفس الرعية التي لم يمتدحوا بغيرهم وزينوا بالثقة طاعت  
اعمالهم القبيحة ولا يمتدحوا فيهم الا من استوى الشيطان على  
قلبه وبصره والعجب من التضلع والكتاب والسنة ان يقول  
عن ما قال الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم وليتقوا الله  
اقا ويل من حاد الله ورسوله فان دفع بهند قوله وليتقوا الله  
الخ لا ان المراد عما تعدد النفوس الربانية السليمة لا النفوس  
الواهيبة السقيمة ولذلك نقول لم يحل الله تعالى شيئا ولم يحل

رسوله صلى الله عليه وسلم الا ما تحقق طبعه ولم يحرم ما شيا  
الا ما يتحقق خبيثه طبعها وان خفي على بعض المعاند من نصير  
السلف الطيب والحلال لا يدل على ثبوت ما سواه لما عرفت ان  
المراد من الحلال الشئ وقول ابن حزم في تفسيره ان  
انها الحلال ارادة الحلال الاصل لم يطالب طبعها كاشكوك ما  
فانها حلالا اصلا انما حرم على اليهود بسبب الظلم فلما بعث  
الله النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انتهت تلك الحزمة المسببة  
عن الظلم وصارت عليهم حلالا كما كان وهذا لا يناقض ما ذكره  
المستدلون بالآية على ما لا يخفى وتفسير ابن عباس رضي الله  
عنه عن الخبايا بنحو التفسير فوق المذكور فان كان حراما  
خبيثا طبعها عند صلوات الطبع السليمة وكانت انصافه  
يستحلونه فيمن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تحريمه لكونه  
خبيثا طبعها فدخل في هذه الشبهة لا تشك في خوله في حد  
الخبايا لانها ما يستحقه الطبع السليم واعتذر عما تصديق  
من تحريم معنى الخبايا من عند مفاطا ولا عجب لا من يدر  
عن ما يستحقه الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ونصير  
على كونه من الخبايا الى كلام من سول الله تعالى في حق  
ويغفل عن مقالة ذى النفوس الربانية المعقول ارضية في استحقاق  
كل من الخمر والزنا الا ترى ان عبد الله والرسول محمد رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لما دعته من امة الى نفسه باسبب النبي الذي  
رأته في جهنم واراد ان يستقل بها اليه من ذلك واستعجب  
في جهنم فانما فاعلا استحقاقه لاجلها ليرادها وكذلك  
قال الشافعي رحمه الله  
شربت الاثم حتى ضل علمه كذلك الاثم يذهب بالعقول  
فاطلاق الاثم على الاثم استحقاقا لها فدعوى كل العرب تسطيع



الزنا والخياطة زمان ما استخفوه هو الحنث انما هو فيما لم تقسم  
 حرمة نساء من النساء كما تفرق حتى تزد الميتة ونحوها اذا استطاعت  
 لمن ذلك لا مدخل لها في استغلال ما حرمه الشارع نساء وانما  
 الاستطاعة المقترنة بالتحقق لا في الانصاف فيه من الشارع  
 على التحريم فيكون حلالا لا يكون مستطاعا للطعام كما قد عارض  
 تعذر النبي بوزن التي قد عارضها قريب فاعجب لمن لم يحقق  
 ما في النفا سيرة المعقبة من التنبيهات ويتوجه التحريم على علمها  
 وعمل بها واعتد عليها ولا فخر من هذا بل علم ان طعامه حتى  
 ينسب الوهم الى اصحاب العلم في ذلك السيد الامير الحسين  
 فان قلنا قال المحرمون وفمن ادلة النبي محمد حيات  
 ربح فانه قال ان ادخل هذا الدخان في بوزن الانسان وهو  
 متولد من النار وقد قال صلى الله تعالى عليه وسلم ان الله يطهر  
 نار قلنا هذا كلام عجم الاسماع ويستحي برقمه البع  
 ويحرم عليك هذا الاستدلال الاستدلال في اليهود والعنبر  
 وقد ثبت ان الطبيب عاجب المختار صلى الله عليه وسلم  
 وهذا طبيب الانسان منه الدخان وحديث لم يطعمنا فانا  
 قال صلى الله عليه وسلم تقبها لكل الطعام كما رويهم  
 بذلك قلنا ان اراد ان اسما شاعر في الدخان محمد  
 ويستحي بسبب رقيه يراع قصب الذي هو له شرب النفاق  
 حيث حصل له انفسا رعا يفعل به عند ظهري وهذا الطبيب  
 فهو كلام مسلم لان من جب شيئا لم يسمعه قول من لم يوافق  
 هو ولا غيره دليل فاطق يرغب في سماعه اذ ان الاعيان  
 وينتشر في القلوب والاذعان كالانجيل في المنصف العقول  
 ولذلك يراى الكتاب يستطيه غاية الاستطاعة لما يرى عليه  
 من اثار النبوة والاجابة ولا يقتضي هذا الدليل تحريم الاستدلال

ينحو

ينحو المود والعنبر لانه الاستدلال في غير الطعام والكلام انما هو  
 في الاطعام فغيب الاستدلال في الاطعام ونظر في البصيرة  
 والانصاف من قبيل الخراج على ان طبيب العود والعنبر ونحوهما  
 مرغوب فيه ويتن التن لا يرغب فيه الامين اغتر بفساد  
 الشامة فليبق يقا بس الطبيب على ربه الرحمة ولو قيل بان  
 غير ربه الرحمة عند مستعمله فلا شك انه مختلف فيه فليبق  
 يقا بس المنطق على المختلف فيه ثم اذا ثبت ان الطبيب محبوب  
 المحبوب صلى الله تعالى عليه وسلم نعتي اذ يكون متن التن  
 مبنو على لانه كان يفض الرحمة الكريمة ولا يقترب استطاعة  
 النافض المديوب فلو انصف هذا السيد الامير الحسين في  
 هذا التعدي كما في منه التنباه والله الماخ للصواب في  
 الادراك واما قوله منه الدخان فان اراد به دخان العود والعنبر  
 المستشق الاطيب فلم واما دخان التن المدخول في  
 الحور بمصر الغصب الموضوع في الفلاد طبيب فيه الا التن  
 ولا عسيرة الا السى طردع المذكور وان يرتجى لكل الطعام  
 لما يكونه من قبل طعام النار لكن لو انصف المنصف الخبير  
 وحده هذا المعنى في شرب الدخان لان الدخان فارب من التمرات  
 لما في البيضاء والاداء في الحور المضى والنار كدراك غير  
 ان غنىها كدراك في الدخان ومتى تلصت عادت الى  
 الحانة الاوي ولا تزال تنزله حتى ينتهي فورها وينتهي الدخان  
 الصراف التن في فمها في الدخان ضوئنا لعلنا لينة الى  
 حائرها الاوي فيكون ادخانه في جوف اصحاب النفس النار  
 وقد خرج الظاهر عن ملال بن ابي هريقة عن ابيه ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم ان يصفه نفعه رفق الله لم يطعمنا  
 نار فنعن جوهرية كانه يكره ان يكون كل طعام حتى تذهب فورة

دخانه رواه الطبراني في مشارب الدخان انا يطعم النار التي  
يطعمها الله لعباده الا برار كما لا يخفى على من لا يصغر ويدخل  
في جوفه عين الدخان الدنيا حله كان الشارب من كل الطعام  
الطيب فقد برحتي تطعم على قمم الدخان الاكبر وما فوقه  
ولم يجر به اعياء الطعام الحار يذوق هذا عذابه وما في الخلاصة  
حيث قال ولا يترك طعام حار تهم فيه وروى في ضرورة  
في منع كل الطعام الحار ويؤيده ما ورد عن ابن عمر عن  
عائشة رضي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اياكم  
والطعام الحار فانظر في هذا التحذير المقتضي للاحتياط  
الكل في حال السبل امير المؤمنين قال المومن فيه اضرار  
بالعقل وتبيح لصورة نشأ به وفي الحديث انه الله تعالى خلق  
آدم على صورته اي صورة آدم ولا يجوز عود الضمير اليه تعالى  
لانه لا يخلق عليه الصورة والساؤه توفيقية ولا يقال قد  
اطلق تعالى على نفسه لانه استدلال بحمل النزاع كما لا يخفى وقد  
ورد في حديث دافع السؤال حذر من فتح الصورة ففتحت  
الاطراف بالعقل وتبين احد من الاطراف من اهل التجارب  
والتجارب احد من البرهان كما علم في علم الميزان وقد  
تقدم تقرير ذلك وانما تبيح الصورة فيه باعتبار ان  
الشارب ينفذ فاه ويخرج الدخان من الفم ولا يخفى ان هذا  
ليس بتبيح للصورة ولا يجوز تحتها ومن ذلك يتوعد عند  
كل طعام وغيره وعند الاستقصاء وانما فهم صلي الله  
عليه وسلم عن الوشم وقال في الوشم ان الميزان خلق الله  
واما هذا فلا تغدير فيه خلقة تعالى قال الميزان قد ورد في  
الحديث انه من ان السعال حذر من فتح الصورة ففتحت  
المرو في الاحاديث الامم لظن عندك انشاء وب والجسد

والعطاس ورد فيه ما استطاع لان خلافه يحسد الشيطان  
ويهلكه اخرج ابن ماجه من حديث ابي هريرة مرفوعا ان الشارب  
احدكم فليضع يده على فيه ولا يعوق فان الشيطان يضلوك  
منه واخرج الشيخان من حديث ابي هريرة مرفوعا ان الشارب  
احدكم فليده ما استطاع قتال احدكم اذا قال هاهنا منه  
الشيطان واخرج البيهقي في السنن والبيهقي من حديث عبادة  
ابن الصامت وغيره اذا جئت احدكم او عطس فلا يبرقن بهما  
الصوت فان الشيطان يحب ان يرفعهما صوته ولم يحدث  
السعال حديثا في ذلك انتهى كلام الامير قلست الكلام علي  
هذا يتعلق بآريفة امور احدها ما قيل في حديث انه الله خلق  
ادم على صورته وثانيها انما اضر الدخان فاعقل وثالثها  
علي نبوت فتح الصورة وقت شرب واربعا على عدم انحصار  
تغدير خلق الله تعالى على الوشم فالاول لا يخفى انه قد اختلفوا في  
الضمير علي من يعود فذهب الاكثر الى يعود الضمير الى المصروب وروى  
لما في البخاري ان اذ قال احدكم وفي رواية للبخاري في الادب المفرد  
اذا ضرب احدكم فليحتمب الوجه زاد مسلم فان الله  
خلق آدم على صورته يعني حيث كان هذا المصروب بصورة آدم  
عليه السلام فالمراد من الوجه وما يبريد ما حجه البخاري في ادب  
المزاد وحمد عن ابي هريرة مرفوعا لا يقول بوجه الله وجهك  
ووجه من اخيه وجهك فان الله خلق آدم على صورته  
وهذا ظاهر في يعود الضمير على المتبول له وذلك ان وجهه ان  
اي عاصم يلقطه اذا قال احدكم فليحتمب الوجه فان الله  
خلق آدم على صورته وجهه وقال بعض من يقول الضمير في  
عليه السلام ويؤيده ظاهر ما اخرج البخاري عن ابي هريرة  
مرفوعا بلفظ خلق الله آدم على صورته وطوله ستون

ذرعا والمعني ان الله تعالى وجهه على الهيئة التي خلقه عليها  
 م يستغفر في الشفاء احوالا وتردد في الارحام طوار الذرية  
 بل خلقه رجلا كاملا سويا من اول ما خلق فيه الروح ثم عقب  
 ذلك بنوه وطوله ستون ذراعا فعاد الضمير اليه المزمع و  
 وفيه معنى قوله على صورته اي كمشاكله في خلقه احوالا  
 لقول اهل القبايع وخصصدم بالذم ان الخلق كلهم كذلك فيها  
 بالا على الادب وقيل معنى خلق الله آدم على صورته اي  
 على صفة آدم اي على خلقته موصوفا بالعلم الذي حصل  
 له المليون قال الحافظ وهذا مستلزم قال بعضهم يعود الضمير  
 الى الله تعالى بدليل ما اخرجهم الى عاصم في السنة والطبراني  
 من حديث ابو عريضة مرفوعا باسناد رجاله ثقات ان الله  
 خلق آدم على صورة الرحمن وعندنا عاصم ابوعبيد بن جريح  
 مرفوعا بلفظ من قاتل فليجنب الوجه فان صورة وجهه  
 الانسان على صور وجه الرحمن وقال سحاق الكوسبي سمعت  
 احمد يقول هو حديث صحيح فيتعين جراحا في ذلك  
 علي ما تقر به من اصل السنة من امرارة جارة من غير اعتاد  
 تشبهه او من تاوله على ما يليق بالرحمن جل جلاله كذا في  
 فتح البارودي ومن هنا يحتمل علمت ان السد لم يبع اغا اختار  
 القول المخرج واما قوله لانه لا تطلق عليه الصورة الا بمعناها  
 الحقيقية لانها من حجب جسم تحصل لها بواسطة الكميات  
 والمقياسات واحاطة الحدود واليات والله تعالى منيع عن  
 ذلك كله واما ما عتبا رتقوا بطلان الادب تعالى في اعتبار  
 التاويل فلا طلاق جاز في رد في الشفاء في ذلك قوله  
 صلى الله عليه وسلم رتقوا بطلان في حسن صورة وقال في  
 يخصصه الملا الاعلى كحديث رواه الترمذي والدارمي وقوله صلى

الله تعالى

الله تعالى عليه وسلم رتقوا بطلان في صورة شباب رواه الطبراني  
 ونقل عن ابو زرعة الزبي ان قال هو حديث صحيح وحقق  
 ان الصورة التامة هنا وفي سائر الاحاديث الشريفة من  
 الصفات المتشابهات كاليد والوجه فممن من ينظر  
 الوجه وامسك عن تاوله ومنهم من اوله وقال الشيخ علي  
 القاري في لرقاة صورة النبي ما يبين في الشئ من غير سق  
 كان عين ذنبه وجزءه المميز عن غيره واصفاته المميزة وكما  
 يطلق خلك في الجنة يقال في المعاني يقال صورة المسألة ان الصورة  
 تعالى والله اعلم زلة المخصوصة المميزة من جملة ما عدله  
 من الاشياء الباقية اقصى مراتب الكمال واصفاته المختصة  
 كالارزاق حسن الزمان وطفا من وقت خلقه انقله الطبراني  
 التورثي التي وقا الشيخ عبدالحق الدهلوي في المقامات  
 اختلف العلماء فيهم من امسك عن تاوله ومنهم من اوله  
 فقال الصورة بمعنى الصفة كما يقال صورة المسألة هكذا  
 اي خلقه مظهر الصفات وجعله موصوفا بصفات هي آثار  
 صفاته الكريمة والاضافة للشئ في كسب الله وروح الله  
 هو الذي في انه قد جزم لغير من العلماء النجاشي بان شرب  
 الدخان يحد في تغير العقل فينور واختلال الذاكرة واضربوا  
 ان كان ياديه ولم يقتدر به وذا السد محمد بن الحسين  
 الطبيب في تحفة المومنين وذا شرب ما تقدمت بلسان قاضي  
 وهي المعروفة بالسنة في عرفنا ما لنا المديرة المشرفة والملافة  
 المعروفة بالبحر والتاريخ المعروفة عندنا في فاذا شرب ماها  
 المشروب فيها كثير حتى الما من به الاستمتاع في يومه يدر  
 السوء ويعرق كثير ويخون من الاستغناء في التقدير ونقص  
 القلب والدماغ وتلفظ الدم وتورث السد وتخفف ثبات

كن كما ان فتق على فيه المخرج ومن هنا تعلم انه لا انحصار بتغيير  
خلق الله تعالى في الخلق وهو الامر الذي يتعلق بالحق عليها في جواب  
ما ذكر المبع فقد ذكر في الحدود المخصص والوخ من جملة المميزات  
ايضا فان قول المبع الامر بغير الغرض عن الشاوب ودفعه  
ما استطاع لان خلافه يحمله الشيطان ويضطره فيه انشاق  
الان امر بالكلية ليس لتغيير الخلق وهذا مغلوب عما ذكره الحقون  
قال الحافظ ابن حجر المستقلا في كتاب الادب من فتاواه  
قال شيخنا في شرح الترمذي انما روايات الصحابي فيها خلاف  
التشاوب ووقع في رواية بغيره بغيره بحال الصلاة فحتمل  
ان يحمل المطلق على التقيد والشرط انه من غير قوي في تنوير  
المصلي في صلاته ويحتمل ان تكون راحة في الصلاة اشدة ولا  
يلزم من ذلك ان لا يراه في غير حال الصلاة وقوله بعضهم  
ان المطلق ما يجعل في التقيد والام لا في التوب ويؤيد هذه مطلقا  
كقوله من الشيطان وبذلك صرح النووي قال ابن تيمية  
كظم الغم عند التشاوب في كل حال ما خلا الصلاة لا ريب  
اول الاحوال بدفعه لما فيه من الخوف عن الاستعانة بهيمة  
واستطاع النطق وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا يعويك  
بالعبي الهمة تشبه التشاوب الذي يستتر بهم بعوى الكلب  
تغير عنه واستعبا حاله فان الكلب يرفع راسه ويغتم  
فاه ويعويك والمشاوب الذي يستتر عنك على عكس ذلك  
شاوب ومن هنا ظهر التلوة في قوله يعطك منه لانه يصبر  
لمعنة الله يستنويه خلقه في ثلاث الحالتين وفي القبول  
فان كلامه ولم يجد حذرا في السعال لا يصح ان يعلل انشاوب  
المحدث العلامة الذي يفتي محمد حياه السنن فان غطر وزد  
في كلامه بحكم الوارد في الحديث والوارد في كلام السلف وهو

كن

وتدبر حواس من السواد وبشره من السميات وهو  
معاصر لدفع الحق عن المعتادين لشهها وعلى تظلمها بنفس من به  
اقل الخي ولذلك كانت معيار التوبة وذكاة تحت لفظ تنبؤا وذكر  
نخبة انه قسم من اقسام ما يخرج من الجلبى الذي يسمى قلوبا  
وفي السمية يشبه سمية ما هيئ هرج فظهر بهذا سمية تغيب  
اوراق التنيك وسمية دخالة كما صرح به ويؤيده كلام  
داود الانطلي في التذكرة الدخالة كما احترق صاعدا وله علم  
ما تولد منه فتقول المبع انه لم يقبل باضراره بالعقل حد من  
الاطبا مردود لا يلمتق اليه واما تغيبه لفتح الصورة وهو  
الثالث من الامور التي تتعلق بجلب عليها في جواب ما ذكر المبع  
عند فتح الغم واخراج الدخان من فيه وانفذه فكما برة بدنية  
لا تخفى حتى على عبي وان خفيت عليه لاستحسانه فعلمه التقيد  
بمقتضى ضبطه التبر الصمد فلا تخفى على الرائي لم يستعمل  
في مستقيمة كلمة الاستعانة هل وجدت في الشرع نظير له بما حا  
واما تغير الغم عند لا كل وعونه فامر عرف من الشاوب فله  
ويصير كل حيوان اليه ولا يجد مصلحته ولو وجد  
طريقه اخرى للاكل لم يفعل الشاوب غير ما فعلنا ها  
ولمفعنا هذه الهمة وفما من هيمته شارب الدخان على  
هيمته الاكل يخلو عن هديان فاشي عن اختلاف الدماغ  
فقولنا واما هذا فلا تغيب فيه فقلقة تعالى يجاز  
عنما ان فيه تغيب الهمة السنية والاشية السنية فيكون  
من قبيح المقتلة المربية في التدوير زيمعي المقتلة والاشية  
وفي شرح البدايات المقتلة ما يضر به المثل استسوي لوجهه وتغير  
الهيمته لا تنبؤا من كان يستتر في على رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وكان يكره فاه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم



ثم يقدره بلخيرين فانه كان مراده بوردده في الحديث فلهذه اطعم  
 على ما تظلم عليه وان ارد ما عد الحديث من كلام السلف والشيخ  
 قاله قياسا على التناوب بما مع فيه الصورة خصوصا اذا سلم  
 بيدي جليس ومع شدة رغبته يدبر منه براق لايام وقته  
 على جلسه او تظهر من فيه رغبة لرؤية يهضر بها جلسه  
 فالاول ان يستل السمع فلهذا عند السعال والله تعالى اعلم  
 ثم قال السيد شيخ قال الحرمون فيه رغبة لرؤية وقوله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم ان الله طيب لا يقبل الا طيبا قلنا  
 ثم فمح رايته عند غرضه او عند الاذنين باليد  
 رايته من الكراث وقد سلف انه لا يقضي في رايته فمح  
 واتماز مح كل الكراث عن غشيان المساحة لا يؤذيه  
 برايته الملايكة والمومنين وهكذا تقول لا يقرب شارب  
 الشرب الذي له رايته خبيثة في المساحة والتنفذ في  
 حال الرايحة فيه لا يحرم عليه دخول بيت الله ولا تحرم عليه  
 المحامات ومنه في رايته يمنع من تعمله عنها واما قوله  
 ان الله طيب لا يقبل الا طيبا فذلك مما يتوعد به الله وشره  
 هذا الدخان ليس بغيره اما هو مساح استعمله لنفسه طلبا  
 لاجتها واما ذكر حديث ان الله لا يقبل الا طيبا فهو وضع الحديث  
 في غير محله اما لا فقد عرفت ان التناوب لا يمنع خبيثتها  
 فانه اسم للمح والنفث وهو الاكل الهائل لسخة التي  
 تنافسها نفوس الترفين ومن لم يكن يعاها وقد كل منها سيد  
 الطبيب صلى الله عليه وسلم وقد عاف صلى الله عليه وسلم الك  
 الضرب والكل محقرة من لا يعافه واما ثانيا فان قوله صلى  
 الله عليه وسلم لا يقبل الا طيبا ورد في سياق ما تنقوت به  
 وشارب التباك لا يعده قرينة كاعتقاده واما ثالثا فالمراد

من الطبيب في الحديث هو المثال فانه اخرج احمد ومسلم والترمذي وابن  
 المنذر وابن ابى حاتم من حديث الجوهري قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يا ايها الناس ان الله طيب لا يقبل الا طيبا  
 وانه من المومنين ما امر به المسلمون فقال يا ايها الذين آمنوا  
 كلوا من الطيبات وعلوا صلبكم ذكر الرجل يصل السفوف  
 اغبر وطعمه حرم وشره حرم ومكسبه حرم وغذيه بالحرم  
 يمد يديه اليه يقول يا رب يا رب فاني سحاب لذلك و  
 فالحديث اخبار بان الطبيب هو لعل التهم قلنا  
 يحاط على هذا انه حيث سلم في رايته ثم لا يجدي نفعا  
 كونه عند غرضه اذ اعتبر في رايته في نفس الامر  
 فانه رايته ربه اذا اعتاد استعماله عند جمعت يحصل الاتقان  
 من صول الحار كمثل العمل بلبثه باستنشق العذرة لا يقال  
 لاحله ان غير الطبيب صار طيبا عنده بل هو من فساد رايته  
 الذي فيه الاطباء المتطلبون يتفرغون لرغبة المسك  
 ويستقذروها ويستلذون من ثوبها لميت ورايت في بعض  
 الراسائل المرفقة في تحريم الدخان قال ولقد خبرني النخعي  
 انه رجل لا يباغى مواعى سوق مسك فتنى عليه وغاب  
 عما حسه حتى خفي عليه الهلاك في عليه رجل عارضا  
 بالامرجة فقال للحار حزين ايتوني بخز الكسك في مسك  
 فانخه وامر على اني المفتي الدواغ فاذا فلك ثمان شط  
 من عقاق قال فاني نظرت في هذا ليل لي افاقا لا يتسبب  
 لتغير طبيعته وفطرة الاصلية الا ان يتحسس الشبه شرا  
 وطبقا فذنبه ان يعلم حتى يذهب مرضه ولما حصل  
 ان اطباء السمية الذين يدبرون حقايق الاشيا كما  
 ويرفون الحامورات من المنهي ولا يصدونهم ببيان الحق

الاستشفاء بالملأ في يركون راحة دخان التباك ورمات صرحت  
بأنهم منه وراجهته وإن سلمنا أنها ليست باق من الكران  
كل الشارب بني حل نحو الكران لصلته ترجحت على ما تحته من  
الراحة الأربعة وشرب الدخان خلال عن لنا فاع بالكلية ولم  
يرد فيه نص من الشارب على أمانته فليس يقاس عليه وفيه  
الراحة لا يقتضي التحريم إذا ترجحت مصلحته على ما يستخنت  
من فتح راحته كما هو حال الأدوية والأقراص النيسابورية  
في تفسيره فإن كل ما يستخنته الطبه فالأصل فيه الحمة لا التبديل  
مفصل انتهى ولا يخفى أن الدليل المنفصل في تحريك كرك موجود  
مثل قوله صلى الله عليه وسلم يا أيها الناس ليس لك محرم  
ما حلل الله ولكنها شجرة خبيثة الرع بها رواءه مسلم فانه  
صريح في كونه حلالا ومثل هذا الدليل المنفصل الوارد من  
النسايغ نصا لا يوجد في شرب الدخان أصلا بل موجود فيه  
استحبات الراحة الموجهة للحمة باعتبار الأمانة فابن  
هذا من ذلك أنه لا يخفى أن المدام على شرب الدخان لا يخلو  
عن أي الغيرة ولا يتيسر له دخول المساجد لا تنتهز الراحة  
الكرهية من فيه فحرم عليه هذا المعنى بغيره ولا نسلم أن من  
الذين مالوا راحته له أذ هو غير المتعارف المستعمل من التنن  
ووسلمنا فاستحق له أن يدخل في دخول المساجد لا تنفاه  
العملة المقتضية لعدم الدخول من راحة التحريم لكن إدخال  
الدخان في الخوف مع سائر موجبات التحريم باق بعد فلا يخر  
في الاستعمال ويحرم عليه كونه مؤذيا لثنته لا يمنع عن دخول  
السا جديا نقر ران للويسايل حكم المتأصلا وقد سبق أن  
كل البصل والثوم في وقت أمانة دخول المساجد حرام كما صرح  
به العلامة المناوئية وليف لا يسمى دخان التباك ومجبه

خبينا شرعا مع ما يستخنته الطبايع السلمية ولا عبرة بمن  
يستطيعه لرض حل في شامته وكل ما استخنته الطبايع السلمية  
فالأصل فيه الحمة كما قرعنا عنه عن النيسابوري فبلى هذا ما  
نصدق على الدخان المذكور اسم المحرم بالأول قال وقيل  
لأنه من ذلك القبيل وليس هو مثل أهالة السخنة فان  
الأهالة أصلها من الضبابات المأكولة التي تملأها الطبايع  
وبعد وطل التفصيل بانما بها فيها من غدي بالنعيم من  
المتة فمن لا من يطلب الحلال من المتقى فيكون التناول  
منها أقرب إلى التقاضي الموربه ولا جتناج من شعير التباك  
المرى عنه وهذا المعنى لا يوجد أصلا في التنن الذي  
لا يخفى على الغفون ولذا ذلك الكلى صلى الله عليه وسلم الأهالة  
السخنة ولما كان أصلها من الطبايعات بالنص لما في الكفاة  
من قوله يحمل هم الطبايعات ما حرم عليهم من الأشياء الطبية  
كالشعير أه فانه صريح في كون الشح طبايعا بالنص فيلزم  
التناول منه تننا ولا لا طيب نصا وأما التغير للعار حفي  
الذي يعا فله المتروكون فسا قط اعتباري نظرا لما في  
فلم يلتفت إليه بالكلية كونه من الطبايعات الأصلية فوصفا  
كما يقتضيه مقام المبودية كما يشير إليه في الحديث كما ينبغي  
إلى خبر الشعير وأهالة السخنة رواه الترمذي في النسا مثا  
في باب ما جاء في تراص رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وفي حلية الكلى الضب للعلماء اختلافا فاباحه قوم متمسكين  
بما وقع عند البخاري من الكلى صحابة منه بين يديه صلى الله  
عليه وسلم وقوا خرج ما لك عن سليمان بن يسار عن رابلا أنه  
قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم بيت ميمونة  
بنيت الحارث فاذأضباب يتنفض ومنه عبد الله بن عباس

وخالد بن الوليد فقال من اين انتم فقالوا عدت الى اخي هربلة بنت  
 الحارث فقال لعبد الله بن عباس وخالد بن الوليد كلا فقالوا لا  
 تاكل انت يا رسول الله فقال لم يجز من الله خاضعة قال  
 لما زرب يعني لامية وكان له القصب رجا فترك كله لاجل ربه  
 كما ترك اكل النوى مع طوبه حاله ولا وهكذا جملته ابن العزيم ايضا  
 ووقع عند البخاري وغيره قوله صلى الله عليه وسلم انه لم يكن  
 بارض قومي فاجدنا عافه فلكون تركه صلى الله عليه وسلم  
 الضرب سبيلان وقد قال بكرهته ابو حنيفة وابو يوسف ونحوهم  
 لما رواه محمد بن الحسن عن عائشة رحم ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 امره ان لا يترك القصب فقام عليهم سائر ثلث فارتدت عائشة  
 ان تعطيه فقال صلى الله عليه وسلم اتعطيه مالا تاكلين وقد  
 اخرج يوزد بسند حسن من حديث عبد الرحمن بن شبيب  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن الضرب ولا يتركه يقول  
 الخطابي ليس اسناده بذلك ولا يقول ابن حزم فيه ضعفا  
 او جهلوا ولا يقول ابن الجوزي لا يصح ولا يقول البيهقي  
 تفرد به اسمعيل بن عباس ففي كل ذلك تساهل ورواية  
 اسمعيل بن عباس عند البخاري وقوية وقيل خرج يوزد  
 من حديث عبد الرحمن بن حنيفة نزلنا ارضا لينة في الضباب  
 للحدائق وفيه انه طعنوا فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان  
 امه من بني اسرائيل مسخت دواب في الارض واخذت ان  
 تكون هذه قافوها اخرجته وصححه ابن حبان والصفار  
 فعلى هذا معنى قوله صلى الله عليه وسلم ان يحضر من الله  
 حاضرة ان الملك ينزل عليه بالوحى ولا يصلي من كان في هذه  
 الرتبة اتركاب المستنبات كما في الزقاني وانما احق ان يترك  
 حيات السند وغيره ايضا مجدي ان الله لا يقبل الا طيبا

باعتبار

باعتبار عموم اللفظ وذلك ان عورده خاصا فاعتبر المستدل  
 به ان القول من شعب الرضا فيكون غير الطيب غير مقبول  
 انما هو مريض فلا يكون ما حافا ما ان يكون حيا ما لم يرها  
 وبهذا التقدير يرد في اعتراض المذبح على انه لا ينتفى الاستدلال  
 بهذا الحديث نظرا في خصيصة في الجور فقد قامت على وجوب  
 القنف منه اذ له قوتية بغيره فذكرها الشيخ محمد حجات سابقا  
 انه قول المذبح اخرجنا نقلنا عنه فالحديث اخبار ابا الطيب هو  
 الحلال هو عن مدعيه لان الله لا يتحقق خبثه باعتبار رزاقه  
 واستغنا المذبح في الجائزة ذكره راجحة منه بالكلية بل يتوقع  
 الضر منه وجب علينا ان نقول بجرمته فتنبه في قوله  
 السيد لا مير المذبح اذ عرفت هذا الذي سقناه واداه له الحزب  
 غير انه هضنة على مدعيه تنبذ ذلك ان هذا الدخان المذكور  
 في صدر السؤال من قسم المباح للحلال وعرفت انه لا يملك  
 بالعلم لا يملك لا يملك لا يملك لا يملك لا يملك لا يملك لا يملك  
 وان معام محترمي وتخليد ما حرقه الله تعالى مقام خطر  
 صعب وان الله تعالى يقول ولا تقربوا الصلوات الصلوات  
 الكذب هذا حلال وعند حرم الاله ولا تقول فانك الان  
 ساء في تحليل هذه الشجرة في قولك لست ساءا في تحليل  
 محرم بل بعيت ما ابتاعه الله تعالى بالاصالة حلالا لا بنبذ  
 انه لم يتم المحرم على قبحه بها ان يخرج به عن ذلك الاصل  
 انتهى قلنا جميعه ما ساقه داها الادلة المقررة الصحيحة  
 الثابتة المستوجبة لوجوب الامتناع عنه ليجله على ذلك  
 الا استطابته للتنبيه او شاربيا وحمله على ذلك سوء  
 فيه والله در من قال  
 ولم عاب قول صحيحا واقتنه من الغم السقيم

والا فادلة المحرمين لا يشك في زهوها شاك ناهيك ان الرخان  
قسم من النار والشايع نهيق طعام النار فشرية هذا الرخان  
انما يكون في بطونهم نار البلاء ونار الغزو بالله من ذلك و  
وقد جزم الاطباء المستبرون بالله صا ورضعوا للقلب والدماغ  
مكدرين الحروبين موجب للسدر والدور وقد جزم العلماء  
النخاريق انه مغزو قد نهى النبي صلى الله عليه وسلم كل مسلم  
ومعتر وغير ذلك من الادلة التي سرحها الشيخ محمد جيات  
السنيدي رح علي وجوب الامتناع منه وقدرتنا جميعا  
ما اعترض به هذا السيد المبيع كادلة نشافة كافية في ان  
يسعه بعد هذا القول بان هذا الرخان من قسم الحلال  
المباح اذ دعوى الاحاقه فيبلا تخلو عن العقاب في ان الشيخ  
ابن حجر الهيتمي الشافعي والشيخ محمد جيات السنيدي لم يعلوا  
موتبة غاية التحقيق لم يستدلوا باية او حديث الا بعد تامل  
وامعان نظر وتحقيق وتدقيق لكن من لم يقو نظرا الا على  
الظاهر يسارع الى الاعتراض ويكابر ويخفي عليه كطائفة  
التحقيق ولم ينظروا الى رعون الدقيق وتصدى لاطمن  
علي التحقيق ظنا منه انه من المدققين ولا شك ان تحليل  
ما حرمه الله تعالى على اسنان رسول صلى الله عليه وسلم  
يلفظ عام بعمل الشفا في فيه وغيره وهو ما روى عنه  
انه نهى عن كل مغزو واشتد قوله تعالى ولا تسرفوا وقوله تعالى  
ويحرم عليهم خباياهم وقوله صلى الله عليه وسلم ان الله لم يرع النار  
وعتد ذلك مما تقدم مقتضى خطر صعب يوجب الانحرام  
عن تحصيل التمسك فلم يبق الله تعالى حلالا بعد ما اشتد  
نعم من نقل كتاب العز والزي لا ياتيه الا اطل من بين يديه  
ولا هو خلفه تنزيل من حكمه حميد وشملت عمق احاديث

من قال

من قال الله تعالى في حقه وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي  
يوحى وقال الله تعالى في حقه وما اتاكم الرسول فخذوه وما  
نهاكم عنه فانتهوا فخذوا حزم علي حقه من الهوى كذا روي  
علم التحفي علي وبي الا بصار وما بعد الحق الا الضلال وليس  
الاصل فيما يستفنت الا الحرة كما قدمناه عن النيسابوري  
فلا يقول علي ما يدعيه من تعميم الحلال في الاشياء ويجعله اصلا  
فان ذلك غفول منه يبعث من مثله حديث يطلق عنان  
الجور في محظورات قال السيد الامير المبعج نفعه الله  
ما تقر بان ذلك الدخان من المناسبات ومن قسم الحلال الذين  
فلا ينبغي للعاقلة ان يستقرق اوقاف تعاقب استغاله ونزول  
نفس غره في متصا ص دخانه ويجعل بينه وبين ذلك الرخي  
لهسانه ويجعله من مهمات شغاله كما هو ردب مستغيب  
والعالمين عليه والبا ذل من اموالهم فيه فان ذلك ليس  
دأب السائرين الى الله تعالى بل هو من التقى يجرى على النفاق  
اوقات وامواله فيما يقرب الى هؤلاء وينزله من تقواه وبأخذ  
من المساحات قدره من الطاعات فالافراط في الاشتغال  
بها فاعله مذموم كما ان الغرط في ترك ما حرم الله ملام  
وخير الامور السانعا تعاقب الهوى وترى من المحذرات البدائع  
وقد كان من به قد وثق ونجد اسوتنا خير البشر صلى  
الله عليه وسلم بياق ويقوم ويظرو ويصوم وينتج النساء  
قال ذلك لما يلته ان جماعة من اصحابه اخرجوا من المنام  
وبعضهم ارادوا معه الصيام واخراد الا تقطع عن  
النكاح والتبطل ولنفقه على هذا المذهب من العقاب في جواب  
السؤال والله تعالى في سائر الشفقات علي ما يرضيه في الاقوال  
والا فعدا والجليله وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وآله خير



هذا الخلام السيد لا ميري في رسالته المبيحة قلست ما وقع  
في صدر كلامه نعم بعد ما تترك ذلك الدخان من المباحات  
ومن قسم الحلال البين الاولي ان يفهموا ان ذلك الدخان  
من المحظورات ومن قسم الحرام البين لان جميع ما قرره قار ومحمدا  
فساده ما دلة صريحة صحيحة ونقول من العلماء اهل التجارب  
رايحة ولم يبق في خلاص الاموال وجوب الامتناء منه بالكلية  
واما قوله فلا يمتنع من رجوع الى قتل من لم يمتنع  
ونترك ما ترك لا يمتنع الاموال قطع وقام مقام الوعظ انما  
كل شرب الدخان اذا ابتنى به احد من حرام على حرم قل  
ما بصبر عنه من تعود فالنصيحة في حقه كما ينسحق في الرمح  
الرا دلي يمتنع في حرم علمه داب مستغليه ما ذكره ان يمتنع  
المنه الكلي سد الانزاع فان فكليه ذرية لا كثيرة مع انه قليله  
واجبا فتشاعه بحسب ما حقهناه وان يسود الكبا طين  
لنفوذ في كل عرق وعصب ويلوث اللسان الذي هو آلة  
ذكر الرحمن بمره راحة الدخان والاعمال ما من الدخان فيه  
ولا استطاة والشارع من السلط لتطبيب الفم وليس  
الدخان من داب السكينة الي الله تعالى بل دابهم الترتي  
من دخان الحجاب والمحو في نور رب الارباب فان الدخان  
من النوراني لا مناسبة بينهما اذ النور لا يشوبه الدخان  
والدخان لا يرتقي الى النور في حين من الاخيان كالانحناء على  
ارباب اللغو والعيان والمومن النوراني يصرف ما تروا في  
فيما يقربه الى الله من خرق الحجب الظلمانية الدخانية القاتلة  
لملة القلب بامر خنة الهوى فيمتنع وقته باستعمال لسان في  
وقلب يقي في الرلوي وينفق ماله في مروضات ربه لينقله  
عنه حب الدنيا من التبا حات والما محظورات لشرها الدخانات

صح

فلا يقربه اصولنا غمت ان النور لا يجتمع مع الدخان في زمن  
من الانزلات ولا يستعان به على الطاعات بوجه من الوجوه  
لخلوه عن الغزلية والدوائية لا يستعمل المصهي له وكان ان  
الخط الاستغفار به فاعله مذموم لذلك لاكتفاء القلب  
اذا صار مؤدبا في كثير فانه ايعا واط معني لكونه ذريعية  
اليه ويح ان الغرظ في ترك ما حرم الله ملوم كذلك التفرط  
في شرب الدخان بالاستساحة فانه يوجب الملامة والعقوبة  
اذ هو من شرم الحداثات المتبدعات وانما كان صلى الله عليه  
ينام ويقوم ويصوم ويصوم اختار المتوسط في القادات  
والعبادات وان المحظورات والاشتبهات فكل اذ ابعث الناس  
عنها و امرساير الناس بالاجتناب منها و اذ بعض الصلابة  
رضي الله عنه ترك المنام مع ان النور مع ما وجد يكون عبادة اذا  
كان له من صعب شرعي ومنه نوم العلماء عمادة في الحدوث  
واما المحظورات والاشتبهات لشرب الدخان فليس كالنوم في  
توجه السيد الكبير ولو الذي رجح في تركه فانه من مبعين للوجوه  
الحسية ولغرضه قال الخليل محمد علي بن العلامة محمد واذ لا غرض  
الاظهار قد رسال بعض النشاز عن شرب التباك اصرار فقلت  
انه حرم لوجوه عديدة منه ان فيه اخضاع الماد من غير  
فايدة دينية ولا دنيوية ومنه ان فيه اسراف وتبذير  
ومنه ان فيه عيبا لما ليس فيه من الغرض الصميم ومنه  
انه خبيث مطلقا حرمه عارضة وطما وخذقا ورايحة  
اصلية ومنه مما يشبه ايجاده مواد لذنية عتقة منه في معتد  
الدماغ وفي الرلويين فيحصل للنشاز فساد السمج حيث  
لا يجس ننته بل يستطيه لسفوف من رج مستحق الغد حرس الشرم  
او في حال المدة في طلب النشاز ما يشاء كما في الكيفية وسيجي

هذا فساد الشهرة والوهم فلا تطلب المادة العفنة التي في المقدم  
 او غير الواحة الشنة ويستطيع كذلك بسطيب صاحب الوهم  
 التثني او الطنق والمنق والطين والغيم ومن مخاضه اظهرا انه  
 محرك للطوبى الدماغية لوحه الانسان الرطوبه والريو البلمعي  
 ولذلك لا يخلو شايرو من النور وامرنا في الانثى وغيره من  
 من الراجحة الكبريه ومنها انه ادخله النار في البوك واطما من  
 ومنه ان مصر للبدن ومنه ان مصر للعقل ومنه ان  
 انه مؤذي للملاية والمتقى برأجه وتنته ومنه ان  
 نثره بوعه سيلة تحمة وتشاريع مبتدع لم اظنه على فعل  
 لم يفعل الشارح ومنها انه مفتخر ومفتخر ان سعي فتاة  
 ومنه ان لهو ولعب ومنه ان من الملاهي ومنها انه فلف  
 مطرب يحتم عليه الفساق ومنه ان ان شرب الدخان  
 تشبه بالكلفار والناس الارسل والجلال والمال ومنه ان  
 اهلان المال واحرقه بالنار بل اغرقه في شروم ومنه ان  
 قبح شر الكوفة ملا يتغذى به ومنه ان الله مما يعذب به  
 وفيه مفا سدا خرو لو لم يكن حرا فلا تشك ان فيه شبهة الحرام  
 وقال صلى الله عليه وسلم الحلال بين والحرام بين وبينهما  
 مشتبهات لا يطلع الاثير من الناس ومن وطوف الثبهات ومع  
 في الحرام وقال صلى الله تعالى عليه وسلم ما يربك ولا يشك  
 من عنده فخرج من العلم انما حرام ومكروه وتحريم وانها عباح  
 فلا يقول به عاقل والله تعالى والتوفيق ومن اراد العمل والآية  
 فضليه بالاشيان والله المستعان انتهى واراد بالثببات  
 مؤلف شيخنا العالح مع بين علم الايمان والادب ان العلامة  
 الغامضة مولانا الشيخ محمد بن شيخ الاسلام محمد بن الوهظ  
 الانصاري وسماه النبيا للزجر عن شرب الدخان وهو في نحو

خمس كريس بخط دقيق ومما انا فيه انه قد اوفى في تحريم مفتي  
 الاثام وشيخ الاسلام ابوطالب بن الشيخ علي الحكيم التقي سمولنه  
 البهوان في تحريم الدخان وله ايضا رسالة سماها بالجملة المانعة  
 والقي ايه علامه السنن علي الورق المفتي الخليلي بالوزع  
 والتقوى الشيخ محمد شمس بن عبد الفتاح السندى التقي  
 سما مولنه تحفة الاخوان في منع شرب الدخان والقي ايضا  
 العارف الراي الجاهل مع بين الشريعة والطريقة الشيخ عبد الحليم  
 الشهد سيد النفسين في تحريم الدخان والقي شيخ الاسلام مفتي  
 بلبله الحرام رسالة سماها بترغ الاثبات في حتم تناول شرب  
 التثناك والقي ايضا مفتي بلبله الحرام الشيخ محمد عبد العظم  
 المكي الحنفى الامام الخطيب رسالة سماها تحذير الافعة مولانا  
 القبة وادنى فيها الاجاء على التحريم والقي ايضا ولد العلامة مولانا  
 فوج بن عبد الحليم الروي الحنفى والقي ايضا صدر الحمد بن  
 منيع الفضل والكمال الشيخ محمد شمس بن علان الصدوق الشافعي  
 رسالة سماها اعلام الاعيان ببعض اهل البيت في تحريم الدخان  
 والقي ايضا مفتي الديار الرومية ومدرسها وقاضى المدينة المنورة  
 المحقق سعد افندي بن سعد الدين محمد بن علي الحنفى رسالة  
 نفيسة وقال فيها وضعت الاوراق تحت كسوة مرقرة الشرف  
 صلى الله تعالى عليه وسلم حتى ظهر اشارة يقولها وورد هذا  
 فظهرت بالقبول ولعمري تغل ذلك والقي ايضا العالم العامل  
 السيد ابوبكر الاهدل الاشافعي رسالة سماها تحذير الاخوان  
 عن شرب الدخان والقي ايضا القارة العام محمد محمد صدوق  
 الخافى الحنفى العيني رسالة سماها القامة الديك والبرهان على  
 تعظيم الدعة السخا بشرة الدخان وقال وقد صرح علما وبن  
 بتحريم كل طين استدلا بقول صلى الله عليه وسلم كل طين حرم





الشيخ سالم السهري المالكي وتلميذه عالم العصر الشيخ ابراهيم  
اللقاني والعالم اعلم خدام السنة النبوية بالحرم المكي الشيخ  
خالد بن حمد بن المالح المكي والشيخ الشيخ القاضي محمد بن عبد الرحمن  
المالكي من فقهاء السنة وابن الشيخ الشيخ الولي السبيري والقطب الشهير  
ابو الغيث الغنوشي المالكي والشيخ العالم صالح الملقب بالثافي  
وامام السلطان سليم الحاج في سنة الف وخمس عشرة وروضة  
ملكة الشرفة الشيخ عبد الرحمن والامام العلامة عز الدين  
وانام ملكة المباركة الشيخ عيسى بن ابراهيم والشيخ محمد  
ابن احمد بن عبد الرحمن المالكي والشيخ العالم علي بن محمد  
ابن بدر الدين العامري والشيخ العلامة احمد بن محمد بن علي  
الشافعي والشيخ العالم علي بن محمد السبيري والشيخ  
محمد عبد الباقي بن سنبل تابع مولي محمد بن محمد الروقي المكي  
الحنف والشيخ عبد بن عبد الرحيم الحنف والشافعي والشيخ محمد  
الروقي الحنف والشيخ احمد الروقي الحنف والشيخ عالم المشير والشيخ  
خادم الفتاوى ازهر والشيخ منصور السبيري والشيخ والشيخ  
خادمي احمد بن محمد بن عبد الله المالكي الحنف والشيخ عبد  
الحق بن علي بن الزين المرجاني الحنف والشافعي والشيخ محمد  
حلي والشيخ حنا والشيخ وسيف حنا مولانا الشيخ سليمان بن السيد  
يعني بن عمر مقبول الاحول والفظة ماقال الاخ العلامة الشيخ  
عبد الحاق بل هه التسمية والطرية المعتدة فهو حق ولا يرقاب  
عاقلي في ذلك شرع بدرعة شبيهة من مكايد الشيطان واخلااله وقد  
افق بعض علمائنا الفسقية بحرقته وعدوه من الكبار وكما  
ابتدا ظهوره في زهد حين حيات الولد المرحوم فاراد المرحوم  
الاحتساب على ربه وبعض الليالي من شهر رمضان بعد  
التراويح ورواة القرآن وتغصن ومشي في البلد فما وجد الا عند

١٠٩

بحجة قدرة صغيرة فكسر ضارحه ربه وزجر العجوة ووعها فزقا  
 الله تعالى التوبة والانفعال والابانة والله تعالى وحده الهادي وشبه  
 في السعة وافق تحريكها ايضا الشكر حسني بن علي الحنف  
 مفتي المالكية بمكة المشرفة والمستلامه الشيخ محمد خاكي  
 العلامة عبد المطفى بن العلامة الخدم عم عثمان الدريلمي  
 الحنفى السندى وابوه ايتيم والذين افتوا بحكمة الثمن الذين  
 افتوا بحكمه من العلماء الاعلام المتورعين والجمع البحث والرخاخ  
 بتقصيدة للشخ محمد المغزى الغيلالى الازهرى المالكي فقال  
 ابرى ثارب النيناك في سؤمحة • بلا نرم للنيرك في كل تلخطة •  
 فتمهم باقصاب طوال يصيرها • ومنهم ترى شارب النار جميلة •  
 وبعضهم ينتنق في انا فيه • وكل على البهتان من غير مرية •  
 لقد شاع في اصرارنا وماننا • ومات له كل النفوس الغوية •  
 لعمرك ما التنبا لك الا خبيثة • فبيحة ربح منتن شنت خبيثة •  
 وما هو الا فتنة ورذيلة • وشع ظم عندك هذا الفضيلة •  
 به يفرح الشيطان في كل مجلس • ويحك املاك لرب البرية •  
 محاسنك لو رغب وغبلة • وزرور رستان فوق القبيحة •  
 وصاحبه لا يدركه ساعة • وفي اللغوياتي بالامر العجيبة •  
 ولست ترى الا اناس عنده • وفاتهم الا خبيث السريرة •  
 عولم محبوبة بشراب • عن الخير والاصحاب القبيحة •  
 وجوهرهم مغير بدخل • واسنانهم محروقة ذات خفيرة •  
 حذار حذار من محاسن شره • محاسن سويل محاسن خسرة •  
 ولا تروى اهلك الحاسن انما • من ابد خبيث بل محاسن غيبة •  
 ولا تروى الظالمين فزع • تمكونا ربحهم بركنة •  
 فانى ترى قوما يرون شراب • الذين امكنا الظم ينمحة •  
 فذا جعلى الطمع ان شم عنبر • يكون ويحيى عندك شم الخبيثة •



وقد قال جلالة الملكة ائمة . حرام بعض واضح في الادلة  
ولم من امام شافعي محرم . فروع شرعية اذا انفصل الزينة  
وقد قال الله في سورة . تترك الجمال الراسيات العلية  
بانه الرسول الصلطي سيد الوكب . يتزينهم اة من سوء فعله  
ولا تترك منقوشة في سورة . فشرع رسول الله افضل حجة  
وذوالب لا ير ضاكنة مجتبا . على حدة فاحذر رسل الزينة  
وحذرك فوم شاربوه بسلك . ليقضهم لاهل سر فالسوية  
فان صعد هذا فوطها محرم . على البعض بالنهي انه من المشبه  
وما فيه الاله والسف والبلا . ولا تقع فيه عند صل الطيبة  
وما التزني المالى محرم . اتي بقضية فاحص للمثيرة  
وفاديت جديا اصل البصيرة . اري شارب التنباك في سويحة  
وقدر هذه شخنة العادي في صديقة لعقباد العباد والمات  
بالنمو والبصل بالاولى وقد قدمناد اولوية الحاقه تقتضي  
الاهمة الخيرية كملو التنباك عن الفوائد شرعا بخلاف الثوم  
والبصل فيجوز شرعا ما استغلا عليه من الفوائد فتدبر وتظهر  
في النصيحة ايضا انه يجمع عليه الفساق كاحتياهم على سائر  
الجماعات وما يكون ذلك فهو محرم ومجرب جزع حرمه المشقة  
شارج الوهابية يعني ابن الشحنة في كتاب الخطر والاداحة  
ونظمه فقال . واقتوا يعني بها بنات الخفية ولذا انشأ فغنية  
والملكبة بتجريم الخبيث ايا الشحنة المسماة بالقنب لوجود  
التفكير فيه وحرقه ايدا فتوا ايضا بحرقه ايضا ودر المعصية  
المثولة من بشرها وافتوا ايضا نقلت تحت حق اي يجوز في  
طلاق شارب الخبيث اكلها اذا طلق في حال سكرة وذلك  
لنرجس فعله حيث استغنى المخطوم وقد روى ما يبعه التاديب  
لانده معني علم القصة والشق انبتوا مستعمله وبانيه اذا

لم يبعه

لم يبعه الامن مستعمله الا وشربا وانبتوا زينة لمستعمل  
لاستغنى له وحرقه ايدان لا يفرغ منه لان حرقه لم تثبت بدليل  
مقطوع به واما اكله من خبيثه فيطبخ فطبخ به قال  
في الخلاصة ان من اعتقد الحرام خلا لا وعلى القنب يكفر اذا  
كان حراما لعينه وبنت بدليل مطوع به واما اكله حرام  
لغيره بدليل مطوع به وحرقه لعينه با خبا لا حاد لا يكفر  
اذا اعتقد خلا لا انتهى اللهم جعلنا من المهتدين ولا تجعلنا  
من المضلين كتاب الصيد  
لعلنا سبعة اي مناسبة للفاق الصيد بالاشربة انكلاهم  
اي من الصيد ومن الاشربة مما يورث السرور الا انه قد اشتهر  
لحرمها اعتنا بالاحتراز عنها ويقال هذه الابواب كلها اذا خذ  
في الخطر والاداحة فهو من تدبر الكند قدم احيا الموت ما فيه  
من احيا الارض وعامرة العالم ونقا النفع للانسان والحيوان  
واعقبه بالاشرب لانه يكون الاحيا من الاشربة بطريق  
الاصالة والاهل في الخطر وكلها على ما هو المسمى به ومنها  
سنة الشرب ظاهر في كراتها في الاشربة في المعنى وقدرها  
على الصيد المباح اعتنا بالاحتراز من الحركات ولما سبقتها الشرب  
كل امرئ حتى وقد عدل الشارب عما في القاية حيث قال مناسبة  
ما لا يشبهه لاهلها مما يورث السرور والانشاط والنفوس  
الان الاشربة المسماة بالاشربة بام يدخل في الباطن وفي الصيد  
ما مر خارجي والاقوي بالتحذير اوي ويعقب بان وضع  
كتاب الاشربة لبيان المحرمات دون المساحة والاشربة من المساحة  
الاقليل من سبعة في الاشربة بوجه فاحتي وقول الاجله  
المخالف مع بعض الملح على انهم صرحوا بالادعاء بان الاشربة  
عندهم اسم لما هو حرام من المائعات فمعني قول كل واحد

بجلده وأشعره وأذنيه أذيتهم انتهى هو أي الصيد حرام إذا كان  
 الصائد محرما أو صيد في الحرم كاستياق وسيلج خمسة عشر  
 شرطا مبسوطة في العناية منها خمسة فأصلها ثور وهو أن  
 يكون من هاهنا الذئبة وذلك بأنه يعقل الذئب والشمسة حتى لا  
 يعمر صيد الصبي والجنون إذا كان لا يعقلان الذئب والشمسة  
 وإن تكون له ملة التوحيد دعوى واعتقادا كاملا أو دعوى  
 الاعتقاد الكائن كما في الظهيرية وإلا باس بصيد الأخرى  
 المسلم والكتابي كما في الحيط وإن يكون منه الإرسال وإن لا  
 يشرك في الإرسال والري من التحل بجمعة كحوي ووثني ورك  
 السبعة عمد من لا يحل صيده وإن لا يترك التسمية عما هو وإن  
 لا يستغفر بين الإرسال والاختيار في خمسة في الكسر  
 إن يكون معلما وإن يذهب على سن الإرسال وإن لا يشرك  
 في الاختيار من لا يحل صيده وإن يقتله جرحا وإن لا ياكل منه  
 وخفة في الصيد إن يكون من الحشرات وإن لا يكون من  
 نبات الماء إلا السمك وإن يمنع نفسه بجناحه أو قلمه وإن  
 لا يكون متقويا ناسا أو نجاسة وإن يموت بهذا قبل أن يصل  
 إلى ذبحه وهذه الشروط إذا كانت فبالذبح إذا لم يترك  
 ما تجوز كانه قد ذبحه حال الذئبة وقوله إن لا يكون من السمك الذي  
 صلت له في حل الكلال الذي بعده وسبقها أي الشروط المذكورة  
 في فناء المساقيل وفي المخوض شرح بالكتاب فتدق أقوال  
 وإذا حلته فاصطاد أو حرر عليه صيد البر ما دمره حرر  
 والاول الذي سرت الأرملة باحة والثاني يدل على الحل إذا ترك  
 الأحرار قال الأكر في العناية وفيه نظر لا تستلزام غيرهم  
 الفاية وهو ليس بخفة انتهى والصواب أن الاستدلال  
 به صبي غلبي قال ابن الساعاتي في البواب أن العناية عند

من الأخرية والصيد من المباحات التي توثق السرور على ما ذكره  
 هنا لا يناسب ما ذكره في الأخرية حيث قال قدم الذئب لأنه  
 حلاله ولا يشترط فيه الحرم كالأخر فينبغي كلامه تناقض واجاب  
 الشيخ المقدسي رحمه الله حيث قال لا شك إن لكل مقام  
 مقال وقد ذكر في الأخرية ابتداء الخلل للاهتمام بشأنه والممنوع  
 منه لإدعائه الضرورة إلى ذكر أقسام من الحلال للاشتباه و  
 والاختلاف في أن أخلا ب مناسبا للصيد باعتبار وصف  
 الأباحة وإحالة السرور وما كونه يدر جميع المباحات على  
 التفضل فلا ينبغي أن يوجب أحد من أهل التحصيل وقد  
 قالوا الأخرية مباحة إلا أربعة الخائف قد ذكر في الباب الحلال  
 على الأجل وبعضه على التفصيل وفي ذلك كتاب في المناسبة  
 انتهى وفي المناسبة بينهما أن كلا منهما يورث القنلة وفي  
 الحديث من أتى الصيد غفل ثم الصيد مصدر حسا وكفر به وهم  
 إذا أخذ فموصا يذوق ذلك وصيد رسي الصيد صيدا وهو على  
 ما قاله الطبريزي حينئذ عمدت بموصي طبع لا يمكن أخذه  
 إلا بحيلة فخرج بآتمته منكر الدمار والبط إذا لم يدر أنه تعلق  
 له فأنما وجب أن يهلك عليها ويتعد على فرار من جنتها  
 وبالموت من شللها إذ معناه أنه لا يعلق الناس بيلا ونسأ  
 ويطعم ما يتبع حش من الأهلية فتأخر لا تحل بالاصطيد ويحل  
 ذكاة الضرورة ودخول حش يأنظر طبع لا يمكن أخذه إلا  
 بخيلة تستأن في المنع ومجاسنه محارس الكسب وسببه  
 يختلف باختلاف حال أهله لا يفتقد تكون الحاجة إليه  
 وقد يكون ظاهره الجمالة وقد يكون للفتح انتهى وفي  
 العناية والاصطيد مباح فيما يحل الكله وما يحل في حل الكله  
 فصيد الأكل وما لا يحل الكله فصيد له فخر الأكل انتفع

من قبيل الإشارة المفهومة وعلى ما قاله صاحب التلويح في بحث  
 الممارضة والترجيح ان مفهوم القاية متفق عليه انتهى وروى  
 بالسنه فقلنا صل الله تعالى عليه وسلم لعدي بن حاتم  
 اذا رسلت عليك فاذا رسل الله عليه فان اسلك عليك فاد  
 فادركته حافا ذبحه وان ادرته قد قتلته يا طرفة فقل  
 فان اخذ الكلب فبكه رواءه سكر وبخاري واد اجاع فانه  
 لم يرو خلاف لاحد في باقته وبالكتاب في نوع التساق  
 والاكساب مباح كالاخطاب المحرم فانه لا يباح صيد  
 مطلقات صاده في أرض الحرم او في غير أرض الحرم من حيث  
 تعلم انه كان الاولى للشارح ان يقول او في غير الحرم لم  
 الصور الثلاثة صيد الحرم في الحرم والحرم وصيد الللال في الحرم  
 ويمكن ان يدخل هذه كله في قول صاحب الغاية انه يكون  
 من اهل النكاح فان الحرم ليس باهل النكاح الصيد وما صاده  
 للتمهي كما هو ظاهر فانه يلزم حيث قصده التمهيد به والا فهو  
 حلال قلوا صطا ولتلهي بالشرط الستة عشر هن التمرط  
 كونه ليس في الحرم حلالا وان حرره فله ذلك رجعت احرقة  
 على ما لا يشبهه في المص والمغ وهذا هو الذي عول عليه  
 مولانا في البحر وفي فاشه فانه قال بعد ايراد عيار النازيه  
 في فوائده من هذا البحث وعلى هذا فانه حرفة له صادة  
 التمهيد حرام قال في المص واعاوردته اية تحت اخذه حرفة  
 تبع اية لا يشيخه صاحب قالا ليد حمد هذا من متابعه  
 التمهيد ان شئنا وان كان في ضعيف وهو دليل زيادة الود  
 والانتصا بينهما فان هذا من يمتنع من بثبوه على شئ  
 او عرف كلامه ويستنتج منه انتهى والا فالحق في عدي  
 اباحة اتخاذ اية صيد في البر وفي البحر حرفة لا اية الصيد

نوع من الاستسباب وحق انواع السبب في الاخذ سواء فلا فرق  
 بين صيد وتجارة وصناعة من التجارة والحجارة وبحرها على  
 المذهب الصحيح عند جمهور العلماء والفقه قال في التمرط خاتمة  
 وبعض الفقهاء قالوا الزرع مذمومة والصحة ما ذهب  
 اليه جمهور الفقهاء من اختلاف في الزرع او التجار في اهل الفضل  
 انتهى وفي المتنق والمواهب فضله الجهاد في التجارة والزرع  
 ثم الصناعة انتهى والتسوية التي ذكرها الشافعي اذا لم يكن بطون  
 محظور لا يذم بعضها وان كان بعضها افضل من بعض شعر  
 ان كل نوع تجارة يتخذ لانس ان حرفة ومساكن وقارة يغله  
 وقت الحاحه في بعض الاحيان ولما كان الاصل طيرونها من  
 حلالها باحة اتخاذ حرفة ولا سيما مع اطلاق لاد وسبارات  
 المتون والراية لادها من دليل خاص وما قبل الدفوف  
 ازهاق الروح وهو يورث فسوة القلب لا يدل على الاقعة  
 طوعا بانه غير كالتجارة والحرفة افضل منه كما في التمرط  
 وغيرها قال الخبير العملي وكلامه صحيح وقد كنا نستنتج كل  
 حرفة اتخاذ حرفة ولا باطلا في ايات الصيد فاني ان التمر  
 اصحاب المتون والشرع اطلقوا باقته ولم يستثنوا منه  
 ذلك واعا حرمه انتهى به فتد علمت من نصوص وردت  
 صريحة في حرمه مطلق اللهم فليسا مل انتهى وفي التمرط  
 قال ابو يوسف اذا طلب الصيد هو ولعبا فلا خفيه والره  
 وان طلب منه ما يحتاج من بيوت او ادم او حافة خرب  
 فلا بأس به انتهى وذكر الخافق ابن حجر في استنبطه من  
 حديث عدي بن حاتم ان فيه اباحة الاصل طيرون لا انتفاء  
 بالصيد الاكل والبيع وكل اللهم بشرط قصد التلبية والانتفاء  
 وكرهه مالك وخالفه كثير وقال اللين لا اعلم حقا شبه باطل

منه فلو لم يقصد الا تنفعا به حرم لانه من الفساد في الارض  
باتلاف نفسه عينا فان لازمه وانزله لانه قد يشغل عن  
بعض الواجبات وكثير من المندوبات وقد اخرج الترمذي من  
حديث ابن عباس رحمه من سكن البادية خفا ومن اتبع  
الصيود غفل وله شاهد عن ابي هريرة عن الترمذي ايضا وان  
عند الدارقطني في افراد من حديث البراء بن عازب وقال  
تفرد به شريك الترمذي نضب رجل شيلة لصيد ملأ  
ما تعلق بها اي بالثقل المنصوب للاصطيا والشيء يده عليها  
سوا قصد ينصبها الاصطيا او لم يقصد الا الشيلة ان  
تنصب لاجل الصيد بخلاف ما اذا نصبها للجفاف فانه لم  
يمالك ما تعلق بها لانه لا يصير خذله بالثيلة وفي البر  
نصب شيلة فتعلق بها صيد فاجا انسان واخذه قبل ان  
يتخلص ويظهر في الاول ان سبب المالك انتقد في حق  
الاول لانه موضوع لم ينتقد حسب بعد حقه واخذه الثاني  
بعدهما يتخلص وظاهره ان الثاني لانه انتقد حسب قبل  
اخذ الثاني وفي محيط السر حسي ولو كان صاحب الشيلة اخذه  
ثم انتقلت منه ثم اخذه اخر فهو ملك الاول لانه ملكه بالاخذ  
وانقلته بمنزلة اياها والعبد وشيء لا يصير ذلالت لا يوجب  
زوال ملكه وفي الظاهرية والاختصاصي يكون ايهما باستقالات  
ليس بموضوع للاصطيا اذا قصد به الاصطيا وحده من نصب  
فقط طحا وتعلق به صيدان قصدي نصب فقط طحا  
الصيود ملكه والى يقصد به الصيد لا يمكنه ذلالت الشيلة  
في المنة رجلها موضوعا يخرج منه الماء الى الرجل لصيد السمك  
فأرضه في ج الماء من ذلك الموضوع الى أرضه بملكه كغير  
ثم ذهب الماء ويحق السمك في أرضه ولم ينصب الماء لانه قل عتي

صار السمك يؤخذ بغير صيد فلا سبيل احد على هذا السمك هو  
لرب الارض ومن خدمته شيئا منه ولو كان التام لا يقدر  
على السمك الذي فيه الا بصيد من اصطاد منه شيئا ولو لم يذا  
فأخذ خبز ولو لم يذ الشيلة في الماء وخرج غيره فيه النضر فوقع  
سمكة في الشيلة وتعلق بالشئ فان كانت في الحيوان الضئيلة  
من الشيلة فهو لصاحب الشيلة كذا في الفتاوى الشافعية اذا روي في  
الماء فتعلق به سمكة ان روي بها خبز المائي موضع يقدر  
على اخذها فاضطربت وقعت في الماء عليها وان انقطع الحبل قبل  
ان يخرجها من الماء يملكها كذا في الخلاصة رجل خبز في أرضه  
خبيرو وقع فيها صيد لرجل واخذه قال الصيود يكون للاخذ وان  
كان صاحب الارض اتخذ تلك الحنية لاجل الصيد فهو احق بالصيد  
نذا في الخاتمة ولو ان صيدا باقى في أرض رجل وتكنس فيها وسجا آخر  
واخذه فهو له هذا اذا كان صاحب الارض بصيد من الصيد مجتهد  
لا يشترط على اخذه لو مد يده اذا كان قريبا بحيث لو مد يده اخذه  
فهو لصاحب الارض نذا في الظاهرية واذا خبز في أرضه لم يقصد به  
الاصطيا ووقع الصيد فيها في اخر اخذه ان كان صاحب البئر  
من الصيد مجتهد لو مد يده يقدر على اخذه فهو لصاحب البئر  
كذا في الخطوط وذا في السيون اذا دخل دار انسان واغلق صاحب  
الدار الباب لاجل الصيد ملأه وادخله لا من اخر لا يملكه حتى  
لو اخذ اخر كان الصيد لصاحب الدار في الوجه الاول وفي الوجه  
الثاني يكون للاخذ قال من اخذنا وليس معنى قوله يقدر على  
اخذ من غير صيد لانه لا يحتاج في اخذه الى الحيلة وانما معناه  
انه يمكن اخذه بتقليل المصلحة من غير نصب شيلة وفي المنة  
نصب شيلة حادثة في وقوعها صيد واضطرب وقطع



وانفلت فاحترأخذ الصيد فالصيد لاخذ ولو جاحا حب  
الحياة لياخذ فلما دلي منه حبث يتقدر على اخذ لو شالظن  
حتى انفلت فاحذخره لصلها حب الحياة وكانا صيدا الكلب  
والبازي على هذا التفصيل والحالة خيط مستد يرتقل به  
راس الصيد ورجله تذا في الظهيرة ابن سما عن محمد  
في رجل رى صيدا فصرعه فقتل عليه ساعة من غير جرح  
ثم ذهب عنه القتي فقصي وكان طائر افطار فزله رجب  
آخر فصرعه فاحذخره فقتل لاخذ وان اخذ الاول في غشيته تذك  
واخذ الآخر هو على تلك الحالة قبل استقلاله وتجاهله فهو  
للاول منها وهو والله ظاهر والاستقلال لا ارتفاع رجل  
رى صيدا فحده جراحة لا يستطيع معها النهوض في القيام  
فلنك كذا ما شال الله في بر وتماثل في رجاها اخر واخذ  
فالصيد للاول كذا في الظهيرة واذا جرى سها الى الصيد فاصابه  
واخذته حتى لا يستطيع برحاه من مكانه ثم رماه بسهم اخر  
فاصابه وفات لايجل الكه هذا العلم انه مات من الرمية الثانية  
اول يعلم من اياهم من مات اما اذا علم انه مات من الرمية الاولى  
حل والعلم في حق الوقت الذي كذا في خزانة المفتين ومن  
رى صيدا فاضا به ولم يخذه ولم يخرج منه حين الامتناع فراه  
اخر فقتله فهو الاول ولم يוכל وهذا اذا كان الاول بجاحا  
يخونه منه الصيد حتى يكون الموت مضافا الى الرمية الثانية اما اذا كان  
الرمي الاول بجاحا لا يخونه منه الصيد بان يوقيه من الحماة بقدر  
ما يتيق في المذبح كالحوان لسيد عجل وانكاح الرمي الاول  
بجاح لا يقتل منه الصيد غير انه بقي فيه من الحياة التي تاليه  
في المذبح بان كان يعيش يوما او دونه فعند ان يوصف

رحمه الله لا يجرى بامية الثالثة لانه لا عبرة بهذا القدر من الحياة  
عنه وعند محمد يجرى لان هذا القدر من الحياة عبرة عنه فصار  
الجواب فيه والجواب فيما كان الاول بجاحا يسلم منه الصيد  
سواء فلا يجي ويضمن الثاني للاول فيمنه غير ما نقصه جراحة  
وهذا اذا علم ان القتل حصل من الثاني بان كان الرمي الاول  
بجاح يجوز ان يسلم الصيد منه والثاني بجاح لا يسلم الصيد منه  
ليكون القتل مضافا للثاني وان علم ان الموت حصل من الجرحين  
اولا بدرضمن الثاني ما نقصه جراحته لانه جرح حيوان  
مملوك لا يغبر وقد نقصه فضمن ما نقصه ثم يضمن قيمته  
مجرى حار حربي لحصول الموت بالجرحين فكان متلفا نصفه  
وهو مملوك غيره فيضمن نصف قيمته مجرى حار مملوك حربي  
لان الاول لم يكن بصنعه وقد ضمن الثاني مرة فلا يضمنه  
ثانيا لا يضمن نصف قيمته فحده ذلك لانه بالري الاول صار  
بجاح يجرى بركة الاختيار لم يكن الرمي الثاني فهو بالري الثاني  
افسد عليه نصف القيمة ولا يضمن النصف الاخر لانه  
قد ضمنه مرة قد خلا من الذم فيه لكان في وان رماه  
الثاني فقتل فقتله الاول فقتله لا يجرى الكه ولا  
يضمن الثاني في رماه وان كان الصيد بعد ما اصاب سهم الاول  
بجاحا سله ويظهر فيه الثاني وقتله يكون للثاني ويجزى الكه كذا  
في الثانية واذا رى رجلا صيدا فاصابه سهم احدهما قبل  
صاحبه واخذته واخرجه من ان يملك صيدا فاصابه سهم الاخر  
فهو الذي اصابه سهم ولا رماه معا واصابه السهمان  
معا فهو لها والعبرة في حق الجراحات الاصابة بالحالة التي وفي  
حقها لا يقتل حالة الرمي في الظهيرة وان اصابه سهم الاول فقتله  
ثم اصابه سهم الثاني فقتله قال ابو كوفرج يוכל والصيد للاول

كن فينا فتنة خاتنة ولورعي سهاقي صيدورمي رجل فزاها ب السهم  
 الثاني السهم الاول وامطاه حتى حاد الصيد وقتله جرحا  
 ان كان السهم الاول يحال بيمانه لا يبلغ الصيد بدون الثاني فالصيد  
 للثاني لانه اخذ حتى لو كان الثاني يحسب او محرم الايجل وان  
 كان السهم يحال يبلغ الصيد به بدون السهم الثاني فالصيد الاول  
 لانه سبق ولا اخذ وهو كاف بنفسه فان كان الثاني محرم او  
 محسوبا لا يجزئ استمسكا للذي في الكافي وذكر في البستي عن محمد بن  
 لود غلط في دار رجل وحاططه او دخل جاري وحسن دار رجل  
 او حاططه فان كان يؤخذ بغير صيد فهو رب الدار ولو لم يكن  
 للطبقة للمالك وهذا الجواب يخالف جواب الاصل وفي  
 الاصل لو لم يكن عليه صيد فاتبه الكلب حتى دخله  
 ارضه جاز او لا وكان ايضا حيا الكلب وكذلك لو اشتد عليه  
 صيد حتى فرجه وادخله وارنس ان فهو لا ينسأ اخذه وضطرو  
 فتمت اخذ بيمانه في الذبيحة وعن ابى يعقوب راج في رجل اصطاد  
 طائرا في دار رجل واقتطع طائره على اصل فهو لهما يد سوا  
 اصطاده من السهم او من النسي فان اختلفا فقال رب الدار  
 اصطدت فبيدك وانكر صاحب ذلك فان كان اخذه من السهم  
 فهو له وان اخذه من داره وشجره فالتقول قول صاحب  
 الدار في الظهيرية قال في الاصل ومن اصطاد سكرته من  
 جاز رجل لا يقدر على اخذ صيدها فهو للذي اخذه وكذلك  
 ان كانت اجرة لا يقدر على اخذ صيدها الا لا اصطاد فيها  
 الاجرة صاحبها عزز لما فيها من السمك وانما الحز لا خلاف ان  
 كان صاحب الاجرة احتال لذلك حتى خرج الماء ليل السمك  
 فهو للاخذ وان انصب عنه الماء فان كان قصده اخذ السمك  
 ينظر له يمكن اخذه لا بصيد فهو لا اخذ وان امكن اخذه

三

من غير صيد فهو لها حب الائمة كذا في الحديث وفي المتنق داود بن  
رشيد عن محمد بن غنم اخذت كوارث قتل من رحلته فخرج منها عسل  
كثيرا ذلك لاجل حب الارض ولا سبيل احد على الخنزير قال ولا  
بيشه هذا الصيد ويصيده وانما الرار يعني الفرق فقال انه  
يحي ويذهب والبعض يصيد طائرا ويطير وانما يشبه الطير  
في هذا الخنزير والواحد في الحد كذا له وما العسل ليلين  
صيد ولا يصيد صيد فقط وفيه ايضا عن ابن جعفر اذا وضع  
رجل في ارات الخنزير فتعسلت فهو لها حب الكوارث كذا في النص  
والمتنق لا حدار جلي حاشا ذكر ولا خنزير فانما اخذتها حب  
الانثى والفتخانية وان وجد للخنزير وهو ليس للخنزير  
والطقات ليجمع منها بعض النعمان الحاشا عن ابن جعفر  
خاتم ولو لم يفض او وجد ربحا لم يربح بغير الاسلام لم يد  
به لان المذنب بغير الماهلية فهو كالمذنب وقد تقدم انه  
اذا شقبة الفرب جعل اهلها وانظر كذا في الحرب لغير اهل الاسلام  
ولكن تعامله اهل الاسلام كالمسلمي والربال حرب الفرب ليس  
لا يملكه الخنزير وخوف وجهه عليه تريحه كاللغة ان كان ذا  
قيمة كثيرة لا خنزيرة ومحل هذا ان كتاب اللغة اعلم  
ان اسباب الملك ثلاثة فثبت الملك احدها سبب فاقول  
لا يملك ما لك الى مالك اخذت فانه يثبت فيه الملك للخنزير  
بعد المتعار من ملك البائع وصبه وهو لملك فانها تنقل  
ملك الموصوب عن واهبه الموصوب له وثانها سبب خلافة  
كذلك فانه يخلق وارثا عن مورث في ملك الخنزير وثالثها  
سبب يثبت الملك احالة يعني لا اعتمار النخل ولا اعتمار  
الخلافة وهو استلاما باستلام حقيقة وذلك هو صب اليد و  
باستلاما حكا بالتمسية لصب شبله لصيد ولذا في فتح

الملك لا اجابا ينزف فيه الامير لا الوصيب الشبهة لجهاق وقوله  
على المباح متعلق باستلزامه يعني وينتج الملك بسبب استيلاء  
على المباح الذي لا عين ملك فلو استقر رجل في منزله على حطب  
غيره لم يملكه هذا نوع من اشتراط لونه خالفه ملكا ولو لم  
علمه لمن جمعه ولا فلكه الثاني ولذا قوله لم يملك القليل  
ما يجوز من القايه وهو هائله تعرف فان عرفه وجد حبه نفي  
دفعه اليه وان عرفه ان علم الله لا يطلب تصدقه بعد وانفقته  
على نفسه وذلك لان ما ياخذ المتكسب ما على ملكه ماله  
فكان كالتقطعة ومواده ماله قيمه اما النواة ونشور الرماث  
وهو ذلك فيملكه مالا اخذ قال في الرزق في باب التقطعة وفي الحديث  
ان كانت التقطعة شيئا يعلم ان صا حيا لا يطلبها كالتواة ونشور  
الرماد يجوز الاستماع فيه من غير تعريف لكنه موقوف على ملك ماله  
لان الخليلك من المجهول لا يصح وفيه قولان في المختار وفي القشور  
والنواة تملكها وان جمع شيئا لا يغير كصا د فلوله لا حياء الناس  
على ذلك وان سأل عن مشقة فلوله ولصا حياء ان ياخذها  
منه ونشور الحطب في صورته لانه في قوله قلته لا يحتاج  
الى الخليلك عن ملكه في حطب غيره وما وجد المتكسب ماله في حبه  
ليس مباحا فقد خرج بقوله المباح بـ **باب ان الحطب**  
لما كان مباح الاصل وملق في الغلابة اشبه المباح وكذلك ما وجد  
المتكسب لانه يشبهه القايه ونحوها وما يليق فيها غير كظهوره فكان  
له شبه بالمباح لكن قيل ان من ماله يخرج ماله الذي فانه ملكه  
لهم وهو مباح حقيقته فملكه بالاستيلاء مل ولا يمسو ط  
ومن اخذ بانه او شبهه في ماله سواد وفيه حليه جلاجل وهو يعرف  
انه على علمه ان يعرفه ليرده على صا حيا وذلك ان اخذ طيب  
وفي عينه فلا دة وكذلك لو اخذ حيا في المظهر عرف ان مثله

لا يكون وحشية فطرية ان يعرفها لانه بمنزلة اللقطة وبمقتضى  
ان من اخذ بخرج حيا فاولا في حيا الناس فاما اخذ من  
واخا لا يملكه لان الفرج يملك بملك الاصل فهو بمنزلة اللقطة  
في بيها لان كان فخره لانه يتناول حيا حية وان كان غنيا ينبغي  
ان يبتدعها بها على قدر ما يشترط منه في بيتا وله وهكذا  
كان يفعل شيئا الا ان شئ لا يمدح وكان مولا باكا لتمام  
انتهى ونجام التعريف الى تعريف الصيد كذا قال السيد محمد  
وتقدم ما في تعريفه عن القسائي ووقع في بعض النسخ  
التعريف في الطول لا في قدم المات بحث صيد الجورج على فصل  
الري بمان ان الصيد ها هنا حيوان وفي الري جاد والحيوان ان عرف  
فقال **باب الصيد كل ذي ناب ومخلب** تقدم ايا  
تقدم تعريف كل واحد منهما في التعريف وتقدم ايضا بانه ليس  
المخلب ناب وكل مخلب فان البعير ناب ولكن لا يصيده والحمام  
له مخلب ليس له يصيده من كلب ويا من يستعمل قاتما وتظهر  
حركته على الزيد ومقتلا باليا الخفقة والمشددة كما انسابه  
سليم وغيره ونقطة مشتق من البروز وهو يذوب وهو من  
اشد الكيون تكلم او ضيقها خلقا فالكلب من ذوي الناب  
والبا من ذوي الخشب ونحوها كالغيد المنعم والباشق المنعم  
والصق والنشاهين والمقاب وفي الجا صغير وكل شيء علمته  
من ذوي ناب من السباع وذوي مخلب من الطير ولا ناس يصيد  
ولا يخبر فيما سوى ذلك الا ان تذكر ذكاته فتدبره ولا اصل  
فيه قوة تماثل الحيا الطيبات وما علمته من الجورج مكلبه  
تعليمه من ما علمه الداء واحا كصيدا علمته من الجورج  
والجورج الكوسب والجورج بالنسب قال الله تعالى ويعلم ما جرحتم  
فانها لا يكون وقيل هي ان تكون جرحه بنا بها او مخلبها حقيقة

عليها هو ظاهر الولاية لان في اشتراط المخرج من الكوا سبب علم بالمتيقن  
 به فلا تخالفاً بالحق ثم عزم الله تعالى في كل ما ادب جازجه بهجده  
 كانت او طاهر ومعنى قوله مكسب من صليين الا اصطفاً فاعلموا ان  
 تؤدبون في تناول كل ما علم من المخرج واشتقاقه من الكسب  
 لان التاديب الترمي بالعلم في الكلاب في اشتقاقه من لغظه لكثرة  
 في جنسه اولان السبع يسمى كلباً ومنه قوله صلى الله عليه وسلم  
 اللهم سلط عليه كلباً من كل انك فالكه الاسد ومن الكلب الذي  
 هو بعدي البقرة يقال هو كلب كذلك اذا كان ضاراً وابه وانما  
 يحل الصيد بما ذكر بشرطه فالبينة التعليم وبشرطه كونه في الحيوان  
 الذي يصاد به ليس بجنس البعير ثم خرج المخرج على ما هو من  
 الاصل بقوله فلا يجوز الصيد بدب واسد لعدم قابليتهما  
 اي الاسد والدب التعليم فانها يمكن واحد منهما لا جيران للغير  
 بل لا يصيدان الا بنفسهما خافهما الاسد فلعنهم الله  
 وكبرهان يكونه خافه النمر واما الدب فالحق سبعة قال الزهري  
 وعن ابن كوفى رحمه الله اشقي من ذلك الاسد والذئب لانها  
 لا يعلمان نهيها الا سبلها وهما والدب لنفسه لا ذكره فيه  
 البداية والنهاية وذكر في النهاية ان الدب وكذا الذئب و  
 ولانها لا يعلمان عاقبة ولا ان التعليم يعرف بترك الاكل وعلال  
 ياكلان الصيد في الحال فلا يمكن الاستئصال بترك الاكل والتعليم  
 حتى لو تصور التعليم منها وعرف ذلك جاز في ذلك في النية  
 والحق بدفعهم بالدب الحدة فلا هو الصيد بها فحسبنا  
 ولا يجوز الصيد بمنزلة لسانه عليه فلا يجوز الاستئصال به  
 قال النضر والمزني وعنه ونظره قاضي هذا ينبغي ان يجوز الاصطفاً  
 في الكلب على التقيد بخلافه يعني كما يروى عن محمد بن  
 ان يقال في جواب ذلك ان النضر يرويه اي في حال الاصطفاً



بعضهم اراده قوله صلى الله عليه وسلم ان تعلم ما حدث  
 بكلمك العلم فذكرت اسم الله عليه فكل ما صدق بكلمك غير  
 العلم فادركت ذلك فكل رواية البخاري ومسلم فتنه وبه  
 اي يقول ان النضر يروى في الاصطفاً بالكلب اي بدفع قوله  
 الغستا ان الكلب يصح العمى عندهم ورواه صبيدة  
 في الانتفاً راداً على شرط كون المخرج ليس بجنس البعير فيجيب  
 فان النضر خصه دون غيره واما ما ذكره من ان الكلب يبر  
 ليس بجنس البعير عند جنس البعير ما في تجريد وغيره فيجيب  
 عنه فان هذا خلا في ظاهره والذهب فيه بخلافه عينه  
 فلا يجوز الاصطفاً به فقام في حجب الكلاب والتقصير عن  
 اشكاله بشرط علم ما يعمد فيه جاز وبشرطه بالصيد فلو  
 حاد كلب عن مسامحة الحال انه قد ساء الله رسله ولم يكل من صيده  
 لم يجوز له ولا يبره الا في هذه النوازل شرط التعليم وذو علم  
 ما الصيد والى في بقوله بترك التصديق الاكل مع الطبع ولا عبرة بتركه  
 مع الشروع في قتره السحيم بان لا يمكن جلد وعظم او جناح  
 او كفة او غيرها كما في حفظان وغيرها اما الشرب يعني في شرب الكلب  
 المعلوم من دم الصيد بعد ما ساء الله تعالى عليه ولم يكل من صيده  
 نسياناً فلا يصح سبها في رواية بنتها بقوله كما لو شرب الكلب من  
 دمه فلا يبره هذا قولها ورواية الحسن عن ابن حنيفة وهو لا يبر  
 كما في جوابه لا خلاف لان علمه يعرف بترك التجارب والامتنان  
 ويحرمه ضربت لذلك كما في قصده من ساء الله عليه مع ساءه للظفر  
 عليه السلام وخيار الشرب ويستتاب ارتد ثلاثاً بامره وقاصلي  
 الله عليه وسلم اذا سئله احد لم ياكل فانه يفرقه له فليجمع  
 وقال عمر رضي الله عنه لا يبره احد في التجارب ثلاث مرات  
 فليتحول الى غيرها ولان الكلب هو الذي يقع لانه على النسيان



انه يعمل

دون القليل والجمع كثير ولهذا قال صلى الله تعالى عليه وسلم الثلاث  
ركب فقلده فيسترط الترك ثلاث فوات متواليات لاحتمال  
ان ترك الاولى للشبه وخوف العزب كما في التمسكتاني وكادس  
ابو حنيفة رجع لا يجحد في ذلك حدا ولا يوقت وقتا بل فنه  
المرجه فيعتمد بتركه على صله وكافة يقول اذا كان معلما  
فكل ورع كان يقول اذا غلب على ظن اهله لم يعلم ولم يقدر لان  
المقا دير تعرف بالنقص لا بالاجتهاد ولا فهو هسا فيقول من لم يركب  
الجبتي فخر وهذا راجع اليه من حيث الغفران والنجاة  
الخفة المائنة من الصلاة والاعمال المفردة للصلاة ونحو  
ذلك وقد قيل في الاصل وترك الاكل قد يكون للخوف من العزب  
فلا يقع دلالة على التعليم ولا من عدمه ابو حنيفة يقول يرجع  
والبلادة فلا يمكن معرفتها ورعا كانه ابو حنيفة يقول يرجع  
في ذلك الى قول اهل العلم من الصيادين فاذا قالوا لمعلم  
فمن علم اذا ترك ثلثا فلا عمل الاولي والثانية على قول من  
قال بالثلاث وعوضاهم وكذا الثالثة عندهم لانه لا يصح  
الابعد تمام الثلاث وقوله غير معلم فكان الثالث صيد هب  
جاهل فصار كسيع العبد المحجوع عليه مال المولى بعد الولي  
وهو سالك فانه يصير مذكورا في التهمة فلا يلزم ذلك  
السبب حتى كان للمولى ان يبتدعه ان تشا وعند ابو حنيفة  
عليه رواية الاولي عمل لان تركه عن الثالثة انه تمامته  
فرضا وهو صيد هب عال لانا لما حكمنا بكونه عالما بطريق  
ان اسأله على صاحبه قد تصدىق وتحقق وليف جرحه وقد  
اخذه له بعد ان رساله بخلاف ما استمر يداه لان يهود العبد  
مال المولى لا يجوز ان كان ماله وملكه في الخارج حتى يترك  
والمولى يراه سلكا صار اذ وحاله وجازت شراؤه وزمره والاصح

انه يعمل الثالث اختاره الفقهاء في مختلفا واربعة حروف وهذا  
في الكتب ونحوه مثل الفهد في الدرر حيث قال والنه في  
كلين قال القسستاني فترط فيه ترك الاكل ونسأله السباع  
كالغند وغيره كطحن لانه شرط فيه الترك والاحابة ولعلها  
ومرلا جيملا لان عاداته الافتراض والنفسا والاختيار  
واللهما في غيرهما ودر في النظم وغيره ان الفهد مستثنى منهن  
فانه كالكلب فلا يبعد له بكون المعنى بترك اكل السباع كثير  
الاستعجال وهو الكلب وانهم لا غير ونداء بغير علم المولى  
انتهى وانهم التعليم نازحون اليه رجوعا لارجح من الظهور  
انك اذا دكرتة لثا اصل الصفة بعد ذلك تعلمها  
في البازي ويحده كالمصغر من ذي الحلب وانما كان التعليم  
في الكلب بترك الاكل والبازي بالرجوع لان بدون الكلب  
يحتال الصرب فيمكن حربه حتى يترك الاكل ويترك البازي  
لا يعمل الصرب فلا يمكن تحقيق هذا الشرط فالتبغ فيه قوما  
يدل على التعليم ولا ياتية التعليم ترك ما هو مألوف عادة  
وعادة التبازي التي حش ولا يستغفروا عادة الكلبا لانهما  
والاستلاب لانهما فالتبغ واذا ترك كل واحد منهما مألوفه  
دل على تعليمه وانها علمه وهذا الفرق لا يثنائي في الثلاث  
بدون في ذلك فيجب العمل الصرب الا في الكلب خاصة لانه هو  
الايوف دون غيره من ذوات الانبياء فانها ليست مألوفة  
والفرق الاول يثنائي في الكلب بدون كلب فاجب يعمل الصرب  
فاملن تعليمه مألوف الى ان يترك الاكل ويلقي ويقع في الكفانية  
عن المسوس ان الكلب في الفهد سوا ويقتل في الخانة  
عن الكافي لذلك فلا يسترط الاكل واللعنة في كلبه  
خلافا لما في اختاره والدرر وعادة السباع وقال نحو في المولى

لا يعمل لمطلق على التعيد فيما اذا اختلفت في ذلك وكان التفسير والاطلاق  
من جهة السبب واما اذا كان من جهة الحكم والحادثه واحده  
فيهما عليه انه يري وقال القسستاني ووجه ما ان قطع السبعين  
جزء من الصلح تحقق ذلك الاضطراب ولا يختصنا ختفا او  
صلى اي جلسا على صدره حتى قتلنا بطل قيل فلهذا محمد  
واما عندهما فيحال الفتح على الاول كما في الدخول ويستثنى منه  
المازني والصبه فانهما قتلناه حتى اؤخذنا حيا لا قتلا  
كما في النظر وما في فاضلنا ان المخرج شرط ومستول المازني  
حلال له ان يحل احدنا على ظاهر وانية والاخر على غيره كما في ولائنا  
منه الى ان لا داسين يشترط ومنهم من شرطه ومنهم من شرطه  
ان كانت الخرجه صغيره كما في الحديث ولا يحل الصلح الا بشرط  
ارسال مسلم او كتابي اي ارسالا من له ملكه التوحيد دعوى  
واعتقادا ودعوى الاعتقادا كما كتابي فان اذنبعت الكلب  
او المازني على ان الصلح بغير ارسال فاقطعه وقتله لم يعمل مع  
فان صاحب صاحب الكلب صيحه بعدما نقلت وسحق  
فان لم يبرز يصياحه بان لم يزد طلبا ورحصا على الاخذ به  
فاختلفا صيدا يوكل اما اذا اخرج يصياحه اكله شحسا فاكذوب  
الظهرية كما في قتل بارسال من غير تعليم فاستاني ولا يعمل  
الصلح الا بشرط التسليم عند ارسال اي ارسالا للجورج ولا  
تعتبر النعمه وقت الاحايه في الذكاه الاضطراب لا يختلف  
الاختيارية لان النعمه تقوية بعد المذبوح اكله على الاكله فلو  
اخذني نشاء سعي ارسالا في خربه جالسه في الاوطان فخرج  
ولو لم يصيد وارسل عليه كلبا حتى يقتله اكله فوضع نشاء  
تسمى ثم اتى السكينة واخذ سينا اكله فذبحها بيا لوط بخلاف  
ما لو سعى على سعيه في بغيره وتماه في البديع ولو وجد

فاصاب

لا يعمل

المصر في المازني يحكم اجابه يصيب مسلما ويشتري ان يكون على الاختلاف  
المذبوح في الكلب ولو قيل انه يصيب مسلما ما جابه واحده الكلب له وجه  
لان الخوف ينصرف جلا في الكلب وفي الهنديه هذا اذا احاب صاحب  
عند الدعوى ان الكلب من غير ان يطعمه والهم واما اذا كان لا يجيب  
الا بطم في اللحم لا يكون مسلما انتهى وفي الشتر خائنه والذين يرون في  
اذا المازني من صاحب فربما قلتم حتى علم بلبه جاحلا  
اذا احاب صاحب ثلاث مرات بعد ذلك على انه لا يجزم بتعلمه  
عندهما وقال قبله عن الخيط واما المازني وما معناه فترك  
الكل في حقه ليسى علامه تعلمه بل ان يجيب صاحبها اذا دعاه  
حتى اذا اكل من الصيد يوكل صيدا انتهى ولا يعمل صيدا  
الا بشرط جرحه في موضع منه اي من الصيد على الظاهر  
اي ظاهرا وانية ويده يفتي وعن الثاني يعني ويرى عن ابي  
يوسف يحمل الصيد بلا جرح وفي الحديث ويرى ابو يوفى عن ابي  
حنيفة انه اذا اسكس عضوا فطه لا بأس بالكله لان الكسر جرح في  
الباطن فتعتبر الجرحه في الظاهر انتهى وبه قال الثاني في  
الذي يبيع عن ابي حنيفة واي يوسفي انه لا يشترط رواه الحسن  
عنهما وهو في السبعين لقوله تعالى فكلوا مما امسك عليكم وطنا  
من غير قيد يخرج فمن شرطه فقد زاد على النص وهو نسخ  
علمه عن في موضع ولا يمارى من احد من على عددي ونسبه  
يؤيد على ذلك انه مطلق فيجوز على خلافه الا ان نسخها بالرب  
وهو يجوز جرحه الظاهر قوله تعالى وما علمت من جرحه على ما بيناه  
لان المقتصد في الجرح المسموح وهو جرح يترك جرحه على ما بيناه  
عنه اذا لم يفرق بين جرحه كافي الذكاه لا اختيارية والرب  
ولانه اذا جرحه صاحب من فوفيه وهو جرحه بالصلح وما تلي  
مطلق ولذا ما روي في حملناه على المقيد فحدا الواقعة وانما

السمية حكما الاحتقة فاشترط عدم ثبوتها عند قال الزيلعي واما اذا  
 شئت السمية عند الاشكال فلا بأس بالكله وقد بيناه في الذبايح ولو  
 ارسل القراني وروي في المسح لم يوجب كل كما في الظاهر به وفي  
 الترخا نية اذا ارسل الكلب ولم يسم فاسيا فقبل ان يصل سم  
 ولم يدعه حتى خذ لا يوجب شيئا في قبيل كتاب الرضن وهذا  
 من كل ما ذكرناه من الزيلعي على حيوات ولو غير معني ولو ارسل  
 على صيد واخذ صيد الكلب فادام في وجهه ارسل في سنانه  
 عن طائفة واذا ارسله على صيد في شجرة او شاة يقول ما جئت  
 انزلوا رسل على صيد وروي اليه صيد فاصاب لا يحل لشد  
 لا يكون اصطيافا فلا يضاق بالارسل والارسل على صيد في هذه  
 نية وفي تعريف الصيد ممنوع اي فادام على امتناع بقوله  
 او على جهة متوحش فالتدبير اي الصيد الذي وقع له في  
 الشبهة او سقط في البئر وهذا محتمل قوله ممنوع واستأثرت  
 وهذا محتمل قوله متوحش لا يتحقق فيه الحكم المذكور في محل  
 الصيد بالارسل واللوح بهما وقع في الشبهة وما سقط في البئر  
 وما استأثرت ان امسك فلا يحل حتى يذبح ذبحا خفيا ربا  
 الا اذا وقع في البئر وامكن ذبحه فذلك والا فاصلا في سبق  
 وراجه في الذبايح وفي الذبايح يرى اليه برج الحمام فاصاب  
 حماما وما تبادر ذكاة لا يحل ولكن يقع فيه كلام انه لم يحل  
 ذكاة الا اضطرار لا قبل سباح لانه صيد وقيل لا لانه باوي الي  
 البحر في الليل انتهى قلنا في كونه ههنا شرط لكل الكلب صيد  
 قال الماتن على حمله ممنوع متوحش يوجب كل الكلام فاسبق  
 في صيد الكلب لانه المقصود اعظم من الصيد وان وصلية  
 حل صيد غيره مما لم يكن من الكلب وان منع ولا متوحشا وان كان  
 واقعيا في شبهة او سا في بئر اذا صاده لغير غرض الا كل

سبح

سبح والكل فيما هو اعظم من صيد الكلب وغيره فلا حظ هذه  
 ان شرط إطلاق الصيد المأكول لجل الكلب وغيره المأكول لجل الانتفاع  
 بالكل ولا خلاف في ان الذكاة لا تضطر لنية تقوم مقام الاختيارية  
 وتعتني عن الذبح في جوار الاستعمال وهذا بناء على اشتراط نية  
 الذكاة لنية شريطة طهر الجسد ونحوه واما حجة الانتفاع به رحمتي  
 فتأمل وقال الشيخ ابو الطيب السندي في حاشيته قوله لا يتحقق  
 فيه الحكم المذكور فكذا قال يوجب لان الكلام في صيد الكلب هكذا  
 العبارة في النسخ التي عننا والظاهر ان في العبارة سقط بعد  
 قوله المذكور وهو قوله والمراد ان ما لم يتحقق ما يملكه ممنوعا  
 حال الامكان له ولذا قال يوجب لان الكلام في صيد الكلب ولو يذبح  
 المقابلة بقوله واعلم ويؤيده قوله ابن الاثير في لا يقال شئ  
 صيد حي يكون ممنوعا خلا لا لانه له واعلم من المأكول انتهى  
 قلست ولا يخفى ما فيه لاستقامة المعنى بدون ما نثار  
 اليه من السقوط فكل ما اوضحناه فتأمل ولا يحل الصيدا لا  
 بشرط ان يشترك الكلب المعلم بغيره الامم المنعقدة والارسل منه  
 الذبايح ارسله لذلك الصيد كلب لا يحل صيد كلب غير معلم  
 وكلب مجوسي او يمشي كلب لم يرسل وارسل ولكن يسم  
 عليه عدا وذلك لما روي عن عدي بن حاتم رحمه قال قلست  
 يا رسول الله اني ارسل كلبا واسمي فقال اذا ارسلت كلبك  
 وسميت واختر وقتل فكل فان اكل منه فلا تأكل فانما اسكنه  
 على نفسه قلست انما ارسل كلبا فاجد منه كلبا اخر غيره لانه  
 اياهما اخذه فقال لا تأكل فانما سميت على كلبك ولم يسم على  
 غيره وفي رواية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا ارسلت  
 كلبك فاذا ارسل الله عليه فان وجدته مع كلبك كلبا غيره  
 وقد قتل فلا تأكل فانما لا تدري ما قتلها رواه البخاري ومسلم

وهذا معنى فيكون حجة على مالك والشافعي في قول القديم انه لا يجمع ما كان الكلب الصيد وعلى الشافعي في متروك التسمية عمدا ايضا ولا نه اجمع فيه البيع والكم فتنقلب فيه جهة الحزمة فتكون صلا الله تعالى عليه وسلم ما اجمعوا له والخرم الا وقد غلب الحلال على الحرم ولا نه لم يترك ترك الحلال جازيا لترك فكل من الاحتياط في الترتك ولو رده عليه الكلب الثاني وهو يخرج منه ومات يخرج لا وله كره الكه لوجود المعامونة والاخذ وفقدناها في الجرح من قتل الكره لانه تنزيه لانه الاول لما نذر بالجرح والاخذ غلب جانب الكره لانه جازيا لا واوجبت اعانة غير المعلم الا لصد دونه الحزمة وقيل كراهة تخبر وهو خفي الجلولي لوجود الكره من وجهه بخلاف ما اذا رده عليه الجوسمي بنفسه حيث لا يجرع ولا يكره لانه فعل الجوسمي ليس من جنس فعل الكلب فلا يتحقق المناكحة اصله وقيل الكلب من جنس فعل الكلب فتحقق المناكحة من وجه ولو يرد الكلب الثاني عليه يترك اشتد على الاول فاشتد لا وله الكلب الصيد بسببه فاخذته فقتله فلا مانع باكله لانه فعل الثاني ترقى الكلب الاول حتى انزاد طلبا فلم يجرع في الصيد فكان تبعه لقتله لانه ما عليه فلا يضاف للكلم الا تتبع بخلاف ما اذا رده عليه لانه لم يصبر تبعه فضاف اليها وتورده عليه سوا او دونه من الطير مما يجوز ان يعلم فيصا دبه وهو لا يورد عليه الكلب فيما ذكرنا لوجود المناكحة في العمل بخلاف ما اذا رده عليه ما لا يجوز الا اصطفا د به كالجمل والبق والبارز في ذلك كالكلب في جهيم ما ذكرنا ليعي ولا يتحل الصيد الا بشرط ان لا تطول وقفت ارج الكلب وتغنى بعد رساله فيكون الا اصطفا د مضافا لارساله يعين

لوطات

لوطات لوقفه بعد ارساله الطيرين الا اصطفا د مضافا لارساله في السليم لو اخذ صيد وجثم عليه طويلا ثم ربه آخر فقتله لم يترك الا لارساله مستقبلا ويزجر ويستهمة على وجهه يفر فاما يجتال الزجر ليطول الفجر فذلك ان ارساله كلبه او يركب صيد فعلم عن الصيد بمقتضى اوسنة وتشاغل في غير طلبه وفتر عن سنده ذلك ثم تبع صيد اخر فقتله ليوكل الا لارساله مستانق وان يزرع صا حبه ورسى فيترج فيما يجتال الزجر لانه لما تشاغل بغير طلب الصيد فقد انقطع حكم الا لارساله واذا صا صيد بعد ذلك فقد ترسل بنفسه فلا يعمل صيد الا ان يزرع صا حبه فيما يجتال الزجر لانه بخلاف ما اذا كمد واستحق هذا بمنزلة الاستئناس الا اذا وقف كما منا كغيره وفي الدقاية شرحها للهم ستانق ويترط ان لا يتحول للاستراحة وفتته اي المعلم عند الا لارساله فلو كان واستحق الغنم في رساله حتى اخذ الصيد وقتله اكل ولذا قال الله تعالى في استحق الغنم في رساله الغنم على وجه الحيلة قال القسستاني وكذا الكلب وفعل مثله ولو رسل البارز فكمن ساعة فاتبه الصيد فلا مانع ما كلبه لا لو كرهه واغيب للاستراحة فلو كان كلبه بعد ارساله لو لم يركب في المحط والبارز اذا رسل فستغنى على شيء فطارد ليوكل في المحط والبارز في اليد تبع وللمعلم حصة خصال فاخذ الصيد فانه يترك في اليد تبع وللمعلم حصة خصال حصة ديني كماله على العمل بها كما يستصده الصنف في المباح ولغظه قال شمس الامية السرخسي فاعل من شخه شمس الامية الما ليوكل الزجر والله الغنم خصله ينبغي لكانه فاقول ياخذ ذلك منه من ان يكون للصيد حتى يتمكن منه وهذه حيلة منه للصيد فستغنى لعل ان يجا هرعده في الخلاف ولكن يطلب الفرصة حتى يتمكن منه فيحصل مقصوده من غير تعاقب نفسه ومنه





شوق الحرمة وما قيل النمر بطلان السوء بوجهه والرجوع بنسبه  
لانه مية اوزوم التوبة فنية ان الكلام في الفانية بنحو الاكل رسالة  
البيع خلا فية كما مر هذه فانية ولم يكن الاكل صفة قبل  
العلم بذلك حتى تلتزم التوبة فانية التوبه واما ما ليس  
بحرف فان كان فائنا برة بعد ورم يا خذ القيا فنتبه لتوبة  
فيه بالاتفاف لبقا الحل وما هو محرم فيه بيته محرم عند  
البي حنيفة خلا فاهما وهما يقولون ان الاكل اكل  
لان الحرفة قد تنسب في وقت يشتد عليه الجوع فيا كل مع غلظه  
ولا ينبغي ان حرفة مضى الحكم فيه بالاجتهاد بهي اكل حكمنا  
بما حدة الحز من الصعود قالوا اجتهاد لكن ترك الاكل يحتمل ان  
يكون للشبه فصا ربا حدة الحز في اجتهاد فلو تفحص نقص  
باجتهاد ومثله ان الاكل ايضا يحتمل ان يكون من جمل الاصل  
ويحتمل ان يكون لشدة الجوع ولانه نسى ان الاصل ان الحكم اذا  
مضى بالاجتهاد لا ينقض باجتهاد ومثله لان المقصود قد حصل  
بالاول ولكن يعمل به في وقت قبل كما في سائر الجملان بخلاف  
غير الحز من الصعود لان الاحادة فيها غير محكومة فيها بعد  
من كل وجه لاننا نأكلهم بها اذا خرج الصيدين من الصيدية من كل  
وجه ونسب من معناها باق فيه وهو انه ما زال بالمفاد وراؤنا  
اما حدة الاكل انما تثبت وقت الاكل بعد الاحزان غير الحز لا  
يوكل فان قلت الصيد اسم المتوحش المتفرق ولم يبق من  
صلى المعنى شيء قلت يبقى ما يلزمه وهو عدم الاحزان على  
انا نقول ان المتفرق المتوحش ليس بلامر للصيدين فان البعض صيد  
با اعتبار حاله مع انعدام هذا المعنى فيه فلا يكون هذا  
صيدا باعتبار حاله بالاطريق الاولى والاخرى ما احتسنا  
والاحكام ابو حنيفة رج يقول ان الكلة اية جهله من الاقند

فلا يقال ان الاكل في الحال لا يدل على لونه جاهلا في الماضي لجواز  
انه كان عالما لانه جهل والحرفة قد تنسب لانا نقول  
لو كان عالما جهل بالحرفة لا تنسب اصلها وانما تنسب دكانا بقرب  
فاذا اكل تبين انه كان توبه الاكل لتسبب لالعلم وقد تبين  
الا جتهاد قبل حصول المقصود لان المقصود من ابا حدة الاكل  
انما هو الاكل ولم يوجد وظهور اجتهاد اخر قبل حصول المقصود  
كظهور اجتهاد اخر للقاضي في الفضا وقد قفنه ان حكم الاكل  
في الحز انما يثبت عند كل لانها منبهة على كون الكلب معك  
وذلك ثابت بالاجتهاد وعلى ما قالوا فكانا وهما واحتمالا ولو لم  
يعتبر عند الضرورة وذلك عند الاكل فلم تكن الا باحتساب  
قبله فلو عتبه هذا الاجتهاد لا يؤدي الى ابطال حكمه ومضى  
بالاجتهاد ومثله بل يؤدي الى المنع فصا يظهر اجتهاد اخر للقاضي  
قبل القضا قال في المسوط ما قاله ابو حنيفة اقرب الاحتياط  
وذلك لان علمه لا يثبت الا ظاهرا في جهله وهو ما ولو لم  
في باب الصيد يلحق بالمتحقق حتما طالما اكله والامكان  
في حجة القاييم جميعا ودان الفايث وقال بعض المتأخرين انما يخرج  
تلك الصيود عند ان حنيفة اذا كان العهد فيها واما اذا تناول  
العهد بان ان عليه شرا والتموصا حبه قد قدر تلك الصيود لا يخرج  
تلك الصيود في قولهم جميعا لان في تلك المدة الطويلة به  
يقع النسبان فيظهر انه لم يكن معلما حين اصطاد تلك  
الصيود فتخرج تلك الصيود وقال شمس الانبياء السرخسي  
الصحة ان الخلاف في الفرصه كذلك استندناه من الهداية  
والكفاية والزيلعي واما ما عاكفك عاقد روى صيوده فلا  
شك انه على قولنا لا ينعض لبيع واما على قول ان حنيفة ينبغي  
ان ينعض لبيع اذ انصا دق البائع في الشك في بيعه على كون الكلب جاهلا

قال ولا يحل صيده بعد ذلك حتى يعلم كذا في المحيط تصغر فمن  
صاحبه يعني دعاه فلم يجبه كناية فقلت حينئذ انما فاسمى  
الغنية فيه واذا رجع الصقر الفا الى ربه اي الى صاحبه فارسله  
فصا لم يترك صيده فاسمى الصقر الفا راجعا الى صاحبه فاسمى  
الاجابة عند دعائه فاسمى فاسمى فاسمى فاسمى فاسمى فاسمى  
بعد ذلك على العلم بتعليمه عندهما كما في الحديث فليكون  
ذلك لصق الكلب اذا اكل من الصيد وفيد يقول رجع اليك  
ها حبه لانه لو صار في الجوع فلا شهية في لانه لا ياكل لعدم  
الارسال كما في انما يذوقه ولو اخذ الصيدا من الصيد من الكلب  
المعلم وقطع الصيدا له اي للكلب منه اي من ذلك الصيد  
الذي صاده بضمه اي قطعة والقها الصيدا والقطعة اليه  
اي الى الكلب فانه فاكلها الكلب ياكلها بقا لانه اذا  
علي صاحبه وسلمه اليه فاكله بعد ذلك مما القاه صاحبه  
لا يذوقه لانه لم ياكل من الصيد وهو عادة الصيدا ديت  
فصار حيا اذا التقى اليه طعنا ما خرب ياكل وخطو الكلب منه  
اي من صاحبه من ذلك الصيد سو خطف ما قطعه صاحبه  
له او خطفه قبل ان يقطعه منه لكن بعد تسليمه الى صاحبه  
واكله الكلب اكل اي كذا يد ياكل ما بقي من الصيد اذ بعد  
تسليمه الى صاحبه لم يبق صيدا لان الصيدا سلمت حتى غير  
محرز وقد زال توحيش بالقتل وحصل الارزاج بالتسليم  
والشرط انما هو ترك الاكل من الصيد وقد وجد فصا را اذا اقترب  
شأنه بخلاف ما اذا فعل ذلك قبل ان يجره المالك ليغيب  
جربة الصيد فيه باعتبار عدم الارزاج رجع ذبح شاة وقطع  
المطعم والاولاد لان الحيا باقية فيها فقطع انسان بضمه  
تخل تلك البضعة كذا في الترخا فيه كما لو شرب الكلب من دمه

اي دم الصيد ولم ياكل من لحمه شيئا فانه يؤكل صيده لا وقت  
ممسك عليه وهذا من غايته علمه حيث شرب مالا يصلح صاحبه  
وامسك عليه ما يصلح له ولو شرب الكلب قال في الصحاح  
في باب السحى المهمة تسمى الكلب اخذ بمقدور انسان يقال  
تسببت الكلب وان تسببت بمعنى ونسب الحية ايضا تسببت وقال  
في باب السحى المهمة تسببت الكلب تسببت ونسب وهو اخذ  
الكل بمقدور انسان انتهى فظا هو جواز الاكل والاعجام  
الصك الذي ارسل لاجله فقتله الكلب منه اي من الصيد  
الذي ارسل لاجله بضمه اي قطعة فاكلها الكلب فاكله الكلب  
المرسل فقتله اي ذلك الصيد المقتطع منه البضعة بعد قتله  
ولم ياكل منه لا يؤكل ذلك الصيد لانه حاله الاضطراب يعني  
لانه لما اكل القطعة التي تكن منها علم انه غير معلم وسعيه  
لنفسه لا للاسالة على صاحبه وانما ترك الاكل بما بقي لانه شبع  
بتناول تلك القطعة وتوارى رجل طبا الى الصيد وتقي فذهب  
الكلب على فوضوه ونهش الصيد فقتله منه بضمه والكلب  
المرسل ما نهشه وهي تلك البضعة ونهش الكلب الصيد فقتله  
واخذه ولو اكل منه الكلب منه اي ما مسكه حتى خذ صاحبه  
ثم اكل ما بقي في ذنب الكلب الا تترك البضعة فاكلها حتى  
للصائد ويغيبه ان ياكل من الصيد لانه حينئذ يجهز دفع  
الكلب ما مسكه الى صاحبه لو اكل الكلب من نفس الصيد  
بعد ان ارسله يد له لم يهر في جلبة الاكل من ان الاكل بعد  
الارزاج حتى خلاص الصيد انما اسم الصيد عنه فالارزاج فان  
الكل ما فاد منه وهو لا يحمل لصاحبه او ان لا يضر بخلاف ما لو اكلها  
اولا ثم ذك فقتله لانه حال الاضطراب فكل ما حصله مسك  
لنفسه ولا ان تسمى البضعة قد يكون لياكلها وقد يكون جلبة في

الأصطبا ليضعف بقطع البضعة منه فيدركه فالأكل قبل  
الاختليل على جهله فيخرج الصيد والأكل بعد اخذ الصيد ورفه  
الواصحه يدل على علمه يجعل الصيد في اليد ويدخره  
وان اتبع الصيد فزنته فاحذ منه بضعة فاكلها وهو حي فانك  
الصيد منه ثم اخذ الكلب صيدا خرفه فوقعه لم يتركه منه  
ذكر في الأصل وقال أنه الكهلات الأكل في حال الاصطبا يدل  
على عدم التعليم كذا في البداية ولولم يترك الكلب على صيد  
وسمي فادركه الكلب فخره ووقده ثم ضربه فانا فقتله  
اكل وكذا لو سلك كلبه فوقعه فاحذ منه فقتل الآخر كلال  
الامتناع عن البحر لا يدخل تحت التعليم فعمل غفوا ولو سلك  
رجلاه كى واحد منها كلبا فوقعه فاحذ منه فقتله الآخر كلالا  
بيننا والملك الاول كذافي الهادية ولون رجلا سلك كلبه العلم  
على صيد فسكر جهله وعقوه عقل ثم اخذ منه من الصيدية  
ثم ان رجلا خيرا سلك كلبه على ذلك وكس وجهه الاخرى وعقوه  
عقرا فمات فالصيد الاول لا يخلت له وله هذا اذا سلك الثاني  
كلبه بعد ما احاط الكلب الاول بالصيد واخذه ولوان الكلب  
الاقول جرحه الا انه لم يخف ولم يخرج من الصيدية حتى  
ارسل الثاني كلبه فاصابه الثاني وجرحه واخذه وجرحه  
من الصيدية فالصيد الثاني ويجل تناوله وان كان كل  
واحد من الجرحين كمال لا يخرج من الصيدية عند الانفراد  
ولما اجتمعا خرج من ان يكون صيدا فالصيدية تكون ذلك اذا  
اصابه في الاخذ والحل فمات وان سلك الثاني كلبه قبل احاطة  
الكلب الاول بالصيد فالملك الاول احاط به كما في السهم والحل ثابت  
ولو اربلا ما فاصاد احدهما الصيد قبل الاخذ واخذه واخذه  
ثم اصابه الاخر فالصيدية ولها احاطة وتزنت لو اربلا على التقاب

فأصاب الكلب الثالث الصيد ولا واخذه ثم اصاب الكلب الاول  
فالصيد اصاب الكلب الثاني ولو اصاباه جملة واحدة اصابه  
احدهما قبل صاحبه الا انه لم يخف حتى اصابه الاخر فالصيد  
لهم انه في الذخيرة رجلا سلك كلبا فالصيد فاحذ منه واخذه  
غيره انه ذهب على سننه فاحذ منه كذا في السراجه ولو لم يركب  
بعير فاصاب صيدك ولم يعلم انساذا وعبر نادى بول كلبه  
حتى بهام ان البعير كان نادى الاصل في الاشارة استئناس  
فتمسك به حتى يعلم غيره كذا في الكافي ولما سلك اربابه  
الي ارباب فاصاب من ذلك صيد وهو لا يصطاد الا اربابه  
لم يوق كل ما اصطاده وان ارسلك خنزير ولو ارباب فاحذ  
ظبا حل كذا في النبايع ولو ارسلك بازي على ظبي ولا هو  
لا يصيد الا ظبي فاصاب صيد لم يتركه في التهديب ولو  
ارسلك كلبا على صيد فاحذ منه وسمي فاحذ منه فاحذ منه  
كثيرا واحذ منه فاحذ منه كذا في النبايع ولو ارسلك بازي على  
السهم ووقعه فاصاد اخذ الكلب عندنا في الثانية رجلا سلك  
كلبه على صيد فاحذ منه صيد فوقعه لم يتركه في الثانية  
الارسال فاحذ منه رجلا سلك كلبا فاحذ منه صيد فوقعه لم يتركه في الثانية  
وان ارسلك على كذا في صيد فاحذ منه صيد فوقعه لم يتركه في الثانية  
فقتله لا يوق كل كذا في الترخانية رجلا سلك كلبا وهو لا يظن  
انه انسان وسمي فاحذ منه صيد فوقعه لم يتركه في الثانية  
ارسلك على صيد فاحذ منه صيد فوقعه لم يتركه في الثانية  
او ادرى الذي سلكه الصيد حيا بعدي وقد خذ الكلب او  
النازيه او وجد السهم فيه بحياة فوقعه في الماء فاحذ منه  
ذكاوه وجوبه لما اخذه البخاري وسلم عن عدلي بن حاتم  
انه قال له النبي صلى الله عليه وسلم اذا ارسلك كلبك فاذا ذكر



ان المخرج بالري لا يسبب اخرى اخرى وقوته على جفافه  
المرستى حتى لو علم يقيننا ان المخرج حصل بوسيلة اخرى وان لم  
يخرج على ذلك في الكفاية فادام الري في طلبه حتى يصيبه يعمل  
اكله وان قد عد عن طلبه نعيمها غاب الصبي عنه بخلاف  
انما صابة الهاء يد حال كونه ميتا لا يتوكل وهذا اذا لا اثار  
تعارفت فيه فخرج حديث اني تعلم انه اذا ربيت سرها  
فغاب فلا تفتايم وادبرته فكله ما لم يبتن رله سلكه وجمد  
وروي انه صلى الله تعالى عليه وسلم كل الصبي اذا غاب  
عن الري وقال لعل هو ام الارض فتبته فلما هذا الخبر  
على ما اذا قد عد عن طلبه وحديث اني تعلم انه اذا لم يقعد  
ولا احتمال موته بسبب اخر فيعتبر فيها يمكن ان يخرج منه لان  
الموهوم في المرات كالتحقق وسخط اعتباره فيما لا يمكن  
التي ربه المظهر ولا ان احسنه يودي الى سدد باب الاضطداد  
وهذا لان الاضطداد يكون في الصبي من الاشياء عادية ولا  
يمكن ان يشته في موضع من غير تتقال ويؤاثره  
عينه غالباً فيقدر حال يقعد عن طلبه المضرورة لعدم مكان  
التحذ عنه ولا يقدر فيها اذا قد عد عن طلبه لان الاحتراز عن  
مثله على فلا ضرر قاله فيهم وهو المتبادر في الكل الا ان  
تركناه استحساناً للضرورة في الظاهرية ان لم يترك الطلب  
حقيقه كذا ذلك والكل عنده وفي هذا الوجه القياس  
ان لا يتوكل ويحتمل استحساناً قال في هذا الشرط لازم وهو ان  
يكون الكلب عنده على جواب الاستحسان فلا وجد الصبي  
ميتا والكل قد انصرف عنه لا يتوكل قياً واستحساناً وان  
اشتغل بعمل اخر حتى اذا كان قريباً من الليل طلبه فوجد ميتا  
والكل عنده وبه جرحه لا يدرك ان الكلب جرحه وغيبه

ان المخرج

اسم الله عليه فان اسما عليك فادركته حيا فاذا جحد الحديث  
وذلك لانه قد روي الاصل قبل حصول المتصود باليد اذا التصود  
هو بالاحدة وهي نذبت قبل موته فبطل حكم البدل وانما اتفق  
حكم السهم ونحو الكلب لان المعنى يشهد لكل وهذا اذا تمكن من  
ذبحه اما اذا وقع في يد غيره يمتنع من ذبحه وفيه من المعية ما  
يكون في المدح يوحى ويوكل في كل حال واذا كان في عينه التقوى  
كذا في التسمية وهو سائر في الكلام فيه ان نشأ الله تعالى قريشاً  
ونشره على تسمية المنفعل بحله بالري بالسهم التسمية والنور  
كلها وترك التسمية عامدا فلما مضى الكلب في اثر الصبي سمي  
وزجروا فخذ الصبي وقتله لم يوكلا في جرحه او لم ينجز في  
البناء يبع ولو حكما كما هو في سائر سائر ولا بد ان يكون  
التسمية في وقت من حديث عدوي ولا بد ان يكون  
السهم التسمية شرط التسمية عنده وشرط المخرج في موضع  
كان من يد الصبي لما اخرجها من حديث التسمية عن  
عدوي بن حاتم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ربيت  
فسميت فخرجت فكل وان لم يخرج فلا تأكل ولا تأكل من المخرج من  
الاما ذكيت ولا تأكل من البندقة اما ذكيت اتهم وذلك ليحقق  
معنى الذقة وهي الصبي به باخراج الدم الذي اقبل المخرج مناه  
فعل في هذا وقد ادرهم كيوكل في وقت الذقة وفي خروج الدم  
لغلاف السابق وسائر ذلك روي في حال الصبي لا ربي  
بالسهم ان لا يقدر الري عن طلبه اي الصبي لو غاب الصبي  
ميتا ولا يسببه يعني لو وقع سهم يصيد في حاله في تكلف  
الظهور حتى غاب عنه وانما في التسمية ان يتكلفه ومنه  
تخالف الصبي وهو من الحلال كما يحل الصبي نفسه على  
تخلف المتي والطير ان كان في المخرج وانما شرط التسمية ليتبين

عند الري

قال في الكتاب رهن الله ونقص من الاجرة المحلوفي وشمس الائمة  
السيد خبيث على انه لا يוכל وذر شيخ الاسلام خوهر زاده انه اراد به  
كرهية التثنية والتثنية على الاثر وهذا كله اذا وجد به جرحه  
واحدة يعلم انها جرحه: الكتب اما اذا علم بالعلامه انها جرحه  
غير الكتب او علم انها جرحه الكتب الا ان بها جرحه اخرى ليست  
من جهة الكتب لا يוכל ترك الطلب ولم يطلب وكذلك الجواب  
في الباقي والصدق من اوله الى آخره والجواب في الرمي هكذا الذي  
سما الى صيد فاصاله وتقاري عن بصرة ثم وجدته متبا وبه  
جرحه اخرى سوى جرحه السهم لا يוכל وان كان في طلبه وان  
وجد به وليس به جرحه اخرى ان لم يشتغل بعمل اخر وكل استغنى  
وان اشتغل بعمل اخر لا يוכל فيما سوا استغنى فانك في الحيط  
طانه فيما ذكره سماريان مدق الطلب غير معتدرة وقد  
قال ابو حنيفة انها معتدرة بنصف يوم وابدية فان  
طلبه اكثر منه لم يוכל وفي الروايات ان طلبه اقل من يوم اكل  
سما في المضمرات فاستثنى ابني ثعلبية في شرط في الحاشية  
بعد ثلاثين ايام اكل منه ما لم يبتن فتا على وشرط في الحاشية  
لجل الصيد الذي غاب عن الرمي مع ما لا لا يتقاري الصيد  
في غيبته عن بصرة اي بصر الصائد الرمي لانه اذا غاب عن  
بصره ربما يكون موت الصيد بسبب اخرا فلا يجعل تقول  
اي عبا سى رضى كما اصعبت ودع ما انمت ولا صا ما رايته  
ولا نما ما تقاري عنك قال وهذا نص على ان الصيد يجوز  
ما تقاري وان لم يقتد عن طلبه وفيه كلام مسطور في الرمي  
وعنه قال الزبيدي والبيه اشار صاحب الهداية ايم بقوله  
والنكير وروناه حجة على مالك رجع في قوله ان ما تقاري عنك  
اذ لم يقتد بليته يحل واذا بات ليلته لا يحل وهذا يشير الى ان

١١١

اذا تقاري عنه لا يحل عندنا وان لم يقتد عن طلبه فيكون مناقضا  
لقوله في اول المسألة واذا وقع السهم فالصيد فتحمل حتى غاب عنه  
ولم ينزل في طلبه حتى صاب به ميتا لم يוכל فيبي الامر ولا على الطلب  
وعنه لا على التقاري وعدمه وعلى هذا كتبت فتد احصا بنا  
ولو حمل ما ذكره على ما اذا قعد عن طلبه كان يستقيم ولم يتناقض  
ولكنه خلاف الظاهر وما روينا من الحديث يبيح ما غاب  
عنه ومات ليالي فيكون حجة على من من ذلك انتهى وقال  
فاضل كل من زاده في حكمة الفقهاء ليس الامر كما زعمه الزبيدي  
فان قاضي خان في فتاويده لم يجعل من شرط حال الصيد عدم  
التقاري عن بصرة بخصوصه بل جعل من شرط ذلك احدا من  
اما عدم التقاري عن بصرة وعدم القعود عن طلبه حيث قال  
والسابع يعني الشرط السابع ان لا يتقاري عن بصرة ولا يقتد عن  
طلبه فيكون في طلبه ولا يشتغل بعمل اخر حتى يجد لانه اذا غاب  
عن بصرة ربما يكون موت الصيد بسبب اخرا فلا يجعل ابني  
عبا سى كل ما اصعبت لم تقتد كلامه يصح بانه لا يحل الصيد  
الا تقاري عن بصرة والقعود مع الا حد هذا ذكره ثعلبية  
او قال واما قوله لانه اذا غاب عن بصرة ربما يكون موت الصيد  
بسبب اخرا فلا يحل فالظاهر ان المراد انه اذا غاب عن بصرة  
وقعد عن طلبه بقربة سباق كلامه وما اذا لم يقتد عن  
طلبه فيقتد فيه للضرورة لعدم مكانه الترخيص في تقاري  
الصيد عن بصرة الرمي فكان في عبا سى عدم التقاري مطلقا  
حجج عظيم والخرج مدفع بالنص وفي الدليلية ومنه  
ان يحكمه قبل التقاري عن بصرة وقبل ان يخطا الطلب  
فان تقاري عنه وقعد عن طلبه لم يוכל ما اذا يتقاري عنه  
ولم يقتد عن طلبه اكل استغنى ان انتهى وهذا يبين ان

[illegible]

15

الولاية ولو زعمنا بحيث تبقى يوما بشرط في ولاية عن أبي حنيفة وميمون  
أبو يوسف وابن أبي عمير وقال محمد بن علي فيها أكثر مما في المذبح ثم كل والا فلا انتهى  
قال في المذبح وذكر الطحاوي أنه قول محمد بن مسلم فقال علي قول محمد بن الحسن  
يبقى منها إلا اضطراب الموت فذكرها لا يحتل وإن كانت تميش مدة  
كالقوم ولو قصفت طلت انتهى وفيه يظهر تفسير حياة المذبح فانها  
أما ما في الجمع فليس تفسير لها تأمل على ما نقله عن أبي يوسف  
صور ولاية عنه كافي البداية وذكر أن ظاهر الرواية ليس أبي يوسف الذي يعتبر  
من حياة ما يعلم أنها تعين به فإدعاء علم أنها لا يحل تفسير فذكرها  
لا تترك فتنه آثاره الأبي والمرسل صريح على حياة معتبرها  
أعني معتبر حياة المذبح وهو ما سطرها ما لا يتوهم بقائه حتى  
في الملتقى فلا يعتبرها هنا وفي الغاية أرسل عليه الملعون صريحه  
ويعرف فيه من الحياة ما يبقى في المذبح بعد الذبح واحتج المالكي  
ولم يذكره حل كملته أنه زاد في الظاهرية يحل بالاحتياط لأن الأول  
وقع ذكاة فيستغني عن ذكاة أخرى وحاصص له أن ما فيه حياة  
المذبح لم يبق قابلا للذكاة استثناء بالذكاة الاضطرابية وهذا  
كله فيما لو لم يتحكم من ذبحه ما لو عكس فلم يلزمه حتى لم يترك  
سواء كانت الحياة فيه بينة وخفية كما في البداية ويجوز أن  
جميع ذلك ما قاله الربيع إنما إذا وقع في ذكاة يتحكم من ذبحه وفيه  
من الحياة قدرة ما يكون في المذبح بأنه بقية طينة ونحو ذلك ولما بقي  
الاضطراب اضطراب المذبح خلال لأن هذا العقد من تعمية  
لا يعتبر فكان منها حكما حتى لو وقع فيها وهو منتفك لأنه  
مجموع فما إذا وقع بعد موته لأن موته لا ينافي اليه والمبدئ  
ليس بعمل الذكاة وذكر الصدوق أنه لا يفسد هذا بالاجماع وقيل  
هذا قولها وعند أبي حنيفة لا بد من ذكاة بناء على أن الحياة الخمسة  
معدية عنه وعند غيرهم ولو كان المعدية فمترتبة

وما قدمنا من المعنى وكذا جرح الصيد كونه في يد الصياد وعجز  
عن التذكية لنقد الذاة وضيق وقت وفي التذكية في وقتها اذا  
علم من ذبحه بان يكون في الوقت سعة ومعه الذاة الذم فاذا  
لم يتمكن منه بان لا يجد الذاة اصلا ويجرد ولكن لم يبق من الوقت  
ما يعمل من تفصيل الآلة ولا استعمال الذم وكذا فيه من  
الحياة فوق ما يكون في المذبوح لم يترك في ظاهره وليه وحسن  
التي ضيعة واني يؤتى اذ جعل وقال الحسن بن زياد ومحمد  
بن عاتق بل جعل استعانة ولا استعمالا خذفا ضيكان كان في  
الكافي وهو قول الشافعي لا يقدح على اصل فصار كالمشتم  
اذا راعيا كما ولم يقدح على استعماله وانما يوكل في ظاهره وآية  
لانه قد درج كل النسب في ذم عليه وهو قاييم مقام التمسك من  
الذبح اذا لم يكن اعشا الذي نفسه حقيقة لان الناس يحتفلون  
فيه على حسب تفاقم في الدنيا سة والمداية في اس الذم فلا  
يمكن ضبطه فاذا لم يكن على نسق الدلالة المتشابهة للمقاتل  
فلا يحل الا بالذكاة سواء كانت حياته خفية او بينة  
يجرح العلم وغيره من السباع وعلمه الفتوى لقوله تعالى  
وما كل السبع الا ما ذبحنا استعانة مطلقا من غير فصل  
فتبين ان كل حي مطلقا وقوله صلى الله عليه وسلم لم يدرك  
امسك عليك قاذرتة حيا فاذبحه وطلقا فتبين ان كل حي  
مطلقا ولقد بين صهر رواه البخاري وسلم وفصل الشافعي في  
تفصيل اخر غير ان ذكرا فقال ان لم يتمكن من الذبح لنقد الآلة  
لم يترك لان التذكية من جهة وان كان لضيق الوقت اكل لم يد  
التقصير والحيوة عليه ما تلونا ورينا زيلو وذكر خمس الايمه  
السرخرى في شرحه فيما اوصاف الوقت بان يؤتيه من الحياة  
ملا يشاء في ذم الذبح انه لا يحل عند ما وفاء الحسن بن زياد

ولما

واخواتها الكفيلة وموقودة وما كان يسر وفي الرضعة مطلق  
الحياة وان قلت عند الرضعة في التذكية بقولنا في وجوب  
ذكاة ما وجد في المذبوح ان يكون فوق حياة المذبوح واما  
في من التذكية فتكفي اذ ما يطلق عليه اسم الحياة وعلمه الفتوى  
وعندهما لا يحل الا اذا كانت تعيش فوق ما يعيش المذبوح وهذا  
عند محمد وما عندنا في قوله ان يكون بحال يعيش من المذبوح  
موتها مضافا الى الذكاة وتقدم في الذكاة شرحا حيث قال وسبحي  
انه يكون من الحياة قد ما يبقى في المذبوح ولذا قال ما قاله صاحب  
قول المتن ذبح نشاة فتحررت قدر ما يبقى في المذبوح وهذا الثاني  
في مخففة الحان قال وان كانت حياتها خفية وعلمه الفتوى لقوله  
تعالى ما ذكيت من غير فصل في قوله وان علمت حياتها وان  
قلت وقت الذبح اكلت مطلقا لكل حال زيلو وقوله من غير فصل  
يشير به اليه يتناول كل حي مطلقا وكلما خرج الباري من  
قوله صلى الله تعالى عليه وسلم فاذا درسته حيا فاذبحه وعلمه فلا  
فرق بين الحياة المعتبرة في الصيد وغيره ولما حصل  
انه لو اخذ الصبي وفيه من الحياة كما في المذبوح ولم يدرك فداي  
ما في الذكاة في الظاهر في كل حي وعلمه في العنايه بحال الذم  
من ذبحه وعلى ما في المتن لا يحل اصلا الا بالذكاة كما اذا لم  
يتمكن ان كان فيه من الحياة فوق ما في المذبوح اخذ من  
اطلاق الادلة وحكي في البدع الاول عن عامة المشايخ  
والشاك عن الخصاص وظاهر كلامه ترجيح الاول وهو  
ظاهرها في الهندية في هذه الذكاة فيما اذا درسه وتذكية فلو  
ادركه ولم يأخذها فانكاه وقت لو اخذها علمه ذبحه لم يترك  
وان كان لا يعلم اكل الذكاة الهلالية فان تركها اي الذكاة عدا  
مع القدرة عليها فان الصيد حرم كما تقدم في حديث علي



ومحمد بن سنان بن جمل وبه اخذ الصدور الشريد وفي السانية وهو  
 المختار وفي السانية روي عن اصحابنا الثلاثة انه بكل سنانا  
 ويصصور ضيق الوقت فيما حياته فوق المذبح بالانذار  
 الذي يكون في المذبح كالمذبح كالمذبح كالمذبح كالمذبح كالمذبح  
 واليد على ذلك قد لا يسم الذبح فيه فكان عدم التمسك  
 منصوصا عنانية قال المصنف في المذبح وفي منتهى يعني التنوير  
 حيث قال فان ترك ما عدا مع القدر عليها ومضى الوقاية حيث  
 قال فان ترك ما عدا الا قال صدر الشريعة المراد انه ترك التذلة  
 مع العذرة عليها اما اذا لم يتمكن من التذلة ففي التذلة ان راق  
 حكمة ما روي عن ابو حنيفة وكذا عن ابي يوسف وفي ظاهر  
 الرواية انه يحرم ان ياتي بالطاهر في ظاهر الرواية ما سمعته  
 من الحمة مالم يترك فعلا انتهى قلت ووجه الطاهر  
 في هذا ان العج عن التذلة في مثل هذا الجمل قال الساجد  
 واحترى هذا العج عن العج عن تخصيص الماء والاكل فانه يباح  
 له تناول الخبز والميتة وهذا لا يفهم من عبارة المؤلف بسبب  
 هذا الزيادة انتهى ولو روي بها الى صيد فاصابه اطر رسل  
 محرمي كلبه فخرج مسلم فان خرج الكلب في الماء فخرج  
 الكلب منه انتهى اي حركه عن معاداة قلة في الهلية والمزاد  
 بالزجر الا على الصياح عليه بالانزاج ارضا رزادة الطلبة  
 يعني يصح به بالصياح عليه فان زاد في العدو وصاد وحده  
 صيده لان العبرة للمرسل وهو محرمي لاجل صيده لا انتق  
 كونه من اهل الذكاة وكذا لو ارسله موتدا ونخلة مسلم  
 ترك التسمية على الحرم ولا تاتى الا حرم وجوز ان رسل  
 لان الزجر دون الارسل ولهذا تثبت في التسمية للموتة فيما  
 لو ارسله منكم وزجره محرمي فانه يحل الصيد بلا شبهة للموتة

فبالاوي

فبالاوي لا يثبت به الحل فيما ارسله محرمي وزجره مسلم  
 وذلك لان الزجر يعني على الارسل والارسل اوي والشك لا يقع  
 الا بما هو مشكوك او ما هو موقوف لا بما هو موقوف بفسخ الا  
 الا ان الحرم يجب عليه الزجر ان جاز فيه من التمسك للصيد  
 الا ان يتركه عليه الجواز لا ان يتركه فانه جاز وهو  
 فوفها ولا يلزم من اعتبار الدلالة في حقهم الجواز اعتبارا في  
 حق انتساح الفضل كما في التبيين في محرمي موقوفه  
 بنفسه فاعانه على مخرجي بغير حكم لا يحل كله لاجتماع  
 الحرم والحل فيهم كالتأخير محرمي بغير حكم فذبح والسكنى  
 في يد السك لا يحل كله كالتأخير او قتله معارض بوزن  
 مفتاح به ضده اي لاجل حده وهو المخرج من الحرم لا يربط  
 له دقيق الطرفين غلبة الوسط يصيب بوضعه سمي منه  
 لاهابته بوضعه دون حده وعبره ضاغطا وفي الجمل المخرج  
 كهم طويل له ربع قدز دقاق فاذا ريك به عرض وقار  
 الخليل بوجاهة سهم لا يربط له ولا فصل وقال الخطابي يصل  
 عريض له فقل وزنه وقيل خشة ثقيلة اخذها عصي محدد  
 اسرها وقد لا يجد وقوي هتكت الا خبر التوي تبعها للتأخير في حياض  
 وقال القرطبي انه المسمى وقال ابن التين المخرج من عصي في  
 طرزا حديد بري بها الصايد الصيد فاصاب كده فهو  
 فكل يوكل وما اصاب بغير حده فانه وفيد لا يكل ولو كان  
 الراسه او المخرج حاصب عده حل لتحقيق معنى الذكاة  
 حصيد فخرج الحاصب من قبل المقتل سائر الدم المستفوع او  
 قتلة بحدقة بضم التاء وسكون النون قال في المغرب  
 طنية بحدقة بضم التاء وسكون النون قال في المغرب  
 حرم الصيد بحدقة بضم التاء وسكون النون قال في المغرب

ان النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن الخذف وقال انها لا تصيد  
ولكنها تلد السنين وتقتل العدي رواه البخاري ومسلم ولا ت  
الخرج لا بد منه لما بينا من قبل والسند في لا يخرج له من المخرج  
وان رماه بالسنة والسنة فان اصابه بجده اكل والا فلا  
وانه رماه بجده كان ثقبه لا ياكل وان جرحه لا احتال  
انه قتله بشقه وان كان جرحه خفيفا وبه حدة وجرحه يحل  
لتعين الموت بالجرح ولو جعل الجرح طويلا لم يهرم وهو خفيف  
وهو حذري به صيد فان جرح حال قتله بجرحه ولو رماه  
بمروحة حديدية ولم يصبه بضعف الا يحل لانه قتله دقا وكذا  
اذا رماه بها قايان ارسلا وقطع او رماه لان المروق قد  
تقطعه بالثقل فوقه الثلث ويحتمل انه مات قبل قطعه الا ودام  
ولو رماه به سو مثل المعصا ونحوه لا يحل لانه قتله ثقل لا جرحا  
الا اذا كان له حد بضعف بضعف فيكون له السيف والرمح والاصل  
في جنس هذه المسائل ان الموت اذا حصل بالجرح بيمين يمل وان  
حصل بالثقل وشك فيه فلا يحل حتما او احتياطيا وان جرحه فاته  
وكا لا يخرج صديا حل بالا تقاطع وان كان غير مدمر اختلفوا  
فيه فيل لا يحل الا بعد اتمام معصاة الذكاة وهو خروج الدم النجس من  
التي هي على الله عليه وسلم اخرج الدم بقوله انه لا دم عما شئت رواه  
احمد وابودود وقيل يحل لانه في ما في رصعه وهو الجرح ولو  
الدم ليس في رصعه وسياقه قريبها وتكافيت السند في خفة  
بها حدة على اقتناء الجرح صيد ولو لم يخرج له لا يولى وطالما  
والجرح الذي يدق في الباطن ولا يخرج في الظاهر لا يحل لانه لا يحصل  
بما نهى الله عن شرب لانيه ويقول كما في خفة بها حدة يستفاد  
اما حدة صيد بندقه اوصاف اذ جرحته ولذا قال الشيخ المحقق  
عنه ان الشافي في صيد مدر من المسجد الشريف النبوي المتوفى

في سنة ١٤٤٠

في غائلة في موقوف له سماه فوق الغلوب في الفتنة شرعا وثنا  
في كتاب الصيد ما لفظه اعلم ان مدار رحل الصيد حصون  
الخرج ياي شي حصل الجرح كاف شرط حال الذبيحة وقطع اثر  
العروق ياي شي حصل الغظم ولو سار بها في الحصى في  
او لم يقطعها ومروءة كاف في شوت ففعل هذا فافقت بالارضا حدة  
يحل لانه معقول بالجرح كالا يغني على حال الدابة لان الارضا حدة  
تقتل الغنيل وتتخذ من جانب الي جانب ومعلوم ان  
ذلك ما يحصل بسبب الجرح الحاصل بعد اكل الرضا حدة  
الحاصلة من من النافذ اننا من المحدثين في ان من  
قتل شخصا بالنار يقتضيه منه لان النار تعرف البدن  
وهو الذي يقتله المحدث فاذا كانت مغرفة كانت جازح  
لان الجرح اثر التفرقة فثبت ان المقتول بالارضا حدة متناول  
بالجرح بالحد غاية ما في الباب ان الحدود في الارضا حدة ان  
حصلت بجراحة النار لا في نفسها ولا تأثير لذلك لان  
القتل بالثقل كانت اقوى به ولا يقول به بعض قاصري  
الاذهان الا ترى ان الرضا حدة لم يخرج من السما ووقعت  
على جملتك ما قتلت بقتلها لان المقتول بالثقل بالقتل  
الحاصل بالدق اذا كانت البنية لا تختم الثقل والقتل  
بالارضا حدة لا يحصل بالدق بل بالرمز واغا اشتبه على بعض  
القاصرين من اشتراك المحدث في اسم البندق في قتاله  
الغفيا من ان الصيد بالبندق لا يحل مراده بها الطبيب  
المذكور كما سبق ذكره النبي يرى بنقوس فلا يعرف الا جزا  
فيقتل الصيد ببندقه حتى قالوا انهم لو كان للسند حدة  
وعلم انه قتله حدها يحل وليس مراده بها الارضا حدة  
او اعلم منها لما علمت ان العاقل لا يقول ان البندق الرضا حدة

وهي تلتزمت بالاجتماع في يد عيان الصيد مقبول بعمل الرصاصه  
لا تلتفت اليه لانها لا تلتفت اليه ولا تلتفت اليه ولا تلتفت اليه  
المعتول والمعتول فان قلت لم يتكلم فيهم وانما هي  
الرصاصه صريحا فقلت لانها لم تكن في يدهم وانما هي  
في يدهم بعد ان غطوا بعصمه وقد صرحوا في حكمها في مقام  
ذمة الاضطرار جرح واي موضع وقع في يدهم جرح فان  
والرصاصه جازية بسبب النارج قد غنمته وقد نبتت  
فهرت ذلك ولم اراه غر وجده مكنونا بها من كسب ليل  
الاخول تعلقا عن بعض غلار كنة الشرفه فهدت الله تعالى  
حيث لم انزله بجل هذه المسألة انتهى قلت فان دفع  
بهذا ما قاله السيد احد ولا احتياط في صيد الرصاص  
ان لا يوكل لانه اذا يقتل بواسطه اندفاعه الغنمي لا  
يحد والله تعالى عفو ونقل الشيخ جدا جدا والحنفي  
في مجموعهم والعلايه خير الدين الباس في فساواه عن الحسن  
الغني الكا دروي انه قال في فساواه في جواب من سأل  
عن المقتول بسندقة الرصاص فقال اقوال العلامة زين  
ابن حجر في غناواه جرحه صيد بسندقة الرصاص وفي  
شرح الهالكه للعلايه الغنمي ما يقتل حله فتاوى عليه الغنمي  
انتهى فتنبه والله تعالى عفو ونقل الشيخ جدا جدا  
فوجدت فيها ما لفظه ولا خلاف في سائر الاوقات الحجة ان  
ان قتلت به ضنها ولم تخرج من جرحته غل لانها اذا لم  
تخرج فانما تقتل بسندقة كسند ما صاحب بمضامير  
التي لم ولم هذا ما خذ العففي والله تعالى عفو ونقل  
وشرط في الجرح الا اذا ما لا تلتفت في الرابح وان  
جرحه فان كان الجرح مديحا حلا لا تعاقب وان كان

غير

غير مدم اختلاف فيه قيل لا يحل لاعداء معني الذمكة وهو  
اخراج الدم النجس وشرط النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان يخرج  
الدم بقوله انزله الدم بما شئت رواه احمد وابوداود وغيرهما  
وقيل يحل لاتبان ما في وسعه وهو جرح واخراج الدم  
ليس في وسعه فلا يكون هو مكلفا به لان الدم قد تبس  
لفظه وهو لضيق المتغذي بين العروق وكل ذلك ليس  
في وسعه وقيل ان كانت الجرحه كسيرة حل بدون الادما  
وان كانت صفيرة لا يحل الا بالادما لان الكسيرة اذا ما انخرج  
منها الدم لعدته والصفيرة لضيق النجس ظاهر فيكون  
التقصير منه وان دمج النشاة ولم يخرج منها الدم قيل يحل  
الكل وقيل لا يحل فالاول قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
قول اسماعيل الصغار ووجه القولين دخل فيما ذكرنا وان  
احصا السهم ظلف الصيدا ورواه فان ادماه جاز لا فلا  
وهذا يؤيد قول من يشترط خروج الدم انزله وتامه فيما  
علقته عليه اي الملتصق حيث قال ونقل البر خدي ان اختيار  
بعض المتأخرين ان الادا ليس بشرط مطلقا لا طلاق  
الجرح وظاهره في القهستان في جرح الجرح انه المعتمد انتهى  
اخرج رجل صيدا فوقع في ما لا يوكل لا يحل قتله  
بما لا يخرج لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لعدي اذا رميت  
بسهمك فادرسه اينه عليه فان وجدت قد قتل فكل الا  
ان تجده قد وقع في ما فانك لا تدري ايا ما قتله او همك  
رواه البخاري وسكن في رواية البيهقي ان اذ رميت سهمك  
فكل واذا وقع في ما فلا تكل وهذا فيما اذا كان لا يظن  
مستقرة فانه يخرج بالانفاق والا حصل في الحيوان لا تظن  
ولا يحل الا بالذمكة وهي مراعاض لا بد في حله من تحققها

اي اسرع في العود والاصطفا د فادر كره المرسل ميتا يوك كل عند  
 اذا خرج المجوسي في هابه فاما اذا وقع الخطب عن سنن الارسال  
 ثم رجعه المجوسي بعد ذلك وان خرج من ابوك كل في الحسنة  
 و هو لما خولبه في جواهر الاخطا ان اخرج دون الارسال  
 يعني والارسال الذي هو القوي وجد عن خطب بجمته واصطفا د  
 ولا علة للرجع الواقع عن الاصل ذبحة ولا اصطفا د وذلك  
 لان الفعل يعني كالفعل كالارسال فيما نحن فيه لا يوقع حكمه  
 الا بما ينفصل هو موقد ونما هو منه يعني ولما كان  
 ان رجعه لضعفه لا تقاوم الارسال فتوقد لا يرتفع الارسال كالم  
 والكلال بجر المجوسي والمحرك للحدث فلا يسمع الصفة الا  
 بهصح او اجمع ولذلك شخ الذي فان شخ الحكم ان يكون بالحكم  
 ولا يجوز ترك الحكم بالحق ولم يرسله احد من جرحه مسلم او  
 كتابا منهم التسمية فاما لم يكن المسلم محمدا وثا ان التسمية عند  
 فان جرح الخطب وشده على الصيد فخذف ولم يكن منه حمل  
 استحيضا والقيام لان لا يحمل الا الارسال جعل ذلك عند  
 الاضطرار للضرورة فاذ لم يوجد الا الارسال لعدم الذكاة فحينئذ  
 وكما فلا يحمل وان جرحنا عليه فلا يمتنع على ما بينا ووجه  
 الاستحيضان ما اشار اليه الشارح بقوله اذا جرح سال حمل  
 يعني ان الجرح عند عدم ما هو قوي كنهه وعند عدم عدم الارسال  
 يجعل ريسا لان الجرح عقيب رجعه دليل طاعته فحينئذ اعتبار  
 فيحمل وليس في اعتبارها بطلان السبب بخلاف ما اذا لم ينزجر  
 فانه لم يحمل في الترتيبية بخلاف الفصل الاول ولا يتقار  
 النجود وان الاخطا للموت بينا عليه فلا يفر فيه الا انفلات فصار  
 مثل الصل الاول والجامعة ان اخرج فيها بنا على الاول لا ياتقوت  
 الرجحان كان دون الاستكالات من هذا الوجه فهو موقوف من

فلم تثبت مع الاحتمال وان كانت حياته دون ذلك فهو عليه  
 الاختلاف الذي ذكره تحت قوله الماتن والحياة المستبدة  
 هنا لكن جرح الشارح ثمة فانه لو ادرك الرمي فيه قدر حياة  
 المذبح ووقع في المذبح ولو كان الطهر ما بينا وقد وعاه  
 بسهم فوقع الرمي فيه في الماتن الصل حذ الظاهر انه قد  
اتفاق في ثبوتها اذا رماه فيه انه رمي فان النفس جرحه فيه اي قال  
حرم الاحتمال موته بالما ولا تنفس جرحته في الماتن حكمه  
لعدم احتمال موته بالما وهذا كله اذا جرحه جرحا لا يربح  
 حياته منه فان كان جرحا تخرج حياته منه يحمل لا انفلات هذا  
 الاحتمال كما في الهندية فلتق او وقع الصيد المذبح بسهم على  
 سطحه او على جبل فتردي اي سقط منه اعد السهم على  
 اولئك في الارض وكذا لو وقع على صفتا وشجرا وحائط  
او على سنان رجم ولو زرع على جرحا او سنة منصوبة ثم وقع  
منه على الارض كما في الهندية حرم في المسائل كلها التواريخ  
تعالى والتدنية وان هذه الاشياء مهيأة والاحتمال ان  
مثل هذه هي واعتبار ما علمت الترخ عنه لا يربح الرشد  
 ما بال الاصطفا د واعتباره لا يفيض ولا يخرج فاملن ترتيجه  
 المحرم عند تعارض السبع له على ما هو الاصل والاشياء  
 كما في التسمية فان وقع المذبح بالسهم على الارض فالتاريخ  
 عن ما يقتله من حذ الرجم والتقصية ابتداء على جرحه مطلقا  
 على الارض وعلى جبل او سطحه فاستقر ولم ينزجر فلا يجر  
 اذا الاحتمال ان يري عن مثل هذا غير محتمل يحتمل سقوط  
 اعتبار مثل ذلك ليلا ينسد باب الصيد وارسل من  
 عليه عينا عليه في حش اي اغناه به صياده مجموع  
 ومثله المحرم وتارك التسمية عمدا والمكدر والوثني فانزجر



وجه آخر من حيث انه فعل المكلف فاستوى يا فسبح الا نقلت  
 لان اخر المثلين يصلح فاسمى الاول كما في نسخ الاحكام بخلاف  
 الفصل الاول لان الزجر لا يساوي الارسال بوجوه من الوجوه  
 لان كل واحد منهما فعل المكلف والزجر بناء على الارسال فكان  
 دونه من كل وجه فلا يرفع به واخذ الكلب وهو غير  
 ما ارسل اليه يعني لو ارسل كلبه المعلم على صيد معني فاحد  
 غيره وهو على سنه حمل كما لو رعى بالي حصيد فاصابه واصاب  
 غيره كما في الدرر والحقا قال وهو على سنه لانه لم يرضه بعد  
 ما رجع لا يحمل طلاله لارساله بالزجر كما في الثانية وقال  
 مالك لا يحمل لانه اخذه بغير ارساله اذ ارسل مختص بالكار  
 اليه والتسمية وقعت عليه فلا يتحول الي غيره فهما رجا اذا  
 اضجع شاة وسعى عليها وخلاها فخرج غيرها بتلك التسمية  
 وقال ابن ابي ليبي يتبعني الصيد بالتسمية مثل قول مالك  
 حتي لا يحمل غيره بذلك لارساله ولو ارسل من غير قصد  
 يحمل ما اصابه خلا كما مالك وهذا بناء على ان التعيين شرط  
 عند مالك وعند ليس بشرط ولكن اذ عين يتعين وعندنا  
 التعيين ليس بشرط ولا يتبعني بالتعيين لان الشرط ما  
 يتعد عليه المكلف والذوق وسعه ايجاد الارسال دون التعيين  
 لانه لا يمكنه ان يعلم البازي والكلب على وجه لا يحدد  
 الا ما عينه له ولا ان التسمية غير مفيد في حقه ولا في حق  
 الكلب فان الصواب انما يميز جملة مقصوده سواء قلنا  
 في حق الكلب لان غرضه اي الصائد اخذ كل صيد يتبين منه  
 اي من اخذ بخلاف ما استشهد به مالك لان التعيين في  
 الشاة محلي ولذا غرضه متعلق بتعيين فتعلق التسمية  
 هنا بالصدح للذبح وفيما نحن فيه بالاذن حتي لو ارسله

اي نحو

اي نحو الكلب على صيد كثيره بتسمية واحدة حال الارسال فقتل  
 الكلب الكثر من الصيد وارسال عليهم اكلهم كما في اكل الكلال  
 التسمية في ذكاة الاضطر على الالة وفي ذكاة الاختيار على الذبح  
 ولان الذبح يتبع على ارسال الي التلمذة والذبح يتبع بالارسال  
 وانهما تشتت على التسمية عند الضار وهو الارسال واحد فيكون  
 بتسمية واحدة فهما رجا اذا اضجع بشاة ياتي واحداها فوقف  
 الاخرى فزجها واحدة واحدة بتسمية واحدة بخلاف ما اذا كان  
 على التماس فبلا بد من تعدد التسمية لتعدد الضار كما في التبيين  
 اكل في الوجوه المذكورة في قوله الماتن اوارسل كلبه فزجره  
 محو في اليه هذا المذكور تحت كل ما ذكر من الدليل عليها فصيد  
 تركي بسهم فزطره على بناء المنقول في بعض النسخ وبعضها  
 على بناء النعال على خطو السهم عضوا منه اي من الرمي ومات  
 حموي فانه اي الرمي يوكلي ولا يضره ما انفصل منه لا الفضو  
 المنفصول فانه لا يوكلي خلافا للشاة ففيه قال يوكلي الصيد  
 وعضوه جميعا لانه مباد بد ذكاة الا اضطر فيجل كالمباد بد ذكاة  
 الاختيار بخلاف ما اذا لم تمت لانه غالب بالذكاة ولنا قوله  
 صلى الله عليه وسلم ما يقع بضم الهمزة وليس له حد على  
 الدنيا كالمفصول من ايات اي ما فصل وقطع من حيوان المباد  
 ميتة وفي الزيل ولسا قوله صلى الله عليه وسلم ما قطع  
 من ميتة وهي حية فما قطع منها فهو ميتة وراه ابن ابي  
 وقدر كحي مطلقا فينصرف في كل حي حقيقة وحكي والعوض  
 المباد منه بهذه الصفة لان النبات منه حي حقيقة والقيام  
 الحية فيه ولذا حكم لانه ميتة سلامته بعد هذه الحجة  
 وانهما اعتبرا هذا القدر من الحيوة حتى لو وقع في الماء ولم  
 تدر هذا من الحية بجرم بخلاف ما اذا اتيت بد ذكاة الاختيار

لان الحاد منه ميت حكى الا ترى انه لو وقع في هذا مكانه في الماء وورد  
 من الجبل الا حرم لان موته قد حصل بالامانة حكما فلا يضرب  
 المغيرة وان حصل بذلك حقيقة واما قولنا في بعض الحكماء  
 بزيادة الاختصاص عند ما كان حال وقوعه لم يقع ذكاة  
 لغيام الحياة في البنية حقيقة وحكما على ما بينا وانما تقع ذكاة عند  
 موته وذلك الوقت لا ينظر في المباشرة لعدم الحياة في البنية  
 لرواها بالانفصال فضلا عن اختلافه ان المباشرة من الحي حقيقة  
 وحكم لا يجل والمباشرة من الحي صورة فلا حكم لا يجل وذلك ثابت  
 يبقى في المباشرة منه حياة بقدر ما يكون في المذبوح فانه حي صورة  
 لا حكم لا يجل ما ذكرنا من الحكم بانه لا يؤثريه وقوعه في البئر  
 في هذه الحالة ولذا يحل حكمه في هذه الحالة وان كان لم يكن لما فيها  
 من زيادة اليلام بقطع حية ولا ذلك المباشرة بالاصطحاب  
 لانه حي حقيقة وحكم حتى لا ينبت له شيء من هذا الحكم  
 زليلي وفي الهندية فنقول ان قطع يدا رجله ونحو ذلك  
 ما يبي القوايم او اقل من نصف الاربع يجرى المباشرة منه لانه  
 ينضم بقا الحياة في البنية فانه حي ولو قطع له قطع السهم  
 العظم من العصب فله سنة اي لم ينضم ذلك العظم من  
 الذي كان حتى التمامة اي صلاحه وانما له اكل العظم  
 ايضا اي كما يوكل من المباشرة منه وذلك لانه لما لم ينضم  
 صار سنة سائر اجزائه والافان لم يتوهم لدمه وصلاحه  
 بان ينضم لاجل اجزائه لانه انما ينضم ويوكل ما عدا  
 لوجود الاجزاء في بعض والعبرة للمصلح في هذا ما عدا  
 وان قطع الرمية ثلاثا والحالة التي تقص مع عجزه  
 العجز عن كل شيء حرقا وقطع الرمي نصف راسه والكثرة  
 اي العصب او وقته بتشدك الذكاة اي قطع الرمي نصفين

الحا

اكل كله في هذه الصور لان هذه الصور لا يمس وجود حياة  
 فوق حياة المذبوح فلم يتناول الحديث المذكور لانه لا يمس  
 الموت طلقا فينفرد الي حقيقة وحكم وهذا حي صورة  
 لا حكم وكذلك لا يتوهم سلاسه ويغاؤه حيا بعد هذه الحالة  
 فانه القطع على الكينة المذكورة ذكاة في الحال فكلهم  
 حي اكل ابيض راسه والذكاة الاختصاصية بخلاف ما لو قطع  
 لده او رجله او خذله او كسبه فالبني يتوهم اقل من نصف  
 الاربع حيث يتوهم بقا الحياة في البنية في وقت وقوعه  
 مع راسه فانه لا يواكل المنضم لانه من المذبوح مع بقا  
 حيا لانه في فوق حيا المذبوح ويوكل المباشرة منه هدية  
 وحكم اكل صيد مجوسي وكل صيد وحي وصيد مرند  
 ولو غلما مرافقا عنده خلافا لحد بناء على صحة رده عنهما  
 وصيد مجوسي وصيد حلال في غير الامم والنجوي والنجوي  
 والمرتب ليسوا من اهل الذكاة في حال الاختصاص في هذه الحالة  
 الاضطراب في خلاف لان هذه الصور لا تضطر ذكاة الاختصاص  
 فلذلك اضطرابها قال لان ذكاة الاضطراب ذكاة الاختصاص  
 المجوسي اذا تهاوبا وتضرر يواكل صيده وبيحته والنظر في الاختصاص  
 لا يواكل صيده وبيحته ونظرا لانه لو تهاوبا وتضرر يواكل صيده  
 الاضطرابي ولو ان قويا من النجوس رهوا سهاهم فاقبل الصيد  
 نحو سلم فارين سهاهم وماء المسك وسمي فاحابه سهاهم  
 وقتله فالمالك على وجهي ان كل من النجوس لم يقع على الارض  
 حقر ما به المسلم ليعجل حكمه الا بدرك المسك ويذلي حثيثا  
 يحل لانه عانوه في رمي دون حقيقة الذكاة ولا يمس الرمي  
 مع وجود حقيقة الذكاة وان وقعت سهاهم النجوس على الارض  
 ثم رماه المسك بعد ذلك وفاق المسك لانه يحل اكله

ولذلك المجوس اذا رسلوا كلهم في الصيد فاقبل الصيد هارباً  
فما هاهنا فقتله وارسله اليه واباز به فاصاب الكلب  
فقتل ان كان رعى المسلم او رسله حال اتباعه صقر المجوس وباز به  
الصيد اجاز فان كان بمدرج صقر وباز به جل ولتلك  
لوانت الصيد كلب غير علم فاقبل الصيد فارباه المسلم  
يسلم وارسله اليه وباز به فاصابه وقتل فهو على التخصيص  
الذي قلنا في الدخيرة وان رعى صيدا يسلم واصابه فليس  
يختصه اي لم يضمنه ويؤنه وتم يخرج من حين الامتناع  
فوايه هاهنا فقتله فهو اي الصيد مملوك للمالك في حق  
الرئيس لو فاز به الاول لان الثاني حصل اخذ له قوله ضلي  
الملك يسلم الصيد من اخذ وحل الملك لانه لما جهز في  
الاول من حين الامتناع كان ذكاته ذكاته اضطرر وخرج  
في يومه كان وقد وجد ذلك من الثاني وان امتنعه  
الاول ما كان اخرج من حين الامتناع بنفسه وصادقاً  
على ذكاته الاختيارية والى ذلك فيه من الحيازة ما يعين  
منه ورجاه الثاني وقيله فالصيد الاول من الامتناع  
حين وجد منه الاختيار ولكن حرم الملك تقديره على ذكاته الاختيار  
وقد كانت وجبت عليه فصار الثاني فالحكم وله ترك ذكاته  
مع القدرة عليه يحرم فبالقتل ولي ان يحرم غلاف الوجه الاول  
وهذا اذا كان حال سلام من الاول لان موته يضاف الى الثاني  
ولذا قال الشارح وفيه من الحيازة ما يعين اما ذكاته الرعي الاول  
بحال لا يسلم منه الصيد بان لم يبق فيه من الحيازة الا بعد رعا  
يبقى في الذبوح كما اذا اياه راسه يحل ان موته لا يضاف الى  
رعي الثاني فلا اعتبار بوجوده للوثة حكاماً ولهذا وقع  
في الماء في هذه الحالة لا يحرم للوثة ولو بعد موته ولو

كان الرعي الاول بحال لا يعين منه الصيد لكن حياته فوق  
حيازة الذبوح بان كان يبيع يوم او ورنه فقتل في يوف  
لا يحرم بالرعية الثانية لان هذا القدر من الحيازة معتبر عنده  
وعند مجرمي هذه القدر من الحيازة معتبر عنده فصار  
حكمه حكمه ما اذا كان الاول يسلم منه فلا يحمل عليه فالحرم  
بالا اتفاق انما يتحقق اذا كان يبيع من رعي الاول وضمن  
الثاني للاول في حيازة اي قيمة الصيد كلها وقت اطلاقه غير  
ما نقصته حيازة اي جرحه الاول لانه اطلق صيدا  
مملوكاً للغريم لانه ملكه بالاختيار فقتله في حيازة ما اطلق وتم  
وقيته وقت اطلاقه كانت ناقصة بجرحه الاول فيلزم  
ذلك ببيان ان الرعي الاول الذي صيدا يسلمه وعشرة  
فنقصه درهمين ثم رعا الثاني فنقصه درهمين ثم  
ما نقصه الثاني ثمانية ويسقط عنه من قيمته درهمان  
لان ذلك تلقى بخرج الاول وقيمة الملقى تعتبر وقت اطلاقه  
فصار كالتلف عند مريضاً او شاة مجروحة فانه يلزمه  
قيمة منقوصة بالضرر ويخرج هذا حكم حصول القتل  
والثاني بان كان رعى الاول بحال يسلم منه والثاني بحال  
لا يسلم منه ليكون القتل كله مضافاً الى الثاني وقد قلنا في  
مملوك الاول منقوصاً بالخرجة فلا يقضه كاملاً وان علم  
ان الموت حصل من الجرحين او شئت في القتل حصل الرعي  
الاول او رعي الثاني فنقل في هذا من ان اثاره انما يقض  
الثاني للاول ما نقصته جرحته ثم يقض نصف قيمة جرحه  
بجرحته ثم يقض نصف قيمة جرحته اما الضمان الاول وهو  
ضمان ما نقصته جرحته فلا يجرى حيلنا مملوكاً للغريم ولو  
نقصته فنقصته ولا ما الضمان الثاني وهو ضمان نصف

قيمتة حياتها الموت حصل بل جرحته فيكون هو متلفا نصف  
وهو علمك لنيرة نصف نصف قيمته واما الجرحته لان  
الاولى ما كانت بصفته يعني الجرحته الاولى ما كانت بصفته الثاني  
فلا يصفها والثانية ضمتها مرة فلا يصفها ثانيا ايم الجرحته  
الثانية ومرة ما تقص بجرحته ضمتها مرة وهو ما ضمتها  
من النقصان بجرحته اولا واما الضمان الثالث وهو ضمان  
نصف الخ فلان ما اصابه الاولى صار جرحا ليل يذك في الاختيار  
لولا ان الثاني فمثلا ليري الثاني فسد عليه نصف الخ فيصفه  
ولا يصفى النصف الاخذ نصفه من حيث ضمت نصف قيمته  
فدخل ضمان الخ فيه وهذا هو الفرق بين المسائلين وفي اعني  
بين ما اذا حصل القتل بالثاني وحده او بها وليس كذلك بل  
لا فرق بينهما لانه في الموضوعين يصفى جميع قيمته غير ما نقصه  
جرحه الاول لانه تين في المسألة الاولى جميعها حصل والثانية  
بين طريق الضمان فقل عدم الفرق بين المسائلتين فاضي كان  
بهما ان الرمي الاول اذ اري صيدا يساوي عشرة فنقصه  
درهمين فيرميه الثاني فنقصته درهمين فيرميه فيرميه فيرميه  
الطريقة الاولى يصفى الثاني ثمانية ويسقط هذه من قيمته  
درهمات لان ذلك تلقى بجرح الاول وهو الذي يقوله غير ما نقصه  
جرحته وعلى الطريقة الثانية يصفى درهمات الاول لان ذلك  
القدر من النقصان حصل بصفته وهو الذي يقوله في الثانية  
يصفى الثاني ما نقصته جرحته وبقي من قيمته ستة فيصفى  
نصفها وهو ثلاثة درهم وهو الذي يقوله في يصفى نصف قيمته  
مجموعا جرحته يعني به نصف قيمته حيا ثم اذا ما يصفى  
النصف الاخذ بعد الموت وان كان تموت في وقت موهوب  
بثقله لانه ضمن ذلك النصف حيا فلو ضمته بمثل الموت كان

بشر الضمان بان يصفى قيمته حيا ثم يصفى قيمته بعد  
الموت وهذا لا يجوز وهذا اذا كانت حيا بدمية عند رمي  
الثاني وكان رمي الثاني بعدما اتخنه الاول اما اذا كانت  
حياة خفية بقدر الخدوع فلا يصفى الثاني ويؤكد لان  
موتة لا يضاف الثاني ولهذا وقع في المال في هذه الحالة  
لا يحرم وقد ذكرناه من قبل صفته وقدر الاعتراض بقوله فان  
علم ان الموت حصل من الجرحتين ولا يكره او رميه صم  
فاصابه احدهما قبل الاخر فاختنه ثم اصابه الاخر ورميه صم  
اولا ثم رميه الثاني قبل ان يصيبه الاول او بعد اصابه قبل  
ان يتخنه فاصابه الاول واتخنه ثم اصابه الثاني فقتله فهو  
للأول ويؤكد وقال في لا يؤكد لان حاله اصابه الثاني في غير  
ممنه فلا يخل بذلك الاضطراب فصار كما اذا رماه الثاني بعد  
ما اتخنه الاول هذا عند رمي الثاني وهو صيد من قسمه فوقع  
رميه ذكاه وهذا يشترط التسمية عند رمي فكذا لا يمتنع  
باعتباره عند الاول ان الملك يثبت الاول لان سهمه خرج  
عن حيز الاستناء فلكه به قبل ان يتصل سهم الثاني به  
فخاص به ان اعتبر في حق الكل والصفاء وقت الرمي  
لان الرمي صيد بما ح فلا يتعد سدا وجوب الضمان  
ولا يثقل موجب بعتك ذلك وهو ذكاه فيحل كصا ب لان  
الحل يحصل بفعله وفعله هو الرمي والارسال فيعتبر وقبه  
ولو حق الملك يعتبر وقت الاخذ لان به يثبت الملك وزر  
يعتبر وقت الاخذ فيها ولو رمياه معا فاصابه معا فاثبات  
فهما فهو بينهما استواءهما في السبب والبازي والكلب في هذا  
كالمسحوق يملك ما اتخنه ولا يعتبر اسبابه بدمه وان الاخذ  
حتى لو ارسل بازيه فامسك الصيد تخليه ولم يتخنه فاسر



اخبرني به فقتل ذلك الصيد كان الصيد الثاني وحل ان يرد  
 الماني الاول ليست بيد حافضة لتقام مقام يد المالك ام  
 القتل فهو اطلاق والماني من اهل الاملاك فيقتل الجرحا حبه  
 ولوري يما حافض الصيد فاختاره شرعا فانيا فقتله  
 حرم لما بيننا ولوري يما موضوعا على حيط فدفعه ومضى  
 السهم الثاني واصاب صيدا فقتله حل لان اندفاع السهم  
 الثاني بواسطة الاول فاضيف الى امره كانه رماه به ولو  
 رمى به بالصيد ورمى رجل خذلي ذلك الصيد وغيره فاصاب  
 السهم الثاني السهم الاول وادى حقه حتى صاب الصيد وفتله  
 جرحا ينظر له كذا السهم الاول بحال يمتد انه لا يبلغ الا الصيد  
 بدوك دفعه الثاني فالصيد للثاني لانه كولا اخذته حتى لو  
 كان الثاني مجوسيا ومحرم لا يحل وان كان السهم الاول  
 بحال يبلغ الصيد بدون دفعه الثاني فالصيد الاول لانه  
 هو السابق في الاخذ وان كان الثاني مجوسيا ومحرم لا يحل  
 استحقا فالانه واجب زوجه قوة في السهم الاول فوجب  
 الحرية احتياطا مجوسيا يري صيدا وارسل كنه عليه فاقبل  
 الصيد فارق من سهمه وكنه فمسه وسلم وارسل كنه عليه  
 فقتله قبل وقوع سهم المجوس على الارض وقبل وقوع كنه  
 كره لان فعل المجوس يوجب الراهة اما اذا فعله لم يبعد  
 ووقع سهم المجوس على الارض وبعد وقوع كنه فلا يكره  
 لان فعل المجوس اعانه لانه لا فعله لما قد روي على  
 قتله بهذا الزعم والشرع يوجب منه ولا عانة ثم تنقح حاكمي  
 المسلم او رساله ولو رمى بها بالصيد وصرفه في موضع  
 سنة حال مدعي حكم المجوس عنه بخلاف ما اذا اصاب السهم  
 حايطا ووقعه فارقا لاصاب صيدا حيث لا يحل لان الزعم

قد

قد انقطع بالارتداد الي وراكذا اذا ردت الهجره والارواح  
 لما قلنا كذا ما اذا رجعا الى ورايض رجل اخر من اهل حيث  
 محل اذا كان برمة بقصد الاصل طار لان الاول انقطع  
 فكل من مضى الى الثاني في محال ولو تخلف ثمنه او بصره فاصاب  
 الحايطة ولم يرجع الي ورجع الى الثاني في المحال فقتل الزعم  
 لم تنقطع فمضى الى الثاني ولو مضى الى الثاني فقتل الزعم  
 في زهاتيه فاصاب الصيد فلا يملكه لان فعله لا يرجع ليسر  
 من جنس فعل الزعم فلم يتحقق بهذا الاحالة شبهة الشك  
 فقتل الاحالة مضاة الزعم في التنبه وحال اضياد  
 ما يوجب حبه وحال ايضا اضياد ما لا يوجب حبه لم تنقطع  
 جله او شرعا او شرعا او دفعه شوقا للذئاب على الغنم ولما  
 على الزرع مجتري وكذا ان المالك وغيره صيد مشروعا لاطلاق  
 الذئب وهو قوله تعالى واذا حلتوا فاضطادوا ولم  
 يقمده بالمالك على ان الصيد لا يختص بالمالك قال الشاعر  
 صيد للملك ارب وملكه واذا لم يكت نصيري لا يطالعه  
 وفي الغنية يجوز ذبح الهرة والكلب لتفقه وليس حله  
 الهرة سحق البدن وخمده بناسا اصلها النمرس والنمق  
 وتريده السحوق يجذب الشوك والنصال من البدن ويجبر  
 العظم المنكر والسعوط برقة الاسود منه مع دهن الزبيب  
 ينفق من اللقوة وسواد النضر الابيض وقال ربه السعوط  
 يفضي به يرفع الحذا ويمنع منه غايه والجموس في ضيفه  
 ينفق من وجع الظفر والنقرس وقصص الكلب اذا اخذ  
 ونسقى ويربط على فخذي الحمار عانة على الجماع والاولاد الذين  
 عمرهم اربعين يوما اذا طعمه بالادوية الحارة الطيبة الرجحة  
 وكل من يخطئهم مجرب والكلبون والكلاب والاربعاء



بالزكاة اذا لم يكن سحر وسحر في طهارته السراية لا يطهر  
 بالصيد والزكاة الشريعة تحمى على قول الا ان كان لا غير ما  
 اللحم وهذا هو ما ينبغي به كما في الشريعة من المذهب هنا  
 اي في كتاب الصيد وصح في الاسرار والكفاية والتبيين  
 نجاسة وفي المخرج انه قوي المحقق من اصحابنا وفي  
 الخلاصة وصلى المختار واختاره قاضي خان وصح في الهداية  
 والبدائع والتبيين طهارته وفي الفيض المفتوح على طهارته  
 وجميعه فالحق في كتاب الطهارة ما خرج الطير في عظمه  
 استقر في رواية وعنه صاحب الله صلى الله عليه وسلم قال لا تطرفوا  
 ابن علي رضي الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تطرفوا  
 الطيور في ذكركم هافان الليل ما تلهيها فمعه عظام  
 ابن عبد الرحمن القرشي وهو مروي في رواية عديم فعلة خاتبة  
 وذلك لعدم الاهتلال بالصيد ولعله يعرض عليه ما يحرم  
 وهو لا ينو قال السيد حمد بن عبد الله بن علي بن ابي بصير  
 لتعذيبه اي ما فيه من تعذيب الحيوان وفي الذخيرة قال  
 والار تعلم البازن يا اخي فبعث به قال ويعلم  
 بالذبح في كتاب الكراهية سمع الصادق عليه السلام وحسن  
 غيره في الاهلية كفرن وشاة وفي سهمه اليه طافاته  
 ادري افرس ونحوه فاصاب صيدا ما قولكم ليجازي الله  
 بخلاف ما اذا سمع صيدا وسمع حس خنزير فري اليه  
 سهمه طافاته ان كان في راسه كنه العلم سمع عليه طافاته  
 كذلك فاذا هو صيد جلال الاكل خذ كله فالزكاة والاصاب  
 السموع حسه وقد ضنه ادسا تبيين انه صيد حر لا يند  
 لا يعتبر بظنه مع تعينه صيدا كذا ذكر في الهداية وقال في المستفي  
 اذا سمع حسا بالليل وقضى الله انسان او ذابة او حية وما فافا

انسان

بالزكاة

وربع درهم من النخلة ترفع السموم والكلف واذا اخذ من ولده  
 الذي لم يبلغه عينه بجلته وطهر في الماء حتى يكون كالس  
 ثم يصفي من الشوائب ايضا في البية شعرون منتقا من النخلة  
 ونقوي فيه حتى تجذب النخلة جميع ذلك الماء تنشف تلك  
 النخلة ثم يودخ ذلك اسود عمر سنة ويعلق بها في مكان  
 مظلم الا ان تتم تلك النخلة ثم يودخ ويحرقها بالمالكة الملة  
 العاقره تحمل ما ذكر الله تعالى من الحيات خصوص  
 ان علفت به ثلاثة اذواق واكثرتهم في ثلاثة ايام وايضا  
 جرب في تسميم الدود من افرس منه وعظم الكلب وعصبة  
 يلايم عظم وعصبة ابن ادم حتى لا يجد يوصلوها بهما  
 ويحكمها ما تقص من ابن ادم فيلادها بخلاف سائر الحيات  
 وكتاب كبد يبرق عضة الكلب الكلب ويحد برقها تحت اذير  
 واذا خرج منه الكلب من على الحيات المتبقية ابرها وتلق  
 ثابده على النار الذي يقط ويتكلم في يومه يرفعها ويرفع  
 ايضا النيران واما قتل الكلب والهر لا يهلالة ما فقد من الكلب  
 والا حاة والا وفي ذبح الكلب اذا اخذته من افرس الموت يعنى  
 ولا يترك حتى يموت لاي التذكية وطهر في قنجر الا تنفعا  
 بنابه وعصبة وعظمه وجلده وان لم يبيع وكل ذلك في  
 غير وطعم وبداي بالصيد يطهر في غير خمس العبيد كثير  
 فلا يطهر في غيره ولا جرمه اصلا يعني لا بصيد ولا يذبح  
 ولا جلده بوجاهة حقيقة فضلا من حسه وما طافاته  
 الدرر عن الخلاصة ان القنطرة اذا ذبح طهر جلده بالديك فليس  
 بمعتقد ويطهر بالصيد جلده ايضا ويبرق طهر جلده  
 خلطها على النار مما لا يتركها بالزكاة الشريعة وفي معناها  
 الصيد على اختيار بعض النسخ وعند بعضهم انما يطهر جلده

في

شرطي الصيد عن الظهيرة بالنظر رجالا رسلا كلب وهو  
 يرض انه انسك وسعي فاذا صو صيد يوك كل المختار لا انه  
 تين انه ارسل على صيد تهي قال السد حد وذر في  
 المختي خلافا ونة قصلا فارجع اليه ان شئت وجرى في الملتقي  
 على ما في الهداية انه يري وروى يعلى ان اخي حسن صيد وحمر  
 غيره وري فاصاب صيدا ما كمل اللحم فحزنت ورا فاصاب  
 جوهرا لانه اذا جمع المبيع والحرم غلب الحرم وقال لا يكره الاجل  
 لاحتمال ان يكون المسموع حسه غير صيد فلا يحل الاضطاب  
 بالمشك وقال والبازي والعهد في جمع ما ذكرنا كلب انه يري  
 وفي محجته السرخسي وروى حسا فظنه صيدا فارسل منه  
 فاصاب صيدا ثم تين ان المسموع حسه كاد ان يمينا ويشره  
 او شاة لم يوك كل وكذلك لو سمع حسا ولم يعلم انه حس صيد  
 او غيره لا انه وقع المشك في طعة الارسل ولو علم ان المسموع  
 حسه صيدا فاصاب كلبا فاذا هو حس صيدا ما كمل وغير ما كمل  
 فاصاب صيدا خر يوك كل في التسبيح وفي اطلاق قول الكزفاني  
 روي وري وشرح اشارته الى ان يصيب المري بنفسه وغيره  
 من الصيد كما في رسال الكلب فندخل تحتها ما اذا سمع حسا  
 فظنه صيدا فاقاه فاصاب صيدا ثم تين انه حس صيد  
 يحل كله سواء كان الصيد المسموع حسه ما كمل او غير ما كمل  
 بعد ان كان الحصاب مالا لا انه وقع اصطيادا في صيد  
 ذلك وعن ابو يوف انه خعه من ذلك الخنزير تحت طاف حرمه  
 الاتري انه لم تثبت الا فاعه في شيء منه بخلاف السباع لانه  
 يهرز جلده ووجه الظاهر ان لا اصطيادا لا تخفى على ما كمل  
 فليكون داخل تحت قوله تعالى وادخلتم في صطط وادخلتم  
 اصطياده ما حاصا واحة التناول ترجع الى المحل فيثبت بعدد

ذلك الذي سمع حسه صيدا فاصاب سرحه ذلك الصيد الذي  
 سمع حسه او صاب صيدا خر منه لا يوك كل انه رياه وهو  
 لا يري الصيد ثم قال ولا يحل الصيد الا بوجهين ان يريه  
 وهو يري الصيد لان يكون الذئب اراده وسمع حسه وري  
 اليه صيدا سواء كان ما يوك كل ولا قال وهذا يناقض ما ذكره  
 في الهداية ثم قال وهذا وجه لا ارى الا ادى وخوضه  
 ليس من الاصطيا د فلا يمين اعتنا رجح ولو اصاب صيدا و  
 وما ذكره صاحب الهداية يناقض ما ذكره هو بنفسه ايضا  
 من قوله وان تين انه حسا دي لا يوك كل الصاب وعلى اقتضا  
 ما ذكره هناك يحل لان الحصاب صيد كما في هذه المسئلة  
 بل ولولا ان مقصوده فيها ايضا الصيد ووقف بيدها في النهاية  
 بفرق غير مخلص فلا حاجة الى ذكره وقال فيه لوري الى  
 ادى او يقر وخوضه وري فاصاب صيدا ما كمل لا رواية لهذا  
 في الاصل ولا يري في قوله في قول يحل وفي قول لا يحل  
 فيحل ما ذكره صاحب الهداية غير رواية اني يري فيستقيم  
 ولا حاجة الى الفرق انه يري قلست اما قول صاحب  
 الهداية وان تين انه حسا دي الخ فليس منا فظن  
 لما جرم به من المحل سا بقول انه اذا تين انه ما ظننه  
 صيدا ادى واهلي وذلك عكسه نعم ما جرم به من المحل  
 فيما لو ظنه اديا وخوضه مخاف لما هو الاوجه في المنة  
 لكم نقل في الهذرية عن التناولي الضمانه ما يوقى بها في البداية  
 من كل حين قال وان رسالا ما يظن فحرق وانسانا  
 فاذا هو صيدا فاصابه يوك كل هو المختار لا انه تين منه ان لا رسل  
 الى الصيد وان ارسل على كل من صيد فاذا هو تين بصيد  
 فخرص له صيدا فقتله لا يوك كل انه يري ولعل ايضا في باب

شرطي

ما يقبلها الخا وجار وقد انبثت بالكلية اذا لم يقبلها الخا وادانق  
اصطفا واصار كانه ري الصيد فاصاب غيره وان تبين انه  
حسن جواد وسقط ذروته النهاية معز بالالمعنى ان الصاب  
لا يؤكل لان الذكاة لا تقوم عليها فلا يلحق الفعل ذكاة وارور  
على قول صاحب الهداية في تبني انه حسن صيد حال الصاب  
فقال كان من جهة ان يعامل في تبني انه حسن صيد يحتاج  
في حال كماله الى التخرج والمخرج وقال صاحب الهداية في خريفه  
المسألة ولوري الى سحنته وجردة فاصاب صيد يحل في وريته  
عن ان يورق لان صيد ووري وريده اخري عنه لا يحل لان  
لا ذكاة فيه ما وفي قاضي خان ولوري الى جردا وسقطه وترك  
التسمية فاصاب طائرا وصيد اخر فقتله حل كله وعن ان  
يوسف روثان والصحيح انه يورق وان تبني ان السموم حسنة  
ادى او حيوانا اهل او طي مستان او موتق الى الجمل الصاب  
لان الفعل لم يقع صطيحا فلا يقوم مقام الذكاة ولوري  
الي طائر فاصاب غيره من الصيد ووري الطائر ولا يدرى  
اصور حتى لم لاح الصاب لان الظاهر فيه التوحش بخلاف  
مالوري الى تعبير فاصاب صيد ولا يدرى اهو ثار ام لا  
حيث لا يحل الصاب لان الاصل فيه الاستئناس في حكمه على  
كل واحد منهما بظاهر حاله انتهى على صواب في محض السرخسي  
ولوري طيبا وطائرا فاصاب غيره ووريه لوري ولم يدرى  
كان متوحشا او مستان اكل الصيد لان الاصل في الصيد  
التوحش والتستر فحسنه بالا اصل حتى يعلم الغداء و  
استئناسه منه وقا المحمد راجح لوري حتى يراه صيد فخور  
لوري وصار للبرية التي الذي رى هكذا القائل اهلها يحل الصيد  
الذي اصابه لان الاول عندنا صيد يحل اصل حتى يعلم

انه

انه غير صيد ولوري الى طي منوط وهو يظن انه صيد  
فاصاب طيبا لم يؤكل لان بالربط يبق صيد ولو لا الربط  
كله على صيد موقوف في يده فاصاب غيره لم يؤكل ولا للبرية  
فمنه على فيلق فاصاب طيبا لم يؤكل اليه والاصل ان الانسي  
اذا توحش ووقع المعز عن الذكاة الاختيارية يحل بالذكاة  
الاختيارية لذاتي الظهيره ري صيدا بسهم فاصاب  
السهم وريده او ظلفه فمات ان ارماه اكل موجودا هو الذئب  
وهو يخرج والذي دل عليه برور الدم وان كان لا يشترط الادما  
في غيرهما على ما تقدم والاول والمعيرة بحالة الري تحل  
اي فلان حال الصيد برورته اذ ري حال كونه مسلما يغفر ما  
في حال اسلامه ثم يبرده الا بعد ما ارتد جان المسلم الاكل  
من ذلك الصيد لا يحل باسلامه يعني لو رماه حال  
كونه وثنيا ومترقا ثم صاده في حال اسلامه فانه لا يؤكل منه  
لكونه عند الري غير اهل وفي الخط والمعيرة في حق الحيوان الذي  
الا في مسالته واخته ذكرها محمد راجح في خريفه ان الصيد وصورتها  
الحلال اذ ري صيدا والري والصيد في حاله يصل السهم  
الصيد حتى خال الصيد في الحرم والسهم سقط لونه فاصابه سهم  
في الحرم ومات في الحرم او في اكل لا يؤكل واعتبر وقت الاصابة  
الا فيما عداها فاصاب في الحرم والري في الحرم في حاله ركب  
صيدا فاصابه في الحرم ومات في الحرم ورماه من الحرم ومات  
في الحرم لا يحل لان في الاول تماقته في الحرم وفي الثاني ابتداءه في  
الحرم وعليه الخبر في وجه الثاني في قوله الاول وكذا اذا سرك  
كله من الحرم وقتله خارج الحرم لا يحل وعليه الخبر انتهى ووجب  
الخبر اكله اذ ري الصيد حال كونه محرما يعني لوري الصيد  
في حال حرمة ثم لم يصدف الا بعد ما حلها اخرجه فلا يؤكل



ذلك الصيد كونه غير هذا الصيد عند اربابا حرامه يعني  
 نورياه حال احلاله وصار محرمه حال كونه لا يجب عليه  
 جزاءه وسبح في كتاب الديارات ان شاء الله تعالى وفي  
 لوان بان ياعلم اخذ صيد ولا الكلب لوجه فقته ولا يدرى  
 هل رسله انسان ولا فانه لا يوق ذلك الصيد لوجه الشارح  
 في الارسال ولا اياه بدونه اي لا يباح الصيد الا حين وجد  
 الارسال وفيما سوي هذا ما لو في الصيد رجل وغاب ولا  
 يدري هل هو مسافر او ذمي ونحوه ولا يدرى هل هو حلال  
 او حرم وان كان الكلب او الكلب من سلافة السبي فهو  
 اي الصيد الذمي صا هذه الكلب والكلب مال الغير ولا يجوز  
 لاحد تناوله الا اذن صاحبه نزع يده فقلت فانه صا  
 المخر وقد وضع في عرفنا حادثة الفتوى وهي ان رجلا وجد ثبانه  
 كذا في شجر وفي الضروب وفي شجرة كذا في الشجر وفي الثمين  
 انها تمليك له مدبوحة ببستانه قال السيد احمد وفي واقعة  
 حال والا فستانه ليس قدما هل يحل له اي ان ذلك المواجه  
 الكلب اي المذبوحة بناء على انها شاة والغالب على من في  
 داره وبستانه الا سلام ولا يحل الكلب لوقوع الخط في  
 الذابح ومقتضى ما ذكرنا في الماركة او الكلب ان لا يحل  
 لوقوع الشاة في الذابح عن كذا في ام لا وهل هو الله  
 تعالى عليها عند الذابح ام لا قال السيد احمد انك فقتا  
 ليس في لوجه المتقنة وقدره بعد وبقيل يا غنبا غالب  
 من يسكن البلدة فانه كالهالك مسلما او كذا يباح وان كان  
 محسوبا ونحوه لا يحل له لوجه لكن في تلك صفة من التقطه  
 فومر صاحبنا بعد مدبوحة في طريقه ان يادبه ان لم يكن محل  
 الذبح وربما من اما قال السيد قد يقال العبرة بظن الاباحه

فلا فرق

فلا فرق بين قرب الماء وسبعه وقد يقال بما قيد به لانه اذا كان  
 قريبا من الماء احتمل انه ما يتوقع فيه وقد فرق ما فيه  
 ثم انظر الما انهم قلت الكلام فيما وجد مذبوحة لا ما وجد  
 ميتا فالما قال لا يغير مجده ووقع في التمسك اي في قلوب الذين  
 اصابوه مذبوحة ان صاحبه مفلح فقلت انك لست بالاس  
 السيد احمد قد شاع هذا في طريق الحق من يفعله لذلك لاس  
 بالاخو والاكله وهذا اذا غلب الظن والافخر والخطو لا يترتب  
 عليه حكم وانما يصعد غلبة الظن ولا يقطع بغيره لانه لا يترتب  
 الثابت بالدلالة قال السيد احمد انظر ما اراد به فان في ذلك اعتبار  
 غلبة الظن ولا نص يقل مرجحا او دلالة وقد مر في دلالة العرف  
 قلت وهي المتعينة في هذا المقام كالكنايات ما لم يجر اليها ما في  
 الخلاصة فقد باح صاحب الخلاصة كلها بانها في المذبوحة  
 جنس النحر فانها اثنان الاول عدم قرب من الماء والثاني ان  
 يقع في قلبه انهم على بناء المنقول ان العلم لا يدرى الا في  
 لو وجد ما يوكله مذبوحة بلوله الذابح اهلا للذبحه ولو  
 سمي ولا ليس بشرط قاله المصنف اي في المذبح قال السيد احمد قد  
 يقال اننا لم نطالع بلون الذابح اهلا في المذبح المذبح  
 في الدين فترك لعله انتهى قلت وقد يفرق بين حادثة  
 الفتوى وهو حدان التسمية المذبحه في البستانه فحالة  
 اللقطة وهي حادثة التقوى بالسبع المذبح في الكاوية فان الذابح  
 في الاول اي في ذمة الفتوى غير المالك وطعن بعتي يا غنبا ما في  
 شاة الدرية والمذبح في حادثة الفتوى وهي ان رجلا وجد ثبانه  
 والا فستانه ما وقع في بعض النسخ وجد ثبانه بغيره فحالة  
 فلا يظهر هذا الفرق على انه ينبغي ان يكون اهلا للذبح  
 يدرى اهو ممن يخلد ببعته او لا وعلى هذا فتوى وفي الثاني يحتمل

كون المالك هو الزاح وغيره لا يجدي نفسا على ان مأكول اللحم  
 لو ذبحه غيره فالك لا يحرم لحمه مطلقا بل لو جاز الله اكله او لم يشر  
 ببطل حل الكلد فـ **سـ** تتا في التفرقة بان الاولى قد وجد  
 الذبح في مكان لم تحصل جهاته انها شعبة فواصله لان الغالب  
 حصرا فان معلوم عن ذبيحة يدخل السبحة وان ذلك لم يقع بالارادة  
 لعدم انحصار يستلزم ان لا يشترط بر الحريم والوثيق  
 فيه لكن قد يقال هذا الغرض ليس بضال لان لكل حيوان نصيب  
 في الثانية فالاول ان يقال في الاولى ولا تتاح حيا ونية  
 الفتوى على ان ما حاد في البقرة والكلب حيث لم يعلم المراد  
 لان انبعاث الكلب او البقرة على الصيد من غير ان يبرك  
 غير مستلزم بخلاف الذبح فانه لا بد من ذبح في صورة الكلب  
 حصل الشك في امور متعددة منها انه لم يشك احد او بد  
 انبعث من نفسه ومنها انه لو سله احد هل كان احلا  
 للفكاة شرعية او لا ومنها انه لو سله هل عرض ما حبه على  
 طلب صيده ام لا فربما حاده الكلب او البقرة ثم ارسله وفيه  
 حياة فوق حياة الذبح ثم ما تالتا لم يورثه من  
 موضع حال وهذه الفكاة لم يوجبه فيها في الذبح لان  
 الفكاة على حاله وسليم لا ونحن نرى القباة من مأكول الفكاة  
 للامع ان لم يكن رجع عليه على الله تعالى في مأكول الذبح  
 مطعنا حيث كانت الدار والاشلام والاحتراق اهلها فقلت  
 الذكاة ولو لم يوجبه من مأكول الذبح الاصل والاصل في المسألة  
 انه ياتي بالتسمية ولا يتعدى غيرها فانه لم يبرزها فانه يبرز  
 سبقتها والله يبرز قوله صلى الله تعالى عليه وسلم حيث قيل  
 انه فوجها ياتوننا فالا فخر في اكله اسم الله عليه ام لا فقال  
 صلى الله تعالى عليه وسلم اسم الله عليه وكلمة يعني لا تظنوا

بالعلمين

بالمسلمين الاخير فالظاهر ان فعالهم واقعة على السداد  
 وانها مستجمعة لذلك فالقول بالحل في الذبح الذي وجد في  
 الستان وفي طريق السادة حيث كانت بادية المسلمين تحده  
 ورايت يحيط بقعة سر في شاة فذبحها السارق بتسمية عليها  
 حال ذبحها في حدها صا حيا هو على معنى من يحرم اكلها ومن  
 اذله فالك اكلها منها ام لا الاصل لا تقول في قولك لان الذبح كافرا  
 بسبب سمية عليه السلام العظم يقول تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر  
 بسم الله بالباطل الا ان تكون بخلاف الاية بلا علة بهيمة او بشر  
 ولا ان شرعي انتهى خط النقطة في حق فقلت التسمية على  
 على كرم انما قال بعضهم بالتكليف بها فيها اكلها في ميتة في  
 غير محترمة وفيما لو شرح خراجنا مستخر من ذبيحة الغنم او  
 فيما لو رزق او لا ط ففوت ذلك يقال انه استخفافا باسم الله  
 تعالى قال في المقاييس السنة في الفصل الرابع من كتاب  
 الفصول العبادية ومن اكل طحان حراما وقال في اكل السمكة  
 حكم الامم المعروف بالشرع عن من يجتنبه انه لا يبرك في اكله  
 على اسم الله تعالى انتهى ثم ذكر فيها بعد ما يبرك في ذكائه  
 الفصل وفي الصيرفية تخصص طعنا ما فتال عن الكلب اسم الله  
 في كرم انتهى ففرق بين مأكول الكلب لعينه وبين اكل طعام الكلب  
 حيث نفي الكفر في الاخير على ان الذبح للسمكة الغير المأكولة بتسميته انما  
 يحا ولا فتال في قوله تعالى بالتسمية على الذبح وان فرض من  
 جهة اخرى وهو لو لم يستعمل من صاها فامر يوجب من الاضحية  
 اسم الله تعالى في الاستخفاف وفيه من استخفاف في الاضحية انه  
 لو حكمي شاة فافض ان ضمن فيها حية صفة الاضحية وحكم  
 الغنم والسرية في صفة الاضحية فلا في الستان في وقتنا  
 الفتاوى وغيرها فلو كان الذبح كافرا في الذبح حية مستباحا في الاضحية

لا نظمه كلكا ولا تحمله في الكلب ولا في البرق اما حمل الكلب فكل الهرة  
 حايضه نيلانية وظاهره لغيره من مطلقا وهو الذي تدل عليه  
 عبارة التنية حيث قال فيها وقال اصحابنا لا يجوز الاستماع بها  
 بالمسبة على وجه ولا يطمع بالكلاب والجورج لانه تعالى حرم المسبة  
 تحريما مطلقا معلنا بعينها كذا في الزاوي في احكام الفرائد  
 انتهى قال السبل حمد ولعلها قولان فانه في ما مات خديت  
 حرم نفسه تعذر شرعا في الكفر الامور والاختلاف لم يضره لا  
 يستلزم شرعا وقال الشيخ الرضوي والظاهر من ما في هذا الاثر  
 انه لا يجمع على صفة يرجع عليك عصفتون في قوله  
 جز يعني لو سب رجل عصفتون عليه وقال هو من اخذ  
 جاز وعلمه الاخذ بالاختلاف لا يرد في سب على من اخذ  
 الى وقت اخذ وفي التجهيز والبربر رجس سب ذاته وخذ  
 انساك فاصفكها قفا صا حيا فندعي وجهي امان يكون  
 قال عند السب حملتها لمن اخذها ولم يقل ذلك وعفي  
 الوجه الاول لاستيلها صا عليها لانه اما حملها في التملك وفي  
 الثاني لانه اخذها لعموم الامة كذا في اختيارنا فيمن استل  
 صيد فانه اخذها بالقول قول صا حيا مع عصمتها لانه  
 بقا حملها اخذها لانه ينسب اليه التملك وذا في التملك لا اخذ  
 دله كانت او غيرها ونحوه في مختصر المحيط وعن ابي الليث  
 وقال انه المختار لبعض من اخذها وظاهر ان التملك هنا  
 ليس بهبة والاكالة لا الرجوع بالتضا والرضا وهل يشترط  
 ان تكون الامة لعموم مطلق من في الترخا تنية عن الملتقط  
 اشترط ذلك قال اما اذا لم يقر ذلك لا قول معلوم  
 فلا يري انما ياخذ من الاخذ وذا في سب على التنية المسبة  
 ربي نوبه وقال وقا ويده ما ذكرناه والتمس في المسبة

لا نظمه

بها بخلاف ما لو ضحي بساة الودعة لم تصه لانه لم يضمنه الا بالذبح  
 اذ به يظهر التسمية بخلاف التسمية فان الملك ثبت فيها للمفاد صبي  
 يوم غصمها والذبح وور على الملك على انه قد قال بعض اصحابنا  
 انها تصح الاضحية في المودعة ايضا لانه ضمنها بالاضطحا  
 والشد واما في ما وجدته بخط ثقة في كلامه من ان شاة ذك  
 اخذها لا يقطع لان السرقة واقعة على الحرق لم يجعلها اطلاقا  
 واما قد بل علوه فان الحكم لا يقطع به وقد تقدم في باب  
 الميراث لا يفتي بتكفير المسلم اذ كان فيه خلافا ولو روي  
 ضعيفة في مذهب الغير والتكفير والتسمية على الحرق القطعي  
 ليس يجمع عليه عند اصحابنا بل منهم من قال بعدم التكفير  
 باحتمال انه متا وليا ومقلد بغير علم ولا وجه لفتاوى  
 سالة وجود الشاة المذبوحة في البستان على هذا الشاة  
 المذبوحة فانه اذا جرح هنا معلوم مع تحقق وجوب التسمية  
 والحرم فيها على شرف الزوال بحيث لو اوجها ما كانت حلت والحرم  
 في الذبوحة في البستان حيث لم يعلم الذبح عند من يقول  
 فلحرمه فيها قارعة غير زائلة على انه لا يرجع فيها للحل حيث كانت  
 في دار الاسلام وما كان ينبغي ذلك جرحه بغير هذا الامر  
 منها انه لم يعرف الا الخط ثقة وفي التسمية اذ لا يقطع  
 او كتبه واراد ان يالحق بعد ذلك لانه لم ينسأ عنه الوقت ومنها  
 انه يخالف لفروع المعنى في عند اصحابنا ومنها تكفير المسلم  
 بما لا يقتضي الاستخفاف ومنها العبد لم يضمن ما يزوج عن تكفير  
 المسلم مع وجود رواية ضعيفة ومنها عدم الغرض من التسمية  
 على استكمال الحرم وبيان التسمية لتحليله بجملة فان طالت الفس  
 انما تحرم على غيره لانه وفي حق ملكه حلال فتسبى وفي التسمية  
 وما يري ما يتركه وتلك مالا يملك ما لا يغير تسمية غيره

اي مع رجال اخر فصاده جاز للمعتق اخذه اليه مصفون من غيره  
لان اعتاقه غيره صعب بل هو ضاع للمال هو اقل على المعتق  
الا اذا قال عند اعتاقه من اخذه فهو له فان اخذ بماله  
فلما اخذه منه لم يتقدم عن التجنب والى يد غيره  
وماه المعتق ليس المجبة الشديدة وفي البرزخية عن المعتق  
قال ابو حنيفة الاباس ان يلتقط الرجل النوى وفشور الرمان  
اذا نضج صا حبه وهو قول ابو يوسف رح قال وانما يجوز  
انما كان شيئا يسيرا لا عند له وان كان كثير لم يلتقط قال  
واليسير وان كان التماسه كان لصاحبه ان ياخذ ذلك  
منه بغير الاعتراض فان الاعتراض على الطريق وان دخل الى اpace  
لا يستقر ملك الغير وفي التمتع خافية عن ان يكون رجلا في نهاية  
مبينة في اخر واخذ صوفها كان له ان يستمتع به ولو جاعها  
بعد ذلك ان اخذ الصوف منه ولو سلكها وبيع جلد  
لرجل خاصا كما كان له ان ياخذ الجلد ويرد ما زاد الرباع وفي  
الذخيرة هذا الجواب مخالف جواب ما دل على ان يجوز ان يقال  
نصير كل مسالة في الاخرى ومسالة العمار رجل يغتصب  
حارة والتماه في الطريق فسكنه انسان فلا يسبل لها احد  
الحمار على اخذ الجلد لانه القاه وذلك منه ابا حنيفة لا انتفاع  
من الوجه الذي يجوز لا انتفاع به بطريق الدلالة لان العادة  
فيما بين الناس انهم يلتمسون كسب ثبات الميتة على الطريق  
لا يجوزون ان ياخذوها ففكرنا انما يكون في الاختداب اعتبار العادة  
ولو لم يلزم في الطريق وانما هو يسترل صاحبه ويرفع جلد  
فلا يصحبه ان يعصى ما زاد الرباع فيه وياخذها منه فقلت  
ويمكن ان يقال هذا جواب القياس وذلك جواب الاحتياط  
على ما مر وقد علمت ما والى المسألة من الاختلاف والله تعالى اعلم

البيع

اختار الغنم الى البيت وبعض من اخذها قال ليس للربان ياخذ  
وان لم يتخذ ذلك لا في معلومين قال في الثانية نظير ما ذكره محمد  
في السير قال الجماعة حاربي هذين اخذها منكم في ثنائيا اخذوا  
يلون ذلك تمليك من اخذها وتعلق من الذي اخذها ان الثاني  
ان يكون للاخذ في وجهين وفي الاسحسا ان يكون لذلك عند  
عدم القول المتعذر وقال محمد لا يجوز فانك في الحيوان الجار  
ذلك في العمد والحاربي يترك ايضا ان رضى بملكه فياخذ رجلا  
فيستحق عليه فيبذل فيصير ملكا فيظالم الحاربي ويحقق بعد  
بلاش ولا هنة ولا رث ولا صدقة وهذا من جميع وعلى هذا  
العماري ان نقل عليه متاعه ومن سمع هذا المتاع من صاحب  
الدابة وغيرها ومن لم يسمعها منه لم يكن كمنه الخبر على السواء في حق  
هذا الحكم اذا اخذها واصحابها وولده ومن لم يسمع هذه المقالة ولا  
بلغه الخبر لم يلزمها اذا اخذها لانه ما اخذها على وجه التملك انما  
اخذها على وجه القسطة ثم قوله واعتاقه منصفين على المفقود  
يعني ويعطى لامة ينزل عنها فابا رساله وانك ان حصلت من فوطا  
على الا يذل ويعطى لامة مستند اخر وينكر خبر المبتدئ الذي وجهه  
المبتدئ الثاني وخبره خبر الاول ومعنى هذا ان التلازمة يجوز  
ذلك ولم ينقل ذلك بل في الفتاوى الصغرى وصل على رسالة الصبي  
على استاذ اخرج عن السير للبرائة لا يجل الا رسال مطلقا واما  
اذا ارسله مبيحا لم اخذه فيه اختلافا لمن يجر انهم ورهم  
في القنينة لفتاوى خور حاربه وقال يجوز ان يمسك من  
الصهياد واعتاقها اذا قال من اخذها مني له ولا يخرج من ملكه  
بالا حنيفة ثم لم يبرها لا الذين صاحبها يحفظ قال لا يجوز لان  
فيه نصيبه المال والله تعالى اعلم وان يملكه من المالك الا ان  
ابوان وجد من هتق العتق عصفى والمعتق مع غيره





فقتله يحكي ان في محيط السرخسي وفي فتاوي اهورى طير في  
 وجهه فاشغل الرائي من الخي في دخال ما بعد من خلق فيوجد  
 الطير ميتا في ذلك الجرح قال في الجرح وقال الثا صي يدريه الدين  
 ان شغل الرائي بعد من الخي ليس بعد لانه ترك الطير  
 فقد حرم الكه وسيل يقتل عن من رى صيدا او مرغوبا بالطلب  
 قال يجوز قتل اذا رسل الكلب ولم يسم ناسيا فقتل ان يصل  
 في ولم يسمه في اخلا يوكلي وفي الرمي يوكلي في القتل  
 في الكلب مملوك فان يدعوه وفي السرقة لا تترك في النجاسة  
 كتاب **الصيد** كتاب الصيدان كلام في الرهن  
 من اسبغ الحاق كتاب الرهن بكتاب الصيدان كلام في الرهن  
 والصيد سبب في حصيل المال قلت ويدخل في هذا التوجيه  
 ان المنا سبة المذكورة في محققه بين ما ذكر في لنيرون الذهب  
 السابغة كالببيع والقرع والدعوى والمضاربة لكن قد اجاب  
 قاضي زاده بانها كمال حطة هذه المنا سبة مع ملا حطة  
 المنا سبات المذكورة في الكتب السابغة واللا حقة والا فليز  
 تقويت تلك المنا سبة في ذلك ان تقول في المنا سبة ان في  
 الرصد فحصيل مال وفي الرهن توثيق في حفضه وانما الصيد لا  
 علف الا بعد اخذه والرهن لا يتم الا بتقصه وانما الرهن هو  
 الحبس في لانه يحبس عند الرهن لا ستيغا حقه والصيد  
 يحبس في الفلاة او السلا ستيغا حق الصيد منه انما له  
 باستيلائه عليه لا انتفاع به ومن اسبغ الصبيغا قبله اجبت  
 تقديمه هو اي الرهن لانه حبس الشيء اي شي كان بالصيد  
 كان هذا في بلدان مطلق الحبس رهن سبغاه في مكانة شيء  
 اول وهذا خلاف ما في القاموس فانه قال الرهن ما وضعت  
 عندك لينوب من اية ما اخذ منك جمعه رهنا ورهون

ورهن

ورهن بضمتين اتري وفي الاساس قبض الرهن والرهنون  
 والرهان والرهن يعني بضمتين واسم الرهن في حصة ضمتي  
 ورهنه عده ورهنه ما له في رهنه ما في رهنه ما في رهنه ما  
 رجله رهنه اي مقبولة قال السمريني بن سعد الغليلي  
 لتطرق في ليلتي ورهنه رهنه في رهنه في السهم الاسلام  
 وفلان رهنه بكذا ورهنه ورهنه ورهنه ورهنه ما خذ به  
 كل امر بما كسبت رهنه كل نفس بما كسبت رهنه ولا انسان  
 رهنه عليه والخلق رهائن الموت وساق امثال هذا فيهم  
 من هذا ان مطلق جنس الشيء بلانته فيما اخذ منك مطلق  
 عليه الرهن محال لا حقيقة والشارح يوجب ان يكون في رهنه ما  
 والرهن في اللغة جعل الشيء محبوسا اي كان في رهنه ما  
 قال الله تعالى كل نفس بما كسبت رهنه اي محبوسة بوبال  
 ما كسبت من المعاصي وقال الشافعي  
 وفارقته رهنه لانك لا له يوم الوداع فاسم الرهن قد غلظنا  
 اي اترهنت وحسنت قلبه فذهبت يد يوم التوديع وانحبس  
 قلب المحب عندها على وجه لا يمكن فكاه انتهى وكان لا حظ  
 اليه في الحاقه ويوم ما بينه على هذا عقابا لا رغب حين قال والرهن  
 ما يوضع وثيقة للدين والرهان مثله ان يخصص بما يوضع  
 في الحفظ واصلا مصدر يقال رهنه الرهن ورهنه رهنا  
 وهو رهين ورهنون ويقال في جمع الرهن رهان ورهن ورهنون  
 وفي رهنه رهنون ورهن ورهن ورهن ورهن ورهن ورهن  
 كسبت رهنه انه قبض بمعني عال في ثابته مقبولة وفيه  
 بمعني مقبولة اي كل نفس بقائه في جزم ما قدمت من عملها ولا كان  
 الرهن يتصور منه حسنه استعير ذلك للمحبس اي محبوسا كان  
 قال الله تعالى كل نفس بما كسبت رهنه انتهى وتعرفه شرعا

يكون

حبس شيء مالي اي جعله محبوسا قال ابن الكمال هو جعل  
الشيء محبوسا بحيث لم يقبل حبس الشيء بحق لان الحبس هو  
الارتقن لا الرهن بخلاف الجاهل اياه محبوسا فانه هو الرهن  
والرهن فعله فكان ان الشارح يقول ارادوا يقول حبس الشيء  
جعله محبوسا اطلاقا للسبب على السبب وكل من الرهن والمرتب  
حاسب لكنه في الرهن مجاز لا نه سطر على حبسه ولما سطر  
انما هو المرتب لان الحبس هو الممنوع والمرتب هو الذي منه  
عن تصرف مالكه الاستيفاء حقه والرهن ليس بفعله بل فعله  
الارتقن فان اوضح ان يغسر الرهن بما هو فعل المرتب الذي  
هو حبس بل يغسر الحبس الذي هو فعل الرهن اي التسليم  
عليه فاما ضافة الحبس الى شيء من ضافة المصداق لم يعموله  
وقاعله وفاقعه الرهن لانه مشتق عنه اذ ما ضيفه رهن  
مرحمتي بحق يمكن استيفاءه اياه اخذه منه اي من الشيء  
الذي هو الرهن وقوله كلا وبعضا تميزك محمولان عن  
المضامين لانه اصل يمكن استيفاءه وبعضه وبين البهت  
بقوله كان كان فيه الرهن اقل من الدين وحسنه بالاخت  
عابضه كالجد والامانة والمديون والمرتبة والمرتبة كالدين  
كاف الاستيفاء يعني فلا يقال انه كاف التشبيه او التظهير  
وقد اشار به في ذلك الرهن لا يجوز بالدين لانه هو الحق  
الممكن استيفاءه من الرهن لعدم تعيينه وذلك لانه العتيق  
لا يمكن استيفاءه من الرهن لان الرهن مطلقه وفيه  
ولا يمكن تخصيصها من شيء كما في النسخة ومرتبة بهذا  
على ابن الكمال حيث قال كاف التمثيل وما في لفظ التماثل  
من المعنى ليس لعدم التخصيص بل يصح الرهن به في الدين وتماثل  
التصريح به فمن قبل التصريح بالرهن يصح بالعتيق فمن قال فانه

يكن اخذ من الرهنون بان يباع بخلاف العتيق فان الصورة  
مطلوبة فيها ولا يمكن تحصيل صورة عتيق من شيء غير حبس  
انتهى وقال الشارح الرهن وفيها منه حبس العتيق بحق  
يمكن استيفاءه منها وانما قيدنا بحق لان الرهن كما يصح بالدين  
يصح بالقبض ايضا ويحق يشتملها قال القدروري في شرحه  
الرهن فان الشارح عاب عنه عقد وثيقة بماله وبذلك ينفصل  
من المبيع في يد البايع لانه وثيقة وليس بعقد على وثيقة غاية  
البيان فان الشارح بان العتيق لا يمكن استيفاءها  
من الرهن والمقصود بعد هذا لا يقتضي القاصد قيمته  
فقد سطر في ذمته ولذلك انما رجعوا الا اذا صار له  
العين ديناً حتماً يوجب دله والبدل ثابت والذمة وهو  
حقيقة الدين فلم يوجب الرهن الا بالدين كما سيجي اية في قوله  
او حكى حقيقة وهو حال من الدين كنوله فيما ساقى او حكى  
وهو كاي الدين الحقيقي دين واجب ظاهر او باطن كمن يبيع  
وفرض او دين واجب ظاهر فقط يعني لا باطن كمن يبيعه  
وحدد مئة او بدل صلح عن الكا ثم تصادف ان لا دين  
ولكن عتيق وعن خل وجد السيد حرار وجدخل حرار فتم  
لغو وشرط رتب يعني لو باع زبيد من عمرو عبد حبشياً وكنه  
موجاد بانه مثلاً فزهنه حرار المشتري في ثمن العبد سينا وهكذا  
لو باع زبيد من عمرو دين مثلاً فزهنه عمرو في ثمنه  
نوباً ثم تحققت حرة العبد لسه وخرية فخلها فزهنه السيد  
في الصورة الاولى والثوب في الثانية صعب وفائدة صعبته  
ان السيد والثوب لو هلك في يد البايع المرتب كان مضمونا  
ضمان الرهن فلو كانت قيمة العبد وخل عشره دراهم مثلاً  
والثوب في البائع عشرة دراهم يوردها المشتري وان كان ثمنها

عند الهلاك بالقبض السابق وهذا تعتبر قيمته فكل من  
رضنا بعد وجوب سبب وجوده فيصير كقول الكفاية بخلاف  
الاعيان الغير لمضمونة كالمافات أو المضمونة بتغيرها  
كما في المسبوق حيث لا يجوز الرهن بالعدم وجوبها الآخر  
ان القالة المتقدمة بالاعيان المضمونة بتغيرها لا تبطل كالا  
والمقدمة بتغير المضمونة باعتبارها تبطل به ولو كان الوجوب  
اوشبهه بوجود سبب ثابت لطلعت انتهى ثم قال والرهن  
مشروع بالكتاب والسنة واجماع الامة اما الكتاب فقوله  
تعالى وهما مقبوضتان والى السنة فاروي عن عاصم  
رضي الله عنه قال ان النبي صلى الله عليه وسلم اشترى طعاما من  
يهودي او رجل ورهنه درهما من حديد وراه مسلم والبخاري  
وقد نقله جماعة عليه ولا نه ولينة في جانب الاستغناء يجوز  
كما يجوز الوثنية في جانب الوجوب وهو المنع والخلوة والتجارت  
الحاجة الى الوثنية تامة من الجانبين فان المستدين قال يجب  
من يدينه بالرهن والمدين يا من جازي من التوقي بالحدود  
او باسراف المدينين في ماله بحيث لم يبق منه شيء ونما صفة  
غيره من الغنى فكانت فيه نفع لها كما في الكفاية وحكي فشرع  
انتهى ويصدق الرهن بالبيع من الرهن بان يقول  
الرهن رهنتك هذا الثوب بمالك علي من الدين او يقول هذا  
الشيء رهنيك وما يجري هذا المجرى ثم ان لفظة الرهن  
ليست بشرط حتى لو اشترته شيئا بدينه قد دفع اليه ثوبا  
وقال له اسلك هذا الثوب حتى اعطيك الدين قال لو قال رهني  
لانته اني عمدي المقدم والعمرة في باب المقنوع لعمارة كان في  
المدايع وقبول من المدين وذلك بان يقول اني رهنتك او قبلت  
او رهنتك وما يجري مجراه كما في البدائع وقال في الكافي وخلفوا

عند

اقل فغلبه الاقل وذكر التدوير في شرحه ان الرهن في هذه الصورة اذا هلك  
هالك بغير شيء كما لو رهن بالخال ولا يثبت ولو رهن بغيره لم يثبت  
ولما سوغ ان المقبوض يحكم رهنه فاسد مضمون بالاف من قيمته  
ومن الدين وهو الخيال كما في الاختصار فراه ابو السعدي او كان  
الدين حقا كالا عيان المضمونة بالمثل كانت مثلية والاعيان  
المضمونة باقمة فيها لم يكن لها مثل وهو كالمقبوض فان  
الفاصل اذ رهن به يفتقر مع انه ليس بدين والمقبوض على  
سوم النسيان بين نفسه والمقبوض يحكم البيوع الفاسدا كالا عيان  
المضمونة بتغيرها في يد البايع فانه مضمون بالنسيان لا بالقيمة  
قال في الجوهرة لانه غير مضمون ضا فاصحها الا ترى انه  
يهلك لا يجب مثله ولا قيمته وانما يبطل البيوع بهلاكه فقط  
التي فيه صير كالهين بمضمون فان اعطى المتابع رهنا بالبيع  
قال رهنه باكل فان هلك في يدك تزيه هلاك بتزيه شيء والبيع  
على حاله كذا نقله السيد محمد جرح وقال الشيخ الرضائي قوله او  
حكي يتضح به الرهن في الكمال حيث جعل الرهن بالدين وبغيره  
كالاعيان المضمونة فافا والماتن والشمارح انها راجعة في الدين  
حكي قال في التبيين الرهن لا يجوز الا بالدين لانه المالك لشئها  
من الرهن واما التبع فلا يلجى استغناؤه من الرهن فلا يجوز الرهن  
بها الا اذا كانت مضمونة بنفسها كالمقبوض والمهر وبطل الخلع  
وبطل الصلح عن دم العمد لان الموجب الاصل فيها المثل والقيمة  
ورد العمد مخلص على ما عليه الجمهور وهو دين ولهذا نص  
الكتابة والاربعين فيمنه وفيه وجوب الزكاة عليه من هو  
يده في حاله بقدر القيمة ولو كان الواجب هو لمعنى لما ثبتت  
هذه الاحكام وعند البعض وان كان الموجب الاصل رديا  
ورد العمد مخلصا ولا يجب الضمان الا بعد الهلاك لكن يجب



في القبول فقال بعضهم انه شرط وظاهرها رق المحيط ينبغي انه  
 تركه فانه قال في الايمان الاجابة بدون القبول ليست باجابه  
 ولذا الرهن حتى لا يثبت من حلف لا يجرى ولا يبرهن بدونه  
 القبول انتهى ونقل القهستاني عن الكشاف انه يجوز طريق  
 التعاطي حال كونه غير لازم لانه عقلية كالهبة والهبة  
 زيلعي وحسيني حين عدم الزوم فلا رهن قال السيد احمد  
 لاحاجه الي قولهم حينئذ لان الغاي في قوله فلا رهن تحريزه  
 مع عدم مناسبه الجمع بين الولد والغافل لانه اي تقيده  
 الرهن في يد المدين ان شئت امضا لمقتضى الرهن ولم الرجوع  
 عنه فلا يجبر الرهن على التسليم كما في الهبة فلو وهب له  
 يقبض للموهب لم كان للهو هبة لما زاد شئ اخر هبته  
 وان شئت امتنع وكذلك الرهن لو مات قبل ان يقبض للرهن  
 لم يقبض ورثته على القبض فلو تعلق الاستحقاق بحسن  
 العقد لا جبر عليه وانما الورثة كالتسليم قاله الاقاضي وقال  
 مالك يلزم القبض بنفس العقد كالتسليم والاجابة ولما مع  
 انكلا وحديثنا مختص بالمال من الحائز لا انه عقد وثنية  
 فاشبه الكفالة فيلزم بالقبول والطلاق منه بناء على الخلاف  
 في الصدقة والهبة ولنا قوله تعالى وان كنتم على غير اعتقاد  
 كما تاتوها من مقبوضة والمصدر التزويدي في الغاي في جواب  
 الشرط يرايد الامر والامر بالقبول في قبضه لا يجوز ان يكون  
 ذلك الوصف شرطاً فانه اذا شئ في قبضه لا يجوز ان يكون  
 تلك الصفة نظيره قوله تعالى ومن قبل مومن خطا فتحي  
 رفته معنية اي فليحرق رفته مومنة فاذا سلمه اليه الرهن  
 الذي الرهن وقبضه الرهن باذنه الرهن صريحا وما جرى  
 مجراة في المجلس وبعد بنفاه وابنا ليه كاب ووصي وعبد

هذه

هذه ملخصا ولو قبضه الرهن والرهني ساكت ينبغي  
 ان يصير رهنا فنية حال كونه محجوزا من حائز محجوزا  
 بحول واحد زعيم لسا ريسه عزري زاده عن المصالح لا متفق  
 على ان يكون الرهن على رهن بدون الشئ ولا رهن فان الشئ  
 والرهن لا يجزئ في قبضته يعني انه يديه لم يحولها في قبضتهم  
 الا على حصة غير بدون شئ فلا يزعم بدون رهن من غير  
 لا متفق على ان يكون الرهن شئ رهن بدون الشئ تعلق الشئ  
 به وكذا لو رهن دار فيها متاع الرهن وسهم الدار مع ما فيها  
 من المتاع لم يجز هندية اما الشاغل رهنه جائز في الشئ  
 من الكتب اذا لم يكن متصلا فلا يجوز رهن البناء والزرع  
 او الثمر ولو كان متغولا بملك غير الرهن فلا يمنع كما في النكاح  
 حوي عمدا اي متغولا متزاعا ليس برهنه كما في النكاح  
 متصلا به غيره محتمل عنه لو رهنه فبعضه ولذا قال لا  
 شاعا كضيق عبد او رولو من الشئ كذا ولو كان الشئ  
 حقا لا حقيقة فان اتصال الرهن بغيره هو خلة اع  
 انصلا خلتا كاشع المتصل بالارض الرهنه فانه لا يصح  
 امتناع قبض الرهن وحده وعن الامام جواز رهن  
 الارض بلا شئ وسير في الباب الا في انهم اذا قبض  
 ان قبض الرهن الرهن شرط المروم في الهبة وبه جزم  
 في البداية لان معنى روم الهبة بالقبض انه ليس للموهد  
 الرجوع اليه قبضا او رضا اذا شئت موانع الرجوع وصح  
 في الحنبي انه اي القبض شرط لجواز الهبة وكذا صح  
 في المحوط ونفي محذوف كتاب الرهن لا يجوز الرهن المتصور  
 فقد شئت ان الرهن شرط جواز الرهن قال الشيخ الامام  
 الاجل المروم بخلافه الرهن قب القبض جائز الا انه غير

أصح لما ذكرنا والقيا على القصب باطل لأن قصب الرهن  
مشروع فاشبه البيع والقصب ليس بشيء فلا حاجة إلى  
شبهه بدون قصبه حقيقة وهو النقص في الرهن وفي الهندية  
وأما بيان شرط حصة القصب فأنواعها أن يكون الرهن  
والأذن نفيان نهي وما يجري مجرى النقص ودلالة إيجاب  
الأول فإن يقول أدلت أنه بالقصب أو رخصت به أو دفع  
وما يجري هذا المجرى فيجب قصبه سواء قصب في المجلس  
أو بعد الأقتراف استحسانا وأما الدلالة فإن يقضى الرهن  
بحصة الرهن فمسكت ولا ينهيه فهو استحسانا ولو رهن  
شاهدا متصلا بما يقع عليه الرهن كالتعلق على الشجر وكو  
عمال يجوز الرهن فيه إلا أنه صدر والقصب فيفضل ونظر  
فإن يقضى بعد ذلك الرهن كمن قصبه سواء كان القصب  
والقصب في المجلس وفي غير المجلس وإن قصبه بأذنه  
فالقصاص إن يجوز وفي الاستحسان جائز ومنها الجزاء عند  
فلا يقبضه قصب الرهن سواء كان ما عاين تحت القصة أو لا  
رهن حتى يجبر ومن شرطه وسوقا أن أو طر عليه في ظاهر  
الرؤية ومنها أن يكون الرهن فائدا على كونه رهن  
ومنه أن يكون الرهن منفصلا عن الرهن كونه رهن  
فإن كان متصلا به غير متميز عنه فهو قصبه وليس  
أصله القصب وفي العقل وأما بيان أنواع القصب  
فنوعان بطريق الأصالة ونوع بطريق النيابة أو  
القصب بطريق الأصالة ونوع بطريق النيابة أو  
القصب بطريق النيابة ونوع بطريق القصاص  
ونوع بطريق القصاص أو الأول يجوز في قصبه  
الأول أو الثاني أصح وإن القصب بقوله يقوم معنى

أصح

لازم وإنما يصير لازما في حق الرهن بالقصب وكأله القصب  
شرط الذم لم لا شرط الجزاء القصب في الرهن والأول أصح لأن  
المحيط وفي الكافي والقصب شرط الذم لا شرط الجزاء وما  
يقبضه قال الرهن بل خياره فلا سلم وإن شاء رجوعه  
الرهن فإذا سلم إليه وقبضه دخل في ضمانه بالقصب في الرهن  
وأما في جواهر الفتاوى وإن القصب في باب الرهن رخص  
وساق في ذلك مسألة وله نظر ما رجع رهن شيئا وتنب  
كتاما ولم يذكر التسليم ثم جاء الرهن فأراد الرجوع  
بجعله موقوف ليس له ذلك كما لا قرار بالباطل لأنه لما أقر  
أنه رهن ولم يذكر التسليم في الرهن يكون باطلا لأن القصب  
في باب الرهن كمن رهن قصبه والقصب فعل فذكر القول  
لأنه ثبت الفعل انتهى لأن استلزامه القصب واجب عندنا  
وقال الأمام الشافعي لا يجب فلا رهن إذا ينتفع به رهن عندنا  
كما في الجوهرة والتخلف فيه أي في كتاب الرهن بين الرهن والرهن  
فرض حكمنا على الظاهر أي ظاهر رواية كاسمع فإنها إنما تخلف فيه  
أي البيع أي أي في الرهن قصبه قال الرهن في الصواب  
أن التخلف في تسليم لا ينعقد عذرة رفع المنة من القصب  
وهو فعل السلم لا المتسلم وإنما يكتفي بالتخلف لا أنه في  
غاية ما يقدر عليه والقصب فعل غير قلا يكتفي به ومقتضى  
صو ظاهر رواية وعده أي يوجب أن الرهن في المنقول لا يثبت  
إلا بالنقل لأنه قد يوجب للهناء ابتداء إذا لم يكن  
الرهن مضمونا على أحد فذلك فلا يثبت إلا بالقصب  
حقيقة كالقصب بخلاف البيع فإن القصب فيه فاقول  
للصحة من البينة إلى أن يثبت أن المسبة قبل التسليم مضمون  
على البايع بالتمتع في يثبت ذلك لا يثبت في القصب والأول

الذين حققوا هلاك في يده كان الهلاك على الرعين واما الذين  
يرحم الى نفس القبط فيرون يكونون الرعون اذا قد مضوا  
عن القبط فدخل يثوب ذلك عن فضل الرعين والاصحابه ان  
القبطيين اذا تخافنا فاد احدنا عن الآخر واذا اختلف  
فاد الاعلى عن الادنى ومنهم دوام القبطيين عندنا والسيوف  
يمنون دوام الحبس فيمنون جوار الرعين مطلقا كما في البداء  
ومن شريط الرعين التي ترجع الى الرعون ان يكون عملا قايلا  
للمسبه وهواك يكون موجودا وقت القبطيا مطلقا متفوا  
عمليا مملووا مقدم التسليم فلا يجوز الرعين ما ليس بموجود  
وقت القبط ولا رعين الا بجهل الوجود والعدم كما اذا رعين  
ما يخرج منه او ما تلافناه السنة وما في بطن هذه الكارثة  
وخوذك ولا رعين الميتة والدم لا نعلم ما يتبعها ولا رعين  
صديقهم والاحرام لانه ميتة ولا رعين فخر لانه ليس بمال صالح  
ولا رعين ام الولد والسير المطلق ولكن لا يراهم احرامين وجه  
فلا يكونون موتا مطلقا ولا رعين فخر ولكن يرون المسكر  
سوا كان العا قد ملكه مسكر او احد مسكر اما انعدام ماله  
الخو فخر في حق مسكر وهذا لان الرعين ايضا الدين والارثيات  
استغفاره ولا يجوز ان يمسك استغفار الدين من فخر واستغفاره  
الات لان الرعين اذا كان ذميا كانت فخر مضوية على المسكر الرعين  
لان الرعين اذا لم يصح كانت فخر تضوية على الرعين في دعوى المسكر  
وحر الذي مضوية على المسكر في النص والاذ كان الرعين مسكرا  
والرعين ذميا فقلوبه مضوية على الذي لان حر المسكر لا يملك  
عصمة على احد واما في حق هذا الذمة فهو رعين مسكر  
والخو فخر وانما منهم لان ذلك مال مضوم في حقهم كغيره  
الكل والنساء عندنا ولا رعين المباحات فمن الصبيد وطبيب

والله يشي وخوها لانها ليست بمملوكة في نفسها فاما كونها  
مملوكة لانها فليس بشي طبعوا لانها حتى يجوز ان تها  
مال الغير بغير اذنه بولاة شرعية كالأب والوصي بغير مال  
الصبي بدينه وبدون نفسه فان صلحت الرقة قبل ان  
يغله الأب هلك بالاقطاع قيمته وعار رهن به وضمن  
الأب قدمها سقطت اليد بالهلاك لانه قد ضل دون  
نفسه بماله وله فيضه ولو دكر الولد وارهن فابعدت  
المرتهن فليس له ان يسترده فترضا القاضي ولحق بغير  
الأب بقضا الدين ويرد الرهن علي ولده ولو قضا الولد دين  
ابيه واقتات الرهن لم يكن متبوعا ويرجع اليه ما قضى  
عكازيه وكذلك الوصي في جميع ما ذكرنا وان كان يجوز  
مال الغير بغير اذنه ولو استأجر من انساك لغيره بدون  
عليه استعير كذا والديون من شرط صحة الرهن ان لا يكون  
مضافا الى وقت ولا مملوكة بشرط ومن ان شرط الرهن ان يرجع  
الى الرهن وان لم يكن فعقلها حتى لا يجوز الرهن ولا يرجع  
في الحق والوصي الذي لا يقدر واما البلوغ فليس بشرط  
في الحق والوصي الذي لا يقدر واما البلوغ فليس بشرط  
وكذا حتى يجوز الرهن رضي الماذون والعميل اذ لو  
وكلا سلب ليس بشي طبعوا لانها حتى يجوز الرهن في السفر والحضر  
كما والبلوغ انما خضع بالسفر في الآية لان الغالب ان الانساك  
لا يتحقق من الكفاية والاشهاد فتنطبق بالرهن بما لا يخفى  
ومن محاسن الرهن فله عشرة اطلبه عن الرهن ووثوق  
قلب الرهن بما يحصل ماله فلما رهن غلانه اذ ضاع ضاع  
بغير شيء واحا الرهن جائز الرهن ونظر المصلح لانه يغير  
الحق في عقد من غيره وتبديله المصلحة لا يجوز رهنه  
اي الرهن شرع الا انه في بيان احكام الرهن ومن جعلها ملكا

قال معناه لا يصير مضموناً بالدين ومعنى قوله له غنم الارضين  
 الزوايد وعليه غنمه اي لو هلك كذا الهلاك على الارضين لان  
 الرحمن وثيقته بالدين فهلاك لا يستعطف الدين اعتدلت الهلاك  
 الصلح والشهوع وهلاك الوثيقة في جات الوحوب وهو  
 الحوة واللغات وهلاكها الوثيقة بزاد بها معنى الصيانة  
 وسقوط الدين بهلاك الرحمن يضاد الصيانة فخلق به يصير  
 بمرضه الهلاك وهو ضد الصيانة فهما رماة ضرورية لا  
 تترك ان لا يرد على قدر الدين امانة في يد الرحمن والعنف  
 في الكل في الكل واحد فلا يثبت الضمان في المصطفى من البعض  
 ولنا ما اخرجنا الطحاوي وابوابه في الرسل وابن ابي  
 شيبة عن ابن المبارك عن مصعب بن ثابت قال سمعت عطاء  
 بن يونس ان رجلاً من بني سافنغ في يده فقال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم لا تترين دهن حنك ولا يجوز ان  
 يرد له ذهات لفق في كسب لانه لا يتصور جسده فلا يجزى  
 فيه الا ليسان لان من له تعالى عليه وسلم بعث ليسان  
 الا حكام ليسان الحقائق ولان الحق ذو صفة بالاضافة  
 فيعود للصدق والاولى ذلك ما اخرجنا ابوابه في الرسل  
 عن علي بن سهل بن الوليد قال ولا يترى عن عطاء بن النعنع  
 الله تعالى عليه وسلم قال الرحمن بما فيه قال ابن القبطان هذا  
 من رسله وخرجه عن طابوس من فخره سوا وفي رواية  
 الا عن الرحمن فهو تافه ومعناه على ما في الاثني عشر قيمة  
 الرحمن بعد هلاك باء قال كل واحد من الابدان في كسب  
 قيمته فيكون مضموناً بما فيه من الدين واجام الصلح  
 والتابعين رضي الله تعالى عنهم على ان الرحمن مضمون مع  
 اخلاصهم في القيمة الضمان فذكت عن رحمة الله تعالى عليه

المعنى الموهوب في حق الحسن حتى يكون الحق باسما له الوقت  
 انما الدين ولو كانت الارض او فلس وعليه ديونه فالمرتب الحق  
 به من سائر الغنى فيستوفى منه دينه وما فضل يكون لسان  
 الغنى والورثة والارمن مضمون اذا هناك وما نقصها من  
 حيث السوء فلا يوجب سقوط شيء من الدين بعد الثلاث  
 ما ادمت عينه باقية كاسيات في باب النقص في الرحمن عن  
 العينية والمقدسي تزيير ذلك وقد ذكرناه فلهذا قول الماتن  
 ثمة وباعارته من رهنه فتنه بخلاف ما لو نقص عينه فوجب  
 سقوط الدين بقدره كما في الغباينة يا اقل من قيمته من الدين  
 يعني انه مضمون بما هو قائل به كان الدين اقل من القيمة  
 فهو مضمون بالدين وان كانت القيمة اقل من الدين فهو  
 مضمون بالقيمة فيكون من ليسان تقديره انه مضمون بما  
 هو اقل من الاخر الذي هو القيمة ثمة والدين اخرجنا كذا في المحرم  
 عن شرح الوقاية وثالثه في قوله هلك وقيمه مثل دينه صار  
 مستوفياً دينه وان كانت الدين دينه فالفضل امانة وبقدرة  
 الدين صار مستوفياً وان كانت اقل صار مستوفياً بقدره ورجع  
 المرتب بالفضل وفي السنة خاتمة قال ابو بكر في شرح في رجل من  
 عند رجل عبد اقل درهم وقيمه الفاكه على ان الترتين طامن  
 للفضل او اشتراط المرتب ان مات العبد لا يستل الدين فانه  
 رهن فاسد وفي الحديث قال القاضي في الدين اذا ذكر لفظ الرهن  
 في سقوط ضمان الفضل او شرط ان يكون الرهن امانة فالرهن  
 طامن والشرط باطل واذا لم يذكر الرهن فاسد ما تهب وعند  
 الشافعي هو الرهن في يد المرتب امانة لا يستعطف شيء من  
 الدين بهلاكه لقوله صلى الله عليه وسلم لا ينفلق الرهن من  
 صاحبه الذي رهنه له يتخذه وعليه غنمه رواه الدارقطني

قال



العين يتوكل الرهن فيه امانه في دونه فقلوبك تغتبه جيا ونفقه  
مستاعليه لانها مؤنة الملك ولما تتراه المزين لا يبوب قبض  
الرهن عن قبض النسل ان عينه امانه فلا يبوب قبضه عن قبض  
المضيق واما احتجاجة يقول صلى الله تعالى عليه وسلم لها جبه  
غفه وعليه غفه فمقول يحتمل ان يكون القضا جبه موزع  
كما يقال للمضارب صاحب المال وعن ابي يوسف في تعسير  
الحديث ان الفضل في قيمة الرهن لرب الرهن ولا يكون مضرب  
ولا يعلق فان كان فيه نقصان يرجع المزين الى الفضل  
علي الرهن وعن ابي عبيدة ارجع المدين وهو يقول يرجع الرهن  
المدين فيكون غفله ويرجع رجلك عليه فيكون غفله عليه  
فاذا كان الحديث مؤولا لا يلزم محبة ومعني قوله صلى الله تعالى  
عليه وسلم لا يعلق الرهن على ما قالوا لا احتباس الكل في رجا  
يبيع موكلا كذا في الكرخ عن السلفي وعن النخعي في رجا  
رجع ارجع الرهن وخفقه درهما فقال ان جنتك بتخلفك  
ايها وكذا ولا فالرهن لك وقال ابراهيم لا يعلق الرهن  
فجعله جوا بالماله على انه نفع لنا وفيه في رجا اسم الصغير  
عن ابن حبان طرق هذا الحديث كلها ضعيفة وموجب  
الرهن بثبوت بدلا استغفا وهذا حقيق الصياغة وان كان  
واحد الذمة من ضرورية بخلاف الصل والشهوه لانه لا  
استغفا فيه ما حتى يسطر دينه بالهلاك والحاص  
ان حكم الرهن عندنا صيرورة الرهن محتمسا بدونه بانبات  
بدلا استغفا عليه وعندنا ان هو تعلق الدين بالغنم  
استغفا منه عينيا ما يبيع وجملة ارجع وتغيبه على اير  
الفرع فيخرج عن الاصل في عقد ما يبرك كلها تختلف في اقتضاها  
ان الرهن يمنع من الاسترداد لا انتفاع به عندنا لانه

العين

انه ممنوع بالاكل من الدين ومن قيمة الرهن وانه اخذ صاحبنا  
ومن علي رضي الله تعالى عنه انه قال بتراد ان الفضل وقال الحسن  
هذا يجوز علي حالة بقا الرهن اذا استوفى المدين بجزء الفضل  
عليه وقد روي عن محمد بن الحسن عمن علي رضي الله عنه حديث  
وعن شرح الرضوي رضي الله عنه حديث فقلت قيمته او كثر حقه  
لا يرجع واخذ منه ما لم يرض بعد هلاكه بشئ طلقا وهذا  
اختلاف السلفي على ثلاثة اقوال واول واحد ان قول ابراهيم  
عن الاجماع فلا يجوز ولا ان الثابت للمدين بدلا استغفا وهو  
ملك اليد والحسن لان لفظة يبيع عن الحسن لا يعلق ما يدين  
في اوط الكتاب والاحكام الشرعية ثبتت على وفق ما بيننا  
الفقيه ولان الرهن ويقيم الجاني الاستغفا على ان يكون  
موصلة اليه ونثبت ذلك بملك اليد والحسن ليقوم الامن  
من الجحود مخافة جحود المدين الرهن وليكونه عاجزا عن الانتفاع  
به فيشترع الرضا الذي كان حقه او يرضه فاذا ثبت هذا المعنى  
ثبت الاستغفا من وجه وقد تقرر ما بهلاكه فلو استوفى الدين  
بعده يودي الرهن لانه يكون استغفا ثانيا ولا يلزم ذلك  
حال قيام الرهن لان الاستغفا الاول ينقض ما راعى الرهن  
فلا ينتظر ولا يقال انما خاصته بملك اليد لا بملك الرهن  
وقد يفي حقه فيملك الرقبة فكذلك ان يستوفيه لياخذ حقه  
كلا رقا يستوفيا بالمالية دون العين فيكون له الاستغفا  
ثانيا باخذ حقه في العين كلالا نقول لا وجه استغفا  
الباقى وهو ملك الرقبة دون ملك اليد وملك العين بدونه  
ملك المال لا ينفذ ذلك فستعطي للمضرب واما اذا  
استوفى ريقا ملكا لم ينفذ حقه في الرقبة يتطل عدم  
تصور استغفا للرقبة وحدها بدونه العين فاذا لم يملك

ينبغي ان يكون له وهو لا يحتسب وعندنا لا يمنع منه لانه لا يشاء  
 موجه وهو بعينه للبيع ومنه حكم الرهن يسري على الوعد  
 عندنا فيجب مع الاصل وعندنا لا يسري لان البول الحاذق  
 بعد الاستيفاء حقيقة الاستيفاء يكون للمستوفى فكذا في  
 الاستيفاء لا يوجب تعين عين الحق ومنه ان الرهن انما يقع  
 لا يجوز عتقا لان حكم الرهن وهو كسب الدائم لا يتصور فيه  
 وعندنا يجوز ملكه بعبه نذر في المسألة خلافا لرواية  
 فانه يقول الرهن كله مضمون في القيمة حتى ان كان قيمته  
 الرهن اكثر من الدين يجب على الرهن ضمان الفضل لقول علي  
 رضي الله عنه ان الفضل في الرهن والترا يكون من الجانبين فيرجع  
 كل واحد منهما على صاحبه بالفضل عند الهلاك وان ارباه  
 على الدين فهو له ولو لم يجره لم يجره فلو كان الرهن في قدر  
 الدين ومنه هنا مروي عن عمر وعبد الله بن مسعود رضي الله  
 عنهما انهما اذا استيفا فلا يوجب الضمان لا بقدر المستوفى كما في  
 حقيقة الاستيفاء كما وافاه دراهم في لسر الثمن فحقه يكون  
 مضمونا عليه بقدر الدين والفضل ما لم يكن في رده موصوفا  
 ضروريا امتثالا لحسن الاصل بدونه ولا ضرر في حق الضمان  
 والمعاد التراد في الموضعين على رضي الله عنه حاله للبيع فانه  
 لو عساه انه قال ان الرهن اقبى في الفصل وروى عن ابن  
 المسيك عنه مثل من هبنا فلم يبق فيه حجة في هذا الحكم فيما  
 اذا هلك والا فلو تعدد بيعه واهلكه فانه الرهن يضمن  
 جميعه اتفقا ولا يفسد الضمان فيما اذا كان موصوفا  
 بالاغنياء المضمونة وقد عرفت ان الرهن انما يقع في يده  
 انما يسمي الرهن في الرهن ومنه هنا الاقل من قيمته ومن

قيمة الرهن لان الرهن مضمون بالاقل منهما اذا عيى الرهن  
 بها بمخرجه الدين المضمون به فاذ وصل الى الرهن العتق وجب  
 عليه ان يرد قدر المضمون لان الرهن عتق امانة وان هلك  
 العتق للرهن بها فانه الرهن قال الرهن مضمون بالقيمة  
 تلك العتق وان هلك الرهن بعد ذلك كان تضمنه بالاقل  
 من قيمته ومن قيمة العتق حتى يرجع المثل من الرهن  
 بالايوان كانت قيمة العتق انما لا يرجع الرهن على الرهن  
 ان كانت قيمة الرهن اكثر من الفضل من الرهن امانة كما ان  
 موهونا بالدين وفيه فضل وقال القدر في الرهن والبيع  
 الرهن لا يرد مضمونه وهذا يشترط ان الرهن بالاغنياء المضمون  
 لا يصره ويكن ان يقال ان الموجب الاصل فيها القيمة وهو رهن  
 على ما بينا ووصفه الدين بكونه مضمونا وصف ضمانة لا يرد  
 فيه لان الدين لا يكون الا مضمونا وذكر في حق خاله في حقه واياه  
 عن صاحب المسوط اذا خفف لولي بدل القتل من مكانته  
 رهنا جاز ولا كان لا يجوز اخذ المغيرة وفي الحفظ المكتوب  
 كل في الرهن والارهاق وذكر الطحاوي انه على قياس قول  
 اني يمتنع في الرهن لا يجوز في الرهن الاول لان الرهن انما لا يرهنا  
 استيفا وهو على كل واحد من الرهن بمكانته عند باقي العبد  
 عتق المكتوب اذا فاض القاضى بذلك وادرجع الا يبق بعد  
 ذلك يكون رهنا بمكانته والسبيل لا يرد له في التجره  
 كما يكتب حتى يملك الرهن والارهاق لما ذكرنا هذا حكمه  
 افاده الزبلي والمعتبر في التضمن قيمته ان الرهن يوم  
 العتق لا يثبت يوم الهلاك كما توهمه في الاشياء التي لا تفتقر  
 للمقتول كما حرر المصنف في المقتول قال في الخلاصة وحكم  
 الرهن انه لو هلك في يد الرهن والعدل ينظر الى قيمة يوم

القبض والى الذي فيه كانت قيمته من الدين سقط الدين بهلاكه  
 الى اخرها قاله في شرح الكنز لا ينبغي ان ضمان الرهن بخلاف ضمان الاجير  
 فانه تعين قيمته يوم القبض بخلاف ما لو اتلفه اجير فان الرهن  
 يضمنه قيمته ويكون رهنا عنده والواجب هنا في السنة هلك  
 قيمته يوم هلك استهلاكه فيجوز وقال وان نقصت القيمة  
 بتراجع السور او قيمته وقد كانت قيمته يوم القبض الفا وعرب  
 بالاستهلاك خمسة ايام لان ما انتقص كالهالك وسقط من  
 الدين بقدره وتعين قيمته يوم القبض فهو ضمانه بالقبض  
 السابق لا بتراجع السور انتهى قال اذا تقرر هذا ظهر لك ان  
 ما ذكره مولانا صاحب القواعد من قوله المعتر قيمته الرهن  
 يوم الهلاك لغو لان مدة امانته فيه الاخرها قاله بخلاف  
 لشرح المقول كما عرفت انتهى قال للمنفذ المولى في حاشيته  
 على المذكرة اي صاحب الاشياء في الغن والثالث في القول  
 في عين المثل وعبارته بل كوفي ومنهب الرهن اذا هلك ما لا يقل  
 من قيمته فالمعتر قيمته يوم الهلاك لغو لان امانته  
 فيه حتى كانت تعينه على الرهن في حياته ولغنه عليه  
 اذا مات كما ذكره الزبيدي انتهى فالحق في ذلك ان المعتر  
 في قيمته في الهلاك يوم القبض وفي الاستهلاك يوم الهلاك  
 ثم نقل في الترخي والوجهية رجل رهن ثوبا يساوي عشرة  
 بعشرة دراهم فاذا انزه في ليله فله وبعده ستة  
 في ليله بغير الرهن فنقصه اربعة غر ضاع الرهن و  
 وقيمته عشرة فالرهن يرجع على الرهن بدرهم واحد لان  
 كل رهن يدور هو فلما نقصت ستة وجب له على الرهن  
 ثلاثة ووجب للرهن على الرهن بالنقصان اربعة فكل اربعة  
 بخلافه فها هو وبقدره يرجع عليه بذلك وقد استوفى

الرهن

الرهن خمسة استهلاك الثوب وقيمته عشرة انتهى قال وذكر  
 هذا الغرض في العارضية قال فصارت ثلاثة بثلاثة فصار  
 وبقدره على الرهن درهم من اربعة التي استهلكها والله اعلم انتهى  
 ونقل في الهندية عن الحاشية انه لو رهن رجل ثوبا يساوي  
 عشرين دراهم بعشرين دراهم فله منه فاذا انزه الرهن وانقص  
 منه ستة فله منه مائة اخرى بعك ذلك الرهن والنقص اربعة  
 فله ذلك الثوب وقيمته عشرة استهلاك عشرة قال ابو جعفر الرهن  
 على الرهن بدرهم واحد من دينه ويسقط من دينه تسعة  
 دراهم لان الدين اذا كان عشرة وقيمة الثوب يوم الرهن  
 عشرين كان نقص الثوب مضوقا بالدين ونقصه امانة  
 فاذا انتقص من الثوب فاذا انزه الرهن ستة لا يسقط من الدين  
 وما انتقص بغير اذنه الا اربعة وهي مضومة على الرهن  
 فاوجب على الرهن وهو اربعة نصير قصاصا بقدرها  
 من الدين فاذا هلك الثوب وقيمته بعشرة نقصا عشرة  
 نقصا مضومون ونقصها امانة فبقدره مضوق يصير  
 للرهن مستوفيا دينه فيقضي دينه درهم واحد فله درهم  
 على الرهن بدرهم انتهى فالتعنت عبارة في الوكيلة والثانية  
 في ضمان درهم واحد من قيمته فله الرهن فانه على الرهن  
 وفي الحاشية ضمانه على الرهن فانه ما لم يمتدح في يوم  
 الرهن اذ لم يبين المقدار لم يمتدح ما يبرده فله من الدين  
 وصير له بقدره رجل اخر فله من قيمته هذا رهنه في درهم  
 ثم مضى بها فاحله الاخر من غير ان يدره فله من قيمته  
 ما يبرده منه ليس غرضه على حقه لان القيمة والاشياء  
 الذي في الغرضية اذ لم يبين المقدار الذي رهنه به وليس  
 فيه دين لا يكون مضوقا على حقه الا بيقين قال روح ويط

قال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد يعطيه الرهن ما شاء ومن محمد  
لا اسحق اقل من درهم وعن ابى حنيفة في رواية اذا خلع  
فعله فبطلت الهبة وفي حاشية السيد حمد فروي الملقب  
عن ابى يوسف ان عليه قيمة الرهن وفي شرح الطحاوي  
ولو اخذ الرهن بشرط ان يعرضه لكذا فله في يده قبل ان  
يقرضه هلك بالاخر من قيمته ومما سمي به من القرض  
لان قبضه بسوم الرهن والمقبوض بسوم الرهن مضون  
كالقبوض بسوم البيع اذ هلك في يد المساوم يضمن قيمته  
لان قبضه اذ كان هاجبا انتهى ولكما صاحب كتاب الله لو  
ضاع الثوب من يد الرهن بلا نقدي منه وقد كان الرهن  
سعى القدر لما خذ منه فانه مضون بالاخر من قيمته  
وعى سمي به من القرض اتفاقا وان لم يسم القدر وضاع  
ياخلف في يضمنه وفي قدر ما يضمن في ذلك وصحح الماتن  
عدم الضمان فان هلك ولو بعد قبضه الدين لم يدر  
الرهن فبطل الرهن ما قبضه من الدين لانه تبين بالهلاك  
انه صار مستوفيا من وقت القبض السابق بزيادة  
قال السيد حمد لا يوجب نقديه على قوله المقبوض على سبوم  
الرهن لانه من تمام ما قبله انتهى يعني لو هلك المقبوض  
والحال انه قد ساقى قيمته الدين صار الرهن بهلاك  
المرهون مستوفيا دينه حكاه اوان كانت قيمة زادت  
على الدين كان الفضل الى الربو من الموهوب على قدر الدين  
اما انه فبطل الرهن الفضل عند هلاكه بالتعدي واذ  
كان الهلاك من غير تعد فلا ضمان عليه اوان كانت قيمة  
نقصت عن قدر الدين سقط بقدر ما يوجب بقدر الرهن  
ورجعه الرهن على الرهن بالفضل الى بائنا ببيع الرهن

مثلا اذا كان الدين مائة درهم والرهن ايضا يساوي مائة  
درهم فبطلت من غير تعد حال الرهن مستوفيا دينه حكاه  
ولا يتحقق مطالبته على الرهن فان كان الرهن يساوي  
مائة وخمسة درهما مثلا فالحسن امانته في يده فلا ضمان  
الا بالتعدي وان كان الرهن يساوي تسعين يضمن الرهن  
مستوفيا من دينه تسعين درهما ويرجع على الرهن بقدره  
درهم لان الاستيفاء بعد المالية وقد قدنا خلافا في  
صحت بقول الرهن كله مضون فيجب عنده على الرهن  
ضمان الفضل هلك يتعدى وذكرنا الجواب على هذا هو الحكم  
في الرهن الصحيح وذلك لعدم ثبوت الضمان في الرهن المستوفى  
بحكم الرهن القاسم لا يكون مضون والاخر اصح واما المقبوض  
بحكم الرهن الباطل فيعلق به الضمان اصله على  
محمد ج في الجامع والباطل من الرهن ما لا يكون منعدا اصلا  
كالباطل من البيوع والغا سدم من الرهن ما لا يكون منعدا  
لكن بوصف النفسه كالغا سدم من البيوع وسيا في منعنا  
وشرحنا قبيل كتاب الجنايات وضمن الرهن بدعوى  
الهلاك بلا برهان يعني لو ادعى ان هلاك الرهن ولم يتم  
البينة عليه فانه يضمن قيمة الموهوب بالغة ما بلغت وانما  
لا تصدق بلا برهان ولو اقامه ينتفي الضمان وهذا ظاهر  
غباريه وعبارة الدرر شرح الجمع وهذا مذهب الامام مالك  
اما مذهبنا فلا فرق بين شوق الهلاك بقوله مع يمينه او  
البرهان وهو في الصور يضمن بالاخر من قيمته ومن  
الدين كما وضحه في التمهيد عن الحنفية وبه اثنان ابن  
الحنفية ومثله في فتاوى الكارزوف وفتاوى الطه حطمت  
سواء كان من احوال ظاهرة كالخبون والعبيد والعقار ومن



استرد الرهن ما قبضه من الدين لانه تبين بالهلاك انه صار  
مستوفيا من وقت القبض السابق فكان الثاني استيفا بعد  
استيفاء ربه وهذا لانه لا يغا الدين لا ينفذ الرهن  
حتى يبرده الحاصبه فيكون مضمونا على حاله بعد تحقق الدين  
المستلمه الى الرهن او يبرده المدين عن الدين وتلاو فسخا  
الرهن ليصح لا ينفذ فادام في يده حتى كان للمدين ان ينفذه  
بعد الفسخ حتى يستوفي دينه ولو هلك بعد الفسخ حتى  
يستوفي دينه ولو هلك بعد الفسخ فيكون كانه هلك قبله  
فيكون قائما بدينه بخلاف ما اذا هلك بعد الا بر حيث لا يضمن  
استحقاقا لانه اذا بقي رهنا با مدينه القبض والدين فاذا  
فات احداهما يبقى رهنا انتهى وفي السر حبيبه واذا رد الرهن  
من الدين من غير رد ولا ايضا ما بهته او ابرته هلك الرهن  
في يد المدين من غير انه ينفذه حتى الرهن هلك ومضى فاعلمه  
قيا سا وفي الاستحقاق هلك امانة و به اخذ علما ونا واما  
اذا بر الرهن بالايضا فهلك الرهن في يد المدين هلكه مضمونا  
حتى يجب على المدين رد ما استوفى على الرهن انتهى فاعلم  
ان فوات الدين لا يكون الا لا ير لعل ان الدين به ينفذ  
بما ان الرهن لا يغاها فاذا قبضه ثبت له في ذمته مثله فاقترع  
الطلب لم يبر الغاية لا استقوط الدين حتى يصير ابره و هو  
الدين بعد قبضه فخرج المديون عليه بما قبضه ولا يبره  
الرهن بعد القبض اتفق اديت بعد اتمام رجهتي زيل و در  
وغيرها وسيا في اخر الرهن متنا و شرا فتنه لا يملك  
المدين الا انتفاع به اي بالرهن مطلقا سواء كان يضمن  
عقد الرهن او قبله ولا استحقاق احد رهون ولا يملك  
في رد رهونه ولا يمس لتوب رهون ولا اجاره في عقار

استرد

اموال بالاطنة كالنقد والحي والعروض وخصه الامام مالك  
بالاطنة من الاموال ولو برهن على الهلاك ونبت الهلاك بقوله  
مع يمينه كان الرهن مضمونا لا فاقين قيمته ومن الدين عنده  
شربلاية ولتعدل قلم الملازمة الملقى فاقين ضمان القيمة بالانه  
ما لمقت كما هو موطو في فقاواه وصرح به في حاشية المغ ورجله  
صاحب الفتاوى الرحيمية تبع الشبهة الشربلاية فقال هذا  
مخالف للمذهب وجازله اي للمدين طلب دينه من رهنه  
اي وقت نشا اذا كان الدين حالا فان الرهن لا يسقط طلب الدين  
وجازله اي للمدين حبسه اي حبس الرهن جد اي بسبب  
الدين وان وصية كان الرهن في يد ابي في يد المدين فبقا منه  
في يده لا يضمن حبس لان الحبس جزاء المظالم هو ظلم فاذا ظهر  
مطله عند التقاضي حبسه دفعا للظلم وكل ذلك لان حق المدين  
باق بعد الرهن والرهن لا يادة الصيانة فلا تمتنع به الطالبة  
ولا الحبس وجازله اي للمدين حبس رهنه بعد الفسخ  
لم يفت حتى يقبض دينه ويبره لان الرهن لا يطل المحر  
الفسخ بل يبيع الرهن بعد الفسخ رهنا ما اي مرفا ما في القبض  
والدين معا فاذا احدثها يبي رهنا كما اذا فات القبض  
فقط ما يد يتعاقد على الرهن ولم يقبضه اياه فان الرهن غير لازم  
كما هو كذا لو دفعه اليه بعد فسخ عقد الرهن لا يبقى رهنا  
بخلاف ما لو سلمه اليه مع تقا عقدا رهنا لينتفع به فانه  
يبقى رهنا وكل من يبره اليه يد المدين فان القبض وان فات  
حقيقة كنهه باق حقا ومثال فوات الدين ان يسلمه اياه او  
يبره عنه فعلى هذا لو هلك بعد فوات الدين قبل قبض الرهن  
ايا هلاك على الرهن لانه امانة حبسك رهنا لكن قال  
الزبلي فلو هلك الرهن بعد ضمان الدين قبل تسليمه الى الرهن

أوصحوا أن يوثب ويخوذ ذلك إذا كان مرهونا وأما في مثل ما ذكره وكذا لا انتفاعا فانها ممنوعة بسو كذا ذلك لا انتفاع من مرهون أو رهون قال في العزيمة إما لو كان المرهون ذلك فذكره في عامة المتون وأما لو كان المرهون ذلك في خونه من المجهول ونسبه في غاية البيان لا لا قطع حيث قال قال أصحابنا لا يجوز للرهون استئصاله من الرهن إلا إذا كان المرهون وكذلك التصرف فيه انتهى وأما الاستئصال في المرهون من الانتفاع بغير الوطى ثم عندنا لو سكن في دار الرهن لا فإنه أحرقه في الخربة ولو كانت لستيم والشيخ إنما حرج في الرهن والمرهون وقال لا يباذل كل منهما إلا بحرفي عند الوطى لأن الفرج أشد حرمة كونه لا يجد بل يجب عليه العتق عندنا معراج فلو جرح بغير ذلك الرهن فالأحرار يترتب بصدقه به والمرهون أن يعيدها في الرهن ولو باع من يخرج من الرهن ولا جرح الرهن ولو استأجرها المرهون صرح وبطل الرهن وفي عكسه عكسه أي لا يصح إلا أحرقه ولا يبطل الرهن والمرهون أن يعيدها كذلك الثانية وقيل لا يحل للمرهون أي وإن كان الرهن لأنه لا يملك انتفاع المرهون بالرهن ربا وإن كان الرهن له إذا كان بالانه يستوفي دينه كما لا يقتضي المنفعة التي تستوفي فضلا فلو كان ربا والفقهاء بهذا أبو عبد الله محمد بن مسلمة السمرقندي وكان من كبار سمرقند وكان يقول من أرتن شيئا لا يحل له أن ينتفع بشيء منه فهو منه من الوجوه وإن كان الرهن لأنه إذا تقرر أن الرهن قال وهذا مرهون قال في المذهب كذا رتبة بخطه منقول بهذا اللفظ وعنه أن لا يملك مع الرهن إلا ما لا يملكه الرهن وهو عطل الكلام عامة المنتهات وقيل أنه شرط الرهن على الرهن الانتفاع بالرهون ولا ينتفع به كذا رتبة وأما أن أباح

الرهون للمرهون لا انتفاع به بل شرط لا يكون ربا قال في المذهب في جواهر الفتاوى والرهون إذا ما للمرهون أكل كل نزل البساتين الموصون وأما الشاة الموصونة إذا لم يكن مشروطا فلا بأس لأنه إذا لم يكن مشروطا لم يكن في ضافيه منفعة وهو ربا التي قلت وهذا غير في دين المشرط وغيره انتهى والمالك إذا كانت مشروطا ضمن كما أفق به في الخربة فيمن رهنه يحنقه في يمينه عليا كمال المرهون ثم تراه يظهر صبره فالدين وفي الاستئصال هو أي جواهر الفتاوى وأما جواهر الرهن للمرهون أكل الثمار أو سلب الدار أو لبن الشاة الموصونة فكلها أي أكل المرهون الثمار أو سكن الدار أو شرب الدار لم يضمن المرهون لأنه أكله ما ذك المالك فانتع التمتع ولا يستقط شئ من دينه كما في الغنية والخانية وكثير من الشروح وعليه الفتوى قال المحمدي ووفق في زواجر الجواهر في قول من منع عن الانتفاع بعد الإذن وبين قول من أجاز ثم الذبح على الدابة كمن لم يستظهر المحمدي لما أن الفتوى على الجرح قلت قول صلى الله تعالى عليه وسلم في نقي التبعات فقد استبرأ لدينه وعرضه يقتضي الاحتناء ثم مع قافه من المخرج عن خلاف العلماء قال السدرا محمد والفا السمن أحوال الناس أنهم إنما يبرءون عند الوقع لا انتفاع ولو لا ما أعطاه الله الرهن وهذا بمنزلة الشرط لأن المبروف كالمشروط وهو ما يعين المنع والله تعالى عالم تنهيه وله منعه أي إذا أراد الرهن أن يمنع المرهون عن الانتفاع بعد الإذن كان له منعه وفي خزانة المفتين ولو لم يضمن أن ينتفع المرهون بالرهن ويكون الرهن صحيحا فالمصلحة فيه أن كان الرهن دارا يباذل الرهن للمرهون فيمكن فالدار ويبيخ ذلك على أنه كلما نهاه عن ذلك فهو ما دون أنه فيه أن تكتسب مستغلا ما لم يعقب في الرهن دينه ويحب الرهن

الاذن ولذلك اذا كان الرهن رضا فاذا له في زرعها او شجر  
او رما فاجاز له ثمارها وبهيمة فاما له شرب البانها فالحيلة  
فيه ان يبيع له ذلك على انه مقيها عن ذلك فهو ما ذون  
له في ذلك اذا مستافا انتهى وفيه ثمانية ولو استقرض  
درهم وسلم حمارا للمقرض يستعمله في شرب حتى  
يوفي دينه او راسب كسرها فهو بمنزلة الاجارة الفاسدة ان  
استقله فقلها احرمته وليكون رهنا القرب ثم افاد في  
الاشباه انه يقرضه من الانتفاع بذلك اذ بعد ذلك  
وسمى اخراهن حديث قال متعب ولو اذن الرهن للمرهنة  
في كل الزوايا **وروي في صرف الرهن والمزمن**  
في المصنف ونصرف الرهن قبل سقوط الدين في المصنف  
اقامه في المحنة الف كالمبيع والعامة والاجارة والرهبة  
والصدقة والاقرار ونحوها ونصرفه لا يجعل الغصة كالاستق  
والتدبير والاستدلال اما الذي يلحقه الغصة لا يتخذ بغير  
رضا المرن ولا يبطل حقه في الحبس واذا قضى الدين وظل  
حقه في الحبس نفذ التعريفات كلها ولو اجاز المرن تصرف  
الرهن فنفذ خرج من ان يكون رهنا والدين على حاله وفي  
المصنفون المرن رهنا مكان المبيع وكذا اذا نفعه في الاثنا  
فاذا كان المرن والذي لا يجعل الغصة ينفذ بطل الرهن  
اذا صار حرا عندها وخرج عن حكم الرهن ينظر ان كان الرهن  
مورس لا سيما على العبد والرضا كمن اجاز الرهن ان كان الدين  
حالا يجزى قضاءه وان كان مورسا وحل الاجل فذلك ولو لم  
يجل نفذ المثنى فيما خذ من الرهن فبمئة العبد فيجسها رهنا  
مكان العبد ثم اذا حل لاجل ينظر ان كان قيمة العبد من جنس  
الدين ستوفي دينه ورد الفضل وان كان من خلاف جنس

الدين حبسها بالدين فكان حل لاجل واذا كان الرهن  
معسرا فلم يرهين ان يستسفي العبد في الاقل من ثلاثة اشياء  
سواء كان الدين حالا او لا حل ينظر في قيمة الرهن وقت اذ جمع  
والقيمة وقت العتاق والدين فيسبي في الاقل منها ثم يرجع  
على الرهن اذا ايسر عما سعى لانه قضى دينه فمضطر او يرجع  
المرن ببغية دينه ان يبقى من دينه يقرضه من عده فبمئة  
الف بالغين ثم اذ ادق ثم اعتقه فان العبد سبي في الاقل  
قد رخصته وقت الرهن لان الضمان يثبت في قدر الاتع  
فانه لو مات لسقط ذلك القدر ولو لم يعقته الرهن ولكن  
دبره ونفذ تعليمه وبطل الرهن وليس للمرن حبسه بعد  
التدبير ثم ينظر ان كان الرهن مورسا والدين حال اخذ جميع  
دينه منه وان كان الدين مورسا فبمئة من الرهن  
وليكون رهنا مكانه كما في العتق وان كان الرهن معسرا والدين  
حال فانه يسبي المدين في جميع دينه بالغاما بلغ وان كان الدين  
مورسا فيستغنى في جميع العينة ويحبسها مكانه فوقع  
الف بيمين التدبير والاعتناق في موضعين احدهما ان الدين  
اذا كان الرهن معسرا يجب على العبد التساوية في الاقل من ثلاثة  
اشياء وفي التدبير يجب على العبد التساوية في جميع الدين بالغاما بلغ  
ولا ينظر في القيمة اذا كان الدين حالا وان كان الدين مورسا  
فصلية السعيات في جميع العينة والثاني ان في الاعتناق يرجع  
العبد عما سعى على الرهن وفي التدبير لا يرجع عما كان كذلك  
لان التدبير يخرج من ان يكون سعيا في مال اللوب فلا يرجع  
ويسبي في جميع الدين والعتق يخرج من ان يكون سعيا في  
للدين ولو لم يكن الرهن حاريجه تخيلت عتق المرن فاذا غاه  
الرهن لنفسه انه منه فان ادعاه قبل الوضع صحت دعواه

الامة في نصف المال والولد في نصفه فانه لم يؤد الولد شيئا  
حتى ماتت الام قبل ان تنفق من السعاية سعي ولدا في  
الاقبال من نصف قيمته ومن نصف الدين ولا ياد عليه شيء  
بحون الام كما في بسوط رهن رجلا ن عبد رهننا فخر اعتق  
احدهما فلا يتجمل اما ان كانا موسرين او معسرين او احدهما  
موسر والاخر معسر والدين حال او موجل فانه كانا موسرين  
والدين حال وفيتمت الف فقبله حصته من الدين وكذلك علي  
نشره لاجل الدين لاجل العتق لان الرهن تلقى باعتناق  
احدهما وهما موسران والدين حال فيؤخذ ذلك بينهما وان  
كان الدين موجه لضمي المعتق قيمته فصبه لانه اتفق نصيبه  
فما خالف بينهما ويكون رهننا غنكه الذي يحمل الدين وينظر  
ما اذا بخت السات فانه اختار الرهن او سعاية العتق كان  
للمرتبة ان اخذ ذلك منه لانه بدل الرهن فيكون رهننا  
عنده فانه حمل الدين اخذ بدونه عليها لان القيمة من  
جنس حقه وانه اختار العتق فالمرتبة بالخيار ان نشأ  
ضمن المعتق لانه اتفق حقه بالاعتناق وان نشأ ضمن  
السات لانه اتفق حقه بدونه فانه وجب الضمان على المعتق  
او السعاية على العبد والاعتناق يترأس ذلك واما اذا كانا  
معسرين والدين حال فالمرتبة ان يستسقي العبد في  
الاقبال كلها لانه اعتق كله باعتناق نصيبه عندهما فخب  
على العبد السعاية وقيمته عنداني حنيفة رج وضا نصيب  
السات مكاتوا الكاتب لاجل رهننا لانه حريه ولا يعتق  
معسر فكان للمرتبة ان يستسقي العبد واذ اخذ السعاية  
من العبد خذ بدينه عليها لانه يقول الرهن وكذلك اذا كانت  
الدين موجه لاجل ويكون رهننا غنكه الذي يحمل الدين واما اذا كانت

ولدت نسبه منه وضا حرا قبل ان يدخل في الرهن وضا رحت  
للمارتبة ام ولد وخرجت عن الرهن ولا سعاية على الولد وضا رحت  
حكم المارتبة حكم العبد لرهون اذا دبروا الرهن في جميع ما ذكرنا  
ولو كانت المارتبة وضعت حلالا ولا اذا دعاها الرهن صحت  
دعوتها ايضا ونبت نسب الولد منه وعق بعد ما دخل  
في الرهن وضا رته حصه من الدين وضا رت المارتبة ام ولد  
لته وخرجت من الرهن فيقسم الدين على قيمة المارتبة بنوم رهنه  
وعلى قيمة الولد يوم كانت الدعوة فيكون حكم المارتبة في رهنها  
من الدين حكم العتق في جميع ما ذكرنا لانه ضامن لغيره في الدين  
القيمة الولد وقت الدعوة واليه حصته من الدين فيسحق في اقلها  
اذا كان الرهن معسر او يرجع بما سبق في شرح الطحاوي  
رهن جارية تساوي الف يا لغيره وضا رت الف بزيادة السمر  
او ولدت ولدا تساوي الف يا لغيره ولو ضلعت حملت  
فالفين ولو عتقها المملوك وهو معسر سعت في الاقلى ولدت  
لو عتقها سعت في الاقلى ورجع بذلك على المولي ورجع  
المزني على المولي ببقية دينه كذا في محيط السرخسي رهن  
عبد قيمته الف باع فباعه سعة الف قيمته ثم اعتق الرهن  
وهو معسر سعي العبد في قيمته يوم الاعتناق لا في جميع الدين  
مرجل رهن عبد يساوي الف يا لغيره وازدادت قيمته فبلغت  
الفين ثم دبره المولي وهو معسر فانه يسع في جميع الدين ولو لم  
يسع حقي اعتقه سعي في الفدين اذا كان العتق بعد التدبير  
فانه دبره ثم ازادته قيمته سعي والفدين فان اعتقه بعد  
ذلك سعي في الفدين كذا في خزانة الاقطار رهن رجلا مائة الف  
درهم حي قيمتها فوالت ولدا يساوي الف يا لغيره فباعه بعد  
ما ولدت وهو موسر ففقد المال وان كان معسر سعت

الامة



المعنى موسى والسالك موسى والدين حال ضمن المعنى نصيبه  
من دينه وفي نصيب السالك يظن ان اخا الرعيان والسالك  
اخذه المتي لان له بدل الرهن وان اخا المعنى ضمن المعنى  
نصيب السالك لانه اطلق حقه في الرهن ويرجع المعنى بذلك  
على السالك وكذلك ان كان الدين متوجلا وان كان المعنى  
مقترا والسالك موسى والدين حال يستحق المتي للعهد  
في نصيب المعنى وباخر من السالك نصيب الدين لانه تلقى  
الرهن والدين حال وان كان الدين متوجلا يستحق المتي  
العهد والالف كما اذا دخل الدين ان اخا السالك السالك  
اخذا المتي بهدين عليه ما يرجع العهد على المعنى ولا يرجع  
على السالك وان اخا المعنى فاذ قضي دينه يرجع نصيب  
الاستغاية على العهد ولا يقبض كان المتي ان ياتي ذلك  
بدينه لانه بول الرهن يرجع العهد بنصف السالك على  
السالك وينصفها على المعنى ولو عتقه احدها ويرى الآخر  
وهما معسر ان يسي القيد جميع الالف في العهد يرجع على  
المعنى بنصف السالك لانه قضى دينه من ماله وهو مجبر  
على ذلك ويرجع على المدير بنصف السالك اذا اخا المعنى  
وان اخا السالك يرجع عليه بفضل ما بين قيمته مدبر  
ونصف قيمته فمنا حتى لو كان نصيب قيمته فمنا خمسين  
ونصف قيمته مدبر الرعيان يرجع عليه بمائة وان كانا مكرين  
ضمن الالف للمتي ويسى المدير الذي دبره في نصيب قيمته  
ولا يرجع احدها على صاحبه بنحو ان الرهن تلقى باعنا حق  
احدها والدين حال فيمخذون به وان كان الدين متوجلا  
يضمن المعنى قيمة نصيبه وفي نصيب المدير المتي  
يلجأ ان يضا ضمن المعنى كما نصيبه وان شأ ضمن المدير

قيمة نصيبه لانه بالتدبير تلقى حقه في بدل الرهن فانه  
كان للمدير قضى المعنى قيمة نصيب السالك والتدبير  
المعنى من ضمان نصيبه كما في محيط الشرحي وليس للمتي  
ان يرهن الرهن فان رهن بنفي ذلك الرهن كان للرهن  
الاول ان يسطر الرهن الثاني ويعيده اليه ولو وهبته في  
يد الثاني قبل الاعادة الى الاول فالرهن الاول بلخي رات  
شأ ضمن الاول وان شأ ضمن الثاني فان ضمن الاول  
فلكون ضمانه رهنا وملكه المتي الاول فالضمان فصار  
كانه رهن ملك تغصم وهدت في يد المتي الثاني بالدين  
وان ضمن المتي الثاني يكون الضمان رهنا عند المتي  
الاول ويطال الرهن عن الثاني ويرجع المتي الثاني على  
المتي الاول بما ضمنه ودينه ولو رهن المتي الاول عند  
الثاني باذن الرهن الاول مع الرهن الثاني ويطال الرهن  
الاول فصار كان المتي استعار الى الرهن وضمنه في  
خاثة المعنى ولو رهن المتي الاول وقبضها فمكرها من  
الرهن لا تضم الاجارة ويكون للمتي ان يمدد في الرهن  
ويأخذ اجارة وان اجار المتي من اخي بامر الرهن يخرج من  
الرهن ويكون الاجارة للرهن والا كانت الاجارة بنفي ذلك  
الرهن يكون الاجارة للمتي بنصف به والمتي ان يعيدها  
في الرهن وان اجار المتي دون الرهن كانت الاجارة باطله  
ويكون الاجارة اجارته وينصف به والمتي ان يعيدها  
في الرهن وان اجار جميعا كانت الاجارة للرهن والمتي  
في الرهن وان اجار من اخي سنة بنفي امر الرهن وان عتقه  
في الرهن وان اجار الرهن لا اجارة لانه اجارة لا عتقه  
مقتضيا لنفسه فله المتي ان يأخذها حتى نصيب رهنا

كذلك وان اجاز بعد مضي ستة اشهر جاز ونقض الاجر لم يترتب  
بتقصي بد ونقصه للارهن وليس للمرته ان يعيدها والارهن  
كما في محيط السرخسي رهين حاربه فارضعت حبسها  
لمرته لا يسقط شي من دينه لان لبن الادي غير مشغور  
كما في المانية واعلم بان معنى الرهن اما في يد المرته  
بمشرية الوديعه ففي كل موضع لو فعل المودع بالوديعه لا يغير  
فكذلك اذا فعل المرته ذلك فالرهن لا يغير الا ان الوديعه  
اذا هلك لا يغير شي والارهن اذا هلك يسقط الدين وفي  
كل موضع لو فعل المودع بالوديعه يغير فكذلك المرته  
اذا فعل ذلك بالرهن في الوديعه لا يتودع ولا تعار ولا تودع  
كذلك الرهن لسبب المرته ان يواجر بالرهن واذا اجره يبرأ  
الرهن وسلم الى المستاجر فان هلك في يد المستاجر فالرهن  
بالطمانه وانما المرته في قيمته وقت التسلية للمستاجر ولو  
رهنا مكانه وان شأنا ضمن المستاجر غير انه اذا ضمن المرته  
لا يرجع عما ضمن على المستاجر ولكنه يرجع عليه باجرا استوفى  
من المدفوع الي وقت الهلاك ولو لم يده له ولا يطيب واذا ضمن  
المستاجر يرجع بما ضمن على المرته ولو سلم واسترده المرته  
عادرهنا كما كان وكذلك تخرج الرهن بغير ادنه المرته  
لا يجوز والمرته ان لا يطل الاجار ولو جركل واحد منها باذن  
صاحبه او اجرا حدها بغير ادنه فخرجها صا حدها الا حافه  
ويطل الرهن فتكون الاجرة للرهن ولا تة قدضها الا العا قد  
ولا يعود رهنا اذا انقضت هذه الاجرة الا ان استخفاف  
وكذلك لو ستاجره المرته هكت الاجاره وطل الرهن اذا جرد  
القبض للاجاره ولو هلك في يده قبل انقضائها لا اجاره  
او بعد انقضائها ولو يجسبه من الرهن هلك امانه ولا يذهب

ههلاكه شي ولو حصده عن الرهن بعد ما انقضت مدة الاجاره  
صار غاصبا هكذا في شرح الصطاوي فان ركب المرته الدابة  
او كان عبدا فاستخدمه او ثوبا فلبسه او سيفا فقتله بغير  
اذن الرهن فهو ضامن له لانه يستعمله بغير اذنه فيكون  
كالغاصب بخلاف ما لو فعلت له سيفا على سيفه او سيفين عليه  
فان ذلك من باب الحفظ لامر باب الاستعمال وان كان فعل  
ذلك ما كان الرهن فلا ضامن عليه لان وجوب الضمان باعتبار  
التعدي وهو في الاستعمال باذن المالك لا يكون متعديا  
فاذا نزل عن الدابة ونزع الثوب وقع عن الخدمة فهو رهين  
على حاله وان هلك ذهب بما فيه وان هلك في حال الاستعمال  
باذنه هلك بغير شي كما في المبسوط ولو اها رقيقه بانه الرهن  
او اعارة الرهن فان الرهن هلك في يد المستقر لا يسقط  
شي من الدين ولكن المرته ان يعيد اليه بد قصده ولو وليد  
المهوية في يد المستقر رهنا كان او مرته ثا او حبسا فالوديعه  
كذلك لو خير وبه لا اجاره والرهن يطل عقل الرهن ويد الوديعه  
لا يطل عقل الرهن حتى لو رده الرهن مصحفا او كذا بانيس  
له ان يعقل فيه بغير ادنه فان كان باذنه فاد مره فيه كانت  
عاريه فان فرغ عنها عادرهنا كذا في شرحه رهن مصحفا  
وامر به ان يمد منه ان هلك حال قرانه لا يسقط الدين لان حكم  
الرهن العيس فان استعمل ما ذنه بغير حكمه وطل الرهن وان  
هكت بعلم الغار من القارة هكت بالدين كما في الجوزوات  
كان الرهن طيبا او فاسدا فليس له بسا معناه اذ ضمن وان  
منعه على ما تقه ضامن بهلك رهنا لان الاستعمال والثاني  
حفظ الماني ليدفعه واراد اخرج حدها ما الرهن والمرته كل  
باجاره صا حبه خرج من ان يكون رهنا وكان العن رهنا

كما كان وان اجاز يمد حتى ستة اشهر جاز و نصف الاجر للمرتين  
 يتحقق به ونصفه للارهن وليس للمرتين ان يعيدوها فالارهن  
 كما في محط السر حتى يجرى رهن حاربه فارضعت حسيبا  
 للمرتين لا يستحق من دينه لان لبن الادي غير ينقو  
 كما في الثانية واعلم بان عيني الرهن امانة في يد المرتين  
 بمنزلة الودنية ففي كل موضع لو فعل الوديع بالوديعه لا يغير  
 فكل ذلك اذا فعل المرتين ذلك بالرهن لا يغير الا ان الوديعه  
 اذا هلك لا يغير شيئا والارهن اذا هلك سقط الدين وفي  
 كل موضع لو فعل الوديع بالوديعه يغير فكل ذلك المرتين  
 اذا فعل ذلك بالارهن ثم الوديعه لا تودع ولا تعار ولا توجر  
 كذلك الرهن لسبب المرتين ان يوجر الرهن واذا اجره يبرأ  
 الرهن وسلم الرهن جرفا هلك في ملكه جرفا فالارهن  
 يلحق ان يشاء المرتين فيمنه وقت التمسك بالملك جرفا  
 رهنا مكانه وان شأه الرهن جرفا غير ان الرهن المرفوع  
 لا يرجع عما ضمن على المستاجر ولكنه يرجع عليه باجره استوفى  
 من الممنوع الي وقت الهلاك ويكون له ولا يطيب واذا ضمن  
 المستاجر رجوعا ضمن على المرتين ولو سلم واسترده المرتين  
 عا درهنا كما كان وكذلك في الرجوع بغير اذن المرتين  
 لا يجوز للمرتين ان يبطل الاجاره ولو جركل واحد منهما باذن  
 صاحبا واجرها حدها بغير اذن الآخر جركل واحد منهما باذن  
 وبطل الرهن فتكون الاجرة للمرتين ولا تقيضها الا العاقد  
 ولا يعود رهنا اذا انقضت هذه الاجاره الا ان استثنى  
 وكذلك لو ستا جزء المرتين حصته الاجاره وبطل الرهن اذا حدد  
 التقضي للاجاره ولو هلك في يده قبل انقضائه اجاره  
 او بعد انقضائها ولم يجبه منه من الرهن هلك امانة ولا يذهب

بهلاكه

بهلاكه شي ولو حصده عن الرهن بعد ما انقضت مدة الاجاره  
 صار غاصبا هلك في شرح الطحاوي فان ركب المرتين الدابة  
 او كان عبدا فاستخدمه او ثوبا فلبسه او سيفا فتقلده بغير  
 اذن الرهن فهو ضامن له لانه يستعمله بغير اذنه فيكون  
 كالغاصب بخلاف ما لو تقلد سيفا على سيفه وسفينة عليه  
 فان ذلك من باب الحفظ لا من باب الاستعمال وان كان فعل  
 ذلك ما اذن الرهن فلا ضمان عليه لان وجوب الضمان باعتبار  
 التعدي وهو في الاستعمال اذ انما لا يكون متعديا  
 فاذا نزل عن الدابة ونزع الثوب ولبى عن الخوذة فهو رهن  
 على حاله وان هلك ذهب بمافيه وان هلك في حال الاستعمال  
 باذنه هلك بغير شي كما في المبسوط ولو اعاره بغيره باذن الرهن  
 او اعاره الرهن باذن المرتين هلك في يد المستعير لا يستحق  
 شي من الدين ولكن للمرتين ان يعيده اليه بنفسه ولو ولد  
 الموهبة في يد المستعير رهنا كان امر مرتها او جنبيا فالولد رهن  
 كذا في الوجيز وبه الاجاره والرهن يبطل عند الرهن ويد الوديعه  
 لا يبطل عند الرهن حتى لو ودعه الرهن مصحفا او كسنا بانس  
 له ان يقر فيه بغير اذنه كان ما اذنه في ادم بقر فيه كان  
 عارية فان فرغ عنها عا درهنا كذا في السر جده رهن مصحفا  
 وامر مرتها منه ان هلك حال قرته لا يسقط الدين لان حكم  
 الرهن حبس فاذا استعمل ما اذنه بغير حكمه وبطل الرهن وان  
 هلك بغير الغرغ من القارة هلك بالدين كما في الوجيز وان  
 كان الرهن طليبا او قبا فلبسه لست ممتا اذ ضمن وان  
 حفظه على ما تقه هلك بهلك رهنا لان الاول استعمال والثاني  
 حفظ كذا في البدل وادانها خدوها ما الرهن والمرتين كذا  
 باجارة صا حبه خرج من ان يكون رهنا وكان الغن رهنا

حكاية قهر من المشتري او لم يقبض فان توى الخن على الخنز  
 او توى بعد ما قبض منه كان التوى على المرتزق وكان المرتزق  
 الحبس في الخنز ما كان له من الحبس في الرهن الذي بيع اليك  
 يحصل دينه كذا ذكره الخنز في مختصره قال القدرى وهذا  
 على وجهين ان كان البيع مضموناً في عقد الرهن فانه  
 بموجب انتقال الحق الي الخنز عند محقق الطحاوي في  
 اختلاف العلماء لم نجد في ذلك خلافاً وذكر القدرى رواية  
 بشر عن ابيه يوفى ربح المرتزق ان شرط في الاجارة ان  
 الخنز رهن فهو رهن ولا فقد خرج من الرهن وفي شرح  
 الطحاوي ان الخنز رهن من غير فصل وهو الصفة كما في  
 المحطه واذا خر الخنز والكسر وهو رهن فخاف المرتزق على  
 الخنز لهلاكه فباعه بفعل من القاضى ثم يجزيه وكان ضامنا  
 وان باعه با مر القاضى وباعه القاضى بنفسه فغذ البيع  
 ولا يجب الضمان وان جدد الخنز وقضى العنب بغير مر القاضى  
 لا يضمن استحيانا لان هذا من باب الحفظ وحفظ الصوت  
 حق المرتزق كذا في المحطه قال شمس الاعمال المولى هذا اذا  
 جدد الخنز لم يجد فيه نقصان فان علم فيه نقص  
 من عمله فهو ضامن سقط حصته من الدين في الرهن  
 كذا في الذخيرة اذا جلب الغنم والا لان الضمان عليه استحيانا  
 ولو كانت تشاة وبقرة فذكرها وهو يحتاج اليه لا يضمن  
 فيها سا واستحيانا وعلى صاحب كل كل تصرف يزيل العيب  
 عن ملك الرهن كالببيع والاجارة فذلك ليس بمالك المرتزق  
 ولو فعل يضمن وان كان فيه تخصصه وحفظه من الفساد  
 الا اذا كان ذلك با مر القاضى في انضامه عليه وكل تصرف  
 لا يزيل العيب عن ملك الرهن كان المرتزق ذلك وان كان

بغير

بغير امر القاضى اذا كان فيه تخصصه من الفساد ففعل هذا يخرج  
 جنس هذه المسائل ما كانت التشاة في يد المرتزق ثم يبيعها  
 قيمة التشاة وليسها الذي يشريه في حفظ التشاة وحفظ الدين ياخذ  
 المرتزق من الرهن لا وجود لهذه العبارة فيما شرح عليه القدرى  
 في بعض نسخ الدر وقد نقلها في الهندية عن الحيط بها هو جمع لتويد  
 وتعظها اذا رهن من اخر تشاة تشاة وعشرة بعشرة واذا رهن  
 الرهن المرتزق ان يحمل لهنها ويشرب منها ففعل المرتزق ذلك  
 لانضامه عليه لان فعل المرتزق باذن الرهن كفعل الرهن بنفسه  
 ولو فعل الرهن ذلك بنفسه لانضامه فكذا اذا فعل المرتزق  
 فان حصل الرهن بعد ذلك افتكها بجميع الدين فان هلك  
 الشاة في المرتزق قبل ان يحفظ الرهن قال يفسد الدين على  
 قيمة الشاة يوم قبضه وعلى قيمة الدين يوم شربه فيسقط  
 حصة الشاة ويعطى حصة الدين وكذلك لو ولدت ولدا فاكل  
 المرتزق الولد باذن الرهن كان الجواب فيه كالجواب في الدين  
 وكذلك لو اكل جنس الولد والدين باذن الرهن والمرزق  
 كان الجواب فيه كالجواب فيما اذا اكل المرتزق باذن الرهن وان  
 كان المرتزق اكل الدين والولد بغير اذن الرهن وجب عليه الضمان  
 وصار الرضمان مع الشاة محبوبا بالدين فان هلك الشاة  
 بعد ذلك هلكت حصتها من الدين واخذ الرهن الضمانات  
 بحصته من الدين وان اكل الرهن الدين والولد بغير اذن  
 المرتزق ضمن قيمته ويكون الضمان محبوبا عند المرتزق  
 مع الشاة وان هلك هلك هدر لان الضمان قائم مقام  
 الكفا والولد ولو هلك الدين والولد هدر لان هلك الشاة  
 بعد ذلك هلكت جميع الدين كما لو هلكت بعد هلاك الولد انتهت  
 وسيا تي الكلام على ان تشاة الله تعالى مستوفى في حديث



ذكره المات والنارج في فصل مسائل متفرقة فتنبه فلو فعل  
المرء الانتفاع بالرهون قبل دونه صا المرء من متعديا اي  
فيجر عليه ولو هلك كان مضمونا كله وان زادت قيمته على الدين  
لتدبره كما ياتي ولم يبطل الرهن به حتى لا يأخذ الرهن منه خيرا  
جوز عليه ولو ترك الانتفاع بعد ذلك عا د مضمونا ضمنا  
الرهون رحمتي واذا طلب المرء من دينه من الرهن امر المرء  
يا حضنا برهنه والا يعلم بقائه ويلا يصير المرء مستوفيا  
لدينه من يمينه لان قبض الرهن قسط استيفاء لا يجوز  
ان يقبض ماله مع قيامه بالاستيفاء لانه يؤدي الى تكرار  
الاستيفاء على اعتبار التملك في يد المرء وهو يحتمل قال  
محمد ج في الزيادة من رجل رهن من خراجية تساو  
الفرق فيهم قال في درهم المرء يطلب دينه فاني الرهن  
ذلك حتى يخرج المرء من الخراجية والرهن في خصها فانه  
يوم المرء من حضنا بالخارجية والا تهرى وفي الخلاصة ولو  
قال المرء من الخراجية في منزلي فادفع الدين التي حتى تذهب  
معي وثا خذها في المنزل ليس له ذلك ويجوز حيا حضنا الرهن  
فاذا حضر يوم يقبض الدين ولا انتمب الا اذا كان له امر  
للرهن حتى علمه في شرح المجموع بانه خراجية انتهى قال  
السيد احمد ما حاصله والتمسك در منه انه مرتبط بما قبله  
وعبارة القسنا في صريحة فيما ذكره المش حيث قال متنا  
وشرح واذا طلب المرء من دينه في بلد العقد من الرهن  
يا حضنا برهنه ان لم يكن للرهن خراجية بقربنة الا في النهي  
لكنه كما تراه لم يعزم الا حد والمقرين الرهن اذا طالب  
الرهن بدينه في بلد العقد الذي وقع فيه الرهن ان يجوز  
يا حضنا الرهن ولا يسو كانه له حتى ومؤنة ام لا فاذا اخذوه

امر الرهن بتسليم الدين وان كان في غير بلد العقد فذلك فيها  
لم يكن له حمل وان كان له حمل يا حذ دينه ولا يومر بالاحضا  
او الا اذا وضع الرهن بانفاقا عند احد من الخسنة لا يومر  
المرء يا حضنا الرهن لانه اي الرهن يوضع عند العدل  
لم ياتمه وستا في عقد الماتة فمتنا فيها شرح مجمع فان  
احضر المرء الرهن سلم اي امر الرهن ان يسلم له ولا يرهون  
كل دينه لانه بتسليم بعض الدين لا يلزمه تسليمه كله  
ما لم يوفده تمام الدين كما ياتي ولا تسلم المرء رهنه  
تحتنقا للتسوية اي في يمينه حتى ما لم يوفده حق المرء في  
الدين كما تعني حق الرهن في الرهن وعنده علة للاحضار  
واما علة تسليم الدين او ان الرهن محسوس بالاستيفاء فلما  
قلنا لم يحصل لا يومر المرء بدفع الرهن وهذا كما في تسليم الدين  
والجميع فانه يحضر المبيع المسبوك يسلم المبتري الغني ولا  
لذلك وان طالب المرء دينه في غير بلد العقد للرهن  
اي في غير البلد الذي وقع فيه الرهن فذلك الحكم ان لم يكن  
للرهن مؤنة يعني لو تمسك في غير بلد الرهن رهنه فيه طالبه  
المرء بالدين واذا الرهن لا ان يحضر الرهن ولم يجز في حكمه  
اذ مؤنة حجر المرء يا حضنا الرهن ولا اذا حضر الجهر  
الرهن بقضا دينه ولا ان اجبر المرء بتسليم الرهن الا للرهن  
وذلك لان الاماكن كلها في حقه كبقعة واحدة في حق  
التسليم وهذا لا يشترط فيه بيان مكان الا يفا فيه في باب  
السلم كالا حاء كما في التبيين لكن في الهندية عن المحدث ولو  
تقيد في غير بلد الرهن رهنه فيه وطالب بقضائه الدين  
واذا الرهن ذلك حتى يحضر الرهن حجر الرهن على قضا الدين  
ولا يومر المرء يا حضنا الرهن سواء كان الرهن شيئا له حمل

وموثقا ولا حمله ولا مؤنة من شأننا من قال هذا الجواب  
في الذي لا حمله ولا مؤنة جواب القياس وفي الاستحسان  
يجوز الرهن بأحضار الرهن أولا ومنهم من قال ما ذكر جواب  
القياس والاستحسان وهو الصحيح انتهى وإن كان طالبه  
في غير بلد العقد وكان الرهن محله مؤنة من بلد الرهن إلى  
الرهن لأن حضاره نقل وليس الوجوب عليه أي على الرهن  
إلا التمسيم الذي هو معنى التحلية ولا يجب عليه النقل من مكان  
المكان لأنه ينظر فيه زيادة ضرورة قد يترتب في العقد ونقل  
التمسيمي عن الأخير فإنه أي الرهن لو لم يقدر على حضاره  
أصلا مع قيامه في بلد العقد وطالب الرهن أيضا فيه لم يجر  
بما انتهى قال السنذاجي وظاهره هو لو كان عدم القدر ولو  
عليه من الهلاك أو ابتلا طاله فله حصة ولكن لا الرهن أن يخلط  
بإدائه ما هنك الرهن وهذا لا يتخلط ولا حضاره كما إذا  
على الرهن هلاكه أو ابتلا طاله فلا بد في حضاره ولا في الخلف  
عليه عدم صلاحه وكذلك عند كل شيء قال في المنزلة ولو  
أن رجلا له على رجل ألف درهم من رهنه فأقال كل رهنه  
ببساو فيه فخل بغير فطالبه الرهن بذلك القدر فأبى الرهن أدائه  
حتى يحضر الرهن لا يجبر الرهن على حضاره إذا قال في رهنه  
فإن قال الرهن قد توفي الرهن وصار الرهن مستوفيا دينه فليس  
له على رضا شيء من الدين وطلب من القاضي أن يأمره بالأحضار  
ليصير حاله معلوما فالقياس إن يأمره بالأحضار وفي الاستحسان  
سحقان قال إذا كان في بلد الرهن رهنه فيه بأمره بالأحضار  
وإن رآه القاضي لم يمانع أن يكونه حضاره الرهن ويحل له البتة  
بإدائه ما ضاع ولا توفي وبأمر الرهن أن يعطيه ما حل عليه

من دينه

من دينه فعلا ذلك في الحيط كما حرره ابن التمتحنة شاعر  
الوصانية نظما فقال ولا يجب على الرهن دفع دين الرهن  
ما يحضر الرهن من الرهن إذا كان في بلد العقد وكان الرهن في بلد  
البلد المطلوب يعبر فلا يجب على الرهن حضاره الرهن بخلاف ما لو  
لم يكن محل ولو في غير بلد العقد كما مر وللا يجب على الرهن  
دفع الحصة من الدين فيما لو حال الرهن وطأ ذلك الحصة  
عند حلوله ولا أي قبل حضاره الرهن دون أي عند  
دعوى مدينه أي مدين الرهن وهو الرهن هلاكه الرهن  
وهذا أي حكم مسألة حلول الرهن في النهاية شرع البداية يترادف  
السيد محمد بان الأمر حضاره الرهن عند دفعه من الدين بخلافه  
فيه فنقول صاحب الهداية يقتضيه لا حضاره حيث قال وكل  
يكمل حضاره الرهن لاستيفاء كل الدين يكفي لاستيفاء الرهن قد  
حل لا احتمال الهلاك انتهى وصاحب الهداية قد تكلف  
الأحضار بما إذا دعا الرهن الهلاك والناظر أن الرهن لكل من  
القولين حيث قال قلنا أي عند دفعه يكفي بأحضار  
الرهن ادعى الهلاك أو لا يلزم الأحضار إذا ادعى الهلاك  
فعلى هذا القول في ولا ساكنة بخلاف ما قدمنا من معنى  
الأولية وتكون دون في كلام الناظم بمعنى سوي يعنى  
لا يلزم الأحضار إذا ادعى المدعيون الهلاك وقوله هذا أي  
هذا التمسيد في النهاية يذكر قال السيد حماد الذي قد رآه العلامة  
المذكور الفرق بين مسألة قضا الدين بتأيمه وبين دفعه  
منه فتعبر على القاضي أن يأمر الرهن بدفعه كالدفع في الرهن  
من غير أن يحضر الرهن أو يصدره على يديه إلا أن سواهم  
الرهن الهلاك ولا أن القاضي يأمره بدفعه دينه من غير  
أحضار الرهن مع قيام احتمال الهلاك للرهن من ترك الاحتياط

كان له حرم مؤنة ولا تأتقدم  
أولئك الرهن بغير مكان العقد صو

في القضا وصولا يجوز لانه على تقدير الهلاك قبل الامر بالرفع  
يكون قضا بالباطل وهو جواز وعلى تقدير انقضاء يكون قضا  
بالحق فلا احتياط فلا حضار هذا كما ذكرنا في طريقنا واما  
مسألة التمسك فلا يلزمه ان حضاروا الا اذا ادعى الرهن مصلحا واما اذا  
لم يدع فلا حاجة الى حضار الرهن الا في اثاره فيه ووجه عدم  
الزام التمسك فيه ما حضار الرهن في هذه الصورة الا يطلب  
الرهن لانه يدفع الخ لا يكون مستوفيا لمصلحة فلا يتوجه  
الزامه باحضار رهن الرهن لعدم تحقق التمسك بين الرهن  
والرهن لبقاء الدين في ذمة الرهن ولتأجيل الجس للمدين ولو  
قبض الخ المذكور لانه الاصل بعلم الرهن لكن يدعي الهلاك  
توجه الطلب لانه لا يكون مستوفيا للخ الذي يريد دفعه  
فكان يدفعه لانه يستغنى بالهلاك المحقق فتدعى الاحفار  
لذلك انتهى قال ومنه انما ظهر ان لا يخفى ان المسألة التي على  
ما حرره ابن الشحنة ورجح الشامي ما في النهاية من عدم  
العرف بين المسألة وبين ولا حجة التقيد في كل من الصورتين  
كما فهمه الشرح لابي قال يدل عليه انه قال في الذخيرة في الخلفين  
على عدم الهلاك بطلب الرهن وتبعه التمسك في وقتله  
في غير الا فكله وفيه زيادة وان ادعى الرهن هلاكه يحلف  
للمدين على قيا منه فاذا حلف لم يرد الرهن باء الدين انتهى  
وغير بعيد ولا يكفى من رهن قد طلب دينه احضار الرهن  
قد وضع على من الموقوف عند العدم بما امر الرهن الركن  
كما ان الرهن امر الرهن ان يضطر الرهن عند عدل فوضعه  
المدين لرجاء الرهن بطلب دينه فلا يكفى الرهن باحضار  
الرهن بل يدفع الرهن بتسليم الدين لانه الرهن كريض بيد  
المدين فلا يلزمه احضار ركنه في يد الرهن ان الرهن

لواخذ من العبد يكونه غاصبا ضامنا فكيف يلزمه حضار  
شيء لو اخذ بصير غاصبا ولو ادعى العبد عند من في  
عياله وغاب وطلب المدين دينه والذي في يده في الواردية  
من العبد ويقول لا ادري بل هو جبر الرهن على قضا الدين  
لان احضار الرهن ليس على المدين لانه لم يقض منه ولذا اذا  
غاب العبد بالرهن ولا يدري اين هو لا يكفى الرهن بل يجبر  
الرهن على قضا الدين لان الرهن عا جبر عن التسليم ولو وجد  
الذي ادعى العبد الرهن وقال هو مملوك لا يجوز الرهن بقضا  
الدين حتى يثبت الرهن انه رهن لا نفعنا محمد في نفوق  
المال والتوكيد على المدين فيحقق الاستيفاء فلا يملك المطالبة  
به كما في الهداية وتخرجها وفي المحيط رهن عند رجل جارية  
ووضعها على يد عدل فان العبد ادعى الرهن عند من في  
عالمه فحضر الرهن وطلب دينه من الرهن ففاز الرهن واعطيت  
حتى يحضر الرهن وقال المودع ودعني فلان ولا ادري من صور  
فان الرهن يجبر على قضا الدين فان تولى الرهن في يد العبد  
رجع الرهن على المدين بما اعطاه ولا يكفى المدين احضار  
عن رهن ما عده المدين بما امره بالرهن يعني لو امر الرهن  
المدين بسيرة الرهن نسبية او امر رهن العبد بسيرة نسبية  
المدينة مملوكة فباعه المامور بذلك لم يقبل حلول  
الا جل طالب المدين الرهن بدنيه صرح طلبه في لوقا الرهن  
لا اسلم الدين الا بعد حصن رهن الرهن لا يجاب ان ذلك بل  
يوم الرهن بقضا الدين ولا يملك حتى يقضه لانه لا  
الرهن لذلك بسيرة نسبية ولا قدرة له على الاحضار  
قال في غاية البيان واذا وكل المدين بالبيع يملكه المامور بالبيع  
جلا خلا في فان نهاه عن البيع بالنسبة لم يرجع الرهن بخلاف ما يبر

الوكالات لان هذا هو كاله لارضة تبعا للمهن يعني حيث كانت مشروطة في عقد الرهن كما عرف قال فاذا الرهن اضملا لزم وصغها يعني لكل من يملك المثل والرهن لا يملكه فاذا اضره نفسه فيرجا الرهن يطلب دينه فامتنعه الرهن حتى يجبر الرهن اجبر الرهن على فضايله ولم يكن المثل في الرهن حتى اجبر الرهن لانه لا قدرة له عليه لانه باعه بالارهن فضع وصار الرهن ديناً فصار كانه رهنه الرهن وهو دين فانه قلت لورهن الدين يستل الا يصح فامتنعه قلت معناه تبقى الرهنية في الدين لكونه بديل عن المتبوع الذي كان ملكا له فيثبت في خلفه تبعاله لا مقصودا ولم من مثله وفي الترتيب واذا باعه الرهن بالارهن والعهد واخر المثل ترى الرهن او كان المثل فانه لا يملكه لانه صار ديناً بتسليمه منه فانه تولى الرهن على المثل ترى في الرهن ما يقتضي ولذا قال المحمدي وهذا لان الرهن قبل فضا الدين او بعده على الرهن لقيام الرهن مقام الرهن لانه يوجب وصيه في الدين حتى لا يجبر الرهن او العدة على حضار عن الرهن المبيع اذا لم يقضه اذا قبضه او لم يقضه والذي يقضه هو الباقي من ثمنه اذا اودع لا لانه هو العاقبة وحقوق العقدة جمع كله في التبعين يكنف الرهن اذا كان قاضيا للرهن حيث كان هو الباقي اما لو باعه العدة وبفض ثمنه فلا يكنف الرهن حتى يحضره اياه احضار ذلك المثل اذا كان خلا فحسب الدين اما لو كان من حقه فنتق به المقتضا اذا كان الدين حالا وموطا في الاصل لقيام البدل وهو كمن الخالف لجنس الدين مقام البدل وهو الرهن يعني فكل انه يكنف الرهن باحضار الرهن حال فيه كذا ذلك يكنف باحضار ثمنه حال بيعه ولا

يكنف من ثمنه رهنه تليق الرهن من بيعه اذ لو اراد الرهن ان يبيع الرهن لبعضه دينه بتمنه لا يجب على الرهن ان يملكه من التبع لان حكم الرهن الحسب الدائم حتى يقتضي دينه لا القضا من ثمنه ولا يكنف من ايم من ثمنه فقتضي علمي بنا القضا بعض دينه او ابر الرهن بعضه ايا يقتضي الدين تسلي بعض رهنه على حبس كل الرهن حتى يقتضي المقتضى من الدين او يبينها وفي المقتضى للمرته ان يحبس الرهن حتى يستوفي جميع الدين ولو تفرغ واراد الدين او لعنه الرهن على الرهن في يد الرهن فلا يبرأ من اية الرهن اعتبارا بخمس التبع اياه فقياسا عليه فان لم تتركه الا حفر بعض الثمن لا يجبر البايع على دفع التبع اليه وظاهره ولو كان مثليا يتجزأ جزا الرهن لما فيه من تفرق الصفقة قاله السيد حمد بن هلال علي رواية الاصل وعلى رواية الزيادة اذا فضل من الرهن كان رهنه عديدي باقى كل واحد بمجتمعة فاذا في حصة احدى هاله اخذ وجهه العرف بان العادة جرت في البيع بصح جدي حتى لو قبل احدى فقط لم يصح خلاف الرهن ومعنى ما في الاصل للعامة الاستيعاب في حقوق وفي السلعية واذا رهن من اخراعتا وقضيتها الرهن بشر ان الرهن قضى بعض الدين واراد ان يقتضى بعض الرهن ينظر ان لم يبين حصة على واحد منها لم يكن له ذلك وان يبين في الزيادة ان ذلك وذكر في كتاب الرهن انه ليس له ذلك قيل ما دار في الاصل قوله في حصة وفي حقوق وما دار في الزيادة قول محمد وفي حصة لم تروا بيان وهو الاصل فقد ذكر ابن ساعدة في التلخيص جواب محمد بن ابي جابر في الاصل واذا تفاخا عن عقد الرهن مما اراد الرهن حبه له ذلك ولا





الذين حالوا فلا يطالب كل واحد منهما صاحبه الا بالفضل  
وان كان موقلا يضمن المرتزق قيمته ويلزمه رهنه عنده  
لان له بطلان الرهن فيلزمه حكم اصله فاذا حل اجل رهنه بذنه  
وان قضى بالقيمة من خلاف جنس الدين كان الضمان رهنه  
عنده المالك يضمنه ويضمنه لانه بطل الرهن فاخذ حقه اياه  
وبذا يضمن المرتزق كل قيمة يعني ما زاد على قدر الدين  
بحال المرتزق خاتم الرهن في خضره اي خضره تغرسه سوي حصل  
قصه لها طين لونه ولا بد يغرق برحمتي السيري واليوم  
عليها اختارها الرعي والذي في البزارية وغيرهها اختار  
السري خشي وكان ما هنا من تحريف النساء خا لم يشتر  
هذا الاسم علي حد من ايمتنا انما انه يؤيد ما في الهداية  
ان البيني والسري في ذلك سواء لان العادة فيه مختلفة  
وذلك لانه اسم الرهن فصار متعديا به لكن وضمننا  
في كتاب الحظر والافاحة عن البرصندي فيهما يعني ان ليس  
للمأخر فيضمن المني انه من شعاع الرافض والله يجب تحيز  
عنه فتنبه قلت وقدم الشارح انه كان هناك ونبت  
كلا الفعلين عن صاحبه الشرصلي الله تعالى عليه وسلم ولذا  
استدركه بقوله من حرق الضمان فحرقنا بلسنه لذلك  
اي في الجني فينبغي يوم الضمان فحرقنا بلسنه لذلك  
الاقية فان الشك في ان يتقدمون في العادة بالسيديين  
قلت ولبعد جزم صاحب الهداية والتبيين بان المني  
والسري في ذلك سواء لم يبق حاجة الي قياس مسالة علي  
سالة ولا حاجة الي قول فيلزمه لا يضمن ضمانا فنعسب  
وانما يضمن ضمان الرهن لوهناك انما للرهنون بسبب جعله  
اي بعد ما وضع المرتزق في اصبع حرقه من بقية اصابع

الدين

ببطلان الرهن الا جاز على سبيل الشك انتهى ويجب على المرتزق  
ان يحفظه اي الرهن بنفسه وعند عياله كما في الوديعتين  
يحفظه عنده من كان في عياله من زوجته وولده الكبير وخادمه  
وكذا جيرة الخ الذي استأجره مشاهقا ومساكنة لاميا ومة  
والعبدة في هذا الباب للمساكنة لا النفقة الا ترى ان المارة اذا  
اودعت وديعة فدفعت الوديعة الى زوجها لا يضمن ولا  
يكن الزوج في نفقتها لانها مسكنة مما لا بد الكبير ان كان  
ساكن مع المودع ولم يكن في نفقته ووضعها عنده ابوه فانه  
لا يضمن فصار ان العبد وهذا المالك في شرح الهداية  
للسد ويجوز يحرق العبد شرك المفاضة والعنفان  
غرا لا فكا وضمن ان يحفظ المرتزق الرهن بغيرهم وضاع  
من يد الا فيضمن المرتزق كل الرهن عني ما زاد علي دينه  
ومنه عا لوستا حرجا لمفظة فانه يضمن ضمانا غصب  
لا ضمان رهن كما اشار اليه الحوكي والسيد حمد كما في  
ايد في الوديعة وكل فعل يضمن به المودع يضمن به المرتزق  
وما افلا الا ان الوديعة لا يضمن بالتلف كما في جامع  
الفصولين وفيه لو خالف عا د في رهنه على حاله فلو  
ادخل الوفاق وكذب رهنه صدق رهنه لانه لا يصدق  
الضمان ولو مات المرتزق بجرح لا يضمن كما في الخيرية وضمن  
المرتزق بالبرعه واعا رنه واجارته واستخراجه وبسبب  
تعديه علي الرهن بان اتلفه كالقيمة كالفصولين وهل  
يضمن المودع الثاني فهو علي الخلاف الذي بيناه في مودع المودع  
في كتاب الكريمة فيسقط الدين بعد رايه ويقال بالمالكي  
ولو صرح به لكان نسب خالان في ان قضى التماضي بالقيمة  
من جنس الدين يلتحقان قصاصا عن النقصان اذا كان

الشرع فان كان هذا اللبس من يخلو بس خا من ضمن ضمان  
 الغصب اي فدفه الى الرهن ما زاد من قيمته على الدين والاباد  
 لم يعتد بس ما زاد على خاتم واحد كان بلبسه خا وطلا لاخر  
 فلا يصح واحد منها اذا خاتم الاضخان الرهن ثم ان قضى  
 القاضى بها اي بالقيمة المدعوى في صورة ما اذا تعدى الرهن  
 وفي كل موضع حكما فيه بان الرهن يضمن ضمان غصب و  
 وكانت القيمة المقضى بها من جنس الدين بان كان استقر  
 عشرة دراهم وقيمة الرهن عشرون درهما استقر من خمس  
 دنانير وقضى القاضي في قيمة الرهن المضمون عشرون دنانير وفاد  
 ابو السعود بان الدين والرهن والدنا صرح جنسان مختلفان كما  
 يستفاد من شرح المحكي وبه صرح في المبدل بل متعديا  
 اي الدين والمقضى به من القيمة من جنس الدين وقضاها  
 بمجرده اي بمجرع القضا بالقيمة اذا كان الدين حالا وعنده ذلك  
 طالس الرهن مفعول مقدم الرهن فاعل طالب اي كان  
 له ان يطالب الرهن بالغصب اي بما زاد من قيمة الرهن  
 على قدر الدين ان كان ثمة فضل وان كان الدين موحدا  
 ضمن القاضي الرهن قيمته اي قيمته الرهن وتكون القيمة  
 المذكورة رهنا عند اي تترك القيمة في يده رهنا فادخر  
 الاجل اخذ اي طالس الرهن الرهن بدينه او المعنى اخذ  
 من تلك القيمة المقضى بها عليه قدر دينه ورفع الرهن  
 ما زاد على الدين وان قضى القاضي بالقيمة من خلا  
 جنسه كان الضمان اي ما ضمنه القاضى من ضمان دينه لا يترك  
 او من قيمة في القيمة رهنا عند اي قضى دينه لا يترك  
 اي ما ضمنه القاضي بدين الرهن اليها لك فاحذر البول حكمه  
 اي حكم الرهن وهو الحبس حتى يستوفي دينه وجره بية حظه

الدين مما عد الخنزير حيث لبس اصبع اخرى كان رهنا  
 على حاله لان الرجال لا يلبسون الخاتم فيما عد خنزير  
 عادة فكان من باب الغفط لا من باب الاستعمال بغيره  
 المالك فلو هلك كذلك يضمن بما هو الاقل من قيمته ومن الدين  
 الا اذا كان الرهن من اصله وليست خاتم الرهن في وصية من  
 اصحابها وضاع فضمن الرهن من لان لبس الخاتم  
 كذلك يعني في جميع اصحابهم فيكون لبس المرأة الخاتم في  
 وسطها هاتفا لا استحقاقا للرهن وهو موجب الضمان فضمن  
 للرهن ما زاد من قيمته على دينه لا يعود لبسها في اي اصبع  
 كما لا يخفى بل بعد تزويجها ابن كل زوجين للزواج والذات  
 الطولسان ان لبس لبسها مقبلا وضمان وان وضعه على  
 عاتقه لا يضمن زيجي ومثله تعقد سبغا الرهن يعني  
 لورهنه سيفين فتعلقها فضاها ضامن كل من السيفين  
 ضمان الغصب لا يضمن لو تمكث الثلاثة يعني لورهنه رطل  
 ثلاثة اسياق في ما تمكث الثلاثة كلها فضاها رطل واحد  
 منها فلا يضمن الاضخان الرهن وهو الاقل من قيمتها ومن الدين  
 فان الشحمان يتقلدون في العادة بسيفين فيكون من  
 الرهن استحقاقا لا يحفظا لا يعتادون ان يتقلد رطل  
 بالسيف الثلاثة فتعلقها بدينه من الغفط قال السيد حماد  
 وظاهره اعتبار هذا بالشحمان لا بغيره من الغفط وهو مخالف  
 لما في الشرح بلالية عن قاضي خان حيث قال وفي السيفين  
 يضمن اذا كان الرهن يتقلد بسيفين لانه استحقاق فليس  
 يعمل بعاره الشحمان لا نظر لاحتال الرهن فذلك كما في  
 مسالة لبس خاتمة اي خاتم الرهن فوق خاتم اخر  
 فانه يرجع فيه الى العادة في نفسه وان خالف

الشرع

الحفظ الرهن واجرة حافضه اي حارسه واجرة ما وي  
 العتق وان لم يكن للحفظ قالة السيد محمد علي المرتضى لا يطالب  
 بها الرهن وان كانت قيمته الزمنية الدين لا لا الحفظ عليه والحفظ  
 لا يثبت الا بحافض ومكان فونتها تكون عليه لانه عامر  
 لنفسه في اوقات الشهرة وعن السيد يوسف ان اجرة الماوي  
 على الرهن بمنزلة النفقة لانه سعي في تفتيته واجرة راعيه  
 لو كان الرهن حقيقا كسروا بل وغرم وكسروا وكسوة الرقيق  
 لا ان الرعي غايها للمنفق وهو لثمنته الرهن والنفقة  
 اذن اذا كان عبد او امته او ذبا او ارضا وضعت  
 في كسب سعي البستان وري النهر وتلقح النخل والحذاذ  
 والقيام بحصله ومنه اجرة ظهر ولد الرقيق وكسوة الرقيق  
 واكده وشربه وحلق الدابة في هذا في كسوة باع عبد  
 برغمه بعينه فلم يتقاضا حتى كل عبد رقيق  
 صار تابع مستويا للمنفق بخلاف ما تورهن عبد بغير  
 شعير فاحده لا يصير الرهن مستويا للدين والغرف  
 ان النفقة في الاول على الباع وفي الثاني على الرهن  
 جوده ملحقة ونقد في العتق كلاهما ثا ارفقة طفلا  
 على اجرة على الرهن وانما يجب العتق عليه فيما لو كان  
 الرهن باذن المرتضى وما لو رعه المرتضى باذن الرهن  
 فهو مستعير للارض اذ لا يملك الانتفاع بها وبالاذن  
 ملكه في ينبغي ان يكون العتق عليه ما نقله النجاشي  
 في ما في العتق انه على المستعير ولو كان الرهن خارجا حقيقا  
 ما ذنها يكون العتق عليه وكذلك لو كان احداهما باذن الآخر  
 رهنه وقال الرافعي وانما لا يخرج على الرهن لانه  
 مؤنة المالك والعتق فيما يخرج معدوم على حق المرتضى

تعلقه

لتعلقه بالعبي ولا يبطل الرهن به في الباقي لان وجوبه  
 لا ينافي ملكه الا ترى انه لو باع الخارج كله في غير الرهن  
 قتال العتق يجوز ولذلك ان يخرج بدل العتق من مال اخر  
 وان كان ملكه ثا تافيه بقدره على حاله بخلاف  
 استحتماق جزئيا من الرهن حيث يبطل الرهن  
 فالباقي لانه تبين بالاستحتماق انه لا يملك فذو الرهن  
 قتل الرهن ثا ثا من الا بتدوينه ان الرهن كان  
 باطلا ولا لذلك وجوب العتق لان وجوبه لا ينافي ملكه  
 الرهن لانه لا في غيره ثا اذا خرج منه العتق خرج  
 ذلك له عن ملكه في ذلك الوقت فلم يوجب شعيرة  
 في الباقي طاريا ولا تقارنا انتهى وفي التبريز ولو اخذ  
 السلطان الخراج والعش من المرتضى لا يرجع على الرهن  
 لانه ان الطوع فهو مستعير وان الرهن فقد ظلمه السلطان  
 والمظلم لا يرجع الا على الظالم انتهى والا حصل  
 اي التعاقب الكسب فيه اي فيما يجب على المرتضى وفيما يجب  
 على الرهن اذ كل ما يحتاج اليه لصحة الرهن بنفقه وبقيته  
 كالطعام والنسب والملابس والملق وسعي البستان وغيره  
 الانهار واجرة ظهر ولد الرهن واجرة الرعي وتلقح النخل  
 وحذاذ النحر والقيام بحصله فذلك يجب على الرهن سواء  
 كان في الرهن فضل او لم يكن لانه ايرع من المصون باقية  
 على ملكه ولذلك ما دفعه مملوك له فيلوث اصلاحه ومولته  
 عتبه لما انه مؤنة ملكه كما في الوردية وكل ما كان للحفظ  
 كاجرة الحافض لان احق له والحفظ واجب عليه  
 فتكون مؤنته على المرتضى لان حبه له وكذلك اجرة البيت  
 الذي يحفظ فيه الرهن وكفنه على الرهن وسوي لي ذلك

ان يكون الرهن في يد المدين والعدل كما في المحيط وعسكر  
انه لا يلزم شيء منه اي عما هو يحفظ الرهن ويظهر المدين  
لوا شرط على الرهن فاستثنى عن الذخيرة قال في شرح  
الطحاوي وحفظ الرهن على المدين حتى ان الرهن لو  
شرط للمدين شيئا على الحفظ لا يصح ولا يستحقه واما مونة  
رد فليعمل عبد الله بن ابي من يد المدين وفي السماع وجعل  
الابن علي بن عبد الله بن عبد الله والفضل على ذلك على المالك  
حتى لو كانت قيمة الدين والرهن سو وقيمة الرهن قل قليل  
كله على المدين وان كانت قيمة الرهن بقدر الدين على المدين  
ويقدر الزيادة على الرهن او مونة رد جز منه كذا واه  
جرح في يد المدين فتتقسم تلك المونة على المدين  
اي الذي يوزن الدين وعلى الامانة وهو ما زاد على قدر  
الدين فانفقوا اي ما وازن الدين فيجب على المدين وما  
وازيه الامانة فيجب على الرهن وهذا لو كانت قيمة الرهن  
من الدين والامانة مونة رد الا بقى ومداولة المخرج على المدين  
ولذا ملحة امر من وشرح وقد جناية اي وان لم يكن قد و  
قال السيد عبد الله بن محمد بن اسحق بن اسحق بن اسحق بن اسحق  
على المدين كذا في المنة وظلته في موضع من كتاب الرهن ما  
مداولة المنة والتوجه ومعالجة الامراض والغدا من المنة  
بحسب قيمتها فاما من حصته المنة فليعمل المدين وما  
كان من حصته الامانة فليعمل الرهن وهكذا ذكر القدر وزي  
في شرحه ومن المنة من قال انما يجب من الدواء وجره  
التيصت على المدين اذا كانت المنة والمريض حدث عند المدين  
اما اذا كانت حادثة عند الرهن فيجب على الرهن ومن المنة  
من قال لا يلزم على المدين على كل حال واطلاق محمد بن

في الكتاب يدل عليه وهو الاظهر وفي المحيط الرهن من الغنية  
اي جعفر بن عبد الله ان ما حدث عند المدين من ذلك  
فمن الدواء وجره الطبيب على المدين وما كان عند الرهن  
ان لم يرد في يد المدين حتى يهتبه فيه الزيادة ومداولة  
لدوا على الرهن وان زاد في يد المدين حتى يهتبه فيه الزيادة  
مداولة فاما مونة رد على المدين لئن لا يجبر المدين عليه ولكن يقال  
له هذا حدث عند فان اردنا صلاح مالك واجاؤه حتى  
لا يتك ذلك فداؤه انتهى وكل ما وجب على احدهما فانه اخر  
لا تطلع العبد الرهن وانسا له المنة او على زينة الرهن  
او دفع المنة والخارج في الارض مونة واصل الرهن اجده  
بيت حفظ الرهن او اجرة حاقصة او اجرة ما يبيع الرهن  
كان متبرعا لانه غير مضطر فيه لانه يمكنه الرفع والتفاضي  
فيكون كما اذا قضى دين غيره بغير مبره الا ان يامر القاضي  
به ويجعله دين اخر لا يرجع لمنفق عما وجب عليه  
غيره عليه اي على الواجب عليه شرعا فلو كان الا بهو الزمن  
يرجع المدين عليه سواء كان المهور قايما او لا يزيده ويجرد  
امر القاضي لمن يجب عليه ما لا ينفاق فلا يصح الرجوع في التراضي  
بحسبه اي جعفر بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله  
ليس للازم بل الحفظ وهو مبرور دين الامن بين الامر  
حسبه وبين الامر يكون دين عليه ولا يرد في مال المنيص  
على الاعلى قال العلامة المقدسي فلو لم يكن في بلد قاضي  
او كان من قضاة الجور ينظروا فيكون الحكم حكيما والمصلحة  
للقضاة والمصلحة فانه لا ينفاق في شرع الا اذا قال له قاضي  
انفق الرجوع ولو لم يكن الرجوع لم يكن في الاصل كذا ذكره  
الناس في كتاب المنة وروى عن الامام في حقيقته ربح



انه لا يرجع المنفق على صاحبها لو كان صاحبها حاضرا مطلقا  
اي وان كان با مرثا حتى لانه يمكنه ان يرفع الامر الى القاضي  
فيا مرصا حبه لذلك يزيلو والقوي على الاول وفي الهندية  
عن جواهر الاخطاطي والفقوي على انه ان كان الرهن حاضرا  
كلنه امتنع ان ينفق يا مرثا حتى المرتهن بالانفاق  
فانفق يرجع على الرهن خلافا للثاني يعني قال ابو يوسف  
يرجع في وجهه وفي هذه المسالة وفي نسخة وهو ياب  
هذا الحكم ومع مائة الف لان القاضي لا يابى على الجاضر ولا ينفذ  
امره عليه لانه لو نفذ عليه امره لصار رهنه رهنه عليه وهو  
لا يملك حقه عنده وعندني يوسف يملك فينفذ امره يابى  
ولا يصدق المرتهن على النفقة الابدية وان لم تكن له دينه  
يخلق الرهن على علمه لانه ادعى عليه دينه وهو يملكه والا  
ستخلاف على فعل الغير يكون على العالم كما في محيط الخسبي  
ولو كان في الرهن نما فإراد الرهن ان يخلق النفقة التي ذكرنا  
انها عليه في نما الرهن ليس له ذلك كما في البدائع واذا فني  
الرهن الذي فليس المرتهن ان يمنع الرهن فيستوي  
النفقة لانه ليس له الحبس لذلك وان صلت الرهن  
عند المرتهن فالنفقة على الرهن في المحضات فان الرهن  
الرهن عنده هذا وقال المرتهن بل هذا هو الذي رهنه  
عندي فانفقوا المرتهن لانه اية المرتهن هو القاضي  
والقول للقاضي امينا كما ان اوصينا وفي الثانية رجل  
رهن عنده رجل جارية تساو وي الف درهم قال في مؤجلة  
الشرع جعل رجلا مسلطا على بيومها فلما حل الاجل حال المرتهن  
تجارية وطلب من العبد بتعويضها فقال الرهن ليس عندك  
جاري ان تضاد الرهن والمرتهن ان الرهن كان

فيتمتها

فيتمتها في درهم والدين الف درهم فان كانت الحارثية التي  
جاء بها المرتهن تساو الف درهم الا ان الرهن ان كان تكون  
هذا الحارثية هو الرهن فان القول قول المرتهن في حق الرهن  
فبعد ذلك ان انك العدل وقال ليست هذه تلك الحارثية  
او قال لا ادري كان القول قوله مع العبد على العالم فان  
حلق لا يجبر على البيع وان على يجبر على بيعها لان بيع العدل  
تعلق به حق الغير وهو المرتهن فيجبر واذا باع العدل كانت  
العهد على العدل ويذهب العدل على الرهن وان حلق العدل  
لا يجبر العدل على البيع ويأمر القاضي الرهن بالبيع فان  
امتنع الرهن لا يجبر الرهن ولكن يبيعه القاضي كالومات  
العدل واذا باع القاضي كانت العهد على الرهن ولو جاء  
المرتهن بجارية قيمتها خمسمائة فقال الرهن ليست هذه  
جاريه وقال المرتهن هذه تلك الجارية وانتقصت مهرها  
كان القول قول الرهن ويخلف فان حلق جعل الجارية  
هالكة بالدين في زعمه لا يرجع الى العدل ان الرهن لم  
بما قال المرتهن يقال له نعمها للمرتهن فاذا باع دفع الرهن  
للمرتهن فاذا كان فيه نقصان لا يرجع المرتهن ببقية دينه  
على الرهن الا اذا اقام المرتهن البينة على ما قال ويرجع  
ببقية الدين على الرهن هذا اذا تصادق ان قيمته الرهن  
كانت الف وان اخلفنا فقال المرتهن ما رهنه في الجارية  
فيتمتها خمسمائة وقال الرهن كانت قيمتها الف وهذه غير  
تلك الحارثية كان القول قول المرتهن فان صدقه العدل  
يجبر على البيوع فان كان الثمن انقص من الدين يرجع ببقية  
دينه على الرهن وان امتنع العدل عن بيعها يجبر الرهن  
على بيعها او يبيعها القاضي ولو تكون العهد على الرهن وبقية

هذا العبد جالف درهم وقضت منك وفي عليك سوي ذلك مايتا دينا لم تقطني بها رهنا وقال الراهن غصتني هذا العبد ولا على الف درهم بغير رهن وقد رهنك بما في دينار امة يقال لها فلاثة وقضت يا ميني وقال المزمع لارهن منك فلاثة وهي منك والعبد والامة في يد المزمع فانه يحلف الراهن على دعوى المزمع لان عقد الراهن يتعلق به الذرور في جانب الراهن والمزمع يدفع عليه حثا لنفخا واوجه بلزوم فاذكر يستلحق حثا يبط الراهن في العبد وان كل كان العبد جالف واما المزمع فلا يحلف في الامة بشئ ولكنها ترد على الراهن لان عقد الراهن لا يكون لازما في جانب المزمع في هذه الامة في الامة بمنزلة ردها ياها ولها يرد على الراهن فان كانت فهو منه عندة فلا يستلحق لا يكون مقبولا فيها واذا قامت المينة لها مضت بينة المزمع لانها ملزمة للرهن وبينة الراهن لان المزمع شيا في الامة ولا معنى للعصا بها الا ان تكون الامة قد ماتت في يد المزمع فحينئذ يقضي ببينة الراهن ايضا ولو وقع الاختلاف بين الراهن والمزمع في ولد الموهونة فمنا المزمع ولدت عندك فالتقول للمزمع لانه في يد الموهونة خذ من غيره ولو قال المزمع ان رهنك انما في ولدك جميعا وقال الراهن بل الام وحدها فالتقول قول الراهن لانه ينكر وادعى المزمع الرهن مع القرض يعمل به هاهنا عليها وان ادعى الراهن فقط لا يقبل لان حثا القرض يلزم وان يحدد المزمع الرهن لاسم بينة الراهن على الرهن لانه ليس يلزم من قبيل المزمع سوا اسم المزمع على مقابلة القرض وان اقر الراهن به عند الام او اخره فهو كما في اوجين ولو اقام الراهن بينة انه رهن عبد يساوي الف درهم فالف

هذا

الدين يكون كذلك على الراهن وفي البدائع لو كان الدين الف درهم فاختلق الراهن والمزمع في قدر الموهون بدقيق الراهن انه رهن بحماية وقال المزمع فالف فالتقول قول الراهن مع بينه وفي المحط اذا شهد احد الشاهدين على الراهن بحماية ومزمع الاخر على الراهن بحماية فشهدا بطلان غشني حشينة ولا يقضي بالراهن اصلا وعندها يقضي بالراهن بحماية وان شهدا حدهما بما يتجاوز بحماية وخمين ان كان المزمع يدعى بحماية لا تقبل شهادتهما وان ادعى بحماية وحلفي قبلت على المينة ويقضي على الراهن بحماية وهذا عندهم جميعا وفي البدائع ولو قال الراهن رهنك بجميع الدين الذي لك وهوليك والراهن سواك الف والارهن ان رهنك بجميع الدين والراهن عايم فقدر روى عن ابو حشينة انه يقول قول الراهن يتخالفان ويترادفا وان هلك الراهن قبل ان يتخالفا كان كما قال المزمع وان اتفقا على ان الراهن كان عايم واختلغا في قيمة الخارية فالتقول قول المزمع ولو قال المينة فالبينة بينة الراهن لانها تشتمل على زيادة ضمان وكذا لو كان الراهن الرهن لثوبين هلك احداهما فاختلغا في قيمة الربا لك والبينة بينة الراهن في زيادة القعة وكذلك لو اختلغا في قدر الرهن فقال المزمع رهنك صديني الثوبين فالف درهم وقال الراهن رهنك احدهما بعينه يخلف على واحد منهما على دعوى صاحب ولو برهننا فبينة المزمع وفي الظهيرية ولو قال رهنك هذا الثوبين وقضت مني وقال المزمع رهنك هذا العبد وقضت منك وروى في بينة المزمع ان كان العبد والثوبين قايما في يد المزمع وان كانا هالكين وقضت ما يدعيه الراهن ان في البينة بينة الراهن وفي المسوط ولو قال المزمع ان رهنك جميعا وقال الراهن بل رهنك هذا وحده وبرهننا فبينة المزمع ولو قال المزمع رهنك في

المديون يدعى الرهن على رب الدين ورب الدين يتخذ ذلك  
 فان كان الرهن قايما في يد المدين فالقاضي يقضي بالرهن  
 ببينة المطلوب على رواية كتاب الرهن وعلى رواية كتاب  
 الرجوع عن الشهادة يقضي وان كان الرهن هالكاً في يد  
 المدين فالقاضي يقضي ببينة المديون بالتفريق واليات  
 لان محمود الرهن الرهن بقدر هلاكه لا يمكن ان يحصل فسخا  
 للرهن فيجعل النكاح للعقد من الاصل فيتمكن الرهن من  
 انشاءه بالبينة كما في الهندية بخلاف ما لو ادعى المدين  
 على الرهن بعد قبضه من الرهن وانكر الرهن اذ عليه  
 فان القول للرهن ببينة لانه المنكر يعني ولا يصدق  
 المدين في رد البينة لان تصديق الامين والرافع هو  
 في الامانات الغم المضمونة والرهن مضمون على المدين وبه  
 صرح في فتاوى قاري الهندية وان برهننا ان الرهن المدين  
 على الرهن وبرهننا هو على صلافة عند الرهن فالسنة للرهن  
 ايضا قال في البرزنية زعم الرهن هلاكه عند الرهن وتو  
 الدين وزعم المدين انه رده اليه بعد قبضه وهلاك في  
 يد الرهن فالقول للرهن لانه يدعى عليه الرافع وهو  
 ينكر وعنده في السداد لانها اتفقا على دخوله في الضمان  
 والمدعي يدعى بالبراءة والرهن ينكر فلك ان القول قوله ولو قاما  
 بالبينة فالسنة ببينة ايضا لانها تثبت استغناء الدين  
 وبينة المدين تنفي ذلك والسنة اولى ولذا قال وسقط  
 الدين من دونه الرهن لانشاءه الزيادة من حبيثة استغناء  
 المدين الدين ونظائر المدين هلاك في يد الرهن تبطل بفضه  
 انه قبل ان اقضيه وقال الرهن بالتفريق في يد المدين بعد  
 قبضه فالقول للمدين لانك رده دخوله في ضمانه يعني والرهن

درهم وانكر المدين الرهن ولا يدري ما صنع بالعقد ضمن قيمة  
 العقد يحسن له من ذلك مقدار الدين ويترك الباقي على الرهن  
 ولو ان المدين بارهن والموت عند هلاك بما فيه ولا يضمن  
 الزيادة لانه اسين في الزيادة لو لم يوجد منه نحو وكذا في الذخيرة  
 والا فضمن الزيادة بالحد ولو لم يجد الرهن وجا بعد سبب اوي  
 ختمية وقال هو هذا العقد يصدق على ذلك لانه ثبت  
 بالبينة ان الرهن عند يساوي الغنى والذخيرة وليس بتلك  
 الصفة والظاهر عليه فيما قال فلا يقبل قوله اذا وجد الرهن ذلك  
 كما في الموطأ وفيه ولو كان الرهن رجليين فادعى المدين عليها رهن  
 وبرهن على حدتها انه رهنه وقضيه والمشاغ اهما جميعا وهما  
 يتحدان فادعى المدين ان يتحقق الذي لم يقع عليه البينة  
 فان كان ثبت الرهن عليها بسبب مختلفين على النكاح بالطل  
 وعلى الاخر بالبينة وان حلف لم يثبت الرهن في حقه ولا يقضي  
 بالرهن بنه صيب الا لاننا لم نثبت به لقضينا برهن  
 المشاع ولو لم يستوط وان كان الرهن واحدا والمدين اثنين  
 فقال احدها ارتهنت انا وحدهم هذا النوب منك بما نده  
 واقام البينة وانكر المدين الاخر وقال لم تره منه وقد قبضنا  
 النوب وحدهم الرهن فان الرهن يرد على الرهن في قول  
 الذي يوافق وقال محمد بن انا قضى برهننا واحده في يد المدين  
 الذي برهن وعلى يد عدل فاذا قضى الرهن المدين الذي برهن  
 حال احترازه فان هلك ذهب نصيبا الذي برهن من  
 المال فاحصا نصيب الاخر لا يثبت بالتفريق لانه الذي  
 شروه بجوده ولو كان رجل على رجل في درهم متفرقة فادعى  
 رب الدين على المديون انه رهن عندا وقبضه منه والمدين  
 يتخذ ذلك وقضى القاضي بالرهن ببينة رب الدين ولو كان

المديون

يرجع خوله في الضمان كان يرهننا فالمدينة للرهن لا نشاء  
الضمان بترزبه وفي المسبوط واذا استودع الرجل ثوبا  
رهنا اياه فزهاك قبل ان يقبض المهر من الرهن فهو جائز  
لان المودع لم يقدض المهر من الرهن لا يثبت حكم الرهن  
بل الرهن له والقول فيه قوله بلا شبهة لانه ينكر القبض فلو رهن  
المهر من انه هلك عنده بالوديعة قبل ان يقبضه للرهن فانه  
يؤخذ ببينة الرهن لانه يثبت ايضا الدين حين اقام هلاكه  
بعد قبضه ولو رهن الرهن على المهر من انه رهن رهنا فقبضه  
ولم يسم المهر من الرهن ولم يعرفه فانه يسا للمهر من الرهن  
والقول قوله عند من يخلفه قالوا ثابله اذا شهدوا عليه  
اقام له الرهن انه رهنه منه شيئا وقبضها بالوديعة  
رهن شيئا مجهولا وقبض وشهد وعليه ما بينه الرهن وقبض  
فالقاضي لا يقبل هذه الشهادة ولو رهنه انه استودع ذا  
اليدين الثوب ويرهنه ذواليدانه ارهنه منه فبينة المهر  
اولي ويجعل كانه اودع ولا يبرهن لان الرهن يرد على ايداع  
والايداع لا يرد على الرهن الا برضا المهر ولو رهن الرهن  
انه باعه منه ويرهن المهر من الرهن جعلته بيعة وبطلت  
الرهن ويجعل كانه رهن ولا يباع والبيع يرد على الرهن كما  
والذخيرة ولو رهن الرهن على الرهن ويرهن المهر من الرهن  
الرهن فبينة الهبة او ولو رهنه على الرهن والآخر الرهن  
والقبض ويرهن كل منهما في يده الرهن رجعت بينة المهر  
الا ان يعا ان الرهن كان قبله ولو كان في يد المهر من جهته  
رهنا الا ان يرهن المشتري ان الشئ كان في يده ولو كان في  
يد الرهن فادعى المهر من الرهن وادعى الاصل صدقة ويرهن  
كل منهما على ذلك وعلى القبض ايضا رجعت بينة الرهن الا ان

يرهن الاخر ان القبض يحكم الهبة والصدقة كان من قبل  
الرهن نارا في المسبوط ولو ادعى المستودع والمضارب هلاك  
المال وادعى عليها الاستهلاك وتصلح له اعطاه به رهنا  
فهذا لا يقضي في قول ابي يوسف ويضمن في قوله الاخر وقول  
محمد حاكم في الترخاثة فتلا عن التجريد مستأثر ان شاء الله  
نقلنا في اختلاف الرهن والمهر من باب النصف في الرهن  
ولجنا عليه يجوز ان لا يبرهن المستوفى اي بالرهن اذا كان  
الطريق امننا في الوديعة وهذا لا يثبت بالرهن اذا اقيده  
به فلا يملك وذكره في غير رواية الاصول انه اذا كان طريق  
امنا يملك السفرها على كل حال عنده وعلى قول ابي يوسف  
لا يملك اذا كان الرهن شتاله حمل وموته بعد الحمل كان  
السفر منه بد يصح على كل حال كما في الذخيرة وقال في البيع  
بعد قوله وان وصلت كانه لا يبرهن حمل وموته عند الرجعة  
كالوديعة وعند محمد ليس له ان يسا في الرهن وبالوديعة اذا  
كان له حمل وموته قال محمد لو اراد ذلك برهنه في القاضية حي  
كلمون هو الذي يامر بذلك كما في القنية ولا يجوز للمهر من  
الا انتقال بالرهن عن البلد الى بلد اخر بل لا يصح فلو هلك  
في البلد لم يصح المهر من ما اراد على الدين ولذا العرف ان  
الرهن في يده جائز ان يسا في الرهن كانه حمل وموته ولو  
ولان يبتعد به من بلد الى بلد فلا يضمن لمدل لو هلك  
في المصنوع العارية معن بالمدل على خلاف ما في قولنا وب  
القاضية يعني فتناء وب قاض خان وقتا وب القاضية  
ظهير الدين ولتظما في الخانية كما نقله في المغر ليس للمهر من  
ان يسا في الرهن ولا للمودع ان يسا في الوديعة في قول محمد  
فان فعل ذلك يصح ضمانا وهو قول ابي يوسف ونقل





ثبوت اليقين المتأخر لا يتصور لانه لو جاز مسكه يوما بحكم  
الرضن يوما تحكم الملك فيصير كانه رهنه يوما ويوملا  
بجلا في الاجارة حيث يجوز في المتاع من شئله لان طهرها  
التحكرف لا انتفاع لا الحبس والشريك متكف من ذلك  
نزله وحاصه كانه لما كان حكم الرهن الا اعتبار  
ولا يحسن في المتاع ولو كان من الشريك لان الشريك  
يحتسب الرهنون بحكم الرهن الذي هو حقيقة الرهن فلا  
يجوز رهنه سوا كان الشئ مع فيما يقسم ولا ينظر رهنه  
اتفاق رهنه المتع مطلقا فاسد بضمنه ما يقضي لا باطل  
لانه الباطل ينفع صلا فكذا كالبيع الباطل والفاسد  
ينفع فكان كالبيع النافذ وسطر انتفاك الرهن كما  
قدومه في الباب السابق ان يكون مالا والمتا بل به مالا  
وهو في سياقه للشاخر في خريكتا ب الرهن انه اذا وجد  
شراجه الجوار ينفع صليجا واذا فقد شرط من شرط الجوار  
ينفع فاسدا وفي كل موضع ينفع الرهن مالا ولو لم يكن  
المتا بل مالا رهنونا لا يكون الرهن منقدا بل يكون  
باطلا وفي كلام الشاخر ان شارة التي قول من باطل رهن  
المشاع وقد قد منحت قوله المتان وللزجر في الشرع  
الرهن كالباطل السابق من ان يلحق ما ينفذ ذلك ويؤيده  
ما قد من قبيل قول المتان في البات السابق والتخية  
فه قد من عن جواب الفتاوى ان القبض في باب الرهن  
رهنه وسيله من ثبوت الرهن يبطل وما ل القبض سنا في  
الربط لانه يتعد من التمتع وغيره وفي الموضع وهو  
فانما يتعلق به الضمان اذا قبض وفيما قال لا يتعلق  
به ذلك وليس بصحيح لان الباطل منه هو فيما اذا لم يلزم الرهن

مالا اوله بين المتقابل به مضمون وما نحن فيه ليس كذلك  
بن عنوان القبض شرط تمام الاعتلا شرط جواز انتهى  
والى في هذا الباب ترد لان القبض في المتاع كجزء منه  
اتمة المذهب لا يتصور فلم يتم العقد فيبطل الرهن كقوت  
الرهن لانه يغدو قسما من الخيرية رهنه المتاع قبل  
باطل وقيل فاسد وهو الصحيح واذا حكم حاكم ببيع ضيقه  
بصحة بعد دعوى صحفة وشراجه مستغنية عنه في رهنه  
الخلاص لانه في فصل جهته فيه انه يبي وذلك لانه جورة  
الشافي يمتني قال يجوز رهنه المتاع لان موجهه  
عنده استحقاق بيعه وتعيينه له والمتاع يقبل ذلك  
فيجوز رهنه ولنا فيه وجهان احدهما يشهد على حكم  
الرهن فانه عندنا ثبوت يدا استغناء الرهن وهذا يتصور  
فيما تناوله العقد وهو المتاع وعندنا في المتاع يقبل  
ما هو الحكم عنده وهو تعيينه للسو والثاني ان موجب الرهن  
هو الحوس الذي لا يدرى له لا يدرى له لا يدرى له لا يدرى له  
تعالى فوهن مقبوضة وبالنظر الى المتصور منه وصلى استينا  
من الوجه الذي بيناه وكل ذلك يتعلق بالدوام والقبض  
اليه الاستحقاق للحبس ولو جوزناه في المتاع يغدو  
الدوام لانه لا بد من المهايأة فيصير كانه قدومه انه قال  
رهنه ثبوت يوما ويوما اوله من منع فيما يقسم وما لا يقسم  
كذا في الهداية وشروها قال في الحيط ولا يجوز فاصول  
بحق الفهر ولورهنه عند انصافه يستأجره ويصفه في  
لم يجز ان لا يدرى له لا يدرى له لا يدرى له لا يدرى له  
كان رهنه كل نصق بصفتة في الابتداف فو قد شائبع  
فلا يجوز قال الطوري في تكملة البحر لما ناع في كلوا الشئ

في حال المقدور حال القبض فلو قال ولا يجوز رهن المشاع  
عقد وقبضنا لك اولى ولورهن قلبا وزنه عشرون  
درهما بعشرة درهم فاستقر فانه يضمن نصف القلب  
ويصير شربة بيدها بصورة الشئ الطاري اتمه من مخصص  
وفي العادية ولو ان رجلا اخذ من رجل رهنا فاستقر  
بان رهن نصف دار وشاربا ونصف عبده علم ان يرضه  
بهذا الرهن الف درهم فقبض الرهن والف درهم فاستقر  
الفرع المال ثم نقض الرهن بملك النفس فقامت الرهن ان  
يحبس الرهن حتى يستوفي الدين الذي رهن به لان المرتهن  
انما استقر البيوع على الرهن حتى يستوفي الدين الذي رهن  
به لان المرتهن انما استقر بالبيوع بمقتضى الدين الذي اقرضه  
فكان له حق الحبس لاستيفائه كما في البيع وكذا في الرهن  
الصحة اذا تم سخط الرهن فلو صلت الرهن في بطلان الرهن  
بعد التحريم بهذا الاقل من قيمة ومن الدين لان هلاك  
الرهن يبطل الفسخ ففما الامر الى ما كان والمرهون كما ان  
مضوقا لا يخل من قيمته ومن الدين فكذا عقد ولو ما  
الرهن وعليه ديون كثيرة فافترس الحق به من سائر  
الفرع حتى يستوفي دينه لانه على الحل يد مستحقة على  
ما ذكرنا وقال هذا كما ان الرهن الفاسد بمقتضى الدين  
فلو كان ديني كان على الرهن قبل ذلك والتمس ان يحل  
لا يملك لان المرتهن حق حبس الموصوف حتى يستوفي الدين  
كما في الرهن الكايز ديني كان عليه فانه اذا تم سخط الرهن  
لا يكون للمرتهن الحبس لاستيفاء الدين ولما مع بينهما انه  
استقر بملك البيوع بمقتضى هذا المال فلا يكون له حق الحبس  
لا استيفاء مال وجب بحسب اخره وان مات الرهن وعليه

ديون كثيرة كان هو اسوة الغرماء لانه ليس له على الحل  
يد مستحقة على ما مر انه يمي واليه هذا يشير ما في التبرية  
سبل في رجل رهن حصصا من اعة في عقار كان على  
يصد ذلك ام لا اجاب رهن المشاع مطلقا  
فان كان بالانقسام ولا انما رعا او طارعا من شريكه  
او غيره ويجب رفعه بالتقسيم رفع الفاسد واذا  
وجد التقسيم سخط الرهن ديني كان له قبض ذلك لملك المرتهن  
حبس الرهن به بعد ذلك وهذا انه يمي ولا يشترط ان  
التماراة مالورهن نصف دار ونصف عبده فقبض  
الرهن والالف على قولهم بان القبض لا يتصور في المشاع  
لانها مغروضة فحق يملك الرهن كله في الصورة الظاهر  
رهن النصف لثان في الحقيقة اذ لا يقبض الكل والقبض  
نحوه متصور وهو الاذن من الرهن المالك والمالورهن  
نصف دار مشتركة بينه وبين غيره فقبض المرتهن الكل  
غير صحة الفسخ الحبس المستدام المشروط في الرهن لانه  
ليؤثر فيه امره الى قوله رهنك يوما ويوما الا اذا كان له  
في قبض نصيبه من نصيب الرهن فيخرج عند ذلك عن  
رهن المشاع حيث يصير رهنا كله فحيث صح افساد  
رهن المشاع لا يطلانه معجزهم بعدم تصور القبض في  
المشاع لزم من ذلك عدم اشتراط القبض في التقاضي والرهن  
الفاسد بسبب الشئ الا انه الرهن لا يدخل في ضمان المرتهن  
الا بالقبض لانه لا يترد الا به وكان للغير سديته حيث  
الصحة الا ان الفاسد يجب فسخه لمصلحة تعاطيه بخلاف  
الباطل فان حقيقته معدومة فيبطل في الباطل وقبض  
المعين باذن مالكها فيبقى مائة وفيلغا شئ يتغير رهون

ان فقصه الزهن مضمونا وليس بمقتضى بمرهون بيقا ما نته  
 واد لم يقبضه الزهن وكان فسادا بسبب الشبهة كانت  
 غير مضمون الا انه لو مات الزهن وعلمه ديون كثيرة كانت  
 الزهن احق به من سائر الذوات لعلقة لمقتضى الرهن واهلا  
 للمقتضى حيث لم يتصور في الملك وهذا ما ظهر حال التحريم  
 ويلاحظ البحث في الكتب المعتمدة في المذهب فان وجدت  
 في كلامهم ما يخالف صريح ما قررناه وجب العدول اليه  
 في هذا الحكم فيما لو رهن النكاح بشرط ان يغرضه والا فلو  
 اذن زيد في محرم مثلا وارهنه النكاح في صغر فيه ذلك  
 الدين السايق ومات الرهن وعلمه ديون كثيرة كانت  
 المرتهن اسوة الغرماء قبض النكاح اولا قد ومنه عمن  
 العارضة والخيرية فتشبهه وفي الاشياء ما قبل البيع قبل الرهن  
 اي لا يشي من الاعيان يصح بيعه يصح رهنه الا في رهنه  
 النكاح فانه يصح بيعه ولا يصح رهنه لعدم حصول المحسوس  
 المستدام المشروط فالرهن فيقتضي المحسوس القضي الشرطي  
 كتاب الله تعالى في قوله فها ان مقتضى رهنه لم يشترع الا بغير  
 ويغنون المقتضى من الرهن الذي هو لا يستثنى اذ لا يحصل  
 ذلك الا بدوام المحسوس والمكتسب فيجوز بيعه لا رهنه فلا  
 يجوز رهنه الارض بدون البناء ويدون التخييل في ظاهر  
 الرواية وكذا رهن الاشجار يدون التخييل في ظاهر الطحاوي  
 الا اذا فصل احداهما من صاحبه وسلمه اليه مقصودا لا في  
 الرخوة فليخرج المجموع ولو رهنه نخلا بلا ذرعه وهو يكون  
 النخلة رهنه ثمتا وكذا الزرع والبناء يدخل في رهنه لا رهنه  
 تنبعا ثم اطلاقه عدم جواز رهنه المنقول في شمل ما كانت  
 مشغولا بملك الرهن وملك غيره وليس الامر كذلك بل لا يمنع

الاشغله

الاشغله جلت الرهن لا يغيره كما في العامة ويستثنى منه  
 او رهن الشاغل جائز به صرح في نفيه من الكتب كما قال  
 المحمدي في حاشية الاشياء وقال الشيخ محمد الباقر صاحب  
 ان لم يكن متصلا او كان وفصل وسلك او امر الرهنه  
 ان يفصله ويقبضه كما في الدار المنقولة لغيره بعد جواز رهنه  
 الزرع بدون الارض والمنقول بغيره جائز بيعه لا رهنه  
 لان شرط جوازه ان يكون مميزا عن اتصاله بغيره اتصال  
 خلقه رهنه على راس الشجرة دون الشجرة وذلك لان  
 القضي شرط في الرهن ولا يمكن فصل المنقول بغيره وحده  
 فصلا في معنى النكاح وقد نوقش في النقض بقوله خلقته  
 لما في الهداية رهنه سراجا على دابة او لجاما في راسها ودفع الدابة  
 مع السراج والجام لا يكون رهنه حتى ينزعه منها ثم يسلمه  
 اليه لانه من توافيق الدابة بمنزلة النخلة للتخييل حتى قالوا يدخل  
 فيه من غير ذلك انتهى يعني لو رهنه دابة عليها سراج او لجام  
 يدخل في الرهن مع السراج والمعلق عنقه بشرط ان يصح بيعه لا  
 لو قال لعبدك انك دخلت الدار فان حرقته بيعه بيمينه لا  
 رهنه ولعله لان حكم الرهن المحسوس لا يثبت الا بيمينه وحسب  
 من هذا لا بد ووم لانه قد يدخل الدار فيعتق ولا يمكن منه  
 الاستيفاء ما نقله الشارح نقله البيهقي عن شرح الاقظم  
 ثم نقل عن رهنه القضاة لو خلق عتق عبده بيمينه بيمينه  
 رهنه جائز خلافا لما في النكاح في الرهن فاعلم ان  
 فانه لا يجوز بيعه ولا رهنه اما المقيد كما كان من مريض  
 او من سرق هذا فانه يصح بيعه بعد عاقبته وقد ورد  
 من سرقه وبيعه قبل ذلك فانه لا اول وفي النفاذ  
 قال لعبدك انك غنمك غدا لم يجز بيعه فيجوز بيعه



اية الارضية المستتاة لان المقصود من البيع الملك وهو يثبت  
 في المنافع والمغلول والمقتول والمعلق متعته وبسطا التطبيق  
 بالبيع اولا ملك المعلق لا رجعها لان موجه الحس الدائم  
 ولا يمكن في هذه الاشياء امر وفيها اية الاشياء الحسنة في  
 حوائج رهن الشارع ان يبيعه اي يبيع الراعي من الرهن  
 النصف من الشيء الرهن وثا على الخيار اي البائع  
 ثم رهنه النصف الباقي ثم يفسخ البايع السبع بسبب  
 شرط الخيار له قال المصنف وفيه نظر ولعله ان الاحتيا  
 بما ذكره من غير على المصنف والسيور الطاري وعبار قاله  
 فيمكن ان تكون مفرقة على القول لمقا بل لا يصح وهو ان  
 السبع الطاري غير مفسد وفيه نظر انتهى قال السدا حمد  
 فجعل النظر في ذلك الامكان قلت وهو خلاف ظاهر الرواية  
 وعلى الظاهر لا تعد هذه لكن قال الحوي في حاشية الاشياء  
 ويجا بانه كسيلة يمكن تحصيلها ولو على قوله ضعيف  
 كما قالوا فيمن علق ظلاله على النكاح انه يذهب في حكم بالثا  
 تعلقه بل قالوا يصح دفعه في ذلك قلت بل ولا يطعن فيه  
 هذه الكلمة على القول على المصنف ايضا لانه بالخيار  
 بخلاف ما لا يبقى في ملكه او يبيع ملكه قال السدا حمد والفتح  
 ان المسبة بالخيار انما لا يدخل في ملك المشتري او يبيع  
 ملك البايع وعلى كل حال من المالك يكون رهن المنة ابتدا  
 كما بسطه في تنوير البهاير فتنبه وحاصل بسطه  
 ان هذه الكلمة لا تعيد رجع على القول بان السبع الطاري  
 لا يبرز وما ذلك الا لانه لما باعه منه على انه بالخيار فلا  
 يخرج عن ملك البايع لما علم ان خيار البايع يمنع خروج  
 المبيع عن ملكه فلم يبرهنه البعض ملكه فيكون رهنه

المشاع

المشاع ابتداء ذلك غير جائز فلا تعد هذه الحيلة ولو كان الخيار  
 للمشتري فلا تعد ايضا فان خيار المشتري وان اخرج المبيع  
 عن ملك البايع لكنه لم يدخل في ملك المشتري عند بيعه  
 ويدخل على المشتري في ملك المشتري فعلى المشتري ان يكون رهن  
 المشاع من شرطه وعلى قول الامام لا يخلو مال الامر عن  
 دخوله في ملك المشتري بسقوط الخيار ولا فان دخل  
 فلا شك ان رهن ماعد المبيع رهن المالك من شرطه  
 وان لم يدخل بل رجع الى ملك البايع فلا يتم الا على رهن  
 المشاع وهو غير جائز قال وفيه نظر انتهى حسن يقتضي  
 به ويستند له قلت ولخيلة الضعيفة في صحة رهن المشاع  
 ما في جملة منتهى المفتي وقد ذكرها الخصا في حيلهم اراهم  
 شخص رهن نصف داره من عا يبيع ربع الارض فبيعها  
 من طالب الرهن اي الذي يريد منه الاستغناء فيبيع  
 النصف المشاع منه بالتقدم الذي يريد استغاضه ويشترط  
 المقترض من ذلك ويقبض البايع منه من المشتري الثمن  
 وهو تقدم الذي اوقعا عليه عقد الشري على ان المشتري  
 بالخيار فيه الا ان يام ويقبض المشتري الدار المبيع نصفها  
 ثم بعد قرض كل من المالكين ينقض المشتري عقد البيع  
 قبل رجع الثلاثة الا ما يحكم لتغيا ربيعي المبيع وهو نصف  
 الدار التي تبقى بمنزلة الرهن باليمن من حيث ثبوت الحس  
 فقط لا من حيث انه رهن ضمان الرهن لا انتفاع عقد  
 الرهن والرهن مضمون بالاقول من قيمته ومن الدين  
 فليس هذا رهن حقيقة لا صحيحا ولا فاسدا وانما هو  
 بمنزلة الرهن لا بالخيار ان قبض الثمن ثم ينسخ العقد بسبب  
 من الاسباب كما انك تبيع حبس المبيع الى قبض منه فان

فان هلك هلك بالثمن والذوخل عيب لا يهرب من الثمن بقدره  
وقدر مستأجر في باب خيار الشرط من كتاب البيوع  
ان المبيع في خيار الشتر يهلك في يده جالتم لا بالثمن بخلاف  
حال كالكفا للثمن وعلته في البيع بعد الفسخ او قبله  
فيهلك بالثمن لا بالثمن والذوخل عيب لا يهرب من الثمن بخلاف  
نظير الذوخل عيب لا يهرب من الثمن بخلاف  
المالك في خيار الاصل وقال الحلي ان بيع المستقر من ثمن دار  
من المرقن على نه الخياط وقت كذا شرط والشرط ان يملك  
فيه فلا يسمي بغيره وان لم يرد في خياره بطل والبيع لا يرد  
عرف من ثمنه في كتاب البيوع وليس هذه الحيلة لا تنافي على  
قول ان حنيفة لا يري اشتراط الخيار بل من ثلثة ايام  
ولذلك ان شرط الخيار بالبيع تنقض البيع لبيع بعد  
تتم ايضا فالجواب فيه وان كان هلك المبيع يكون مضمونا  
كالقيمة ان هلك او دخله عيب ويستقط الدين بطريق  
الخاصة لو كان الدين مثل قيمته زهرا ان الفضل كان  
هناك فضل الثمن واعمل في ما ذكره الشارح من الحيلة الصعبة  
التي لا تصح وطالب صالح في زواجر الجواهر وفيها في الزواجر  
التي في الثالث ضرر في الاصل في الاول الحيلة ولو كان المبيع  
يتوهم وقال المزمع خذ حذرها هنا والاخر في خذ لا خسر  
بعضا عنه عندك يعني لثمنه في بطن كذا عا كان نصف  
على منها من الثمن من ثمن ليعين الارض الموهون ولم يميز  
يصررها هنا بالدين لان احداهما ليس بالوطي رهنا وبضاعة  
من الاخر في شمع الرهن فيهما في الثمنين بالضرورة فلا يضر  
هذا المبيع قال في المأوى في صفة ان الرهن رجل دعوى لا خيرين  
فقال خذها بشتها رهنا بالثمن التي كان علي فخذها فضاها

من يبره

من يده لا يذهب من الدين شيء ورسي في مقتضى ذلك ان الرهن  
باطل والثمن في يده امانة واذلة الشارح نظرها حديث  
لم يمين الثوب الذي صورته وعجز قاله الشيخ الرضي ولا  
يصح رهن ثمره معلقة على ثمنه او يردون الثمن ولا  
يصح رهن ثمره ارض ولا يصح رهن ثمنه ارض  
اولا يصح رهن ثمنه ارض بحدودها او بدون الارض  
وتد لا يصح رهن عكسها رهن الثمن لا الثمن بالارض  
الارض لا الثمن ولذا رهن الارض بلباس وهذا اوضح باخر  
التمثل والبنا والاد رهن الارض وسلي عن اخراج الثمن  
فانه يدخل بينهما فلهذا رهن الارض لا رهن الثمن  
بغير الرهن خلقه لا يجوز لا متناع فيمن الرهن وحده  
يعني والقبض شرط في الرهن ويركض على يدينا ولا يمين  
قبض المتصل بغيره وحده فصار معنى الثمن وروى  
عن الامام ابو حنيفة جواز رهن الارض بالثمن لان الثمن  
اسم للثمن فيكون استئنا لا شرا رهنه فصار  
رهن الدردون البنات اسم للمبيد يكون مكانه من الارض  
فصررها هنا رهن الارض وهي مضمونة بملك الرهن ولورهن  
الشيء هو المصالح التي فيها الشيء سوى ما جاورها من الارض  
جاء له رهن الارض بما فيها من الشيء وذلك جائز وجاوزه  
ما ليس به رهن لا يمنع الرهن ويدخل في رهن الارض الثمن  
والتمثل في الثمن والارض والبنات والفرس لانه تابع  
لا تفصله فدخل في رهنه فصار المقتضى لا يبيع حبه  
لا تدخل هذه الاشياء في بيع الارض سوى الثمن لان بيع الارض  
والثمن لا يردون هذه الاشياء فلا حاجة الى ادخالها في البيع  
من غير ذلك لانه ليس بتابع بوجه ما لا تملكه لو باعها بملك

وخلاف المتناع في الدردون لا يدخل في رهن الدردون لانه  
او لغيره من الثمن والحبوب وغير ذلك مما ينفع به من غير رهنه

قليل وليس هو فيها ومنها لا تدخل لا متعة بخلاف الترفا منه متصل  
 بالمتنخل وباعتبار الاتصال كما أنه منه ولهذا لا يدخل بالمتنخل قليل  
 وليس هو فيها ومنها لا يدخل الترفا ولذلك يدخل الترفا والارضية في رهن  
 الارض كما قد مرنا ولا يدخل في البيوع ما ذكرنا في الترخ ويدرخل البنات  
 والنفوس في رهن الارض والارضية كما ذكرنا ولو رهن  
 الدار بما فيها من الارض لانه متصل اتصال مجاور هذه الفلير  
 لجوار من الشجر عنواضهم بها يعني لارهن الشجر مع مواضعها  
 من الارض التي قامت فيها الشجر وبقيت متصلة بها في الارض  
 وهي ما بين الشجر وحوله لا يضر هذا الاتصال لانه اتصال مجاور  
 لا شجر فيمكن تسليمها وتسليم كل شيء بحسبه كالورهنه جانبها  
 معينها من البستان وسلمه له صاع مع أنه مجاور لذلك الرهن  
 لكن اتصال مجاورة فلا يضر رهنه في رهنه الدار عا فيها  
 لو سحق بعضه ان كان الباقي يجرى ابتداء الرهن عليه وحده  
 جاز وذلك ان يكون المسحق موضوعا معيناً لارهنه ابتداء  
 يجوز فكذا بقا ويبقى الباقي رهننا بحسبه من الدين اي مضمونا  
 ما لا يقل من قيمته وما يخصه من الدين ويبقى محبوسا بجميع  
 الدين ولو سحق الطها وي يكون الباقي محبوسا بجميع الدين ولانه  
 مضموناً بخصه وما اصاحب المسحق يبقى ذنباً في ذمته وان كان  
 في قيمة الباقي وفا بالدين بخلاف ما لو رهن الباقي ابتداء رهنه  
 وفا بالدين وان كان الباقي لا يجوز ابتداء الرهن عليه بان سحق  
 جزءا منها وما هو في معنى التناهي كالرهن في رهنه وفا بالدين  
 الارض مع الشجر يطل الالة تدين بالاستحقاق ان الرهن وقع باطلا  
 ولو رهن رهنه وقضها لا يستحق طائفة منها ان كان المسحق  
 عين معين يدر الرهن فالباقي وان كان المسحق بعينه بقا الرهن  
 في الباقي جاز ولا يكون له الرهن من الخيار رهنه ولا يكون له المطالبة

بشيء

بشي خرو يكون الباقي محبوسا بجميع الدين كما في المحيط وفي القنية  
 رهن رهنه رهنه والحال ان المحيطان مشتركين بينهما وبين رهنه  
 صاع الرهن في الرهنه اي بسبب الرهنه تا عتبار الرهنه اصل والباقي  
 وصف لها ولا يضر اتصال السبق في المحيطان المشتركين مع  
 المحيطان للونه ان السبق تبعاً يعني والميرة للاصل لا للنتيجة  
 والاصل التي هي الارض غير مشتركة ولا تشارك انما هو مشترك  
 الدار في مسمى الدار تبعاً لان البناء وصف من اوصافها فلو لم  
 يقال لو كان الرهن بنتا والمساواة بها هل يغيب الرهن لان  
 المحيطان داخلية فهي البيت كما صرحوا به ويقال هو كذا لان  
 المحيطان قايمة بالعرضة تابعة لها لعدم استغنائها عن رهنه  
 العرصه يرجع رهنه وفي القانية ولو رهنه بيتا معيناً وطائفة  
 معينة من دار جاز في رهنه عشرين رهنه  
 ان فيها واحدة مسجلة واخرى مائة كتحكم الرهن في الباقي كذا  
 في القنية رهنه شاتين بتلاتين احداهما بعشرة والاخرى بعشرين  
 واربعمائة اي لم يجز لانه بسبب هذه الجاهل تنقسم المائتين بينهما  
 عند الهلاك فانه اذا هلك احداهما لا يدري ما اذا سقط من الدين  
 بازالها ولو بين وصلاها احداهما لا يتوحد سقط من الدين  
 بقدر هالكه في محيط السرخسي رهنه محيط المملوك بالدين  
 جاز بخلاف ما يقول بعض العلماء ان المحيط عرضة للهلاك فهو  
 بمنزلة ما يشارع اليه النفس كالمخبر لا يجوز رهنه كذا في المسحوط  
 دار مشتركة بين ورثة كبا روصغار فزها الوصى والكبار طراز  
 ضعية مشتركة بينهم صاع صفقة واحدة رهنه داره وداره جدار  
 مشترك لا يصح ولو استند المحيط المشترك صاع الا ذالك جداره  
 متصلاً بالمحيط المشترك كما في القنية باع هذه الفير ورهنه  
 بالتمن شيئاً فاجازها المالك لا يصح ورهنه الميرض يصح ان كانت

فتمتد أكثر من الدين كما يدعيه ولكن لا يظهر حكمه في سائر النوا  
 كما في القضية رجل رهن دار فيها منافع الرهن كثير وقليل يستقيم  
 به أو رهن جوارق فيها منافع الرهن بدون المنافع وسلم الكل  
 للمرتهن لا يجوز ذلك إلا أن يفرغ الدار والموقوف وسلم ولو رهن  
 ما في الدار من المنافع بدون الدار وما في الموقوف من الجيوب بدون  
 الموقوف وسلم الكل للرهن جاز والحيلة لجواز الرهن في المسألة الأولى  
 أن يودع ما في الدار والموقوف أو لا يفرغ الدار ما هو رهن فيصير  
 التسليم والرهن كالخالية وروي الحسن عن أبي حنيفة  
 لو رهن دار أو الرهن والمرتهن في جوفها فقال سلمتها وقال  
 المرتهن قبلت لم يترهن حتى يخرج الرهن من الدار ثم يقول  
 سلمتها إليك كما في محط السرخسي رهن عماره خانوق  
 قائم على أرض سلطان سلمه للمرتهن وكان ينفق في المرتهن  
 فيها ويؤجرها خذلا جريها سلمها وعلو ما لا يصح الرهن  
 ولا يطيب المرتهن ما أخذ من جريها كما في جوفها لا خلاص  
 ولو رهن سراجا على دابة وكما على رأسها أو رهنها في رأسها  
 ودفع إليه الدابة مع السراج والرأس لم يكن رهنها حتى يبيع  
 من الدابة وسلم إليه ولو رهن دابة عليها حمل ودون الحمل يبيع  
 الرهن حتى يعلق الحمل وسلم بالدار والمرتهن ولو رهن الحمل ودون الدابة  
 ودفعها إليه ثم في الحمل لا الدابة تمت غفوة بحمل ما الحمل فليس  
 بمسؤول ما الدابة كذلك في البيع رجل رهن جارية ذات زوج  
 بغير إذن الزوج جاز ولين المرتهن أن يمتد الزوج عن غشياها  
 فإن ماتت من غشياها صار كما نها ماتت باقية سلم وبه  
 فيسقط دين المرتهن استحسانا والقبيل سلك لا يسقط ولو لم  
 تكن ذات زوج حذر رهنها ثم زوجها ما ذن المرتهن فهذا الأول  
 سمو فإن زوجها بغير إذن المرتهن جاز للمكاح والمرتهن أن يمنع

الزوج

الزوج من غشياها فإن غشياها الزوج بغير أمر رهنها مع الجارية  
 وقبل الغشيان لا يكون المرتهن فافاد ما تمت الجارية من غشياها  
 في هذا الوجه كما أن المرتهن بالخيار أن يشأ من الرهن وأن تشأ من  
 الزوج كما لو قبلها الزوج ثم رجع الزوج على المولى ذل وسلم الزوج بالرهن  
 كذا في الظاهرية وفي الفتاوى العثمانية ولحققت ما قبلتها ثم رهنها  
 جاز ولا يسقط بقصد النقصان ولا ذهابها بخلاف ما إذا ولدت بعد عقد  
 الولد حيث يسقط بقصد النقصان إذا كان بالولد وفاد في  
 الترخائية وروى أن القاصبا دار رهن لفصوف ثم اشتراها بآثار  
 الرهن ولو وجد غشيا بالمبيع فبعضه البايع بالبيع لم يجز ولو دفع  
 المشتري إلى البايع غشيا يكون رهنه عنده مع المبيع بالبيع به مثل  
 العين بجنسة كما في الترخائية ولا يبطئ الرهن بموت الرهن ولا بموت  
 المرتهن ولا بموت ما يبيع الرهن رهنه عند الوفاة كذا في الترخائية  
 ولا يبيع رهن له ولم يرد المكاتب وأم الولد ولا رهن الوفاق  
 المحكوم بصحة وكذا غير المحكوم عندها وإنما يبيع رهنه ما دلل أن  
 موصي الرهن ثبت بطلان استغفار ولا يحل إلا بفاءه لا بشيئا ولا  
 الاستغفار منها لعدم جواز ثمنها ثم لا يملك دار لما تنع لا يجوز رهنه  
 دار لا يشرع في دار ما لا يجوز الرهن به فقال ولا يصح خذل رهن  
 ما لا يملك كدورية وأما من عطف العام على الخاص فيبطل  
 العام ويؤثر الخاص وماله الشك وكذا الأول للمشايخ لا يقتصر  
 على قوله كدورية ليكون مثالا لما اتفقوا على ذلك ولم يعمد إلى  
 الرهن بها لأن قبض الرهن مضمون بما رهن به كونه استغفار  
 لا بنفسه ولا بد من ضمان الرهن به ليعلم الرهن مضمونا  
 به ويحقق استغفاره من الرهن وأما ما ليس استغفاره  
 ولا يمكن استغفاره من الرهن كتمهينها حال بقائها وعدم  
 وجوب الضمان بعد صلهاها ولا يبيع خذل رهن جارية خوف



استحقاق المبيع يعني لو اشترى رجل ثوبا ففقد الشريك لم يبيع المبيع بعد  
ما قرضت له من اخشي ان يبعه احد ويثبت ملكه ببنية وكيفية  
الفاضي له به فيقول البائع فلهذا الثوب الاخر هذا في الثمن  
اذا استخذه احد فالرهن به باطل لان الرهن استينافا ولا استينافا قبل  
الوجوب لان معنى الدرك ضمان الثمن عند استحقاق المبيع  
لم يستحق لا يجب على البائع رد الثمن وكذا بعد الاستحقاق حتى يحاكم  
القاضي برده الثمن ويبيع المبيع لا حتم لان البيع المسمى بالبيع  
الكفائي به كالحراي فانها تقوم بالدرك لان الكفاية يجوز تعليلها بشرط  
ملايم عليها عرف في موضعه وهذا لان التزام الطائفة والتزام الافراد  
معلقات ومضات في المال حايث في الصوم والصلاة وليس فيها شيء من  
معنى التخليد ولا كذلك الرهن فانه استينافا فيكون تعليلها والتعليل كان  
باسرها لا يجوز تعليلها ولا اخافها فافترقا ولو فصل الرهن بالدرك قبل  
الوجوب بالاستحقاق فهذا عند الكثيرين بهلاك اما نه لانه لا اعتد  
حيث وقع باطلا ولا يصح اخذ الرهن بعين هي مضمونة بغيرها  
يعبر عن القيمة مثل ما لو رهن البائع المبيع الباقي في يد البائع  
فانه اذا هلك المبيع في يد البائع مضمون بالثمن فاذا هلك ذهب الثمن  
انما مطالبه والتمتع انما هو حتى البائع ولا يجب بهلاكه شيء على الشريك  
وفي الثانية ذكر الكرخي والتدويري ان هلك قبل البيع لم يغير شيء وتبدل  
بالقيمة كالنصب وذكر ابو الدنبر بشر سيفيا واخذ من البائع رهنا  
به فملك عند عليه الاقل من قيمة الرهن ومن قيمة السبق حموي  
وفي قول الشارح ان يبيع مثل او قيمة اشياء في قول لم يغيرها  
على حذوق مضاف فهو من محال في حذوق ويجوز ان تكون استينافا  
فانه شبه ضمان المثل والقيمة بضمان الذي رحتي ولا يصح  
الرهن بالكفاية بالنفس كما لو تكفل زيد بدينه بنفسه بغيره  
له في الشهر لا خفف قال حموي ان لا يحفظه فارهنه زيد

سيفيا فان ذلك غير جائز لمنهين احد هان استينافا المكفول  
به وهو نفس بكر من الرهن غير ممكن والثاني ان المكفول به  
غير مضمون بنفسه فانه لو هلك لا يجب شيء وفي الثانية رجل  
تكفل بدينه رجل غلام المكفول عنه اعطى المكفول رهنا ذكر  
في الاصل انه لو تكفل بدينه رجل غلام المكفول عنه اعطاه المكفول  
عنه رهنا بذلك جائز الرهن ولو تكفل بنفسه رجل على انه ان  
يؤوف به الرينة فعليه المال الذي عليه وهو الف درهم وعطاه  
المكفول عنه بالمال رهنا الرينة كان الرهن باطلا لانه لم يجب للمالك  
للكفيل على الاصيل بعد ذلك لو كان الكفيل قال للطالب في الكفاية  
ان ما قد قلنا ولم يؤدرك المال فهو على ما اعطاه المكفول عنه  
رهنا لم يجوز في ديون رج والنوادر انه يجوز ولو لم يره الطالب  
عن هذه الكفاية لا يجوز الا برفاق في الاصل وكل حق لا يجوز  
الرهن به لا يجوز الا برضا عنه انهم وقيد بالنفس لانه لو لم  
يد من عن انسا ان ما مره ان المكفول عنه رهنه عينه بالدين  
المكفول به من المكفول قبل اذا الكفاية كما في الظاهرية ولا  
يعبر عن الرهن بالنفس مطلقا في نفس وما دونه  
تقتدر استينافا من الرهن وهو رهن باطلا لو كان الرهن به  
غير مال فاذا هلك الرهن ضاع على صاحبه واما لو رهن عن  
بدل الاصل فيها فانه صحيح لان البدل مضمون بنفسه رحتي وفي  
الهندية وكوفي عن دم علي بن يعين واخذ رهنا لم يجوز في  
الاستينافا على حذوق حذوق اذا جني شخص على شخص  
خطا على الجاني عليه او وليه من الثمن رهنه على جميع اهل الرهن  
صحيح لان استينافا الرهن لا يرضى الحسنة من الرهن لان  
موجب الحسنة المال فيكون الرهن معا بلا مال وظاهره ولو  
كانت الحسنة على النفس يجوز اخذ الرهن من القاتل او من

عن قلته كذا قال السد جدد الشيخ الرحيم و زاد اخيرا والظاهر انه  
لا يستمر في الرهن ان يكون من المدون لانه ايضا يصح من المدون  
وما سوره واجبي تامل شهي ولا يصح الرهن بالشفعة كما لا يجوز  
اختاره من المشتري الذي وجب عليه تسليم المبيع من اجل الشفعة  
لان المبيع غير مضمون عليه ولا يصح الرهن باخره الناجية وباجرة  
امنية حتى لو هلك الرهن لم يلزم مضمون فاذا يفتايله في مضمون  
درر ولا يصح الرهن بالعدن جاري و بعد المدون المديون  
لان غير مضمون على المبل لا انه لو هلك لا يجب عليه شيء درر  
واذا لم يصح الرهن في هذه الصور فلا رهن حرة من غير رخي الرهن  
فلو هلك الرهن عند الرهن قبل الطلب اي طلب الرهن رهنه  
مضمون انه اذا امنه بعد الطلب ثم هلك لا يكون ضمانا لعدم  
بحسبه هلك محال اذ لا يحكم للسلطان من الرهن فيبقى العقد من  
الذين الرهن باذنه المالك وكل ما كان كذلك فلا ضمان فيه الا با  
لتقدي صدر الرهن بعد و ان كان ولا يصح رهن ثم ولا يصح الرهن  
من مسير و ذي المسير لا يجوز له ان يرهن ثم لا يجوز له ان يرهن  
او ذي و كذلك لا يصح ان يرهنها المسلم من رهن مسلم او ذي ينفذ  
الا ينافي والاستغفار في حق المسلم هدية يميني والرهن ايعا ولا يرهان  
استغفار والمسلم ممنوع من تملكها وتخليها ولا يخفى ان الكلام فيما لا يجوز  
الرهن به وما ذكرهنا بيان ان الغر لا يجوز رهنه فهو ليس ما نحن  
فيه فكل من ينفذ تقديمه وقد ذكرنا الرهن به في حاتم القضي  
فقال الرهن بمنزلة كل ما في حاتم من مملوك و كذلك ان الرهن  
مسلم والرهن كافر وضع بينهما لو كانا كافرين لكن في الجملة ان الرهن  
بالخز الخبز فاسي يتعلق به الضمان انتهى وبقية ان الباطل  
ما لم يكن مال او لم يكن المقابل به مضمونا فاما ما لا يضمن  
نه ان يملك الرهن من رهنه حال كونه ذميا كما لا يضمن القصب

منه و في غسكه اي لو رهنه الذي عند مسلح فتلقت يجب الضمان  
اي ضمان ما قل من قيمته او من الدين ولو لم يكن مقدرا لانه مال  
عند الذي والمقابل به مضمون فهو رهن مضمون لا فاسد وانما اطل  
تا ما لا يوجب مسلم خزان دي لتقوم بها في الخز عند الرهن  
منفعة عند ما سطر المسلماني ولا يضمن الرهن الكافر  
من الرهن الكافر ان تلفت لانها مال في حقه وفي السنة واذا  
ارتب الكافر من الكافر خزان وضعها على يد مسلم عدل وظهرها  
فالرهن جائز والرهن المستأمن في الرهن والارشاد ان كالتك انتهى  
وقال الشيخ الرحيم حيث كانت مقبوضة عند رهن ضامنا عليه  
المسلم الرهن كالتك تلفت خزانة في حقه لا تقوم عينها حتى يمتنع علي  
المسلم الرهن كالتك تلفت خزانة في حقه لا تقوم عينها حتى يمتنع علي  
اما الخبز وبقية قيمته فانه من عينه وهو مستحق عند اهل الدية  
فهل يضمنه لو انه متفقوا عنه كما هو مقتضى فكله حاله  
بعضا من خزانة عنده تحت رهن ظالم الذي والا لانه ممنوع  
عن تخليكه وتخليه قيمته كالتك عينه وليس القيمة هنا الا لولا  
عنه يحرم الرهن ولو رهن المسلم من كافر خزانة فصار خلافا للرهن  
باطل ويكون كالتك امانة في يده والرهن بالخزانة انشا خذ وفي  
دينه وان شاع بدع الخزانة في حاتم كانت قيمة الخبز يوم الرهن  
كالدين بخلاف ما لو رهن الكافر خزانة من المسلم لا يجوز ويؤيدون  
امانة في يد الرهن الرهن مسلم من مسلم عهده الرهن خزانة  
فلم يرهن تخليها ويكون رهنا ويطل محسنا بما تنص به في  
من الكيل والوزن وان كان الرهن كافرا بخلاف الذي عليه  
وليس للرهن ان يخلها وان دخلها ضمن قيمتها يوم خلا ورجع  
بدينه بخلاف ما لو كان الرهن مسلما فخلها يضمن كذا في الحديث  
السر خشي ولو رهن الذي عند دي جدد مينة قد بقية الرهن

لم يكن رهنا ولا رهنا ان ياخذوه ويبيعه قيمته الدبا غنائم كان  
 ديبه بشي له قيمة بمنزلة من غصب جلد ميتة فديبه  
 واذا ارست الذي من الذي خرافا سلما فقد خرجت من الرهن  
 فان خلها فهو رهن وينقص من الدين بحسب ما نقص  
 منها والخزي المستا من الرهن والارتمان كالذي فان رجع  
 الى دار الحرب فظهر له ملك على الدار فاخذوه اسير له والام  
 رهن بدنه عليه فقد رطل الدين وصار الرهن الذي هو في  
 يده ذلك الدين في قول ابي يوسف وقال محمد بن يساع الرهن  
 قيس في الرهن دينه وما بقي فهو لمن اسره فان كان عنده  
 رهن منكم او ذي بدنه له عليه رد الرهن على صاحبه  
 ويطالب به عندهم جميعا كالف المسبوط وتور رهن  
 الميتة والدم لا يصح من ذم وشتره كما في الكافي وصح الرهن  
 يعني مضونة بنفسها اي كالمثل ومثلها وبالقيمة لو قيمها  
 كالقصوب والبرود والاصول عن دم عمد حيث  
 يصح الرهن بها لان الرجوب فيها متفركا الواجب فيها القيمة  
 ورد العف مخلص على ما عليه لهم وللقيمة شبهة الرجوب  
 على ما قاله البعض فتكون رهنا كما تقر رجوبه واسببه  
 زيلج وقيس للمنفق بقوله يعني مضونة لانه لو تزوج على  
 درهم او دنانير يعينها واخذت بها رهنا يصح عندنا ولو  
 صلح عن دم على شي يعينه واخذ رهنا لم يجز لانه لا ينال بيع  
 فليس واحدا لا يفي على شي يعينه من الدرهم والدنانير  
 والا فصرح للمنفق وغيره على حوايا خذ الرهن عن عاين صرح  
 عليها في دم عمد وفي الحائنة ولو شتر شيها من رجل  
 بدره يعينها واعطى بها رهنا كان مطلا لانه لا يتعفن  
 وانما يجب مطلقا في الذمة والرهن غير مضاف الي ما في الذمة

انتهى

انتهى اعلم ان الاعيان ثلاثة اقسام احدها عيني غير  
 مضونة اصلها كالاثاث والفضا عارية عن رهنها بالمال  
 ان كان مثليا وقيمتها ان كان قيميا والامانة ان هلك  
 بلانده فلا شيء في مقابلها او يتعد فلا يتق امانة بل تكون  
 مضونة وقايتها عين غير مضونة ولانها تشبه المضونة  
 كسبع في يد البائع فانه اذا هلك لم يضمن احد عياله وقيمتها  
 كسبع التي سقطت عن ذمة المالك وهو غير المثل والقيمة  
 في هذا لا غنا رسمه بالعين الفمونية بغيرها وكان  
 من قبيل المشاكاة وقالها عن مضونة بنفسها كالمضون  
 وكونه من بدل الخلع والمهر ويور الصلح عن دم عمد والقوم  
 يسعون بها الاعيان المضونة بنفسها كبريدون الاعيان  
 المضونة في حد ذاتها ووجه ان الضمان عرفت جبارة عن  
 رد مثلها لثا وقيمتها فالشيء اذا كان مثليا وقيما يكون  
 بحيث لو هلك تفتي المثل والقيمة فتكون مضونة في حد  
 ذاتها مع وقوع النظر عن المولى عن هذا الذي دارناه قو  
 ما اشار اليه الكافي بقوله ونما في الدرر وهو الرهن  
 بالدين الواجب او بالدين الذي وجد شئ وجوبه كالرهن  
 بالاجرة قبل وجوبه اما للرهن بدني لا يجب ولم يوجد سبب  
 رجوبه كالرهن بالدرية لا يصح ولا يشترط وجوب الدين  
 على الحقيقة له الرهن لان له بل يفي له صحتة وجوده ظاهر  
 ولا يشترط وجوبه حقيقة حتى لو ادعى رجل اني دره مثلا  
 فانك لم تدعي عليه فهلك على ختماتية على الايجاف اعطاه  
 بها رهنا بسا ويخمس ما به فله الرهن عند الرهن فخصا ق  
 على ان لا دين عليه فان الرهن يضمن قيمته خسران الرهن  
 ولو ارتهن عبد بكر حصة قات عنده فظهر ان الدرهم ليس

على الرهن فلي المرتين قدر الكردون العبد كما في خزانة المفتين  
 قال في الذخيرة وأعلم بان هذا الرهن جائز عند الأئمة  
 حصل بين واجب من حيث الظاهر وان العبد كان لا يملك  
 حائز عنده لا تبيح له ان يرفع الرهن الا اذا وافق وكفى عليه  
 القصة فالقاضي يلزم بالدفع عليه بتسليمه نذر الصلوة اذا  
 امتنع عن التسليم يجبر به بطلب المدعي فله ان يملك  
 الذي حصل به الرهن واحب ظاهره وان ملك له الرهن  
 مستوفيا دونه حكم بهلاك الرهن فيعتبر عا لوستوفاه  
 حقيقة باليد ولو استوفاه حقيقة باليد ثم رخصه فاعلى  
 ان المال لم يملك وجبا وان الدعوى وقه باطلا كان على المستوفى  
 رد ما استوفى كذا هذا انتهى وقال ابن زيلى وكذا لو استوفى  
 عبدا ورهن بالثمن فهلك الرهن ثم ظهر ان العبد حر لم يحق  
 يجب على البايع ان يرضى الاقل من قيمة الرهن ومنه ان العبد  
 لان الدين كان ثابتا ظاهره فيترتب عليه احكامه لان  
 الاحكام الشرعية تنبى على الظاهر والله تعالى هو الذي يتولى  
 السر والعلانية عبد الله وشاة ذكية وخلا فله ان يرضى  
 نوبا لا ظهر العبد حر والنشاة ميتة فله ان يرضى ان كان الرهن مضمونا  
 لما ذكرنا انتهى وقال المحوي في المانية جملة باطلا في ظهره لم يبد  
 المذكور حاروق بينه وبين مالور شري خلا فاعطى بتمنه  
 رهنا فله ان يرضى ان كان خيرا له فاسد ولا اول باطل  
 وممنه في المحيط وفي المصنف ان الرهن بالثمن جائز لان الخارج  
 دين كسائر الديون ولو استأجره او شتره واعطى بالاجر  
 رهنا جائز وان ملك الرهن بعد استيفاء المنفعة رخصه  
 مستوفيا الاجر وان ملك قبل استيفاء المنفعة يبطل الرهن  
 ويوجب على المرتين رد قيمة الرهن ولو شتره خيرا بطله

نوبا واخذ من الخياط رهنا بالخياطة جاز وان اخذ الرهن  
 بخاطة هذا الخياط بنفسه لا يجوز ولو استعاره لغيره  
 وممنه واخذ المعير من المستعير رهنا بالعارية لم يجز لانها  
 اما تملك في الخاوية ولو كان الدين موعودا بان رهنه لم يرض  
 كذا قال مفتلا بمعنى قال رخصتك هذا لغرضه فله ان يرضى  
 دفع المرتين له اي للمعير من الاصل الموعود البعض وامتنه  
 المرتين ممن اعطى البايع جبر على المرتين بل ان شتر الرهن  
 حصل رهنا بما اخذ وان شتره ما اخذ منه واستقر الرهن  
 وانما يحرم لان المقرض متبرع استأجره فاذا ملك هذا الرهن  
 قبل الاقراض في يد المرتين كان الرهن مضمونا عليه اكب  
 على المرتين بما وعد من الدين في المرتين الا ان الموعود  
 به الرهن جبر اذا كان الدين مساويا للقيمة اي للقيمة  
 الرهن يوم القبض او كان اقل وانما اصله بما وعد له الموعود  
 جبر كما لو جبر باعته لاجل جلة بل جعل مضمونا لا اقتضا  
 لان الرهن استيفاء والاستيفاء لا يسبق الموعود فلا بد  
 من سبق الموعود ليكون الاستيفاء مضمونا عليه ولا يمتنع  
 لجهة الرهن على غنائه وجوده معطاه حكمه كما لم يمتنع على  
 سوره ان يمتنع مضمونا عليه بالاقساط في موعود فيمنه  
 الرهن اما اذا كان الدين الموعود به اكثر من قيمة الرهن  
 فهو على الرهن الهالك مضمون بالقيمة اي بقيمة فتمنم  
 المرتين لان الدين هذا لا يسمى الرهن قدر الدين الذي رهن به  
 ذلك الشيء فان لم يسمه اكره يمين فله ان يرضى على ان  
 يعطيه شيئا فليكن الرهن في يده اي بالمرتين هكذا في بعض  
 النسخ وروى في بعضها فان لم يسمه لم يكن مضمونا ولا يصح  
 كما مر في المتفق على سوره الرهن فان رهنه على اكره يمين



شيا في ملكه في يده هل يضمن وهذه عبارة عن مذهب حيث  
 وقيل لكم يقولون لم يكن مضموناً متخللاً بين الشرايط ونصونه وقوله  
 خلاق على العمل كذا وفيه تقدير وقوله في هذا المسألة خلاف  
 بين الامامية والشافعية والثالث مذکور في البرزخية وغيرهما قال  
 الزملي وان لم يسم قدره بان رهنه على ان يعطيه شيا فهذا الرهن  
 فيه يسطر الرهن المأخوذ ما لا يملكه صاحب الرهن فاشيا  
 فيكون بيانه الى كماله في ذلك مجازاً فلهذا في مضمون على سبيل  
 حيث يجب على القاطن جميع قيمته لانه مضمون بنقله كسبع  
 الفاسد والمضمون فلا يتقدر به غيره ولا يملك الرهن  
 فانه مضمون بغيره وهو الذي فيكون معك له وروي المعاي  
 عن ان يترك انه تجب قيمة الرهن في الدين لموعود بالقيمة ما لم يمت  
 كما لم يترك على سبيل التنازل وتعلق في المضمون البرزخية  
 انه قال محمد لا يصدق في اقل من درهم وروي الصبرية قال  
 سئل برهان الدين قال لا يرضى في دينه حتى يرضى عنده  
 ثم يعني اليه رهنه وهكملت في هذه قبل اعطائه الدين وقال رحمه  
 ما لنا المثل من قلست قال القاضي بديع الدين في قيمة الرهن  
 وهو قول محمد ثم قلست والذي ظهر من قول القاضي  
 بديع الدين انه لا خلاف بين ان يرضى ويحضر في رهنه  
 ثم في قول الرهن ارضى في رهنه ظاهر لانه لا يرضى اقل من  
 ثلاثة دنانير لانه في الدنيا يرضى بغيره واقله ثلاثة فقول  
 محمد ج فيما نقلناه نعم البرزخية انه لا يصدق في اقل من  
 درهم يحمل الرهن اقل من رهنه في رهنه درهم  
 فلو لم يكن له الرهن الا في رهنه في رهنه درهم  
 لا اقل من درهم في رهنه في رهنه درهم  
 خصوصاً في الرهن كذا في رهنه في رهنه درهم

ولذا

ولذا قال السيد احمد ج فلا وجه لتولاه الشايع لم يكن مضموناً  
 في الاصل فلو قلنا في رهنه في رهنه في رهنه درهم  
 قال في قوله ولا وجه انه غير مضمون انه قد رهنه كذا في رهنه  
 يعني قوله وقد يصدق ان مضمون على سبيل الرهن اقل من المضمون  
 غير مضمون في الاصل قال وهذه عبارة عن رهنه في رهنه  
 انما ج قد رهنه في رهنه في رهنه في رهنه في رهنه  
 اذ لم يسم المضمون وصح ذلك ولا يخفى ان مضمون مضمون الرهن  
 بنا على ما ذكره صاحب كتابه في رهنه في رهنه في رهنه  
 منهم عدم الرهن في رهنه في رهنه في رهنه في رهنه  
 يعطيه شيا في رهنه في رهنه في رهنه في رهنه  
 قيمة الرهن اما قلصه ومنهم من قال بالقيمة قال  
 بان لا يدفع اليه اقل من درهم ومنهم من جزم بقيمة المضمون  
 والقول بعدم الرهن اقل من درهم ومنهم من جزم بقيمة المضمون  
 والابدية عنهم فاصل وصح الرهن في رهنه في رهنه في رهنه  
 بزيادتهم سلم اليك عشرين درهما في رهنه في رهنه في رهنه  
 وصغر هذه البلدة مثلاً فيقول المسلم اليه فقلت كذلك  
 فيقول رب السلم لم تجد الدين عندك الا وانما اخذه هذا  
 السبق رهنه في رهنه في رهنه في رهنه في رهنه  
 لا يخلق المسلم اليه ومن العرف كان يخلق صرف منك هذه  
 الرالات مماثلة من الشايع فيقول لا خفيك وديك في رهنه  
 رهنه في رهنه في رهنه في رهنه في رهنه في رهنه  
 يخلق بايع الرالات والمسلم فيه كان قبضه من رب السلم  
 عشرين درهما في رهنه في رهنه في رهنه في رهنه في رهنه  
 دخل رهنه اعطاه المسلم اليه رهنه في رهنه في رهنه في رهنه  
 تسليمه واعطاه المسلم اليه رهنه في رهنه في رهنه في رهنه

خصه



راس المال وانما هذه المذكورات بالتدريج خوربا في قوله  
 وضع يد بين ليترب عليه قوله فانه هلاك الخافاه المحرم  
 وقال زرقا لا يجوز الرهن بما ذكرناه حكمه الاستيفاء وذلك  
 لاستبداله باختلاف الجنس والاستبدال حرام في ذلك الصنف  
 ولنا انه استيفاء من الوجه الذي بينا وهو ان تصدق بالرهن  
 وانما يصير مستوفيا بالمالية لا بالعين ولنا ان يكون حقه ما بين  
 في يده حتى يجب نفقته حيا وكفنه ميتا على الرهن ولو كان مستوفيا  
 به لو جبا على الرهن وهما من حيث المالية جنس واحد فيجوز  
 استيفاء اصله فان هلك الرهن في المجلس يبيع مجلس عقده  
 والسلم من الصرف وتسلم وصار الرهن مستوفيا به لا كما  
 راس مال السلم او بمنى الصرف فاذا التمسنا في ان الرهن هلاك  
 الرهن يرس المال وبنى الصرف والمسلم فتمت لنا فانه بعده وان  
 افترقا لم يلازم المسلم فيه يبيع بطلان الرهن في ذلك رسالة  
 المسلم فيه مؤخره وحدها حكما في الجوهرة فان رهن براس  
 مال السلم وهلاك الرهن في المجلس صار الرهن مستوفيا لرس  
 ماله اذ كان به وفاء السلم جائز حكمه وان كان الترفا فاضل  
 اما ان كان اقل كان مستوفيا للتدبير ويبرهنه على ربه  
 السلم بالباقي فليست وانما صار مستوفيا لوجوده على الرهن  
 واتحاد الجنس فتمت حيث المالية وهو الصنف فيه خلافا للثلاثة  
 يعني مالكا وانما في واحد فانهم لا يرون هلاك الرهن في  
 المجلس استيفاء للرهن هلكا في غير واحد اعلم وان افترق  
 ابي العاقدان للصرف والسلم فتمت نفقته لرس المال ولعل  
 الصرف وقبل هلاك الرهن بطلان الرهن بطلان عقد السلم حيث  
 كان من شرط صفة فبعض راس المال في المجلس العقد وظل  
 التصرف لغيره فالتعقب في المجلس لم يوطئ بصفته والرهن لا يقع

مقامه

مقامه في تصحيح العقد وعليه رد الرهن فان هلك في يده قبل  
 الرد هلك براس المال لانه صار مستوفيا لرس المال فتمت  
 الرهن بعد بطلان عقد السلم ولا ينقلب جائزا لافاد السيد  
 احمد هذا لان الرهن بطلان الرهن او براس مال السلم وانما  
 ان كان رهنا بلسان فيه فبعض مطلقا هلاك الرهن قبل  
 الافتراق وبعد لان فوضه لا يجب في المجلس فان هلك  
 الرهن بعد الافتراق لم العقد وصار الرهن الهالك عوضا للسلم  
 فيه ان ساواه وزاد عليه وكذا ان كان رهنا لانه قد رضي به عوضا  
 منه فامل رحمة وقال الشافعي بانه صار مستوفيا للسلم فيه ويكون  
 في الزيادة اسببا وان كانت قيمته اقل صار مستوفيا بعقد رهن  
 هو حقه ولو لم يهلك الرهن ولكن تم استحقاق عقد السلم والحال ان  
 بالسلم فيه رهن فهو اي ذلك الرهن رهن اي يكون رهنا براس  
 المال الذي فوضه المسلم اليه في وقت عقد السلم استحقاقا حتى  
 يجيبه به والقياس ان لا يجيبه به لانه دين اخر يجب بسبب  
 اخر هو القرض والمسلم فيه يجب بالعقد فلا يكون الرهن  
 با حلهما رهنا بالآخر كما لو كان عليه دينان درهم ودينار  
 وواحد رهن ففوض الذي به الرهن او براه منه ليس له حبه  
 بالدين الاخر وجه الاستحسان انه اذا رهن بمائة درهم  
 بسبب العقد الذي جري بينهما وهو المسلم فيه عند علم الفسخ  
 وراس المال فبطلان الفسخ فيلزم محبوسا به لانه بده فقام مقامه  
 اذا رهن بالشيء يكون رهنا ببدله كما اذا رهن بالمصون  
 فبطلان المصون صار رهنا ببقية وان هلك الرهن بعد  
 الفسخ المذمور هلك به اعيان فيه لانه رهنه به وان كان  
 محبوسا بغيره لم يكن باء عبدا وراس المسبب واخذ بالتقرب رهنا  
 فتمت بلا البيع لانه يجيبه لاخذ المسبب لانه بدل العتق

ولو هلك الموهوب بهلك بالحق لأنه موهوب به وكانوا يشترطون  
 شرا فاسدا وادى عنه كان المستحق ان يجلس الجميع عند الفسخ  
 ليستوفي الخمن فاذا هلك المبيع بهلك ببقية هذا فافترق  
 رب السلم حيث هلك الرهن بالحق فيه فمسا لتا دفعه  
 ليس السلم فيه السلم اليه واخذوا من المال ليقا الرهن  
 حكم الحاكم بهلك يعني لان الرهن مضمون به وقد يبيع الرهن  
 اليه يهلك فصار رب السلم يهلك الرهن مستوفيا للسلم  
 فيه ولو استوفاه حقيقة فمسا لبالا واستوفاه بعد الاقالة  
 الزم رد المستوفى واستردا زرا من المال فكذا هنا لان الاقالة  
 في باب السلم لا تحتل الفسخ بعد يبيعها فيها لاء الرهن  
 لا يتطل زيا يبيع في يسووط واذا سلم الرجل حيا بما دعه  
 رجل في ضمان مبيع فارتدت به عدل سادى ذلك الطعام  
 وقبضه لا يصلحه على راس ماله في القياس له ان يقبض  
 العبد ولا يكون له ثمن ان يجلس الرهن براس المال وفي الاخذ  
 له ان يجلس الرهن حتى يستوفي المال فان هلك العبد يده  
 من غير ان ينفه فله ان يرتد ان يوطع مثله الطعام الذي كان  
 على المسلم اليه واخذ من ماله وذلك لو وصي له راس المال  
 بعد اهلكه فله ان يبيع عليه طعام مثله قال لا ترد ان رجلا  
 لو اقرضه حنطة وارتدت منه ثوبا قيمته مثله فله ان يبيع  
 الذي عليه الكري على بيع شعير جازي له ولو يبيع له ان يقبض  
 الثوب حتى يرفعه الى شعير ولو هلك الرهن عنده بطل  
 طعامه ولو يبيع له حنطة وسيل ولو هلك الكري رده ربه  
 افتقا قبل ان يقبض بها بطل لا يرها افتقا على من يبيع  
 وبيع الطعام عليه والثوب رهن به غللا في الشفعة فانه عيني  
 فانما افتقا هناعلي عيني بدلين حتى لو كان الشعير يبيع عينية

وتعرقا

وتعرقا قبل ان يقبض كان انبيع باطلا ايضا لانه دين بدلين  
 هلكا اذ في الاصل وينبغي في هذا الموضع ان ايهلح البيع  
 اصلا لان الشفعة يبيع عينية بمقتضى لمة الحنطة يكون مبيع  
 وبيع ماله من عنده لا انسان لا يجوز له ان يبيع الرهن  
 عن الحنطة انه ماله في الاصل ان انسان ان يبيع الرهن  
 بما دعه دينه وقبضه لا يعلق عطاءه ماله دينه ربه رهنه  
 فمسا لافترقا فقبضه لا يعلق قبضه لولا ان يبيع مفسد  
 فصار رب الدرهم يتقوضه في ادمه من بها يحكم صرف فاسد  
 وليس له اخذ الرهن حتى يرد الا فنان هلك الرهن عنده  
 مرجع حاصه عليه بمائة دينار والذين ماله لولا ان الدرهم  
 يبيع عن الدنانير والذين ماله في رهنه ويبيده فكذا  
 محموسا ماله في رهنه فاسد فكذا ان على الزم رد الدنانير  
 على الرهن الدرهم فان لم يتفق حتى ضاع الرهن فمسا لافترقا  
 الدنانير وان صار رهنه فمسا للدنانير في المجلس حكمه لاء  
 الرهن فيصير كالرهن في حقيقة فكان الحق جازا لانه  
 ويبيع للاب ان يبيع بدلين كاي لا حصى عليه وعلى  
 الاد عند اهلكه لاطنله قال في المغرب الظن حتى يستوفى  
 من الظن وان يجلس ويقال جازية طفلا وطفلة فيرد به  
 لانه لو رهن قال بنة الكثير في ربه كره لعدم ولا يده عليه  
 كما في الوجين لان له لان الاب يملك ابنته اي ابيع مال  
 طفله عنده من ثمنه وانما بان يجوز لانه لو رهن  
 اجته ضاع مال الظن عند من ادعه الاد لا يضمنه لار  
 بخلاف ما لو رهنه لاهله مضمون قال الزبيدي وهذا نظر منه  
 في حق الصبي لان قيام الرهن بمضمونه ان يعلقه الغرامة  
 ولو هلك بهلك مضمون واودعة ليست لالا لانه تهلك بلاء

في الوصي والوصي  
 والوصي والوصي

يولد ولورهن الاب عيننا مشتركة بين ابنه الكبير وابنه الصغير  
 في دين عليهم لم يجز ما لم يسلم الكبير فان صلحا اقرض ضمن الاب  
 حصته من ذلك كما في الميسوط والوصي كذلك ايجوز له  
 ان يرهن مال اليتيم في دين عليه لان له ائتماره ايضا كالاب  
 وقال ابو بصير وزاد ان الاب والوصي لا يملكه ذلك اذ  
 رهن مال الطفل في دين عليه وهو العباس لان الرهن  
 ايضا كما فلا يملكه كالا ايضا حقيقة ووجه الاستحسان  
 وهو الظاهر في حقيقة الا ايضا ان هذه الصغير من غير  
 عجز بها بل في الحال وفي الرهن نصب حافظا للصغير  
 في الحال مع بقا ملكته فيه فافترى نفاذا ههنا الرهن عند  
 ذين الاب او الوصي صار الرهن مستوفيا حينه عند  
 صلح له حكمه ويصير الاب والوصي موفيا به وصحنا قد الدين  
 للصغير ولا يضمنانه الفصل في ما زاد على الدين من جهة  
 الرهن لانه اي مال الطفل في يملك واحد منهما امانة وذلك  
 كما لو رهن الاب من مال الطفل ثوبا يساوي عشرة دراهم في  
 دين عليه قدر ثمانية درهم فذلك الثوب في يد الرهن فعلى  
 الاب ان يضمن لطفه ثمانية ولا يضمن الدرهم الباقى في  
 ذلك الرهن وقال ابو بصير الوصي يعينه اي فيه مال  
 المتبرع ما لفته ما بلغت في حوالته في الدرهم في رصانه  
 الثوب الذي في ولا يضمن الاب لو رهن مال طفله الا قدر الدين  
 وانما فرق بين الاب والوصي في حكم الضمان لان الاب يجوز  
 ان ينتقم بماله الرهن بخلاف الوصي فليس له ان ينتقم مما يضمن  
 حتى لو هلك ماله فاستوفى الوصي ضمنه بخلاف الاب المتبرع  
 حرم في الذخيرة وغيرها ما استوفيه بغيرها يعني ان كل واحد  
 من الاب والوصي لو رهن مال الصغير وهلك عندك من

فلا يضمن كل منهما الا قدر الدين الا ما زاد من قيمة الرهن على الدين  
 لانه امانة وهو دبيعة عند المرتين ولها ولاية الادعاء وهذا  
 كله بناء على قول محمد وايا على قول ابو بصير وزاد ان كل من  
 الاب والوصي يضمنان قيمة مال الصغير والقيمة ما بلغت  
 فتنسبه واذا رهن الاب مثله ان الصغير عند رجل فادرك  
 الولد ومات الاب لو رهن للمولود يسترد الرهن حتى يعرض  
 الدين لانه تصرف منه من الاب في حال قيام ولايته وهو في  
 ذلك قائم مقام المولود لو كان فالتقافل وان الاب رهنه  
 لنفسه وقضاه الاب رهنه في مال الاب ولذا اذا هلك الرهن  
 قبل ان يفتك كما في الكافي ولو سطر لاد والوصي بعد ما رهن  
 احدهما مال الصغير في دين عليه التزم على نفسه  
 جازا لانه لو قيل ما لم يبع وهما يملكان البيع وما لم يضمن  
 قالوا واصل هذه المسألة البيهقي ان الاب والوصي لهما اذا باع مال  
 الرهن من غيرهم نفسه جازا لانه مقتضاة ويضمنه للرهن  
 عندهما وعند ابو بصير لا تقع المقتضاة فيما خذ البائع الثمن  
 من المالك في الصغير وباعتها في دينه من البائع وعلى  
 هذا الخلاف لو قيل ما لم يبع اذا باعه من غيرهم نفسه نعم المقتضاة  
 ببيع البيع عندهما ويضمن المالك الثمن لو وكل وعندك لا تقع  
 فالذا كان من اصله انه لا عملك قضاء في نفسه بما للرهن  
 بطريق البيع فلهذا لا يملك بطريق الرهن وعندهما لا يملك  
 بطريق البيع بملك بطريق الرهن ايضا لان الرهن نظير البيع  
 من حيث وجوده لساو له بوجوب الضمان على الرهن لو جوب  
 الثمن على المالك في بيعه في ان المالك الاب اذا لم يبيع للرهن  
 قائم مقام الاب في التصرف بملكه الا ان كان الميسوط به في يجوز  
 المحذر ان يرهن مال اليتيم ابنه الصغير في دين عليه حيث لا وجب



تقدم في البيع وينتقل اليه البيع ايضا بلفظ واحد كما في بيع  
القاضي والوصي والاب من طفله وبشرائه منه فانه  
لوفور شفتته جعلت حباثة كعبارتين فتنبه بخلاف الوصي  
لان اى الوصي وليا محض وان في الوصي الشفتة فلا يتولد  
الوصي من في الشفتة من الوصي ولا في بيع مطلقا اذا كان وصي  
القاضي والافوضي لم يمت به من نفسه مال اليتيم ويشترى  
بشرط شفتة ظاهرة للتميم ويبيع الاب يجوز من التيمم بمثل  
القيمة او ما يتفاد فيه وعامه في الزبدي ونظفه واذا كان  
للأب طلبة الصغير والعقد الماذونة في التجارة ولا دين عليه  
دين عليه له صغير فمن الأب متاع الصغير من نفسه او  
من ابنة الصغير او من عبده التاجر جاز لان الاب لو فوض  
شفتته ينزل منزلة شخصين واجتبع عاثره مقام عاثرين  
كما في بيعه مال الصغير من نفسه ولو فعل الوصي ذلك وسر  
المسألة تجازها لا يجوز لانه وكيل محض والاصل ان الوصي  
لا يتولى طرق الشفتة والوصي كما في البيع تركنا ذلك في الاب  
لما ذكرنا وليس الوصي كالأب فانه شفتته فافرة فلا يعبد  
عن الحقيقة والوصي من ابنة الصغير ومن عبده التاجر  
بمنزلة الوصي من نفسه فلا يجوز بخلاف ابنة الكبير والوصي  
وعنده الوصي عليه دين حيث يجوز رهنه منهم لانه اجنبي  
عنهم اذا ولايته له عليهم بخلاف الوكيل بالبيع حيث لا يجوز  
بيعهم منهم لانه منهم فهو لا ثمة فالوصي لانه حاكم واحد هو  
ان يكون مضمونا فالاقل من قيمته ومن الدين وذلك لا يختلف  
بين الاجنبي والقريب ولو رهن الوصي مال اليتيم عند  
الاجنبي بخلاف ما شرعوا رهن اليتيم بدین زوجه والتجارة  
صح لانه الاصل انه التجارة لتمييز المال فلا يجده من الرهن

لم يثبت عليه ما تقدم فيه رهن الاب والام اذا رهن  
مال طفلا لا يجوز الا ان يكون وصية او ماذونة من جهة  
من يدلي الطفل وان اجاز الحاكم باعازته مال الطفل فانه يجوز  
ويثبت له من حقوقه واختصاصه دون البيع واذا  
رهنه وكنت المزين بالبيع فاجاز الوكيل والبيع كان  
الوكيل وكلا من جهة الحاكم ولو فعل القاضي لزمه  
الرهن وفي آخره قد باع المثل لمنه فان لم يثبت  
عند القاضي الثاني جاز في القاضي الاول بالبيع فانه ينفذ  
وان لم يثبت عندك مضا القاضي التوكيل فعلمك ان يرد  
البيع اذا كان للطفل فيه مصلحة كما في جواهر الفتاوى  
وله ان يجوز للأب رهن ماله اى ماله نفسه عند  
ولده الصغير بدین له اى بائ للصغير عليه اى عليه  
الأب ويجسه اى الاب لاجله اى لاجل ولده الصغير بخلاف  
الوصي فانه اى الوصي لا يملك ذلك فلو استقر الوصي  
من مال الصغير ورهنه فيه سغاله وابق ذلك الصغير في  
يد فضا فانه يضمن صال المال الذي استقره بخلاف  
ما لو رهن الاب سيفه في دين عليه ولده الصغير وجسه  
عنده وضاع لم يضمن اصل المال بل سقط عنه الدين  
لما يفرهم والله تعالى اعلم سر حية وكذا عكسه فلا لأب  
ايجوز للأب رهن متاع طفله من نفسه يعني كان لأب  
دينه على ولده الصغير فمن الاب متاع طفله في دين عليه  
ولده فانه لا رهننا بطريق النيابة من ابنة الصغير  
وهو في الحقيقة من رهن مال طفله لانه اى الاب لو فوض شفتته  
جعل الاب لشفتته لانه رهننا ومرتنا جعلت عبارة  
بقوله رهنه مال ولديه ايضا لشرفه مال طفله فانه قد

تقدم في البيع وينتقل اليه البيع ايضا بلفظ واحد كما في بيع  
القاضي والوصي والاب من طفله وبشرائه منه فانه

تقدم

لانه ايضا واستيفاء ولو من الاد مال الصغير يدين على نفسه وبدين على الصغير جائلا اشتد عليه على من جازين له حكمه في حصته دين الاب حكمه كالوكان كنه رهنا بدين الاب وكل ذلك الوصي وجذاب الاب ولو رهن الوصي متاعا للبيتم في دينه استدان عليه وفيه منه المزين ثم استغنى الوصي عما يحتاجه البيتم فغنا ع في يد الوصي هلك من مال البيتم لان فعل الوصي كفعله بنفسه بعد البلوغ لانه لم يشاركه في الدين ولا يكون متقدما بذلك ولو هلك الرهن في يد الوصي لا يسقط من الدين شيء من وجهه عن ضمان المزين بالاشتداد والوصي هو الذي يطالبه على ما كان ولو لم يتقار له حاجة نفقة ضمنية للصغير لانه متقدّم عليه لعدم ولا بد الاستعمال في حاجة نفسه ولو غصبه الوصي بعد ما رهنه فاستعمله في حاجة نفقة حتى هلك عنده ضمه قيمته لانه متعمد في حق المزين بالغصب والاستعمال وفي حق الصغير بالاشتغال في حاجة نفقة فيقتضي بالصفاء الذي اذا كان قد حصل فان فصل شئ كان للبيتم لانه بذر ملكه وان لم يغب المدين يقتضي من مال البيتم لان الدين عليه وانما يضمن الوصي بتقدير ما تعدي فيه وان كان الدين موجلا فالتمتة رهن فاذا حرك كان على ما ذكرنا ولو انه غصبه واستعمله في حاجة الصغير ضمنه في حق المزين لا في حق الصغير لان استعماله في حاجة الصغير ليس بتعمد في حقه وكذا لا يخلو لانه ولاية اخذ مال البيتم ولهذا ولو ارباب الوصي بغصب مال الصغير لا يلزمه شيئا لانه لا يقصور غصبه لما لا يبيتم لما له ولاية الاخذ فاذا أضلكت في يده يضمنه للمزين فيما غفده بدعيه ان كان قد حصل وتبين جمع

الوصي على الصغير لانه ليس بتعمد في حقته بل هو عام له وان كان لم يجل يملك رهنا عند المزين ثم اذا تخل الدين ياخذ به ويرجع الوصي على الصبي لما ذكرنا ان المزين والاب يملك اذ يرضى مال احد الصغيرين من الآخر والوصي لا يملك ذلك على قياس الرهن من نفسه كما في المسبوط وفيه ايضا واذا اراد الرهن الوصي خادما للبيتم من نفسه او رهن خادما لنفسه من البيتم بحق للبيتم عليه لم يجوز كذلك انهما ان البيتم ان فعل ذلك لم يجز الا ان يجهز الوصي بمنزلة بيمة وشراكية ولا بد ان فعل ذلك احد الوصيين لم يجز ذلك الا ان يجيزوا الاخر في قول ابي حنيفة رجع ويجوز في قول ابي يوسف رجع ولو استدان الوصي للبيتم في نسوته وطعامه فمناها للبيتم جاز ولكن لو اقر البيتم فمناها او رهنه في الكافي وليس للبيتم الا ما بلغ نقص الرهن في شيء من ذلك ما لم يقض الدين منه ولو استدان الوصي على الوصي ورهنه به متاعهم فلا يخلو اما ان استملكه لنفسه رهنه وجعلهم وتوابعهم كلهم جاز واستدان لنفسه رقيقهم ودوابهم وكل وجه لا يخلو ما كان له الميراث كلهم كبا لا وصفا فان استدان لنفسه ورهنه به وهم كبار حضروا رقيقهم لم يجز وان كانوا صغارا جاز وان كانوا صغارا رقيقا رجعوا واستدانته ورهنه على الصغار خاصة دون الكبار بخلاف ما اذا مات المفقول من الترية جاز على الكبار اذا استدان لنفسه رقيقهم ودوابهم فان كان الكبار هم حضروا رجعوا واستدانته ورهنه من متاعهم وان كانوا غسبا جاز ذلك وان كان بعضهم غسبا وبعضهم حضورا وكاتوا صغارا وكبارا جاز رهنه جاز عند ابي حنيفة وعندهما لا يجوز الا على الغيب والصغار خاصة ولا يجوز

رهنه علي الكل كما في محيط السرخسي وان كان له علي الميت دين وله وصي فمن الوصي بعض تركته عند ختم من غرض ان لا يجر ولا يخرجه ان يردوه فان قضى دينهم قبل ان يرد وجاز ولو لم يكن للميت غريم اخراجه من الرهن ويبيع في دينه واذا اراد ان يوصي دين الميت علي رجل جائز ولو لم يوصي له الميت هو الذي يوصي اراد ان يوصيه يقوم مقامه في ما كان له الا انه لا يبيعه به واذن الرهن وللوصي ان يوصي دينه علي الميت لانه لا يبيعه مقامه فيما هو من حوائجه وعملكه الوصي فكذلك الرهن به كما في البسوط ولو مات الرهن باع وصية الرهن وقضى الدين وان لم يكن وصي نصيب القاطن له وصيا وهو يسبقه له في السرجية ولو رهن الوارث الكثير شيئا من متاع البيت علي الميت دين ولا وارث له غيره فان خاصه الفرع في ذلك باطل الرهن ويبيع له في دينه فان قضى الوارث الدين جاز ان يوصي الوارث علي الميت دين فمن الوارث الكثير شيئا من متاعه بحال نقضه علي نفسه او كان الوارث صغيرا ففعل ذلك الوصي ثم ردت عليه سلعة بالعتيب كان الميت باعها فذلك في الدين ثم وصا رهنها في ما للميت وليس له مال غير ما رهنه بالنقطة قال رهن جائز لانه حتى سلم الرهن الي الرهن لم يبيع علي الميت دين والعين كان ملكا للوارث فارغاه عن حق الغير فيلزم حق الرهن فيه ثم لحق الدين بعد ذلك برذ السلعة بالميت فلا يبطل ذلك حق الرهن وهذا بخلاف ما اذا استحق العبد الذي كان الميت باعه او وجوه جاز فان الرهن يبطل لانه يبيح ان الدين كان واجبا علي الميت فعلى رهن الوارث الفقرة فلم لا يدخل في العتيد ولا يملك ثمنه وبالاختصاص لا يبطل البيع من الاصل ولكن الرهن ضامن لقيمته حتى يورده

في دين الميت وصيا كان او وارثا لانه للميت دين وجب قضنا ذلك من تركته والوارث قد منع ذلك بتمهته فكان حكم الميت كذلك فيضمن قيمته والوجه كذلك ان الوصي يرجع به علي الميت وعلي هذا لو كان الميت زوج امته وحز مراهقا عتقا الوارث بعد موته قبل دخول الزوج به فاختارت نفسها وصا له دينيا علي الميت كان الرهن جائزا والاين ضامن له وذلك لو كان حفيرا او الطريق ثم تلف فيه انسان بعد موته حتى صا رضانه دينيا علي الميت فانه لا يبطل الميت النكاح الذي تم من الوارث ولكنه ضامن للقيمة لانه ادخل حق الغير في الدين بتصرفه فلا في البسوط وهو بمن عند ويحق جزا ويحق شاة ذكياتي صخر حجة بالذكاة الشرعية ان ظهر العبد حر او ظهر ثرا وظهر في الذرية ميتة قال السيد احمد فائدة انه الرهن يكون مضونا بما اذا عتد هلاكه فخرج المشتري علي البائع بقدر ما رهنه عليه وان ابد امانة ولو كان باطلا لكان امانة لان الضياع حصل بعد قبضها وذو دين فيه من الرهن وصح الرهن به بن صلح عن انكار يعني لو ادعى زيد علي زيد بن عليه فاكذبه وخرصا لخرع وزيدا علي ثوب لشرك تخلفه فاكذبه صلحه ان او بعد ذلك الصلح زيد بن لا دين له عليه اي علي خرع يعني فلا اعتبار لنفي زيد الدين عن خرعه بعد دعواه به عليه ولا يشك علي خرعه بان الرهن يصح عن دين لان الاصل ما مر تحت قول الماتن وقال الدين ولو لم يوعده من ان يرجع الدين ظاهرا بل في نصحة الرهن قال الشيخ الروحاني فيهم تركته لو صلح الرهن كان مضونا بالاقبل من قيمته ومن الدين فحيث تبين ان العبد حر والخل خروا الذمية ميتة وقضاها

بأحدهما ولو اعتبر القيمة وجعلناه مستوفيا باعتبارها  
أدبي إلى الربا فتعين ما أدركنا وأبو حنيفة ربح يقول الجوزة  
ساقطة عند المقلب بله الجنس في الأموال الربوية واستيفاء  
الربوي بالمجد وبالعكس ما يزعمنا تراضي به ههنا ولا يعتد به  
القيمة ولا ينفذ في الأبار والفرص عدمه ولا يمكن نفي  
بالحجاب الضمان عليه لعدم المطالب لأنه لو كان ما كان يكون  
صوال الرهن والربح من ولا يجوز أن يكون الرهن هو المطالب  
للتعويض بعد ضمان دينه ما دللنا ذلك بغيره ولا ينفذ ولا  
يجوز أن يكون هو الرهن لأن المرئى مطالب فلا يصح أن يكون  
مطالباً بالسر ولا أن الإنسان لا يضمن ملك نفسه فيتعذر  
التعويض بتعذر النقص وفيه هذه المسألة فرغ ما إذا استوفى  
زبوا فكان له الجواز فتمت ثم علم بالربا في وجهه وفيه غير  
أن الإنسان يصح على ما هو المرئى لأن محمد ربح فيها مع الربو حنيفة  
ربح وفي هذه المسألة مع أبي يوسف وقال قاضي خا أن  
البنا صحح لأن عيسى ابن أبي قال قول محمد ربح ولا نقول  
أبي حنيفة وأبو حنيفة في القول فالحق في هذا أن الربو في  
ذلك المسألة فيه استيفاءه وقد تم بهلاكه وأما رهن  
فيه يستوفى من غيره فلا بد من تعين التعويض وقد  
أمكن بالتعويض في الأصل فيه عند أبي حنيفة أنه المبرور  
للموزن دون الجوزة والضمان لأن الوزن أصل الجوزة  
وصف فلا يثبت الوصف إلا عند الضرورة كما في الوصف  
والتعريف في أموال الصغار وعند الأئمة لا فرق إذا كانت  
الرهن موصوفاً بضم الرهن قيمة المضمون منه بالغا ما  
بلغ ولا يفيق حصته إلا ما أتت أن كان بعضه أمانة وبعضه  
المرئى المنكر بتعويضه ما ضمن ذلك من أن يكون رهن

على عدم الدين بعد الصلح عن الرهن والحال أنه قد هلك الرهن  
يرجع عليه بقيمة أن كان قد ربح الدين أو قل وقد ربح الدين  
كان قيمة الرهن أكثر من قيمة المالك الكليل فلو كان له قبل ذلك  
وقد ربح عنه يرجع عليه بما دى وصح رهن الجيرين إلى الذهب  
والفضة وصح رهن المكمل والموزن وأما جاز رهن هذه  
الإنسان لا كما لا يخطوا الاضمانها فكانت محلات الرهن فإن رهن  
شيء من الموزن بخلاف حنيفة قال السد حنيفة في الشيا ب مثلاً  
وقد قلنا رهن هلك بقيمة طارئة منه وهي الشاب فأمر  
كالدين الرهن عليه وهو طارئة رهن شيئاً مما لا يضمنه  
كالورهن ذهباً في ذهب أو فضة في فضة وهلك ذلك الرهن  
هناك بمنزلة أي بتعويضه وأما كلاً كالورهن يولي برهنه  
بأن الرهن فإنه يملك بمقدار كيله من الرهن الرهن فيه لا قيمة  
بخلافها قال مسكيناً إذا رهن فضة وزنها عشرة دراهم بمقدار  
وهلك فأن كان قيمة مثله وزنه عشرة دراهم في سقط الدين بالاتفاق  
وإن كان أقل من وزنه فذلك عند الأمام وعند أبي حنيفة المرئى  
قيمة من خلاف حنيفة من الدين هذا مطلق بقوله بمثل  
ولا عبرة بالجوزة عند المقلب بله الجنس في الأموال الربوية وهذا  
على إطلاقه قوله أبو حنيفة فإنه يصح شئو ضماً عنده إذا  
هلك بأعتبار الوزن قلت قيمة أو زنت لما ذكرنا وعندنا  
أن لم يملك في أعتبار الوزن ضرراً بأحد ما كان في قيمة الرهن  
مضراً به فذلك وإن كان فيه لما في ضرراً بأحد ما كان في  
قيمة الرهن من وزنه وأما ضماً للرهن فقيمة من خلاف حنيفة  
ليست بضاً في الرهن في بيع الضمان رهناً مائة وعيالك الرهن  
أما ذلك بالضم لأن الرهن يعتبر بالوزن وحده من غير اعتبار  
صفته من جوده أو دارة واستطاعت القيمة فيه ضرراً

بأحدهما



وجعل الضمان هنا مكانه وان شا الله ان يكون بينك وبينك المنكس جميع  
الدين وليس له ان يجعله بالدين لانه حكم جاهلي ولا اصل  
عندنا في يوصي النجوة والهسيانة معتمدة بنفسها غير ثابته  
للوزن في حقها فان متعومة حقها للمعد ولا تجمع لثبوت  
اذا لم يرد الا كما تقبل في الوصية وفي الضمان حيث يمتنع خروج  
النجوة من الثلث ولا يجوز ان يصفى ان يبسه بماله من نفسه  
وقد عتد انقصه من فاذا اعتبرت النجوة حارة كانها عني فتضمن  
الوزن في بقية الدين من المجموع صا وضمانا والتباقي اما ان  
يضمنه المالك يصير مستوفيا على كل وجه لا الاخر باحدهما والرا  
فكان ادعى اليه ضمن الزين المضمون منه من خلا فحسبه و  
وجعل ضمانا مكانه ومالك الزين على ما بينا وعندنا انكسار هو  
للضمان ان شا الله فكله بجميع الدين وان شا ضمنه قيمة الزين كل  
انكسار لكه وضمانا وانكسار بعضه اما ان يضمنه قدر المضمون  
منه ويمالك الزين من الزين بحسبه وتكون اما ان يضمنه  
على حاله مع الضمان وتفضل اما ان يضمنه كمالا يلزم هو ملكك  
وليس له ان يجعل المنكس بالدين لما ذكرنا ولا اصل عند محمد  
ان النجوة والضمانان باقية للاصل وهو الوزن ولا يضمن  
في المماثلة الا انكسارها وتقتضي في المضمون ان يضمن  
ان كان في الوزن وفيه ضمانا بالدين وزنا يضمنه الدين  
الي الوزن والامانة النجوة والضمانان وان لم يكن في الوزن  
وفا وفي قيمته وفا يضمنه من قيمته الوزن في تمام الدين  
فيحصل وضمانا والزنا حادثة عند التملك يصير الزين  
مستوفيا دينه ما لم يرد الا الضمانا وحدها ولا الاخر فان كان  
ادى الي احد هما ضمن الزين قدر الضمان منه من خلا فحسبه  
ويكون ضمانا بالدين ويمالك المضمون وعندنا ان يكون عند

天

الانسان كان محباً ان يشاء فكله بجميع الدين وان شئت جعله بالدين ما لم يؤد الى الضرر باحد هاتين الرأيتين حاد الاكسار  
محالة الهلاك ثم جئنا هذه المسألة على ثلاثة أقسام  
فيما اذا كان الدين مثلاً وزن الدين وقسم فيما اذا كان وزنه  
اقل من الدين وقسم فيما اذا كان وزنه اكثر من الدين القسم  
الاول ينقسم الى ثلاثة أقسام اما ان تكون القيمة مثلاً  
الوزن او اقل او اكثر وينقسم كل قسم من الاخيرين على خمسة  
اقسام علمياً فنقسمها الى خمسة وعشرين قسماً القسم  
الاول انما تربية التشاير بقولنا ان تشايراً وقظاً ربيعي  
لورهم قلب فطنة وزنه عشرة وقمته عشرة بعشرة فذلك  
هلك بالدين تشايراً واعتباراً للوزن وان لعدم الضرر باحد وان  
انكسرت فذهبت ان تشايرتك جميع الدين وان تشايرته فبقيته  
من جنس ما ومن خلاف جنسه وجعلته رهناً مكالته ومالك  
المرتين المنكسرة وعند محمدين تشايراً له فبقيته بجميع الدين وان  
تشايرته ما لم يكن وان كانت قيمته اقل من وزنه فذلك فبقيته  
انتي حذيفة يصير متوفياً لدينه اعتباراً للوزن وعندنا  
يعني المراتين قيمته من خلاف جنسه ومثلنا لظهور  
وجعل الرهنا رهناً لا تشاير وان تشايرتك بجميع الدين  
وليس له ان يجعله بالدين لا تشايراً ما عندنا فظنا  
وكذلك محمداً ان الزين ينصرف الى محالة الهلاك وان  
كانت قيمته اكثر من وزنه فذلك صارت متوفياً لدينه بالاجماع  
اعتباراً للوزن عنده وصر في الامانة لظهوره بالمضنون  
الظنون عند محمد وعندنا يترقب وان كان مصير الرهنا  
والامانة ان يكون في ظهوره فذلك صارت متوفياً بقدر الظنون  
منها والباقي منها ما لا تروا انكسرت جميع قيمته من خلاف

جسده وعند في حنيته لانه وزنه كله مضمون وهو المعتبر عند  
 وجعل الضمان رهنا وملك الميراث الملك وانما افتكته بجمع  
 الدين وعند في يوفى ليعين الميراث بقدر المضمون منه والظاهر  
 اما انه حتى اذا كان يساوي خمسة عشر والمساواة بها ضمت  
 ثلثه وهو عشرين ففعلت الميراث ثلثي الميراث وثلث العاين  
 اما انه يكون رهنا مع الضمان وتفضل لئلا يكون الرهن شاعا  
 وانما افتكته بجمع الدين وليس له ان يجعله بالدين وعند محمد  
 ان نشأ بعهده بالدين كما في حالة الهلاك وانما افتكته بجمع الدين  
 والقسم الثاني وهو ان كان وزنه اقل من رهني بجمع دينه  
 وزنه ثمانية مثلاً فهو على خمسة اوجدها ان تكون قيمته  
 مثل وزنه ثمانية واقل والآخر من وزنه اقل من الدين تسعة  
 او مثل الدين عشرة والنسبة من الدين خمسة عشر فمذا الهلاك  
 يصير موقوف في الدين بقدر وزنه فيلزم جوده كلها وعند في حنيته  
 فتذهب ثمانية من دينه ويترك بعد دينه على الرهن  
 لانه الميرة عنده للوزن دون الجودة والصياغة وهذه  
 معنى قول الشارح وان كان الدين ازيد من وزن الرهن فالزيد  
 من الدين يبقى في ذمة الرهن بطلان سببه وعند في حنيته  
 الميراث بجمع دينه على وجه الدين كما في قوله في حنيته  
 الميراث بجمع دينه لان الميرة للوزن على ما بينا ووزنه جميعه  
 مضمون فيضمن قيمته بالغة ما بلغت ولو بلغت الوفا وان  
 نشأ افتكته بالدين كله ولا شيء له عليه لان اعتبار الميراث  
 عنده وعند في حنيته كانت قيمته مثله في ذلك وهو من الدين  
 بقدر وزنه اذا ضرر عليه بما فيه ويوجب الميراث بالفضل على  
 الرهن فان انكسر خير الرهن بمنزلة المضمون والا فتكلا ان  
 عند في يوفى وعند محمد بغير دين ترك بالدين بقدره وليس

الا فتكلا

الافتكلا وان كانت قيمته اقل من وزنه فعند الهلاك يضمن  
 قيمته ويكون رهنا ملكا عنده ولا يجعل بالدين لان فيه ضرر  
 على الميراث ان ذهب من الدين قدر وزنه وان ذهب بقدر  
 قيمته يلزم الرهن الا اذا كان رهن الميراث بغير حقه قدر  
 وزن الرهن لان المنع حقه وان انكسر خير الرهن بين ايقتك  
 بجمع الدين وبين ان يضمنه قيمته من خلاف جسده او  
 من جسده رجا ويكون رهنا عنده وليس له ان يجعله  
 بالدين عند محمد كما فيه من لا ضرر بالميراث كما في حالة الهلاك  
 الا بوضعي الميراث فان كان قيمته الثمن وزن او اقل من الدين  
 تسعة فعند الهلاك خير الرهن ان نشأ افتكته وان نشأ ضمه  
 قيمته من خلاف جسده او جسده جيد قيمته مثل قيمته  
 الرهن فيكون رهنا عنده لانه لو ذهب من الدين بقدر وزنه  
 بغير الرهن وان ظهر بقدر قيمته لزم الرهن فيضحي ما ذكر  
 وان انكسر خير الرهن بين الا فتكلا ويضمن الميراث بشر  
 يكون الضمان رهنا عنده وكذا اذا كانت قيمته مثل الدين  
 عشرة لما بينا من فدهمها وان كانت قيمته اكثر من الدين  
 خمسة عشر فان صدك غرم الميراث ثلثي قيمته عند في يوفى  
 ويرجع بدنيه ويملك الميراث وطلته على صدك الرهن فيضمن  
 وتكون رهنا مع الضمان لان الجودة والقياسية معتبرة  
 عنده وان انكسر ينظر ان نقص بالانكسار قدر الزيادة  
 على الدين فلا ضمان على الميراث لان الايدى اما عند في حنيته  
 ما بينا من اصله وان كان النقص اكثر من الزيد على الدين  
 خير الرهن بين فتكلا بجمع الدين وبين تعيين الميراث  
 قدر الدين من قيمته من خلاف جسده ويكون رهنا  
 عند القسم الثالث وهو ان كان وزنه الثمن الدين

وهو الذي اشار اليه الشارح بقوله وان كان الرهن اقل من الدين بان رهن قلب فضة وزنه خمسة عشر عينا في درهم فهو على خمسة اوجه اما ان كان قيمته مثل وزنه واكثر من الدين او مثل الدين واقل من الدين فالاولى ان يبعث فان هلك ذهب مالدين فكذا مضمونا وكلته وهذا عندنا في حنفية كفى ما كانت قيمته لانه لا يعتبر عند المالكة الا وزنه وان اشترى هو بلخياريات مثا افتكته بجميع الدين في الصنعة وان وان شأضمنه ثلثي قيمته بالنفاة مبلغ لانه لا يعتبر الا الوزن فان كان وزنه كفه مضمونا ضمن جميع قيمته وان كان بعضه فدفعه ويكون الضمان رهننا ونمليك المزين قدر ما ضمن من الرهن وهو الثلثان والثلث اما ان يبيع على ملك الرهن ويكون رهننا مع الضمان ويفضل لكل يلزم رهننا المتاع وعند ههنا كان قيمته مثل وزنه فعند الملاك يذهب بالدين ثلثه امانه وثلثاه مضمونا وان انكر فعند الذي يوفى خير الرهن ان شأ افتك بجميع الدين وان شأضمنه ثلثي قيمته ويكون رهننا مع الباقي على الوجه الذي ذكرنا لا في حنفية وعند محمد ان شأ جعل ثلثيه بالدين وان شأ افتك بجميع الدين لما عرف من اصله وان قيمته اكثر من وزنه عن زين فان هلك ذهب بالدين مضمونا واما ان وان انكر فعند الذي يوفى ان شأ افتك بالدين وان شأضمنه الدين والباقي لما يكون رهننا مع الضمان وتفصل بالدين بينا وعينك المزين المضمون وعند محمد تفصل بالدين اقل من الدين على الوزن واقل من قيمته التفصيل ان الامانة قد زاد الرهن على وزنه واقل من قيمته التفصيل ان الامانة تفصل عنه عندك فيجبر على النكاح وان زاد التفصيل لا يستحق الا حصة في كل حصة على ذلك حتى صار قيمته

اقل من وزنه خير الرهن ان شأ ترك ثلثيه بالدين واخذ الثلث وان شأ افتك بالدين وليس له ان يضمنه لما عرف في مذهبه وان كانت قيمته اقل من وزنه واكثر من الدين اتفق عشر فان هلك يضمن المزين قدر الدين وهو خمسة اسداس قيمته القلب لان الميرق عندها لتوزن والقيمة جميعا وبالوزن والقيمة وفان الدين وزيادة والمضمون من الرهن عشرة والباقي امانة وان انكر ضمنه بحصته وهو عشرة جزء من اثني عشر جزء منه لان المضمون منه خمسة اسداس باعنته القيمة لا باعنته الوزن لانها معتبرة عندها وان كانت قيمته مثل الدين ان هلك ضمن المزين جميع قيمته لتعذر جعله مستوفيا باعنته المزين او القيمة وقال في الحريه ضمن المزين ويتخير لان القيمة معتبرة عندها مع الوزن ولا فاقا القيمة بتدبير المضمون من الرهن وفي عشرة لان قيمة العشرة من الرهن اقل من عشرة الدين فيتخير ان شأ جعلها كلها امانة وان شأضمنه عشرة من خلاف جنسه ويكون رهننا عندك ودينه على حاله لغيا للضرر عن نفسه وان انكر ضمن قيمته لان القيمة معتبرة مع الوزن عندها وقيمته عشرة فيترك جميع القلب عليه بعشرة وان كانت قيمته اقل من وزنه ثمانية ان هلك ضمن قيمته ورجع بدينه لان القيمة لا يغير في مع الوزن عندها وان وجد الوفي في الوزن لم يوجد في القيمة فيتخير له ان يضمن قيمة القلب ثمانية ويكون رهننا عندك وان انكر ضمن قيمته لما عرف في الدين في الدين وصدور الرهن لقيمة فان لم يجد الاصل تركة من آخرها فحصة فيه من الغضنة درهم وفيه قرض يساوي تسعة دراهم

المرزبن بعض الغلب ما ضاها بميز ويكون الباقي رهنا  
مع الضمان الا في رواية عن ابي يوسف ولو كان الدين فلو سا  
قلت لم يمتد في الترخاينة قال في الاصل من عند رجل  
طستا او نور او كونا بدره وفي الهمز وفي الاصل فان هلك  
الرهن هلك بما فيه وان لم يفسد فان كان شيئا لا يوزن فانه  
يسقط من الدين حصه النقصان فاما اذا كان موزونا  
فان الهمز بالخيار ان شاء افلكه بجميع الدين وان شأ  
ترك عليه بالقيمة عند ابي حنيفة وعند محمد ترك عليه  
بلا دين وذوق قول ابي يوسف في هذه المسألة مع ان  
حنيفة قال يمتد لقيمة السخسي وما ذوق قول ابي يوسف  
مع قول ابي حنيفة في هذه المسألة لا يستقيم على ظاهر  
رواية ابي يوسف فيما اذا كان في الرهن فضل الذي لم يخط  
رجل رهن رجلا بمائة درهم من حنطة يساوي ما يبتن فان  
هلك صار الدين مستوفى بنصف فان اصاب ما فعقدت  
وانتفعز ان شاء الرجل فقله بالدين ولا شيء له ولا شيء  
ضمنه مثل نصف الكلب ويصير النصف القاسد ملكا  
للمرزن ويكون ما ضمن مع نصفه رهنا عندهما وعند  
محمد رجلاه ان يجعل نصفه بالدين ان شاء فان كان في  
ملكه فضل من ماله يتصدق به في خزانة الكل وفي  
المسوط اذا كان الرهن مثالي الدين كيلا ووزنا ونزوية  
مثل قيمته او اكثر ذهب بما فيه لانه صار مستوفيا لمثل  
حقه وان كان في قيمه من ماله يذهب بالدين ويجوز  
المرزن مثله وبأخذ دينه وكذلك اذا فسد ولو رهنه سر  
حنيفة يساوي ما في ملكه يصدق يساوي ما في فضاع  
الدقيق دفع المرزن مثله ولم يذهب بالحنطة لانه اقل

المرزن

بعثرة فذلك فهو ما فيه عند ابي حنيفة ربح على كل حال وعلى  
قول ابي يوسف ومحمد ان كانت قيمة الحنطة درهم او اكثر فذلك  
الموجب واما اذا كانت قيمة الغنمة التي في النعم اكرم درهم  
فان كانت نصف درهم مثلا فان هلك النصف تسقط  
تسعة دراهم والرهن النصارى في الغنمة التي في النعم ان شاء  
جعله بدينه وان شاء ضمنه قيمة الحنطة نصف درهم ثم يجمع  
المرزن على الرهن بدره فاما ان انكسر فان انكسر الغنم  
دون الحنطة يسقط من الدين الدين كان بازا الغنم  
بقدر ما انتقص الغنم بالاجماع وان انكسر الحنطة فالرهن  
بالخيار عندهم ان كانت قيمة الحنطة درهما واقل فان  
اختر الترك فقله قول ابي حنيفة وابي يوسف يترك بالقيمة  
وعند محمد ربح بالدين وان كانت قيمة الكرم درهم يترك  
كان درهما ونصفه فقله قول ابي حنيفة اذا اختار الترك  
يعضنه جميع قيمته درهما ونصفه ولكن من الذهب وعليه  
قوله ابي يوسف يترك عليه ثلثي الحنطة بقيته من الذهب  
وعند محمد ان وجب الكسر نقصا نصف درهم قد رهنه  
فانه يجبر الرهن على الفكاك بجميع الدين ولا يجبر ان وجب  
الكسر نقصا فان الرهن نصف درهم يجبر الرهن واذا اختار  
الترك ترك عليه الدين لا بالقيمة كذا في الحنطة ولو انكسر  
سيفا محلي قيمة السيف محسونا درهم ونصفه خمسون  
درهما بمائة درهم فهلك فهو بما فيه لان ماليتها وفاد الدين  
وان انكسر النصل والحلية يخل من الدين بحساب نقصان  
النصل كما في المسوط ولو رهن فلوسا ففسدت في وقت  
هلكت بالدين ولو رهن سحره لم يمتد ولو انكسرت  
ضمن القيمة فاد الدين عند ابي يوسف ربح في كل موضع ملك



كما انهما وكذلك اذا فسلا رهنه الرصيد بدين ردين الرحمن  
يساوي كرو نصفها منها فسلت قال في زيد ذهب بدين ردين  
لانه لا عبرة بالمجودة في موالا الرافضا كالكفيل رهنه بالدين  
ردين نصفه بهذا ونصفه وقال ابو يعقوب ان شأنا منه  
منكره واعطاه الدين وان شأنا صير للدين خذ الدين واعطاه  
المال لان المجودة في موالا الرافضا قيمة في غير عقود المعاوضات  
والرهن عقد مستقلا لا معاوضة حقيقة فصار كمن له  
الجيا اذا استوفى الدين ومن له الردي اذا استوفى الجيا  
وهلك له اذ يد القصور ويستوفى رهنه عنده فبذلك  
علم ذلك وقال محمد بن رهن رجل را من طعام قيمته  
ثلاثمائة درهم بدين قيمته مائة مائة في صاب الرار رهن  
مانقصه مائة وكيلة واقطع حاله فعلم الرهن ريساوي  
ما يتبع رهنه لان الرهن كان منه مائة مضمونة فاحد رهن  
كرب الدين وكان حركها تين المائتين مضمونة باحد رهن  
بدين الدين والمائة الاخرى ليست بمضمونة فكان في الرهن  
فصل مائتين في مجوده وقيمة ثمانية مائة منها مضمونة  
والمائة الاخرى امانة فلما احصاه مانقصه من مجوده مائة  
جعلنا نصفها من الامانة ونصفها من الضمان فسد  
عنده حصص الامانة وهي خمسون درهما وخرج حصص الضمان  
وهي ريساوي مائتين وخمسين ولو صلت نصفه لاصاب  
النصف الثاني مائة فصار ريساوي مائة ونصفه المائتين  
درهما بغير الرهن كرا قيمته مائة وخمسة وعشرون  
لان النصف الثاني كان قيمته مائتين وخمسين الثلاث  
قلته امانة وثلاثه مضمون فبطل عن الرهن حصص  
الامانة ووجب عليه نصف ريساوي مائة فكان المضمون

نصفه واما النصف الثاني لانقصه المائتين من المجودة  
فكانت هذه الخمسون ونصفها امانة ونصفها مضمون  
فبطلت عنه حصص الامانة خمسة وعشرون درهمه نصف  
كيساوي مائة وخمسة وعشرون كالمقتله الطوري في  
تكونه الجوايع عدل المشرط على الدين رهن المشرط للمعبد  
بالدين شيئا معينه كذا السيق او باعده على شرط ان  
يعطى المشرط كفيله كذا ان اي بالدين بعينه اي الرهن  
صه التبع استحقاقا والغنا س ان لا يجوز رهنه البيع بهذا  
الشرط لانه شرط لا يقضي به المشرط فيه منقصة لاحده من  
ومثله مفسد للبيع ولا يصفقة في ضعفته وهو من رهنه  
ووجه الاحتساق انه شرط ملايم للمقدان الرهن  
للاستيناق وكذا الكفالة والاستيناق يلائم المشرط اذا  
كان الكفيل حيا في المجلس وقبل اعترافه بالمعبد والملايمة  
فصع العقد واذا لم يكن الرهن والكفيل معينا وكان الكفيل غائبا  
حتى فترقا لم يبق معنى للكفالة وان الرهن للمعبد فبقى الاعتبار  
لمعنى الشرط لا للمعناه ففسد ولو كان الكفيل غائبا في ظرف  
في المجلس وقبل صرح ولا يلزم رهنه معينا فافترقا على  
ان يقيمن الرهن في المجلس او للمقدان في المجلس حال احاز  
البيع وبعد المجلس لا يجوز اذا امتنع المشرط عن رهنه المين  
او للكفيل المعبد ولا يجوز ان يترك على الولا من رهنه  
الرهن عند رهنه لا يزم عودا لا يجاب والنفيل وقال في رهنه  
لانه صار رهنه حقا من حقوقه مائة كالمشرط في  
عقد الرهن قلنا عقد الرهن يبرع ولا يجوز على المعبد كالمو  
علم ان المالك لا يشارك في ترك الرهن والا لا يبرع  
للتبايع ففسد حقه اي البيع لغوات الوصف الرهن فيه وفوته

منه من غير ان يبيع منه  
 من غير ان يبيع منه  
 من غير ان يبيع منه  
 من غير ان يبيع منه  
 من غير ان يبيع منه

يوجب الخيا ركسلا مة المبيع من العيب الا ان يدفع المشوي  
 الثمن حالا وحصول المقصود ان يبيع الخيا ويمنع المبيع  
 ايضا لو دفع المشتري قيمة الرهن والركسلا مة المبيع  
 عن حصول المقصود من الرهن المشروط بحصول قيمته  
 قال السيد احمد هذا جواب سؤال حال حصوله ان المذکور  
 في ارض شرط المدين والقيمة لاد الصورة اعادة والمقصود  
 من الرهن قيمته وان قاله المشتري لبايعة وقد عطاها شيئا  
 غير مبيعه صورته رجل اشترى عبدا من رجل بايعة ولم يبلغ  
 الثمن بالاعطى لبايعة العبد شيئا فقال امسك هذا السيف  
 حتى تعطيك الثمن حتى تعبد لولي السيف رهن لئلا يظن  
 ان الرهن وهو صاحب السيف بما ينسب اليه يعني انه انما  
 يبيع عن معنى الرهن وهو ليس بالبايعة والقيمة في  
 المقصود لهما في حيث كانت الكفالة بشرط اعادة الاصل حواله  
 وللمرأة بشرط اعادة المبيع كماله ان لو قال ملكك  
 هذا المذکور ببيع المذکور بموجب المبيع كماله قال نعمنا  
 بكذا خلافا للمثاني في رواية عنه وهو قوله في الثلاث  
 يعني ما لك والشا في واحد فقالوا لا يكون رهننا لان قوله  
 امسك يحتمل الرهن ويحتمل الا ببيع والثاني اقرارها فيقضي  
 بهنوته بخلاف ما اذا قال امسك بك يملكها ويملكها  
 لانه لما قاله بالدين ففد عني جهة الرهن ولطوب عليهم  
 ما شرعناه وانما قيدنا في بيعنا ببيعنا بغيره  
 المشتري لانه لو قال ان المشتري قال ان المشتري امسك  
 هو المبيع وهو العبد في ارضه وفي صورة المسألة المذكور  
 اشترا ببيعينه لو كان قال المشتري لتابع العبد امسك العبد  
 بعد فرضه من بايعة لانه اي العبد المشتري حينئذ

اي بعد

اي بعد فرضه يصلح ان يكون رهن بيمته حتى يثبت فيه حكم  
 الرهن وذلك بخلاف ما لو قال المشتري للبايعة قبله اي قبل قبض  
 المبيع منه امسك امسك حتى تعطيك الثمن فانه لا يكون رهننا  
 لانه اي المبيع قبل قبضه بعد مرور الاجاب والقبول عليه  
 محبوس حاله من وضمانه بخلاف ضمان الرهن فلا يكون رهننا  
 بضمانه بخلاف ضمانه لانه لا يكون رهننا حتى لو قال له امسك  
 المبيع حتى تعطيك الثمن قبل القبض فذلك انفسه المبيع  
 كما هو في كتاب البيوع يعني الكلام فيما لو كان المبيع الذي جعله  
 المشتري رهننا قبل قبضه مما كان من المبيع الذي يفسر بملكته  
 كالمذکور وخبر جدها بظا المشتري وخاف الثمن فله جائز  
 للمبايعة بهيه ووسع المشتري الاخر بايعة مما كان ما عدل  
 الاول لا يري ابقاه عنده محبوسا في يمينه فصدقه الما يري  
 اي بما زاد من الثمن الاخران فيه شبهة اي شبهة مال الغير  
 وهو المشتري حيث لم تحصل الاقالة منه في الظاهر رجوعه  
 الى درهم غلة رجل فقال امسك هذا الاقالة المذکور بملكته  
 واشهدك بالقبض فقال صاحب الدين اعطني حتى تشهد اني قد  
 امسك الاقالة المذکور واشهدك بالقبض ولو قال اخذ هذا الاقالة  
 حتى تشهد بملكته واشهدك بالقبض فانه لا يكون رهننا  
 لانه لو قال رهنك هذه الدار وهذه الارض او هذه التوبة  
 واطلق ولم يخصص شيئا دون غيرها البنا والتسوية  
 المذکور في الارض والارضة والارز كذا في الما يري رهن رجل  
 عند رجلين بدين كل واحد منهما عتقه شتر سوكا  
 ديهما من جنس واحد ومن جنس آخر فمشتري ما دكان  
 دين احدهما درهم ودين الاخر ثمانية في الموعدين عن اياهما  
 صاع اذا قبلوا ولو قبل احدهما دون الاخر لا يصح كما في النيب

منه الى علمه  
 منه الى علمه  
 منه الى علمه  
 منه الى علمه  
 منه الى علمه

ولا يصح الا ان يرضى على الايساخ فان نص الرهن على اعيان  
وقال رهن من كان كل واحد نصها لا يجوز ذكره صاحب  
الشرح وذكرها ايضا انه لو رهن مئنة واحدة عند اثنين  
لا حدها الشئان ولا ثالثه لم يجز ولا ذكره في الخلاصة  
وكلمه اي كل الدين رهن من كل واحد منهما لان الرهن  
اضيف الي كل الدين في صفة واحدة ولا يكون ثانيا  
باعثا بعدد المستحقين موجب جملة محبوسا بالدين  
وهو لا يقبل الوصف بالجزء فصار كله محبوسا بدين  
كل واحد منهما اذ لا تضيق فيه استحقاق المحبس ولهذا الرهن  
لا ينفصم على جزاء الدين بل يكون كله محبوسا بكل الدين  
ويكفي جزء من اجزائه فلذا هنا يكون محبوسا بدينها ودين  
كل واحد منهما على الاقل وكل جزء من أجزاء دينها فلا  
يشوب بخلاف الهبة من رجل حيث لا يتصور عند الرضينة  
لان الدين تنقسم عليها لا استحقاق شيئا للمالك لكل  
واحد منها في الكافي ثبت الشيوخ ضرورة ولو اصلية كان  
الرهناك غير شرطين يعني كائنا شرطين او اقل من ذلك  
بما ان الرهنان كانا صاخر الرهنين يعني يرضى الرهنان  
او شرهما او الرهنين لا يرضى عندهم مثل ذلك فكل واحد  
منهما اي الرهنين في يوفيته المختصة به كالعقد في حق  
ثبوت الاخرين وهو اذا هلك عند العقد سقط دين الرهن  
فيستقط دين من هلك عنده ودين الاخر فليدرك ذلك  
الرهن في ضمان كل واحد منهما حتى لو هلك الرهن عند صاحب  
الرهن يكون الرهن على كل واحد منهما تنصفا هذا لو كان الرهن  
على اثنين فكل واحد كان الرهن مما يتجزأ فكل واحد يجب  
على كل واحد منهما حسب النص من الرهن فلو وقع أحدهما

له آية لا يخرج من الرهنين كله اي جميع الرهن فلهذا عند المرفوع  
اليه ضمن الا ان يرضى على الايساخ فان نص الرهن على اعيان  
واصله ما لا يرد عليه فصار اذ ارد عند رجلين شيئا يقبل  
القسم ففرض احدهما كله الا فكل الدين يرضى عنده  
خلافا لما ذكره في الوصل الرهن عندهم عند أحدهما  
ضمن كل واحد منهما حصته صورته كما في البنائية ان تكون  
احدهما عشرة على الرهن والا خمسة عليه والرهن ثلاثة  
درهما فلهذا عند رجلين من الرهن فسقط العشرة في دينها الثلاثة  
ويستقط من صاحب العشرة ثلثا ومن صاحب الخمسة  
ثلثه فيكون على الرهن كلها حصتها فثلث العشرة وثلثا  
وثلث واصلها ثلث الخمسة وثلث العشرة وثلثا  
كل واحد منهما السدس لا يخرج من الاستيفاء يعني لان كل واحد منهما  
يصبغ شويها بالمال وليس أحدهما اولى من الآخر فيسقط  
عليها لان الاستيفاء مما يقبل الجزاء فان قضى الرهن  
دين احدهما اي الرهنين فكله اي جميع الرهن رهن للآخر  
من الرهنين كما مر في قولنا لما تن وكلمه رهن من كل منهما ان  
كل الدين رهن في دين كل واحد منهما بلا توقف اي بلا تجزؤ في  
التبيني لان كله محبوس بكل جزء من أجزاء الدين فلا يكون  
له استحقاق شيء منه ما دام بقي من الدين باقيا كما اذا كان  
الرهن واحدا وكالمبيع اذا أدى أحد المستترين حصته او اشتد  
واحد اياه حصته بعض المبيع وان رهنا اي رهن شخصان  
رجلا او رهننا واحدا رهنا واحدا دين عليها يعني كان  
الرهن على رجلين ودينها سيفا في دينها جميعا صاع الرهن  
بكل الدين ويسقط الرهنين الاستيفاء كل الدين اذ لا يشوب  
يعني لان قبض الرهن يحصل في الكل من غير شيوخ وتوقف

ستانية مثلاً كان له أي الله أن يقتض من المرتبة أحدها  
أي العبدية إذا رآه الله ما أي القدر الذي سمي الله  
له أي ما عينه في مقابلة ذلك العبد الذي يريد أن يأخذ  
كالودع أي ما يقتضي العبد المتعلق بها هذا في الديات  
لأن التفرقة بينت في الله بتسمية حصة كل واحد  
منها لأن فصول العقول في أحدها لا يكون شرطاً لصحة  
العقل في الآخر إذا قيل في أحدها مع فيه بخلاف البديع لتعدد  
العقد بتفصيل الثمن الصواب أن نقول بتفصيل البديع  
وهو الدين في الله لا يسمع بينهما أن العقد في البيع لا ينفرد  
بتفصيل الثمن ولا الوقت بالبيع وأحدهما دون الآخر  
بطل البيع في الكل لأن البايع يتفرق بتفريق الصفقة  
عليه لأن العادة قد جرت بغير أدب الحكيم في البيع  
فيلحق الضرر بالتفريق ولا كذلك الرهن لأن الرهن  
لا يتفرق بالتفريق وإنما يبطل هو باء ما إذا لمات من  
اختلاف حكمه فيما سلكوا أحدهم ويسمى الإصحع وأما علي  
رواية الأصناف فلا فرق بين ما سمي باسمه لا العقد  
متحد فلا يتفرق بالتسمية كالبيع وهذا البيع في الأول  
وقالوا تعدد الصفقة بتفصيل الثمن وإن لم يتكرر الإيجاب  
وفي الخلاصة ما ذكر في الأديات قول محمود في الأحكام  
قولهما وكذلك لو كان الدين من جنس مختلفين خمساً يه  
درهم وخمساً يه دينار فقتضى أحدهما ليس له أن يقتض  
أحدهما ويبطل بينة كل واحد منهما أي مودع رجلي عنده  
أي أن كل واحد منهما قد الشئ كعقد مثلاً عنده وقضيه  
يعني لو كان العقد في درهم ورجل خرم على صاحب  
البديع رهنه في غيرة ذلك هذا دين في عليه وأقام بينة

أما كما لا يوجب شبهة على الرهن فإنه يجوز أن يكون ملك الغير  
مروءة الدين الغير كالمواشاة رهنياً وهذا لا ينافي ما رهننا حلة  
فقد رهننا بكونه كله رهننا كل واحد منهما بدينه لأنها قد صدرا  
صحة الرهن ولا يصح إلا بالجمع كل واحد منهما رهننا بدينه  
لأنه لو كان رهننا نصفه بدينه لم يصح لأنه يكون رهن  
المتاع فصار كل منهما رهننا كله فتصحيح الرهن لأنه يجتاز  
لتفريق عقداً رهن ما آمن وهما قد أئتمنا بأدراك الاتي أن  
من رهن عبيد غيره بأذن مالكه ما لم صار رهننا كله بكل  
درهم مثلاً حتى يوفى كل الدين الأدرهما بكونه العبد رهن  
بذلك الدرهم فكذا هذا وتعتبر اتحاد صفقة الرهن واختلافها  
ولا يعتبر اختلاف الدينين وإنما هما حتى لو رهن بدينه  
عينا في صفقتين لم يجز اختلاف صفقة الرهن وتلك الشئ  
في كل صفقة ولو كانت أحداً الرهنين فوفيه الاختلاف رهن علي  
حاله لأن الوارث يقوم مقام المورث في حقوقه وأما ملك  
والرهن لا يبطل بموت الرهن ولا بموت المورث فيبقى الرهن  
عليه حاله كذا في الطوري عن بسوط ولو رهن رجل عبيد  
بالغني قيمة أو أحد جسمانية ولم يسم لكل واحد منهما قدر  
الدين إلا بأخذ الرهن أحدهما أي أحد العبدين بمقتضى حصته  
من الدين كالتسمية حتى يقتضي باقي الدين وذلك لجس الرهن  
الكل من العبدين بكل الدين يعني لأن مجموع العبدين محبوس  
بكل الدين فيكون الجسم محبوساً بكل جزء من أجزاء الدين  
محصلاً للمقصود وهو الممانعة في العمل على الإيفاء فصار  
كالبيع في بدالائه فإنه يحبس فكل جزء من أجزاء الثمن  
فإن سعى الرهن في كل واحد منهما أي العبدين الرهنين  
شيئاً من الدين كان قال رهنه في هذا في رهنانية وهذا في



فاذا ارثتها جملة لان العقدية من جانب الرهن واحد  
وحصول رضاي كل واحد منهما بثبوت حق صاحبه في  
الحبس معه وجبته حتى انتفى ثبوت الحق لكل  
واحد من الرهنين فيهلك العقدان كان في يد واحد  
او في يد كليهما مائة لا مضمون اذ لم يقع الا بالاطلاق والباطل  
لا حكمه وهذا اذا لم يورخا لم يورخ بينه كل واحد من  
مدعي الارثتان فان ارثا كان صاحب الشريعة الا قدم  
خارجا كان اورد البذل ولا انه انشئه في وقت لا ينال عنه  
فيدها حتى في دعوى الشرا وكذا اذا لم يورخا او ارثا وانما  
على السو الكن كان الرهن في يد احدهما كان ذوالمد حق  
لقرينة سنده يعني لان تمكنه من القبض دليل على سنده  
كعدمه كالحاكم امرأة او شرا من واحد وقد نقل في الهندية  
عن الحريط انه اذا ادعى الرهن الواحد رجلا كان كل واحد منهما  
يدين له رهن منه وقبض منه فنده المسألة على وجهي  
الاول ان يقع الدعوى حال حياة الرهن وانه على ثلاثة  
اوجه الاول ان يكون الرهن في يد احدهما وفي هذا الوجه  
ان لم يورخا او ارثا وثا ورثتهما على السو يقضي بالرهن لذني  
المد ولان ارثا ورثا احدهما فلا سبق خارجا كان اذ  
المد لوجه الثالث اذا كان الرهن في يد الرهن وفي الوجهين  
جسما ان سبق تاريخ احدهما فلا سبق وان لم يورخا او  
ارثا سوا فالقياس ان لا يقضي بشي من الرهن لو جدهما  
وفي الاحتسار يقضي بينهما حتى لا يحد بينهما ينصف جهة  
وبالقياس فالحكمة المذكورة وايضا ان يسليمان وفيه وادب  
البرص فانه لا يقضي لو جدهما بشي فبا سوا احتسار فاقالو  
وما ذكره رواية ابي سليمان اصح والوجه الثاني هو وقوع الدعوى

سبق

عليه وفق ما ادعاه وجار جارا خادعا على الدين في يده ذلك العبد  
مثلا ما ادعى الاول ويرهن على دعواه فذاع الرهنان  
على رهن واحد لم يبيننا اتحاد عقد الرهن وكل من المدعي  
يدعي قبض العبد لاصون من الرهن للمظن عليه فلا يجوز على  
اخذ من الدينين لان كل واحد منهما اثبت بهيته ان  
رهنه كل العبد ولا وجه للقضا الكل واحد منهما الاحتسار  
كونه كله الا لان العبد الواحد يحمل ان يكون كله رهننا  
لهما لاجل ان يكون كله رهننا لذلك ارجا الاخرين واحده وجه  
الى القضا لكل العبد لو جدهما لعدم الاولوية ولا وجه  
الى القضا لكل واحد منهما بالنصف وهذا معني قوله ولا  
يمكنه تنصيصه للزوم اياه لانه يقضي في الشروع فيها تنزل  
اي بهيته على رهن من الرهنين حيث تقدر العمل بها  
ولا يقال انه يكون رهننا لهما كما انهما ارثتها معا اذا جسر  
التاريخ حيث كان كل واحد منهما قايما بهيته على ما ادعاه  
ولم يمتك تقدر احدهما فيجعل كل ايهما وقعا معا كما في الفرز  
والوحي فيجعل نصفه مضمونا حتى كل واحد منهما وكله محو  
بحق كل واحد وجعل وكتاب الشهادات هذا وجه الاحتسار  
لا فانقول هذا عمل بخلاف ما اقتضته البينة لان كل واحد منهما  
اثبت بهيته حسبا يكون وسيله الى استيفائهما تمام  
حقه والقضا بانهم ارثتها معا يثبت حسبا يكون وكيل  
الى استيفاء النصف حقه حيث يصير نصفه مضمونا بنصف  
الدين وهذا على ما تشبهه الشرا في كل واحد من الرهنين  
شرا لكل واحد منهما انه رهن الكل منه بكل دينه فكان العمل  
بالقياس ولو لقوة دليله وهو ان كل واحد منهما لم يبرهن  
الا على انما قلنا انه خاصة ولو برهن عن رهنه الاخر بخلاف

بالموت اي يموت الرهن استيعا يعني في بيابك وجهه الا تخفى  
ان العقد لا يبرأ دلالة وانما اراد الحكم وحكمه في حالة الحياة  
لحبس والشايع لا يقبله ويصل الموت انما يبرأ الاستيف  
بالبيع من غنمه والشايع يقبله وصار كما اذا ادعى رجلي  
نكاح امرأة بعتيها معينة او ادعت اختا او حنيفة  
النكاح على رجل فقتلها قبل الميشتان في حالة الحياة وتقبلها  
بعد الموت ويقضي بالميراث بينهما لان الارث يقبل الانسا  
ك في الهابة والتبني قال في الحط وقوله محمد بن قنبر  
في الكتب وقال هذا الذي ذكرنا اذا ادعى الرهن من واحد  
واما اذا ادعى الرهن من اثنين وبرهننا والرهن من واحد  
احدهما كما لو ادعى زيدان هذا العبد مرجان رهنه خالد  
في دين استلانه مني وبرهن وادعى عمروان مرجان هذا  
رهنه مني في دين وعليه وبرهن وهذا المسألة على  
اربع اوجه الوجه الاول ان يكون الرهنان غائبين  
الرهنان رج ورجل ذبا اليد وفي هذا الوجه يقضي  
بالرهن لولي اليد وان رجا مع ذلك وقارن هذا رجا سبق  
وان كان الرهنان حاضرين يقضي برهننا النجار وادع  
كان احد الرهنين حاضرا والاخر غائبا فانه لا يقضي للنجار  
ما لم يحضر الرهن الاخر فاذا حضر الاخر يقضي لنا نقتله في  
الهندية اخذنا من المدعيون بدو رضاه لتكون  
العامة عندهم رهننا اي عندنا اخذنا في دين للاخذنا في  
الماخذنا من رهننا على رهننا غريبا كما في السراينة  
فلا يجوز اخذه ولئن اذ هلكت العامة عندنا اخذنا ذلك  
هلاك الرهنون لا هلاك الغصب فلا يقضي للاخذ ما  
زاد من قيمة العامة على دينه قال في العامة وهي يهلك

بالموت

بعد ما مات رهنه اي رهن العبد مثلا والحال ان الرهن موعدها  
اي في يد رهنها او الايا وليس العبد موعدها بل كان في يد الرهن  
كان الحكم واحد يعني اذا ثبت كل واحد فيه الرهن والتبني  
كان الحكم كذلك فيبقى قال السيد جد وهذا ظاهر بالنسبة  
الي هذا الشرايع اما بالسطح اما بالكافة في يد احد رجا فالتبني  
للاحتراز برهن كل واحد من الرهنين ذلك اي كاه وصفا  
في صدر المسألة وهو كما اذا ادعى زيدان هذا العبد لرجل  
بمرجان قدر رهنه هذا لميت السبي بخالد بن عبد الله  
في مائة درهم كانت له يد عليه دينا وتبني منه وبرهن  
علي ذلك وبرهن عمروان خالد لميت المذكور قدر رهن هذا  
العبد مرجان منه في مائة دينا وعليه استقرضها خالد من  
عمرو فان ارخا وقارن احد رجا سبق يقضي لاستيف  
نارنجا كان ذا اليد وان لو يورخا وارخا على السوا  
والعبد في يد احد رجا يقضي لذي اليد خاصة ومقتضى  
وان كان في يد رهنها جميعا وفي يد الرهن القياس ان لا يقضي  
لو احد منها بشي وهما سواء القياس لانه رهن باطل وهو  
قوله اي يورخا رجا لا ان المصنوع من الرهن الحبس للاستيف  
وهو الحكم الاصل لمقتضى الرهن فيكون الحكم الحبس حكما بمقتضى  
الرهن اذا ثبتت الحكم بدو د علته وان القضا بمقتضى الرهن  
على سبيل الشروع باطل كما في حالة الحياة وقال ابو حنيفة  
ومحمد كان الرهن المذكور في يد كل واحد منهما اي يقضي  
لكل واحد منهما بنصف الرهن الذي هو العبد رهننا معا بال  
عقده فبما ع الرهن فيقتضي نصف دين كل واحد منهما فاب  
فصل في قول الخلف من نصف دين كل واحد منهما يعرف  
الفاضل في مسائل الغزاة بالخصم استحقاقا لا نقلا به

المهون ظاهره رضي المطلب وهو المديون الماخوذ عما منه  
يتذكر اي الماخوذ وهو العامة رهنه الا انما يبرهن رهنه  
رهنه عادية ويتبادر اليه المطلب ان رضي بقره رهنه  
اي الماخوذ منه كان الماخوذ رهنه والا بان لم يرض بقره  
رهنه لا يكون رهنه فالسيد حمد وهذا من النكار فطويل  
بلا فائدة ولوقال ومناه انه لو لم يرض بذلك يهلك  
هلاك النفس لكاد اوضع وعليه اي علم الاستفاد من  
قوله والا وهو انه يهلك هلاك النفس رهنه رهنه  
ونصها الا انما يبرهن المديون بغير رضا رهنه رهنه  
عنده رهنه بغير رضا رهنه رهنه رهنه رهنه  
ليست بقيد وبغيرها قال فالنكاحية صاحب الدين ظفر  
بغير جنس حقه من مال مديونه لا يجنبه رهنه رهنه  
مديونه انتهى وفي الملتقط اذا اخذ عامة المديون  
لتكون رهنه رهنه لا يجوز خذه وبذلك هلاك الرصون  
انتهى طافا ده المصنف في المحقق قول الماتن لم يبرهن  
على سبب الرهن اذ لم يبرهن المقتضى ونقل الرضا بقره  
رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه  
الفتاوى رجله دين رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه  
العامة عن راسه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه  
يلغى على راسه وقال حرم بغيره رهنه رهنه رهنه  
الرجل وجا بدينه بعد ايام وقد هلكت العامة فانها تملك  
هلاك الرصون لا هلاك المصوب لانه امسكها رهنه  
بدينه والغنى بقره رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه  
رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه  
ملك مال المديون رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه

الشيخ ارحمني والسيد حمد هذا يدل على عدم صحة التوفيق  
فان القائل بان رهنه لا يبرهن الرضا رهنه رهنه رهنه  
صلاك النفس رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه  
اذا ليس الدين رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه  
اي مال المديون رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه  
دينه اذا كان قدره رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه  
ولو من غير جنس حقه اذا كلام في الاخذ من جنس  
حقه وتقدم في كتاب المحرر المقدس رهنه رهنه رهنه  
الفتوى رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه  
فانه انما يبرهن من التوفيق بغير رضا رهنه رهنه  
فلم يكن مرجعا على ما في التوفيق رهنه رهنه رهنه  
فقال رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه  
رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه  
المفوضين رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه  
انه اذا اخذنا رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه  
ولو هلك الاخير هلك بغيره رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه  
دفع اليه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه  
فاخذها رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه  
شيء وحصل هذا رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه  
الى المطالب مائة درهم وقال خذ منها عشرين درهم فقدم المدين  
رضاعت في يده قبالة ياخذ منها عشرين درهم فقدم المدين  
من مال المديون والدين عليه على حاله ولو دفع اليه ثوبين  
وقال خذ حدي رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه  
قال محمد رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه  
مثل الدين انتهى ولعل الفرق بين هذه المسألة وبين

المسألة المذكورة في المتن انه جعل احد رهنها في الحال بلا خيار  
 للمرتهن في تعيين المصون لكنه ابهما وليس احد قبا ولو من  
 الاخر فصار نقصا في مالها وهو ما في مسألة المتن جعل الرهن  
 ما يقع عليه خمسة المراتن فاذا اخذ رهنها فبيعها وقبل  
 ذلك يبيع كل واحد منهما بما امانة لكن قال في الثانية بعد صاغة  
 رجل رهن عنده رجل ثوبين على عشرة ذراهم وقال احد  
 رهن لك بعينه تلك او اخذ رهنها فبيعت رهنها بدنيك قال  
 ابو يوسف هو باطل وان ضاعا جميعا لم يكن عليه شيء بدنيه  
 على حاله انتهى وضمه في الظاهرية فلفق التفرقة بينهما  
 قول محمد رهن سرجيه فروعه رهن ثوبا قيمته  
 خمسة بخمسة وفضى دينارين ثم قال يكون الرهن رهن  
 بما يقع من الدين فهو رهن بالخمسة حتى لو صدك يربح  
 عليه الا ان يدبر دينارين لثا في القنية رجلا فترب ثوبا بغيره  
 درهم ولو يبيع من المكيه قال محمد رهن ثوبا قيمته  
 حتى يكون رهنها بالثمن قال محمد رهن ثوبا قيمته  
 والتمس ان يرد الثوب الثاني فان هذا هو رهن عند البائع  
 وفيه ما سوا هذا بخمسة درهم لانه كان مضمونا بخمسة  
 كما في الثانية ولو اكبر اذا عطي المديون الى الدين ثوبا  
 وقال هذا رهن ببعض حقك ثم هلك في يده يهلك  
 بما اشترى في قول ابي يوسف كذلك في الترخا لينة ابن  
 سامة عن محمد رهنه على رجل مال فقتضاه بعضه  
 ثم دفع اليه عند وقال هذا رهن عندك بما بقي من ماله  
 او قال رهن عندك شيء ان كان قد بقي لك فاقب الا ادرك  
 ابق لك شيء من المال او لم يبق فهو رهن جائز وهو  
 رهن بما بقي ان كان قد بقي منه وان لم يبق منه شيء وهلك

العبد

العبد يد المراتن فلا ضمان عليه فيه وروي بشر عن  
 ابي يوسف اذا اخذ رهنه بالعيب في المتيك او العيب  
 في الدرهم التي اقتضى لم يحن ولو لم يستقرض منه خمسين  
 درهما فقال المترض ان لا تفسدك لكن ابعث اليه رهنه  
 حتى يبعث اليك بما يكفئك فبعث اليه بالرهن فضاء  
 في يد المراتن ففلسه الاقل من الرهن ورت خمسين درهم  
 قلنا صالح ان المستقرض اذا سرق رهنه ففلسه  
 الرهن قبل ان يقرضه فالرهن مضمون بالاقول من قيمته  
 وما سرق وان لم يحن سرقا فقد اخذ ابو يوسف في محمد  
 فيما بينهما كما في نظره في العصابة ولو قال مسكه درهم  
 فهو مضمون بالاقول من قيمته ومن لا يحن درهم وفي الجرد  
 اذا دفعه رهنه ليقرضه عشرة فلم يقرضه وادعى المراتن  
 الرهن عليه وحلف ضمن العشرة ولو اعطاه رهنه بغير ضمان  
 ما ادعى فان ظهر الرهن فان فهو رهنه وان لم يظهر ضمن  
 الاقل من قيمته ومن يضمن الدين ولو قال حذوه العترة  
 رهنه بدرهمك وكانت خمسة يهلك بنصف درهم ولو  
 يهن عشرة درهم وكانت خمسة ستوقه تساو درهم  
 فيها سدس الدين ولو رهنه عبد على سلبه وكن  
 معها وفيه فاف يهلك يجمع الدين كذا في الترخا لينة غصب  
 رجل الرهن من يد المراتن كذا في فريضه ضمان الرهن هذا  
 فيما لو كان الناصب غير المراتن والا فلو كان المراتن  
 هو الناصب كذا في رتب المراتن الدانية وكان عبد فاختاره  
 او ثوبا ففلسه او سبغا فتقلده بغير إذن الرهن ثم سوا  
 ضمانه به لانه يستعمل ملكه بغير اذنه فيكون كلنا صلب  
 صندقة فيجب عليه دفع قيمته فالتة ما بلغت لتلوث



رهنا فانها فائمة مقامه الا اذا عصب غاصب في حال انتفا  
 من بين بادن الرهن كالور من مصحفا وامر بقرانه فيه  
 فان غصب غاصب حاله قارة الرهن او هلك المصحف في  
 حال القارة لا يستطاع شي من الدين لانه حينئذ استعمله بانه  
 تغير حكمه وبطل الرهن وان هلك او غصب غاصب بعد  
 القارة من القارة هلك بالدين كما في الوجز جبر غصب من  
 اخر عهد فزهنه دينه عند رجل فذلك المال عند الرهن  
 كان لذلك للخيار ان نشا ضمن الفاصب وان نشا ضمن  
 الرهن فان ضمن الفاصب ثم الرهن لانه يمكنه من وقت  
 الغصب باءا الفها ان يصير رهنا حال نفسه وان ضمن  
 المالك الرهن كان للرهن ان يرجع على الرهن بما ضمن و  
 ويبطل الرهن لان سبب الضمان الرهن فهو القرض وعقد  
 الرهن كان قبله فلا ينقذ الرهن بملك متاخر عن التملك  
 كما ان الفاصب دفع العبد للمصوب الى رجل ود بعبه  
 ثم رهنه بعد ذلك من المدفوع اليه فذلك الرهن نجا  
 صاحب العبد وضمن الفاصب والمدفوع اليه فرجع الرهن  
 على الرهن جازا الرهن في الوجهين ولو ان رجلا عنده وبيع  
 انتكاف فزهنه المودع عند رجل فذلك عند رجله عند  
 فيما المالك وضمن الرهن ولا ينقذ الرهن لان الاول  
 ضمن بالدفوع وعقد الرهن كان قبل الدفوع فلا يكون مالكا وقت  
 الرهن فلا يجوز الرجوع رجل عند رجل عبد للغير فعاقد  
 عقد الرهن ولم يدفع الرهن ثم ان الرهن انتزعت العبد  
 من مولاه ودفعه الى الرهن فانه لا يكون رهنا عند الرهن  
 كما في الحائرية امرق اعترض الرهن بدينه اى الرهن لا  
 حيي يبيعه ويجدد رهنه فدفعه الرهن الى الدال فذلك

في يد الرهن لم يقم الرهن لعدم التعدي حيث لم يدفعه  
 الا اذا كان الرهن حامي وصح محقق الرهن لم يلزمه في  
 اخره اوفي دينه للحامي على ذلك المصحف في صدقه ووض  
 الحامي وضرو عليه ايعلى الرهن وقصد ما للدين  
 فانصب الما على المصحف فذلك المصحف ضمن للحامي ضمان  
 الرهن اى الاخر من قيمة المصحف ومن دينه لانه يضمن  
 الزيادة اى ما زاد من قيمة المصحف على دينه لانه عليه ان  
 يحفظه بما يحفظ به ماله وهو يحفظا فثبته في صدقه ووض  
 فلم يكن موطا وكذا لا يضمن بوضع الما فقه لانه متعارف  
 هذا اذا انصب وكانت القصة لا تتخلف والافلو كانت  
 القصة تتشرح والصدوق غير ما من فيه السرمان  
 والنغوز الى حامية فوضعتا تعدي فيضمن الزيادة فتأمل  
 والمودع ينفذ الدال لو وضع المصحف في صدقه ووض  
 القصة وانصب فيها ما حتى يهلك المصحف فلا تعدي  
 فانه لا يضمن نشا فنية الاحكام كالكال ارمذلك  
 هذا السين في دينك الى شهر كذا فان وضعت ذلك الشهر فالسين  
 ليس هو عندك فذلك فذلك للرهن لان حكمه الحسن الدالير  
 الاستيفاء الدين فاذا هلك رهلك وضعتا ضمان الرهن لان  
 التقاسم من كالمصحف مطلقا لاساطه ببيع الرهن يعني  
 وكل الرهن الرهن ببيع الرهن ومات الرهن كان للرهن  
 ببيع اى الرهن بلا محض واره وليس للمواري تغض البيع  
 لانه يتعلق به حق الرهن ولا يطل بموت الرهن ولا ينفذ  
 انه وكيل ببيعه والوكالة تطل بالموت قال في الهندية  
 لو باعد في حصة ما اذا ساط الرهن الرهن على البيع با  
 بالنسبة تجاز ببيعه كيف ما كان غاب الرهن غيبة منقطة



للقاضي في قول ستاتي في حق الرهن امره للقاضي ليس بيمينه ان يبيع  
القاضي ببيع الرهن بسبب دينه يسجل ان يجوز امر القاضي  
بذلك وينفذ البيع حتى لا يكون للرهن بعد رجوعه حتى  
النفق كما في الدية قال وهذه المسألة كانت واقعة  
المفتي انتهى وجزم في الاشياء بعد الجواز استدرك  
عليه التبري بما في التبرئة عن المنية للمرئى ببيع الرهن  
باجاز قاطع واخذ دينه اذا كان الرهن غايبا لا يعرف  
مونه ولا حياته انتهى ولو كان حاضرا واستغن عن بيعه  
في الاولوية يجبر على بيعه فاذا امتنع باعده القاضي  
او امينه للمرئى ووفاه حقه والشك على الرهن انتهى  
مختصا وبما افق في المادية وحرر في كبرية انه يجبر على  
بيعه وان كان دار التيسر له غير حاضرا لتعلق حقه  
الرهن بخلاف المخلص وذلك كالومات تخفى وله دار  
ولا يعلم له وارث فباع القاضي بغير بيعه يعني بشر  
الحاج اولا لانه المشترى فيها غير جائز بيمينه يعني بشر  
لو ظهر وارث لا يكون له نفذ البيع الا في المقتضات من بيع  
النهر في النخل ليس المرئى ببيع الرهن وان وصلية  
خاف المرئى تلفها او اضره لا يملك الرهن ولا ية الحبس  
المستغارة من عقد الرهن ولا ية بيمينه وهذا محله ما اذا  
لم ياذن له الرهن بالاستغناء وببيعها كما لا يخفى وعلم  
رفع القاضي بيمينه لو اشك في الرهن بذلك وخاف تلف  
نهر الرهن برفع الرهن حتى يامر ببيعها فاذا باع  
بالاذن يكون الرهن ههنا في يد القاضي ولو خذ من  
هذا هو بيمينه الباطل هو ان اذا تراجعت المالك وكالت واقعة  
الفتوى انما يبيعه لو كان المرئى في موضع لا يملك الرهن

للقاضي

وثلاثة وثلاثين وثلاث وثلاثون من نصيب من عليه الف  
وثلاثة من نصيب من عليه خمسية فضمن لها مقدار  
قضي من دينه من نصيبها والذي عليه الف يضمن لكل  
واحد من صاحب ما يتين واثنين وعشرين درهما وخمسة  
درهم لانه صار قاضيا من دينه ستماية وستا وثلاثين  
ثلاثا من نصيبه وثلاثة ما يتان واثنان وعشرون وتسعا  
وثلاثا من نصيب من عليه خمسية وثلاثة من نصيب  
من عليه خمسية فضمن لها حصة مقدار قضي من  
دينه من نصيبها والذي عليه خمسية حصة صار قاضيا  
من دينه ثلاثا وثلاثين وثلاثة من نصيبه  
وذلك ما ية واحد عشر وتسعة وثلاثة من نصيب من عليه  
الف وثلاثة من نصيب من عليه الف وخمسة فضمن لها حصة  
مقدار قضي من نصيبها ثم لغة المقاصة بينهم تقاصوا  
ثم بقا اصول الاصلين في عتله خمسية استوجب على  
من عتله الف وخمسية ثلاثا وثلاثة وثلاثين وثلاثين  
وهو قد استوجب عليه ما ية واحد عشر وتسعة وثلاثة  
المطالبة بهذا القدر ورجع من عليه خمسية عليه بما ية  
وهو ما يتان واثنان وعشرون وتسعة وثلاثة من نصيبه  
خمسية استوجب على من عليه الف ما يتين واثنين وعشرين  
وتسعين وهو قد استوفى الرجوع عليه بما ية واحد عشر  
وتسعة فنتق المطالبة بهذا القدر ورجع عليه بما ية وهو  
ما ية واحد عشر وتسعة وثلاثة من عليه الف استوجب الرجوع  
عليه من عليه الف وخمسية ثلاثا وثلاثة وثلاثين  
وثلاث وهو قد استوفى الرجوع عليه بما يتين واثنين  
وعشرين وتسعين فنتق المطالبة بهذا القدر ورجع

وثلاثة

كان النوب هلك في يد المرتين فلهسحقان يضمن قيمتهما  
شالا لانه يتين بالا سحتا ان الهم كان غاصبا والمرتين  
غاصب الغاصب فان ضمن الهم كان الهم بما فيه ولا  
ضمن المرتين رجوع المرتين على الهم بقيمة الهم ورجوع  
بالدين ايضا عليه ولو كان الهم عبدا فان ضمن  
المسحق المرتين قيمته ويرجع المرتين على الهم بتلك  
القيمة وبالدين ثم ظهر العبد بعد ذلك فلهسحقان ولا  
يلزم به هلاك الضمان استقر عليه واذا كان الهم من  
قوله عند المرتين لم يات في ولا زها ثم اسحق  
رجل فله ان يضمن قيمتها كسالم المرتين وان شال الهم  
وليس له ان يضمن قيمة الولد واحد منهما كما في المسحوط  
ويورهن ثلاثة عبدا عند رجل بدين له على كذا واحد  
منهم صح وان مات زهد من دين كل واحد منهم لم يضمن  
من العبد وترجعوا فيما بينهم حتى لو كان له على رجل  
الف وخمسية وعليه خلاف وعليه خمسية وخمسون  
عبد بينهم اثنان قيمته الف فان هلك صاحب مستوفيا  
من كل واحد فلهما عليه لان الهمين مضمون باقارين قيمته  
ومن الدين والهم اقلان الدين ثلاثة آلاف وقصة العبد  
الفان فيصير مستوفيا من الدين بقدر قيمة العبد الفان  
ويضمن ثلاثة الاف قدر ثلثها فيصير مستوفيا من صاحب  
الف وخمسية الف درهم صاحب الف الف ستماية وستة  
وثلاثين ومن صاحب الخمسية ثلاثة وثلاثة وثلاثين  
ويبقى على كل واحد ثلث دينه الذي عليه الف وخمسية  
يضمن لكل واحد من صاحب ثلاثا وثلاثة وثلاثين  
وثلاث لانه صار قاضيا من دينه ثلاثة وذلك ثلاثا وثلاثة

بالدين كذا في الظهيرية ولو ارضى رجل كرام طعام واخذ  
من المستقر رهن من الطعام ثم ان المستقر اشتري  
الطعام النقي في ذمته بالطعام الذي دفع اليه الدرهم  
وربك من الطعام ثم هلك الرهن عندك ثم فانه يهلك  
بالطعام الذي كان وضعا اذ كان قيمة الرهن مثله  
الطعام ويجب على المدين رده ما نقص من الدرهم كما في  
الحالية رهن عديت بالف فاستحق حدها وباله حرا  
او قال الرهن للمدين ان احتجبت اليه حقه فانه فرده  
المدين فالباقى رهن بحصته لكن لا يغتصب الا بكل الدين  
كما في الوجيز اشتري عبد وقبضه واعطاه بالدين رهن  
فهذا في يده ثم وجد العبد حرا واستحق ضمن المدين  
الرهن ثم انما لا رهنه اشتري برحلا بدرهم وشاة على  
انها مذبوحة بدرهم ورهن به شيئا ثم هلك الرهن فظهر  
ان الحار خروا الناة ميتة بهلك مضيقا لانه رهن بدرهم  
ظاهرا غلظا ما اذا اشتري خرا وحضر لا وسية او خروا رهن  
بالثمن شيئا وهلك عندك رهن لا يضمن لانه رهن باطل  
لا فاسد كما في الوجيز سال من البرزنيون بالبرية غيره ثم  
يشتري فقال البرزنيون ادفعه اليك البرهين ورهن  
عنده متاعا فهلك في يده والنوب قايم في يد الرهن  
والمدين لا يضمن البرزنيون في القنية باب  
في بيان حكم الرهن بوضع و باب في بيعه مستأجرا  
انما هذا باب وال رهن للجنس والحيلة بعدد صفة  
او حال له حصة لا تستغنى عن المضيق والمعامل ثم  
المستأجر لما فيه من معنى اشترى على يد شخصه عند  
بان شرط في عقد الرهن ذمته فله ان يبيع المتاع

بالدين

عليه بالفضل وهو ما يواحد عشر كذا في الكافي في رجل  
عليه دين ارجل و به كسبا فخذ الطالب من الكسب رهن  
ومن الاصيل رهنا واحدا بعد ما يخلو من الكسب واحد  
من الرهنين وقا بالدين فهلك احد الرهنين عند المدين  
قال ابو يوسف ان هلك الرهن الثاني كان الرهن الثاني  
علم بالدين الاول فان الثاني يهلك بنصف الدين والآخر  
يملك بذلك فهلك هلك بجميع الدين وروى في كتاب الرهن  
ان الثالث يهلك بنصف الدين وفي رواية العلم والحمل والعكس  
ما ذكر في كتاب الرهن لان كل واحد منهما مطالب بجميع الدين  
فيجعل الرهن الثاني زيادة فلا رهن فينفذ الرهن على الدين  
الاول وكان في علمي ذمته تمامها هلك بهلك بنصف  
الدين كما في رواية وفي مجموع النوازل وروى عن هشام بن  
محمد بن رجل على رجل الف درهم ورهن اجني بالالف  
عبد بغير امر المملوك ثم جاز رجل خروا رهن بها عبد اخر  
بغير امر المملوك رهنا فهو جاز ولا اول رهن بالالف  
والثاني بحماية وفي رواية رجل له على رجل الف درهم  
ورهن بهما رهنا شيئا ثم اذ خاضضه وزاده في الرهن شيئا  
يساوي الف درهم فهو جاز اذ ان يفتك احدا الرهنين  
بقضاء نصف المال ليس له ذلك قايم هلك هلك بنصف الدين  
وروى ابو بصير عن محمد بن احمد ان هلك رهن الدين هلك  
بجميع الدين واذا هلك رهن المتبوع هلك بنصفه كذا في المحرر  
رجل عليه دين وكفل انسان فاذن المدين فاعطى الدين  
صاحب الدين رهنا بذلك المال ثم ان الكفل ادري الدين  
الى الطالب ثم هلك الرهن عند الطالب فان الكفل يرجع  
على الاصيل ولا يرجع على الطالب ويرجع المملوك على الطالب



فإنه بانه والعناية لما يري القول في الاحكام الرجعة الى  
 نفس الرهن والمرتب في ما يرجع اليه فانهما وهو المحدث  
 لان حكم النايب ينقضي حكم الاصل والرد بالعدل هنا  
 من رضي الرهن والمرتب بوضع الرهن في يده ورضيا بيبه  
 الرهن عند حلول الاجل وهو ليس بالوقت بيبه انتهى  
 قال قاضي زاده لعل هذه الزيادة منها بنا على ما هو  
 الجاري بين الناس فيما هو الغالب والافضل ان يبيع الرهن  
 عند حلول الاجل ليس بام لا يزم في معنى المثل وعند  
 هذا قال الحاكم ان السبي في الكفاية ليس للمعدل ببيع الرهن  
 مالم يسقط عليه لانه بامور بالحفظ فقط انتهى قلت  
 وهذا بناء على ان الواو في قوله ورضيا للمعطى والافضل  
 جعلها بمعنى ولا يتوجه هذا الاعتراض لان مفاده  
 ح ان المعدل يطلق على شخصه من حيث هو من يوضع  
 عنده الرهن والاخر من رضياه ببيع الرهن فتا على سمي  
 الشخص الموصوف به اي بالمعدل لعدله في زعم الرهن  
 والمرتب ان يخلو يزم في نفس الامر ان يكون عدلا بل هو كل  
 من اتهمه الرهن والمرتب حيث رضيا ببيع الرهن  
 عنده اذا وضع الرهن والمرتب الرهن اعي الموصوف  
 على يد شخص عدل غير الرهن ولو شرط الرهن والمرتب  
 وقت العقد ان يكون المعدل هو الرهن ويكون الرهن  
 عنده بيبه عند حلول الاجل فهذا الكا على وجهين الاول  
 اذا شرط ذلك في عقد الرهن وفي هذا الوجه لا يصح الرهن  
 فقصه المرتب ولو يقضيه الوجه الثاني اذا شرط ذلك بعد  
 تمام الرهن فان لم يقض الرهن لا يصح واذا قضيه  
 صح فم اذا قضيه وباعه الرهن ان باعه وهو في يد المرتب

فالشون للمرتب وان اخذه من يد الرهن ثم باعه فالشون للرهن  
 ولا يكون المرتب خص به كذا في المحط ص وقال زفر وابن  
 ابي ليلى لا يصح لادين المعدل يدا لك ولهذا يرجع عليه  
 اذا استحق الرهن بعد الهلاك وبعد ما ضمن المعدل قيمته  
 بما ضمن للمستحق فالقدم القرض وليس ادبيه به  
 المالك في الحفظ ككون العين امانة وعي في حق المالك  
 يد المرتب لان يده ضمان والمضمون هو المالك فله منزلة شخص  
 ليحقق ما قصده من الرهن لان كل منهما امره فصار يده  
 كيدهما ولهذا لا يكون لاحدهما ان ياخذ منه على خصوص  
 ولو كانت يده يدا حدها على الخصوص كان له ان يسترده منه  
 ويجوز ان يجمع اليه احد في حكم يدين الا ترى ان الساعي  
 جعلت يده ليدل الشقة ولقد صاحب المال حتى اذا اخلت الزكاة  
 في يده اخذته ولو قدم الزكاة قبل حلول فالتخصيص لالم وستر  
 الحول على الناقص يتم انصاف بما في يد الساعي كانه في حيد  
 المالك لم يتم به انصاف ولو لم يجعل يده ليدل الشقة لكان مستوراه  
 وانما يرجع المعدل للمالك بما ضمن المستحق لان هذا  
 القضا ان ضمان الفرض وذلك يتحقق بالتخل والتحويل  
 ووجود ذلك من العول والرهن ولم يوجد من المرتب فلا يجب  
 عليه بخلافه اذا اتفق البائع والمشتري على وضع السبع في يد  
 عدل حيث يكون يده يدا البائع فيحسب لان في جعله فائدا  
 عن المشتري فقيم موجه العقد فان موجه عقد البائع ان  
 تكون يدا البائع على السبع يد نفسه في حق العين والمالية  
 جميعا لانه ليس بنايب عن المالك ترك يوجه موقوف في شخص  
 المشتري كانه يده يد نفسه ولا تكون يدا البائع بوجه ما بل هي  
 في يد المشتري في حق العين والمالية فاذا كان في جعله فائدا عنهما

تغير حكم البيع اعتبرنا بان البائع لا ان البه كانت له في الاصل  
ولا كذلك الرهن لان عينه امانة في يده بل في يد المُرْتَهِن ايعن  
والعالمية فيه هي المضمونة وهي حق المُرْتَهِن فاعلم ان يقوم شخص  
واحد مقام اجمالا خلا وحتمها فيه وعدم تغير موجد به  
بغير الرهن اي ويلزم بقضه اي بقض العتق فلا يحتاج  
الوقت للمُرْتَهِن لانه كالتأنيب عن المُرْتَهِن في القبض حينئذ  
رضي بحسبه عنده حتى لو هلك الرهن في اليد العتق سقط  
دين المُرْتَهِن ولو شرط ان يقضه المُرْتَهِن فمجهلا عليه على يد  
عقل جائز لانه جائز للمدعي ان يقوم مقام المُرْتَهِن في الايتدا  
فكذلك في النفاك في عبط السرخسي ولا يخذل ايا الرهن  
احدهما ايا الرهن والمُرْتَهِن منه ايا من يد المدعي لانه تعلق به  
حقهما لان حق الرهن تعلق في الحفظ بيده وامانه وحق  
المُرْتَهِن في الاستيفاء فلا يملك كل واحد منهما ابطال حق الاخر  
ولم يشترط الوضع فوضع جائز اخذ في شرايه في الاختيار  
فمستلزم وضمن العدل كودفع وفي نسخة لو دفعه ايا  
لو دفع العدل الرهن اليه بغيره اذ من من حيا حبه  
فانه يضمن لتعلق حكمهما ايا الرهن والمُرْتَهِن به لانه  
موجود الرهن في حق العين ومودع المُرْتَهِن في حق المالا  
وكل من كان جندي عن الاخر لمودع يضمن بالذوق الا اجنبي  
فلو دفعه ايا دفع العدل الرهن اليه بغيره اذ من من حيا حبه  
فله ان يستتره ويصير في يده وان لم يعبه وتعلق بلا خلاف  
من لم يودع اليه وبالا خلا في ايا صحت العدل لعدمه فيس  
الذوق بلا خلاف منها وحكمها لا يد من جعل الرهن والمُرْتَهِن  
في الاخذ منه قيمته ايا الرهن وجعلها ايا القيمة الماخوذة  
من العدل رهنا عنده وعند غيره وليس للعدل جعلها

اي القيمة رهنا في يده من غير اخلا الرهن والمُرْتَهِن منه وانما  
عنده لئلا يصير العدل قاضيا ومقتضا لان القيمة وجبت  
في ذمته فلو جعلها رهنا في يده فله ان يبيعها  
غله ومقتضا له وبيها تشاف وهو العدل الرجوع فاض  
مبسوط في السطولات فالذوق والذامن العدل قيمة الرهن  
بالتعدي فيه احا بالثلاثة او بغيره الجدها والقيمة  
اليه لا يتعدى للعدل ان يجعل القيمة رهنا في يده لان القيمة  
واجبة فلو جعلها رهنا في يده بغيره فاضيا ومقتضا  
وببيها تشاف ولكن باخذها منه ويجعلها رهنا عنده  
او عند غيره فان تعذر اجتماعهما يرفع احدهما الامر  
الى الغا صي يرفع ذلك فحقا في القيمة ويجعلها رهنا  
عند ذلك العدل او عند اخر هكذا في نسخ الاسلام وذكر  
شمس الامية للعلواني ان العدل اذا اتم الذوق والاحد يوجب  
منه القيمة وتوضعي يد عدل اخر وان اخذ في الذوق  
وكان محبث يوجب منك ثوخذ منه ثم ترد عليه اذ لم يظهر  
منسلفا في قبض عدلا على حاله في الخط قال فاذا جلت  
القيمة رهنا لانه ايا وراي القاضي عند تعدل الاول او  
عند غيره لم يقتضي الرهن الدين فانه كان العدل ضمن القيمة  
بالذوق الا للرهن فالقيمة سالة للعدل باخذها ممن هو عنده  
ان كانت عند غيره او عند له هو الرهن في الرهن فالتيم  
الاول اليه ووصول الدين الى المُرْتَهِن بوضع الرهن اليه ولا يلزم  
منه اجزاء البدء والمسلم في فخله واحدا وان كان العدل  
ضمن قيمة الرهن بالذوق للمُرْتَهِن فالرهن باخذ القيمة من العدل  
ان كانت عند غيره وان كانت عند غيره لان العين  
لو كانت قايمة اخذها ممن هو في يده اذ ادى الدين فلذلك

ياخذها قام مقامها ولا جمع فيه بين البذل والمبدل في ملك واحد  
ثم هل للعدل ان يرجع على الزئير بذلك ينظر ان كان دفعه  
اليه على وجه العاريا وعلى وجه الودعية وهلك في يد  
الزئير لا يرجع وان استلمته الزئير يرجع عليه لان العدل  
ياذا الضمان تلك العيني الرهونه وتبين ان لها راو وروع ملك  
نفسه فلا يضمن المستعمل المودع الا بالتعدي وكذا اذا  
دفعه اليه بجهته فان قال له اخذه بجهتك واجسه بدنيته  
لانه دفع اليه على وجه الضمان انتهى واذا هلك الرهن  
في يد المبدل او بدله او خالفه او اجبره فمستأني  
يرسل من ضمان الزئير لا يدينه في حق المالكية بذلك  
ولما لم يضمنه فان وكل الرهن الزئير او وكل الرهن  
تعدي او وكل الرهن غيره اي غير الزئير والعدل يدينه  
اي الرهن عند حلول الاجل صرح بوكيله لان الرهن ملكه  
فله ان يوكله من يشاء ولو سطر الرهن الرهن على بيعه حاز  
ايضا كما في خزانة الاكل ولو سطر العدل على بيعه اذا حل  
الاجل فلم يفتقر العدل الرهن حتى حل الدين فالرهن  
باطل ولو كان له ما يبيع باقية خالية لو كان الوكيل هلالا ذلك  
اي للبيع عند التوكيل بان يفتقر الى البيع سائب والثالث  
ولو محجور ابرق او صغر صفة توكيله ببيع ماله معلقا ومخزا  
لان الوكالة يجوز تفليتها بان شرط لها مالا استغلاطات  
لان المانع من التفرغ فحق المالك وباتسلسط على بيعه  
استط حقه والاستغلاطات يجوز تفليتها فان شرط والا  
اي وان لم يكن الوكيل هلالا ذلك اي البيع عند التوكيل لا يفتقر  
الوكالة وحديثه فلم وكل الرهن ببيع ماله معلقا صنف  
لا يفتقر الى البيع سائب والثالث فبايعه الوكيل بعد

بلوغه لم يصح عند الوعد فغدا خلافا لما قلنا لا يصح لئلا  
عليه وقت الاحتثال وهو يقول ان امه وقع باطلا على  
القدره على الامر فلا يفتقر جازا فان شرطت الوكالة  
في عقد الرهن بان يقول الرهن رهنته على ان يكون فلان  
وكيلا يبيع الرهن عند حلول الاجل فليس للرهن ان يزل  
ولو غزله لم يزل الوكيل بعزله اي يزل الرهن لو وكل  
وفي المسووظ واذا خرج الرهن من الرهن فخرج العدل من التسليم  
على البيع وسلطوا غيره او لم يسقطا فقد خرج العدل من  
ذلك اذا علم وان لم يعلم فهو على وكالته انتهى ولا يفتقر الوكيل  
ايضا بموت الرهن ولا ينعزل الرهن بموت الزئير ولو لم يفتقر  
عقل حلها وابين من ان يبدل كما في المسووظ للزئير بل هو الرهن  
يعتقد ان الوكالة لما شرطت في عقد الرهن صارت وصفا من وصفاته  
وحقا من حقوقه لا تزيلا لانه لا يرد اليمين قلزم بل هو صله  
ولانه متعلق به حق الزئير وفي المثل البطال لجمعه وصار وكالته  
بالخصوصة فطلب المدي ولو وظفه بالبيع مطلقا حتى ملك  
البيع ما التقد والتسليم لزمها عن البيع والنسبة لم يفتقر  
نفسه لانه لا يزم با صله فكذا بوكيله وفي المقتضى والجار الزئير  
عزل العدل عن غير رضا الزئير ان كان البيع مشروطا في عقد  
الرهن لا يملك بالانقضاء وان لم يكن مشروطا في عقد الرهن  
فكذلك عند مضاك اي قال شيخ الاسلام هو الصحيح وذكر  
شيخ الامية السرخسي انه يفتقر على في ظاهر الرواية وفي  
رواية ابى يوسف لا يملك ان يبيع ويحتفظ الرهن في الوكالات  
الرهن والرهن واحد فانها لعدب على خاله في امساك الرهن  
وبيعه وفي المسووظ واذا اراد الرهن والرهن فاحتج بالزئير  
او قتل على اذنه لم يباح للعدل الرهن جاز ببيع ولو اراد للعدل

في باع الرهن ثم غفل عياري فنه فيه حايرو لولحق بدلا لخرس  
ثم رجع مسلما فوعلي وكالة قبل هذا اذا عا هذا قضاء ليل  
اما بعد فنعنه في حنيته راج لا يعوم ويللا وعند محمد راج يعوم  
وفي رواية لا تنافق يعوم ويللا وهو لا مع كذا في محط السخري  
طوى انه وكالة الرهن للعدل في بيع الرهن عند خلولا لا اجلا فحقاق  
الوكالة المزددة بالبيع المفروض التي لا تدر في ضمن عقد الرهن من وجوه  
احدها هذا ان الوكالة بالبيع غير العدل ينقلب بمن للموكل ويكون  
والثاني من وجوه الخالف ان الوكالة بالبيع في بيع الرهن يجبر على  
البيع ان يبيع الرهن عند امتناع بعد خلولا لا اجلا كما لو تيسر  
بل في خصوص من جهة المطلوب اذا غاب موكله اجر عليها لا ان  
الوكالة بالشرط في عقد الرهن صارت وصفا من او وصا في الرهن  
فلم يرت بلزومه ولا ان حق الرهن يتعلق بالبيع وفيه امتناع  
انما له حقه في جبره كما في الوكيل بالخصوص اذا غاب موكله  
ولما مع بهما ان في الامتناع فيهما المطال حقه بخللا والوكيل  
بالبيع لا كما لو يبيع بنفسه فلا يبط حقه ما لم يدعي فلا يقدر على  
الدعوى على الغائب والمرتب لا يملك البيع بنفسه وليفرض  
الاحرار ان يجسد القاطن ما ليس به فان لم يبعد لم يفسد انما  
فالقاضي يبيعه عليه وهذا هو ظاهرها فاما ما على اصل  
الحي حنيته فكذا لا يمتنع لبعض لانه تعيين جهة لتقضاء الدين  
هنا ولا ان بيع الرهن صار مستحقا للرهن بخلاف سائر الوضع  
وقيل لا يبيع القاضى كما يبيع ما للمدين عند انقضاء الدين  
في ذل اجبر على البيع وقناع لا يفسد هذا البيع بهذا الاجاب  
لان اجبا روجه على قضاء الدين بما لم يرقى فشا حتى لو رضاه  
بغيره صح وانما يبيع طريق من طريقه ولانه اجبا رجع  
وعنده لا يكون ملوكه فلا يفسد اختياره وكذا لو شرط

الوكالة لبيع الرهن بعد عقد الرهن فانه يجبر على البيع عند  
خلولا الاجل اذا امتنع كما يتيقن حق الرهن في الاصل حتى  
يؤدي عن ان يكون راجا لطلبه والفضل بين واحد في انه يجبر  
على البيع نصا واذ محمد راج في احوال الصنف والا حصل الاجمل  
مطلقات من غير تفصيل بين ان تكون الوكالة مشروطة في  
عقد الرهن او لا بل يبي على خلاف ظاهر رواية فنيه لا يجبر  
على البيع اذا لم يشترط في عقد الرهن لان التوكيل لا يصرف وصف  
من او وصا في الرهن فكذا ان مفردة كس لا تكون لالت شرط في  
شيخ الاسلام وان صح ما في رواية عدم الجبر فيما يشترط في  
عقله من فاضل خان وغيره على ما نقله القمستان  
وعبره فتشبه على انما قولان مصححان مع عدم الجبر ظاهر  
الرواية قال الشامي ثم ادسنه ذلك الى قاضى خان غنمته ولم  
سبق قلم من القمستان في ومن تبعه فان الذي في الثانية  
هكذا ولو لم يكن لبيع شرط في عقد الرهن ثم سئل ان الرهن او  
العمل على البيع صح التوكيل ولا الرهن ان يفسد هذه الوكالة  
ويمتنعه عن البيع ولو مات الرهن تنطل الوكالة وليس للرهن  
ان يطالب العمل بالبيع في هذا الوجه وعن ابي يوسف في  
الوكالة لا تنطل كالمشروطة والعقد هو الصنيع انتهى وفي  
الثانية انما راجل رهن شيئا ووضع على يد عدل وتسلك  
العمل على البيع ثم غاب الرهن فالعمل يجبر على البيع فيا عند  
اذا كان البيع مشروطا في عقد الرهن وفيه ان يترتب في حال  
وهو الصنيع انما يجرى فيه وكذا صح الخبر على كل حال في راج  
على العمل الصنيع في الهابة ولم راجل صانع خلاف عقد  
الرواية وفي العمل وقال الشافعي لا راجل ولا راجل ولا راجل  
هذا الرواية اصح انتهى بخلاف وكالة العترة هذه كما ذكر



بعده نكاز مع قوله والثاني والثالث ومع قول المصنف خلاف المفزة  
قال السيد احمد الثالث نداء العبد بملك بيعه "ولداي ولد  
الرهن من جارية ونشاة او بقرعة او نحوها وملك بيع الرهن  
اي رهن ما جني على الرهن لا تقدم من ان حكم الرهن وهو الرهن  
يتبعني اليها ولو لم يولد منه الاولاد وقبل النخل وفرخ الشجر لا يبع  
الاوصاف الغايمة في الاصول تسري في الرهن وصوره ببيع  
الارض انه لو دفع على الرهن في رهنه عروضا او رهن  
جناية فلو كيل بيعها وانما الوكيل يتبع رايه غير هو رهنه  
مثلا فلا يملك بيعه ولدها التي ولدته قبل البيع ولا يستر  
حكم الوكالة اليه والرفع اذا باع القدر الرهن بخلاف جنس  
الدين كانه لا يبرق في جنسه اي جنس الدين وفي  
الطهريه ولو كان في الرهن عدل وسلطه على بيعه وايضا  
الدين من ثمنه فباعه بالدرهم وكان الدين دنانير او  
الحكس كانه لا يبيع في جنس الدين ولو كان بالدرهم  
بالدرهم ودينه هفظة كانه لا يشتري بالدرهم هفظة  
ويستوفي دينه انتهى بخلاف الوكالة المفزة يعني لو باع  
الوكيل بالبيع في غير رهن بشي لم يجز له ان يبيع في ذلك  
المثل حتى اخذ فانه كما باع انتمت وكالته والخامس  
اذا كان الرهن عدلا وقتله عبد خطا فرفع على بئنا المفقور  
اي دفع مولا العبد الجاني عنه بسبب ادنايته كانه لا يبع  
لعدله ببعده اي يبيع العبد بالرفع بخلاف الوكالة المفزة  
هذا متعلق بالجنس من المسا على خمسة وفي الاخير ولو وكل  
زيد ببيع عبده فقتل في ذبح العبد لم يملك ببيع عبده عند شخص  
اخر حتى قتله خطأ فرفع الجاني في الوكيل فليس له ان يبيع  
المدفع الا بتوكيل مستأنف ولو ارتد العبد وطعن بدار

الحرب او حكمه ثم عاد يهود وكسلا بخلاف المفزة على  
قول النبي يوفى حديث لا يهود وجازية اي للعبد ببيع مولا  
الرهن بعد موت الرهن في غيبة ورثته اي ورثته الرهن  
سواء كان وصفا او كسلا فان كان له اي للعبد حار حسانه  
اي الرهن البيع اي يبيع الرهن بغير حفرته اي حفرته الرهن  
ولو لم يكن الوكيل بالبيع ومات الرهن فلو صبه البيع ورفض  
دين الرهن لقيام مقام المهي فان لم يكن وصي يذهب  
القاضي من يفعل ذلك اذا كانت الورثة صفاء لانه يذهب  
لمصلحة المسلمين ولا ان الرهن محتاج الى قضا عليه من الدون  
لما يملك تبينه وبين الجنة وانما اذا كانت الورثة كسلا او فريخا  
الميت وعليهم فضا دينه صرح به في الاختيار والجمهور له  
بيعه في غيبة الرهن اي يولد الوكالة لا تطل بموته كما تقدم  
وتبطل لو كانت يموت وتبطل مطلقا اي مطلقا لان الوكيل  
او غيرها حتى لا يقوم وارثه ولا وصيه مقامه لان الوكيل  
لا يجزي فيها الا ركن ولا ان الموكل رضي بوايه لا يري غيره وذكر  
بجنس الامعة السرخرى ولو عصى جن العبد جنونا ووقع الياس  
عن افاقة بغيره وان جن جنونا يرجى في قتله لا ينعزل  
حتى اذا عا دعت له مكان يبيع الا ان اذاع في جنونه  
لا يبيع ببيع سوا كان يبيع البيع والشرا ولا ان له ولو وكله  
في هذه الحالة فباع جازلا انه لا تخرجه المهرقة نص عليه  
في قوله كانه في الكساح من خالف قضا سوا ذاك في الوكالة  
يتبع ان يبيع الرهن في هذه الحالة والنية ان يستره لا يملك في  
ومن امن بغيره في وقت واليه ما لا يبيع الاسلام كذا في الذخيرة  
وهو الاصل انه لا يملك وهو صريح القائل في ما رضي ببيع  
الابا اعتبارا له كماله وقد انعدم ذلك بجنونه وانما اذا وكله

وهو هذه الصفة فهو رضي ببيعته بهذا التقد من الذي فيكون  
هو في البيع مثلا امره كذا في المبسوط وعن الثاني لا ويروي  
عن أبي يوسف انه وصية اي وصية لم يخل بخله ان يملك البيع  
لان الوكالة لازمة هنا فمذرك الوصي كالمضارب اذا مات والمات  
عروض عليك وصي المضارب ببيع ما في اليد لا يرد ما صار  
عروض لك كذا في حوب الاصل كذا في القدر في اليد والرد  
بالاصل بسوط الامام وظاهره اذا ما محمد كره في اصل  
جواب أبي يوسف كقولهما قاله السيد احمد فقلت في الجواب  
علي ما ذكرنا من دليل اني يحق الوكالة حتى ولو قيل فلا نفوذ  
عنه لان الارث يجري في حق له في حق عليه فوجب القول  
بطلانها بخلاف المضاربة لانها حق المضارب فيورث  
عنه فتقوم الورثة مقامه فيه ولان المضارب له ولاية  
التوكيل في حياته في ان يقوم وصيه مقامه بعد وفاته  
كالأب في مال الصغير والتوكيل ليس له حتى التوكيل في حياته  
فلا يقوم غيره مقامه بعد موته وسباق مساقته موت  
العدل في وقوعه خالي بولوا وصي العدل في رجل آخر  
مبيعا في بيعه ان يجمع الا بصلا اذا كان لا يجمع  
والتوكيل مشروط بانه في الوكالة في نفسه لانه لا يوصيه  
قال في الذخيرة اذا كان العدل وليا في بيع الرهن في وصي  
الرهن يبيع له ليجوز بيعه الا ان يكون الرهن قال في اصل  
الوكالة وكلتلك ببيع الرهن واخرجت لك ما صنعت فيه من  
شيء فحينئذ يجوز بيعه ببيع ولا يجوز لوصيه ان يبيع  
به كذا في التمهيد وفي غزاة الاجماع لو كان العدل وكيله فباعه  
بمحرمه العدل جائز وان كان غايبا لم يجز الا ان يبيع ولو  
ذكر العدل للتوكيل فمنا فباعه بغيره وكان لا ينسب

المشارج ثاخير قوله وعن الثاني في آخر بعد قول المات ولو وجب  
ولا يملك رهن ولا مرتبة ببيعته بغير رضي لا خلاف كل واحد  
منهما له حق فيه اما الرهن فلكه فلا بد من رضاه واما المرتبة  
فلانه احق بما لية من الرهن فلا يقدر الرهن على تسليمه  
بالبيع فلا يملك احدهما انطال حتى صا حبه بغيره فانه  
فان حبا الاجل والى التوكيل الذي في يده الرهن ان يبيعه وغاب  
عن اذن التوكيل على بيعه اذا تقفعا على التوكيل بالبيع  
ولا فلو ادعى المرتبة امر الرهن بالبيع وقال العدل لم يرد  
ببيعهم وغاب الرهن قال أبو يوسف يخرج الا قيل ليس  
المرتبة اذا في النظر فيه في هو خله في ويبين لخصه  
اذا غاب موكله المطلوب اياها انما مشتمل على القول على  
المدعي فان له اي التوكيل بالخصومة بغير علم اي على الخصومة  
وهو الخلوب بنعم ولا وخصموا يتلفظ به الشهادة و  
ولذلك لما قدمنا ان الوكالة بالشرط في عقد الرهن صارت  
وصفا من اوصاف الرهن فزمت لزومه ولا يجوز ان يرد  
تعلق بالبيع وفي امتناع ابطال حقه فيجوز وقد فزمت  
تحت قول المات في بيعه على البيع عند لا امتناع لا يستغني  
عن من جفته هنا وكيفية الاجبار بان يجمعه ليحسب  
الخاص للعدل الا يبيع الرهن بعد حلول الاجل باما  
ليبيع فان لم يبيع الرهن على امتناع من بيعه بعد ذلك  
اي بعد حسم الغاضي له اياها باع القاضي دفعا للضرر  
وقد تقدم الكلام عليه والطلاق فيه فان باعها في المبدأ  
على بيعه من وكاله او رجه لم يجز الا ان يبيع الرهن والمرتبة  
في قول أبي حنيفة رجم وفي قولهما ما يتفان الناس جائز  
وان اجاز احد هذا ذلك دون الاخرين كما في المبسوط واذا

باع العدل المسطر على بيعه بعض الرهن بطل الرهن في السابق كما في  
الراجحة وادكا والعدل انتم وقد سطر على البيع في احوالها  
في ان البيع يحتاج فيه الى الرهن والواحد لا يكون كرايه  
المشتري فان اجاز لا يخرج من ذلك ان اجاز الرهن و  
المرتبة كالواجب وضوي اخر اجاز الرهن والمرتبة  
وان اجاز حدها دون الاخر لا يخرج من ذلك لو باعه اجنب  
واجاز الرهن والمرتبة يجوز وان اجاز جميعا وبطلان  
ذلك جاز لان الحق لها التمسك بسقوط واذا سطر العدل  
على البيع مطلقا فلا بد يبيعه باي جنس كان من الدرهم  
والدينار وغيرهما ولي قدر كان من التقيمة او اقل  
منه قدر ما يتقارب السابق فيه وبطلان التمسك عند  
التي ضيقة مرجع ولو كان الرهن بالتمسك فيه فسلط عليه  
البيع عند الحاجة ان يبيعه بجنس التمسك فيه وغيره  
عند الحاجة ضيقة وعند التمسك ان يبيع بالادبغايت  
السابق فيه ولا بالنسبة ولا بغير الدرهم والدينار الا انها  
جوز في السلم بجنس التمسك فيه ولو نهاه الرهن من البيع  
بالنسبة فان نهاه عند الرهن ليس له ان يبيع بالنسبة  
ولو نهاه متاعا عن التمسك به في البيع واذا باع  
العدل بالنسبة كرايه اصل التمسك بغير تعصيل وثمن  
غيره بخلاف وقال هذا اذا باع بنية متعبدية بين اعداء  
بنيته غير متعبدية فان باع متاعا او عشرين وما شئت ذلك  
يبيع ان لا يجوز عند الرهن وقال القاضي ابو علي النسبة اذا تقدم  
على الرهن ما يدل على التمسك بان قال ان المرتبة يظا البغي  
يؤذي في بيعه حقيقته منه فباعه بالنسبة لا يجوز بغير  
ما لو قال بغيره في حاجة بالنسبة ولو كان الرهن

في يد المرتبة ولم يكن منه عدل وسطر الرهن المرتبة على  
بيعه واستيفاء منه من ثمنه فباعه بالنسبة جاز ببيعته في  
ما كان لتدبيره في ذلك باع العدل كله وبيعه وخرج من  
ان يكون رهنا فان الثمن من كالمتمتع لتمامه فليكون  
الثمن رهنا مكانه وان لم يقبضه بعد لتمامه فليكون  
ما كان مقبوضا جهة الرهن في تلك الثمن بتمتع ببيع  
لوهلك الثمن في يد العدل سطر الدين من الرهن كما اذا علق  
عند المرتبة قال الزبيدي واذا توكد كان من مال المرتبة ليقع  
عند الرهن في الثمن لتمامه مقام المسبة الموهون وكذا اذا  
هلك الثمن بالتوكيد على المشتري فالشئ على المرتبة  
لقيام الثمن مقام العتيق والرهن اذا تم التوكيد بعد  
في اي يد كان يكون على المرتبة كما في محيط السبعين فان  
او في العدلية ثمنه اي عن الرهن الذي باعه بعد بيعه مرتبة  
يعني عطاؤه في فضا الدين الذي كان له على الرهن فاستحق  
ان وصحن على بنا المنقول لا الفاعل لتمامه في التعصيل الا في  
كذلك له السبيل جدي في التمسك الرهن وقوله وضون لا يناسب  
ذكره مع تعصيل المنين فانه ان كان هالك في يد المرتبة  
فكذلك وان كان في يافك التمسك وهو لا وجه فانه  
المبيع فاعلى في يد المرتبة ضمن على بنا الفاعل من التعصيل  
استحق فاعلى الرهن منقول ان ثمنه لا ياتي الرهن حين  
حكم القاضي في تحقيق ظهر له غاصب في خذل العتيق وسليمها  
بغير ان مالها وحينئذ في حديث اختلفا في تحقيق ضمن  
الرهن حله ببيع من العتيق في نقد وجهه فاعلى اي قض  
المرتبة الثمن من العدل لتمامه ببيعته لان الرهن  
تملكه باء الضمان مستند في وقت الغصب فتبين ان اقره

يبيع ملك نفسه وضمن المسحق ان شاء بعد لتدبير البيع  
 والتكليم فصار غايها بذلك فهو هو بالعدول بالغنا وانما  
<sup>يضمن</sup> الرهن انه يرجع العبد على الرهن بالقيمة لا منه  
 وليست جهته عاملة فيرجع عليه بمصلحة من المهرقة  
 ما غرق من جهته وصحوا بالعدل وضع فيه الرهن  
 النحن ايضا لان الرهن لما كان رهنه عليه وضمنه ملكه  
 باء الضمان فبين انما سره ببيع ملكه فهو اقتضى  
 الرهن فلا يرجع على الرهن بدينه او ان ملكه العبد ضمن  
 كرهت منه ارجع على الرهن بالثمن الذي اداه التبع  
 لانه تم ان الرهن اخذ بغير حق لان العبد ملك التبع  
 باء الضمان واستقر ملكه فيه ولم يستقر للرهن عليه  
 تقدير لا يرجع على الرهن بما ضمن ونقد ببيع عليه  
 لانه انما اشترى هو اتي فيها الرهن له اي للعبد لانه  
 اي الرهن المذكور يدل ملكه وانما اداه للرهن على ظن  
 انما لم يبيع ملك الرهن فاذا تم ان ملكه لم يكن رهنه  
 به فله ان يرجع به عليه بمصلحة هو وانما المسحق اذا ضمن  
 العبد القيمة فقد تكون القيمة الثمن الذي اداه العبد  
 من الرهن فمن يضمن ذلك الزيادة وذكر النحن لانه  
 انه ينبغي ان يرجع بان يرد على الرهن وذلك الرهن لانه  
 بخلافه وهو انما لم يرد له الرجوع لانه في هذا النوع  
 بل سنده فيما لو كان الرهن فاما فبين ان الرهن ان سلم  
 النحن للرهن ان يرجع به عليه والى العبد يرجع به  
 عليه فالعبد يرجع على الرهن فاما الرهن يرجع بدينه  
 على الرهن الا ان فرق فانه قال النحن ان يظهر وجه حقيقة  
 لانه انما اشترى بغيره فليس يرجع بدينه ما هلك في

يدره

يده نعم لو ذكر ان المسحق يرجع بالقيمة على ان يشترى  
 لانه غايها ايضا بالتقصير وقد هلك المصوب في  
 يده وينبغي ان يقال يرجع المشتري بالثمن الذي اداه  
 العبد او ان الرهن يرجع الرهن به على العبد والعبد  
 على الرهن وينظر وجهه عند ذلك بل اقتضى على  
 رجوع المسحق على الرهن والعبد مع انه ينبغي ان يرد  
 ثم رأت في الحاشية السعدية ما نصه والظاهر ان يكون  
 للمسحق خيار يضمنه المشتري ايضا لانه مستعد بالخذ  
 والتكليم لمن يضمنه انتم في بيعه من غير  
<sup>يضمن</sup> ضرورة ان يطلو فبين ان لان العبد اذا رجع بطل  
 فبين ان الرهن النحن فيرجع الرهن على رهنه بدينه ضرورة  
 وان كان الرهن فاما في يد المشتري اخذ فبين ان ان شاء  
 يد مشتريه لانه وجد على ماله ورجع هو اي المشتري ان  
 على يده فبين لانه لما قد تمسك لم يحتج فالتقصير  
 وهذا من حقوقه حيث وجب بالبيع وانما دفعه المشتري  
 اليه ليس له المسح ولم يسلم خيرا اذا ضمن العبد النحن  
 للمشتري كما ان يملك ان شاء ان يرجع هو اي العبد على  
 به اي يضمنه هذا هو الصواب وذكر ان يبيع ان يرجع بالقيمة  
 ونسب فيه صاحب هذا الحديث في الكفاية ان صاحب  
 الحديث انه اراد به النحن الذي عطاها للرهن لان النحن  
 قيمة من حيث الاصطلاح وانما يرجع العبد على الرهن  
 لانه هو الذي ادخله في هذا الحديث فحينئذ عليه تخلفه  
 وفي الكفاية لانه من وجه الرهن فانه رهنه على رهنه  
 ملكه والمفروض يرجع على النحن فبين ان يرجع التبع  
 على المودع والمودع كالتقاضي على المودع انما يخفضه اذا رجع



العدل بغير ما عده عليه اي الرهن صح القرض اي قبض الرهن  
العدل وسلم بغير اللام على ثلث الفاعل على ثلث المدين وورث  
الرهن عن الدين وان شاعرجع العدل على الرهن لان البيع  
انتقض بالاستحقاق فسطا الرهن وفقدت ضمانه لان  
اداءه ابيه على ظن انه غني بموكل الرهن فاذا تبين انه ما  
مضيق عليه للمشتري لم يكن راضيا بالرفع اليه فكان  
الاسترداد اذا استرد انتقض فبعضه وعاد حقه في الدين  
على الرهن كما كان ثم رجع هو على الرهن على الرهن تد ايا  
بدونه ولو لم يمسك المدين الرهن لم يكن الرهن بل وقع اليه المشتري  
الدين ولم يمسكه الرهن لم يرجع على العدل به لان العدل  
والبيع عاقل للرهن وانما يرجع عليه اذا قبض والحال انه  
لم يقبض منه شيئا فبعض ضمان الرهن على الرهن والدين على  
الرهن على حاله وانما هذا في الدرر يتبع الرهن وهو صاحب  
الوفاة فبعضها صاحب الهداية وان شرط الوفاة بعد الرهن  
يعني ولم يشترط الوفاة بالبيع فعقد الرهن فالحق له بعد الرهن  
من العهدة رجع العهدة به على الرهن فبعضه يعني ولا يرجع  
على الرهن سواء قبض الرهن منه او لا لانه لم يتعلق بهذا  
التوكيد حق الرهن الا ان لا يرد له لان بيعه ولا يملك الرهن  
المطالبة بالبيع فلم يكن للرهن حق في البيع فلا يرجع العدل  
على الرهن بالتمتع كما في الوفاة المخرجة عن الرهن اذا باع  
التوكيل ورفع الرهن الى من ماله موكل فبعضه عهدة لا يرجع  
به على التفتت بخلاف الوفاة المخرجة في القصد لانه  
تعلق بها حق الرهن فيكون البيع محققا حتى لا يملك الرهن  
عزله ههنا لانه الرهن وهو يرد في كل من لا يرد حقه هذا  
التوكيل على البيع وقال بغيره لا يرد حقه هذا ظاهر

الرواية لان رضى الرهن بالرهن بدون التوكيل قد تم فكان  
التوكيل مستانقلا في ضمن عقد الرهن فكان منفصلا عنه  
مردودا لان الرهن مستلزم وشيخ الاسلام قال في قول من  
يكى جبر هذا التوكيل على البيع اقول لا يطلق محمد في الجاه  
الصغير ولا اصل فتشكون في الوفاة المخرجة في القصد  
كالمسقط فيه في جميع ما ذكرنا من الاحكام ههنا لا يرد  
مردودا من شروط الهداية ولو ان العدل اقر في الوجه الاول  
انه ما عده ضمن الرهن وسلم الرهن للرهن وانما الرهن ذلك  
كان القول قول العدل ويبطل عنه الرهن كما في الفانية  
وانما باع العدل الرهن وضمن المالك الرهن ثم جرد بالعبد  
عسا فلنقص فيه هو العدل فاذا قام عليه ببينة فانه يضمن  
الدين لانه اقام بضامته ويرجع به على الرهن ويكون الرهن  
ههنا على حاله لا ولي ويرجع به على الرهن ببيعته بعد  
ولو لم يبرهن على العيب ولكن العدل اقره وكان عينا لا بعد  
منه فلهذا وان كان عينا بعد ذلك فله يقره ولكن  
انما لم يعلق حتى رده القاضى عليه فهو كالأول عندنا  
وان اقر به خاصة ولو اقر بالبيع او رده عليه بعيب  
يحدك فله ولا يحدك مثله فبعضه قاضا فله ذلك  
العدل خاصة كذا في المسقط فان ههنا ارهى ههنا  
الرهن فان كان حثوثا فان عندنا في استحقاق الرهن  
الها لك القبول وضمن المشتري الرهن بقيمة ايقية  
المشرون الها لك ههنا الرهن يعني بهيئ الرهن  
من ثمنها لانه الرهن عندنا لان الرهن مدله بلدا  
الضمان مستند اليه في التسليم فبعضه الرهن عليه  
نفسه ثم حاصروا به لانه وان ضمن المشتري الرهن

القيمة اي قيمة المصون المالك لتعديده بالقدس والتسليم  
رجع المرتين على الرهن بقيمة التي ضمنها المستحق ليرد  
لعله سبق فلم والاصواب لغزو بالتدين المجبة قال في الدرر  
اما بالقيمة فلا بد من جهة الرهن بالتسليم ان يتقيد  
ويخوذه في الزبيل وغيره ويرجع على الرهن ايضاً بدنيه لا يتقيد  
بقضه تيمانه انتقض اقتضاؤه فها دحضه كما كان  
فانه قبله كما كان قرار الضمان على الرهن برجوع المرتين عليه  
والملك في المضمون يشهد لمن عليه قرار الضمان فتبين  
انه رهن ملك نفسه فها كما اذا ضمن المستحق الرهن  
ابتدأ قبلنا هذا طعن الذي حازم القاضي رجح ولعل  
عنده ان المرتين يرجع على الرهن بسبب الضرر والغزو  
حصل بالتسليم الى المرتين فذلك الرهن المعين من ذلك  
الوقت وعقد الرهن كان سائغاً عليه فلم يشهد انه  
رهن ملك نفسه بل ملك غيره فلا يكون المرتين مستوفياً  
بملك الغير ولا ان الرهن يملك الرهن بالتسليم من المرتين  
لان المرتين ولا يملكه جازاً الضمان ثم ينتقل الى الرهن  
كما في الويل بالتسليم كما ان المرتين اشتراكاً من المستحق ثم  
باعتد من الرهن وانما كان كذلك لان المرتين غاصبه  
في حق المستحق فاذا ضمن يملك المضمون ضرره كسبلاً  
يجمع البطلان في ملك واحد لمن لم يكن قرار الضمان  
على الرهن ينتقل اليه من جهة المرتين مستعداً بالقبض  
لانه يد رها رغماً صلباً فيستعبد ملكه اليه ثم الرهن يتلفاه  
منه فيكون ملكه بعده وعقد الرهن سائغاً عليه فتبين  
انه رهن ملك غيره فلا يكون المرتين مستوفياً بالهلاك  
بخلاف الحكم الا وفي رها اذا ضمن المستحق الرهن ابتدا

عن

لانه يضمه باعتبار القبض السابق على الرهن فيستند  
الملك اليه فتبين انه رهن ملك نفسه فيكون المرتين  
مستوفياً بهلاكه زبيل في رجوع رجل رهن  
بدنيه مؤجل وسلط العدل على بيعه اذا حال الاجل فلم  
يقبض العدل الرهن حتى حال بدنه فالرهن باطل والوكالة  
باسبق باقية كما في الثانية واذا رهن رجل دار وسلط الرهن  
رجلاً على بيعها ودفع الثمن الى المرتين ولم يقبضها المرتين  
حتى حال الاجل لم يكن رهننا وان باع العدل الدار جازيماً  
مالو كانه لا بالرهن وذلك ان مقتضى في الخادم والدار اذا باع  
العدل ذلك دفع الثمن الى الرهن دون المرتين وان  
دفعوا العدل المال الى المرتين لم يضمن وان نه عنه البيع  
لم يجز بيعه بعد ذلك ولذلك ان مات الرهن لم يكن  
لعدل ان يبيعه بعد موته والمرتين اسوة الفاعل فيه  
كما في المسبوط واذا باع العدل الرهن فقال بعتك شعين  
والدث مائة فاقرب ذلك المرتين فانه يسال الرهن عن  
ذلك فاذا اقره فاعه وادعى الكفر من شعين فالقول  
قول المرتين والعدل فيه والبيته بيته الرهن وان لم يقر  
الرهن بالبيع وقال هلك في يد العدل فالقول قول  
الرهن وانما كانت قيمته مثله قيمة الدين واذا اقر بالبيع  
فقال الرهن بعتك مائة وقال العدل بعتك شعين وقال  
المرتين بعتك مائة في ذلكا بضا فالقول قول المرتين  
ويرجع على الرهن بعتك مائة درهما والبيته بيته فان  
اقام العدل البيته انه باعه بشعين واعطاه الرهن  
وقال الرهن لم تبعه واقام البيته انه لم يبيع وانه ما كان  
في يده قبل ان يبيعه لم يقبل بيته الرهن على هذا الذي

في المسوط واذا كان العدد مسلطا على السبع اذا جعل الاجزاء  
 كذلك فقلنا ان كان الاجزاء السبع مضاعفة وقد دخل  
 وقالا انهم كان الاجزاء السبع مضاعفة وقد دخل  
 وقت التسليم على السبع وفي وقت حلول الدين القوي  
 قول المرتين لان التسليم يستغنى من جهة المرتين فيكون  
 القول في مقداره قوله والتسليم يستغنى من جهة المرتين  
 فيكون القول في وقت قوله واذا تقاطعوا من جهة المرتين  
 في موضع فالتسليم قول المرتين في التسليم والتسليم  
 والمرتين على وضعه على يد عدل اخر وقد مات الاول وعلى  
 يد المرتين جانبا لتسليمهما فان اختلفا وضعه القاضي  
 على يد عدل وان شاع على يد المرتين واذا علم القاضي  
 ان المرتين مثل العدل في العدالة يضعه على يديه وان كان  
 الرهن فاما اذا اراد ان يضعه في يد الرهن ذكر في بعض  
 الروايات له ذلك كما في محيط السبع ولو مات العدل  
 فوضع على يد عدل اخر من تراضوا واختلما في ذلك فوضع  
 القاضي على يد عدل فليس للمعدل الثاني ان يسبق الرهن  
 وان كان الاول مسلطا على السبع كما في الظهيرية في قوله  
 في قوله لا يملك الرهن الا في القاضي يتقوى فضا  
 ديونه انتهى ولو كان العدل رجلا ورهنه بماله لا يسبق  
 فوضع عند احداهما جازم بضمنا وان كان ما يتسبب  
 لا يضمن الثاني بالاحكام ويضمن الدافع عند الرهن  
 خلافا لما في محيط السبع واذا باع العدل الرهن  
 ثم وهب الرهن المشتري قبل ان يقبضه فهو جازم في قوله  
 في حصة ومحمد وهو ضامن له ولا يجوز في قوله في يوفى  
 بمشترى لو قيل بالسبع اذا اراد المشتري على التمن ولو قال

في حصة

قبضته فليس له ان يصدق في ذلك وكان من مال  
 المرتين ولذلك لو قال دفعته الى المرتين فهو مصدق  
 مع يمينه ولا يقول ما قال ربنيت فصول التمن الى المرتين  
 وللمدعي سقط حق المرتين ولو قبض الرهن ثم وهبته  
 لا يضمنه ويجوز لو قال حططت عنك من التمن لذلك  
 فذلك جائز في قوله اني خيفته ومحمد رج فله ان يفسر  
 وقوله للمدعي من ماله والمقبض من مال المرتين وهذا خلاف  
 ما اذا اضاف الهبة الى المقبض واذا باع العدل الرهن وقبض  
 التمن فله ان يصدق في ذلك فليس له ان يصدق في ذلك  
 او استحق وهو باق في يده ولم يخذ بالتمن حتى فله ان  
 يرجع على الرهن في ذلك كله ولا يكون له ان يرجع على المرتين  
 كذلك في التسليم ولو رخص من ماله عينا لم يرد التمن  
 ولا يسقط من الدين ما نقص من التمن فلو باع ما اذا مات  
 بعد رخصه وبينة المرتين او العدل على السبع او ولو  
 قتله الرهن بعد ما رخصه من ضمن قيمته وسقط  
 من الدين ما سقط من التمن ولو باعه العدل ما لم ينفذ  
 وفي حصة التمن والدين في ذلك التمن وخمسانية سقط نصق  
 الدين وهو خمسانية ولو كانت القيمة يوم الرهن الفدين  
 فسمو بثلاثين الا في ذلك فان كان في يدها نصفها  
 كما في العتابة فان دفع العدل الرهن الى حبي من غير ضرر  
 فهو ضامن ولو كان في حصة التمن وللعبد ان يسبق  
 الرهن الى من في عتابة من امرائه وشاؤده ولده وجاهه الذين  
 يتهم فيكون في ماله كما في حصة رجنل تترى من رجل  
 جاربه يالفي درهم واني السابعة ابراهيمه حتى يقدر  
 التمن وقال المشتري لا دفع ابيك التمن حتى تدفعها اليه فاحط

عنان يضع المشتري النصف على يد عدل حتى يدفع اليه البايع  
الحرية فذلك النصف في يد العدل فهو من مال المشتري ولو  
كان البايع قاضع رهنا بالنصف على يد هذا رجل خيذ فضع  
المالك الحارثة فوضعه رهنا بالنصف فذلك هلك من مال  
البايع كذا في التحفظ واما بيان من يصلح عدلا في رهن ومن  
لا يصلح فالقول لا يصلح عدلا في رهن عدله اذا ذكرك حتى  
لو رهن العبد لما ذكرك حتى يهتكم على يد مولاه لم يجز له رهن  
كما ان على العبد دين او لا والعبد يهتكم عدلا في رهن مولاه  
حتى لو رهن انسان على ان يضع في يد غيره لما ذكرك يصح رهن  
والمالك يصلح عدلا في رهن مولاه ككسبه والمكفول عنه  
لا يصلح عدلا في رهن الكفيل وكذا الكفيل لا يصلح عدلا في  
رهن المكفول عنه واحذر من بيع العا وضعة لا يصلح عدلا  
في رهن صاحب دين التجارة ولذا احدى شروط النسيئة في  
التجارة لا يصلح عدلا في رهن صاحب دين النسيئة فان كان  
من غير التجارة فهو جائز في رهنه كباقي جميع الاكوار واحد  
منها جنبي عن صاحبه في غير دين التجارة ورب المال لا يصلح  
عدلا في رهن المضارب ولا المضارب في رهن رب المال  
لا يصلح عدلا ولا الابن من اشتهر الله صفته فلو اشتري  
الاب للصفين شيئا ورهن بهن عا اشتريه على ان يضمنه  
عليه يد غشه فالنسيئة جائز ورهن باطل وهل يضمن  
الراهن عدلا فان كان المرتهن يقيم ضمانه يده بعد ايهلك  
حقا ولو شرط في عقد الرهن ان يكون الرهن في يده فسد  
العقد وان كان في ضمانه المرتهن ثم وضوع على يده جاز يبعه  
كذا في البيع وان كان العدل صغيرا لا يقبل فعمل الرهن  
على يده لم يجز ولو كان رهنا ولو كبر وعقل وداع الرهن جاز

البيع يتسليم الرهن اياه على البيع وذكر الخصاف راجع ان  
هذا قول ابي يوسف ومحمد راجع اما عند ابي حنيفة فلا يجوز  
بيعه بعد البلوغ وان كان العدل دميلا وحريرا مستأمتا  
والراهن والمرتهن مسلمين او ذميين فهو جائز لان المشتري  
في الملامات عمارة الذي والمسلم وهو من اهل بيعة  
شريا وهو من اهل بيعة يسمعه يتسليم الحارطة المالك في  
يفتد ببيعه باعتبار رتبته فان تحقق له في بالذو كونه له ان  
يسمع وهو في الدار فان رجع فهو على كانه في البيع وان كان  
الراهن الرجوع الى الحرب وهو الراهن والمرتهن والعدل  
ذمي او حر في جميعه في دار الاسلام فاما قوله ان يسمعه  
كذا في الميسر وفيه ايضا فان كان العدل عبد المحرور عليه  
فان وضع الراهن على يده ما ذكرك مولاه فهو جائز فان  
وضع على يده بفعل ذكرك مولاه فهو ايضا جائز ولو كان  
البيع قاضع فلو غلبه لا يجوز يتقرر به من حيث انه يتوكل  
بالنسيئة فيه وانما القهده على الذي سله على البيع وذلك  
انصبة في بيعه اذا جعل عدلا فهو للعبد سوان كان اياه  
اذن له فانه يده عليه ويرجع به على الذي سله وان لم يكن  
ابوه اذن له فانه يستحق المبيع في يد المشتري فان شئ  
المشتري رجع بالنصف على المرتهن الذي قبض المال لانه عو  
الذي يتبع بهذا العقد حتى سلم النصف له واذا رجع عليه  
رجع المرتهن على الراهن بما له وان شاء على الراهن لان البايع  
كان ما مورثا من حرمته وانما حصص بيعه وقبض النصف  
له انتهى فقال في المولوية في بيعه على  
دانة الرهن عن المرتهن وقبضه من الدين كما قبضه في بيعه  
يستحق ربع الدين وسج في الجنايات من الغرق بين عين



الاية التي يستقي عليها كالبقرة والفرس وبين معنى الشاة نحوها  
فانما يقنن في الاخير بقومها والله تعالى اعلم بالصواب  
باب في بيان حكم الترخف في الرهن  
وقد تقدم ان في كتاب الرهن خروج في تصرف الرهن والرهين  
في الرهن وبعضها ذيل لما ذكره المالك في الشايع في هذا الباب  
فلا غنا للتحقق عن مرجعة ذلك المحل فنسب وحكم الخيانة  
عليه وحكم خيانيته ايا رهن على غيره لما كان الترخف في  
هذا الرهن بعد ثبوت الرهن وكذلك الخيانة على الرهن وخيانة  
الرهن على غيره ذكره عقيب ما ينال الرهن لان ثبوت رتب  
يجب طبقا يجب وضعا للمناصفة توقيف بيع الرهن  
رضنه على جارية مرزونه او فضا رهنه خلافا لما روي عن  
ابي يونس انه ينفلا نه تصرف في ملكه فضا ركا اعتنا  
والصحيح ما ذكره المالك وهو ظاهرا ورواية لان الرهن تعلق  
به حق الرهن وفي البيع ابطال حقه فلا ينفلا بالاجازة  
ارضاها وبعضها الرهن ذنبه زوال المانع وهو تعلق حق  
الرهن به وعدم الترخف على نفسه وكونه متصرفا في  
ملكه لا يمنع الترخف على غيره فلو كان له رهن او وصي  
له به او غيره بالثمن من الثلث والقبض سر على الاعناق  
غير جائز لانه لا يفسد الرهن ولا الغصب فكذا التوقيف فان  
وجد احداهما نفذ بيع الرهن رهنه ولكن صار رهنه  
في صورة الاجازة يعفى فيه منتقل حق الرهن في الاتزان  
الذي من الرهن يعني الثمن في الدين فقام مقام الدين  
والثمن وان كان دينه لا يصح رهنه ابتداء لكنه يصح رهنه  
بقا حتى لو توفد الثمن على المالك يكون من الرهن يستغط به  
دينه كما لو كان في يده بزارية حتى يتوقف ان الرهن ان كان

شرط ان يكون الثمن رهننا عند الاجازة كما رهننا والا فلا لانه  
بالاجازة تنفذ البيع ومالك الرهن الثمن وان مال اخر ملكه  
بسبب جدد فلا يصح رهننا الا بالشرط كما اذا جره الرهن  
فاجاز الرهن الا جازة لا نصير لاجرة رهننا الا بالشرط  
ووجه ظاهر الرواية ان الثمن قائم مقام ما تعلق به حقه  
وهو بدل ما تعلق به حقه ومحله لا حقه متعلق بالاية  
وللبدل حكم المبدء فوجب انتقال حقه اليه وصار كالمبدء  
المديون اذا بيع يرضى الغرض ينتقل حقه المبدء من غير  
شرط لما ذكره المالك ولا يستغط حقه بالكلية لعدم رضا هذا بذلك  
ظاهرا ورواية بالبيع لا يدل على الرهن يستغط الحق  
فسبق الحق على حاله بخلاف ما ذكره في الاجرة ليست ببدل  
حقة لان حقة في المعنى وهي بدل المنفعة فلا ينتقل حقه  
اليها وبخلاف ما اذا جازة المالك المعنى المنة موقوفة اجاز  
المنا جاز البيع حيث لا ينتقل حقه الى الثمن لانه بدل المعنى  
وحقه في المعنى فاقترقا وان لم يجز المنة البيع وضع الرهن  
ببيعه او بيع الرهن لان الرهن في رواتبه ابن ستماعة  
عن محمد بن لو فذلك الرهن لان شئ من الثمن يعلية  
لان الحق الثبات للمعنى للمرهن بمنزلة الملك فصار كالمالك  
له ان يبيع رهنه ان يفسد كونه لا يفسد بيع الرهن رهنه  
بفسخه اي ببيع الرهن في الاصح من الواجب في  
المنا وانه ان كان في البيع وذلك لانه لو ثبت  
له حق الترخف فانه يثبت ضرورة لصيانة حقه وحقه  
في الحسب لا يتكفل بان تعاد هذا الترخف من غير غمور  
واذا بقي عقد الرهن في البيع موقوف فاشترطه بخلاف  
ان لما صبر في حقه ان الرهن رهن اذا جاز على شرط الرهن

اواندنا المشتري ربه الامن المتاحني لبيع الخ القاصي بيع  
وللتاخذ ان يفسد المقتد بطلت القدره على التسليم لان  
ولاية القضي الى ان ضا لا لا تسقط ففرا كالمقتد المبيع  
اذا بق قبل المقتض فان المشتري للمنازل انما هو جدي  
يرجع وان شاع لم لا يفسد المقتد بطلت القدره على التسليم لان  
عن التمسك وهذا يفسد المقتد بطلت القدره على التسليم لان  
الرهن ولو بيع المقتد بطلت القدره على التسليم لان  
المختار للمقتد بطلت القدره على التسليم لان  
عن التجنس التي وفيها مفسولين يتغير من رهن  
وما جرد لوطا به عندها وتختلف بوضوح يتغير من رهن  
وظاهر انه قولها انك قال الرب في جاشته عليه وهو  
الصحة وعليه الفتوى كما لو وجبه ولو باعه اياه رهن الرهن  
من رجلي ان يوشلا في باعه الرهن ايضا يبيعا فان  
من رجلي ان يوشلا في باعه الرهن ايضا يبيعا فان  
فان في وهو يفسد المقتد بطلت القدره على التسليم لان  
العقدين يتوقف على اجازته الاول لم يفسد المقتد بطلت  
لا يمنع توقف الثاني من المقتد بطلت القدره على التسليم لان  
اجازته المقتد بطلت القدره على التسليم لان  
جاء الثاني وبطل المقتد الاول ولو وقع الرهن الذي هل  
يبيد الاول والثاني في رهن والظاهر الاول فاده السيد حمد  
وقال وانظر الى اطلاق اجازة ولو باعه الرهن من رهن من رهن  
على خالفه لا يفسد المقتد بطلت القدره على التسليم لان  
الاول وسلم المبيع للمقتد بطلت القدره على التسليم لان  
و جاعه على رهن الرهن من رهن الرهن من رهن الرهن من رهن  
عليه وسلم العبد الرهن من رهن الرهن من رهن الرهن من رهن

الهبة ان يفسد المقتد بطلت القدره على التسليم لان  
قال في الفقيه سماء ولا وان لم يكن بيعا كان النسبة الى هذه  
المقتد بطلت القدره على التسليم لان  
اخره بان رهن هذه المقتد بطلت القدره على التسليم لان  
الاول دون الثاني وهذه المقتد بطلت القدره على التسليم لان  
كصول التمسك للمقتد بطلت القدره على التسليم لان  
عنه و يكون المقتد بطلت القدره على التسليم لان  
في ان البيع لا يفسد المقتد بطلت القدره على التسليم لان  
محله وتجذر قال لا تتأني وحاصلا الكلام هنا ان  
تصرف في بيع مملوك له وقد يتعلق به حق للمقتد بطلت القدره على التسليم لان  
الحق تصرفه بنظر ان كان ما وجب من المثل فلا يتعلق  
به حق يتعلق بطلت القدره على التسليم لان  
بلا عما يتعلق به حقه لا يتعلق بطلت القدره على التسليم لان  
دو لغيره لا يفسد المقتد بطلت القدره على التسليم لان  
بيع الرهن من المقتد بطلت القدره على التسليم لان  
لان لا يفسد المقتد بطلت القدره على التسليم لان  
الاول المبيع وحقه في كنية المبيع لا في المنفعة فكانت  
اجازته استعاطا من المقتد بطلت القدره على التسليم لان  
عني الرهن من المقتد بطلت القدره على التسليم لان  
يبيد المبيع فان رهن هذه المقتد بطلت القدره على التسليم لان  
الا انها كانت كسبا في نفاذ المبيع فيكون المقتد بطلت القدره على التسليم لان  
المبيع الموهون كالموتاه المبيع المبيع المستحق من المقتد بطلت القدره على التسليم لان  
على التمسك فان اجازته المقتد بطلت القدره على التسليم لان  
لان المقتد بطلت القدره على التسليم لان

كما في الزيدوني في الاستحباب باع الرهن من زيد بن باع  
الرهن ايضاً من الرهن انفع البيع الاول الواقع على زيد  
وهذا الاستحباب على قول المصنفين الثاني موقوف  
كانه يقول محل فغير الثاني كالاول اذا كان البيع الثاني  
من غير الرهن اما اذا كان منه لا يتوقف وانما يبطل البيع  
الاول ووجهه انه طرأ ملك باع بملك موقوف فابطل  
افاده ابو السموود وضع اعتنا بما في الرهن بلاذات من  
الرهن وكذلك صحيحه وكذلك صحيح استلاده لو كان  
الرهن امة او يفتقر اعتنا بالرهن رهنه اثاره الى ان  
التعبير به ولا ان التصرفات السابقة مصححة غير نافذة  
والتعبير به يوم انها غير مصححة لان هذا حاله في  
الشافعي وفي قول له لا ينفذ اذا كان الموقوف موقفاً  
قول له ان ينفذ اعتنا به سواء كان الموقوف موقفاً  
معسلاً لان ينفذه ابطال حق الرهن فكان موقوف  
كالبيع على الرهن لان البيع انما اذا من الموقوف حتى ينفذ  
من المكاتب دون الاحتياط فكان اولي بالامتناع بخلاف  
اعتنا بالبيع ما جرى في الخارج تبقى مدتها بعد التحقق  
اذ لم يقبلها ولا يقبل الرهن فلا يبقى بخلاف ما اذا كان  
الموقوف من غير الرهن او اريد لانه لا يبطل حقه في  
التصديق وليس ان الموقوف صدق من اهله مصداقاً  
المحله وهو ملكه فوجب القول بفساده ولا يلغى حقه  
ولو لم ياذل الرهن كما اذا اعتنوا الموقوف في بيعه  
او اعتنوا الا في الموقوفين والمأجورين لا يبقون ولا يبقون  
تعلق بملكها لهما وتماما وتغذي التمسك بها لا يبقون ولا يبقون  
في قيام ملك الرقبة لقيام المقتضي وعارضا للرهن

لا ينبغي عن زواله لان عتق عبد الرهن اما شؤن زيد  
الاستيفاء للرهن كما قلنا وحق البيع كما هو من هذا  
الشافعي ونسب من ذلك لا يزيل ملك العتق فيبيع المبيع  
على ملك الرهن ثم اذا زال ملك الرهن في الرقبة ما عتق  
يزول ملك السيد للرهن بناء عليه كما عتق العبد المذنب  
بل ولو لان ملك الرقبة للرهن اقرى من ملك السيد للرهن  
فلما لم يجم الا على وهو ملك الرقبة نفاذا لاعتق فلا ان  
لا يجمع الا على وهو حق للرهن نفاذاً وبان متناه النفاذ  
في البيع والتمت لعمد القدر وعلى التمسك وهو ليس بنظر  
في العتق ولا ان القياس لتعديه حكم الاصل في العتق  
دون تعديده وحكم الاصل هلنا وحق ما يحتمل رد فضل  
تمامه يحتمل الفسخ بعد تمامه وهو في البيع بطلان  
ما يحتمل الفسخ والرد ففسد القياس فلا يزيل من اعتنا  
الوارث العبد الموصى برفقته اذا لم يكن له مال اخرعائه  
اعتق ملكه لانا نقول يعتق عند أبي يونس ويجوز ان يقال  
وعند أبي حنيفة يرجع بغير الراد السمانية على ما عرف في عتاق  
العبد ملك ترك فلم يكن عتاقه لقولنا ان في بيعه  
فيما نحن فيه نقول لا يقال الموقوف كالحق من ملك الرهن  
لدليل المولى ان الله يجب عليه ضمانه فكذا لا ينفذ عتقه  
لانه خرج عن ملكه لانا نقول وجوب الضمان عليه  
لانا اعتنا به كالحق من ملكه بل باعتنا به انما لغو  
المالية الشغولة بحق الرهن كالموقوف يخلق عبده المأذون  
له المديون فانه يضمن قيمته الغريب مع بقائه ملكه فيه  
من كل وجه ولهذا تنفذ تصرفاته فيه ونفاذ بيعه من  
المكاتب باعتنا به مندوب المظاهرة كالعبد المأذون

الولاية بكسر الواو اي تولى امر الوقف كالعمل والنصب  
وغيرها لنفسه جائز بالاجماع صرح في البحر بأنه قول  
ابي يوسف وهو قول هلال وهو ظاهر المذهب  
وكذا هلال في وقفه وقال اقوامان شرط الواقف  
الولاية لنفسه كانت له وفي الخلاصة اذا شرط  
الواقف ان يكون هو المتولي فنحن ابي يوسف  
الوقف والشرط كلاهما صحيحان وعند محمد وهلال  
الوقف والشرط باطلان اهـ فقد اختلف المتقلصون  
هل ان يقول الشارع بالجواز يريد به ما هو عند ابي  
يوسف ومحمد في احدي الروايتين عنه والا فيروي  
عن محمد بطائفة الوقف والشرط معا على رواية  
محمد الموافقة لابي يوسف انما يصح هذا الا بشرط  
عنده بعد التسليم الى المتولي لانه التسليم بشرط  
عنده كما مر سابقا وبه افتى الصدوق والشريفي وقد  
نبه على ذلك التستائلي وفي النهاية يجتمعا انه لا  
يشترط التسليم اذا شرط الولاية لنفسه لانه  
يشترط بيعي كذا قاله الزيلعي وكذا الوهم بشرطها اي  
الواقف والولاية لوقفه لاحد فالولاية لابي الواقف  
عند التائي وفي الخلاصة واذا شرط في الوقف الولاية  
لنفسه والولاية في عزل التيم واستند اليه ام وما هو  
من نوع الولاية واخرجه من يد المتولي جائز ولو لم يشترط  
الولاية لنفسه واخرجه من يده قال محمد لا ولاية  
لواقف والولاية للتيم وكذا الوصيات وله وصي لولاية

بينه وبين ما اقتضاه الذي ورد هنا بعد تمام سجديته  
وفي الاول قبل جملة سجدا كما تقدمت الاشارة اليه  
وانما اجاز جعل الطريقتين سجدا دون عكسه لجواز الصلاة  
في الطريقتين ولا يشكل ما تقدم في كتاب الصلاة من كراهتها  
في الطريقتين لان الكراهة لا تنافي الجواز عليا لان الكراهة  
انما هي مختصة بحال كونه طريقا وانما عند تغييره سجدا  
استغنى بالكلية لا يجوز المروءي المسجد حتى قالوا  
لواعتماد اتخاذهم ينسحق ما لم يصل فيه غنية المسجد  
ويجتمعا ان يريد الشارع بذلك المروءي المحطور لغير الجنب  
والله اعلم فوخذوا من علو كذا لانه قد مر جواز الاخذ  
من الموقوفات بامر القاضي وكذا من الدار والحنانوت  
الموقوفين كما في المصنف ودارها توت كانت احدهما  
الثلاثة تحجب مسجد صفاق ذلك المسجد على  
الناس الذين يصلون فيه بالتميم كراهتها ودر  
وعامة وذلك لانه لما ضاق المسجد الحرام اخذ  
الصحابية ارضين بكونه وزاد في المسجد زيلا وهذا  
من الاكراه لما ينقل يقال كيف صور الكراهة من الصحابة  
الكل ما روي السعيد قال في ثورا المني ولعل الاخذ كراهي  
في كل مسجد صفاق بل الظاهر انه يختص بما لم يكن في  
البلد مسجد اخر ولو كانت فيه مسجد اخر يكتفى وفسح  
الضرورة بالذهاب اليه وان كانت فيه حرج لانه لا يخذ  
كراهها اشد حرجا منه ويؤيد ما ذكرنا من ان الصلوات اذا  
سجد في مكة سوى المسجد الحرام اهـ جعل الواقف  
الولاية



الوايو ويليهون يسى لان حق البائع في الحبس ضئيف لان  
البائع لا يملكه والاخره ولا يستحق من عينه وكذا يبطل حقه  
في الحبس بالاعارة من المشتري والمزني ينقلب حقه ملكا  
ولا يبطل حقه بالاعارة من الرهن حتى يتمكن من الاسترداد  
فالمؤمن السمانه فيها كسوين بين الحفيق مع وجو الفارق  
وذلك لا يجوز ولو الرهن يرضى عبده بان قال له رهنك  
عند فلان ولديه العبد اعطته نجده السمانه عندنا  
خلافا له وهو بيعته باخره بعد المعنى ونحن نقول في  
بتعلق الحق في حال تملك التعلق فيه لتقام ملكه فيهم  
بخلاف ما بعد المعنى لانه حال التقاطع الولاية وفي التدبير  
يعني وفي مسالو دبره الرهن هو تدبيره بالاتفاق  
اما عن تقاطعهما عند الرهن ففي فلان التدبير لا يمنع  
الباع على صله وحكم الرهن عند البيع لا الاستيفاء والاستيفاء  
ايما كانت امة فاستولدها الرهن صله الاستيفاء بالاتفاق  
لان الاستيفاء يصح باذني الحفيق وهو ما لا بد في جارية الابن  
فدفعه بالاعلى وهو حقيقة الملك لا الرهن واذا قطع التدبير  
والاستيفاء خرج المدين والولد من الرهن لبطلان المحل  
الا انهما استيفا الدين منهما فان كان الرهن موكرا مضى  
قيمتها على التفضيل الذي ذكرناه في الاعتراف من حيث طول  
الدين وقابليه وان كان الرهن مكرسا سوا كالمدين والولد  
للمدين في كل الدين بالدين لان كسب المدين والولد  
ملك المولى بخلاف المعنى حيث يسى في الاقل من الدين  
ومن القيمة لان كسبه حق نفسه ولم يجتسب عنده الا قدر  
القيمة فلا ينزاع عليه وحق المدين بقدر الدين فلا تفرقه  
الزيادة وانما يرجعها للمولى بما ادياه بعده بمسار لانهما

ادياه من ملك المولى والمعنى يرجع لانه ادي من ماله  
نفسه وهو مضطرب عليه موكرا فبالاذا كان الدين موكرا  
يسعى ان في قيمته فان لانه عو من الرهن حتى يحسب  
مكانه فيتمتع بقدر الموكر لا ترى ان الرهن ينفسه  
اذا كان موكرا ايضا فيما اذا كان موكرا الا من قيمته  
بخلاف ما اذا كان حال لانه يقضي به الدين لان تسهها  
ملك المولى وقدره على الدين تسهها ولو كان قاردا على  
ادياه بما اخرج من بقضائه كله منه قلنا اذا قدر حقه بها  
وطبقه بها الرهن لم يقض الا بقدر القيمة سواء اعتقها بعد  
القضاء عليها وقبله لان كسبهما بعد المعنى لهما ملكا و  
ادياه قبل المعنى لا يرجع لانه على المولى ولو قفل عبده  
بدين الاستيفاء وهو يملكه سى في قيمته من عتق لانه  
لا ولاية له على ابنته فيصم بقدر المال له ولو قتله عبده  
قيمتها مائة درهم ودفعه لانه اعتقه سى في مائة لغنامه  
مقام الاول فان عتق رهنه رجعه لانه سى في قيمته  
فانما يجب عليه ضمان قيمته لانه حق محترم ومضون  
عليه بالاعلى لان كان الدين حالا اخذ منه كل الدين  
وان كان موكرا اخذ قيمته فتكون رهنه الى ان ياحل  
الاحل كما هو الرهن ان قاطعه جديا غير الرهن  
فانما هو كخصر في فضله وقيمتها اي المتعلق الا جدي  
فيتمتع يوم ضمانه وقيمتها كما مر لانه  
احق بعين الرهن حال ضمانه فكذا في استيرادها ما مقامه  
وتعتق قيمته يوم الاستيفاء فلو كانت قيمته يوم الاستيفاء  
خمسماية ويوم الاثرها ان الفان خمسماية ويستقط من  
الدين خمسماية لان الدين الفان واما ضمانه على المدين

فمنه قيمته يوم القرض لا قبله اي الرهن ومضمون بالقبض  
السايق زيلقي قال لان المنة في ضمان الرهن القيمة يوم قبضه  
لانه به دخل في ضمانه لانه قبضه استيفاء الا انه يتقرر عند  
الهلاك ولو سترهك المزين والدين مؤخر ضمن قيمته لانه  
اتلف مال الغير فكانت رهنا في يده حتى يحل الاجل لان  
الضمان بولد العبي فاخذ حكمه ولو حل الدين والمضمون  
من جنس حقه استوفى المزين منه دينه وورد الفضل  
على الرهن ان كان فيه فضل وله دينه ان لم يكن فيمته  
يرجع بالفضل وانه نقصت القيمة بتراجع السعر والخسارة  
وقد كانت قيمته يوم القرض العاوجب بالاستهلاك  
خسارة وتسقط من الدين خسارة لانه ما انتقص كالهالك  
وسقط الدين بقدره وتعتبر قيمته يوم القرض وهو  
مضمون بالقبض السابق لا بتراجع السعر ووجب عليه  
الساق بالانقلاف وهو قيمته يوم التعلق كذا ذكره صاحب  
الهناية وغيره وهو شك في ان النقصان بتراجع السعر  
اذا لم يكن مضمونا عليه ولا معتبرا لغيره يسقط من الدين  
خسارة سواء مضمون بالانقلاف وكيف يكون ما انتقص  
به كالهالك حتى يسقط الدين بقدره وهو مضمون بالنقص  
الا بتراجع السعر وهو لا يعتبر فوجب ان لا يسقط  
بمقتضى شيء من الدين تترتب واجاب العلامة  
المقدمة هي منة بان تراجع السعر لا يضمن ولا يعتبر  
فيما اذا لم يتلف عند المزين كان يوم الرهن الدين وبما اخذ  
رهنه فليس له ان يقول انك قبضته وسعرت كذا  
وتعصى عندك كذا فارجع عليك به من الدين فيقول  
ان ذاته ووصافه اللازمة لها باقية ولا عبرة بتراجع

السعر بعدم نقص في الذوات واما اذا تلف عند المزين  
فاعتبر استيفاء من حيث القبض ويتقرر بالهلاك فاعتبر  
قيمه اذ انتهى قلت وقد استشكل في العناية ما  
استشكله واجاب عنه بمفاد ما قاله القديس حيث قال  
بان الدين في تقديره بالاستهلاك فصار لا تحتل المود  
الي القيمة الاولى بتراجع السعر ولو كانت باقية ترجع  
عليها كما كانت عليه بخلاف ما اذا تغير العيب وهي ما قبله  
عليها ها وقد تراجع السعر لان العيب التي قبضتها بخلاف  
فلا يرجع شيء من الدين بتراجع السعر انتهى وبما عاينه  
اي المزين الرهن من راحته ليحمله ويجعل له غلا في نحو  
كتاب ونوب لينتفع به حينئذ منه راحته يخرج الرهن  
من ضمانه اي من ضمان المزين للمنافاة بين بدلتا رية  
وبدلتا رية لان بدلتا رية يرضى ويدلها رية بدلتا رية  
وبدلتا رية تناف فلا يتقام احدهما مقام الاخر فيبقى الرهن  
مضمونا على المزين بخلاف العدل فانه لم يقبض لنفسه  
فجعلت يده من حيث الامانة بدلتا رية وبدلتا رية  
حق الضمان ولا لذلك ههنا كذا في شرح الهناية وغلله  
الزبلي بان ضمان المزين انما كان باعتبار قيمته  
وقد انتقص بالاداء حقه فارتفع الضمان لا ارتفاع  
القبض المقتضى له ولا يكون مضمونا على صاحبه لان  
الاسترداد اذ ذره وهو مضمون من حسن حاله وقال في الذخيرة  
ويبدو العارية ينعقد ضمان الرهن ولا يرتفع العقد سواء  
كانت المنة رهنا او مستقنا او اجنبيا ولا يجزئ المودعة  
لا يرتفع العقد ولا يبرأ الرهن يرتفع العقد انتهى  
تسعيها كما ربه محال لا اذ الاعارة عليك المنافع بغير عرض

وتعليكها انما يتحقق عن تلكها بنفسه والمزني لم يملكه  
 منافع الرهن فكيف يتا في منه التملك قال في المختار  
 الاعارة هاهنا ربة من المجاز المشي بالاستعارة وانما  
 الشاهدين الاعطاهنا وبين معناها للحقوقي وفي عدم  
 الضمان وانما الاسترداد والقربة اسنادا التي للمزني  
 اذا عازتها حقيقة انما هو كالكاذب لكن المزني اشبه بالمالك  
 هنا يكون له حق الحبس وانما الاسترداد وحديث وجد  
 القرينة وكما مع القول فانه مجاز شائع والله تعالى اعلم  
 قال وفي بعض النسخ جعل الاطلاق على ما ذكره من  
 قبيل التامح من الفتوى وحديث اهل التحقيق فانه  
 استعمال المفظ في خبر حقيقة بلا قصد لاف  
 معنوية ولا فصيحة فريضة التعلية اعتمادا على ظهور الغم  
 في المقام انتهى فليس بحقيقة ولا مجاز فقلوا هذا  
 الزهني في يد الرهن هذا مجازا ايم من غير سقوط  
 من دين المزني لا رقة انما هي لوجوب الضمان حتى  
 لو كان الرهن عطا له المزني به اي فالرهن المالك  
 مرد العارية من الرهن او المزني في يده في يد الرهن  
 لم يترك الكفيل في يده فلا يطلق المزني بشي خروجه  
 اي الذمة استعارة الرهن من الرهن بل يطلق المزني  
 الرهن في اصل يده نعم لو كان الرهن عطا له  
 المزني بغير رضى المزني يعني ان المزني طالبه  
 يرد فله غير رضى المزني يرد له المالك فانما الكفيل للرهن  
 في طالب يردفه للمزني تتأكله كذا فاده السداد حتى  
 قلست وحيث هلك في يد الرهن المستعير بل طالب  
 الكفيل بقيمة ام باصل الدين يرجع فانه عا د قبضه اي

رجع الرهن في يد المزني عا د ضمانه حتى يذهب الدين  
 بهلاكه لمود القرض لوجوب الضمان ولم يترك  
 حده ان يرد له عقد الرهن باق في حكم الضمان في تلك  
 الحالة فلو مات الرهن فيه فربما انما استرد الرهن  
 من الرهن الي يده كما مر من حق يده في الرهن فان  
 في تركة الرهن من بين سائر ذواته بقا حكم الرهن فان  
 قلست كين يمكن القول بقا حكم الرهن وان لم يبق ضمان  
 قلست الضمان ليس من لوازم الرهن على كل حال لان  
 ان حكم الرهن ثابت في ولدا الرهن مع انه ليس يتضمن  
 بالهلاك على يد العارية ليست بلامرمة وهي عارية  
 الرهن واودعه احد ايم الرهن والمزني احصيا فانه  
 احراز الرهن للمزني ان يودعه انما وليت فانه اودع  
 ضرره على حكمه وان هلك في يد المودع سقط الدين  
 وان اعاره خرج من ضمان الرهن والمزني ان يبيده انتهى  
 فقد فرق بين العارية والوديعة على خلاف ما افار  
 اليه الشارح وحدهما ايم الرهن والمزني ان يبيده  
 هنا لان لكل واحد منهما فيه حقا محض اذ هو  
 باق على الرهن بقا عقد الرهن على ما بينا قال السند  
 احمد وانظر موات الرهن هل يستعمل به المزني او لا  
 والظاهر الاول بخلاف ماله وقهت الاحارة للمزني من الرهن  
 للمزني قال لا تتأ في تقلا عن الاستعارة انما هو الرهن  
 صحت الاحارة بقا حكم الرهن اذ احد القرض لا حارة ولو هلك  
 في يده قبل ان يقضاه مدة الاحارة وبعد ان يقضاه ولو لم  
 يتخسره على الرهن هلك ماله ولا يذهب بهلاكه شي من الدين

ولو حسبه من الرهن بعد انقضاء مدة الاجارة صار غاصبا  
 انتهى وقال اللؤلؤي ولو جاز الرهن من المهرين بطل الرهن لان  
 الاجارة عقد لازم لا ينفذ على المهرين الا بعد تقاضي الرهن  
 وكذلك الرهن اذا جاز من ان جاز واجاز المهرين  
 او اجرة المهرين فاجاز الرهن يبطل الرهن انتهى وقد  
 تقدم ما يتعلق بهذه المسألة مفصلا في فروع دارنا  
 في كتاب الرهن فيما يتعلق بتصرف الرهن وكذلك بيع  
 الواقف من الرهن والمهرين باجازه صا حبه يخرج به  
 من لونه رهن ويكون الثمن رهنا مكانه كما تقدم  
 وهكذا الهبة الواقعة من حدها باذن صا حبه يخرج اليه  
 المهرين عن كونها رهنا وكذلك الرهن من مهرين ومن  
 حصى دارنا عايد رهنا هذه العقود المذكورة احدى هاتين  
 الرهن والمهرين ما ذكرنا في الخرجين يخرج ذلك المهرين بعد  
 عرف طر حدها العقود المذكورة عن الرهن لكن في ذل الرهن  
 نظروا يذكروا في الهبة ولا الربح كالاتي اليه السيد احمد  
 رحمه الله لا يبيع عقد الرهن بعد عرف من ما ذكرنا لا بعد  
 مبتدأ لانها عقود لازمة اي فاطلت حكم الرهن لتعلق  
 حق الغير بالسعي المهرين بخلاف العارية لانه يتعلق  
 بها حق لازم وبجلاء بيع المهرين من الرهن ولذا اجماع  
 المهرين واعايد هبته من الرهن فانها لا تنجز الرهن  
 من الارهاق لعدم زرعها قال الزيلعي ان هذه العقود لا  
 تدرج في حقه لان ملكه باق فيه فتبطل هذه العقود في  
 لو مات الرهن في مائة الاجارة والبيع والهبة من المهرين  
 اذا باعها جديها فانك لا خجل رهنه فانما لا يصلح  
 بتجديده العقدين فانها اسوة الغر لا تعلق بالرهن

حق

حق لازم بهذه التصرفات فيبطل به حكم الرهن ولو ذبح  
 المهرين في استعانة اية في استعمال الرهن والاستعانة به  
 او اذ كان الرهن للمهرين في عارية قال السيد احمد في نسخة  
 او اعاره والمعنى عليه اذ الرهن اذن للمهرين في استعماله  
 من غير طلبه واعايد له فيكون المهرين طلب من الرهن  
 اعارة له قال وهو الموقوف لما في الدرر لعن فهدى الرهن  
 قبل ان يشرع المهرين في العمل وهنك بعد عرفه اي من العمل  
 هاتك مقابلا لادب لتعلق عقد الرهن وبعبارة اخرى فثبت  
 يد المارية ولو هاتك الرهن في حالة العمل والاستعمال في  
 صورتها لا اذن والاستعانة في ررق قال السيد احمد في  
 نسيانته لاحاجة القول المخرج والاستعمال ههنا فانه  
 لتبون يد المارية حينئذ في وقت الاستعمال والهلاك  
 وهو مخالفة ليد الرهن فانتمى الرهن وكان الرهن ثوبا  
 واذن الرهن للمهرين في فلسه فهدى هاتك واحتلته  
 في وقت اية في وقت هلاكه فقال المهرين هاتك الثوب  
 في وقت وفي نسخة في حالة العمل وقال الرهن هاتك  
 في غير هاتك في غير حالة الاستعمال بل بعد ما نزعها فانه  
 للمهرين لانه اية المهرين منكر هو يثبت الرهن لدفع نفسه  
 قال السيد احمد لاحاجة اليه لان التعليل الاتي ليس التين  
 والاسببية لان الرهن لا قاما لانه مبيع زيلعي ولا يهلك  
 الرهن والمهرين اتفقا على ان الرهن يحصل للبسر لا اذن  
 فيه من المهرين فلا يصح في دعواه اية في دعواه  
 عود يد الرهن وروايد المارية الا اية يغيرها الرهن  
 على انه هاتك بعد نزعها فانما قاما هاتك هاتك الرهن  
 مضطوبا ولا في هاتك امانة غير مضطوب بزارية وبها اية



وفي البرزخية أن الرهن للمزني في بسن ثوب الرهن يوم الح  
يها أي بذلك الثوب المزني إلى الرهن مخزقا وقال المزني  
تحرق في بسن ذلك البيع بحيث إذا أخذ ما عابه حيث كانت  
ما ذوقا فيه وقال الرهن ما يسته إربا المزني فيه أي في  
ذلك اليوم المأذون ولا تحرق فيه ولا يهنة لأحد منهما فالتو  
للرهن لأنه من الملبس وتخرقه في ذلك وتأخر مخرجه من الرهن  
ولو بهربها فالبيته للمزني وإن أقر الرهن بالمسبس أي بالمسب  
المزني فيه أي في ذلك اليوم المأذون فيه ولكن قال الرهن  
تحرق هذا الثوب قبل بسنه يعني ثوبه يسته مخزقا وقال  
الرهن تحرق هذا الثوب المهرن بعد ما يك بعد من علف  
له فالتو للمزني أنه أصا بد في الملبس لا يتأقهما على مخرجه  
من الضمان بحصول الملبس المأذون فيه في قدر ما عاده من  
الضمان أو من الضمون ضمان الرهن وهو الثوب المخزق فاذا  
هلك تغير قيمته مخزقا **ورهن الأب**  
من حال طفله شيئا بدين ذات على نفسه أي الأب جاز  
لأن له اليد على هذا وفي إهلاكه مضمون كذا تقدم للشارح  
فأما إذا رهن الذي هو مال الطفل قيمته المزني الولد هو  
فيه فذلك الرهن ضمن الأب في الدين دون أن يراه لأنه  
لم يفعل شيئا غير ما ذون فيه بخلاف الوصي ولو رهن شيئا  
من مال اليتيم في دين على نفسه فإنه يجوز لكنه يضمن  
الوصي ليعينه أي قيمة مال اليتيم مائة ما بلغت وهذا  
على قول الترمذي والفرق بين الأب والوصي حيث  
جاز لكل واحد منهما رهن مال اليتيم في دين على ما شير  
اختلفا في الضمان لأن اليتيم بماله الصغير عند  
الحاجة لقوله صلى الله عليه وسلم إنك وما لك لا يبلش

ولا كذلك الوصي فلذلك يضمن القيمة لا قدر الدين ولو  
رهن الأب ضاعة ابنه الصغير في دين عليه فإدراك الأب  
ومات الأب ليس للأب احتقار أو أخذ ضاعة المهرن  
من المزني قبل فضا الدين لأنه تصرف فيه من الأب  
في حال قيام ولايته وهو في ذلك في تصرفه المأذون  
بأنه ولو قضى الأب بعد بلوغه دين بيه ودفعوا إلى المزني  
وأخذ منه الرهن جاز أن يرجع الأب في حال الأب أفتا كانت  
الأب رهن لنفسه لأنه أي الأب يخصصه لتخليصه ماله  
فلا يضمنه كغير الرهن أي كالأقضي الدين مبر الرهن فإنه  
يرجع على الرهن بذلك وقد مرته هذه المسألة يستأثر بها  
والكلام عليها مستوفي في باب ما يجوز رهنه وما لا يجوز  
تحت قول الماست وللأب أن يرهن بد يبيع عليه عبد الطفله  
لأنه لو رهن زيد شيئا مثلا ثوبا عند غيره فزاد زيد جاز الرهن  
أي بأن ذلك الثوب المهرن إنما هو ماله لغيره أي لغير  
زيد الرهن لا يصدق المهرن حق للمزني فلا يترج من  
لده حتى يقضيه دينه ومع ذلك لا يسلط الأب زيد  
بل حرم زيد بقضا الدين أي دين المزني وإذا أخذه  
من يذله من زوجه أو المقر أو فاقه أو رهنه رهن رجل  
دار غيره فجاز رهنه جاز ويؤن بمنزله ما لو عاها  
له لرهنها وبينه الرهن على قيمة الرهن أي قال في البدل  
ولو كان الرهن عبدا فاختلفا فقال الرهن كانت القيمة  
ليوم الرهن الفاضل هبت فالأعور الرهن خصم أبيه  
وقال المزني لا بل كانت قيمته يوم الرهن  
أزواد بعد ذلك فاختلص من حق الرهن ما شاك في حشر  
فالتو قول الرهن لأنه يستدل بالكمال على المأضي فكان

الظاهر شاه شاه واد اقا خان البينة فالبينة بنته ارضا لها  
نشتن زياره همة فكانت اولى بالقبول وزاد ارضا  
كول وكره وصوفي ودره همة بحسب بحسب لاصل  
كون لا يكون مضمونا فلو هلك نحو الولد قبل النكاح لا يستطع بماله  
شي من الدين لا على دار وغلة ارض وغلة عتدها مالا يكون  
مقتولا عن الدين لا يكون من جرس غير العبد فلا  
يغير همة وسما الطوم على هذا في الا في مضمونا ان  
نشا الله تعالى والهي الما سدا كذا من الرهن في همة  
وسما في ما يقيد همة متنا قبل كتاب النكاحات وقد قدمنا  
الكلام عليه ابعث في باب ما يجوز ارتحانه وما لا في بحث رهن  
المشاع فتنبه وطعم استعاره شي ليرهنه لآل المعير  
فتدعي انما ملك اليد في مضمونا بانبات ملك العبد واليد  
وهو كذا انما ملك اليد في مضمونا بانبات ملك العبد واليد  
صحتها فاذا جاز ان يثبت له ملك اليد والعبد بانها غير  
الدين عنه من ماله بطريق التبع يجوز له بهت له ملك  
اليد دون ملك العبد ويجوز ان ينفصل بين اليد عن ملك  
العبد نحو التفرغ في تنفصل في حق الباي واولاد البعي يزيل  
عنه ملك اليد من غير ان يزول عنه ملك العبد كذا اذ ابيع بشرط  
النكاح لبايع وسلم الا لا يترك يزيل به لملكه في همة  
المعير في ملك العبد استعاره ما شا من قدر ويوقع ويلد الا اطلق  
المعير في يقيه بشي فان لا اطلاق وجهها لا اشتيا رخصه  
في الاعتراف لان الحكم في همة لا تقضي في الما لا لا تتبع و  
التبعات على التوسعة واذا قيدت في مضمونا رخصه في همة  
بان قال رهنه بعشرة مثلاً وحسب ما يرهنه به بان قال  
ارهنه بـ ثار وبلد ارضا عن الخطه والشعر ويحذر الدش

وقيد به برهن بان قال المعير رهنه عند زيد وقيد المعير  
بملكه بان قال له ارهنه بالمدنية تقيد به وجهه فان  
خاف الاستينافقه به المعير ضمن المعير ضمنه ان شا  
وان شا ضمن المعير لم يثبت اذ ارضه رهنه في حاليه من  
نشا منها يقيمه بالقة ما بلغت التقدي كذا منها ما المعير  
فتدعيه من حيث الخافه واما المزمع فلتدعيه حال  
غير رهن بغير ارضه فصار الرهن كالفانص والزمع  
كفا حسب الفانص وانما كذا كذا لان التقيد مفيد  
في المنع من الزيادة والنقصان والمعير يتقيد به في الزيادة  
لان عرضه الاحتساب بما تيسر ارضه وينبغي النقصان ايضا  
لان عرضه ان يصير مستوفيا لارضه ما بلغت عند المالك  
ليجوز المعير على التغير بذلك والنقصان يمنع من ذلك  
لانه اذا رهنه بان في مضمونا بانما يرجع المعير على المعير  
بذلك القدر فلم يغير رهنه فيكون مستوفيا في مضمونا  
فيضمن وانما التقيد في الحسبان بان قال له ارهنه بالخطه  
فهذه ما لا يصير يكون مستوفيا لان وجود بعض الاحاس  
انما يكون الرهن به اسرع فلكا كلفلي هذا لوال له المعير  
ارهنه بالماملة من الذهب فرهنه ما لا يكون مستوفيا  
وتدفعه في الرهن فرهنه عند غير يكون مستوفيا  
كالتمنا وانما في الماملة والقضاء والا فتدعيه  
لو قيد بالمدنية قال رهنه بالكوفا فرهنه في غير ما يكون  
مستوفيا لتمامه والملك في حق الصيانة والحفظ وقد يسر  
على المعير النكاح في كذا المستوفى ويتغير في غير وويلد  
القارية بمدية معلومة ووضعت الخطه كذا المعير خذها من  
المستعير في في الخيرة ومثله في قساوي به غير قايلا

ويسره مطالبته بالرحمن قبل مضي ليلة فاذا مضت وامتنع عنه  
 خلاصه من الرزق اجبر عليه انتهى ولا يخلفه ما في الاخرة  
 استقار به بهدنه وبهذه وبما في السنة فلهتمير طلبه  
 عنه وان اعلمه ان يرهنه اليه انتهى اي لان الرهن ههنا  
 فاستدبت جيله كما مر في الجوهرة والمتميز ان ياخذ من الرزق  
 ويخرج الرهن انتهى الا ان كانت هذه المستغنى ما قيد به المير  
 او خربا ان عمن الغير له اي المستغنى الرهن وبمته  
 فان قال خذ من الثوب وارهنه في عشرة والثوب ليسا وبه  
 الا سبعة ورنه المستغنى ما خرم من ذلك اي في السبعة او  
 الرهن ما دون العشرة فانه لا يضمن لما قلته لا يجوز ان  
 عرضه من الرجوع عليه ما لك شر حال ذلك مع يسر اذا  
 لانه لا يرجع الا بالقيمة لان الاستغنى لا يقع الا به فتعديله  
 الرهن فحينئذ غير مفيد في حقه بل فيه ضرر عليه لتعسر  
 اذا به زيل في وفي الخير وغيره الواسع له بشا ورنه  
 ما قالوا ما انتم على ثلاثة وجه الاول ان تكون قيمة  
 الثوب مثل الدين المستحق الثاني ان تكون الرهنه وظهر اذا  
 رهن بالثمن الدين او قال يضمن قيمته الثالث ان تكون  
 اقل منه فان زاد على المسمى ضمن العجوة وان نقص فان كان  
 انقصه ان لم يتم قيمة الثوب لا يضمن وان لم يضمن  
 قيمته ان لم يتم قيمة الثوب لا يضمن في النهاية ثم قال وفيه بعض  
 ان المعبر لا يضمن المستغنى الرهن القيمة في صورة من الصور  
 ولقيمة الثوب الرهن الدين فلا يضمن الا قدر الدين والزايد  
 به تلك اما ان قال ضمن بشد يد المير اي قال خذ من الرزق  
 يضمن المستغنى عقد الرهن به وبه وبين الرهن فملكه  
 بالضمنان فتنبيه انه رهن ملك نفسه ههنا قال قاري

بهدنه

الهدية ولي فيه نظرا لان الملك فيه لم يستند اليه وقت القبض  
 اذا قبضت باذن المالك وانما يستند وقت الخلفه وهو  
 التسليم للميراث في قبض ملكه على وقت التسليم فلم يستند  
 انه رهن ملكه لانه ملكه بعد عقد الرهن انتهى وجار  
 عنه في الكفاية بان الرهن لما خالف انقلب قبضة السابق  
 غصلا لان الميراث لم يرض به الا على وجه الشرط فبقى  
 القبض لا على ذلك الوجه خارجا عن الاذن فيستند للمالك  
 في الضموم اليه فتبين انه عقد ملك نفسه بخلاف ما اذا  
 ضمن الرهن ثم رجع تراضى على الرهن لانه انما يرجع عليه  
 بالتسليم اليه حين حصل به الفرض والتسليم متاخر عن  
 الرهن وانعوانه ما تغذي العقد فولا بل تغذاه بانتمائه  
 فقبض الرهن عاويا من التسليم وان تاخر عن العقد  
 التعوي فقبض تقدم على العقد بانتمائه على خلاف ما اذا ضمن  
 الرهن ورجع به على الرهن فانه ملك الضموم ما اذا ضمن  
 مستندا اليه فلهذا لم يستند منه بعد ذلك ان الرهن فيكون  
 للملك فيه للرهن متاخر عن قبض الرهن الذي به يثبت  
 الرهن بالتسليم على ولا يمكن تنفيذه ونظيره ما قال ابو حنيفة  
 في المودع اذا باع الدابة فضمن ان السبع لا ينفذ لم يثبت  
 بيع اخر بالتمتع فبقض المالك على العقد على هذا لا يختار  
 لان الملك يثبت للمودع من وقت التسليم وبقض الميراث  
 بعد ذلك يثبت عقد المالك سبق خلافا لما لو ضمن  
 الميراث من المودع حيث لا ينفذ الميراث لان الملك للمودع  
 هنا بطريق الاستعمال من الميراث فيما خرج قبض الميراث  
 الذي يثبت به البيع بالتسليم فلا يجد نفاذا اصلا وهو  
 الموجب للرجوع وان القبض بمراته اي قبضا الرب هو الموجب

ليكن كله مضموناً قابلاً كانت قيمة الرهن أكثر من الدين ضمن  
المستعير للمستعير فخر المضمون وإنما في ذلك ما لا ينبغي  
فلا ضمان على المستعير عما زاد على الدين من قيمة الرهن  
وظاهره الاطلاق فيما لو اشترط المستعير على المستعير ضمان  
بأزيد أو بشرط وقد تقدم في كتاب الفارية الاختلاف  
في مسألة ما لو اشترط المستعير ضمان العارية في الضمان وعدمه  
والأولى بصح المهور المستعير في المهرين فيذهب من الدين  
بجسده أي بقدر حصص العيب كما لو كان الدين عشرة و  
وقيمة الرهن عشرة أي وببعد تعيينه صار في قيمته  
ثمانية فعلى الرهن تسليم ثمانية الرهن عند ذلك  
الرهن والاثنان سقطا عنه في مقابل العيب ويجب على  
المستعير مثله أي مقدار المنقص من للمستعير فلو افترض  
أي الرهن المستعير يعني دفع المستعير الدين الواجب على المستعير  
الذي رهنه بسببه الرهن تخليصاً عنه والي الرهن  
قبول ذلك من المستعير وقال لا مرد إلا على  
من رهنه ولا قبل الدين إلا ممن عليه حصاره من غير  
مضمون سوى رضى الرهن ولا ويجبر على الرهن إلا المستعير  
كما في شرح المحرم ثم يرجع المستعير  
من دينه لأنه أي المستعير غير مستعير بقضائه ما فيه من  
تخليص ملكه فصار دونه كما إذا رهن بخلاف ما إذا قضى لأجنبي  
الدين فإنه لا يرجع على الرهن بما لا يملكه من الدين  
في تخليص ملكه ولا في تغريم دينه فكان اللطائف الانقضاء  
ولا يرجع على المستعير على الرهن إلا بما زاد سوا الدين القيمة  
أي قيمة الرهن وإن كان الدين أزيد كما لو كان المستعير قيمته  
ثمانية والدين الذي دفعه المستعير عشرة فالأزيد أربع فلا يرجع للمستعير

يلين

لرجوع دون القبض لأن قبض المستعير موقوف لئلا فلا يتعلق  
به الضمان وإنما يتعلق الضمان بالقبض لا بالاستيفاء فيستقدر  
بقدر الاستيفاء فلو قبض قد قبل الثوب وتسليمه برخي  
المعير فيسبغ له لا بد من قبضه فلو قبض ما يوجب بالقبض  
بل ما ينافي الدين من مالية الدين ومن دفع دين نفسه من مال  
الدين رضاء يضمن من ذلك التبعيض في الكفاية وإن ضمن  
المعير الرهن يرجع الرهن بما ضمن ليس للدين أي بما دفعه  
للمعير ويرجع عليه أيضاً بالدين على الرهن كما هو في الاستيفاء  
أي لو استيفى الرهن أو أضعف الحق الرهن الرهن بعد  
هلاك الرهن عنده فإن الرهن يرجع بما ضمن وبدينه فإن  
ووفق الرهن المستعير فيما عينه له وبدينه وهلاك الرهن  
صلى الرهن مستوفياً لدينه إن كانت قيمته مثلاً للدين  
أو التروا كان قرضاً مستوفياً بقدره ويرجع بالفضل  
على الرهن وهذا لأن قبض الرهن قبض مستوفى وأما هلاكه يتم  
الاستيفاء فسقط الدين عن الرهن أملكه وأما بقدره بقيمة  
الرهن ووجب منه أي مثل الدين صوابه إياه يقال أي مثل  
الدين أي صورة ومغنى إن كان مثلاً أو مغنى فقط هو  
قيمة إن كان قيمياً ولو كان الضمير رجوعاً إلى الدين لما صح  
قولاً إن كان كله مضموناً أو هو يضمن مثلاً الدين سلكاً إن  
كل الرهن مضموناً أو بعينه وإن لم فيه تشتت الضمير ويملكه  
لذلك كما ذكر في حكم الرهن وإن كان الضمير في قوله بقضائه  
يدرجع إلى الرهن رجعي للمستعير على المستعير وهو الرهن  
لقدنا المستعير ديناً المتعلق بدينه به أي بالمستعير  
وهذا إن كان كله الرهن مضموناً ما كان قيمته مثلاً  
الدين فإنه لو هلك عتلك الرهن سقط دينه كله وإلا أي وإن لم

عند الرهن



علي المستعير بالا بالثمانية وآت كان الدين اقل من قيمة المهر  
ودفع المهر الدين والدين فلا جبر على الرهن في تسليم الرهن  
درر وعزاه الي قاج الشريعة وهذا ظاهر في البداية حيث  
قال ولو كانت قيمة مثل الدين فاراد المهر ان يفتكه جبر  
على الرهن لم يكن للرهن اذ اقضى دينه ان يمتنع التمسك  
ميسر السرخسي والبزوي ولو كانت قيمته مثل الدين لم  
فاراد المهر ان يفتكه جبر على الرهن لم يكن للرهن اذ اقضى  
وظاهر هذا الاحتراز عن ما لو نقصت قيمته او زادت وقال  
السيد احمد فانظر الى ان يجبر وقد وافاه دينه التمسك وقال  
الشيخ الرضوي وكذا لم يفرض له المهر لعدم ظهور وجه  
لان الرهن لا يحق له الا في دينه فاذا اخذه لوجه امتناعه  
من الاحتفاظ به لكن استثنى ان استشكل كون الرهن يبرع  
الربلي وغيره ونظرا ان يلو وذكر انما يبرعانه اذا افترقا  
من قيمته فان كان الدين المهر فبه التمسك يبرع بالربا  
علي قيمته وهذا مثلك لان تخليص الرهن لا يحصل بائنا  
بعض الدين فكان مضطرا واعتبار الاضطراب يثبت له حق  
الرجوع فلهي يمتنع الرجوع مع بقا الاضطراب وهذا لان  
عرضه تخليصه لينتفع به ولا يحصل له الا بالدين كله  
اذ لم يكن ان يحبس حتى يستوفي الكلي على ما عرف في موضع  
انتهى قال قاضي زاده في فكله النسخ في كانه هذا نوع غريب  
لان صاحب النهاية قد ذكر حاصل استشكل بطريق سوال  
واجاب عنه حيث قال فان قبله هو لا يتوصل  
الرجوع ملكه الا بايفا جميع الدين فلم يكن منبر عاقلنا  
القضاي انما وجب على المستعير باعتباره ايفا الدين من  
ملكه اي المهر فكان الرجوع عليه بقدر ما يحقق به الايفا

انتهى

انتهى وقد تبعه في ذل هذا السؤال صاحب الكفاية وسراج  
الدرية فان كان الجواب المذكور مرضيا عندنا لعلنا لا  
طالع معني لا يستشكل له كلام صاحب النهاية بعد ان راي  
السؤال والجواب وان لم يكن الجواب مرضيا عندنا كان عليه  
ان يبينه على محل فساد التمسك وقال الشيخ المقدسي ويمكن ان  
يقال ليس في كلامه ما يدل على الاشكال من عند نفسه وجاصل  
الكلام انه لما بقي عنده السؤال وضمن الجواب تركه وذكره  
على وجه الاستشكل اقول ويمكن حله على ما اذا رضى الرهن  
بالقيمة فانه لو تمام الدين فلم يكن مضطرا حينئذ انتهى  
كلام المقدسي وقال السيد محمد وقد ذكر الشيخ في الغاية  
عن شرح القدوري وبصحة ولا يقال انه لا يتوصل الى خلاص  
حمده لا بقضاء الجميع فلا يكون مشهورا في زيادة لان استيفا  
الرهن بالهلاك كان كاستيفائه بالمباشر فلو رجع المهر  
اذا وافي بالمباشر لا عما يرجع به اذا وافي من طريق الحكم  
قلت قد تفرعان الرهن الهالك عند الرهن اذ اقلت قيمته  
من الدين ان الرهن بطالب الرهن فيما بقي من الدين فلم يحصل  
استيفا الرهن هلاك الرهن عند قلته قيمة الرهن بنحو  
غير محرز في السيد محمد وقد عني هذا الجواب صاحب  
النهاية والايضا في قاضي خاك ونذرت ظهر عناده فالجواب  
عليه التمسك عليه انتهى وقوله المص في المخرج حيث لم  
يتبعه فلذا اي فكلونه مشكلا لم يرجع اليه عليه في مقته  
قال في الفا من عرج تعريجا ميل واقام وجس الطنة  
على المنزل لتفجر انتهى والادانه لم يذكر مع كمال متابعته  
اي انما لتل للمهر فتدبر في الشايب يجب اتباع المنقول  
وان لم يظهر للمقول مع ان الجواب لا يح وهو مقتضى للمعبر

عن التقيد بالرهن بالقيمة من اول الامر فاذا ترك ما يرفع  
الاخطار كان في دفع الزيد مختارا بهذا الاعتبار انتهى  
وهذه ارض المستعار مع اي عند ربح قيمته او  
يعد قد يضمن لان حفظ العرف في الحالين باذن  
المالك وبالهلاك قبل الرهن وبعد النكاح لا يصير قاضيا  
شيئا من دينه بما لديه وهو الموجب للضمان فضعف الاستدلال  
بعد عدم عدم الضمان لانه الاصل واليقين ينبغي  
ان يضمن كما في الرهن بالدين الموعود كما مقتضى قوله في  
الشر لا فانقول في المسألة الاولى ما رضى الرهن فدينه بمجان  
وها هنا ربحي لم يبرهنه مما لا ان قد حصل ما يبرهنه  
ومضى بل انه انما لم يبرهن ان يقضي دينه بغيره مما  
فاذا قضى دينه يجب الضمان لنفي الكفاية وانه وصية  
استخراة اي القيد المستعار للرهن او ربه الكفوب  
المستعار للرهن ويجوز ذلك من قبل كل من يوجب  
المستعار للرهن عذبه ورهنه ويجوز ما افترقه هلاك  
المحزون لا يضمن لانه اي كغيره المذكور متى خالف  
ما استعمله ورويه ولبسه وكان ذكره للمعبرين رهنه  
ثم يبرعه وتليه لاستخدامه والكفوب عليه عا والوفاء  
وهو لا يتيان بما ذكره للمعبرين رهنه فلا يضمن قال  
والذي خفي استعار من اخذها ليرهنه فاستعمله قبل  
ان يبرهنه ثم رهنه برك من الضمان وان افترقه استعمله  
فهو ضامن ولو ترك الاستعمال هلاك بافترقه وان اخذ  
لا ضمان عليه انتهى خلاف ذلك فممكن في ذلك التولية  
عن العادة المستأجرة والمستعير اذا لم يوافقا والوفاء  
لا يبرهن الضمان عليا عليه القبول انتهى فليست

وفد

وقد ذكره الماتن في الوعدية حيث قال بخلاف المستعير  
والمستأجر قال الشارح رحمه فلو زالا لم يبرهن عليهما  
لانفسهما بخلاف مودع وكيل يبيع وحفظ الخ  
يوحتمل اي الرهن المستعير والمعبر فيقال للمعبر هلك  
في هذا المزمع فاذا ثبت الدين ثمانية المستعير وقال المستعير  
انما هلك قبل ان ارهنه او هلك بعد ما افترقه فاقول  
للرهن لانه ينكر لا ينافي بما لا يمال المعبر يدعواه  
الهلاك في هاتين الحالتين فان قلت الضمان في دعواه  
الهلاك بعد فله قريب وجوب الضمان وهو يبرهنه  
الثوب بدنيه ثم ادعى ما يبرهنه وهو الفلك فلا يعبر  
قوله لا يحكي كالفنا صيب يدعي رد المصوب قلت الرهن  
باذن المالك غير موجب للضمان وبما الموجب فرفع دمه  
عن الدين بسبب مانية الرهن الاتري انه يترك الفدر  
يستخرج الرجوع عليه وهو ما يترك فلا يكون الاقرار  
ما رهنه او بسبب الضمان ورب الثوب يدعي عليه سبب  
الضمان وهو ان الدين بمالية الثوب وهو ينكر والقول للمعبر  
مع يمينه نفي الكفاية ولو يبرهنه فيمينه المعبر لا يحتلها  
اي المعبر والمستعير في دعوى امره بالرهن به ففقال المعبر  
انك تارك بالرهن بعثت والمستعير يقول امرت ببعث  
فالتقول حيث لا يبينه لاحدها للمعبر يمينه لانه لو انكر  
الاصل بان لم يره برهنه كان القول له فكذا يكون القول  
له في انكاره لوصفه هلاكية ولو يبرهنه فيمينه المستعير  
ويثبت من ضمان القيمة كما في الهندية اختلغا الرهن والرهين  
في الدين والقيمة بعد هلاك القول للرهين وقد رددت  
وجبة الرهن شرح نكته وصوريته كما فهم من عبارته

رهن زيد عند عمرو عبد غزوات العبد في يد الرهن فقال زيد  
كنت رهنتك العبد في الالف الذي علي وفيه الف الف  
وقال عمرو يا رهنتي في خمماية وفيه خمماية ولا بينة  
لا أحدا فليكون القول للرهن لأنه ينكر استغنا الدين وقد  
قدمنا في كتاب الرهن من ثلث تتعلق باختلاف الرهن  
والرهن تحت قول الماتن قال الرهن الرهن غير هذا وقال  
الرهن بل هذا للرهن لا أدري ما وجه مناسبه ادخال  
هذه المسألة في مسائل اختلاف المير والمير في المير  
وان هلك التوثيق في هذه المسألة ثم اختلف الرهن والرهن  
وربما التوثيق في قيمة التوثيق فالتقول قول الرهن  
وقيل النكاح وصدقته الرهن يصدق الرهن لان الرهن  
والرهن تصادفا على فخر الرهن والرهن عقد جري بينهما  
فيلو القول قولها فكذا في ذلك ويرجع المير على الرهن  
بقدر ما ذهب منه الدين لانه في محط السرخسي ولو اختلف  
الرهن والرهن فقال الرهن قبضت منك الماتن وعطيتك  
التوثيق واقام البينة وقال الرهن بل قبضت الماتن وهلك التوثيق  
عندك ويرهن فالسنة بينة الرهن فانه كان التوثيق عارية  
فقال رب التوثيق امرتك ان ترهنه بخصة وقال المستعير  
بعثت فالتقول قول رب التوثيق لان الاذن يستفاد من  
جهته ولو اذنا كان القول قوله فكذلك اذا اذنته مقيد  
بصفة والبينة بينة المستعير كما في المستعير المستوط وفي  
العتابة ولو رهنه المستعير على فخر ياخذ المير عنه  
الا ان يقضي جميع الدين وتكون ثمن الرهن من رهنين شح  
ففي نصي الدين لم يكن له صفة الرهن والوجه للرهن بالدين

الرهن فالاجر للرهن وبطل الرهن ولو قضى الرهن دين الرهن  
ثم هلك الرهن المارية في يد الرهن رد ما قبض ويضمن  
الرهن للمعير كذا في الترخاينية ولو قضى الرهن المال بين  
وكيلا قبض الرهن فذلك عنده ضمن المستعير لصاحبه الا انه  
يلو الكيل من عياله وكذا لو قبضه الرهن ثم بيعه الى  
صاحبه مع وليه فذلك في يده كذا في الاكل ولو استقر  
امه ليرهنها فلهها ثم وطئها الرهن والرهن يد الرهن  
ويلو المير على الوطئ في غير الملك لا ينكر من حدواكر  
ولم ير عينة الزكاة المنة صفة المتولين من المعير لانه يدر  
المستوفى والمستوفى في حكم جز من المعير فليكون الرهن  
مهما فاذا اقتضاها الرهن سلمت الامة وعمرها لا يملكها  
كانت ولدت ولو وهب لها هبة والتبنت كسها فذلك  
لحواها كما في المستوطا استعار من اخوانه بالرهنة بدينه  
مما به ثم دبره الى سنة ثم صاحب التوثيق اخذ المستعير بوثيقه  
ليرد عليه فله ذلك وان كان اعلانه برهنه الى سنة فان  
اقتله رب التوثيق من ماله لم يكن متطوعا ورجع به على الرهن  
وان كان الرهن غائبا وصدق الرهن رب التوثيق من التوثيق  
توجه يدفعه اليه وياخذ دينه ويركبن رب التوثيق من التوثيق  
وان قال للرهن لا اعلم ثوبك لم يكن له على التوثيق سبيل  
كذا في الذخيرة واستعار من اخيه الرهن بدينه  
فهذه ثم مات مستعيره فمفسا عديونا نراه لانه لا يلزم  
من التفتيش الدين ولا شدد لادم فمفسا فمفسا حاكم  
القاضي ففلاسة في يستغنى عن قوله مديونا فانما  
ما على حاته يعني لو طلبا الرهن من القاضي لا يبيع  
العبد بدينه وانما صاحب العبد فذلك فالتقاضي لا يبيعه



ولكن يقال للترتين احبس الموهون حتى يقضى للمير حقه  
فلا يباي الموهون الا برضى المير لانه ايم الموهون علة ايم المير  
ونوا را المير بعده وقال للقاضي مع المير واني اراهم  
صوابه المير التبع ايم بيع الموهون بيع المير  
غير ضاه ايم التبع ان كان به ايم يفتن الرهن واما بالدين  
لان حقه في الاستيفاء وقد حصل ولا يلتفت الى اياه وان  
كان فيه ازالة يده عن الموهون ثم لو استوفى المير من فحمه  
دينه ثم ظهر للمير مال يرجع المير بما اخذه المير  
كما في الهندية والا ايم وان لم يكن في فحمه واما بالدين لا يباي  
الموهون الا برضاه لانه في الحبس منفعة وذلك لان  
المير يحتاج الى الرهن فيخلصه بما يفا كل الدين او يزيد  
قيمه بتغير السعر فيستوفى منه حقه ولو مات المير وطلس  
وعليه دين امر المير المستقيم حيزا بقرضا دين نفسه  
وامر المير في المير يصل كل ذي حق حقه فيحصل المير  
العين المستفارة ويصل الى المير الدين الذي استدان الرهن  
منه وان تجوز استغفر لفته وقدمان المير فالرهن يبيع  
على حانه عند المير كما لو كان للمير حيا ويجوز بيعه ايم و  
المير حيث كان المستفارة عند المير ايم الرهن بعد رضى  
دينه ايم دين المير من مال مورث ايم كما ان يجوز لزوم  
اخذ الرهن بعد يفا دين المير من ماله فان طلب غرضا  
المير ورثته ايم ورثته المير يبيعه ايم الرهن الذي  
رثته مستفارة المفلس فان كان به ايم فحمه واما تجوز  
الديون التي على المير ودين المير ايضا بيع ايم جبر المير  
على بيعه حتى تقتضى الديون عن الميت ويصل المير  
الي حقه ايضا وان لم يفتن بجميع الديون ولا يدين المير

وحده ايضا فلا يباي ايم لا يجبر على بيعه الا برضى المير  
كما في مسالة موهون المستفارة وقال في المسألة ولو كان  
الفاضل من دين المير لم يفتن بغيره غرضا للمير لا يباي  
الا برضاه وان كان يفتن بغيره غرضا لم يوصول حقه اليه  
ولذلك لو مات المستفارة والمير يفتن ما فسر ورجل عار  
نشاله حل وموته ليرثه المستفارة منه فحمه قالوا ان  
رد المارية يكون على المير بخلاف سائر الموارث وقد عاين  
المستفارة هذه اعادة فيها منفعة لها حيا فانها تصير  
مضمونة في يد المير وقد تقدم ذلك في كتاب المارية والمير  
ان يرجع على المستفارة قيمته فكانت بمنزلة الاطراف في المير وعلم  
ان جنايته ايم من المير كل او يعرض مضمونه لان حق  
المير لان محترم وتعلق مثله بالمال يجعل المالك كاجنبي  
في حق الضمان كالمير للمير بخدمة اذا تلفته المير  
ضمنا قيمته لشره ايم عدا يقوم مقام الاول ولهذا  
يمنع المير من التبرع بالثمن الثالث لتعلق حق المير  
بماله كناية المير عليه ايم الرهن مضمونة ويسقط من  
حرمه ايم دين المير بقدرها ايم بقدر الضمان ولو دخل الدين  
التي ماله عير فزاده ضمانه واداره ضمانه ولو دخل الدين  
على الرهن سقط من الدين بقدره ايم بقدره  
المير عليه وزاده ايم المير الباقي من الرهن عا رضى الدين  
ودلك بسبب الاطلاق فلو ان مضمونا عليه كله وبعضه  
يطبق القاصدة من الدين وبعضه بسبب الاطلاق  
لا يارهن يعني بالاقط من قيمته من الدين قال في المير اذا  
ارثه وكان الدين قد حل يستقط من الضمان بقدره  
وزاده الباقي في اعادة على قدر الدين من القيمة كانا مائة



واذا ضمه ثلثا لا بمقدار من فهو منزلة الودعة اذا اثنائها  
المورد بلزها الضمان كذا في غايه البيان وهذا لو كانت  
الدين من جنس الهبات جوده ودراة فيسقط من الدين  
بقدرها ولا اذا كان بخلاف الجنس لم يسقط منه اي من  
الدين شي يعني فان كان الدين حالا طالب المقتضى  
كالدين وطالب الرهن ضمانا للحنانية وصحة معنى قوله  
ولحنانية اي ضمانا يجب على الرهن فيطالب به كذا في  
المترين ان يستوفي دينه وان كان الدين موجبا لكون  
الضمان رهنا مع الاصل كما في الكفانية لكونه لو لم يستوف  
من باب الافعال وعينية مضمونا اي عور لم يرهين عن  
العبد الموصون سقط نصف دينه عنده اي الاما تستوف  
ويجوز جلايل فالسيد احد وهذا في العبد اذا كانت قيمته  
قدر الدين فان الدين مقدرة بنصف الدين ودية العبد  
قيمتها اما اذا كان الرهن دابة فذهبت عنها فانه يسقط  
رهن الدين كما تقدم في باب الباب قال ولو كان الدين اكثر  
من القيمة لا يظهر سقوط نصف الدين فلم يجرى الحاشية  
انتهى وفي الهندية ولو رهن عدا قيمته ما تبارع بانه  
فذهبت عينية فانه يذهب من المانية نصفها عنده  
اي حنيضة ومخرج وقال ابو يوسف يقوم العبد صهيها  
ويقيم اعور فيسقطه ما بينها ونسقط من الدين كما به  
كذا في المينا بيع فليست وهذا يظهر اعور فبقيا سبق  
متدد الزمان في الهندية من قوله فذهبت عنه اذا لو كان  
من باب الافعال لكان رهن دية العمان بالغة ما بلغت  
لا يسقط نصف الدين فليس الكلام الا في تعيب الرهن  
لا الحنانية عليه فتنبه وجنانية غير الرهن على الرهن لا يخلو

اما ان كانت في النفس او شيادونها وكل ذلك لا يخلو ان كان  
حرا وعسلا فان كانت في النفس عدا ولو كان حرا لو كانت  
يقص اذا جمعا على الاقتصار في قول ابو حنيفة وقال  
محمد ليس له الا فتصا من وان احتما عليه وعن اي يكون  
مخرج رهنه كذا في الاختلاف وفي القاموس في شرح  
مختصر الطحاوي انه لا يقتصر على قلة وان اجمع عليه  
الرهن والمرتين ولم يرد الخلاف واذا اقتصر القاتل سقط  
الدين هذا في اجتماعهما واذا اختلفا لا يقتصر القاتل  
وعلى القاتل قيمة المقتول في ماله في ثلاث سنين وكانت  
القيمة رهنا ولو اختلفا في بطلان القاتل يقتصر من شرح  
فرضي الرهن الدين فلا يقتصر من وان كانت للحنانية سقط  
او شدة عدا على عاقلة القاتل قيمته في ثلاث سنين  
يقصرها للزمن فتكون رهنا غير ان كانت الرهن موجبا  
كانت في يده الى اجل الاجل واذا اجل فان كانت القيمة من  
جنس الدين استوفى الدين منها وان بقي فيها فضل رده  
على الرهن فان كانت اقل منها استوفى الدين بقدرها ويخرج  
بالثبته على الرهن وان كانت البقية على الرهن وان كانت  
من خلاف جنس الدين حبس الى وقت النكاح وان  
كان الدين حالا فلكم قيمه وفيما اذا كان موجبا لخل سوا  
ويعتبر في قيمة العبد في ضمان لا استهلاك يوم الاستهلاك  
وفي ضمان الرهن يوم القبض فيعتبر حال وجود السبب  
حتى لو كان الدين الف درهم وقيمة العبد يوم الرهن  
الضمان لا تقتصر قيمته وراجعت الى خم مائة فقتل  
غير القاتل قيمته خم مائة وسقط من الدين خم مائة  
واذا غرم خسمانية بالاستهلاك كانت هذه الدار رهنا

بمثلها من الدين ويسقط الباقي من الدين وكذلك لو قتله المرتبة غرم قيمته ولحكم فيه وفي الاجنبي سواء كان من الحاكم او من غيره فموجب الموت بالدفن واجب على المقتول فاذا اختار الدفن فان تملك قيمة المقتول من قيمته المدفون والدفن المدفون من جميع الدين ويجوز الرهن على الاضطرار بلا خلاف وان كانت قيمة اقل من قيمة المقتول كانت قيمة المقتول الغاء والدين الغاء وقيمة المدفون مائة فهو رهن بجميع الدين ايضاً ويجوز الرهن على فتلها العبد المدفون بجميع الدين في قول ابي حنيفة واذا توفى وقال محمد ان لم يكن بقيمة القاتل فبالقيمة المقتول قال الرهن بالخير ان شاء فقله بجميع الدين وان غنا تركه للمرتبة بدينه وكذلك لو كان العبد رهن نفقته والسر حتى صار عساً ومائة درهم فقتله عساً ومائة درهم فذرع به فهو على الاختلاف هذا اذا غنا العبد فانه يفديه قيمه المقتول وكانت القيمة رهناً عنه المرتبة لم ينظر ان كانت القيمة من جنس الدين استوفى دينه منها وان كانت من خلاف جنسها كان رهناً حتى يستوفي جميع دينه ويجوز الرهن من الاقتلاك بجميع الدين وبين التزك لم يرض بالدين هذا اذا كانت الجنابة في النفس فاما اذا كانت الجنابة فيما دون النفس فان كان التزك يجب ارشؤه وماله لا على عاقلة سواء كانت الجنابة خطاً وعدواً كان الارش رهناً مع العبد وان كان له في العبد مخاطب مائة بالدفن او الفدر ما رضى الجنابة فان اختار الدفن بالارش كان الارش مع المجدي عليه رهناً وان اختار الدفن لم يكن له في المقتول عليه رهناً انتهى وجنابة رهن على ما يراه الرهن

والمرتبة في النفس اوماد ونهاك في شرح النكاحية للمدعي والمرتبة جنابة على نفس الرهن جنابة موجهة للمالك واقام على ماله فهدر ماله جنابته على نفسه المرتبة فهدر عند الرهن جنابة وعندها مائة درهم او ينفذ ان رضى به المرتبة ويطلق الدين وان قال المرتبة لا اطلب الجنابة في الدفن والغدا من سقوط حتى فله ذلك ويطلب الجنابة والعبد رهن على حاله هكذا اطلق الرهن في القاض في شرح مختصر الطحاوي وفصل فقال ان كان العبد مملوكاً مضموناً بالدين فهو على الاختلاف وان كان بعضه مضموناً وبعضه امانة فجنابته بمنزلة ماله لا تغافل فيقال للرهن ان شئت فادفع وان شئت فادفع وفي المرتبة يطل الدين كله وصار العبد مملوكاً للمرتبة وان اختار الدفن لنفسه على الرهن ونصفه على المرتبة فاما من حصص المرتبة يطل وما كان من حصص الرهن يفدي والعبد رهن على حاله انتهى وقال الزبيدي وان كانت الجنابة الرهن موجهة لدفع الرقبة بانه على لا دمي في النفس خطاً او فيما دونها فله ذلك عند الرهن جنابة وفي الاك كانت جنابة على الرهن فله ذلك وان كانت على المرتبة فمعتبرة لانه واعتبارها فادفع فله ذلك رتبة العبد والمرتبة غير ماله حقيقة فله ان جنابة الرهن عليه جنابة على غير المالك غير انهما سقطت لعدم الفائدة في جنابة لا توجب دفع العبد لادراك هذه افاق ملك رتبة العبد وان كان دينه يسقط بذلك لانه قد غنا ملك رتبة العبد ورضى بكون بقا الدين انفعوله فيختار له ما يشاء فاذا اختار رخصه ووافقه الرهن على ذلك ابطال الرهن لسقوط الدين

لهلاكه لان دفعه بالجناية يوجب هلاكه على الرهن فيسقط به الدين ولذا لو جني الاجنبي فدفع بها سقط الدين وان لم يطلب الجناية فهو رهن على حاله ولا يوجب حرج هذه الجناية لو اعتبرت ما للرهن كان عليه التقدير من الجناية لانه غايه صواب ايضا بالدفع والفضل للرهن اذا كانت قيمته مثل الدين لانه حصلت في ضمانه فلا يبيده وجوب الضمان له مع وجوب التخليص عليه وهذا لا خلا في نظير الاختلاف في العبد المقتضوب فان جنايته على الفاعب لا تعتبر عنده وعندهما تعتبر ما ذكر من المائدة غير ظاهري لانه اذا اخذ العبد بالجناية لا يكون الا باختيار المالك لانه المجني عليه لا يستبد باخذه وقد لا يختار هو بالدفع بل هو الظاهر لعدم وجوب العبد عليه بالمنع وفي رواية عن ابي حنيفة اذا كان قيمه الرهن اكثر من الدين ان جنايته على الرهن معتبرة بحسبها لان الرهن امانة فحاجتها الى التخليص لا يوجب المستودع وقال السيد احمد وفي حاشيته سرية الدين ما يحصله ان الجناية من الرهن سواء كانت صلا او تبعا على الرهن لا تعتبر ما على الرهن فانها لا تعتبر جناية الاصل اما جنايته لو لم يدفع رهنه على الرهن فلا بد فيها من الدفع والنفذ وعزاه الى بسوط وعليها ما اهدر ابي طاهر ان كان كانت قيمته والدين سواء اذا خلا في اعتبارها لانه لا يتملك بها العبد لا يستغانه بالدين وتملكه بما هو الفأيدة وان كانت قيمته اكثر من الدين فعن ابي حنيفة حرج وابتاد في رواية يقتدر الجناية في قدر الامانة لان ذلك الغرض ليس في ضمانه وعنده في رواية اخبر انها لا تعتبر ولا يثبت حكم الجناية اصلا

لان الفضل وان لم يكن مضمونا حكم الرهن فيه فانما يستحق وهو الجبس بالدين فصار عترة الكفوكة اذا كانت الجناية غير موجهة للمقتضا في النفس دون الاطراف يعني انما تكون جناية العبد موجهة للمقتضا لو كانت في النفس ولا يتأثر ذلك في الاطراف اذا فودين طرف جرحه وعبد لان الاطراف يستلزم ملك الاموال ولا مائة واما بان ان شاء الله تعالى وان كانت الجناية من الرهن علم ان الرهن او الرهن موجهة للمقتضا في مقتضى اما على الرهن فظاهر لانه اجنبي به واما على مولا الرهن فالمستحق به دمه والمولى بمن دمه كاجنبي اخر لم يدخل في ملكه الامن حيث المالة لا ترى ان اقرار المولى عليه بجناية الموجهة للمقتضا باطل واقرار العبد بنفسه به جائز واقرار السيد بجناية العبد الموجهة للمال صحيح واقرار العبد بجناية نفسه الموجهة للمال باطل فاذا دخل في ملكه من ذلك الوجه صار جنسيا عنه فاذا وجوب عليه بخلاف ما يوجب المال لان ما يثبت ملك المولى ومحقق للرهن فلا فائدة في اعتبارها اذ يخصص بالمال اصل محال بخلاف جنايته المقتضوب على المقتضوب منه حيث تعتبر عند ابي حنيفة حرج لان المالك عند اذ الفأيدة يثبت للفاعب مستند حقيقي يكون الكف عن عليه فلما كانت جنايته على غير ما كان فاعتبرت فيقتض من ابي حنيفة العبد لما لا يرهقك ويستلزم الدين اذا حصل القضا على الفاعل ليهلك الرهن اذا ساءت قيمته قدر الدين وكانت اكثر منه ولو حصل التلف في يد الرهن مضمون او ما لم يقتضيه قيمته عن قدر الدين سقط منه بقدرها حقيقيا

وعبار القسما في شرح الجمع يطل الرهن قال السيد حمد  
والظاهر انه لا خلاف فانه اذا ابطال الدين بطل الرهن بخبايته  
اذا الرهن على ابن الرهن او على ابن الرهن فانها مستهزئة  
الصحة حتى يدركه العبد لهون بها اي يتلك الخناصة  
او يعقد بمنزلة خبايته قبل عقد الرهن فان ابن الرهن والرهن  
من ملك العبد لا اجنبي لان الاملاك بين الاجاب والابن  
حقيقة متباينة فخبايته عليها توجب الدفع والغدا واختر  
بقوله في الصفة عن رواية الحسن عن ابي حنيفة انه كان لا يميز  
خبايته على ابن الرهن ولا على ابن الرهن اذ كان هو المسمى  
لتكراره لانه لو وجب الارشها هنا وجب له فقلوب  
بمنزلة خبايته على نفسه ولا لا يميز خبايته على ابن الرهن  
والرهن مخلو ومن الفائدة فكذلك لا يميز خبايته على  
ابن احداهما في الكفاية وان كانت خباية العبد له هون  
على المال فيبيع بعاني لو استهلك ما لا يستغفر رقبته  
فكمها وحكم خباية غير الرهن سواء وهو يتعلق بالدين بربته  
يباع او يقضى الرهن والرهن دينه فاذا قضاها احدثها  
فالحكم فيه والحكم فيما ذكرنا في الغدا من خبايته على بني آدم  
سواءاته اذا قضى الرهن الذي يبقى بينه وبين العبد رهنا  
على حاله لانه فالعلا استغفر رقبته عن الدين واستغفراها  
عنه فيبقى العبد رهنا بدينه كما كان لو فداه عن الخباية  
وان ايج الرهن ان يقضى ويقضى الرهن بطله من الرهن  
فان امتنع عن قضا دينه بياء العبد بالدين ويقضى  
دين الغريم من غنه فيخذه لا يجلو اما ان يكون فيه وفاء  
بدين الغريم واما ان لا يكون فيه وفاء فان فيه وفاء بدينه  
فدينه لا يجلو اما ان يكون مثله دين الرهن واما ان يكون

الدين واما ان يكون اقل منه فان كان مثله واكثر منه  
سقط دين الرهن كله لان العبد رال عن ملك الرهن بسبب  
وجده في ضمان الرهن فصار كانه فذلك وما فضل من عن العبد  
يكون للرهن لانه بدل ملكه لا حق لاحد فيه فيكون له خاصة  
واذا كان اقل منه سقط من دين الرهن بقدره وما فضل  
من عن العبد يلوون رهنا عند الرهن بما بقي له دين  
فيه فيبقى رهنا وان كان الدين قد حل اخذه بدينه  
ان كان من جنس حقه وان كان من خلاف جنسه  
امسك اذ يستوفى دينه وان كان الدين لم يجز له  
بما بقي من دينه الا ان يجز هذا اذا كان كل ائمة رهون  
فاما اذا كان نصفه مضمونا ونصفه امانة لا يصر في  
الفاضل كله الى الرهن بل يصر في نصفه الى الرهن ونصفه  
الى الرهن وكذلك اذا كان قدر المضمون وغيره على التفاضل  
يصر في الفضل اليها على قدر تفاوت المضمون ولا ي  
في ذلك فان لم يكن في عن العبد وفاء الدين الغريم  
اختل الغريم غنه وما بقي من دينه متاخرا عما بعد المسمى  
ولا يرجع به على جده وسيا في الكلام في هذه المسألة التمييز  
من الرهن تحت قول الشارح ولو استهلك ما لا يستغفر  
رقبته الا فتنبه وكذلك حاله خباية ولذا الرهن على سائر  
الاموال وحكم خباية الاموال سواء في ان يتعلق بالدين  
برقبته بياء فيه كما في الاموال صا هنا لا يخاطب  
الرهن بقضا دين الغريم بل يخبر الرهن بين ان يستغ  
الوكرويين ان يستخلصه بقضا الدين فان قضا الدين  
يقولون رهنا كما كان وان بيعه على الدين لا يستغط  
من دين الرهن شيئا وان يهدية كالوجهي الرهن على اجنبي





جميع الارش لا يكون متبرعا في نصف الفدا عندا في حنيفه  
وله ان يرجع على الرهن بدينه وينصف الفدا ولكنه يجود  
العبد رهنا بالدين وليس له ان يجسه رهنا بنصف  
الفدا فلا يرجع الرهن الا بدينه خاصة كالوفاء وجزء  
الرهن وان كان كذا خروضا الرهن ففدله بجميع الارش  
لا يكون متبرعا في نصف الفدا بالاجماع بل يكون قاضيا  
بنصف الفدا دين الرهن وهذا اذا جنى الرهن على اجنبى  
وقوله اذ هو اجنبى لتباين الاملاك زيل في تقليد لقوله  
لجنايته على ابن الرهن وابن الرهن وقد قدمنا الانشأه  
اليه فتنبه واما حكم جنائيه الرهن على جناية الرهن  
فنعان جنائيه على نفسه وجنايته على جنبيه فاما جنائيه  
على نفسه وهي الهلاك بافـه سامة سواء ينظر ان  
كان العبد مضمونا سقط من الدين بقدر النقصان  
وان كان بعضه مضمونا وبعضه اما تسقط من الدين  
فدرا ما انتقص من المضمون لا من الامانة واما جنائيه  
الرهن على جنبيه بان كان الرهن عديرا فجنائى حدها  
على صاحبه والعبد ان لا يجنون ان كانا رهنا في صفقة  
واحدة وكانا رهنا في صفقتين فان كانا رهنا في  
صفقة فجنائى حدها على صاحبه فنقول جنائيه لا تخلو  
من رهنه اقسم جنائيه المضمون على المضمون وجنايته  
المضمون على الفاعل وجنايته الفاعل غنى المضمون وجنايته  
الفاعل على الفاعل والكاهن والواحد في جنائيه الفاعل  
على المضمون فانه معتبره ويقتول ما في المضمون من الدين  
المال فاعل وهو رهنا مكانه بانه اذا كان الدين الفدين  
والرهن عديرا في حقه كل واحد منهما الف فقتل احدهما

صاحبه او جني عليه جنائيه فيما دون النفس مما قل  
ارشها اوله فجنائيه هدر ويسقط الدين الذي كان  
في الجاني عليه بقدره ولا يقتول قدر ما سقط الى الجاني  
وجنايته المضمون على المضمون هدر فجنائى ان الجاني عليه  
هلك بافـه سامة ولو كان الدين الف فقتل احدهما  
صاحبه فلا دفع ولا فدا وكان الفاتل رهنا بدينه  
وخمن لان كل واحد منهما من الدين خمانية فكان  
نصف كل واحد منهما متعولا ونصفه فارغا ونصفه متعولا  
فاذا قتل احدهما صاحبه فقد جنى كل واحد من نصف  
القاتل على النصف المضمون والنصف الفاعل من الجاني  
عليه وجنايته القدر المضمون على المضمون والمضمون  
على الفاعل والفاعل على الفاعل هدر فيسقط ما كان  
فيه الى الجاني وذلك ما يتبان وخمسون وقد كان في الجاني  
خمانية فكان رهنا بدينه وخمسين ولو فاضل احدهما  
عن صاحبه فمحمول نصف ما كان من الدين في العين او  
الفاعل في نفسه الفاعل رهنا بدينه وخمسين وان كان  
العبد رهنا في صفقتين فان كان فيهما فضل على  
الدين ان كان الدين الف وقيمة كل واحد منهما الف فقتل احدهما  
الاخر يقتل الجنايه بخلاف الفصل الاول فاذا عبرت الجنايه  
بغير الرهن والدين فان شاعل القاتل مكان المضمون  
فيسقط ما كان في القاتل من الدين وان شاعل اذوا القاتل  
بقية المضمون ويكون رهنا مكان المضمون والقاتل  
رهنا على جانيه وان لم يكن فيها فضل على الدين فان كان الدين  
الف وقيمة كل واحد منهما الف فقتل احدهما الاخر فان  
دفعاه في الجنايه قام المدفع مكان المضمون ويبطل

الدين في القتال فان قالا فنفدي فالنفد كله على المرتين فاذا  
 حل الدين دفع الرهن الف واحد وكانت الالف الاخرى  
 قصاصا بهذه الالف اذ كان قتله ولو قتل احدى اعضاء  
 الاخر فبطل ادا فداه واذا ياه فان ادياه كان الغدا  
 عليها نصيب وان دفعاه بطل ما كان فيه من الدين  
 وكان الغدا رهنا مع المفتوعين به فان قال المرتين اقالا  
 اديا ولكن ادخ الرهن على حاله فله ذلك وكان الفا قو  
 رهنا كما نه على حاله وقد ذهب نصف ما كان في المفتو  
 من الدين لان اعتماد الجناية انما كان كحق المرتين لا كحق  
 الرهن فاذا رضى المرتين بهذه الجناية صار رهنا وان قال  
 الرهن انا لا افدي وقال المرتين لا افدي كان للرهن  
 ان يفديه وهذا اذا طلبا المرتين حل الجناية كذا في البدائع  
 ولو رهن رجل عبدا يسيرا وان الفا في الف درهم بالف  
 درهم من رجل فجمعت قيمته لنقصان السر لماله ما لم يقتله  
 او العبد له صل الذي تنزلت قيمته الى ما يبرجل ويغرر القاتل  
 بآية وحل الاجل فالمرتين يغير ضربا انما ياتي من القتال  
 قصاصا لا لحل القضا لحقه ولا يرجع المرتين على الرهن بشئ  
 من قيمة الالف كقوته اي كانه لو مات في الما المرتين بطلا فقتل  
 والاصل ان نقصان السر لا يوجب سقوط الدين عندئذ  
 كما انه ان يطالب بجميع الدين عند رده فانقصا بالسر خلافا  
 لفرق هو يقول ان الما لم يقد نقصت فانقصا بالسر خلافا  
 للمعنى ولكن ان نقصان السر معا يرفع عن فتور  
 برعنا في الناس وذلك غير معتبر في البيوع اذ حصل في البيوع  
 قبل القبض حتى لا يثبت المشتري الخلف ولا في الغصب  
 حتى لا يعيب على الغاصب ضمانا فانقص بالسر عند رده

العبيد المفضولة بخلاف نقصان العبيد لانه بنقصان  
جزء منه يتغير الاستيفاء ذاك ان الدين ما فيها يعني واذا  
لويستعطف شي من الدين بنقصانه السهم والحال ان دين الزم  
بالاستيفاء فبغير الزم من غير الكفاي كمالين من الاستيفاء  
قال الزميلي واذا لم يستعطف شي من الدين بنقصان السهم  
بغير هو باطل الدين فاذا افتله حفره قيمته يوم لا تلاف  
لان القيمة في ضمان لا تلاف تعذر وقت الاطلاق لان  
الحاير بقدر الغنائات واخذ المرتين لانه بدل المال في حقوق  
التمتع وانه كان مقابلا بالدم على اصلنا حتى لا يزداد على  
دين المولى ان المولى استعفته بسبب المالية وحقوق المرتين متعلق  
بالمال فلهذا فيما قام مقامه لا يجوز على الزم شي لان  
يدل المرتين بد استيفاء من الابتداء والهلاك ينقضي قيمته  
كانت في الابتداء انما فضا يستوفى الكل من الابتداء وتنتفي  
لا يمكن ان نخمله مستوفى للالتفات بما لانه يؤدى الى الزم  
فيصير مستوفى بما له ويتقى شعية في القيد فاذا خلت قيمته  
مستوفى انما يمانية بالهلاك بخلاف ما اذا مات من غير قتله  
احدا لانه يصير مستوفى بالكل بالسيد لانه يؤدى الى الزم  
لاختلاف جنس بخلاف الحب الاول لا لا جعلنا مستوفى  
لالتفات بما لانه يؤدى الى الزم بجعلنا مستوفى انما يمانية بالسيد  
الهالك والمقتول والمالية لانه انما يمانية لم يورثه عبدا  
يساويها بالحق هو جلي في جمعت قيمته لانه اذا عدا اي  
فاع المرتين السبل للكل عارية من الذمهم بامر من غير قبض  
المرتين المال التي باعها السبل لصورته شخصه اذ لم يصف  
حقه ولغظ الكثرة فضا من حقه ورجعه المرتين على الزم  
تسمى به لانه لما كان الدين ما قيا فلو انما الزم للمرتين

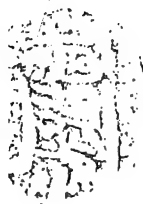
بشيء اي بيبها الموهون بما يتكاهن الثاني من الدين وهو حياية  
في ذمته اي الاله فصار كانه اي الزهون استرده واداعه  
ببعضه ولو كان حقيقة كذلك لمطال الزهون وبق الدين  
الابتدرا استوي فكذلك هنا لان فضل المامور كفضل الاصل  
ولو رهن عبد قيمته الف بالف وقتله اي عبد المذنب عبد  
قيمته اي كانت قيمة العبد الف مائة فدفعه على ربنا انفقوا  
اي دفعه سيد المذنبات فزعمه القاتل دد اليه بيبه قتله  
وقام القاتل في مقام الاله ولو رهن وافتكاه الزهون وجوباً بكل  
الدين وهو الا في فليس للزهون ان يقول عبدك كان بالغ  
وقد صلت بالدين بل جبر على عطا الف للزهون وياخذ الزهون  
العبد ففوق لقيام الثاني وهو العبد لم دفعه الجاني في مقام  
العبد الاول ان جبر عليه كما ورد ما صورة ومعنى ما صورة نظام  
واما معنى فلا ان القاتل كالمقتول في الامة واليك عظمه  
حرام من حيث الامة دون المالة لا تزل الاستلزام في  
حق القصاص فلذا في حق دفعه وقال محمد الزهون والخبير  
ان شاك فلكه اي العبد الثاني بكل دينه وان شاك تركه اي  
المسد الثاني على الزهون بل لا بد منه ولا شيء عليه غيره وهو  
المختار كما في السنين لانه عن الموهوب اي موهوب الزهون لانه  
الموهون تغير في ضمان المذنب فيخبر الزهون كما لم يسبق ولم يفتو  
اذ كانت قيمة كل واحد منها الف وقتل كل واحد منهما عبد  
قيمته مائة فان كان كل واحد من المذنبين والمقصوب منه بالخيار  
ان شاك الاختلاف ولا شيء له غيره وان شاك فمخ المذنب  
البيع ورجع المقصوب منه بقيمته وقال في ربيع الثاني  
رهننا بمذنب الدين وتسقط تسعة اعشار الدين فان لم يملك  
لان تسعة اعشار الدين فانت لا يخلق فبقي رهننا بالمائة

كالمو كان لم دفعه مائة قلنا العبد الثاني في قاي مقام الاول  
لما ودماء ولو كان الاول قايما وانقص اسم لا يستط  
شي من الدين عنق الما من نقصان اسم عا عن فقير  
رعيات الناس فكذلك اذا قام المدفوع مكانه كما في المذنية  
وشروها لكان عامة المتون والشروط على الاول وهو قول  
الي حيفة والي يوسف في تقي تخيير الزهون لان التفرع  
يظهر في نفس العبد لثبات الثاني في مقام الاول لما ودماء  
كما ذكرناه مع زفر ولا ينبغي ترك العبد على الزهون تسليمك الزهون  
بالدين وذلك باطل لا بد منه امانة فلا يجوز تسليمه من  
المذنب يغير ضمان ولا يحصل الرهن بالدين حاكم حاكم  
وانه منسوخ بقوله صلى الله عليه وسلم لا ينطق الزهون من  
صاحبه الذي رهنه للمذنب بخلاف ما ذكره من البيع والغصب  
لان حاكم الخياط في البيع الف في الغصب تمككه باد الضمان  
وهما من رعا وعلي هذا الطريق كرهت عبد قيمته الف  
بالف وبرجع سعة حتى ريسا وي مائة ثم قتله عبد  
يسا وليد دفعه به فعندك في حنيفة بيعتكم بكل الف وعند  
زفر دفعته كالمائة وسقطت عنه ثمانية وعند محمد بن الزهون  
بين تركه على الزهون وبين افتكاه بالالف فان جاني تركه  
التفرع وفي عدم ظهوره على ما قبله الزهون اي قتل العبد  
الموهون قتلا خطافه مائة لان ضمان الضمان عليه  
حيث حصلت ضمانه واما قوله لانه اي العبد الموهون  
ملكه فلا يستغنى الا بالثا ويل احتباس مائة عليه على  
صحة الاستغناء حتى لو تلف ذهب دينه بقدر قيمته  
فيكون قد اوفاه عليه لانه يملكه من كل وجه ولذا لا يملك  
دفعه كما سياتي ثم انما يغديه المذنب خاصة اذا كانت



القيمة والدين سواء اذا كانت القيمة الفنى والدين الفاخا لولا  
عليها نضفان كما في الكفاية ثم لو فداه المرتين طهر العمل وبني  
الدين على حاله ولم يرجع المرتين على الرهن بشي مما فداه به  
لا لجنانية حصلت في ضمانه فكان عليه اصلاحها ولو انه رجع  
على الرهن رجع الرهن عليه كما في الفانية ولا يملك المرتين ان  
يدفعه اذ العبد الجاني المصون الي وبيعية لانه لا يملك  
المرتين لا يملك التملك والدفع عليك فان ان المرتين من  
الفداء وانما يدعى بالمرتين لانه لو يدعى بالرهن جاز ان يجننا الدفع  
فيمن المرتين لانه ان يقول انما افديه حتى اسلم رهنه فلما حصل  
انفا ان المرتين فسل الرهن ادفع العبد فداه ولذا قال  
دفعه الرهن ان شأ او فداه بالدية لان المملك في الرقة قائم  
له وانما جعلنا الفداء بالمرتين لقيام حقه اذا امتنع عن الفداء  
وطالب الرهن بحكم الجنانية فيجب على احداهما ويستطرد الدين  
بكل منهما يعني انهما فعلا يستطرد دين المرتين لان العبد قد  
هالك بالدفع بسبب كانه في بدا المرتين وكذا بالفداء لانه  
كلما حصل له دفع فيستوي لذلك فعلا الرهن والمرتين  
وهذا لو كان الدين اقرب من قيمة الرهن او كان الدين  
مساويا لقيمة الرهن او كان الدين اقرب من قيمة العبد  
يسقط قدر قيمة العبد فقط ولا يسقط الباقي من  
الدين ولو استهلك العبد الرهن مال لا يستغفر رقبته  
فداه المرتين يعني يقال للمرتين افده فان فداه المرتين  
فدين نفسه على حاله لان الرهن انما هو فداه العبد  
فان انما المرتين جاعه الرهن او فداه يعني يوم الرهن  
ببيعه في الدين الا ان يجننا ان يؤدى عنه فان ادعى بطل  
دين المرتين كما تقدم في ذلك انما الساقية وان لم يؤد ويبيع

العبد فيه يا خذ صاحب دين العبد دينه لان دين العبد  
مقدم على دين المرتين وعلى حق والجنانية لان حقه مقدم  
على حق المولى وتدخل على حق المرتين لانه قائم مقام المولى  
في المالية ولهذا المعنى قلنا يقدم دين العبد على حق  
المولى الجنانية ايضا لان والجنانية قائم مقام المولى في ذلك المبنى  
فان فضل شي من دين العبد ودين غيره العبد تنفذ من  
المرتين وانما الفضل للرهن ويبطل دين المرتين لان الرقة  
اسقطت بمعنى هو في ضمانه فاشبه الهلاك وان كان دين  
العبد قبل منه سقط من دينه المرتين بقدره وما فضل  
من دين العبد يبقى رهنا كما كان لان كان دين المرتين  
فدخل خذ منه لانه من جنس حقه وان كان لم يجز له  
حتى يجزى في اخذه اذا اخل كان من جنس حقه وان كان  
نحو العبد لا يفي بدين الفتر اخذ المولى ولا يرجع بما يبيع  
عليه حتى يمتنع العبد من الحق في دين الاستهلاك يتعلق  
برقبته وقد استوفيت فيتلخ لهما بعد المتق في اذا ادعى العبد  
بعد المتق لا يرجع على حلاله وجب عليه بفعله هذا اذا  
كان كله مضمونا وان كان بعضه مائة بانه كانت قيمته  
المرتين الدين وقد جنى العبد جنانية يقال لهما افديا و  
ادفعاه به لان البعض مضمون والبعض مائة والغنى في  
المضني على المرتين وفي الامانة على الرهن فان اجتماع على  
الدفع دفعاه ويبطل دين المرتين والدفع في الحقيقة لا يجوز  
من المرتين على ما بيننا وانما التخصيص بالفداء وانما يطلب  
رضاه في الدفع لا احتمال ان يجننا الرهن وانما يشكها فانما  
لمن قال انما افديه به لان رهنا او رهنا اما اذا كان  
صول المرتين فلا لانه ليس في الفداء الذي يجننا به بطال على الرهن



كان متطوعا فيه ووجهه ان المحني عليه لا يخاطب المرتزم  
 حال غيبة الرهن لانه ليس بمالك ولا يقدر على الدفع ولا  
 يتمكن من اخذ العبد منه ما يحضر الرهن فلا خاتمة الي  
 الغدا فاذا فله من غير حاجة اليه كان متطوعا واما في  
 حالة حفرته فالجني عليه يجا طها بالدفع والفعل فلا يتصور  
 المرتزم الي استدامة بيعة الابا الغدا فكان مضطر اليه فلا يملك  
 متبعها كغير الرهن وصاحب المبلغ اذا دين السفل ثم ينف  
 عليه علوه وكذا في جنابة ولد الرهن فانه لو قتل ولد الرهن  
 انساها واستهملته وولد الرهن مالا فانه لا يخاطب المرتزم  
 بقضاء دين الزجر ولكن لو قال المرتزم انا افديمك كان له ذلك  
 وان كان المالك يخطا للدفع لانه ان لم يكن مضطرا عليه  
 فهو محبوس بدينه وله في الفداء من صهيح من زيادة  
 الاستيثاق ولا ضرر على المرتزم فكان له ذلك وان لم يقبل  
 المرتزم ذلك دفعه اي وولد الرهن المجاني الي ولي الجاني عليه  
 الرهن وخرج الولد عن الرهن وان نشأ الرهن فله عين  
 جنانية وولي الولد كمنعدي رهنا فخلاف ما تقدم لو قتل  
 الرهن نفسته فانه يستخط الدين وان ريقو لمع امه  
 المائدة انما يملك تبعها اذ هو تبعها في الملك وهذا ملك  
 من وجهه واما جنانية الدالة المروية فهد ريعني لو  
 صونا من غريب لم يحجب البعض على البعض كاذ هيد  
 وليس كما انه ملك فاقه سما وية لان يخرج العبي جبار ونامه  
 في الكاتبة وفيها ولو رهن عبدا ودية فجنانية الدالة على العبد  
 قدر وجنانية العبد على الدالة معتبر وحسب جنابة العبد على  
 عبد اخر انهم وقد قدنا تحت قول اللشارخ اذ هو اجنب  
 لتباين الاطلاق حكم جنابة الرهن على الرهن فتنبه فـ

وفي الدفع الذي يحتاجه الرهن ابطال حق المرتزم ويكون  
 المرتزم في الغدا متطوعا في حصة الامانة حتى لا يرجع على الرهن  
 بذلك لان فلا يمكنه ان لا يختار ويخاطب الرهن فيما التزمه  
 والحالة هذه كان متطوعا ليرى عن الرهن جنينة بخلاف  
 ما اذا كان غائبا لانه يتعد بخطابه والمرتزم محتاج الي  
 اصلاح المضمون ولا يمكنه ذلك الا باصلاح الامانة فلا  
 يكون متطوعا وعندني يكون ومحمد وزير في المرتزم  
 متطوع في المرتزم لانه فدا ملك غيره بعين موه فصار  
 كالا جنبي واما اذا كان المختار للمتلص الرهن فلا ان المرتزم  
 ليس له ولاية الدفع فليق يخطا ولا ان الدفع الذي  
 يخطا والمرتزم ينفو حق الرهن في العيني من غيره فاذ  
 يحصل له لان حقه يستخط بالدفع كما يستخط بفدا الرهن  
 فذا فداه الرهن يحبس على المرتزم كحصة المضمون من الغدا  
 من دينه لان سقوط الدين من الرهن دفعه او فداه لانه  
 بالاستحقاق صار له كذا فذا فداه صار كما انه حصله  
 بالفدا فلم يجعل الرهن في الغدا متطوعا ثم ينظر ان كان  
 حصة المضمون من الغدا قتل الدين او الترتيل الدين وان  
 كان اقل سقط من الدين بحسب به وكان العبد رهنا  
 بما بقا لان الغدا في حصة الامانة كان عليه وفي حصة المضمون  
 كان عليه الرهن فاذا اداه الرهن وهو ليس متطوع فيه  
 كان الرجوع عليه فيصير رهنا صايرينه كانه وفي بعضه  
 فيبقى العبد رهنا بما بقا بخلاف ما اذا فداه المرتزم حث  
 يكون متطوعا في حال حفره الرهن لا في غيبته على ما بينا  
 وعن زرع اني جنينة على علسه باقة الرهن اذ كان  
 حاضر في المرتزم لا يكون متطوعا في الغدا وان كان غائبا

واذا هلك الرهن في يد المرتين بعد ما فاده الرهن يرد على  
 الراهن الغد لان الرهن يرد عن الدين بالايضا لانه صار  
 موقفا دينه فالغدا يختلص من ائتنا انه يرد الاقلية  
 بالغلط والمستوفاة بهلاك الرهن قال الفقهاء ابو جعفر  
 يرد الاقل المستوفاة بالهلاك لان استيفاء الهلاك وجوب  
 بعد الغد وقال غيره من من يجتهد يرد الاقل الغدا  
 كما لو قضى دينه ثم هلك الرهن يرد ما قبض كذا في محيط  
 السرخسي وان كانت الامنة رهنا بالفي وقيمتها الغدا  
 فلو لم يرد ولو ايسر او الف في جف ولو رد على الراهن او على  
 ملكه فلا شيء في ذلك ولو جف على مرتين لم يكن يرد ان  
 يرد او ينفذ فان دفع لم يبطل من الدين شيء بمنزلة ما لو  
 ما كان انا ختار الغدا كان على الراهن نصف الغدا الذي  
 المسوط هو قوة قلة في قيمتها الف وولدت ولو ايسر  
 خمسائة فقتلها عبد فتمت الف ودفعها فاعور يفتله  
 الراهن باربعة اسباع الدين وذهب ثلاثة اسباعه  
 لان الام لا ولدت انعم الدين عليها الثلاثة ظاهرا على  
 تقدير الاسلام فلما قتلها عبد ودفع بها قام مقامها الثلاثة  
 ثلاثة باثر الام ستاينة وستة وستون وثلاثة فصار ثلثاينة  
 وثلاثة وثلاثين وثلاثة وقد كان ثلثه باثر الولد وقد  
 ذهب لصفه فيبقى سدسه وذلك ما بين وستة وستون  
 وثلاثة هذا حاصلا ما بقي منه والمستوفاة الام يوم  
 العتد وذلك الف وقيمة الولد يوم الغدا وذلك سدس  
 الاقل ما بين وستة وستون وثلاثة لان حصته من الدين  
 الثلث وعاد بالعمول الى نصفه عن نصف الثلث ولم يسط  
 شيء من الدين لانه لا حصته من الدين الاحال قيا منه فيجعل

الولد سبعة ايام وستة اسهم فبصير سبعة وقد ذهب بالعمول  
 نصف ما في الام وذلك ثلاثة بقي في الام ثلاثة وفي الولد  
 سهم فذلك اربعة اسهم من سبعة اسهم وذهب من الدين  
 ثلاثة اسباعه فلما قال محمد بن بكير باربعة اسباعه اذ  
 كذا في الكافي ولو ان رجلا جنى على عبد رجل ثم هلكه  
 ثم قتله فأت من ثلث الجنانية فله ان يبيع صاحب الجنانية  
 بجميع القيمة ولو كان القطع في القياس يجب القصاص  
 وفي الاستحسان لا يجب القصاص ويجب القيمة وكذا لو ذهب  
 ثم ترجع فيه او باع فرد بعيب بقضاه فكذا في الترخاينة  
 رهوية بالقي فقيمتها الف وولدت ولو ايسر وبالف فقتلها  
 امه او يد ماية قد فقت بها فلو لم توفد المذمومة ولو اقيمت  
 الف فاعورت المذمومة ذهب من الدين جز من اربعة  
 واربعين جزا وذلك اثنا عشر جزا ودرهما وثلاثة ارباع  
 درهمها فصار جزا من اربعة واربعين جزا من درهم وولدت  
 ما بقي وهي ثمانية وسبعة وسبعون درهما وربع درهم وجز  
 من اربعة واربعين جزا من درهم بيبانه ان الام ولدت  
 ولو اقيمت الف انعم الدين عليها نصفها لان المعتبر  
 قيمتها يوم العتد وهو الف وقيمة الولد يوم الغدا وهو  
 الف نصف الف فقتلها امه فقيمتها ما بين ودفعت بها بقي  
 ما فيها من الدين لقتلها مقامها الحيا ودما كان الاول  
 تراجم سعرها قلة ولدت الف ثلثة ولو اقيمت الف انعم  
 ما فيها على قيمة الثمانية وهي ما بين وعلى قيمة ولدها وهي نصف  
 احد عشر قرضا نصف الدين في الولد الا لو كان ذلك فصار  
 كله اثني عشرين سهما في القاتلة وقد ذهب بالعمول  
 نصفه فالتس قسار بالتصديق اربعة واربعين

سرها ثبات وعشرون في الثلاثين وهما في الثالثة ذهب  
بالصبر سهرهم لهذا معنى قول محمد رح ذهب من الدين جزيم  
اربعة واربعين جزيم لولا الكافي وان مات الراعي بآء وصيه  
رهته باذن من يهتد وقضي دينه لقيامه اي وصي الراعي  
مقامه اي مقام الراعي فان لم يكن له وصي نصبت القاضي  
له وصيا وامر القاضي الوصي بالنصوب ببيعته لان نظره  
عام قال الزبيدي لان القاضي يصب فاطر الحقوق المسلمين  
اذ انجزوا عن النظر لانهم قد تعين النظر في نصب الوصي  
ليؤدي ما عليه لغيره ويسوف حقوقه من غيره وهذا اي  
نصبي نصيب القاضي الوصي ببيع الرهن لو كانت ورثته اي  
الرهن صغارا فلو كانوا كراي عتلا بالغن ذلوا كانوا  
او انا في خلف البيت في المال الرهنون باعتبار انتم المالك  
الهم فلكان عليهم فقههم فلا حاجة الى نصب القاضي بل  
ولا لا وصي لمينت في كل صورة حفاظة اذا كانوا خارجين  
فلو كانوا غائبين في العاديه من الفصل الخامس من فترايد  
رشيد الدين للقاضي يصب الوصي اذ كان الوارث غائبا ولبيت  
في نسخة الوصي نه حيله وصيا ووارث الميت غائب مراك  
السفر انتهى **و** وعن رهن الوصي بعض التركة  
لدين على الميت يعني لو مات رجل وعليه ديون لغير مقتدرين  
وهن الوصي بعض التركة عند غريم من غصانه توقف جوار  
الرهن على رهن البقية من الغوا وكذا كانت لهم ايماء البقية الغوا  
ردا لانه اينا لبعض الرهن اينا الحكم فاشبه الاثنا والاثنا  
المعتبة والخاص ما في كل واحد منها من ابطال حق غيره من  
الوقت الا ان في الحق بغيره لا بملك ذلك في مرض موته  
فلذا من قام مقامه وان قضى الوصي دينه اي دين بغيره

الغوا من ايرهن عندهم قبل رد الرهن من الرهن فنذر رهن  
الوصي اوال الما نوب وصول حقهم ولو انك انتم ببيع  
ولو لم يكن للميت غريم اخر غير من رهن الوصي عند جاز رهن  
اعتبار ايا الا في الحقيقة ويؤدي دينه الرهن لانه يباع فيه  
ما خلفه الميت قبل الرهن من الوصي فكذا يباع بعده واذ انتم  
الوصي اي اخذ رهنه بسبب دينه كان للميت على شخص اخر  
جاز لانه استغنا فملكه وله ان يبيعه ان وكل والا فلا الا  
باذن الرهن وكذا لو رهن الموصي ومات قام الوصي مقامه  
الا انه لا يبيعه لان الوكالة تظلم عليه زيل في درر وضي  
المنقذ للمصنف اي الما لن لا يبطل الرهن بموت الرهن ويبي  
الرهن رهنا عند الرهن بغيره ورهن الرهن او وصيه ونه  
القاضي يقض دين الرهن ولا يبطل الرهن ايف بموت الرهن  
يعني فيكون لو رثته حقا استغنا الدين من الرهن ودفع  
الرهن اليه ولا يبطل بموت راي الرهن والرهن معا ويقع الرهن  
رهنا عند الوصي اي ورثة الرهن او عند وصيه وعند  
منصوب القاضي ان كانت الورثة صغارا ولو رثته الرهن  
فقط الرهن من الدين قام مقام الرهن بعد الرهن الذي  
كان على مورثه انتهى وفي القسمة وغيرها الرهن بغيره  
الرهن والا رهن لا ينفذ فيه غنى لو قال الرهن فسخت الرهن  
ولم ير الرهن وهلاك لا يستقر شي من الدين وفي العلق  
يستقط بقدره وفي الخلاصة للرهن ان يبيع ما يخاف عليه  
الغنا وما ذل الم والم يكون ثمن رهنا عندهم وان باع  
بغيره القاضي رهنا عندهم خاتمة والله تعالى اعلم  
**فصل** في وصايا مستفزة تتعلق بكنه  
الرهن رهن شخص عصبه ايماء عصبه عند رجل وكانت



قيمة وقت الهم عشرة دراهم بعشرة اي رهنه في عشرة قيد  
به ليكون كله مضمونا فلو رهنه بخمسة مثلاً كان نصفه مضمونا  
ونصفه مائة فيمضد بعد التحليل لذلك رحمتي ففقد المصير  
اي صار رهنه عند رهنه عقيب رهنه من غير ملة  
كما يقتضيه المظن بالافاضة انما في حمولة رهنه بعد  
ما تم تحليله صار خلا بنفسه وهو اي والى انه يساوي  
لنصفه اي من الدراهم وسواي المصير الذي صار خلا بعد  
ما تم تحليل رهنه رهنه بعشرة كما كان ولا يسطر عند رهنه  
لان ما يكون محلا للبيع بقا يكون محلا للرهن بقا كما ان ما يكون  
محلا للبيع انما يكون محلا للرهن ابتداء والمزجي للبيع بقا الا ان  
ان من استغنى بصير اخذ قبل القصد بقي القصد بها الا ان استغنى  
بغيره في البيع لتفقد حصن البيع كان القيد فلن يكون محلا  
لرهنه بقا وهذا لان المقدد وقوه صهي فاذ اخذ فقد فسد  
لن ما تم تحليله يعود المقدد صهي كمود المالة المتقوية فير  
وزوال المفسد فاذ كان قول الماتن وهو يساوي عشرة فيشبه  
المان المعتبر فيه اعطى مصير المحترم المتخلف في الزاوية ونقصها  
القيمة وليس كذلك الا لو لم ينقص قدره ولكن نقصت قيمته  
لايسة ضمن الدين شي وذلك لان المعتبر فيه القدر لا القيمة  
لان المصير والماتن المقدرات لانه اما مكمل وموزون وفيهما  
نقصان القيمة لا يوجب سقوط شي من الدين كما مر  
في تلكا القلب وانما يوجب الحنا على ما ذكرنا لان الغايت  
فيه مجرد الوصف وفوات شي من الوصف في المكمل والموزون  
لا يوجب سقوط شي من الدين باجماع بين اصحابنا على  
ما افاده الراجح وابن الكمال ناقلا عنه وعليه اي تغزغ على اعتبار  
المقدري الزيادة والنقصان فان انقص بعد صيرورته

خلا من قدره اي بالنظر اليه ما كان عصب اسقط من الدين  
بقدره والا اي لم ينقص شي من قدره فلا يسقط من دينه  
شي سوا نقصت قيمة الا في تعريض السرحى رهنه ذي من  
ذي خرافات خلا لا ينقص من قيمته يبقى رهنه عند رهنه  
بغير رهنه ان شاء الله انما جميع الدين واخذ وان شافضه  
خرا من رهنه فيصير خلا كما لا يترتب وعند محمد لا ان شافضه  
بالدين وان شافضه بالدين وسيا في ما قبل مناسبة له  
في فروع ذراها بعد ما التفتة فتنبه ولورهن رجل شاة  
قيمة عشرة دراهم بعشرة هي قيد لا بد منه لانا ننظر  
فهو رهنه بدرهم لانه لو كان قيمته الثمن من الدين كان كل الدين  
عشرة دراهم والشاة تسعة وعشرين وكان للمديك ويدي رهنه  
يلون للمديك بقصد رهنه بنصف درهم وبهذه مائة بحسابة  
وهو نصف درهم حيث كانت قيمة الشاة ضعف الدين فيكون  
بما ذكره من الشاة نصف درهم من الدين ويسقط ما زاد  
سبعة ونصف فتنبه قال الشيخ رحمه الله فلو قيمة عشرة فيتم  
وهو يساويها وقد كان من هو كاتبة كانه كله مضمون  
بالدين ولو كان الدين خمسة والحالة هذه كان نصفه مضمونا  
ونصفه مائة فلو كان وزنه عشرة ابطال مثلاً فنصار ثمانية  
هذه اطل بعشر الدين في الصورة الاولى ونصف عشرة في  
الثانية فلا بد من القيد في الماتن وانما انشأ رهنه  
لا بد منه هاهنا لعدم تعين الماتن وكانه استغنى عنه بالاول  
حاذوا من الشاة لدلالة الاول عليه انتهى وان كانت قيمته  
اقل من الدين ما كانت تسعة وعشرة والدين عشرة والمعد  
بدرهم والتمم بأربعة سقط من الدين اربعة وبقى للمديك رهنه  
بسته لان ما بهلار سقط خمسة من الدين مقدرا قيمة الرهن

ويقال في الدين خمسة فإذا دبر الجلد فقد جسي خمس الرهن فساد خمس  
الدين الذي كان باذنه وهو درهم وستة اربعة التي بان اللحم  
لانه لم يزل التوى عن اللحم وكان الباقي من الدين ستة فصار  
الجلد موهونا بستة مضون بالدرهم لان كل جزء من اجزاء النشاة  
موجود بمجموعه الدين مضون بمقدار قيمته فلذلك الجلدة كذلك في  
المبسوط فان كانت ثلاث احتزها عما اذا ذعتا فانها تكون  
بتمامها مضونة فربيع الرهن جلدها بما لا قيمة له وان تزد  
او شمس شر ينلا لية فتود بغيره بما له قيمة كخروج قسط فستخرج  
للمرئ حق حصته بتاي بسبب ما زادت باعتها في الجلد كما  
لو غصب جلدية ودينه بشيء له قيمة زهني وهما يظهر  
الرهن قوله ان قيل يبطل الرهن فيه حتى لو تولى الرهن <sup>عطفه</sup>  
فقط يبطل الرهن فيه حتى اذا ادب الراصد ما زاد بالباغ فيه اخذوا  
وليس الا ان يحسبه بالدين لانه لما حدث الدين بالشان في وضار  
به محبوسا حكما خرج من ان يكون رهنا بالاول حكما فصارت حقا  
اذا رهنه حقيقة بالرهن ديني خريجهما كما ان محبوسا  
فيه فانه يخرج من الاول ويكون رهنا بالثاني فكذلك هاتين  
وقيل لا يبطل لان الشيء اذا بطل بهما هو فوقه او مثله ولا يبطل  
بما هو دونه كما لم يسبق تألف اذا باعه ثانيا منه باقيا والآخر  
يبطل لانه مثله ولا يبطل بالاجارة والرهن لانه ودونه  
والرهن بالثاني صناديد الاول لانه انما يستحق حبسو  
الجلد بالمالانية التي اتصلت بالجلد بحكم الدباغة وتلك المالانية  
تبعد للجلد لانها وصف له والوصف دائما تابع للأصل فالرهن  
الاول رهن بها هو فصل بنفسه وليس يتكسر لعدم وجود الرهن  
فيكون اقرب من الثاني فلم يرتفع الاول بالسكناء وبقيت الثاني  
ايضالا لان سببه تحقق ولانه لا يمكن زيادة خلافا للاجارة والرهن

二

[illegible]

في يد الضمير يغير من له الضمان كالو غصب المسلم خرم من  
ذمى فصار خلا في يده يغير الذي لان للغير هل الائمة يعلم  
لما تقع ما لا يصلح له الخلف فصار الخرم كالمالك من وجهه وليس  
لدا ان يضمن المزين خرا من خروجه لان من يضمن عمليك الخ  
ولا وجهه لا يتل الخلف عليه ويضمن الغصيان لانه يؤذي الي  
الوا ولا وجهه ان يا خلف الخ ويضمن الدين كله لانه يتضرر  
فقلنا بانه يجعله بالدين ليدفع الضرر عنه وليس فيه ضرر  
على المزين وكذا هذا واذا وجبت قيمة الخ للمدين على المزين فله  
عليه مثل ذلك فليقتضيان قصاصا ولو لم يضمن المالك فخر من  
مسلم لا يجوز ويكون امانته في يد المزين لان الخ لا يصير مضمونا  
على الكا فمسلم وانه قهر به جهة الضمان كما في الغصب والاثلاف  
ارث من مسلم من كصير اقصا خرا فلا يضمن تظلمها ويكون  
رهنا ويبطل من الدين بحساب ما تقتضي يعني من الكيل  
والوزن يعقد الزيد لان في التخليل حيا حق المزين واصلاح  
الناس فله ذلك وفي ابقاء العقد بعد الخ فائدة جواهر  
التخليل فيبقى كالمصير اذا تقر قبيل الغرض يعني البيع فكذا هذا  
والدين سقط بان تقاضاه من لانه احتسب غنقه بعض  
الدين ولا ينقص بان تقاضاه من القيمة كما اذا نفع السهم وقيدنا  
نحو العصير في المسلم لانه لو كان الدين كالا خلف الخ الخ  
والدين عليه وليس للمزين ان يخلفها فان خلفها ضمنه فتمت  
يوم خلف ورجع بدنيه كخلاف مالوك ان اضمنه مسلم الخلفها  
لم يضمن والفرق ان هناك لا ضرر على المدين في ابقاء عقد الخ  
الى ما بعد يغير على له فيه منفعة لان ماله يصير مضمونا  
ما التخليل ولم يصير المزين متلفا بما له بل ضرر بالدين لان لاصل  
الائمة شرعا يس في الخ واليس مثلها في العصير وهو يرضى بكون

الخرم هنا فلو ابقينا عقد المدين بعد تنفيره ملكه في حقه يؤذي  
الي المدين لانه الخ لا يصير جنسا من مختلفان في حقها الائمة  
وهو لم يعقد المدين فان خلفها يضمن قيمتها لانه انشأ الخ والتخليل  
علم الذي لم يبين الله تعالى علم رهن ذمى مزمى جلد مئة  
ودينه المزين لم يكن رهنا واخره المدين واعطاه خرق الدابة  
كان لانه قيمة لان جلد الدابة ليس بمال عند احد فلم ينفقد  
العقد فلو ان الخلف فلا يعود جائز احد واثم الخلية من بعد كما  
لو رهن من مسلم خرا فصار خرا خلا فاذا دينه بشئ له قيمة بقى  
ان في الخلف ويكون له على صاحب الجلد قيمة ما زاد الدابة  
فيه من صنف ثوبه نفاك يصنفه ففصاحب الثوب ياخره  
بقيمة ما زاد الصنف فيه فكذا هذا رهنا ذمى من ذمى  
ختمه اس لم يبق رهنا اي لم يبق مضمونات فان خلفها  
او تخلفت فهي رهنا لان الخ لا يصح ان تكون مضمونات  
لمعني يتوهم زواله فاذا زال المعاصر حتى بان صار خرا خلا  
تكون رهنا على حاله لان في تعاقب الرهن فائدة وينبغي ان  
تكون للمزين ولانه الحسب للتخليل التبري وفي المسئلة ولو  
ارث من مسلم وكما في خرا فصار خرا في يد خرا لو كان الرهن  
والرهنا ان يا خلف الخ لا يعطيه الخ والدين كما كان المكان  
الرهن مسلما وان كان الرهن كالا كانت قيمته يوم رهن  
والدين سوا فله ان يدع الخ ويبطل الدين فياخذ قوب  
محمد والاصح انه قوله جميعا وهذا بخلاف ما اذا كان المزين  
ذميا المدين او ابقا عند الرهن يعني رهن رجل عبد  
وابقى من عند المدين وجعل على رهن الموقوف ليجعل الرهن  
او ابقا رهنه بعد باقية متا بلبا بدين اي بدو المدين  
لعمري العبد من اباقة الي يد المدين يعود احد ينفي الرهن

وهذه المسألة تقارب ما مر للمنفق والتأخر بانه لا شرط  
 الواقف عدم نزعه جائز نزعه عند طهره وجباً لانه منه  
 وانما الكلام فيما يست في عزل الناظر وهذا الكذب في ضم  
 مشرف اليه لانه لو تاملتها وجدتها تامة سعة ما استثنى  
 من قولهم شرط الواقف كنعن الشارع والمعاد ابل السوء  
 في حاشية الاشياء من طاعة عاقبة وهي ما اذا شرط  
 ان لا يزوجها كزمن لنا وجر الشئ الكفر تامل السراج  
 المتأخرين لا يجرها جازية بدوت اجراء الشئ وان شرط  
 الواقف ذلك وحادية عشرة اذا شرط ان لا يزوج  
 لم توجه فاجره من اجل الاجرة فانه يصح كذا ذكره  
 الطوري في ذخيرة الناظر تامل وفيه نظراً لاهل  
 الملة الخوف على رتبة الوقف كما هو شأن هذه مشيئة  
 الاقتناء بعدم النعمة ولو تم تعجيل الاجرة او رتبة  
 عشر اذا شرط لنفسه الا دخال والاخراج والزيادة  
 والتقصان والتفسير والتبديل كلها بدالة كفي شرط انه  
 لا يموله الا على ما كتبه في حجة رتبة وفيه سجدات  
 ومشتق ويحكم به حاكم شرعي في - سؤر الواقف وصفي  
 فصل ذلك على لسان الواقف بشرطه في بيعة فراهي  
 كما في برون شهادت وكتبت بذلك حجة في داهنة  
 لا يمول عليها ما لم يكن يصدر من الواقف بل ان في  
 مجلس الحكم او يحفظ به له حاكم حقيقي وقديس عليها  
 الخير الربلي فاجاب بان شرط الا دخال والاخراج  
 امر شرط صحيح واما شرط كونه بخط يد صاحب  
 الوقف

الوقف او صدوره من لفظة بلسا انه في حكمة من الحاكم  
 وكتب في حجة رتبة في سجلات ومشتق الخ فليس بالذم  
 لان الدعا صرح بان كل شرط لا فائدة فيه ولا مصلحة  
 لا يتقبل كقولنا الا دخال والاخراج يحفظ به ولنظرة بلسا  
 في حكمة الخ فلو لم يمنع الشرع فند شرط على نفسه  
 ما لا يصح شرعاً فان اللفظ بانقضاءه كان في حجة ذلك  
 مشرعا والزيادة لا يحتاج اليها فلو اخرج الواقف الناظر  
 بعد ما لا يجب ان يمكنه الكتابة ولا الخضوع في الحجة  
 صح اقراره بليس شرط الواقف كنعن الشارع على غيره  
 قال العلامة قاسم في فتاواه اجتمعت الامت ان  
 من الشروط الباطلة لشرط وقفه على الغياض  
 فالشرط باطل ويكون الملة كنعن كنعن فيهم النبي  
 والتفسير وهم لا يمحسوث وكذا على المورث والمورثان  
 والنزعي وفي وقف هلال ان الوقف على الزوج  
 والمنقطع صحيح ويكون للفقير منهم دون الاغنياء ولو  
 وقف على محتاجي اهل العلم ان يستري لهم المداد والكاغد  
 جاز الوقف ويجوز ان تصدق عليهم بسين الملة قال  
 وان سرنا الصور التي لا يرعى فيها شرط الواقف  
 لزمن منيف الاوراق عنهما هو ملخصا وانما دجن من  
 نزادة على ما تقدم من الاثنى عشر اوقافا وانها غير  
 معصومة والامر كنعن كنعن فلو ما انوقف امرنا على النجج  
 عند كل سنة خمسة الاف درهم حجة وسيل نفقة  
 الخ لا كنعن كنعن درهم صرف الف درهم الى الخ والباقى



لانه صار النما مقصودا بالنكاح حيث هلك الاصل والسمع  
يقابله معنى اذا كان بمعنى مقصود الولد لم يصب لاحصائه من النكاح  
فان اذا صار مقصودا بالنكاح صار له حصة حتى لو هلك  
الام في القبط ويحق الولد ان له حصة في الام لا حصة في حصة  
من النكاح ولو هلك الولد قبل القبط لا يسقط شيء من النكاح  
وحسبنا نعلم ان الدين اى دين المرتبة على قيمته ايا النما يوم  
نكاحه وعلى قيمة الاصل يوم القبط لان النما صار له  
له حصة في النكاح والاصل دخل في ظمائه من وقت القبط  
فتمتبر قيمته كما وجدتهما في وقت اعتساره واستلوه هلك  
النما بعد هلاك الاصل قبل النكاح هلك النما بغرضي فيعلم  
بذلك انه لا يباي النما بشيء من الدين لا اعتد بالنكاح وبعد  
ذلك سقط من الدين حصة الاصل وفك الرهن النكاح  
بحسبه كالمهر جارية تاتى النما بامانة وحسب درهمها  
فولدت ولد يساوي خمسمية فزهكت الام ويحق الولد فانه  
يسقط من الدين ما ياتى لانه حصة الام لان قيمتها في يوم  
القبط يسقط من الولد الرهن ويستوفى المرتبة المحسنة من  
الرهن لان حصة الولد من الدين خسرون على اعتسار النكاح  
والثمنين وقيمة الولد يوم النكاح مقيمة وكان لو كان الدين  
عشرة وقيمة الاصل اى المصوب يوم القبط في قرض المرتبة  
لزم الرهن عند وقيمة النما يوم القبط في ثلثين  
العشرة وهو ستة وثلثين فابلت حصة الاصل في سقط  
ما قبلها من الدين وثلثين سقط من الدين فابلت حصة  
النما في سقط الرهن النما بامانة به وهو ثلثين العشرة  
ولو كان الدين ما ية وقيمة الام خمسة وقيمة الولد  
عشرة وقيمة النما بامانة به وهو ثلثين العشرة

لانه

لا سقط ما ياتى بامانة بل الاصل لان النكاح يدرج تحت المقصود  
اذا لم يقط لا يتنازلها واذا بقي النما في ولو حلك كان بقاؤه باق  
اكثر المرتبة ذلك النما باق الا ان من الرهن حيث كان قاله مما زاد  
فكاه فانه اظلم لاضمان عليه ولا تسقط حصة ما اكلمه  
اى من الدين فيرجع المرتبة اى ما اكلم منه والاد قيمة على  
الرهن حيث هلك الاصل ويحق النما حكا لا حقيقة وذلك بان  
نفس الدين على الاصل يوم القبط وقيمة النما في ازرع  
الاصل من الدين سقط بهلاكه وما ازرع النما جاز المرتبة ان  
يطالب الرهن به ولا يحضره كاه لانه باكله الا جاز المرتبة  
وهذا معنى الرجوع في كلام الشارح كما سيظهر في قول  
الشارح ولو قلنا ان الرهن للمرتبة في النكاحية رجاء رهن  
واما المرتبة ان يشرح بينهما ويكفى ولا يكون مضامنا فانه هلك  
الشاة بعد ذلك عند المرتبة في الدين على قيمة الشاة وعلى  
قيمة الدين في اصاب الشاة يسقط ذلك القدر من الدين  
وما اصاب الدين يرجع المرتبة بذلك على الرهن لان مرتبة  
المرتبة باذن الرهن كذا في الرهن ولو شرب الرهن يسقط  
قد رجعت من الدين كما لو تلف الرهن بحصة ذلك من  
الدين كما نقله المحوي كما ان هلك الاصل بعد النكاح بعد  
اكثر المرتبة النما باذن مالك فانه يعبر الدين بطلته  
اى بصفة الاصل يوم القبط وقيمة الشاة يوم النكاح لانه  
به يحصل الاستغفار حتى وسيا في عن خزانة الغنم ما  
يقرب فاقا بالاصل سقط وما قبل النما رجوع المرتبة به  
على الرهن لان المرتبة باكل الاستغفار من الرهن فحصل  
كان الرهن لغيره وتلفه فكان مضمونا عليه فاستثنى في ذلك  
الحاق بعقود هذا لا يصل فيه النما بحصة من الدين

فما صاب الامة سقط وذلك خمسة اسباع المضمون وما احب  
الغنا وذلك سبعة اقله الهم به كما في شرح مسلم وفي  
الهندية واذا كان هذا النوع من الثمار هنا مع الاصل على  
التفصيل الذي قلنا ينبغي ما في الاصل من الدين على الاصل  
وعلى التمام على قدر قيمتهما لان الهم به من الدين لا يملكه ولا يفتقر  
فقيمة الدين التي بشرط تعاقبها الى وقت الفكاك فاذا  
تعلق الوقت الفكاك تعرفت القيمة وانه هلك قبل ذلك  
لم يستطع بمقتضى شئ ويجعل كانه لم يكن وان الدين  
كله كان بمقتضى الامة ثم انما في المحيط قال وينبغي الدين على  
الاصل يوم القبض وعلى زيادة يوم الفكاك ونفسه ما في  
كانت قيمة الاصل الفاقية قيمة الولد الفكاك الدين بينهما نقصان  
في الظاهر فان ما في الولد هب بغير شئ وبقيت الامة  
بجميع الدين ولو ماتت الامة وبقي الولد فانه يفتك بدينه  
الدين وان هلك بعد موت الامة ذهب بغير شئ وصار كانه  
لم يكن فذهب كل الدين بموت الامة ولم يمت واحد منها ولكن  
انقصت قيمة الامة بتفصيله فصار كانه تساويا خمسانية  
او ازيد او نقصان وكذا الغنى والولد على حاله يساويا  
الفكاك الدين بينهما نقصان ولا يتغير عما كان وان كانت  
الامة على حالها وانقصت قيمة الولد بعيب دخله وتغير  
السر قضا ريبا وكذا خمسانية فالدين بينهما ثلاثا والثلاث  
في الامة والثالث في الولد ولو ازيد او نقصان الولد فصار  
يساويا الدين في ثلثي الدين في الولد والثالث في الامة حتى  
لو هلك الامة يبقى الولد ثلثي الدين وهذا يطرق على الاصل  
الذي ذكرنا ان القيمة الامة تفتقر يوم القبض وقيمة القول  
يوم الفكاك كانه في محيط السر حسي قال في هذا النوع

من النما اذا صار رهنا مع الاصل يعود بسببه بعض ما كان  
سا قسطا من الدين حتى ان الموهون اذا كانت حارة فاعورت  
حتى سقط نصيب الدين وولدت الحارة بعد ذلك ولدت  
بعمود بعض ما كان سا قسطا من الدين ويجعل الولد كانه  
بعد الموهور كانه قبل الموهور واذا صار في الزيادة في  
رهنا مع الاصل لا يعود بسببه ما شئ من الدين ولا يجعل  
الزيادة المشروطة بعد موهورها كانه في المشروطة قبل  
عورتها كانه في محيط رهن الامة قيمتها الف بالفاء عورت  
سقط نصيب الدين لان العين من الادي نصيبه فلولا  
عندنا وكذا خمسانية صحت لوجود التزديع ويعتبر  
نصف الدين عليها نصيبين بقدر قيمتهما فان ولدت  
الموهور ولا يشترط فيه الناقص كل الدين على الامة والولد نصيب  
فقد جعل الولد كانه بعد الموهور كانه قبل الموهور في حق  
قيمة الدين لان الولد يفتقر باصل العقدة فيجعل كانه  
كان موجودا وقت العقد فسقط بالمولود نصيب ما بينهما  
وهو ربع كل الدين ويبقى ربع الدين وفي الولد نصيبين  
غير ان الولد ينصفه صارا صلا في حق نصيب الامة ونصفه  
ينبغي بقية القيام نصيب الامة ويجعل ربع الدين الذي في  
النصفين التابع في حق قيمة الزيادة كانه في الامة لان الزيادة لا تتبع  
النصف الذي هو ربع فصار في الامة خمسانية وفي الولد ما يتا  
وخمسون في النقصان الزيادة عليها الثلاثا فصار  
مع الامة وثلثه صارا رهنا مع نصيب الاصل من الولد ربع  
الدين الذي في النصف الاصل من الولد نصف منه وبين ذلك  
الزيادة على قدر قيمتهما ونصيب قيمة الاصل من الولد خمسانية  
وقيمة الزيادة ثلثه خمسانية فجعلنا الكل ثلث خمسانية

فما احبب الامة سخط وذلك خمسة اسباع المضمون وما احبب  
الغنا وذلك سبعان افلكه الاله بنه كما في شرح منسك وفي  
الهندية واذا كان هذا النوع من التمازها مع الاصل على  
التفصيل الذي قلنا ينبغي ما في الاصل من الدين على الاصل  
وعلى التمازها في قسمها لان الاله بنه في الدين لا يلون فيقسم  
فقيمة الدين التي بشرط بقاها الى وقت العكاز فانها  
تبقى الى وقت العكاز تعرف في القيمة وان هلك قبل ذلك  
لم يستقط منها بلية شيء ويجعل كانه لم يكن وان الدين  
كذلك كان بمثابة الام لا في الخط قال وينبغي في الدين على  
الاصل يوم القبض وعلى الزيادة يوم العكاز ونسبها في  
كانت قيمة الاصل العا وقيمة الولد العا في الدين بينهما نصفان  
في الظاهر فان مات الولد ذهب بغير شيء وبقيت الام رهنا  
بجميع الدين ولو مات الام وبقي الولد فانه يفتك بنصف  
الدين ولا هلك بعد موت الام ذهب بغير شيء وصار كانه  
لم يكن فذهب كل الدين بموت الام ولم يمت واحد منهما ولكن  
انقصت قيمة الام بتغير السعر فصارت تساوي خمسة مائة  
او زادت فصارت تساوي الغني والولد على حاله ساوي  
العا في الدين بينهما نصفان ولا يتغير على كانه وان كانت  
الام على حالها وانقصت قيمة الولد بغير دخله وبغير  
السعر قساريسا ويكسما في الدين بينهما ثلثان الثلث  
في الام والثلث في الولد ولو زادت قيمة الولد فصار  
تساوي الغني وتثلثا الدين في الولد والثلث في الام حتى  
لو هلكت الام تبقى الولد بثلثي الدين وهذا يطرح على الاصل  
الذي ذكرنا في حقيقة الام فتعترف يوم القبض وقيمة التوكل  
يوم العكاز كذا في محيط السرخسي قال في هذا النوع

من التماز اذا صار رهنا مع الاصل يعود بسببه بعض ما كان  
سا قطة من الدين حتى اذا الموصول ان كانت جارية فاعوت  
حتى سخط نصف الدين وولدت الحرة بعد ذلك ولدت  
يعود بعض ما كان سا قطة من الدين ويجعل الولد كانه  
بعد العور كانه قبل العور واذا صارت الزيادة في  
رهنا مع الاصل يعود بسببها شيء من الدين ولا تحصل  
الزيادة الا بعد عورها كانه زيادة المشروطة قبل  
عورها كذا في محيط رهن امه فيمنها الف بالقر فاعوت  
سقط نصف الدين لان العين من الايدي نصفه فلو زادت  
عند ساوي خمسة مائة صحت لوجود الدين عليه ويسمى  
نصف الدين عليها نصفين بقدر قيمتهما فان ولدت  
العور ولا يثبت فيها الناقص كل الدين على الامة والولد نصفين  
فقد حصل الولد كانه بعد العور كذا في قبل العور في حق  
قيمة الدين لان الولد يلحق باصل العقد فيجعل كانه  
كان موجودا وقت العقد فسطر بالعور نصف ما بينهما  
وهو ربع كل الدين وبقي ربع الدين وفي الولد نصفين  
غير ان الولد نصفه صارا صلا نفوت نصف الامة ونصفه  
بقي بقية القيام نصف الامة ويجعل ربع الدين الذي في  
النصف الثاني في حق قسمة الزيادة كانه في الامة لان الزيادة لا تنسب  
النصف الذي هو ربعه في الامة خمسة مائة وفي الولد ما يتبادر  
وخصون فانقصت الزيادة عليها ثلثا ثلثا صارت رهنا  
مع الامة وتثلث صارت رهنا مع نصف الاصل من الولد ربع  
الدين الذي في النصف الاصل من الولد ينقسم بينه وبين ثلث  
الزيادة على قدر قيمتها ونصف قيمة الاصل من الولد خمسة مائة  
وقيمة ثلث الزيادة ثلث خمسة مائة فجعلنا الكل ثلثي خمسة مائة

سهما فصار ثلث الزيادة سهما ونصف الولد ثلاثة اسهم فانقسم  
ربع الدين على أربعة وأقل حسابه ربع ربع ستة عشر فحصلت  
الدين ستة عشر ربعه أربعة فانقسم بين نصف الولد وبين  
ثلث الزيادة على أربعة وفي الأمة نصف الدين ثمانية فانقسم  
بينها وبين ثلث الزيادة ثلثي خمسة وأربعة الأمة خمسة ثمانية  
فالتفاوت بينهما ثلث ختم ثمانية فحصلت كل ثلث خمسة ثمانية  
سهما فصار الكل خمسة اسهم فانقسم نصف الدين وهو  
ثمانية بينهما أخماسا ونسبة ثمانية على خمسة لا يستقيم  
فظهرنا أصل المال وهو ستة عشر فيخرج خمسة فيكون  
ثمانية منه يخرج المال ستة عشر بالعور ربعه عشرون وفي  
نصف الأصل من الولد ربع الدين وهو عشر ونصف بينه  
وبين الزيادة على أربعة ربعه في ثلث الزيادة خمسة وخمسة  
عشر ونصف الولد ثلث الدين الذي في الأمة وهو ربعون  
يقسم بينهما وبين ثلث الزيادة أخماسا خمسة في ثلثي  
الزيادة ثمانية عشر وثلاثة أخماسه في الأمة أربعة وعشرون  
انقسم بينهما وبين نصف الولد التابع نصفين لكل واحد  
اثنا عشر فاجتمع الزيادة مائة وخمسة وستة عشر فيكون  
الكل جدي وعشرين وفي الولد سبعة وعشرون في الأمة ثلثي  
عشر فيلحق الكل ثمانية وثلاثين وهذا معنى قول محمد رحمه الله  
المعور ولدها تسعة وثلاثين جز من ثمانية جز من الدين  
والزيادة مائة واحد عشر من مائة وعشرون وهذا المسألة  
تلقب بالعور والثمانين ثلثي المال في هذه السنين بالغنى  
قيمة كل عشرة ألف فولدت حلالها والزيادة الف فانتم الأم  
ولدت الولد ربع الدين بين الأمتين ثمانية في ربع سهما  
وبين ولدها نصفين فيسقط بهلاك الأم ربع الدين ويؤتي

في الولد ربعه وفي الأمة ثلثة نصفه فلوز بعد قيمة الف  
فان زيادة تقسم على الأمة وعلى الولد على قدر دينها ثلاثة  
فثلاثة فيكون رهنا ثلثا للولد ثلثي الدين الذي في الولد يقسم  
بينه وبين ثلث الزيادة للذئ هو ربعين مائة على قدر دينها  
وقيمة الولد الف وقيمة ثلث الزيادة ثلث الألف فيجوز  
كل ثلث سهما فيقسم بينهما أربعاً ربعه وهو ثلث الزيادة  
وثلاثة أرباعه للملك وثلثاه تنصا للجنة فيقسم ما فيها  
على قدر دينها وقيمة ثلث الزيادة ثلث الألف وقيمة الجنة الف  
فيحصل كل ثلث سهما فيقسم عليها أخماسا خمسة في ثلثي  
العبد والزياة وثلاثة أخماسه في الجنة وبهلك العبد  
والجنة بما فيه وان هلك الولد تبين أن الأم هلكت بالف وان  
لم يكن في الولد شيء وان الزيادة تنص للجنة ولولدت الولد الف  
والمسألة تمامها في مائة وهو الف يقسم بينهما وبين ولدها  
اثلاثة ثلثه للأمة ستسقط بلاكها وثلثاه في الولد والنسبة  
الزيادة على الجنة والولد بقدر دينها أخماس سهما يكونان  
رهنا مع الولد وقسم ما في الولد من الدين وهو ثلث الألف  
بينه وبين خمسين الزيادة على قدر قيمتها أسداس سهما  
في الزيادة وخمسة اسهم في الولد لأن قيمة خمسين الزيادة  
أربع مائة وقيمة الولد ألف درهم فيجعل كل ربع مائة سهما  
فلو لم يكن ستة اسهم وثلاثة اسهم يكون رهنا تسعة للأمة  
ونصف الدين الذي في الأمة ربعها وبين ثلثة  
أخماس الزيادة على ثمانية على قدر دينها وقيمة ثلاثة أخماس  
الزيادة ثمانية وقيمة الأمة الف فيجعل كل مائة الف سهما  
فيلكون الكل ثمانية اسهم خمسة وللأمة اسهم اثلاثة عشر  
اختار الزيادة ثلثا في الكافي يرضى ولدت المرعونة ولدت ثلاث

٥٠



معا ومتوقا فذلك سوا ويقسم الدين على قيمتها يوم النقد  
وعلى قيمته يوم الفلك ولو ولدت ولدت ولو ولد ولد  
فكانها في الحكم وليك ذلك في الترخاينه ولو اذنت الهم لم يمين  
في كل يوم يداي كل يوم يد الهم من غرة اولى وكذلك نحو  
الضيعة بائنا لهما منهما زاد فكله او استعمله فكلها ظاهره في  
الكل منها لو باعها المزين لنفسه مناعا لكان الهم له  
بالا كل يمين فلا فرق في الجوز بين كل عتيق الزايد والكل منه  
والمن اعرف ان يكون على سبيل البيع او على سبيل الاجارة  
فانه على المنفعة وقد اتى المص قال اي المص في خبر فتواه  
الا ان يوجد نقل يخص به حقيقة الاكل فيمنع قال في  
الرحمتي يشك عليه انه متى امكن الحقيقة لا بعدد الاكل في الجاز  
قامد وليس جمع عبارة المص في الفتاوى وتعمل مرادة انه  
يعلم كل منها اذا لم يكن كالقول انتهى وقال السيد محمد النقل  
يعيد التعمير وهو ما ذكره بعد من لجوه من ابا حبة السكفي  
وابا حبة الانتفاع وليس بكل حقيقة فلا ضمان عليه  
اي على المزين لانه اي المزين تلفه فاذن المالك وحده  
كان يتسلط من الهم صار كانه اكله الهم والاطلاق  
اي الا با حبة يجوز تعاقبه بالشرط والخط والمخاطبة والاط  
المهلة اليه لا لغيره فيحصل وجوده وعدوه كما في قوله  
مما زاد فكله فان وجود الزايدة محتملة لعدمها بخلاف  
التعمير ولا يستعطف شي من المزين قال في خزانة المفتين  
ولو اكل المزين الثمار اذن الهم لا يستعطف من دينه شيء  
ولكن لا يعود حصته من الدين الا اصل بخلاف الهم لا  
لانه عند الملاك يحصل كانه لم يكن وهذا استهلاك الا انه  
بذلك فلا يوجب الضمان حتي لو هلك الاصل بعد ذلك

عند المزين هلك حصته من الدين لو قسم الدين على قيمته  
يوم الهم وقيمة النما يوم الاستهلاك وكذلك لو هلك الاصل  
اولا والنما فاعلم ان كل المزين النما باذن الهم او كله الهم  
باذن المزين او اجنبي باذنه فلا يستعطف حصته النما من  
الدين وليس جمهور على الهم بخلاف المالك ولو اكله الهم بغير  
اذن المزين او المزين بغير اذن الهم او اجنبي بغير  
اذهما فان الاكل يغير قيمته ويقوم مقامه التعمير قال  
في الحواجر رجل يرضع دار في دين عليه واج الهم السكفي  
في الدار هو ثمة للمزين فهو بسبب سكتناه اي المزين  
حظ في الدار وحرب النصف من الدار هو ثمة للاقبل لا يستعطف  
شي من الدين لانه اي الهم لم ياح له اي المزين السكفي  
في الدار هو ثمة اخذ الهم حكم العاركة من حيث عدم الزم  
ضمان ما تلف في عمله بلا تعدد حتى لو اذنت الهم منع  
اي منع المزين عن السكفي بعد اذنه كان له اي المزين  
ذلك ان الممنوع فلو سكن المزين بعد المنع وحصل فيه خراب  
او حصل الخراب بلا كفي منه ضمنه ضمانا الهم وفي المظرات  
لومرهن ثمة فقال لار الهم كل ولدعا لانه ولدت عنقدا  
واثر بلسنها فاكل وشرب فلا ضمان عليه اي على المزين يعني  
ولا يستعطف شي من دينه ولذا لو اذنت الهم له اي المزين  
في غرة الستة ان المصنف فانه لا ينفص من دينه شي فصار  
اكله اي المزين كاكل الهم ثم نقل عليه صاحب الحواجر  
بعد ذلك عن التعمير انه يراه المزين ان يستعطف الهم  
وان وصليته اذنت له الهم قال المص في الكفر وعليه يحصل ما نحن  
محدثين استكره وقوع في المنع هاهنا قال في المحلى والذكي  
في الفروع كتاب الهم عند الله بن محمد بن مسلم انه يجب

قال السيد محمد بن علي بن شاذان متفاني ان انتفاعا على هذه  
المقالة من انه لا يحل للمزني ذلك الانتفاع بالرهون ولو  
وصلية فلاذن من الرهن لان ربا باعنا ربا وروى  
قوله صلى الله تعالى عليه وسلم كل من حرم نفعا فهو باطل  
وتعلم انه فيلعل محمد بن اسمعيل لا يقبلها ان رهن  
انتفاع المزني تحريمه فصار وان لم يقبل الرهن الرهن  
بل يبقى الرهن عند المزني على حاله حتى يهلك الرهن في يده  
المزني يعني وقيل كل النازلين باذن الرهن قسم الدين  
على قيمة النما والزيادة التي اكملها المزني باذن الرهن  
وقسم على قيمة الاصل باصا ب الاصل من الدين  
سقط فلا يطالب به الرهن وما اصاب الزيادة من الدين  
اخذه المزني من الرهن كذا في الهداية والكنز والنفوس  
وعبرها كما يحيط وخزانة المقتنين وغيرهما وفي الجواهر الاصل  
ان الاطلاق الكائن من المزني وغيره باذن الرهن كذا في  
الرهن بنفسه لتسليطه فلا يكون ذلك التلطف  
سقط الحصة من الدين وفيها يلجوا هر باج الرهن للمزني  
نعمه اذ الانتفاع بمناف الرهن هل يصح بعد ذلك الاذن  
للمزني ان يوجره كما كان الرهن فابلا لا يجزى يصح ويطلب  
للمزني كالتكليف اذ حقه على قوله من لا يعدم ربا قال لا يجزى  
للمزني ذلك قبل فلو جره المزني بنا على باحة الرهن لا الانتفاع  
بله ومضت الهداية فلا جرة يكون له في المزني ام تكون للمزني  
قال له انما تكون للمزني ان اجره المزني بلا اذن من الرهن  
لان غاصب اجرة المفصوب للفاسد غير مضمونه  
عليه كما من فيه بانه وان اجره المزني باذنه اذ الرهن فاعلم ان  
وهو الرهن فلو ان اجره لا يجره صا رجا لوجره كما لك واجاز

المزني فصحت الاجارة وبطل الرهن حق لا يستطير دين المزني  
بما له عند المستأجر ورواها ابي الحسن هر رهن رجل كما وسقط  
المزني فبذلك لانه لو لم يقضه المزني فان الرهن لا يتم او  
لا يصح في الغلاف السا بق ثم دفعه اذ في المزني يعني  
فبضنه لا الرهن لاجاله يستعنه الرهن ويقوم بمصلحة لا يبطل  
الرهن يعني فلو هلك من الستة شي هلك جالدين رهن  
رجل كما وبطل الرهن للمزني ثمرة لا بعدا باحة باع الرهن  
الكرم فبضنه المزني تمت بعد ما جال السبع وابق النعم رهن  
عنده مقام السبع ان كان ثمرة اي الكرم حصل بعد السبع  
فلم يترك يكون ثمرة لانه غاصبه وان كان ثمرة حصل قبله  
اي قبل السبع فله رهن ملك له يصرف اليه ان كان الرهن فبضنه  
دين المزني والا اي وان لم يقض الرهن دين المزني بعد  
يكون المزني هات مع نفي الاصل ويجعل السبع الوقوع من الرهن  
يعمل باحة المزني رهنه على باحة نفيها لا باحة  
نفس الرجوع كما من معنى بخلاف التملك وهذا لم يترسكه  
المزني فان اكل ما باع له لا يملك الرهن الرجوع بعد ملكه كما  
في المظ وفيها يلجوا هر ثمرة المزني رهن الرهن بان  
ايضا اذ باع الرهن له في المزني الانتفاع بالرهون  
لا يجب شيئا فبذلك من انه اخذ حكم المارية حتى كان له  
منه وان لم يجر الرهن الانتفاع بالرهون للمزني ثمرة المزني  
اي المزني فبضنه لا الرهن اصل من رهنه وانه انما  
ضمان الما الذي سخر به الرهن لو كان ذلك الما من فناء  
ملوثة الا ذلك يقول لو لم يملكوا واخترت به عما لو شافها  
من مباح فانه لا شيء عليه فليحيط وقد يقدر في مساهلة  
اعتماد عدم الضمان في التملك ايضا رهن الرهن وعرضا

علي الرهن لان الرهن انما وقع عليها معا رجعتا بغير رجل ذارة  
 لغيره ثم رهنها اي رهن الموجه للمساخرة منه اي من المتاجر  
 صهر الرهن وبطلت الاجارة لا اختيارها فخرج عقدا رهن بلا ابد  
 بقدر بيع عقدا رهن لكن لا تبطل بخرج عقدا رهن بلا ابد  
 من القبض ولو رهن زيدا من غير عقدا رهن فلا يصح تمليك  
 عمره فالاجارة باطلة لان الدار ملك الرهن فلا يصح تمليك  
 منفعتها لانها تابعة لها ولا ان الرهن غير مالك المنفعة فلا  
 يصح ان يملكها وان اذن له بالانتفاع لانه بمنزلة المستعير وان  
 لو استأجرها الرهن فانها تصير الاجارة وبطل الرهن فالعبرة  
 للمعتل الثاني كما في ذلك انه لا يملك المنفعة وقال في خفيها  
 خان واذا امرت من الرجل بدين له على الرهن وقبضها فاستأجر  
 الرهن صحت الاجارة وبطل الرهن حتى لا يكون للرهن ان يعود  
 في الرهن فالرهن بنفسه يخرج بعقد الاجارة ولا يحتاج الى تجديد  
 قبض كما يفيد كلام البرزانية لكن في العمومية انه لا يرد منه  
 حتى ولو هلك قبل الايجاد فبطلت الاجارة بهلاك هلاك الرهن  
 انتهى وهذا من كل لانه فري في العمومية ان قبض المضمون لغيره  
 ينوب عن قبض غير المضمون وقد تقدم عن العناية اشتراط  
 تجديد القبض قال في النهاية سئل الامام ابو الحسن لما تريد  
 عن من يلوذ به من ثغرين معلوم بيع وفا وتقا ايضا بشر  
 استأجرها من ملك تبي مع شرط صحة الاجارة وقبضها وصدقت  
 مدة من هلك منه الاجارة قال لا فانه عندنا رهن والرهن  
 اذا استأجر رهن من الرهن لا يجب الاجارة انتهى جبرية لا نقل  
 فيها عن البرزانية ما يوافقه وافتى به غروقة والكل في  
 فتاواه المشهور ان قبض الرهن سقط الدين من ذمة  
 الرهن اذا كانت قيمته مثل الدين او ان كان قيمته اقل

علي الرهن

اي الارض الرهونة لدين باذن المثلث بعد قبضه اياها من الرهن  
 خالية يعني ان يبقى الارض بعد الزرع والفرس رهنا وظاهره  
 ان الزرع والفرس يملكون ارض رهنا تبعاً للاصل ولا يبطل  
 الرهن الا في حكم الضمان فانه اذا هلك في يد الرهن هلك  
 بغيره قال في شرح الوهبانية عن الهذلية ان الرهن الرهن  
 للرهن يتخذ له ولا يتحل علا لقبضه خجعه ضمان المثلث فانه  
 بين المادية والرهن فان هلك بيد الرهن هلك بغيره  
 لغوات القبض المضمون والمثلث ان يسترجع اليه لان  
 عقدا رهن فان لا في حكم الضمان للمحال انتهى فثبت استحقاق  
 الرهن ليس للمثلث طلب غير مقامه لان الرهن لا يتم الا  
 بالقبض حتى لا يتنوع عن تسليمه بعد التملك بغيره عليه  
 كما مر فبذلك لا يولى رجعتي استحقاق رجل قبضه اي قبض  
 ما رهنه في دين ان كان ذلك البعض ثانياً لغيره الرهن  
 نصف العبد الموهوبين يبطل الرهن فيما بقي لغيره الرهن  
 ثانياً وان وقع الاستحقاق على قبضه من وزا حرد  
 المبدئي الموهوبين معينا بقا الرهن فيما بقي من الرهن بعد  
 الاستحقاق ويجوز المثلث ما بقي من الرهن حتى اذا اوفاه  
 الرهن قدر قيمته الباقي واراد اخذ منه لا يجبر على دفعه  
 لان له في جسمه غرضاً فصحا اذ قد يضطر الرهن اليه في دفعه  
 اليه كالتدين او يزيد من حقه ويومدينه وفي قوله  
 بك الدين اشارة اليهم الا لا يطلب المثلث الرهن في قامة  
 سي رهن مقام المستحق لكن هلكه كماله ما بقي قبضه  
 حتى لو كان الرهن عديداً استحق احداهما وبقي الباقي  
 بك الدين فله هلك قسم الدين على قيمته وقيمة المستحق في  
 اصحاب قيمة اياك سخط واما اصحاب قيمة المستحق بغير

من الدين طاب المزين ان يصنع ما زاد على قيمة كسلاكم اي كالمومات  
العبد الموهوب في يد المزين فانه يملك بالدين ان ساءت قيمته  
او انقرض ولا فيطالب بالرهن بما زاد فان عاد العبد من اباقة  
ستقطر من الدين بحسب النقصه بسبب الافاق فان  
قيمة الاجرة لا تنقص في اياها فكل من قيمة من لم ينقص بالاقاق  
لان الاياق عيب حدث فيه اي في العمل الموهوب في يد المزين  
اذ كانت ذلك اول اباقة وان بقي في يد الموهوب فقل الرهن  
ايضا فلا ينقص من الدين شي وهذا على ما في النوازل  
ولم ينقص في الجرح عن ان حنيفة بل جزم مطلقا بطلان  
الدين بقدر ما نقصه الاياق وفقدنا ذلك تحت قول  
الماتن ولو انق عيبد الموهوب في يد الماتن من الزيادة  
الضمنية وهي التي يقع عليها عقد الرهن فصد والماتن بها  
هنا في الرهن ذلك ان ردة القصدية فتاوى الزيادة  
الرهن تصح حال قيام العقد استخرا عند علمائنا  
الثلاثة وهو كذا ان يرهن الرجل عبدا من رجل بالغ درهم  
فزيد بالرهن ثوبا ليلو له رهنا مع العبد بالدين الذي  
رهن به العبد صحت الزيادة استحسانا والتحقق باصل  
العقد وجعل ان العقد ورد على الاصل والزيادة حتى صار  
الثوب مع الاصل رهنا مصغرا بالدين الذي رهن به العبد  
كذا في الحيط وقال زفره وان لم تجوز الزيادة في الرهن  
لانه يورث في المبيع لانه لا يورث في الرهن في ان يكون  
له حصه من الدين فيخرج الرهن الاول بقدره من ان يكون  
رهنا ومضونا وذلك من احواله والشيخ في نفسه للرهن  
وسيا في حوايلها عليه في طحاوي على ان يكون رهنا  
وتعتبر قيمتها بالزيادة يوم القبض لغيره فتمت قيمة

الرهن الاول يوم قبضه فكل يوم قبض هو لم ينقص في  
الرهن الاصل والزيادة معا فيقسم الدين على قيمته الاولى  
يوم القبض وعلى قيمة الزيادة يوم قبضها ختمها  
وقيمة الاول يوم القبض الغاء والدين الغاء تبعه الدين  
الخلا في الزيادة فكل الدين وفي الاصل فكل الدين المختار  
بقية تمامه وقيمة الاصل وهذا لان الرهن لا يملك واخذ  
منها يشترى بالقبض فتمت قيمة كل واحد منهما وقت  
القبض صدقة والزيادة في الدين لا تصح بيعها الرهن  
لا يكون رهنا بالزيادة كما استدلان بذكره في رواية ورهين  
في ذلك سنننا ويؤيد ثمانية مثله في استخرج زيد من  
عمر مائة اخيرا فلا يكون السيف رهنا في الماتن الاخير ايضا  
بما ضمه على ثوب السيف رهنا بالما يمتل حتى لو رهن  
السيف فانما شطط عن الرهن الماتن الاولي ونظا له  
المزين في الماتن الثانية حيث لم يرهن فيه شي غيرها فلا  
يقال انه لا يجوز للرهن استدان دين بعد من من  
المزين فان الاستدان بعد الاستدان جائزا عاقل  
قبضا الدين الاول خلافا للتناق فان قال يجوز الزيادة  
في الدين اتفق فيكون الرهن الاول رهنا بالدين القديم  
والدين كذا في جميع ما يملك به لان الدين في باب الرهن  
كالتمتع في المبيع والرهن كالمبيع فيجوز الزيادة فيها كما في  
السهم وطا في بيعها الا انما قال في صمد العقد كذا جة وان كان  
التمتع في المبيع ولا في حنيفة ومجمل الزيادة في  
الدين فيوجب التسوية في الرهن لان الزيادة في الدين ينبت  
فيه ضمان الدين التام فيكون بعض الرهن مضمونا  
وبعضه مضمونا بالدين الاول وذلك بعض من اعقلا



بحوز عتلاف الزيادة في ارضها لانهما توجب تحول بعض الدين الى  
الرضي الثاني لان الدين ينقسم عليها فصار النسيج في الدين  
لا فله ذلك غير ما نفع له من الرهن الا ترى انه لو رهن  
شيئاً بخصيائية من الف درهم عليه كان ولو كانت النسيج في  
الدين بمنزلة ما جاز ولا تحاق باصل المقدار ما يتصور فيها اذا  
كانت الزيادة في مستودع به كالنسيج او مستودع عليه كالمبيع  
والزيادة في الدين ليست منها بل هي غير مستودع عليه وغير  
مستودع به اما لو بنى غير مستودع عليه فقط لم يملكه ولو رهن  
مستودع به فلا بد وجوده سابق على عقد الرهن ورنه يترتب  
الدين بعد فسخ الرهن والزيادة تكون في المستودع عليه كالمبيع  
او في المستودع به كالنسيج لا في غير ذلك لانه ليس باحد الدينين والزيادة  
تختص بما زيل في ولو ولو الموهبة ولذا ان كان الرهن زائداً مع  
المستودع بان قال في ذلك هذا المستودع والوكيل في ذلك واحد  
منهم الف والدين الف فالعقد رهن مع الوكيل خاصة لان التقيد  
مستودع يقيم ما في الولد عليه يوم فكه وعلى المستودع الزيادة لانه  
جعلته زيادة مع الولد وول الام والولد لا حصته له الا وقت  
الفكاح في اصاب الولد في ذلك الوقت فسمي عليه وعلى  
المستودع زيادة طارئة وفيه ذلك الولد يبيع لا حصته من الدين  
حتى لو مات الولد بعد الزيادة قبل الفكاح بطلت الزيادة  
لان الولد اذا هلك خرج من العقد فصار كأنه لم يكن فبطل  
الكم في الزيادة وبذلك هلك الزيادة قبل فكاح الولد هلك  
بغير شيء لانه تبع فيما خضع له ولو كانت الزيادة مع الام لم يكن  
قال في ذلك هذا المستودع الام قسم الدين على قيمتها يوم فكه  
وعلى قيمة الزيادة يوم فكه فصار كأنه لم يكن فبطلت  
وسقط وما اصاب الولد فذلك به الرهن لان الزيادة او لا

ما اصاب الام قسم عليها وعلى ولدها اذا هلكت وبقى الولد في الفكاح  
ولو هلك الولد بعد هلاكها قبل الفكاح وهلك هو وحده دونها  
ذهب بغير شيء بل اذا كان لا حصته له الا وقت الفكاح فصار كأنه  
لم يكن أصلاً في حصته الام كلها عليها تذهب سلاً كما وحصته  
الزيادة ايضاً ذهب بغير شيء بالزيادة فصارت كأنه لم يكن  
وربما يرد العبد عليها فايها هلك هلك بجهته وانفك  
من يبيع منها بجهته فان رهن شيء للدين والدين يبيع في المبيع  
بالنسيج التفرعية في فكه مع انه اي المبيع في شيء من النسيج  
الفنا على انما عطفها بالاولى لا فالفنا ليفقد انما مثلاً فتنقذ  
لانها فرع للاولى فتنقذ ونقذ ما في المبيع فقلت وظاهر عبارة  
الوقاية انه هلك المأذون ما قدمه في عدم حوز الزيادة  
في الرهن فانه عطفها بكلمة النسيج وليس كذلك كما لا يخفى ومن ثم  
عدنا عن عطفها بالفنا المفيدة للتفرع الى عطفها بكلمة الوكيل  
ليفقد انما مثلاً مستغنية لا فتنقذ لك انما مثلاً فتنقذ  
والنسيج الواقعة في المثلث والنسيج سبق فلم والله تعالى اعلم  
عبدنا ما هي ذمة عليه فذمة الرهن عطفها على الرهن فصار كأنه  
المستودع الاول ايا قام الرهن المستودع الثاني مقام المستودع الاول  
بعدم الزيادة المستودع الاول معناه مكانه كمن باع عبداً ثم باع بغيره  
وقال جعلها مكانه فانها لا تقصر مكانه الا بعد خروج العبد  
عن البيع الاول والحال ان قيمة كل من عبدين في فكه  
من العبد الثاني رهن حتى ايتى بالثاني يرد ايتى بالثاني العبد  
الاول و رهن فلو هلك قبل ان يرد بصفته الرهن ومرتبة في  
العبد الثاني حتى ايتى بالثاني بصفته الرهن الاول العبد  
الاخر هلك مكانه فلو كان يرد الرهن العبد الاول في الرهن  
وذلك لان الاول دخل في ضمانه بالتقضي والدين فلا يخفى

الضمان ما دام باقين الانقبض القبض فاذا كان الاول في ضمانه  
لا يدخل الثاني في ضمانه لانها رصيا بدخول احدها فيه  
فحينئذ يرد في الاول كله لانها لو بقي منه شيء كان في ضمان  
التي تاتي بصير الثاني مضطرا فليس يشترط تجديد القبض  
فيه لان يدلي على الثاني يدماثة وبيد ان يدلي الاول يد  
استغنا وطمان فلا ينوب عنه كونه على خراج دف استغنا  
زويقا يظنها جبايا ثم علم انها رزوي وطالبه الجبايا وخذها  
فان الجبايا ما تاتي به ما لم يرد الزويف ويجدد القبض في الجبايا  
وقيل لا يثبت طمان الرهن تبع كايهنة وعينه ما تغطي  
ما عرف وقبض لانه ينوب عن قبض الامانة ولان الرهن  
عينه امانة والقبض يرد على العين فينوب قبض الامانة  
عن قبض العين وقيل انك تاتي بانه قيمة كل من العبد والنف  
لان لو كان خلافاً يختلف الحكم قال في الثانية رجل من عند  
انسان عسلا قال في درهم ثم جاز الرهن بجارية وقال خذها  
مكان العبد فان قبضك اذا قبض والاول رهن مادام  
في يده يهلك بالدين والثاني امانة يهلك من غيري فاذا  
قبض الثاني ورد الاول يخرج الاول من ان يكون رهنا ولو لم  
الثاني رهنا لو هلك يهلك بقيمة نفسه لا بقبضه الاول  
انتهى لكذا قال ابو اسود ونقله الشرح واما في قبض  
فانه ليس فيه ما ينفذ الخلفه قال والدين في الهندية عن  
النصارى خاتمة اذ رهن عسلا وكما الفا في الجارية فقال  
خذها ورد الى العبد فهو جاز ولا يستط ضمانه الاول  
حتى يردوه والثاني امانة في يده فاذا فعل ذلك صار ملكا لغيره  
مضمونة فاذا كانت قيمة الاول حسمانية وقيمة الثانية في  
الفا والدين كذلك يهلك بالالف واذا كانت قيمة

الثاني خمسمية وقيمة الاول الفا فهلك يهلك بخمسمية  
انتهى قال محصله انه لا فرق يعني بين ما اذا تعدت  
قيمة ما واختلفت وتصدق الماتن اتفاقا وفي الثانية شيء  
رهن حنطة وقال خذ اربعة مكيال من رطله ورد  
نصفها ثم هلك الشعيرو ما في رطلها هلك نصف الدين  
ولا يضمن الشعيرو انتهى وفي الثانية بيع رجل رهن عسلا  
عسلا بما فيه قيمته ما تفرزده عسلا اخر قيمته ما شبه  
فما ات احد العسلا فان يسهط من الدين نصفه مائة  
والنصف الاخر امانة وفي الظهيرة رجل رهن امانة وفي  
الفا بالدين درهم فزادت في يده خيرا وفي امانة رهن صارت  
شايكا ثم رهن درهم فلو عتقها اتوب وهو ميسر يمين  
فان في درهم لا في كل الدين ولو لم تزد قيمتها ولكنها ودرت  
ولا يس ولا في درهم ثم اعتقها الموي وهو ميسر يمين  
والف درهم لا في قدر قيمتها ولو لم تزد ولم تملك ثمنها  
عديس وفي الثاني درهم ودرهم بها فعتقه الموت في الف  
اظهاره امانة الف فلو لم تزد فزاد عسلا وقيمة كل  
واحد من الام والولد والريادة التي فعتقهم الدين او لا  
على الام والولد نصفين وسقط بهلاكها نصف الدين وبقي  
في التولد نصف الدين وشبه العبد وقسم باقية عليها نصفين  
يشترط بقا الولد في وقت الفكاك حتى لو هلك الولد  
ثم فلكه ظهر انه لم يملك في التولد شيء من الدين وان الام هلك  
بكل الدين وان الريادة لم يصب حتى لو هلك العبد اضر بغيره  
صلاك الولد وبعد هلاكه يهلك امانة ولو لم يهلك الولد وزادت  
قيمة الفا فصارت قيمته يوم الفكاك النصف فالدين يضمن  
والاعلى الام والولد كذلك فلكه في الام وقد سقط بهلاكها ولذا



او اختلعت منه على صلاتها ان هلك الرهن في يدها يهلك بغير  
شيء في هلاكه ولم يضمن شيئا لسقوط الدين كما في الابر هذا لانه  
يقصر من رهنه كله وبعضه من رهنه وغيرها لم تقطع  
يقضي دين الرهن من حال نفسه يعني بوهلك الرهن  
في يد المُرْتَهَن قتل ان يطلبه الرهن او شرقي المرتين من الرهن  
تأديت عسما بصلك الرهن في يد المُرْتَهَن قبل طلب الرهن  
او صلح المرتين عنه اي عن دينه على شيء لانه اذا اشترط  
استيفاء الاستيفاء اذا كان عن آخره واستيفاء لانه يحسب  
على الثاني مثله بانك والصلح عنه فيسقط بطريق التامنه  
يعني تم هلاك الرهن عندك مرتين واحال الرهن من رهنه  
بدينه على شخص آخر هلك رهنه معه اي في يد المُرْتَهَن  
قبال طلب الرهن لما تقدم انه لو هلك بعد الطلب تقتطع في  
صورة الابر ومنع المرتين يكون غاصبا في هذه الصور  
بالاوط هلك الرهن في جميع هذه المسائل الاربعة اجمالا او  
السبعة تفصيلا كالدين ايج مقابله وهذا بخلاف ما تقدم  
من مسالتي لابر والرهبة فان لم يكون هلاكه بغير شيء  
وذلك لان في الابر والرهبة يسقط الدين عن ذمة المديون  
بالكلية واما بالاستيفاء من الرهن وغيرها وبالصلح  
على معنى وشرهني فلا يسقط الدين من ذمة المديون  
بل يتقرر بالاستيفاء بوحدهما والمديون في ذمة الدائين  
مثل ذلك الدين فلا يسقط في ذمة الدائين ذمة كل واحد منهما  
الا لتعا الدينين فضا هلاك كل استيفاء يعقب مطالبة  
مثله فيؤدي الى الدور فترك الطلب لعدم الفائدة والا فالدين  
ثابت بنفسه في ذمة كل واحد منهما فاذا هلك الرهن  
يتقرر الاستيفاء الاول وهو الاستيفاء بقضا الرهن وينتفع

الاستيفاء الثاني وهو الاستيفاء الحقيقي الذي وحده من الرهن  
او من منطوع او المستفاد من شرهني او من الرهن  
على معنى ولو كانت ايضا لسقوط الدين ولكن ذمة المحتال  
عليه تقوم مقام ذمة المحيل وهو يرضى ببيع لانه  
المحتال اذا مات المحتال عليه بنفسه فلم يلدغ ضحانا رهن  
ويرث المرتين وجوبا ما قبضت من ذمة في صورة ذمة  
رهن دين المرتين كله وبعضه او بقا منطوع كل الدين  
او بعضه او شر المرتين بدينه عنها من الرهن او صلح  
المرتين مع الرهن على معنى اخذها من الرهن وهذا يفسد  
سطلون الصلح والشر قال الشافعي في المصنف والدرر  
فيه نظرا عما قبضه المرتين في صورة الشر والصلح هو لعين  
المبيعة والصلح عليها وقد ضرع في الهبة والعتبة وغاية  
البيان انه اذا هلك الرهن في هلك في صورتيه يجب  
على المرتين رد قيمته ولو يوجبهوا رد العن فانضمي بذلك  
ان لا ينتفع بغيره او الصلح وقد رتب التصريح بذلك فيكون  
السعدية ووجه ظاهره لان عقد معاوضة فاقوجه  
بطلانه يهلك الرهن بخلاف الاستيفاء لا ولو كانت هذا ما  
ظهر في شتم وسيا في ما يفيد صحة الصلح ومثله الشر  
فيما يظهر ولا عتاد على ما يأتي ثم ادر في صورتيه الا ان  
سقط دين المرتين يهلك الرهن فلا مطالبة له على الرهن  
بوجه اصلا الا اذا كان الرهن قيمته اقل من الدين فطلبا  
فيما زاد على قيمة الرهن وليس للرهن مطالبة المرتين فيما زاد  
من قيمة رهنه على الدين فتنبه وعنه في ذمة رهنه  
الرهن في صورته لانه لا يتحقق بل في معنى  
الابر بطريق الادا هلاكنا في الكواب عما يقال ذمة



المحليل تارة ما كان ينبغي ان يكون في معنى الابن في هذا الرهن  
امانة ولا تطل الحولة واجابته عنه بان الحولة وان كانت  
ابراكتها بطريق الاداد وان استغلاط لا يزوج به عن  
ملك المحلل ومن كان له على المحتال عليه او مثل ما يرجع عليه  
ان لم يكن التحصيل على المحتال فملكه دين وذلك لان المحتال  
عليه بمنزلة الشخص الوكيل بقضاء الدين عن المحلل ههنا ومفاده  
اي مفاد التقرب بالطلائع بالحولة عدم بطلان الصلة  
في صورة ما اذا عالج الرهن على شيء دينه به ثم هلك الرهن  
قال السيد ج ههنا لمفاد لا يتم مع قوله سا بقا وصح  
فانه اذا دبر بول الصلة استيقا بطلان الصلة وبطلت الدين  
فاذا هلك الرهن هلك بالدين ولو ابدل الرهن بالدين  
لكان الرهن عبارة القهرت لا لانه صريحة في عدم بطلان  
الصلة وانما بطلان الصلة فانه يزوج على الرهن بالدين  
وطابت الدين له وكذا تعلق في الشرايع وقال الشيخ  
الرحيمي قوله لانه في معنى لا يزوج بالدين كانه ابراه بارة استيقا  
اي سقطت عنه المطالبة بدفع قدر الدين او سقطت المطالبة  
عن البعض بدفع البعض ولكن يكون تعضي ما خلا  
لا باعيا لانه ان يكون وصق قائم والذمة لا يمكن اداؤه  
لكنه لما وجب مثله لم يكونوا على الدائن مجبورين مطالبته  
بعدم الدائنة فاذا هلك الرهن بعد ذلك هلك بالدين  
القائم في ذمة الرهن فوجب على الرهن ردا فقصه مثلا  
يكون مستوفى من دينه وكان استيقا فانه الرهن ولا استناد  
الى وقت الا ان يبرهان فيرد ما قصه فانيا ولذا قال  
التاجر وهو ما ايد هذا التعليل عدم بطلان الصلة  
اي لو صلح على الدين على شيء لان بالصلح استقط الدائن

حقة فلم يبق دين فلكان الرهن في يد الرهن امانة  
فينبغي ان لا يكون الرهن مالدين غيرنا لانه جعل  
الدين بولا عن العيالم للفضية فلم يبق في ذمة الرهن  
شيء ليصل الرهن به فبقي الرهن امانة في يد الرهن  
فما تعلق به ومفاده ايضا ان الدين ليس بالدين فبقي الرهن  
والا فلو كان الرهن عسرة مثلا وقبضة الرهن غما لينة ومال  
الرهن بالمشقة على زيد ثم هلك الرهن في يد الرهن فينبغي  
ان لا تطل الحولة في قدر الزيادة اي فيما زاد من الدين  
على قبضة الرهن وتعلقا مثلنا ان كان الاستيقا الثام  
لم يتحقق بهلاك الرهن لانه بقدر قبضة الرهن سقط الدين  
وبطلت الحولة فيه وما زاد على قبضة الرهن باق في الذمة  
فلا تطل الحولة فيه فسنأتي بوقفي بما مر لك راجع في  
كتاب الاحارة في العقود افسد في موضعه فسد في ذلك  
وما ايدى كانه الرهن بالدين في الصور المذكورة به  
الرهن برة اي بالدين اي بطريق يد على عود وبنافا نكر  
عمر وخلفه زيد فنك فطالبه زيد بالدين ورهن فيه سفا  
ثم رخصا دقا على ما علمه اي على عود وفيما مثلنا  
ثم هلك الرهن فانه يهلك بالدين لتوهم وجوب الدين  
بتصا دقا على قيامه بمعنى محتمل ان يتصا دقا على قيام  
الدين بعد ما تصا دقا على عدم وجوبه والرهن مستوفى  
بالدين او رهنه عند توجع ما في الدين الموعود  
ولو جرد الاحتمال المذكور كانت الحولة واقية ولذا قال  
فلكون المطالبة اي بالدين واقية بخلاف ابراه  
يستقط الدين اصله وذمته من الامة الشريفة والمبسر  
فاذا تصا دقا على لادين بقى على ضمان الرهن اذا كان

اصلا كما في شرح الوهابانية وافاد ان القول بالاضا  
هو ظاهر الواجبة وهو ما في التهمة وغيرها  
انتهى وفيها اي العبادية ايضا وفي كل موضع  
كان الرهن مالا وكان معاينة اي بالرهن  
شنا مضمونا لا امانة الا انه فقد على بين  
المفتول بعض شرائط جوهره انك بدت  
اخذه بمعاينة فلو كان الرهن بدت كان عليه قبله  
والمنه بما لا يكون للرهن حق حبس المرصون  
حق حبس في الدين ذكره المصنف وقد قدنا ذلك في  
رهن المنع عن العارية وغيرها يعتقد رهن  
لو جرد شرط الاعتقاد للمنفق يعتقد خمسة  
كالفاقد من البيوع فانه لا شك في انقضاءها بخلاف  
البيوع الماطلة فليست بمنقذة اصلا وفي كل موضع  
ذكر الرهن ذلك اي لم يكن مالا كرهنه مديرا او  
ولفاد ان الرهن ان يعتد رهن لا يبرهها باطل و  
الواو عندي ويعني وفي كل موضع لم يكن المفاضل به  
اي بالرهن مضمون كما توضحه في بحر الماخذه  
منه لا ينفق رهن صلا وحينئذ يحى كون الرهن  
غير مال او حيوانا المنافي به غير مضمون فاذا عهد  
بهك بغيره بخلاف الفاقد من الرهن فانه انك  
الرهن الفاقد هو هلك فلا يبرهن الا بالرهن فانه  
ومن الدين ومن ماله والمال ان له غيرا فانه  
حق به اي بالرهن الذي عقد فاسدا في الرهن  
الصحة والرهن اسان الرهن بالدين الذي ابره به  
وليس له ان يمسكه بدت على الرهن قبل الرهن

تصادفهما بعد صدك الرهن لان الدين كان واجبا ظاهرا  
حين هلك الرهن ووجوب الدين ظاهر ليك في ضمان  
الرهن فكان منسوبا في جميع الرهن على المدين ان لم تكن  
زايدة على الدين اما اذا تصادف على ان الدين والرهن  
قائم ترهنتك فيه امانة لانه بتصادفهما يتبع الدين  
من الاصل وضمان الرهن لا يتبع بدو الدين وقال  
الاسيحي ان الرهن امانة فلا يهلك في هلك الرهن  
اختلف من يخافيه والصواب انه لا يهلك مضمونا  
يزيل كل حكم في رهن الصفيح فهو حكم بالرهن الفاسد  
في حال الحياة وان مات فلو تفتق الرهن المتدعم الفاسد  
كان للرهن حسب حتى يودي الرهن ما قبض واذا  
مات الرهن وعليه ديون كثيرة فالمرئس او يمين سائر  
الغوا هذا اسم الرهن الفاسد على الدين فلو كان  
بدون على الرهن على ذلك لم يكن له حسب لانه استفاد  
ذلك اليد بمقتضى هذا المال ويكون بعد الموت استوفى  
للمرئس لانه ليس على المجلد مستحقة بخلاف الرهن الصفيح  
وقد تقدم ذلك في الاحتجاب الرهن في الرهن انما  
فتتبه وفي الذخيرة وروينا ان سماقة بن محمد بن اسود  
لمرئس حسب لانه اصر على المصيبة ولكن ما في ظاهر  
الرواية اصح لان ما لمصيبة بتفض الرهن وانما حسب  
المدين انما هو الرهن بالحق والرهن يجب على تسليمه  
قبض فاذا لا منه وهو على الرهن في الرهن الفاسد المستند  
الحبس والرهن الرهن التتبعي كما في العارية قال صاحب  
العارية وذكر ان حرام المقبوض بجم الرهن الفاسد يتبع  
به القضاة في استيفاءه صوابه لا يتبع بقوله الصمان

اوبعد ولوقضى بعض الدين الذي رهن به كان له حسن الكل  
فسرع رهن الرهن باطل يعني لو رهن زيد سيفاً في دين لعمرو  
عليه ثم رهن عمرو ذلك السيف الرهن في دين عليته لفرسانه  
لا يجوز رهن عمرو ذلك السيف الرهن في دين عليه لفرسانه  
لا يجوز رهن عمرو ذلك السيف الاول وهو زيد فما صورنا  
كما حررناه في العارية حيث قال فيها واما الرهن فكل لودنية  
اي في انما لا تخرج ولا ترهن ولا تودع ولا تعار من باللوهاية  
قال ثمة وفي الوهاية نظير مع مسائل لا يملك فيها تملكها  
لغيره يدرون اذن الخ وفي معانيها اي في الوهاية لو رهنها لغيره  
شعرو واي رهن لا يرام انفاك . وسيا في ذلك رهن جوب  
واي محنية اي نفس محنية لومات بالموت شرط يعني  
اي جات اذاعات من جن عليه يجب شرط الدية وان  
عاش يجب الدية كالملة الخواب خنان قطع الحنفية  
اذا مات الصبي وجبت عليه نصف الدية وان عاش  
وجبت كالملة وكذلك في العبد يجب نفس القيمة بموته  
وتماها يبقا به لانه حصل التلق بما ذون فيه وهو  
قطع القلفة وغير ما ذون فيه وهو قطع الحنفية وان  
عن قوله واي رهن الخ بقوله هذا التفسير قال السد  
احد الاو طوط خذ طال من قبل قوله تعالى كل نفس  
بما كسبت رهيبة يعني هذا بيان لقوله تعالى كل نفس  
الا ولمعني كل نفس ترهن بانفسها عند الله تعالى  
وقال التنقي في تفسيره كل نفس بما كسبت رهيبة  
اي كل خلق محتجب يوم القيامة بالحساب على اعماله  
ويختلف من تخلطه موازين طاعات ويغلق من  
خفتها موازينه الا عذاب اليمين فانهم غير محاسبين

وقيل كل خلق مكلف فهو موصوف في النسل الاصحاب  
اليمين فانهم في الجنات ورجال اولئك لانهم التواستثنى  
منهم الموصوف الذين يؤثرون بينهم بايمانهم ويمضون بهم الي  
اليمين والجنة وقيل كل نفس ياء من جنس هو لا يملك  
من يمينه تالان الا اصحاب اليمين وهذا استثناء منقطع  
بمعنى لكون ورهيبة اسم كالتضحية والسبكية ولو كانت  
تعتا لقال رهن لان الفعيل الذي هو مفعول يستوف  
فيه الذروة لا يفي كما جرح والاسير والقتيل انتهى فعلى هذا  
يكون الجواب عن قوله واي رهن لا يرام انفاك بانها  
النفس المشتركة ترهن في النسل لا يرام انفاك وانما نفوس  
المؤمنين فانها واد رهنتم بعضها المحاسب على اعمالها  
لكون يرام انفاك كما لقوله تعالى ثم ننج الذين اتقوا ونذر  
الظالمين فيها جنسيا في الظالمون المشتركون لا ينفكون  
عن العذاب المدين والله تعالى اعلم  
فلو ان المدين وضاه الدين ثم دفع اليه مائة وقال خذ  
هذه رهنا بما كان فيها من رابع او استوف فهو رهن  
جائز كما كان استوف ولا يكون رهنا بما كان زائفا لان  
قبض الزبوف استيفاء لا يتصور لان رهن بعد الاستيفاء  
بخلاف الاستوف كذا في النائية ولو استوفى دراهم  
وسلم حماره الى المقرض يستعمله لغيره من حيث  
يؤ فيه دراهمه او راسها فهو بمنزلة الاجارة  
القائمة ان استعمله فعليه جرمته ولا يكون رهنا  
كذا في جواهر الخلاصة الفتاوى لو اخذ رهنا تان يسجل  
والكسر لانه ليس رهنا لان السجل جبهة رجال عتق عاني  
بطن جائرية ثم رهنها عن ان يوفى الرهن جائز فان

فان ولدن ولد فمقتصة الولادة لا يذهب من الدين شئ  
بنفقة الولادة كما في الطائفة ولو ارتهنت المرأة رهنا  
ببعضها وهو مسوي وقبته مثله ثم ابرته منه او وصبت له  
ولم تمنعه حتى صلاك عندنا فلا ضمان عليها فبدا استخانا  
وكذلك لو اختلعت منه جهالة بدخلها ثم لم يمنعه حتى  
مات ولو تزوجها علي مهر مسمى وانعطاها بمهر المثل رهنا  
في المثل لا تسمية فيه بمنزلة المسمى في النكاح الذي فيه  
فان طلقها قبل الدخول بها سقط جميع مهر المثل وله  
المنفعة وفي النكاح ان كان تخسب الرهن بالمنفعة وهو قول  
الذي يتوقف الآخر وهو قول في حنفية كما في السوسوط ولو  
رهن من آخر رهنا فاسدا على ان يقرضه الف درهم وتقاب  
ثم تناقض الرهن بحكم الفساد واراد الرهن استردا  
الرهن ليس له ذلك حتى يرد على المتهن ما اذاه المتهن  
لان المتهن انما اذاه الدراهيم مقابل ما قبض من الرهن  
فلا تكون له ولاية نقص يد المتهن ما لم يرد عليه ما اذاه  
فان مات الرهن في هذه الصورة وعليه ديون كثيرة  
فالرهن لا يكون احق بالرهن من غرامة الرهن كما كان حال  
حياته ولو كان رهنه بدين له عليه رهنا فاسدا وسلمه  
لآخر تناقض الرهن واراد الرهن استردا الرهن قبل  
ان يوردي دينه فله ذلك فان مات الرهن في هذه الصورة  
وعليه ديون كثيرة فالرهن لا يكون احق بالرهن من  
غرامة الرهن في الرهن احق به من الرهن حال حياته  
كما في المخطط ولو كان رهنا مديرا او ولد وشيلا لا يكون  
رهنا كان للرهن حق اخذ الرهن قبل ان يولد شيلا لا يكون  
الرهن بدين سابق او بدين لاحق كما في الذخيرة ولو

ارتهن شيئا من رجليني واحدها شريكه في الدين لم يجز الا اذا  
كان كفلا عن الاخر جاز ولو ارتهنا عن اخر واحد  
لم يجز ولو ارتهن المتهن ان كان تكفله بطرفه في يتوقف  
خلاف المالك في حصة الاخر ولو رهنا عندها بينهما بدينين  
مختلفين كان نصيب كل واحد رهنا بدينه ودين صاحبه  
ويترجح ان عند هلاك كل واحد في الدين رهنا للمقاوض  
وارتهنانه بغير ذلك شريكه جائز على شريكه ولو رهن بضمان  
جانية حقه وضمن لشريكه وليس لشريكه ان ينقصه ولو  
اعارعتا رهنا المستعير جاز على شريكه للمقاوض عند  
التي حنفية خلافا لها كما في خزانة الاحل ولو ارتهن للمقاوض  
رهنا فوضعه عند شريكه فضاغ فهو جانيه ولو رهن احد  
شريكه الرهن رهنا بدين عليه لم يجز وكان ضامنا للرهن  
ولو ارتهن بدين لهما وتضمن لم يجز على شريكه فان هلك في  
دينه ذهبت حصته من الدين ويرجع شريكه بجمعه على المظالم  
ويرد المطلوب على المتهن بنصف قيمته الرهن وان تسام  
الشريك ضمن شريكه حصته ولو كانت شريكته على ان يعمل كل واحد  
منهما بدين فيهما فالرهن حدهما وارتهن فهو جائز على صاحبه  
كما في السوسوط ولو رهن المضارب بدين استدان عليه  
المضاربة باذن رب المال جاز والدائن عليه وان لم يبرق فهو  
على المضارب كله اما لو ارتهن بدين من المضاربة فهو جانيه  
ولو مات رب المال والمضارب بدين فهو مضارب شيئا منها  
لم يجز وهو ضامن لهما ولو رهن رب المال بدين من المضاربة  
فنه فضل على رب المال لم يجز وان لم يكن فضله بدينين  
المال كان له شريكه وبعده وكل ثمنه كما في خزانة الاحل ورهن المالك  
وارتهنانه موقوف عندني حنفية كما في ذخيرة فان قتل



علي دته وصلك الزهن في يد الزهن وقيمة والدين سواء وشد  
كانت الآلات قبل الازدة والزهن من مال التسه قبل الازدة وكان الذين  
في ردها قارمدا وبينة قامت عليه والزهن عا التسه في الازدة  
فهو عا فيه وانه كان في الازدهن فضيل على الذين كان الازدهن يعطون  
المرتين الفضل والستة ان دينا في رفته وورهن به متاعا التسه  
قبل الازدة في فضل على رفته فالزهن باطل والمرتين ضامن قيمة  
انه هلك يرد على الزهن ويكون دينه في التسه في الازدة وان  
كان الذين قبل الازدة والمتاع من كسبه في الازدة فالمرتين ضامن  
لقيمة ويكون له ذلك فشيئا مع ما التسه في الازدة ويجتمع المرتين  
بما له في التسه قبل الازدة كذا في المسوط من رجل رهن عكدها ورهن  
في ان المرتين وجد العبد جافا كان كانه العبد فكلما رهن العبد المرتين  
لا يرجع المرتين بدنيه عليه كالفانية تزوج امرأة جافا ورهن  
عندها ما رهن عينا يساوي الف فذلك الرهن عندها بعد ما  
طلقها قبل الدخول بها لا يخلو بها وان هلك الرهن ثم طلقت  
قبل الدخول بها كان عليها رد نصف الصداق ولو تزوج امرأة  
ولم يسم لها مورورا رهن عندها ثم هلك الرهن فذلك الرهن  
عندها وفيه وفي عمر الحنن بهلك بهلك ونصفه من رهنه  
مهر الخفافا ان طلقتها قبل الدخول رهنه فان رهنه منتهى مثلها فلا  
في خزانة المفتين دخل خان ففان كان لا ادعك تنزل حتى  
تعطى شيئا فهدى رهنه عنده ان رهنه لا اجازيت فهو  
بما فيه وانما اجل ان حيا رهنه من قبل التسه لا يعطون  
فان رهنه لا انه غير رهن في دفعه كذا في وجبر ومن محمد  
قال كل من رهن في القصب فانه اذا كان رهنه ايد هب منه  
بحسب جاذبه وكل من لا يعطون بالغصب فانه لا يعطون المرتين  
من ذلك ولو غصب ثلثا شاة فادش في رهنه فانه

بعض النقصان وكذلك في الزهن يذهب بالحساب كذا في الظهيرة  
رجل رهن في رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه فانه التسوس  
وصارت قيمته رهنه فانه يفتك به رهنه ونصفه كذا في  
السر حية ولو رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه فانه التسوس  
ناهية فانه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه فانه التسوس  
عبد يساوي الف رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه فانه التسوس  
رجل غصبه الرهنه رهنه رهنه رهنه رهنه فانه التسوس  
الدين وياخذ العبد ولا يسيل للعقل على العبد ولا على مال الخلق المرين  
وان يات العبد في رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه فانه التسوس  
لان في قيمة الرهنه رهنه رهنه رهنه رهنه فانه التسوس  
للمقرنه لانه قد ينفقه بغير اذنه واقرنه حجة عليه في جميع قيمته  
اذا هدد رده بالهلاك ولو كان المرين لم يقرنه في العبد ولا في  
ان الرجل يسمي دين الف درهم فانه رهنه رهنه رهنه رهنه فانه التسوس  
المقرنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه فانه التسوس  
كان الرهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه فانه التسوس  
بان رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه فانه التسوس  
وان عظم الرهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه فانه التسوس  
المرتين رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه فانه التسوس  
لم يقرنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه فانه التسوس  
فان المرين يدفع الالف التي رهنه رهنه رهنه رهنه فانه التسوس  
كان في المسوط رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه فانه التسوس  
في رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه فانه التسوس  
فيها رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه فانه التسوس  
او وقع فيها رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه فانه التسوس  
فالعبد يساع في الدين لا ان ينفقه رهنه رهنه رهنه رهنه فانه التسوس

الدابة ورجع الرهن على المُرْتَهَن بالدَيْن الذي قضاه وادعه وقوم في  
المُرْتَهَن دابة أخرى قيمتها التي يساوي صاحب الدابة الأولى قتلها أخذ  
نصف ما أخذ ولا يرجع لأول الرهن شيئا وأما إذا تلف فيه  
إنسان فدفع المبدل رجع الرهن على المُرْتَهَن بما قضاه من  
الدَيْن فإن تلف في دابة إنسان أخر بعد دفع المبدل فلو أنما في  
بنيها أول في المبدل وأما إذا وقع فيه دابة فبيع المبدل وحضر  
بجده إلى صاحبها ثم وقع فيها إنسان فإن دفعه عذر وأما إذا وقع  
فيها دابة فإن دفع المبدل للمكسبة ثم وقع فيه دابة فإنه  
يقال أنه لا تغفل كما أن تسع المبدل وتغفل في الدَيْن لأن الجاني  
استند إلى وقت تلفها فلهذا وقع ما قد فطنت العبدية  
والمكسبة يجزيين الدفع والغدا فلهذا هنأ عذر حفر  
بغيره في الطريق فوقع فيها عذر الرهن فدفع ما به ثم وقع  
أحد قتلها فإن دفع نصف الدَيْن وهو رجع لا إنها قاتل  
مقام العبد الأول وأخذ الحكم الأول ولو وقع لعبد الأول في  
اليوم ذهب نصفه بانه ذهب عينه وشككت يده سقط  
نصف الدَيْن كما في محط السرخسي ولو حفر للمفوض  
المهول بغيره في الطريق أو وضع حفر في الطريق ثم رده الفاصب  
على المُرْتَهَن ثم قتل الرهن وقطع الدَيْن ثم وقع فيه إنسان  
يقال للمُرْتَهَن ادفع عذرك وأدفعه فأي ذلك فقل رجع  
بقيمتة على الفاصب وإن كان الفاصب مفلسا أو غائبا  
رجع على المُرْتَهَن بما قضاه إذا كان الدَيْن والرهن سوا يكون  
الغدا من حال المُرْتَهَن فإن عطب ما لم يرد بعد دفع العبد  
إلى صاحب الدَيْن يقال له صاحب الدَيْن ادفع نصفه أو  
أقتره بعشقه لأقرب ولو صدق المُرْتَهَن أن يحفر في دابة فإنه  
تعطى فيها الرهن وغيره فعليه قلة المُرْتَهَن وإن كان

الرهون أمره بذلك في فناء نفسه فلهذا قلنا الرهن ولو  
أمره الرهن والمُرْتَهَن أن يقتل رجلا قتلته فدفع به فعلى  
الأمر قيمته فيكون رهنا مكانه ولو ألبسته لبيسة ذبته فوطأ  
إنسانا فأباه بعينه فاذن صاحب فؤله لبيسك بالانف  
كذا في خزانة الأكل وأخذ المبدل بغير الطريق وهو رهن  
بالنق وقيمتة النق فوق قيمتها فذهبت عينها فإنه يدفع المبدل  
والرهون أو يندب بمنزلة ما لو فقا عيني المبدل بيدك والغدا لك  
على المُرْتَهَن وإن دفعه فهو رهن على خاله وأخذ المُرْتَهَن العبد  
الأنجي فكان له مكان ما الذي من الغدا وإن دفع المبدل الرهن  
وأخذ المُرْتَهَن كان رهنا مكانه بالانف وإن وقع في المُرْتَهَن آخر  
أشترى له المبدل في حصص ذلك أو يفتكه مولاه الذي  
عنده بالانف ولا يفتك الأنجي من ذلك شيئا ولا يسوط ولو  
قال لأخيه بعث فلان قيمته على وعطاه به رهنا فقل  
المساومة لا يجوز لأخيه خزانة المفتة رجلا إن كان أحد منهما  
الذي على رجل فانه من رضاء بينهما وقضاها قال  
أحد المُرْتَهَن أن المال الذي لنا على فلان باطل ولا رضاء  
في أيدينا نجمة قال أبو كوفرج يطل الرهن وقال محمد رجع  
لا يبطل الرهن ويبدل من حصص الرهن على ما كان في المُرْتَهَن  
عبد عند رجل أمراه رجل له عبده وإن رهنه من فلان  
الغايب ماله درهم وقبضه فلان منه وذو اليد يقول للمبدل  
عبدك فإنه يقضي به للمدعي لأن صاحب اليد يتعصب  
خصما لا يظلم حتى يبيع المالك لنفسه في العبد وإذا  
قضى به المدعي كأنه يوخذه ويضع على يدي رجل ورث  
غاب الرهن وقال هذا العبد رهن في يدي من قبل فلان  
بكذا وإن هذا الذي في يده غصبه واستغارا واستأجرو

مني ويزهون فاذا دفع العبد لله هلكا لمحمد في الاصل قال  
 شمس لامة السرخسي ليعلم القاضي له بالاصل لان فيه قضا  
 على الفاتح بالدين وليس عنه خصم في ذلك ولكن يقضي ما كان  
 وصول هذا المديون اليه كان من جهة المديون بالانفس والا  
 جارة والا حارة كما شهد به شهوده فيقضي له بحق الاسترداد  
 ودرابيد خصم في ذلك وهذا بخلاف ما لو لم يرد على ذيل الاخذ  
 من يده فان ذلك لا ينتصبا خصما له كذا في الترخاينة وفي حقل  
 الخصاف رجل في يده رهن والرهن غائب واراد المدين ان يثبت  
 الرهن عند القاضي حتى يسجل له بذلك ويحكم بانه رهن في يده  
 فلحقه في ذلك ان يامر المدين رجلا غريبا ببيع يدي في هذه هذه  
 الرهن ويقدم المدين الى القاضي فيبيع الرهن بينة عند القاضي  
 انه رهن عنده فبمع القاضي بينة على الرهن ويقضي بكونه  
 رهنا عنده ويدفع الخصومة القريب فثبت ان خصم من الرهن  
 ان البينة على الرهن كسمعة وان كان الرهن غائبا وهكذا في محمد  
 في دهموي الحاشي وفي الاصل في بعض المواضع وذا في بعض المواضع  
 فمن رهن الاصل وشرط حضرة الرهن لسما هذه البينة  
 والمن في فيه مختلفون وبعضهم قالوا ما ذكر في رهن  
 الاصل كالحققة الرهن شرط وقلم غلط من الكائن  
 والاصح لا يشترط حضرته وبعضهم لم يخنا قالوا في اصل  
 المسألة وقايتان في احدى الروايتين تقبل هذه البينة حال  
 غيبة الرهن وفي رواية اخرى القاضي لا يقبل هذه البينة قال  
 شمس لامة السرخسي في حاشيته كذا في الترخاينة وهو الصواب فيقال  
 مرجع في اجاب بهذا في نظامه في كسب الكبير فقال السبل هو ان الاسر  
 تزود في الغنمة فيجهد المدين قبل القسمة وبرهن الرهن  
 عنده فقللان واخذوا ليلوا لخصما على قاي بالرهن كما في الحيط

كتاب الحنايات مناسبات اي وحما الحاق كتاب الحنايات  
 بكتاب الرهن ان الرهن شرعا لله تعالى لصياغة المال  
 يعني الدين عن النوي والتلف بالتوقي به وسرع حرك  
 الحناية وهو القصاص في النفس والاطراف والرجوع والدبر  
 والنفقة وحرمان الارث وحرمان الارث لصياغة النفس  
 قال له تعالى وكلم في القصاص حياة وهذا من كمال حكمة الله  
 تعالى بعسا دة المؤمنين حيث لم يجعل ما هم مهدر بل جعل  
 القتل بغير حق من اعظم الحنايات بعد الاشراك بالله تعالى  
 منه اجل ذلك كنتا على نبي اسرائيل انه من قتل نفسا فغير  
 نفس او نفسا دفي الارض فكلما قتل الناس جمعا ومن احبها  
 فكله وجعل حربة القتل شدة من حربة احل القتل على اللسان  
 حيث رخص احل كلمة الشريك في الاكراه الكا مل ولم يرض  
 قتل المؤمن بغير حق لاني الاكراه الكا مل ولا في وجه من  
 الوجه كما في النهاية وقالا العلامة المتدعي وظهر في  
 المناسبة ان في كتاب الرهن كرايات من الرهن والمدين و  
 الرهن على الرهن والمدين او ابنتهما وعبديهما وعنه  
 ذاك فلي كثر فيه ذكر وقوع الحنايات باسما ان يقسم بها  
 قال ولو جعلت حناية الرهن وما معه في اخر كتاب الرهن لكان  
 المسألة انما تنهي والمال وسيلة للنفس باعتبار ايها  
 الدارينها فقدم الرهن على الحنايات لما ذكره وهذا هو الصواب  
 قال الاول في تقديم الحنايات لانها تنهيها لتعلقها بالنفس  
 ثم الحناية لانه اسم لا يكتب من الشر في شرف الالهية  
 اسم لا يكتب منه شر اي لكسب تحته ونسبه فهو مهدر  
 بل به اسم النقول وهو عام في كل ما يقع ويسوق لانه في الشر

خص بفعل محرم حل بالنفوس والاطراف ولما قال الشارع وشرا  
 اسم لفعل محرم حل بالانفس وقال القهستاني في جمع خيانة  
 في الاصل اخذ الثمن من الثمن نزلت الى احداث الشرائع التي  
 تدرى فعل محرم كاشير اليه في الغرب وانما جمعت لان الفعل  
 المحرم انواع منها ما يتعلق بالعرض فيسمى قدفا وشتما وغنة  
 ومنها ما لا ويسمى غصبا او سرقة او خيانة ومنها ما بانفس  
 ويسمى قتلا او حرقا او ضلعا او خنقا ومنها ما لطرف ويسمى  
 قطعا او كسرا وشتما او قتل عرفت باللام المطلق للجمعة اشار  
 الى جنس المني المصطفي ثم لما عرفت ما يتعلق بالانفس والاطراف  
 وكذا اعتدون بعضهم بكتاب القصاص اه وافاد السيد احدث به  
 لما كان سما لنا كتب وكان مفهوما يرد اسم المفعول فلا حاجة  
 الى جواب اخر نحن مجمعون انه يرد السؤال اذا  
 كان باقيا على مصد ريته انتهى وخص القصاص القصاص  
 والسرقة بما حل به حال وكذا خص به الخيانة كما قرنا وحصولنا  
 به هنا بما حل بنفسه واطرافه والافخانة لم تعلق بالانفس  
 الا دمي ولا طرفه مع اطلاق الفقهاء عليها الخيانة هي تتعلق بمحرر  
 حل في حرره والاحرام تقتل ففل يضاف الى العبد تزول به  
 الحي ثم وزواله الحلية بدون فعل لعبد يسمى موتا نسفي زوال  
 كما نكح الخيانة على قسمين احدهما ما يوجب القصاص وهو  
 الممد والآخر لا يوجب وما يوجب القصاص على نوعين احدهما  
 في النفس وقد قدمنا انه يسمى القتل والآخر فيما دون النفس  
 شرع الان في بيان القتل الذي يتعلق به اي ذلك القتل لا حله  
 الابدية منه فواي قصاص في العمد فقط وديته ونحوه  
 فيما عدا العمد والحر حر حر حر في جميع اقسامه خمسة  
 عند كونه عمد وخطا وما جرى مجرى الخطا والقتل بسبب وهذا التسليم

راجع

بية

نسخ اي كثر الزني وتبعه الذموي في مختصره وقال محمد  
 في الاصل انه ثلاثة اوجه عمد وشبه عمد وخطا والمركب ما جرى  
 مجرى الخطا لان حكمه حكم الخطا فهو يرد له نوعا وقال المشي في  
 حاشيته ولعل محمدا راجع اقتصر على الثلاثة ولم يذكر النوعين  
 الاخرين وهما القتل بسبب وما جرى مجرى الخطا لان قصده بيان  
 القتل الذي فيه ما شتر واقتنا بسبب ليس فيه ما شتر وان  
 ما جرى مجرى الخطا فانه وان كان فيه ما شتر فليكن كما ان حكمه حكم  
 الخطا لم يذكره والله تعالى الموفق انتهى والا فافان عده اي  
 القتل كثره كزيم وصلب وقتل حر حر قال العلامة الوافي في  
 غرر الحجة عن الاقسام الخمسة التي ذكرها الزبيدي غرر لم يرد  
 عليها القود ولا الدية كونها باذن الشارع الاول في انواع  
 القتل الخمسة عمد وعصيان ينهل قال الزبيدي ما شتر نوع  
 فلا ان الخيانة لا تقتل بدونها ولا بد منها لتترب عليها  
 العقوبة لقوله صلى الله عليه وسلم ربع عن محمي خطا و  
 النسيئة الحديث وسيأتي عن المجتبي عدم اشتراط عمدية  
 صريه اي ضرب الا دمي قيد به لان الكلام في خيانة وهي  
 ما حلت بنفسه او طرف والمركب نفس الا دمي لان نفس الخطا  
 من قبيل الخيانة على المال ولا تشتمى خيانة في اصطلاح الفقهاء  
 رجمي وخروج العمد فيما دون النفس كغدر في اي موضع من  
 حسنه قال في الذخيرة قصد ان يضرب بيد رجل فاما باب  
 غنقه فهو عمد وفيه القود ولو صاب عنق غيره فهو خطا  
 قال صاحب المجتبى وهذا يتبين ان قصد الخطا ليس بشرط  
 كونه عمن فنفى ما لا يشترط فيها انها تغرق الاجر بالشرط  
 في الاية ذاك لان العمد حصو مقصود ولا يوقف على قصد  
 الا بدليل ودليله استحقاق القاتل لثأته فقيم الداريل مقام مدون



لاني لا ابل تمام مقام مدلولاتها في العار والظنية الشرعية  
 منع وهو صريح في انه حكم القصاص وان لم يذكر الشهود المجد  
 وبه صرح لا تقا في وفيه يقبل قول القائل اقصه قتله  
 بخلاف ما لو اقر وقال بريد غره فيعمل على الادنى وهو الخطا  
 وتما في حاشية الرمي وفي الموازنة حتى تتوارى والقول في  
 او القائل في النار يجب القصاص كما للسلاح وقد اكل ما لا يلبس  
 انتهى اي لا يحل اذ ضرب بريد نفذ وقال الرمي وقول وكل  
 ما لا يلبس عادة كما صرح في ان القتل بالمدقة تقتضي به  
 اذ هي آلة يعصده بها القتل وتفرق الاخرى والاشتماء  
 وقد رجع الى هذا امكانه في كون القتل بها عمدا نوحيا  
 القصاص انتهى وفيه شبهة الشك في اللش الاطوار  
 والنار مثل سلاح قال في كمباح السلاح ما نقل في  
 ويما في انتهى في المغرب عند الليث السلاح ما بعد الحرب  
 من آلة الحديد والسيوف وحده يسمى سلاحا وسقط لانه  
 من الحديد جوهره قال في شرح الطحاوي الهند ما لم يقتله  
 كالسكين والسيوف وما كان كالحد يد سوا كان له حدة يضيغ  
 بضعا وليس له حدة ولكن يرضى كالحديد وصناعات  
 البزاق او غيرها او يطعن طعنا كالرجم والابرة والاسفي  
 بعد ان يقع عليه اسم الحديد سوا كان الفال عليه الهلال  
 او لم يكن لانا الحديد منصوب عليه بقوله صلى الله  
 عليه وسلم لا قود الا الحديد والمنصوص عليه لا يقتل فيه  
 المعنى وكذلك ما كان من جنس الحديد ان عمل عمل الحديد  
 فهو عمل ولا فلا وكذلك كل ما يجرى من خش وزجاج حتى  
 ويخرج له حد يصنع بضعا او يطعن كخشب لم يحد يجر  
 فهذا يعمل على الحديد فهو كحد وابر في معتقل او قودها بريد

في الحمل الذي يقبل القتل فوات فقد وجب القصاص برهان  
 وهذا في رواية وفي اخرى لا قصاص بها اصلا لانه لا يقصد  
 بها القتل بل اداة وفي خزانة المفتين ولوضرب رجلا بريد  
 وما يشبهها عمدا فوات لا قود عليه وهو الصحيح وفي نسخة  
 وغورها القود وقيل ان غرزا بالابرة في القتل قتلا فلا  
 اية ولوعصه حتى مات ذكر في الاجناس كالآلة يتعلق  
 بها الذكاة في البها يجرى عليها القصاص في الادنى وما لا  
 فلا يعني انه لا يجب بالعنف كما في الخلاصة والاشتماء كس  
 اللام نشر القصب اللازم به حموي وقوله ولا يعطف  
 على يحد تعدد عرف عمد وهوان يتعد ضرب بسلاح ويحد  
 ونافرا فانه يعمل العمل لانه اية النار تنشق الخلة وتعمل  
 عمل الذكاة اية الذخ حتى لو وضعت النار في المنك فاحرقت  
 النار الموقد التي بشرط قطعها في حمل الذبحة اكل ذكاة  
 الحيوان ان كان ما كونا الحجر يعني ان سال بها اية النار  
 المصنوعة في الذخ اية المسفوح والابرة احرق العروق  
 ولم يسئل الدم لا يوكل كما في الكفاية وقد نقله المقدسي  
 عن الخزانة وانها اية اضقلت تبسبب المصنوعة علنا  
 من النار تشق الخلة كذا وفي شرح الوصاية كل ما  
 اية كل آلة تحصل الذكاة الشرعية يترب على القتل  
 به القود ولا يعني وما لا يحصل به الذكاة اية شعبة فلا  
 يترب على القتل به القود قال السيد حمدي لا يتكس  
 تحل لانه المشروط في الذكاة فرعا او داج وانها ردم وهذا  
 لا يحصل الا بحمل لا عسلة وابرة فتد به وفيه

قال الصديق الشهيد وهو الاصح اذا المتهم عند ابي حنيفة  
 المخرج كذا في الشرع بلالية عن الخلاصة فقد اختلف الترجيح  
 انتهى ونظير خلاصة الفتاوى رجل ضرب رجلا عن قتل  
 قال ان اصابته المدة بقتل به عند الكل وان اصابه بظهر  
 ولم يخرج منه فمعه لا شئ انما يجب القصاص وكذا  
 عند ابي حنيفة في ظاهرها رواية وفي رواية الطحاوي عن  
 ابي حنيفة لا يجب قطيعة هذه الرواية يعتبر المخرج فيوفي  
 المختص واحد التنوير يكتفي بالعود وان لم يكن فيه اي التنوير  
 يار قال في المخرج رجل احصى ثوبا واربع فيه انسانا وانقاه  
 في التلا يستطيع الخروج عنها عليه القصاص بمنزلة السلاح  
 وكل اكل لا يثبت عادة كالسلاح اه قال السيد حميد وظهر  
 فقيده بعد م استطاعة الخروج انه لو استطاع ولم يخرج  
 فهذا باختياره وراجعه كنهه ونقل في المختص عند بعض  
 اهل الهند اهنا الصحيح عدم اشتراط وجود الثا في المخرج  
 ان هو مخرج المسألة بشرط ان لا يملكه وان لم يتركه فان  
 قال العالي في فتاواه وهو الصحيح وفي المختص لا فرق  
 في كون القتل بها عدم وجوب القصاص بين ان يكون ان  
 بها والتمامه فيها سواء في جوبه ذلك او لا اذا استمرها  
 فليس حتى مات وان كان يحيى ويذهب حتى مات كمن  
 يقتل انهم وفي معنى الفتاوى المتفق الامة اذا اصابته  
 بالقتل مات بسببها فمعه التور والافلو جرحه فمعه  
 خرج عن القتل فان لا قود انتهى فليخففه قال السيد  
 احمد هذا مستغنى بانه على ابرهنا وفي شرحه

حب

وفي القتل بخد يد غير خد وكما استجنت بالفتح والسبع اقدم من  
 الصاد كما في التاموس رواية ان اظهرهما انه عمد وقد قودما  
 ذلك عن شرح الطحاوي وقال قاضي خان في فتاواه ظاهر  
 الرواية في الخد يد وما يشبه الخد يد كما انما في شرح لا شرط  
 المخرج لوجوبه القصاص وفي الفتاوى ولا تنطبق المدة في الخد يد  
 في ظاهرها رواية لانه وضع للقتل قال الله تعالى وانزلنا الحديد  
 فيه باس سيد يد والراة لقتل الصفر والنايس والذهب و  
 النفقة والا فك من حيث انه يتخذ منها السلاح فليخفف  
 فلهذا القتل بالقتل منها يجب القصاص كما اذا ضرب  
 بمحود حديد صغيرا وسن لاختد له او سجنه القاتل وذكر  
 الطحاوي عن ابي حنيفة اذا ضرب بمحود او سجنه خد يد  
 عمدا يكون خطأ عمد لا يجب القصاص انتهى وقال في الخداس  
 ذكر في الشرط الكبير انه لا قصاص في العوج الخد يد لان لا  
 يخرج من فعله ظاهرا رواية العبرة للمخيد نفسه سواء جرح ولا  
 وعلى رواية الطحاوي لا بد من اخرج خد يد كان او غيره قال  
 في السبع وهذه الرواية اضع وظاهر صحيح ان يلبس اختارها  
 شلبي قال السيد احمد فعله ظاهرا رواية لا شك في وجوب  
 القصاص بالقتل بها وان لم يخرج قتل وقصر به في الكفاية  
 وعلى الاصح يجب اذا جرحت فلتسامل وقال ابو السعود  
 بعد نقل كلام قاضي خان هو ظاهري ترجيح عدم اشتراط  
 المخرج في الضرب بالخديد ومقابل ظاهرا رواية رواية الطحاوي  
 عند ابي حنيفة فعله رواية الطحاوي يعتبر المخرج سواء كان  
 خد يد او عمو او حجرا بعد ان يكون له ان يعقد بها المخرج

فلان

الوجه اوردود وانشاء بين ما جده الا ان قيل خصصت  
السوط والعصا فيه ماية من الابل حديث وهذا لغضاب  
ماجه وفي علي بن زيد مقال واخرج ابواد ودودي بن  
اب ما جده من طريق عقبة بن اوس عن عبد الله بن عمر  
ابن الخطاب رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم خطب فذكر  
فيه ان دية غطاسه اخرج ما كان بالسوط والعصا ماية من  
الابل الحديث ومن هذا الوجه رواية ابن جابر في صحيحه  
ابن القطان وهو صحيح من رواية عبد الله بن عمر  
الاختلاف الذي وقع فيه وعقبة بن اوس بن جابر في  
ثقة ولهذا الحديث طرق عن ابن عباس وغيره ذكر  
بعضها الشيخ قاسم قطلونغا في تخرجه حديث لا خبير  
فهذا المروي باطلا قد تناول العصا الكبيرة والكلاب ومثل  
ولان قصدا القتل امر بائني لا يوقف عليه فقيم به حال  
الالة القاتلة مقامه يسير كما اقيم السفر مقام مشقة  
والنوم مضطحا مقام الجراح من السيد بن بلونج  
تمام اعتدال العقل تيسيرا والالة القاتلة عما لها محدة  
لانها هي المحدة للقتل وما يسير حد فلس عمد له لانها غير  
من صنوعة له ولا مستعملة فيه انما القتل بها عن غفلة منه  
ولا يقع القتل بها غال فتصيرها عمدا لا يوجب قصا  
الصغير وهذا لا ما يوجب القصا وهو دية محدود  
لا يختلف بين الصغير منها والكبير ولان كل واحد من  
ولتخريب البنية فاهرا واطف كذا ما لا يوجب القصا  
ويوجب ان يسوي بين الصغير منه والكبير في ما يوجب

الوجه

لوجهه في الالة القاتلة في ظاهر الرواية وقال اي ابو يوسف وزيد  
والثلاثة بيني ما كانا والشافعي واحمد ربح ضربه اي ضربا بالخن  
ادميا قصد اي اي بكني لا تطقه الشبهة كبس الموحد و  
ضمها ما بينه والله لبنية كقنية اللمة بزفها الله تعالى  
كذا في الفا موسى وامر دبه هنا جسم ادمي لانها كانت هاهنا  
تقالى كخشب عظيم عمن قال الزلي وقال انا ضربه كجدر  
عصرا وخشبة عظيمة فهو عمد وشبه الممران يثمر ضربه  
بما لا يقتل به غال وقال الشافعي وانما سمى هذا النوع منه  
العمد لانه قصد الفعل لا القتل فكان عمدا باعتبار نفس الفعل  
وخطا باعتبار القتل هم من معنى المردية يتقاصر باستعمال الله لا  
تقتل غالبا لانه يقصد به التاديب او اطلاق العضو لا القتل فان  
شبه عمد ولا يتقاصر استعمال الالة لا تلبث لانه يقصد به القتل  
كما ليسف فكذا نعم فيجب القود لا ترى انه صلى الله عليه وسلم  
رضي الله عنه راس هو دية كان رضى راس مجازية بني حنظل  
وكذا قتل المرأة التي قتلت امرأة بسوط وهو عمد الغضا هو  
لا في حنيفة قوله صلى الله عليه وسلم لا ان قتل خط الخمر قتل  
السوط والعصا والحرف فيه دية فغلظة ماية من الابل منها روى  
خلقة في بطونها ولا دها ولا بني شيبه من طريق علي بن  
زيد بن جده عن القاسم بن ربيعة عن ابن عمر رضي الله عن  
قال خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة فقام على  
دبرج الكعبة فقال اخذ الله الذي صدق وعده ونصر عبده وهزم  
الاخراب وصره الا ان قتل عمدا لخطا بالسوط والعصا فيه الدية  
مغلظة ماية من الابل اخرجون غلظة في بطونها ولا دها ومن هذا

الكل نقصا لانه غير معد للقتل ولا صالح لنقص البنية ظاهر  
 وكان في قصده القتل شك لما فيه من النقص والنقص من  
 نهايته في العقوبة فلا يجب مع الشك وما ورد من ان اليهودي  
 يحتمل انه صلى الله عليه وسلم علم ان اليهودي كان قاطع الطريق  
 فان قاطع الطريق اذا قتل بسوء او عصاة او غير ذلك يقتل  
 به حدا ويحتمل انه جعله كقاطع الطريق كونه ساعيا في  
 الارض بالفساد فقتله حدا يقتل قاطع الطريق فان ذلك  
 جائز بالحق به عصى ايضا في قاطع الطريق وامر  
 حديث المراءى فقال عبيدة بن فضالة عن المولى بن شعبه  
 ان مرتين ضربت احداهما الاخرى بعوف الفسطاط فقتلنا ثم  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدية على عصبة القاتلة  
 وفضي في ما في خطبها في بفرغ فقال اعرابي اغرم من اطم  
 ولا شرب ولا صاح ولا استهل وشذ لك بطل فقال اسبحكم  
 اكبر ان فعلكم بهذا ما روده غير صحيح والذي يدرك على  
 ذلك ان الروي الذي حمل بن مالك على زعمهم فانهم قالوا ان القتل  
 ابن مالك كنت بين امرأتين فضربت احدهما الاخرى بسوط  
 فقتلتها وجنبها فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 في جنبها بفرغ وان يقتل بها هكذا روده قال بن ابي اسيب  
 و ابو سلمة عن ابي هريرة اقترنت امرأتان من هذيل فقتلت  
 احدهما الاخرى بحجر فقتلتها وما في جنبها فانهم قالوا ان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقضى ان دية جنبها عند  
 او وليدة وقضى بدية المرأة على عاقلتها ورويتها وادفنها  
 قال حمل بن مالك بن النافقة الهذلي يا رسول الله كيف اغرم من

لا

لا شرب ولا اكل ولا نطق ولا استهل ومثل ذلك بطل فقال صلى  
 الله عليه وسلم هذا ما اخوان الكهان وهذا هو الشهور عن  
 حمل بن مالك فكيف يصور ان يصح عنه خلاف ذلك لا فرق  
 عند بني حنيفة بين ان يموت بضربة واحدة وبين ان يموت  
 عليه ضربات حتى مات ذلك شبهة عند لا توجب نقصا من  
 واختلف على قولها في موالات وقال الشافعي يصير عديها  
 فيوجب نقصا من موالات وان حرته اية قتل الا وهي  
 امومت ومن في حكمه اشهر من حرمة اجر كلمة الكفر بالله ومع  
 ثبات الخيانة على الايمان جواراة اية يجوز ان يكون كلمة الشفيع  
 على اللسان ككثرة لقوله فدايه لا صفة كره وقيل مضطربا لا  
 واما الكفر بشي فلا يرضى بحال اصلا بخلاف الفلحاق فانما  
 لا يجوز رجوعه من الاحوال بل قال الله تعالى وما يقتل مومنا  
 متعمدا فزوجة جهنم خال فيها وغضب الله عليه ولعنه وعذ  
 له عذابا عظيما واخرج البخاري قوله صلى الله عليه وسلم  
 سبابه المسلم قسوق وقتاله كفر واخرج الشافعي عن يريده  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قتل المسلم اعصم عبد الله من زوا  
 الدنيا واخرجه الترمذي والنسائي عن بن عمر عن معاوية اخرج  
 الطبراني عن انس بن مرفوع ابي الله ان يجعل قتل المؤمن  
 توبة واخرج النسائي والبيهقي عن ابي بكر بن مرفوع عدا  
 اشرا رجل الى اخيه بالسلاح فمات على حرف جهنم فاذا قبله  
 وقفا فيه جميعا واخرج مسلم والترمذي عن ابي هريرة مرفوع  
 من اشرا الى اخيه كيد يده فانه الملائكة تلغونه وان كان اخاه  
 لا يبه واهمه واخرج الترمذي عن ابي هريرة مرفوعا لو ان فل

٣٦

٣٦



الملك الطويل وسيد كراشارج في آخر الفصل الا في عن الوجه انه لا يصح توبة القاتل لم يسلم نفسه للقتل وموجبه القود عيبا يعني انه ولي المقتول اذا لم يقتصص واراد اخذ الدية وبذل القاتل نفسه للقصاص وامتنع عن دفع الدية فلا يصح القاتل على دفعها وهذا موقوف له فلا يصح ما لا لا بالتراضي وقال الشافعي يجب القاتل على دفع الدية لان الواجب عبر متعين بل الولي يخير بينه وبين اخذ الدية فلا يتعين الا باختيار الولي وفي قوله عند الواجب هو القود عيبا لكن الولي حق العدو والى المال من غير رضا القاتل لقوله صلى الله عليه وسلم من قتل له قتيلا فهو خير للنظرين اما ان تقتلوا ما ان يورد وقال صلى الله عليه وسلم في خفتي بوزم قتل كذا فن قتل له بعد قتله قتيلا فاهله بين خنوبتي بين ان ياخذ والعقل وبين ان يقتلوا وهذا نص على التخيير ولا ينفق العبد شرع جازا في كل منهما نوع خير فيختار في تعيين الواجب كالاعتبار في العدو والمال بعدال حوز كالمقتل المنقطع ولا اعتبار فيه اذ رضاه لنفسه مدققا للهلك وهو ما متناعه متفقت وملقى نفسه في الشهادة فيجوز عليه كالمصطرا اذا وجدها في الغير ومعه عنه فانه لا يتصرف له شرعا والادى قد يضمن بالمال كما في الخطا ولما قوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى قرية تعالى وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس لا للملابه اغتال العبد لان الله تعالى اوجب الدية في القتل خطا بقوله ومن قتل مؤمنا خطأ فتم بر رقية الآية وقوله صلى الله عليه وسلم العود فود

الملك

السما واحدا لا يرضى تشرك في دم مؤمن كلبهم الله عز وجل في نار واخرج بن ماجه عن ابي هريرة مرفوعا من اعان على قتل مؤمن بشطوط كلمته لقي الله يوم القيامة مكتوب بين عينيه اسم من رحمة الله واخرج ابو داود مرفوعا من قتل مؤمنا فاغتبط بقتله لم يقبل الله منه صرفا ولا عدلا واخرج ابى ربه عن ابن عمر مرفوعا لم يزل العبد في ضيقه مديته لم يصف دعاه حلقا واخرج الترمذي والنسائي عن ابن عباس عني يقول يوم القيامة راصبته وراسه في يده واوداه تشخب دما فيقول يا رب سل هذا فتم قتلني حتى يدنيه من العرش واخرج ابو نعيم في الحلية عن ابي موسى مرفوعا ان بليس بعث جنوده كل صباح وصا يقول من اضل رجلا اكرمه ومن فعل كذا وكذا فيا تسمع يقول له لولا به حتى طلق امراته قال تخرج اخذ فيقول له ازل به حتى يزني فيجوز ويكرمه فيقول للملأ هذا فلان فيا تسمع يقول له لولا فلان حتى قتل فيصبح صيحة حتى تاتي اليه الجحش فيقولون يا سيدنا ما الذي فرجك فيقول حدثني فلان بن فلان انه لم يزل يرحل من بني دهم يفتنه ويهد حتى قتل رجلا فدخل النار فيجوز ويكرمه كرامة لم يكره بها احدا من جنوده ثم يدعو ابا تاج فيعنه على راسه ويستعمل عليهم وفي الحجرة والعلوان قتل النفس من الكبرياء بعد الشرب بانه تعالى وقيل التوبة منه فان قتل مسلما ثم مات قبل التوبة منه لا يجزى دخوله النار وهو في شدة الله تعالى كسائر ما كساب الكافرين وان دخلها لم يخلد فيها انتهى وما الآية فما وله فضل لا يسأله او بالاستحالة وبان يراد بالخلود

قوله

وذلك لان الام واللام في قوله العمد قود للجنس لعدم العمد فترتفع  
 ان جنس القوم واجب للقود لا المال ومن جعله موجبا للمال  
 فقد زاد عليه وهو لا يجوز والى هذا المعنى اشار ابن عثيمين  
 رضي بقوله العمد قود لا مال فيه لان المال لا يصلح موجبا  
 لعدم المبالغة فيه وبين الادعى صورة ومغنى اذا دعى غلبة  
 اسه تعالى متريا ليحمل التكليف ويستفصل بالطاعات والذنوب  
 خلقة اسه في الارض والمال خلق لا قامة مصالحة ومبتذلا  
 له في حراجه فلا يصلح جا برا وثما مقاما معصدا والقصص  
 يصلح للثا لضرورة لانه قتل قتل وكذا معنى لان المقصود بالقتل  
 الانتقام والثاني فيه كالاول ولقد سمى قصاصا وبه تفصل  
 منفعة الاحياء كونه زاجرا لا با خذ المال فتعين موجبا للمال  
 ولهذا يضاف ما يجب من المال في قتل العمد الى الصلح الا ترى الى  
 قوله صلى الله عليه وسلم لا تعقل العاقلة عمدا ولا عبدا ولا صليما  
 ولو كان القتل عمدا موجبا للمال اضافة الى الصلح ولا يعارضه  
 لا تعقل العاقلة عمدا لان المراد به ما لا يمكن التمسك فيه من  
 الجمل حتى يبادى النفس وبالصلح ما يمكن في النفس وقرره  
 وبه يستقيم والمراد ما روي واسعه حكم بتبوت الخيار لكونه عند  
 اعطاء القتال الدية فانه ساقبلها وتركها القصاص وان ساقبلها  
 طالب بالقصاص لان القتال يجبر على دفع الدية مع بذل قسم  
 للمصاص وتخييره لا ينافي رضا الاخر في غير الواجب وهذا كما  
 يقال للداين خذ دينك ان شئت وادفعه وان شئت وادفعه  
 وان شئت ورضاه ومعلوم انه لا يأخذ حقه الا برضى الدايون  
 وهذا اشابع في الكلام من الا ترى الى قوله صلى الله عليه وسلم

لا

لا تأخذ الا سلمك او ليس ما لك اي لا تأخذ الا سلمك عند  
 المعنى في العقد ولا تأخذ الا ليس ما لك عند التقاضي فيه  
 ومعلوم انه لا يأخذ ليس ما له الا برضا الاخر لان التسليم لا  
 يتم الا باتفاق قهها فاذا كان المراد بالحدوث ذلك واحتمله  
 لا يبيح له ويدرك على ذلك ما روي عن ابن عباس رضي الله  
 عنهما ان القصاص في بني اسرائيل لم تكن الدية فتاة الدية  
 كان القصاص في بني اسرائيل لم تكن الدية فتاة الدية  
 لهذه الامة كتبت عليكم القصاص في القتل الدية فمن عوفى  
 من اخيه شي قال بن عباس الغواني تجلس الدية في الحدود  
 اخبرني بن عباس رضي الله عنه ان الامة تسقط ما خلع الله عنها وعليه  
 بنى اسرائيل قوله الولي الدية من القاتل وترك القصاص واكتفى  
 للولي قوله الدية اذا بذلها القاتل تخففت منه الله تعالى ومن خففت  
 ثنائيا له وله الشافعي وافقه بان لوله الدم خذ المال بغير  
 مرضي القاتل مع بذل القاتل القصاص ويرفعه ظاهر الآية وادفع  
 ما خرجها البخاري عن انس بن عمته الربيع كسرت ثيابه  
 حارية من الانصار فقال صلى الله عليه وسلم حين اختفى  
 اليه كتابه الله القصاص ولم يخبر ولو كان المال واجبا  
 اذ من وجب له احد الشئتين على الاخر لا يحكم له باحدهما  
 معناه وانما يحكم له بان يختار بينهما ما قد صرح عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم ان العمد قود الا ان يعفو الاوليا فثبت له احد الشئتين  
 قتلا وعفو ولم يشمت له ما لا يحال فانه قلن اذا عفا عن  
 الدم لياخذ المال فكان عافا ويتناول لفظ الآية قلت ان كان  
 الواجب احد الشئتين في آخر ايضا ان يكون عافا يترك المال  
 واذا عفا فليخذ هذا لا يخفى لولي عند عفو قتل واخذ المال

وهذا افا سد لا يقول به احد على انه لو كان الولي هو الخالق بترك  
 القود واخذ المال فانه لا يقال فيه عني عنه فالقصاص هو  
 الواجب الاصل لا ينزول بالعدول عنه الى المال بل لا عنه  
 معاوضة ولا يجبر احد على المعاوضة كما في سائر الحقوق  
 ولهذا لو ترك الولي القصاص حال خزيه الدية كما دار وغو  
 من الاعيان لا يحل القاتل على الدفع وان كان فيه احيا نفسه  
 ولو مات القاتل قبل القصاص والقصاص يطالب بالدية في  
 تركته وعلى ما ذهب اليه الشافعي يطالب الدية من تركته لا من  
 عنده احدا تسمين ومع فوات احدى وهو القصاص لا نفوت  
 الدية وهو خلاف ما قرئناه ولا نسلم ان المصنف الذي ذكره  
 الشافعي جرح على الشراحيث يدخل في ملكه من غير رضاه  
 وانما نقول باننا اذا تركنا الشرايع القدرة عليه ومات ولنا نقول  
 فيها ايضاً باننا لم نجعل نفسه مع القدرة عليه وما قولنا في  
 الاذى قد يضمن بالمالك في الخطا فنقول في جوابه اما وجوب  
 الضمان في الخطا ضرورة صوت الدم عند الاهدار لا باعتسا  
 انه مثله وهذا لانما تضررت العقوبة وهو القصاص  
 تكامل الحناية صير له صوت الدم ولو لا ذلك لتخطا اليه من  
 الناس وادعى الى التقافي ولان النفس محترمة فلا تنسحق  
 حرمتها بعد ما خطى كما في المال فيجب المال صيانة لها عند  
 الاهدار ولا يقال وجوب القصاص لا ينافي وجوب المال ولا الد  
 اليه من غير ضيق في الاتق ان رجلا لو قطع يد رجل من يده  
 ويد القاطع مثلاً فاقطع يده بالخير ان شاء اخذ الاشب و  
 شاقطع يده مثلاً وكذا لو عني احد لا وليا لخلق الباقيين

ول

كزيت

في القصاص ووجبت لهم الدية ولو لا القصاص بالحناية  
 لما وجب بغير رضاهم لانا نقول انما كان بهم ولم ننقض  
 استيفاء حقهم كما ملكوا ولا مع القدرة على الاستيفاء  
 فلما لم نلزمنا ذلك استفدنا من الزيلعي وغيره ومن جهة  
 تنسحق على الخلاف في هذه المسألة انه لو قال الولي القاتل  
 عفوت عن القصاص كان له المطالبة بالدية عند الاهدار  
 الشافعي غير رضاه اما عندنا فلا مطالبة له بها عند العقوبة  
 معناه في مقابلة الدية ورضي بدفع القاتل فيصير تركه  
 المالح صلحا ولو وصليته كان الصلح بمنزلة الدية او العتق  
 كما لعنف الحتاف وفي جوهرة فترانه اذا صلح الاوليا على مال  
 جاز فليد كان او تبرع من حنسن الدية او من غير حنسنها  
 حالاً كما اننا وجدنا الشراحي في القصاص فقول المجدد  
 وقال الشافعي في القصاص عتق بالخطا بل وادعوا لانه  
 الحق لا يبرر وهو في القصاص فترانه اذا صلح الاوليا على مال  
 اشار اليه الشافعي بقوله لانه اية قتل المجدد ولعله وقع في بعض  
 النسخ لانها فتاها السدا احد انث باعتسا لانها كبر ومحمض  
 وفي الكفاية معنى العبادة فلا ينافي بها يعني ان الفكرة دائرة  
 بين العبادة والعقوبة فلا بد من ان يكون سببها ايضاً دائرة  
 بين الخطا والاحقة لتتعلق العبادة بالمال والعقوبة  
 بالخطا وقيل الحمد كبره محض فلا ينافي كونه كساً للمال  
 مثل الزنا والسرقة والربا فانه لا تتعلق الكفاية بها لان  
 العبادة صفة القسولية فلا ينافي سبب احباب مثلها في مثالبه  
 كبره مستدعية للرحمة ودية وهذا معنى قوله فلا تنافي طائفة  
 التقافي بها اي الكبرية ولا يكتف قساسة على الخطا لانه دور  
 في الاثر فشرعيتها لدفع الاذى لا بدل على اذنه الاعلى لان

ير

في قتل العمد وعيدا محكما فلا يمكن ان يقال يرتفع الام فيه الكفارة  
 مع وجود التشديد في الوعيد بنص قاطع لا يشبه فيه ومن ادعى  
 ذلك كما منه حكما بلا دليل ولا ان الكفارة من المقررات فليعلم  
 اثباتها بالقياس على ما عرف في موضعه وان قوله تعالى فجزاؤه جهنم  
 الاية كل موجه اذ هو يدرك في سياق الخبر الشرطي فتكون  
 الزيادة عليه نسخا فلا يجوز بالراي ان يلي وقد استشكل  
 هذا بان صيد الحرم كبير محضه ومع هذا تحب فيه الكفارة  
 وقد اجيب عنه بان جهنم على المحل ولهذا لو اشتركت  
 حالا لان قتل صيد الحرم يلزمه جزاؤه ولو كانت خيابة  
 الفعل لوجب جزاؤه والخيانة على المحل يستوي فيه لعدم  
 والخطا وناقش قاضي زاده في تحللة الخنزير على هذا الخواب  
 وقال ان سلم كذا قتل صيد الحرم كبير محضه فالخواب غشوف  
 للسؤال لان فيه قد انبسطت الكفارة بالكبيرة سواء كانت  
 خيابة على الفعل او خيابة على المحل وانهم قد عرفوا في كتب  
 اصول الفقه ان الكفارة جزاؤه من كل وجوه لا جزاؤه المحل  
 أصلا وقد استشكل ما ذكره الشارح بما لو زعموا في غير  
 في نهار رمضان ففمنعني كونهما كبيرة لا تحب الكفارة في  
 لصورتين واجيب بان الكفارة تحب فيها للوقار والنجاسة  
 على لصورته وفيه جهة الاباحة من حيث دفع الشهوة  
 فان قلت ان القتل بالثقل حرام محض لا يوجد له جهة  
 لا اباحة فليحذف الكفارة فلا فيه شبهة لفظية  
 جهة ان المقتل ليس له ثلثان للثابت واما الثانية  
 جهة ما لا اباحة والشبهة تكفي لاثبات العبادات لا ككفي  
 لدفع العقوبات كذا في حواشي الهداية قلت لكن في المعانيه  
 بان المتخصص لو قتل مملوكه وقتل ولده المملوك لغيره عمدا

كان

كان عليه الكفارة قال الشيخ الرضوي هو كما رتب على  
 لا اطلاقاتهم قال في العنايه سور وجه النصاح ومن  
 يجب كالا ب اذ قتل بتمحمد انتهى قال والمظاهر ان عمدا  
 اطلاقها ما استدلوا به ولا ان ما عليه الموت والشرع مودع  
 على ما في الفتاوى والمثل الثاني من انواع القتل يشبهه  
 بفتح الشبي والبا ويخوز ان يكون بكسر الشين وسكون الباء  
 في نظيره سمي شبه عمدا لان فيه معنى المورية باعتبار  
 قصد القاتل الضرب ومنه الخطا باعتبار عدم قصد  
 لقتل لانه الاله التي استعملها ليست الاله القتل والعاقلة  
 يقصد كل فعل في كل فعل بانه فكانه خطا يشبه لعمدا  
 سمي خطا لعمدا اتفاقا وهو ان قصد به لغيره  
 اية ما لا يفرق الا جزاؤه وخشب كبيرين عنده خلاف  
 لعمدا قال في شرح الطهاري واما شبه الممد فهو من جنس  
 شبي يكون القالب فيه الهلاك كتحللة القصارين والحي  
 الكبير والعصا الكبير وتغوه فاذا قتله به فهو يشبه  
 الممد عند ابي حنيفة وعندهما هو عمدا واما اذا لعمدا  
 قتله بعصا صغيرة او حجر صغير وليطة وكل ما لا يكون  
 القالب فيه الهلاك كالسوط ونحوه فهذا شبه الممد بالاجماع  
 واذا تابع الخبر حتى ما في فهو يشبه الممد عند ابي حنيفة  
 وعندهما هو عمدا وقال محمد في الأصل شبه الممد ما يهدض به  
 بالعمد او السوط والحجر وروي الحسنه عن ابي حنيفة في رجل  
 ضرب رجلا بعصا فقتله ان ذلك شبه الممد ولا يورما لا يح  
 فقتله وكذا لو ضرب به بحجره وعود وكذا لو كره اذ وحده  
 فمات ساو جاته او عضفه فمات من عضفه فمات فذلك يشبه  
 الممد انتهى وفي شرح الجوى عن خزانة المقتبين ولو لم يرد في



يروى من طريق جيل او سطح لم يقتل به وفي المحيط اذا القاه من سطح  
 او جبل او القاه في بئر فعلى قوله ان حنيفة سرح هذا خط البر  
 واما على قولهما ان كان موصفا برصه منه النجاسة فان فهو  
 خطأ العهد وان كان لا يخرج منه النجاسة فهو غير محقق يجب  
 القصاص به عندهما انقضى وفي خزانة المعتنق ولولوى  
 ثوبا فضر به على راس رجل فاصححه وجب القصاص ولو  
 كان من ذلك لم يجب القصاص هذا ما يجب القصاص في سببه  
 دون مسببه وعلى عكسه ما لا يجب في سببه ويجب في مسببه  
 ان يهرشه بالحد يد لا يجب القصاص ولو وجب القصاص  
 وما يجب القصاص في سببه ومسببه ان يشبه موصفا غيره  
 يجب فيها القصاص وان كان من ذلك فكل ذلك يجب القصاص  
 وعلى عكسه ما لا يجب القصاص في سببه ولا مسببه ان يخرج  
 عكس عظم فهو لا يجب القصاص ان شوى ولو طين على  
 انسان بيتا حتى مات جوعا وعطشا لم يضره وقا لا عليه الا  
 لانه سبب يورث اليه التلف فوجب الضمان وهو المختار  
 زمانا لمنع الظلمه من الظلم انتهى وقد ورد ليل الامام ابي  
 حنيفة وجوابه على ادلة من خالفه قبل قول المالك ومحمد  
 الاثر وموجبه لا يخرج من القتل تعد الضرب كما في الهوان  
 وسيأتي عن الزبلي ما يقتضي ان عليه اثم الضرب لا القتل  
 وموجبه الصفه فانها لا نه خطا نظرا الى الالة فدخل تحت  
 قوله تعالى ومن قتل ظل حنفا خطا الالة في النسخ وذكره  
 النهاية انه صاحب الايضاح قال في الايضاح وجد في كتب  
 اصحابنا لا كفارة في شبه العهد على قول ابي حنيفة وان لا يضر  
 كما لم يمتناه وتباهيه يمنع شرع الكفارة لان ذلك من باب التخفيف  
 وجوابه على الظاهر ان يقول انه اثم اثم الضرب لانه قصد لا اثم

القتل

القتل لانه لم يقصده وهذه الكفارة يجب بالقتل وهو منه مخفى  
 ولا يجب بالضرب الا ترى انها لا يجب بالضرب بدون القتل ولكن  
 يجب قللا عندا اختما عينا ايضا في الوجوب الى القتل دون الضرب  
 يزبلي ودية مغلفة لما روي في ذلك واما وجبت عندها  
 لان كل ينة وجبت بالقتل بتدلا بمعنى تحددت من بعد مرمى  
 على العاقلة اعتبارا بالخطا والدية المغلفة مائة من الابل  
 ايا عامف بنت مخاض الى حد عمر واحتوز نابتونا بحد يني  
 بعد عن دية وجبت بالصلح في القتل العهد وعن دية وجبت  
 على الوالد يقتل ولده عمها فانها لم تحب ابتداء اذ الواجب  
 ابتداء فيه القصاص لان الله سقط لحرمة الابوة فوجب الدية  
 صيانة للدم عن المهدور وعن دية يجب باقرار القاتل بالقتل  
 خطأ وكان قد قتله محمدا فانه في هذه الصورة يجب الدية على  
 القاتل في ماله وقد روي ان عمر رضى قضي بالدية في ثلاث  
 سنين على العاقلة بحضور من الصحابة في شبه العود  
 يخالفه احد المروى عنه كالمروى عن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم لانه لا يعرف قبا وحاصله انه كان خطا لا حق  
 الاثم وصفة التفريط في الدية اذا كانت من ابل ولو  
 قضى بالدية من غيرها لم تغفلت قهستانا في سبجي في كتاب الدية  
 تفسير ذلك اية الدية المغلفة بالواجب القتل  
 لشبه اية لشباهة شبه العهد بالخطا نظر لانه حيث لم تكن  
 قاتلة في العاقلة ولعدم الممانعة الا ان فتكر القتل منه  
 اى من هذا القاتل يقتل كل سرق بنحو العصابة على انه  
 لا تقصص فيه فلا ما يجوز قتله اى قتل هذا المعتدي



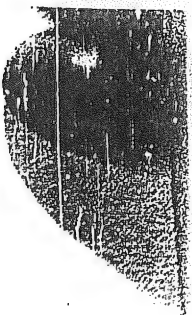
سياسته اختار . . . . .  
موجب القصاص بيني واداريه عمنو باله جازية وجب  
عليه القصاص ان كان من تراعى فيه اما ثلثة نفس هم دون  
النفس منه عهدا كان في النفس لان ثلثة نفس خفيف  
بأخلاف الالة وادون النفس ليس كذلك وثلثة من نوع  
القتل حد وقرابي قتل الخط نوعا خاصا في القصد وخط  
رذ العمل لانه ياخذ في نفس المداخل في القصد وخط  
غلطا حال لونه قد ضمه فيه . . . . .  
اي المرمى للصواب . . . . .  
لانه لو خطي في الفعل حيث اصاب ما قصد فيه وانه خطا  
في القصد اعم في الظن حيث ظن المسلم حريا والادمي ضررا  
فقد الشافعيون وصاحب المختار وقاوا لو ارمى الى من ظن  
كفر فخطئه القصاص الاقر منه من قصصه لابس وعقوه فاذا  
براه في زعم الكفار فان كان دارا للزيم وفي صف الكفار لم يحكموا  
مطلقا ولا الالية على الاظهر وان كان في دار الاسلام قصر  
فان عده حريا فوجها ن والا صح انه لا يجب القصاص وان  
يبده حريا لكنه منه حريا للونه ان يرى عليه زعم الكفار وجب  
القتل على الاظهر والدية والتجارة قطعي لان الظاهر انه  
لا يد على الاقتصار باسلام او امان فان طلق المم يعني صاحب  
الجمع في مقام هذه التفاضيل وسبب الظن علمه كذبة قبل التي  
قال لا اسمعي . . . . .  
فهيها هو الخطا في زعم المقدسي . . . . .  
الفعل كما يرى الشخص . . . . .

المجتهد يهدى وان يرى صدقاً في صحتها الرمي بالسهم  
عنه ما تقتضيه في الحقيقة لم يقتصر على الادب بل كان قصد  
رأي الرمي والصيد المتحقق ولكن السهم اخطأ قصدته وهذا في  
كونه خطأ أو كونه من الاول لانه اذا وقع الخطأ في الفعل فوقعه  
في القصد بالاول وفي المحيط ولو لم يوقعه في القصد فوقعه  
موقعه فهو صحيح ولو لم يوقعه في القصد فوقعه في القصد  
فكان في المحيط او كذلك من قبل الخطأ في القصد فالرمي شخص  
غرضاً كالصواب صاب السهم الرمي ثم يرجع السهم عنه واصاب  
رجلاً اخر وقتله او رمى الى عرض فاصاب الرمي ثم رجع السهم  
عنه الى عرض الرمي الى ما وراءه فاصاب رجلاً وقتله او رمى  
بهم وقصد رجلاً كنز مثلاً فاصاب بالسهم غير النكر ومثلاً  
او رمى السهم واراد الرمي يد رجلاً يد يد يعقوب بن زيد مثلاً  
فاصاب السهم عنق غيره كعمرو مثلاً فقتله فهذا القصد من  
قسم الخطأ في الفعل وقيد بقوله عنق غيره لانه لو رمى  
سهمه واراد ان يعقروا ذلك السهم على زيد يده فاصاب السهم  
عنه يد يعقوب بن زيد فقتله فهذا القصد في البقاء اذا  
قصد راسه بالوصف فاصاب عينه فعليه الارش في ماله لانه لم  
ضربه ولو كان له ان يقطع يد رجل في قصاص له قتله فارد  
ان يضر يده بالسيف فاصاب اليد من المنكب فافاء فقتله  
في ماله لانه عمد مخض ولا قصاص فيه لانه كان ان يقطع  
كفنه كذا في المحيط او رمى سهمها واراد الرمي رجلاً كنز فاصاب  
السهم حاجباً ثم رجع السهم فاصاب ذلك السهم ذلك الرجل  
الذي كان اراد الرمي اليه وهو زيد فيما صوراً فهو خطأ في

تعمل لانه اي الرمي بريمية اخطا في صابته السهم الحاطط لانه لم  
يقصد اصابته الحاطط ولا بل اصاب الحاطط بغير اختياره ورمى  
اي السهم من الحاطط او اصابته لم توافه ولا سبب اخر والحكم  
يضاف لآخر سابه وجوا فنهذا الاعتبار لاطلق عليه الخطا  
والا فلو نظرنا الى السبب الاول وهو قصصا الرمي اصابته من  
صابته السهم بعد الحاطط لكانا نجعله عمدا لكن ذلك بقصده الاول  
خطا باصابته الحاطط فكان السبب الاول لم يوجد اني كان عمدا  
المحيط قال ابن كمال في ايضا ح الاصلاح ولذا توسعة من  
يبه خشية اولينة تقتل صاحب اليد بسبب ما سقطينا به  
رجل وكذا المرة يتخفف الخطا في الفعل والى انه لا قصد فيه  
في وقوع ذلك من يد وفلا عن ان يقصد قتل احد كني سياتي  
قريب عن المحيط انه من قبيل ما جرى مجرى الخطا فكلام صدر  
الشرعية في شرح الوفاقية حيث شرط قصصا للفعل في الخطا فيه  
ما فيه بدعي منقوض بما تقدم مرصن مسألة مالوري غرضافا  
صا به لم يرجع عنه او تخا وزعمه الى ما وراه فاصا بمرجلا فانه  
يتخفف الخطا في الفعل مع انتفا الشرح المذكور في العصور بين و  
كذا مسألة سقوط الخسبة او اللينة ينبغي عننا ان قصد انض  
ولم يرمي فلسفة على راس رجل فاصا بالرجل فهذا خطأ كذا  
في المحيط وفي المنظومة الوهبانية وقاصد شخص با رسال  
سهمه انا اصاب السهم خلا فانه غير من قصد له الرمي فذا  
اي هذا القسم من القتل يسمى خطا واعتقل قتل الرمي قصصا  
فيه اي في هذا التصوير معذري معتذر لعدم ما يوجب حيث  
لم يقصد الرمي قتل من اصابه السهم قال السيد حمدا فظفر فصل

صا

يعتبر ادعاء الظن ولا بد من تحققه ولا فنان تقوم عليه بين  
وفي الهندية رجل قال انا ضربت انسانا بالسيف فقتلته قال  
ابو يوسف هو خطا حتى يقول عمدا كذا في الثانية ولو قال ضربت  
بسيقي فقتلت فلا تا بشر قال انما اردت غيره فاصته دعي عنه  
القتل كذا في المحيط وفي خزائن المفتين رجل اقرانه قتل فلا تا دعي  
او قال بسيف ثم قال انما اردت غيره فاصته دعي عنه القتل  
ولو قال ضربت فلا تا بعد مدة فقتلته ثم قال اردت غيره فاصته  
لم يقبل منه ذلك ويقتل وفي الظهور دعي او انه قتل فلا تا بعد  
او قال بسيف ثم قال اردت غيره فاصته لم يقبل ذلك منه  
يقتل وهذا مخالف للمسألة الاولى التي نقلناها من خزائن الفتنين  
والذي يفهم عما قد مناعنا الى اننا انه يقصد قتل الظن لاني  
دري المحر الذي هو القصصا وفي الخلاصة قتل رجل فلما طلب  
منه انقصا قال انه ارته لا يسمع قال لو صدقتا في ذلك يودي  
الى فتح باب العدا ولا لانه العدا بين الناس غالبا يتحققه والى  
عظيم خلاف المال وكذا لو قال قتلته لانه قتل اي لا يسمع منه  
ذلك وفي المستحق ولو قال قتلته فلا تا باسا فانا متعدي فتم قال  
كان معي غيره لم يقبل وقتل به ولو قال قتلته فلا تا متعدي فتم قال  
فلما اخذ يد لك قال كنت غلاما طريدا وقتلت وقتل به ولو قال  
ضربت فلا تا بالسيف متعدي انما قال لا اريد ما مات منها ولا لم  
يقتل وفي مستحق ان لا يسبجني او يقتل رجل عمدا او اخر كذا  
وقال الولي قتلته له ذلك ايت فله ان يقتلها ولو كان يشهاد  
لم يشهد وفي لو لو الحجة ادعى انه دعي وهو ميت يفتن  
الدية ولا يقتل استحق ان لا ندعي الشبهة وفي الخاتمة اخر



فيما مل

القاتل انه قتله خطأ وادعى الولي انه كان عمدا كانت الدية في مال  
 القاتل ليرثه المقتول ولو قال القاتل مات من نرس حية او لدغة  
 عقرب او من ضرب رجل اخر بالقصي وقال الولي مات من ضربك ف  
 لقول القاتل وعليه نصف الدية انتهى وثا صد شخص حالة النور  
 من قصد شخصاً فاعاد بهم فنظرنا ميت ذلك الشخص  
 المربي بذلك المهر فقضى من الرأى لقصد ان القاتل سال دمان  
 ايه من ذلك المربي القاتل يهد الذي في الوهانية ينظر وفي القاتل  
 انه لدم اظهره واساله قال الماشي والتطوما وجه النفيس كما  
 النعم وقد مر ان الابرة اذا اصابت المقتل فبها القود وتلوه وجهه  
 ان تحمل القصد غير مقتل واذا كان غير نكر دم نفسه يسيل  
 يكون موتة منقوبة باليد انتهى الرابع من انواع القتل

اي محرم الخطا

ولكن سقط من سطح على انسا فقتله او سقطت  
 من دبه لينة او خشية واصاب انسا فقتله او كان على دابة  
 فوطيت انسا كما في الهندية عن الحيط لانه معذور كما في  
 وفي التبيين ان هذا ليس خطأ حقيقة لعدم قصد النائم الي  
 شيء حتى يصغر خطأ المقصود ولا وجد فعله حقيقة و  
 عليه ما تلفه فعل الطفل فحمل كالخطا لانه معذور كما في  
 اي موجب هذا النوع من الفعل وهو الخطا وما جرى  
 مجراه ولو في حق عبيد فلا يتساوى الى الوهم من كون العبد لا  
 ان يكون ما ذكر من قبيل ضامن الاموال فلا يكون على القاتل  
 افادة بن الكمال لقوله تعالى فيه فتعير بقرية مودة  
 ودية مسلمة الى اهله الى قوله فانه لم يجد فصيا وشهدت

منه بغير

جبر

مرك

مشتا بيمين قاله في البرهان ولا اطعم فيها لان غير شرع في كفارة  
 القتل لان الله جل ذكره لم يذكره واشادات الابدال بالراى لا يجوز  
 وقال الامام ابو منصور في اشراط الامان في تحرير الوقيصة  
 اختلف في معناه قيل انه تلف نفسا خلفها الله تعالى لها و  
 فوجب مكانها نفس مومنة لتعبد الله على ما عصى تلك كنى  
 لو كان التاويل هذا لكان يجب في العمد ما يجب في الخطا لوجود  
 ذلك المعنى كنى وجب لالا لك كنى تخطا وتشد يد اعلم بما  
 تلف نفسا لم يرد له فبها في ذلك والله تعالى ان يوجب على ما  
 مشا ما شئت من غير ان يقال لم وكيف والثا في انه اوجب  
 عليه ذلك لان الله تعالى ابني القاتل نفسا مومنة فوجب عليها  
 القصاص فوجب عليها مثلها رقية مومنة انتهى  
 القصد للخطا وهي الابل اخاها الحديث ابن مسعود روى  
 الخطا اخاها عشرون حقة وعشرون جذعة وعشرون بنت لبون  
 وعشرون بنت مخاض وعشرون بنت حمام او الف دينار عليه  
 الاجاع او عشرة الاف درهم حموي وموجب لان  
 البطل كنى دون اثم القتل وانما ياتر ترك التحريم في اثم  
 شرع الكفارة يورثه بالانحر يعني باللفظ الكفارة يني عن  
 ذلك لانها سائرة ولا ستر بدون الانحر بل في السداد جد  
 هذا فيما اذا قصد ما حاد او اقلو قصد قتل شخص فاصاب غيره  
 فقتله فالخطا هو ان اثم هذا اشد من قصد سباحه وهل هو  
 اثم قتل جبر لوليه تعالى اعلم انتهى فان قلت كيف يلزمه  
 الاثم ولا قصد منه قلت يلزمه لترك العزيمة  
 اي لترك التحفظ والتثبت فيما تم بقصده ترك التحفظ فيما



لو قصد مباحها واما الصورة التي ذكرها السيد احمد فبما لا يخالف  
حيث قصد قتل نفس مصونة لا بالقصد قتل جرمي فبما تم  
التوكيد والتثبت والله تعالى اعلم الخا من من انواع القتل  
في غير ملكه اذا لم ينجم غيره واما  
اذا اخذ غير فاعطى به انسا ن فالضمان على الذي تعا له نعمة  
فعل الاول فكل من هو لتسبب وقوله في غير ملكه فقد لا يخفى  
والوضع دبر واحترزه عما لو كان في ملكه ولم يحصل منه قد  
بالفعل فلا دية ولا كفارة وقوله نفرا من السلطان لان  
اي عن شة الطحا ويبدأ المبدأ بالسلطان ما يعرض اليه ولا بد ان  
يكونا على من الناس فلم يكن على مخرج فلا دية عليه كما في سكتين  
واقاد عارة التمثان ما وضعه في طريقها العاقلة با ذا السلطان  
لا ضمان عليه لان التطرف في الامور العامة للسلطان لئن لو  
وضعه في ملك انسا ن فيعتبر ان المالك لا السلطان ان ذو  
لايته كالمالك والسلطان لا يتصرف على الناس في املاكهم وهذا  
واضح رجحي وكذا يصون من القتل بسبب ما لو مات انسا ن  
بسبب وضع واضع حشية على قارعة الطريق وعوضه  
كوضع اجار واجو ما لو عثر به انسا ن تكون سببا لا لا ف  
وكذلك قسور يطبخ فضض من تلف به كما اقول به قاري  
الهداية وكذا اذا رتب التطريف قبل مطلقا وقبل ان يضي  
لوحا لما عثر على الرتب ولم يعلم به كان ليللا والمال راعى وقيل ان  
رتب بعض الطريق وا مكن المروء في الحال ولا ضمان  
ان رتب فبما حانوت با دن صاحبه فالضمان على الامر استحب  
كما مر في النصب ولو تعلق في حجر فيسقط في رتب حشية

فالنضار على واضع الحشية ولم يصعبه احد فالضمان على النضار  
وكذا لو رتب بما صنف رجل فربح في البر فالضمان على  
الصاحب ولو لم يضر فقل للحر ترخا نة الا اذا منى  
الحشي عليه على البر ونحوه بعد عمله بالخروج ونحوه  
ونقل الرتب في حاشية النسخ عن الجوهرة قالوا واضع  
انما يضمن بذاتك اذا لم يسهل المشي على الخا واما اذا منى  
المار ذريك لا يضمن لانه هو الذي جنى على نفسه بتعدي  
المروء عليه وفي الترخا نية نقلا عن السفنا ن من خزانة  
على قارعة الطريق بما اخرج طر يرو حه ورتب من اجد  
الحا نين الى الجا نة الاخر جنى وقع فيه ومات لا يضمن  
الحا نية انسى والقول قول الخا نة اسقط نفسه  
استحب ما جوهرة اي موجب القتل بسبب  
فخطا كما وقع الحشية فيه فحب فيه الدية صيانة لا لا تقس  
فتكون على الخا نة لا القتل بهذا الطريق دون القتل  
ما خطا فتكون معدون فحب على العاقلة تخفف عنه  
كما في الخطا نة وليا لودم القتل منه ما شدة ولهذا  
حب ولا يتوب عليه اهر القتل بل انم الحشية وضع  
في غير ملكه دبر اي يجمع ما تقوم من  
انواع الفتن المذونة في  
على مورثه عكفا استكمال ما لو كان الجاني على مورثه  
صنيا او محتونا فلا حرم للميراث كما في الثانية ولعظها  
صني قتل با دة محمد لا تحب عليه القصاص وتحب الدية  
على عاقلة ويرث الصبي وكذا المحنوت وذكر في الشهادة  
على الجانية الا ان القتل بسبب قاتل الجا نة او الرابع ولو كان

عاقلة بالغا ومات بسبب الميراث والموصوع موريته فانه لا يحدر  
الميراث لعدم قتله مباشرة لانها باقتضال فعل من القاتل بالقتول  
ولم يوجد وانما اقتضال بالارض وانما المقت باللباس صون الدم عن  
الهدر على خلاف الاصل فبقي في الكفارة وحرمان الارث على الاصل  
والحقه الشافعي بالخطا في حكمه لان الشرع اتركه قاتلا وتلا وتلا  
القتل منه معدوم حقيقة والشرع جعل للمقتبب كالمقتول في  
حق ضمان الدم صيانة للدم عن الهدر لا فيما سبقه من الكفارة  
وحرمان الارث **فخرج** قال في المولود لجدته صبي مات في  
الما وسقط من السطح ان كان بن سبع سنين فلا شيء على احد كونه  
تقاردا على حفظ نفسه عن الهلاك وان كان صغيرا لا يعمل شيئا  
فهي الى الدين الكفارة ان كان في حجرها وان كان في حجر احد عيها  
فعله الكفارة هكذا ذكر في الموازلة لان الحفظ عليها واجب  
فان تركها الحفظ حي صلى صليها كرها اهلها وهذا هو الخبر  
ابن حجي وقال المولود اسم انصهار عليها الاستغفار ولا فرق  
عليها لان الكفارة لها تجب اذا اتصل به فطرا وان سقطت يده او  
ذلك لا تركه ان من حفر ثوبا على الطريق فوقع فيها انسان فمات  
او كان سائعا او قادرا للداية فصاب انسان فمات كفارة كفارة عليه  
فهذا ولي ان لا يحب عليه شيء انتهى **فوقله** عليها استغفار  
قال فافضل ان هو الذي يجرى في الخافيه قسلا النفقة امرأة خرجت  
من منزلها وتركته صياح المهد فسقط المهد ومات المسمى  
لا شيء عليها لانها لم تفصح اخبر وفي القضية من بان حنا  
الصبيان امرأة تركته ولدعا عند امرأة وامرهما تحفظ حتى  
ترجع فذهبت وتركته فوقع الصغير في النار فبقيها الدية للام  
ان كان ممن لا يحفظ نفسه ولو اوردت صبيته فوقفت في الماء فمات  
فان عاقبت عنه بصرها فماتت والا فلا كفارة عليه المحجب

فيمّا اي القتل الذي يوجب النود فتقتل النفس  
اي قتل الثالث به بدل القتل من اذ القاتل بالقتل  
قتله كما في التاموس ونا اي والقتل الذي لا يوجبه اي  
النود اي القصاص قال في الشبهة في مارة  
قصص وفي حديث عمر رضي راي رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يقص من نفسه يقال قصه الحاكم يقصده اذا  
ملكته من اخذ لقصاص وهو ان يفعل به مثل ما فعله من  
قتل او قطع او ضرب او جرح او قصص من الاسم اي اسم الجرح  
انتهى فتفسير النود بالقصاص تفسير بالاعم وقد  
اطلق حاشيته الذين القود على ما دون النفس فقال جرح  
بين النود والارش ان كان المظالم امثل وقال في فصل  
الشيء ان ابيه فقتل منه الاول يجب اي لا يرش على  
القتل له المتخصص منه شخص اي  
صالح قال في جودرة والحنن هو اعم يقال حقن  
دمه اي منع من ان يسفك والحنن عند وهو لا يخرج  
عن المنع بالنظر لثالثه درري لا مطلق فتخصص  
من القاتل يقتل وجب عليه القصاص اذ كان القاتل  
غير ولي المقتول لانه يحقون الدم والقتل اليه وان لم  
يكن محقونا بالنسبة لولي القتل قال الواقي والظمان  
هذان اعم من ان يكون قتل الحية ويهدد الاحمال  
عقولا وليا بعد الحكم انتهى وفي هذا اشار الى انه  
لو قتل رجل خرمه وله ولي واحد قتله ان يقتل لقاتل  
قتلا ما سوا فتقاصي ولم يقتل كما في الخلاصة عند  
الطحا وعس وسيضع عند قوله اي الماتت ولو قتل القاتل  
اجنبى وهو سب ولا يستام

3.

قوله

الدفع تمكن الخلل في الوجوب فصارت كما لو جن قبل القتل  
ولولجية ولذا اجت بعد الدفع الى الولي له اي جاز المحل قتل  
قصاصا وظاهره ولو جن جنونا مطلقا لكن لا احتيا طافي  
الجنون المطلق الاكتفاء بالدية والصنف عن الاقتصاس  
الا اذا وجدت رواية صحيحة بالقود وفي العمود واذا  
قتل الرجل وله ولي فلما قصى القاصي بالقصاص قال القاتل  
لوجه شرحت العاقل قال محمد في القياس يقتل وفي الاستحسان  
تؤخذ منه الدية كذا في التترخا فيه من جنح على بن النفل  
احيانا ويصيف احيا في لوقتل هذا الموصوف في حال  
افاقته رجلا آخر يقتل كما لصحيح فان جن بعد اى بعد  
قتل في افا قته قبل القضا والدفع على ظاهر ما تقدم ان  
كان جنونا مطلقا كما كان شهيدا وسنة على اختلاف فهم  
فيه ولولجية سقط القصاص واذا غر مطق قتل بعد  
الافاقه سما في الولولجية وحيث سقط القصاص يجب الدفع  
وفي المستحق رجل قتل رجل ثم عتته وشهد عليه الشهود بالقتل  
وهو معتوه في استحقاقه ان لا يقتل وجن الدية في ما له  
كذا في الحديث قتل عبد مولا عبد لاري واية فيه وقال الفقيه  
ابو جعفر يقتل وفي الخائنة يقتل العبد بمولاة قتل وذلك  
لان القصاص من جهة الامة وهو فيها اجنبي عن الولي  
قال الشيخ الرضوي هذا ما يخبر به المجتهد في مسألة علي بن  
اما مع ما لا رواية فيه عن الامام وبني ربيعة الطهارة الثالثة  
المجتهدين قتل رجل عبد الوقف عمل لا قود فيه لافيه من  
الاضرار بالوقوف بل ينظر ان كان قاتله عبد ايدفعه سيده  
مجانا للمقتول وقضا وان كان قاتله حر اخذت قيمه لمقتول

موت

فانه محقق الدم مادام في دارنا فاذا رجع الى صلبه صار مباحا لدم  
والخزي قال الحوي واحترق بمحقق الدم عن مباح الدم كالزني  
انجمن والحرب والمردة وبالتالي عبد عن المستامن وفي  
التبين وانما شرط كون المقتول محققا الدم على التام  
لستفي منه الا باحة عنه لان القصاص منها ية العقوبة  
فيستدعي الكمال في المناية فلا يجب مع الشهنة ان ي  
وقال الحوي ولا يشك على هذا الحديث لوقتل الاب ابنه  
المسلم عمدا حيث لا يجب القصاص على الاب مع دخوله في هذا  
الحكم لان ذلك من العوارض فلا يدخل تحت القواعد لان  
القصاص مضارع كان واجبا في الاصل ثم انقلب ما لا يكون  
الابوة شبهة في ذم الحمد وهو القصاص وان الابن شهيد  
بهذا القتل وان وجب المأل وقلنا انقلب القصاص  
ما لا تطلى شها وانه كذا ذكره الترمذاني واطلق في الميسر  
قال ولو قتل ابنه عمدا كان الولد شهيدا لا ينسل كذا في القضا  
ولا يشك ايضا ما لو قتل رجل عبد الوقف عمدا فانه لا يجب  
القتل كما في الدرر والحوي والحوي ان الموجه لا يصل  
القصاص وانقلب ما لا راحة نفع الوقف مشر  
ليس اهلا للعقوبات وانه ليس لصبي ومجنون عهد ومن  
هنا شرط وجوب القتل والبلوغ في حال المناية واستمر  
الى وقت الدفع الى الولي لما في البرزخية حكم القاص عليه  
عليك عما قلنا قتل عبد يعقود جنح المحكوم وعليه قبل  
دفعه للولي وقضا هو انه جن جنونا مطلقا انقلب ذلك  
القتل دية لان شرط وجوب القصاص عليه كونه عاقل طاهرا  
حالا لوجوبه وذلك بالقضا ويتم بالدفع فاذا اخذ قبل

2

رجوعا

المتنوله منه ويُسَمَّى بها عبد مكانه وقتلوا بالسوء  
 عن النبي صلى الله عليه وآله ما نصه وجهه ايه وجه عدم القود انشاء  
 منه له حق القصاص لان الوقف حبس العين على يد  
 الواقف عند الامام وعندهما على حكم ملوكه تنال في كل يوم  
 القاتل القيمة انتهى قتل رجل خنته هوروج كل ذاك يوم  
 منه والحاد به هوروج بنت عماله ان شئت اى لم  
 القاتل في مكانه سقط القود لانا بنت القاتل ورثت  
 قصاصا فلا تستحقه على ايها فينطلب دية ولا عذر لوجه  
 من عداه من الرتبة ومطالبتهم القصاص وفيه لو كان  
 في رتبة القتولة ولد القاتل ولد ولده وانه سفل بطل  
 القصاص ويجب الدية انتهى اى ما في البرازيه يجب  
 القود بقتل محقق الدم على التايد ايضا بشرط تناف  
 كولا ديعنى قرابة الاصول فقط كما ياتى لاطلاقه فيه تحت  
 قول الماتت ولا سيد بعده اى او اعلم من ولا دوطيرة  
 نسخة او امر كقوله اقتلني فقتله المامور كزينة تحت الدين  
 من كتاب الدعوى رواه ينف فيما اذا قال له اقتلني فقتله  
 في رواية القصاص وفي ذى الدية وفي شمس المحرم عن الرزوي  
 لا يجب الدية في اصح الروايتين عن الامام وهو قولهم  
 ولو قال يقتلك دى بالى وصره ونفس فقتله يجب القصاص  
 كذا في الخلاصة  
 ابن القاتل والمتنوله كما سيحكي  
 سبب قتل سواكنا مسلمين او ذميين با  
 لاجماع كما في المحدث يقتل الحر سبب قتل عمدا اى قتل  
 عبد غيره لا بعد نفسه ولا يجب عليك بعينه غير ذلك  
 كما في ان القاتل يطالب فيه بقيمة العبد لا بالقود وحقه في

لشأنه فانه قال لا يقتل الحر بالحد بل يقتل القاتل فحقه في  
 قتال الحر بالحد والعبد بالعبد قال فهذا يقتضي تحريم الجسد  
 ومن ضرورة المتأمله ان لا يقتل الحر بالعبد ولان القصاص  
 يقتضي المساواة ولا فسادا بينهما اذ الحر مالك والعبد مملوك والى  
 امارة العترة والمملوكية امارة الحق قال انه تعالى ضرب ابد  
 مثلا عبد مملوك لا يقدر على شئ فلا مساواة بينهما ولا ذلة  
 حيا والرق موت حكما لا ترون انه ينسب الى معتقة بالولد حتى  
 يبرته لانه احياه به ولهذا لا تقطع طرف الرق طرف اليد اتفاقا  
 مع ان الطرف اهون واقل حرمة لكونه تنافا لنفسه لانه لا يجب  
 في النفس وعلى عظم حرمة اولا بخلاف العكس فان تنافا الى  
 نقصان فلا يتمتع كما في المسلم والمستامن ولان الرق الرق الكفر  
 فيوجب شبهة الاباحة حقيقة الكفر فصارت كالاستباحة  
 ولما اطلق قوله تعالى ان النفس بالنفس فانه ما يخفى  
 تعالى كالحكمى كما رواه السيوطي في الدر المنثور عن انجاس جارية  
 ابن النجاس وهو واحد بن محمد بن اسماعيل بن يوسف المازني  
 النجاس النجوى المعروف له تصانيف متعددة منها تفسيره في  
 الكريمر وكتاب اعراب القرآن وكتاب النسخ والمنسوخ و  
 كتاب الشاحة في النحو وشرح المعلقات السبعة وشرح ابيات  
 سيوطيه وطبقات الشرا وغير ذلك اخذ الفروع عن الانبياء  
 وروى اسمها في المجالح ونقط عليه ونفع واقاد واخذ عنه  
 خلق كثير وتوفي في مصر في ذي الحجة سنة ثمان وثلاثين وثلثمائة  
 وكان سبب وفاته انه جلس على درج القيا على شاطئ النيل وهو  
 في ايام زبادة النيل وهو يقطع بالعرض شيئا من القصر فقال



کے کچھ ایسے کرم ہیں جن سے  
ہر انسان کو حاصل ہونا چاہیے

بعض العوام هذا يسمى النيل ليل يزيده فتفعلوا الاسماء فدرهم جله  
في النيل علم يوقف له على خبر قاله ابن خلطكان عند ابن  
عباس رضي الله تعالى عنها ولقط ما في الدر المنثور واخرج  
ابن الجاسي في الناسخ عن ابن عباس رضي الله عنهما والعبد  
بالعبد والانتى بالانتى قال نسختها وكتبنا عليهم فيها  
ان النفس بالنفس الاية كذا ذكره في تفسير سورة البقرة  
ودكر في تفسير سورة المائدة واخرج ابن ابي حاتم عن الحسن  
انه سئل عن قوله وكتبنا عليهم فيها الاية قال هي عليهم  
خاصة قال بل عليهم وللناس عامة وانا ايضا اطلاق قوله  
تعالى في العنقل واطلاق قوله صلى الله عليه وسلم انهم قوقهم  
ايصلح قوله تعالى خذ الحزم والعبد بالعبد معارضاً لا استدلالاً  
به بعد كونه منسوخاً مع ان قوله الحزم بالحزم معاً بل مقيد  
وقوله النفس بالنفس معاملة مطلقة فلا يحمل المطلق  
على التقييد على انه اي الحزم والعبد بالعبد تخصيص بالذكر  
فلا ينبغي اعتدالا بمعنى ان معاملة الحزم بالحزم لا في معاملة الحزم  
بالعبد لانه ليس فيه الا ذكر بعض ما شمله العموم على قوله  
حكمه وذلك لا يوجب تخصيص ما بقي كيف يكون التخصيص  
بالذكر فيما لا عدالة ولودل قوله تعالى الحزم بالحزم على معنى ما  
يذكر لوجب ان لا يقتصر الذكر بسبب قتله للانتى يعني ان  
انه تعالى لا يقتل الانتى بالانتى والذكر بالذكر ثم لا يمنع  
ذلك معاملة الذكر بالانتى كقتل اجمعوا على انه يقتل الرجل  
اذا قتل امرأة عدا كما انهم قد اجمعوا انه يقتل العبد بالحر فكذلك  
بالعكس اذا قتل من دله سبع الحكمس ايضاً وهذا ما انشأه عليه

لنم نعموه وقيل وله اختصاص بالذكور على ما جاء عند الأوجب  
أن لا يقتل الحر بالعبد كذا وقع في نسخ الدرر ورواه العبد كما  
في المنع يعني لو جب أن لا يقتل العبد بالحر لقوله تعالى والعدو بالعد  
ورد هذا إلا ما روي خبره بالاولى بشرائه في ما في المنع حيث  
قال ولنا إطلاق قوله تعالى أن لا تقتل بالنفس والتخصيص  
بالذكر لا ينبغي ما عدنا لأن قلت لو دل لوجب أن لا يقتل العبد  
بالحر عنده قلت لأنه محجب عنه بأنه تفاوت أن التخصيص  
فلا يمنع وهذا ما ذكره المنة الأصول من أن شرط ذلك لا يظهر  
التخصيص أن لا تظهر ولو لم يكن مقتول على المطلوب ولا شك أن  
المقتول عنه وفيه من المنطوق لأنه كان لعبد يقتل بالعبد  
فبالاولى أن يقتل بالحر وهذا يندفع ما ذكره بعض الشرعيين  
من أنه إن دل يجب أن لا يقتل العبد بالحر لقوله تعالى والعبد بالحر  
واحد تعالى على كل واحد ثم إن في مقابلة الآية بالانثى دليل على  
حرها بالعصا من بيت الآية والآية وقائدة هذه المقابلة في  
الآية ما قاله ابن عباس رضي الله عنهما في تفسيره في قوله تعالى  
وكانت بنو قريظة أقل منهم عدد وكان بنو النضير أكثر  
عندهم فتوا صفوا على أن العبد من بني النضير بمقالة حر  
من بني قريظة والآن في منهم بمقالة الذكور من بني قريظة فإن  
أنه تعالى الآية وإعليهم وبيننا أن الجنس يقتل بجنسه على  
خلاف ما فصلت من الجنس جميعا لأنها مستوية في العمى  
أنهى بالدين عتده وبأنه عتدنا وهي المقتدة فيكونا لقصا  
بينهما حسا لا إذا اقتسا ودفعنا لمنزلة من عتدنا المساواة  
في العصمة لما جرى العضا من الذكر والأنثى في نقصان من يجب

باعتبار انه دمي ولم يدخل في الخليق من هذا الوجه بل هو موقوف  
على اصل الحرية من هذا الوجه ولهذا يقتل العبد بالعبد وكذا  
يقتل العبد بالحر ولو كان مالا ما قتل وكل محرم وموته وقبلا  
انكره حكمي فلا يؤزر ذلك في سقوط العصمة ولا يؤثر فيه  
ولو اورد شبهة لما دعي القصاص بين العبد وبعضهم من بني  
ووجوب القصاص في الاطراف يعتمد المساواة في الزمان  
بعد المساواة في العصمة ولهذا لا تقطع العصمة بالشذوذ  
وفي النفس لا يشترط ذلك حتى تزل الصحيح بالزيت وبما  
لمنلوج وذا مساواة بين احراق العبد والحرق في العصمة فظهر  
ان الرق فيها دون النفس لما ان العبد من حيث النفس دمي  
مكلف خلق مضمون بالرب ولا ينافي الفسخ المبني على الموحدة  
وسكون الهمة واسمه محدد على الكاتب الشاعر المشهور صاحب  
الطريقة الانقياد في التجسس الانيس البديع الناصب فلما لزم  
البدعيه من اصلح فاسد لا يغتر جاسده وما من اطلاق غف  
اهتاج ادبه عادات السادات العادات سعاده جدر  
وقوف عند حد ذكر المنية تفكر من الامنية ومن سورة  
ان هذا فلا مة يوم ليعلمها اسناك كل كونه عا مله  
وانا فز على ريقا انا مسله اقرب الرق كتاب الان لم له  
وتوفي سنة اربع مائة شعر خذوا دمي هذا الغزال فاصروه  
انه اسرع البتة بالقصاص او عطا لية بالدية لكن نافي الاول  
ما سياتي من انه من قتلته ونيا في الثاني قوله انا عذرة فان  
العبد لا يحب دينه على مولاه قال الشيخ الرحمتي ليت شعور  
ما سفي الا خذ به مع انه اعترف بانه لا يقتل وهل ينبغي لما سبق  
ان يستقر ابو قاتل المشاعر

مشعر

باعتبار انه دمي ولم يدخل في الخليق من هذا الوجه بل هو موقوف  
على اصل الحرية من هذا الوجه ولهذا يقتل العبد بالعبد وكذا  
يقتل العبد بالحر ولو كان مالا ما قتل وكل محرم وموته وقبلا  
انكره حكمي فلا يؤزر ذلك في سقوط العصمة ولا يؤثر فيه  
ولو اورد شبهة لما دعي القصاص بين العبد وبعضهم من بني  
ووجوب القصاص في الاطراف يعتمد المساواة في الزمان  
بعد المساواة في العصمة ولهذا لا تقطع العصمة بالشذوذ  
وفي النفس لا يشترط ذلك حتى تزل الصحيح بالزيت وبما  
لمنلوج وذا مساواة بين احراق العبد والحرق في العصمة فظهر  
ان الرق فيها دون النفس لما ان العبد من حيث النفس دمي  
مكلف خلق مضمون بالرب ولا ينافي الفسخ المبني على الموحدة  
وسكون الهمة واسمه محدد على الكاتب الشاعر المشهور صاحب  
الطريقة الانقياد في التجسس الانيس البديع الناصب فلما لزم  
البدعيه من اصلح فاسد لا يغتر جاسده وما من اطلاق غف  
اهتاج ادبه عادات السادات العادات سعاده جدر  
وقوف عند حد ذكر المنية تفكر من الامنية ومن سورة  
ان هذا فلا مة يوم ليعلمها اسناك كل كونه عا مله  
وانا فز على ريقا انا مسله اقرب الرق كتاب الان لم له  
وتوفي سنة اربع مائة شعر خذوا دمي هذا الغزال فاصروه  
انه اسرع البتة بالقصاص او عطا لية بالدية لكن نافي الاول  
ما سياتي من انه من قتلته ونيا في الثاني قوله انا عذرة فان  
العبد لا يحب دينه على مولاه قال الشيخ الرحمتي ليت شعور  
ما سفي الا خذ به مع انه اعترف بانه لا يقتل وهل ينبغي لما سبق  
ان يستقر ابو قاتل المشاعر

مشعر

انه كيف ساع له الامر بالخذ وطلب القود منه يقول وقوله  
له اي اقتصوا منه بسبب ما رام من قتله مجرد وقوع  
القتل بالقتل من رام قتله بدون تحقق وقوع القتل منه  
وايضه كيف ساع الاقتصا منه جبرام قول وان وصليه  
كنت يعني انا عبده والمولى لا يقتل بالخلافه عبده لو  
تحققت واما مجرد راد الخيانة فهيها لم يعلم بعد ان يكون  
على بنا الفاعل اي ليعلم السيد الحاني وعلم كونه على بنت  
المفعول اي ليعلم الناس ان الحسن يقتل بالعبث قال الشيخ  
الرحماني هذا الجواب ليدرج عن طريقه الادب والفقعة فلا بد  
لما شق ان يوضح معشوقه ولا يكتف وصفه بعدم الحبس  
لله فضلا ان يطلب القود منه واما منه الفقه قال انا  
وان قتل بالقتل كونه لا يقتل بنفسه وقد عرفت انه  
عبده ورايما يستحسن ان يقال  
خذ والعفو عن من راى باسهم اذن بها قلبي وضربوك  
فلا قود في قتل منولى لعبده وان كان عنده يقتل ولو لم  
يقال وقلت في هذا المعنى  
شكوت الى النعمان من قتل اخي رماني به عندي وكنت له اذني  
كتما اخبره اسأل بهم حتى  
نقال واما بعد استعلم ان شكى  
فلا قود من قتل عبدا حسنه وان كان عنده يقتل ولو لم  
وقال الشامي وقد نظمت في ذلها على الطغاة بالادب  
مرعبة ما الحبس على من احب تقتلت  
دعوا من يرفع القود قد اجمعي وصار من خطا سبيل من عبد  
فلا قود في قتل منولى لعبده وان كان عنده يقتل ولو لم  
قتل لما كانت الفاعل هو منولى فلا وجه لذكره ان كان شريك

يهمون فانه اي الخزال المأمور باخذه رماني بسهمي يقتليه  
على عبد بني خنثائه على موجه القود حيث كانت المحمد وفي  
الاسهم وكانت بالقصد فقد استوفيت شروط القود هذا ما  
يفهم من كلامه السابق واللاحق من قوله ولا تقتلوه اح  
قصاصا اني انا عبده لما قود رديه نفسه لجان عليه نفي  
استيفا شروط القود على انه لا فائدة في اخذه لتنفذ  
الاستيفا بالقود ولتقدر وجوده في العهد غير مولا ثم في  
وفي من صهي لا يقتل المحل العبد يشهد اني قود سائلا  
كونه عبد الجاني لان الخلاف انا هو في ثبوت القود في  
قتل المحل غير لافي قتل عبد نفسه فتأمل وقد عرفت ان  
شدة صيغته وانتم ان اغرامه اوجبت اضطرابه في قوله  
واختللا في حواسه والله تعالى اعلم فاجاب به بعض الحنفية  
وهو ما نقله السمعاني قال سمعت انا على الحسن بن نصر بن  
ابراهيم بن يعقوب الكشي يفتح الكاف وتنشد الشاذلي  
قريه على ثلاث قرآن من قري جرجان ولديها منتهون  
وارهايه وكان قاضيا ملا في مكة يقول سمعت حمدا بن  
ابن عبد الرحمن الخطيب يقول بالبله الامام الحكيم والرحمن  
ابن عبد الرحمن الكشي قال في الفتح المستفيض الذي اني  
وكافي خرة ولا تقتلوه انما انا عبده ولم ارج قط يقتل بالعبد  
فقال شعرا حده  
خذ وابد مني لم قتل لي خطه ولم تحس بطش الله قال كل الجرد  
واشار بهذا الى انه نزل الخط لمصيب لغداة المشركين  
الشهد يد الذي كان يهلكه منزلة الجود من الذي يسيل الدم ثم  
انه

والوصفة والوصف ومحمد وذر وبني ابي ليلى وعثمان البكري  
على جوارق قتل المسلم بالذي يقول له تعالى كتب عليكم التقاض  
في القتل فانه عام في الكل وكذلك قوله المجر بال والعبد الممرد  
والانثى بالانثى وقوله في سياق الآية قف عن قلبه فانه اخيه  
شي لا لالة فيه على خصوص الآية في السلمين ودون الكفار  
لاحتما في الاخر من جهة النسب ولا عن عطف ما انتظمه لفظ  
العم عليه حكم مخصوص لا يدل على تخصيص حكم الجملة  
وكذلك قوله تعالى ان النفس بالنفس يقتضي عموم قتل  
المؤمن بالكل فلا يشترط من قبلنا شريطة ان لم تنتس لقوله  
تعالى اولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده واخرجه  
الذي صلى الله تعالى عليه وسلم على انفس بن النضر بقوله  
يا انفس كتاب الله حق القصاص وليس في كتاب الله الفس بال  
الا في هذه ولو كان منسوخ لم يحج به صلى الله عليه وسلم  
فاحتج به صلى الله تعالى عليه وسلم اذ قد شئنا احدثها لوزم  
الاية لا وشو له علينا وانما اخباره ان قاتل كتاب قاتلنا وقاتلنا  
قتل اعدائنا بني صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يفرق في  
الاية بين المسلم والكا فوجب احكامها غيرها ويدل عليه قوله تعالى  
وست قتل مظلوم فقد جعلنا لوليه سلطانا وقد ثبت الاتفاق  
ان السلطان المذكور في هذا الموضع قد تنصرت الحق وليس  
فيها تخصص مسلم من كافر فهو عليها ومن جهة المسلم  
خطئته صلى الله عليه وسلم ثم يورجح كلمة قتل اعدائنا  
قتل قاتلنا فويل غير انظر ان تقتصر يا اذ المكية ونرا  
ما رواه عثمان وابن مسعود وعائشة عن النبي صلى الله عليه  
وسلم لا يجل دم امر مسلم الا باحدى ثلاث اركان احصاها  
وكفر بعد يمان وقتل نفس بغير تقص وكذا ما تقدم من قوله صلى

واما ما تقدم من قوله وان كان عندي اثم لا لنا الممرد الذي يقتل بالبعد  
انما هو غير المولى فالاولى ان يقال فلا قود في قتل مولى اعد  
والانثى يقتل بالحر والعبد او لا فقتل يقتل في قتل من انثى  
يقتل المسلم خلافا لاي الشافعي يرجح قتل الانثى المسلم  
بالذي وهو موقوف بشرته والثوري والاثرعس وقال مالك  
والشافعي سعدان قتل غيلة قتل به والا لا وجبتهم  
في ذلك ما رواه الشعبي عن ابي جعفر قال سالت عليا  
يرض هل عندكم من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء من الزمان  
فقال والذي فلق الحبة وبر النسمه ما عندنا من رسول الله  
صلى الله عليه وسلم غير الزمان وما في الصيغة قلت وما في  
الصيغة قال القتل ولكان الاسير والا لا يقتل مسلم بكافر  
عن قيس بن عباد قال انطلقت انا واشترالي على ضم فقلنا  
هل عهد لك رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عهدا لم  
يعهد له الى الناس عامة قال لا الا ما كان في هذا اخرج  
كتابا من قرا بصفه فاذا فيه المومنون قتلوا فادما وهم  
ويسوي ذمتهم اذ ادمهم وهم على يد من سواهم لا يقتل  
مومن بكافر ولا ذمتهم في عهد المحدث خرمه ابي ود  
ولانه لا مساواة بينهما لقوله تعالى لا يستوي اصحاب النار  
واصحاب الجنة ولا ان الصنف يوجب التقصا لولا فزنا لبيت  
قال انه تعالى ومن كان ميتا فاحييا ولا مساواة بين  
الميت من وجه ولو من كل وجه بخلاف ما اذا قتل مولى  
ثم اسلم القاتل حيث يقتل به لوجود المساواة بينهما وقت  
القتل هو القبر ولا ان القتل يسبق القتل في الجملة فاذا ورث يهبة  
كالملك يسبق للمولى في الجملة ثم هو يورثه يهبة في الاصل  
من الرضا حتى لا يجد اذ وطبها ملك البين واحايج

ابو



العهد وقد فهد هذه الاحاديث بموتها تشمل قتل المسلم بالذمي وقد  
 صرح عن محمد بن المنذر وعبد الرحمن بن الميموني ان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم اتي برجل من المسلمين قتل  
 معاها من اهل الذمة فآمر به فذرب عنقه وقال اول من  
 في بدنته وهذا الحديث وان كان موثقا من طريقه لكنه قد  
 اعتضد به اروي عن حماد بن عيسى وعبد الله بن قيس بن الربيع  
 فقد اصرح الحصاصي ان الاحكام عن ابن جابر الاسدي  
 قال جابر بن اهل البصرة اتي علي رضي الله عنه رجل من المؤمنين  
 رجل من المسلمين قتل في بيته في الشهور وشهدوا  
 ونسأل عنهم فزكوا فامروا المسلم فافقدوا عطى المحرم سيفا  
 فشا على الحدي فقتل له بعض اهلها رجل في الدية فقتلها  
 وتضع عندنا ايدا قال نعم وغدا سيف واقتل المحرم فقال  
 لهم سبوك او نواعد وانه لا والله ولكني اخبرك الدية قال  
 علي انت اعلم ثم قاله اقبل علي رضي الله عنه على القوم فقال  
 اعطيناهم العهد لتتكون دما وناكدهم وديا فثابتوا  
 وعن ابن ابي عمير ان رجلا من المسلمين قتل رجلا من  
 العباديين فقدم اخوه على حماد بن عيسى فكتب حماد ان يقتل  
 محملوا يقولون يا جابر اقبل فاجعل يقول حتى ياتي القنفذ  
 فكتب حماد ان لا يقتل ويودي وروي في غير هذا الحديث  
 ان الكتاب ورد بعد ان قتل فانما كنت ان نسا الصلح  
 عليه الدية حين كتب اليه من فسان المسلمين وروي في  
 عن علي وعن عبد الله بن مسعود قال اذا قتل مومنا  
 او نصرانيا قتل به وعن مهنا ان حماد بن عيسى ان سرات  
 يقتل مسلم يهودي فهو الا لكلاية كلام الصلح وقاتلهم  
 حماد بن عبد الرحمن بن علي القصاص من عتيد العتية على طابنا

في العبد وقد وجدت نصا الى الدرر والى التكليف لاذن شرط  
 التكليف القدرة على ما يكلف له ولا يتمكن من اقامة ما كلف  
 له الا بدفع اسباب الهلاك عنه وذلك بان يكون ممن  
 التوضي ولا نسلم ان الكفر يبيح بنفسه بل هو اسفة الخراب  
 الا ترى ان ليس يوجب قتلهم لاجل قتله كالتبذير القاتل والذم  
 وقد اندفع الحجاب مقتلا الذمة فكان مقتصوما ولا يشبهه  
 ولهذا يقتل الذمي بالذمي ولو كان في عصمته خلل لما اقتل  
 الذمي بالذمي كما لا يقتل المشرك بالمشرك ومنه  
 يدل على قتل المسلم بالذمي اتفاق الجميع على انه يقتل اذا  
 سرق المسلم حال الذمي فوجب ان يقتل منه لان حرمه وم  
 اعظم من حرمه ماله الا ترى ان العبد لا يقطع في مال مولاه و  
 يقتل به ولو كانت في عصمته شبهة لما قطع كما لا يقطع  
 في سرقة حال المستامن ومما يد له عليه ما وافقنا عليه  
 الشافعي من ان الذمي لو قتل ذميا ثم اسلم الذمي يسقط  
 عنه القود وهذا قتل مسلم بكافر فلو لا ان المسلم يوجب عليه  
 العتق لقتل الذمي انتقاما لدم الا ترى انه لم يوجب القصاص  
 معتبرة بالابتداء فظلم الاموال الذمي الا ترى انه لم يوجب القصاص  
 للامانة على الاب اذا قتله كان ذلك حكمة اذا رقت ابنة القوم  
 من غيرهم فممنوع ما عرض من ذلك من اعتباطه كما منع ابتداء  
 وجوبه وكذلك لو ان مسلم جرح مسلما فارتدت ابنة القوم  
 بانه تعالى ثم ماتت من الجرح سقط القصاص وبكسبه لو  
 جرحه من ذم لم يسلم الجرح لاجب القصاص لما ذكرنا  
 ومن قولهم صلى الله عليه وسلم لا يقتل مسلم بكافر  
 ولا ذم وعهد في هذه اي بكافر جزئي ولهذا يعطى ذم الهد  
 وهو الذم على المسلم قد بوه لا يقتل مسلم ولا ذم وعهد في



صحيح في بدنه **يقتل المييع ايضا**  
اليد بين والرجلين وغيرهما كما قيل في  
ولو قتل رجل مقطوع اليد والرجلين والاثنين  
الاثنين والمذاكي ومنقوع العينين فانه يجب القصاص اذا  
كان عمدا كما في الخنجر **يقتل** بالاجماع والا لاول  
تقتل ليل كما في الرجل واحد **يقتل** من ذكر من ذكر الموتى الموجهة  
للقتل من قتل قوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى  
وقوله ان النفس بالنفس وقد عتقت المساة بينهم في  
الفصحة والمساواة فيها هو المقبرة ففقد الباطن ولو اعترفت  
المساواة فيما وراءها لا تسد باب القصاص ولظهر التقاض  
والتقاض **ويقتل** النوع كالولد وولده وان سفل بصله  
كالاب والام والجداثة والاحد اد وهذا معنى قوله  
رويت من الحي مات وما ذكرنا في المعاني وفي  
برائة خول لا بام قتل احد هما اباها عمدا والاخر بهما  
روي عن ابي يوسف انه لا قصاص على واحد منهما وعليه  
كل واحد منهما دية قتله وثلاث سنين **قال** لم يكن القتلين  
وارث سو اهما انتهى **سيد** كرم الله وجهه خلافا  
لما قيل فيما اخرج الاب انه دى بى قال مالك ان قتله من  
بالسيف فلا قصاص عليه لاحتماله انه قصد دية بيه وان  
ذبحه نجا فعليه القصاص لانه عمدا شبهة فيه ولا  
تاويل بل رجائية الاب غلط لان فيه قطع الرحم فصار  
كمن توفى بآبائه حيث كفى رجاءا حنبية فلما ادينها  
كما ذكرنا يشتمه لانا الاب كوفور يتخففه يتجنب ليبر ولده  
بل يحتمل الضرر على نفسه حتى يبيل **ولده** فلهذه حصه  
العامة الفاسية بيه فلا يتوهم انه يقصد قتلنا مثل

كسائر الاوصاف لنا قصة كجهر والعنف والاثمة ولا تسلم  
ان الكفر مبيع للقتل بل حرام به هو المبيع كما قد منا لا يخلف ما  
ذكر من الملك في اخذ من الرضا فانه مبيع للوطء وانما اشغ  
في اخذ المذكورة براضا ورض شبهة كذا استفدناه من  
تفسير بكر الرزى المشهور بالخصاص والتبني للزليحي  
اي لا يقتل ابي المسلم والذي يشهد ابي بكر دخل  
دارا بامان لان دمه غير محقوق على التا بيد ف قد تمت  
المساواة ولذا كفرة باعث على الحرب لعقده الرجوع الى  
الحرب **يقتل** اي المستامن قاسا المساواة لوجوب  
بيع المستامن لا يقتل المستامن بمثله استمنا القصاص  
المبيع وهو الكفر الباعث على الحرب هداية ومجدي ودرر  
غيرها قال المم ويشتري بيقوله على الاستمنا لتصرفهم  
بالعمل به اى بالاستمنا الا في مسيل ضبوطة تقدم فيها  
العمل بالقصاص على العمل بالاستمنا ليست هذه المسالة منها  
اي من تلك المسالة ويؤيده ما في الحندية عن المجسط ولا يقتل  
مستامن يستامن في ظلمه الرواية انتهى وقد اقتص بسلام  
خسرا في منته على القصاص انتهى فتنبه لهم افعي من  
على عادته في موافقته لمن الرز قلت وعضده على  
المستوف حتى الملتقى وصاحب الكفر لم يتعرض لمسا لقتل  
المستامن به المستامن وفي الثانية مسلم قتل برز او مودر  
لا يقتل من عليه وكذا المسلم اذا قتل مستمنا حيا دخل دار  
الحرب بامان لا يجب القصاص عندنا ولو قتل المسلم اسرا مثل  
في دار الحرب لا يجب القصاص عند الكل ولا دية في قول ابي  
حنيفة وقال عليه الدية في طاعة انتهى **يقتل**  
**في بصره** **يقتل**

ولده فان وجد ما يدل على ذلك فهو من العوررض النادرة فلا تترك  
 بذلك القوي عند الشريعة الا ترى ان السفر لما كان فيه شقة  
 لما كان له ان يترخص برخصة المسافر ولا يترخص بالترخص  
 لغيره فيه من الراحة ولا كذلك الزنا اي هذا تقسم لقوله  
 لا يقتله لا يقتص الاصول وان علوا مطلقا خلافا لما قاله  
 الحسن بن صالح بن يحيى انه يقال الحد بالحد بان الله وكان  
 يحترقها ودية الحد لابن الله ولا يحترق شهادته الا بالله  
 وقال عثمان النبي اذا قتلته عمدا قتل به ولو وصلته  
 كان الحية انا ثمانية قبل الام سوا كانت الحية من الاصول  
 في نفس فرع لحم او طرا ففرج عنهم وان سقطوا القولة على  
 الله تعالى عليه وسلم لا يبقا دالوا الا بولوه هذا الحديث  
 اخرجه الترمذي ولبن ما جبه عن حجاج بن ارجاه عن عمرو  
 ابن شعيب عن ابيه عن جده عن عمر بن الخطاب رضى الله  
 تعالى عنه الهادي عن ابن معينه ان الحجاج يدلس عن محمد بن  
 عبد الله العزمي عن عمر بن شعيب والفرج بن شعيب  
 لكن اخرجه البيهقي عن محمد بن عجلان عن عمرو بن شعيب  
 عن ابيه عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص عن عمرو بن  
 الخطاب فذكر قصته وقال لو اني سمعت رسول الله صلى  
 الله تعالى عليه وسلم يقول لا تنالوا الله منكم لقتلتكم  
 حلم وتلك فاقاة بها قد خضعه الى دريته وترك اباه قال البيهقي  
 وهذا لا سلام صحيح قلت وقد اخرج الخصا من في تفسير  
 ايات الاحكام من طريق حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد  
 عن سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب مرفوعا واخرج ابن  
 ماجه والترمذي من طريق اسماعيل بن مسلم عن عمرو بن  
 دينار عن طاووس عن ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا تقتلوا

الحدود

الحدود في الساجد ولا تقتل الولد بالولد وعله بن الخطاب  
 باسم عيل لكن ما بعته قتلا ولا وسعيد بن شعيب وعبد الله  
 بن الحسن العنبري وحديث قتادة عند الهيثم وحديث سعيد  
 عند الحارث وحديث العنبري عند الدارقطني والبيهقي واخرج  
 الترمذي في صحيحه عن سراق بن عمار بن خثيع وفيه  
 المثنى بن الصباح والمجاهل انه قد حكم به عمر بن الخطاب رضى  
 الله تعالى عنه الصياح ولم يخالف احد منهم فكان بمنزلة قوله  
 لا وصى لوارث وكفه في لزوم الحكم به وكان في حيز المقتضى  
 المتوارث وروى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال  
 انت ومالك لا يهلك فاصتا لنفسه كما صاففة ماله والطلاق  
 هذه الاضافة تنفي القود كما استثنى ان يهلك المولى ببيده  
 والاب وان كان غير مالك لابنه في الحقيقة لكن القود سقط  
 بشبهة وهذه الاضافة شهية في سقوطه منها انت من قوله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم ان اولادكم منكم فكلوا من كسب  
 اولادكم فسمى ولده كسبه كما ان عبد الله بن قيس قتل عبد الله  
 لم يقتله لانه صلى الله تعالى عليه وسلم سماه كسبه فكذلك لو قتل  
 نفسه ودينه لبي صلى الله تعالى عليه وسلم خنظمة بن ابي موال الهب عن قتيل بيم  
 وكان مع كاهن ربا مع فريش يوم احد وهذا يقتله لاستحقاق  
 قتله بجال ولذا قال اصحابنا انه لو قد قتل لم يحكم له ولو قطع يده  
 لم يقتل لانه لو كان عليه دين لم يحبس ولذا نهى الله تعالى  
 الولد بقتله ولا ينظر اياي ولا يشهرها ولم يحبس من حاله ولا يرد  
 حاله فان قلت هذا لا دلالة اياه فقلت وجوب القصاص عن  
 الاب لا عن من عده من الاصول قلت اجاب عن غير ذلك بقوله  
 وهو اى لفظ الولد لم وصفه بالجزئية فيعتقد هذا الاصل  
 علامت اصوله من جهة ابيه او من جهة امه لانه جزء ظهر



رمى سهمه الى طير مثلا فوقع السمطان جميعا فالرجل المين  
فلا قصاص على العاقد عندنا حيث تشاء كركه المخطئ  
وكذا الكوشا كركه الهامد شبه العمد قال في الهندية او الاشتراك  
رجلات في قتل رجل احدهما بعصي والاخر بيد فلا قصاص  
علي واحد منهما ويجب المال عليهما بنصفان ثم كل واحد  
منهما فيما رزقه من نصف الدية يجعل كل منفرد به فنصف  
الدية في صاحب الدية في ماله ونصفها على صاحب العصى  
في عاقلته كذا في ثم المسوط او الصبي او المحنون يعني لو  
اشترك صبي وبالع في قتل رجل عمد او اشترك عاقل بالان  
ومجنون في قتل شخص عمد فلا يجب القصاص على واحد  
منهما وكذا الواشترك من يجب القصاص بقتله مع كل من لا  
يجب القصاص بقتله فلا يجب القصاص ايضا على واحد  
منهما كما لا حبي اذا شارك الزوجه في قتل زوجته وله  
ولد منها كما في الثانية ولو اشترك رجلا في قتل رجل احدهما  
بعصى والاخر بحد بنية فلا قصاص على واحد منهما وفيما  
لوجه ويجب المال عليهما نصفان ثم كل واحد منهما الزوجه  
من نصف الدية يجعل كل منفرد به فنصف الدية على صاحب  
الحد بنية في ماله ونصفها على صاحب الدية على قتلته كذا  
في ثم المسوط كما تقرر من عدم تحريم القصاص وعصت  
كان التثنية موجب في احد القاتلين لا يكون موجبا في الاخر  
فلا يقتل الواحد مع اشتراكه مع المخطئ عندنا بخلاف القاتل  
برهان ولقظه وحكم الشافعي ومالك يقتل لا وجود  
ما يمنع القصاص في حدتها لا يستلزم منعه من الاخر كما جاز  
عنا الولي عند احدهما ورث بان اشتركهما كما لا يكون  
جوده ويجب قتل الاخر رجلا بخلاف ما فيه فان نادى اثنان

فالنص المورث في الاب يكون ورثا فيه ولا تقاتل انت الشبهة  
شاملة للجميع في جميع صور القتل ذلك لانهم اسباب اجاب  
اي الولد فلا يرضون الولد سببا لا يفتا بهم لكن لا يخفى ان  
هذا تعليل كما صرح على القس ولا يعم الاطراف ورح اي حيث  
تقرر انشا القود عن سائر الاصول فوجب الدية في مال  
الاب الاوله ان يقال في مال الاصل ليشمل كل ذكر وانما يمين  
الاصول في ثلاث سنين لان هذا عهد هذا تعليل لوجوب الدية  
في ماله الاصل وهذا العاقله ولما قال والعاقلة لا تقتل لعمد  
ولو كان القتل من الاب لانه خطا والدية على ما قلته وعليه  
الكفارة فالخطا كما في الهندية وقال الشافعي ربح تحبس الدية  
على الاصل في صورة العمد حالة بل تفرقه في السنين الثلاثة  
لما قد ساه من اثره ربح كبد الصلح في القود تحس حاله  
يربى وجوهه وسيجى ذلك في المال قل وان كان الولد  
قتل ولد هخطا فالدية على قاتله وعليه الكفارة في الخطا  
ولا كفارة عليه في العمد عندنا ولو كان الولد ملوكا لانسأ  
فقتله ابو عهد فلا قصاص عليه لمؤكدة في ثم المسوط  
وسياق عن الحائفة وجوب الكفارة على الاب القاتل وكذا  
على المولى القاتل لعمده عيا فتنبه وفي الشافعي ولا قصاص  
على سريك الاب اي لوضرب الاب مع اجني ومثل الاب  
ما في الاصول فزعه صرية واحدة وكانت قتل واحدة فوجب  
للقصاص من لا يقتص الاصل بفرعه ولا سريك الاصل لغير  
تحريم القصاص وانما تحب الدية في مالها هو صريح او  
كذلك لا قصاص على سريك المولى انه اذا تاون المولى ورجل  
اجني في قتل عبده فلا قصاص على احدهما ولا تخفى يعني  
لو قصده رجل جني رمى سهمه قتل رجل مدين وقصده رجل كافر

ش

ومن ملك قصاصا واجبا على ابيه ما ابتدأ وشرأ ولم يشرك  
احدا في الاستحقاق سقط القصاص عن الاب كما سيجي في  
قوله الا انت وسقط قود ورثه على ابيه فابدية قال قال  
وجب الكفارة على المولى يقتل عبده ومدرسه ومكاتبه  
وعبده ولده او شبهه لا تقاد السيد بقتل  
القائل لان القصص لا تجزى فاذا سقط في البهمن  
لاجل انه ملك البهمن سقط في العنك لدم المولى  
يعني لو قتل جنبي عبد الرهن لا يقتل به  
اي الراهن والرهن لا الراهن بملك رقبته

فلا تقاد بدون طلبه والرهن ملك مالته لانه قد قصده  
وقال لانيته عن دينه ويقتل القاتل يستعذب منه فيطلب  
الرهن وحده لا يجب القصاص لدم المولى وكذا الراهن  
وحده لما فيه من البطالة حق المرهن في لوين لانه  
لو قتل القاتل لبطل حق المرهن في الدين لطلب الرهن  
بلا بد له وليس للراهن ان يتصرف تصرفا يورثه الى ابطال حق  
الغير فلا يثبت احتجاءه على طلب القود والرضا به حتى لا  
يسقط حق المرهن البرضاء ولا يتولى طلب القود الا  
من له الطلب وهو الراهن وتعقب ان استغف المرهن  
قد تم تكملة كره الرهن فما الداعي لرضاء بعد سقوط حقه  
واجب بان الاستغفار غير متقرر لاحكام عدم القود ما بالصلح  
او بدعوى الشهادة بالقتل فيصير خطا وقال محمد لا قود  
على الاجنبي القاتل وانما حتمت ابي الرهن والرهن في طلب  
القصاص قال الزبيدي ذكر في البيوت والجامع اخصبر  
لغير الاسلام انه لا يثبت على القصاص وانما جميعها فخلا  
لما كتب الذي تركه ووافوا وانما كتب الغير بينهما ظاهرا

واللهما تسبب اي عبد نفسه لانه ماله والانسان  
لا يجب عليه في تلاد ماله شي ولا نه هو المستحق للمطالبة دمه  
ويقال ان مستحق ذلك على نفسه كما في الحرة ولكن يفرز كما في  
المعدة عن الثانية وقما خرج الدار فطني والهاكم في المستحق عن  
ان عكاس قال جات حارة الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
ايمنى فاقعد في عرا تا حتى اختر قاضيني فقال عمر رضي الله  
عنه عن ذلك شك قالت لا قال فاعترفت له بشي فالت فقال  
عمر رضي الله عنه فقال له عمر انقذ بعذاب الله قال راي  
المومنين اتمتها في نفسها قال رايته ذلك عليها قال لا قال  
فاعترفت له به قال لا قال والذي نفسي بيده لو لم اسمع رسول  
الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول لا يقال لمولى من  
ما يصح ولا ولد من والد قدتها منك فترى بفضله ما به سوط  
الله قال لها اذهبي فانت حرة لله وانت مولاة لله وكبرياله  
ويقتل لصد من لاه كما في الخبيثة وفيها المولى ان قتل مولى  
عمد كما نعلنا الفارة ولذا لو كان الولد لمولى لا ينسب له فقتله  
والده عمدا لا يجب القصاص على الوالد عليه الفارة اذ نهى  
قال في ما قال الخ وهذا مما لا يقر في خطبهم من ان الفارة لا  
يجب في الحمل ولعل وجه وجوب الفارة في هذا القتل انه  
لم يعط له حكم العدم وحسب القصاص ولا حكم الخطا من  
وجوب الدية فان الخطا في وجوب القصاص متى لا يتعلم  
القتل عن ارضائها الخطا لا يمي قال هذا ما ظهر للصد لصد  
في هذا المقام انتهى ولا يقاس به لانه لا يظن  
جود هت لا يمي لانه رفيع ما بق عليه درهم حرمه  
لا تقاد الرجل يقتل لعدم استجماع المولى  
القصاص على ابيه هكذا في قول وسعد ولده داخل تحت قوله

ومر

في ان الميراث لا يستحق القصاص لانه لا ملك ولا اولاد له فاستثنى من  
 له الحق بخلاف المكاتب على ما بان في التمس جوهره وعنده يحمل  
 ما في الدرر من باب اللق في كذا في البيع والغضه وذكر في من خلاخ  
 من باب الى الميوت والحاج مع الصغير لغيره لا سلام وغيره  
 ان القصاص لا يثبت لها وان اجتمعت كذا في الكا في قلت  
 قول محمد وبه ضريح في الجوهري حيث قال بعد ان ذكر ان عند  
 لا يثبت من القصاص من اجتمعا عهما وقال محمد لا قصاص  
 وان اجتمعا وعن ابي يوسف مثله اه فعلى قول محمد والرويه  
 في ان يثبت القصاص من القاتل وتحمل هذا لكن في التمس لانه  
 عن الظهور انه اي قول محمد اوجب الى القصاص وهكذا في  
 خزانة المفتين ايضا في الكلام فيما ذكر في القتل اي الزهري  
 المرتب فطلب احد هما القصاص وطلب الاخر لانه فلهما  
 اي حكم القاضي لهما القيمة تكون رهنا مكانه وسقط القود  
 ولو قتل احدهما عند الاثارة اي في يد المعتاد فالقود  
 يثبت للموحد لانه مالك العين بخلاف المشتري فانه لا يملك  
 الا المنفعة وانما العبد المبيع اذا قتل على بناء المقتول اي  
 قتله احدهما حال كونه في يد فابعه قبل القتل اي قبل قبض  
 المشتري لكن بعد تمام عقد البيع فان اثار المشتري البيع قاله  
 له ولكن لا يكون له الاستيفاء لا بعد فقد الفسخ للبايع كما  
 في المحيط فان قلت كيف يصح الاجازة من المشتري  
 بعد هلاك المبيع وقد انفسخ البيع بهلاكه والمنسوخ لا يجوز  
 الاجازة قلت هو كما لم يهلك من كل وجه لتمامه  
 مقامه وهو القيمة اذا اختارها واذا اصبحت الاجازة تبين  
 ان العبد ملك المشتري فلهذا الفسخ ولغضه صار  
 مشتر له المبيع حيث رتب عليه فله رده وبالله نبيذ من القود

من

من اصله وكما ذكرنا في كتابنا في القصاص وهذا يعني  
 قولنا وان رده فليبايع حتى القود يعني عند ابي حنيفة قبل  
 القاتل ابو يوسف لا يجب القصاص فيه ان فسخ البيع وما  
 يجب القيمة وترفع البايع جوهره وعند محمد يجب القيمة  
 في الفسخ او الامضاء كما في التبيين ولو قتل المبيع في يد المشتري  
 والحيار له فالقصاص لم يقض البايع المثل او لا وكذا في  
 الحيار للبايع تبع القاتل فيقتله وان شاع ضمن المشتري ومرة  
 كما في محكم السيرحي وبعد التفتيت لا قصاص للمشتري  
 كما في الثانية والعبد المهور في يد الزوج والحاج عليه يد  
 المرأة والمصالح عليه قبل القتل اذا قتل فهو بمنزلة المبيع  
 اذا قتل كالمقتول ان رضى المشتري باتباع القاتل فقد تفرغ  
 ملكه وتفرغ من القصاص له وان طالب بالقيمة في ذلك قد  
 انفسخ فوجب القصاص للاخر كذا في الظهيرية يقتل الخائف  
 وكذا يقتل ابنه است المكاتب وكذا تقتل عبده شربل ابنه  
 قال فيها وكذا لا قود يقتل عبد المكاتب ولا يقتل بن المكاتب  
 كما في المحيط انتهى واصل العدة فيه ما عمل فيه بعد الوقف وذكر  
 ان بالقود تسقط الدية فكذا في ذك في معنى التبع ولا يبرح  
 ذلك في مال المكاتب رضى على ما في المحيط لا حاجة  
 لتد العهل لانه شرط في القود مال تركه المكاتب عن  
 عن ... وصلية اي طلب كل بيت  
 الوارث والسيد قسما من القاتل فلا يباح بالذات في اختلاف  
 الصحابة في جوهره اي المكاتب الذي تركه وفاته هله من حل  
 او مات رضى ففك رضى الله تعالى عنه وابيت مسعود رضى  
 برمان حل فعلى هذا ينعكس القصاص للوارث وقال يزيد بن  
 رض ما رتبنا وعليه فاذا القصاص للمولى فاستثنى الذي الذي

بت

عبدًا فتكون القصاص للموت فلا يقتل البعض البعض فاقترل  
لم يترك وفا حيث لا يجب القصاص لان العتق في البعض  
لا ينسخ بغيره جزا لان الاختلاف في انه يقتل كذا او  
بعضه ظاهر فاشتبه المقتول فاوثر ذلك شبهة كذا او  
اذا قتل من وفاز لم يجر اذا تركه وارثا ولا وفاه قبله  
السلام كما في الفدية بما اذا لم يترك في قيمته وفاء بالقيمة  
ايضا فان كان فيهما وفاء فلا قصاص ويجب القيمة على  
القاتل في ماله لانه موجب العمد وان كان هو المقتول في الآنة  
يجوز اعداؤه الى المالا فهو رضى القاتل فلو لم يترك في الآنة  
القصاص كما اذا كانت يد القاطع مثلا كان المقتول يد له  
لم يملك لانه قيمة الفدية له لان حكم بحريته وحرية ولا دية في  
القول بموجب القيمة الاولى هو مقتضى اوقاف القصاص في  
وفي الدار المستحق قد يستحقه فتمت  
ثمرة ابتد اي اصله فيم الابن وعد ودفوعه من  
جهة الذكور والاناث وان لم يقتل لان الزرع لا يستوجب  
العتق بغيره اصله لانهم سبب احيا به فذلك سبب لا فناء  
وصورة المكالمة فيها اذا قتل الابن بمرءه مثلا يدين  
وكذا لو قتل اخاها وانما من غير او دية ولا رتبة في  
المقتول غيرها اي غير زوجته بمرءه فتمت ثمرة كذا طلبة  
وينبغي ان يقتل موتها بعد ما بها فمما زوجه بمرءه حتى  
تظهر كونه الملة هي ابنته قصاصا عنها بمرءه ولو زوجه بمرءه  
من القصاص فيسقط عنه القصاص بمرءه بغيره فانه في الزمر  
فلا تله اذ خوة قتل ادهم ادهم فلهذا قد تمته فان مات  
احدهما لم يكن للثالث قتل لان القاتل يترك جزا في نفي  
الميت من القصاص فيسقط عنه وانقلب نصيب الاخر

له استيفاء القصاص في رتب القود وقوله اسم في الكتاب وانما مات  
وله مال لم تنسخ كذا بنة وتروى كذا بنة من ماله وحكم ببقية  
في خرجها ومقتضاها وجوب الدية بما ملته على القاتل لا القيمة  
الكتاب المقتول عمدا سوا ترك المالك  
الموصوف وقال بنة او لا في كتاب المذكور في  
غيره بنة لا يعلم بمرءه لا بمرءه بنة و  
القصاص انما يشاء لتعيينه اي لتعيين السبب وليا للمقتول  
ثلاث صور والرابعة هي التي لم يجب فيها القصاص لانتفاء  
الولي وقد تقدمت على هذه الثلاثة وعلى هذا فقوله  
فواولي الصور الاربع سبق قلمه وصورة في ثمانية الصور الثلاث  
خلو من محلي يعني انه لو قتل لم يترك الاسيد و تركه وفا فتمت  
لسيد القصاص وقال محمد لا يجب القصاص لانه بسبب  
الاستحقاق هنا فذا اختلف على التقديرين لان المولى يستحقه  
بالو لا ان مات حيا وفا للموت ان مات عمدا فاشتبه له المالا فلا يستحق  
لانا اختلاف السبب كما اختلف المستحق فسقط اصلا كما اذا  
كان له وارث غير المولى فصارت لو قتل المولى يعني هذا  
الجارية كذا وقال المولى زوجه كذا منكم لا يترك ولها ولا يترك  
السبب وطى ان المولى هو المستحق للقصاص على التقديرين يعني  
وهو معلوم والحكم اي مستحق معلوم فلا يقتضي اختلاف  
السبب الى الثمانية ولا الى اختلاف الحكم فلا يخرج من محله  
اختلاف السبب لان السبب لا يملكه وانما يملكه المولى  
قد حصل بخلاف المستشهد به لا اختلاف حكم السببين فلا يترك  
بايها يحكم فلا يشتبه الحل بدون كونه السبب وانما اجمعوا في  
الصورة الأخيرة وهي ما اذا لم يترك وقاله غير المولى فلا يترك  
ما ان رقبته لا تقصا ح القصاص بموتة لغيره وفا فظهر انه مثل

عبد



العدد والخطا وهل يجب الدية في مال الحائي وعلى الحائلة أو نصف  
 وسبب في تفصيله أيضا ان شاء الله تعالى في فصل في الغنمين  
 او غنما واربعه قبل موته اي قبل موت المخرج صريح العفو مستحقا  
 ونقل المخرج عن الكرخي انه لو عفا المخرج بمرات فان قاتل  
 انه لا يصح عفو لان القصاص ثبت ابتداء للورثة ولولا ذلك  
 لم يثبت لهم بعد الموت وكانا في عقب غيره وفي الاستسما  
 بجور عفو لان الحق له والما يقبض الوارث مقامه في استسما  
 واذا اسقط جاز ويحكوت من جميع المال لا نهك ليس  
 عال بالطلاق قال وقالوا في الوارث اذا عفى عن الخارج قبل  
 موت المخرج فالقصاص انه لا يصح عفو لانه عفا عن حق  
 غيره الا ترى ان المخرج لو عفا في هذه الالة جاز وانما ثبت  
 للورث الحق بعد موته فان عفا قبل ثبوت حقه لم يخرج  
 والاستسما ان يعجز عفو لانه الحق ثبت للورث منه  
 عند المخرج ولولا ذلك لم يثبت لهم عند الموت فاذا ابرأ  
 عند ثبوت سبب الموت وهو الدرلة جاز ان ينعى ثم قال  
 كذا افا ده في الجوهرية انتهى ومن هذا نفهم معنى قوله  
 لا نعفا والسبب لهما في المخرج ووارثه فانه تعلم  
 للمسا لثني فتنبه لا مراد من الخطا قد  
 حيث كان كما يما في كتاب النكاحات كان يرى شخصه فنه صيد  
 او حريه فانما هو مسلم واما اعاده الاثر هنا يبين من  
 بية فانغصلا لانه قد ثبت وجوبه في الجملة جيدة قال  
 بعد ان ذكر اقسام الخطا وما جرى مجراه منها وذكر  
 ما تقدم وموجبه الصغار والدية والاثم وهذا هو الذي  
 اشار اليه بقوله فعفا لارث

ولا فعله للارث لانه ابراع الدية في ماله ثلاث سنين انتهى فنعفا  
 وفي القصاص قتل احد الاخوان لاب واربعا هاهنا والآخرهما  
 فلا ولا قتل الثاني بالام ويسقط القود عن الاول لانه وريث من  
 الام الثمن من دم نفسه فسقط عنه ذلك القود والقتل في  
 مالا فغفر لورثة الثاني سبعة اثمان الدية استوى وتما منه فيه  
 قبل ان ينقض منه كان انها منه وبالقود الواجب على يده  
 القاتل فسقط القصاص لا ذكرنا ان استغنا استغنى به المخرج  
 العفو له على صلوه ما تصور صدر الشريعة اي من حمله  
 المتقول المرأة والمسا لارثها حلبي وفي الكفاية مثل ان يقتل  
 رجل مطلقته وله منها ابن لا يقتل هذا الابن اياه لاجل  
 قتلها منه تكفى وفي التبيين وكذا اذا قتل امرأته لسببها  
 منه ان يقتله يسقط القصاص فتوى وقال الشيخ الرضوي  
 واما تصوير صدر الشريعة قال اي اذا قتل الابن شيئا  
 وولي القصاص ان القاتل يسقط القصاص لحرمة الابن لانه  
 فتوى اي القصاص فيه اي في تصويره وما اسلم اليه لانه  
 ابتداء لارث عند اي حنفية وانا نكح الحكم في جميع المسائل  
 وهو سقوط القصاص من الاصل حيث لم يكن له مطالب غيره كما لا  
 يخفى ونقل السيد عن الميرزا انه قال لكن له وجه لاد  
 المستحق للقصاص ولو لا هو المقتول فترى ثبت للوارث  
 بطريق الخلافة والوارث بدليل ان المخرج اذا عفا عن الحائنة  
 او الجريح او القطوع او ما حدث منه يسقط القصاص ولو لم  
 ثبت القصاص له ولا يسقط عفو ويؤله ما في المخرج  
 انه لو عفى المخرج الحرة العدة لا يصح عفو لان القصاص  
 لمولا لانه شريك له عن الدية ثم انه لم يبي الله صل  
 العفو عن الجريحة وما يحدث منها والحائنة وهل ذلك في

المراد

وفصل هذا فقال قالوا لعنه اذا دخلتوا الى المسلمين والفقراء  
لم يبرئهم المسلم والكافر فان كانا المسلم واقفا في موضعين  
ورماه مسلم فلان انه مشرك فقتله لا يجب حتى من قد صر  
ولا دية ولا كفارة لسقوط عهده قال صلى الله عليه  
وسلم من كثرت بشدة يد المثلثة على بنا القاعل يسوز فزور  
نهم ومنهم اي في حكم الظاهر لنهم يبعثون على ليلتهم  
في الحديث فلو كان دا خلا بينهم غا وعالمهم يكون شهيداً  
انه تنافك ولا شيء على قاتله لا خلاطه مع المد وروى  
لوطن وانا لمسلمين وتوسوا بهم فربهم وتقصدا المستر  
ولا شيء على الرامي كما تقدم في الجهاد والحد يشار  
ذكره الشارح اخرج ابو يعلى وعلى بن معبد في كتاب  
الطاعة اخرجوا دعاته مسعود الى ونهه فلما جا دخل  
سمع لهوا لم يدخل فقبل له فقال اني سمعت رسوله الله  
صلى الله تعالى عليه ولم تقول من كثرة سواد قور فهو منهم  
ومن رضى عمل قوم كان سر يك من عمل به وكذا فهو عند  
الديلمي ولا بن الماركة عن ابي ذر يحويه موقوفا قلت  
فاذا كان المسلم مكثر سوادهم المشركين فهم اي المشركين  
وان وصليه ايم وال حال انا المسلم يتربا بنهم فكيف  
يتربا من المسلمين بنى الكفار وكثرة سوادهم فاولا  
قتله لمسلم وهو في صفهم وقد ظن المسلم انهم شركا ان  
لا يطالب القاتل بشيء ولا عليه اثر ولا كفارة قال الزهري  
في المجتبى وقال في المخرج علم مسلم بعينه فجاهه العدو  
تكره ففعله بالرمي وهو يعلم حاله يوجب القود فشا سدا  
ولا يحب استحقاقنا لان كونه في موضع انا حة القتل يصير  
شبهة في سقاطا القصاص وعليه الدية في حاله ولا كفارة

ولو

وروى له وله قصص فرست بعد عهده انه مكره وقال الراس  
بل قصصت لمشركين قالوا للراي لتسمك بالاصل وهو  
باحة الرمي الى مشركين بينهم وتاهم فيه قال المصنف في  
الحج حتى لو تشكل جنس يخل بياض قتله حية فيقتل  
سعيد احمد الاول حذوق القاتل انه جواب لو الاقدام على  
قتله ثم اذا قتله وتبع بعد القتل انه جنس فلا شيء على  
التي تروى والله تعالى اعلم قلت قوله فيمنع لا اقدام عليه  
انما يعني ذل بعد اذ قال في الانساب احكام لعنه  
لا يجوز قتل جنس غير حرك كما لا ينسب قال ابن كثير  
لا تقتل احية الكلب اني تمس مستوية لانها فان  
لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم قتلوا الكلبين و  
الا بتر وانه لم يرحمة ايضا فانها ما لحق قال الكلب و  
لا يمس يقتل النمل لانه صلى الله تعالى عليه وسلم عاهد  
ان لا يدخلوا بيوت امته ولا يظهروا تسبهم فاذا لم يمس  
تقتلوا لجهنم فلا حرمته لهم ولا يظهروا لاهل ولا يظهروا  
فتعالى ارجع اذا كان الله تعالى في طريق تسبهم  
ابن قتلها ولا انداء يكون في الصلاة نهي و  
هنا كوقد كركم من العلماء ان الحيات التي تكون  
في البيوت ما واهها فلا تقتل حتى تنزل ثلاثة ايام لقوله  
صلى الله تعالى عليه وسلم انبا لمدينة جناد سهر فاذا  
راهم شيئا فادروه ثلاثة ايام وقدا خرج مسلم عند  
عن ابي السائب موف هشا هرب زهرة نه دخر على  
سعيد الخديري رضي في بيته قال فوجدته يصلي فجلست  
انظروا فلو غنه فسمعت حركته تحت سريره في البيت فالتفت  
فاذا حية فوثبت لا قتلها فاشارة الى انا اجلس فجلست

فان عادت فاقتلوها واخرج ابو الشيخ عن ابن ابي مليكة  
ان جانا كان لانه لم يطلع على عائشة رضي الله عنها فقتل  
فابيت في المنام فقتل فقتل عبد الله المسلمي فقال لو كان  
مسلم لم يطلع على امرائه النبي صلى الله عليه وسلم  
فقتلها ما كان يطلع حتى تخفى عليك ثيابك وما كان ينبغي  
الا يستمع القرآن فلما صبحت امرت باثني عشر الف درهم فوكت  
في المساكين واخرجه ابوك بن ابي شيبه في مصنفه لم يذكر  
الى ابن ابي مليكة عن عائشة بنت طلحة عن ام المؤمنين  
عائشة رضي الله عنها وفي رواية عن حبيب قال ائمت  
عائشة رضي الله عنها فامرت بقتلها فاقتلها فاست  
في تلك الليلة فقتل لها الهامم الف الدية استمروا الوحي  
من النبي صلى الله عليه وسلم فارسلت الى الميت فابيت  
لها اربعون راسا فاعتقنتهم قال القاضي بدر الدين السبكي  
الحنفى ثم كما به السعي بالامر الجان في احكام الجان  
فتلا الجنب بغير حق لا يجوز قتل الانس بغير  
حق والتعلم محرم في كل حال فلا يحل لاحد ان يطلع احد ولو  
كان كافرا قال الله ولا يجزئكم منكم شيئا من قوم على ان لا تقتلوا  
ابعدوا هو قريب النجوى والجنب بتصويره في صور  
شتمى فاذا كانت حياة البيوت قد تكون جنسية فيكون  
ثلاثا قاتل دهب والاقبلت فانها كانت حية اصبكية  
قتلت والامانت جنسية فقد اصررت على الدواب ظهورها  
للانس في صورة جنسية فتزعمهم بذلك والحادث هو  
الصاويل الذي يجوز دفعه بايديهم ضرورة ولو كان قتلا  
فما قتلهم بدون سبب يبيع ذلك فلا يجوز والله تعالى  
اعلم بقرائنهم واستغفروا من هذا كله تصوير الجنب

فان

فلما انصرف اسار الى بيت في الدار فقال اني هذ البيت قلت  
نعم قال كان فيه فتى بنا حديث عهد بربتي فخرجنا مع رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم الى الهند وكان ذاك الفتى يساير من  
الله صلى الله تعالى عليه وسلم عند انصاف النهار ويرجع الى اهله  
فاستاذن يوما فقال صلى الله تعالى عليه وسلم خذ عليك  
سلاحك فاني اخشى عليك نبي فرقة فاخذ الفتى سيفه ثم خرج  
الى اهله فوجد امرأته بين اليافين فاهوى اليها بالرحم لم يطمعها  
به فتاكت الفتى عليك رحمتك وادخل البيت حتى تنظر ما الذي  
اخر حتى قد دخل فاذا هو تحفة عظيمة مطوية على الخشبة فاهوى  
اليها بالرحم لطمعها به فانطهها به فخرج به وركبه فقتلها  
فاصبرت عليه وخر الفتى ميتا فلم يدركها كان اسرع موتا لانه  
ام الذي قال فيمن الى النبي صلى الله عليه وسلم فمخرجه من ذلك  
وقلنا ارفع الله تعالى اليحييه فقال صلى الله تعالى عليه وسلم  
استغفروا له احكم ثم قال صلى الله تعالى عليه وسلم ان بالدية  
خبيا قد اسلم افاذا رايت منهم شيئا فاذا نوه ثلثة ايام  
فان بدا لكم بوء ذلك فاقتلوه فانما هو شيطان وقد خرج بعض  
العلماء الى على المدينة وهدوها والصحيح انه عام في كل بلد  
لا يقتل حتى تنذر ثلثة ايام كذا في حياة الخسوف ثلثة ايام  
وقد اختلف العلماء في الاذلال لثلاثة ايام ولا يصح طرد  
والاول عليه الجهرور والتفنية ذرية ان يقول استغفروا  
لهما الذي اخذه عليكن نوح عليه السلام وكلما كان عليه  
السلام ان لا تبعد والذات والافوز ونشا وفي اسناد ثمانية عن  
عبد الرحمن انه الى للمي انه قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم اذا ظهرت الحية في المسكن فقولوا لها انا نسا  
بعمد نوح وبعمد سليمان بن داود عليهم السلام لا تخوفونا

الله تعالى عند فعل البشر لنا ظهرت وامان يستعمل احد من صورته  
على الحقيقة التي غيرها فذلك محال قلت هو روم قوله  
صلى الله تعالى عليه وسلم فيتمثل لك الملك رجلا في قمار  
الابا ينفى سوا قصد الجاني فغديبه بفعله ذلك والاختلاف  
لذلك قال ان قطع يد رجليه وقتا عينه قاصدا  
تغديبه فغلبه فقتله تحتها للثأر صفة وان كان عدافه  
فالسيف وان وصلية قتله اسم الى في القتل بفعله ان يبر  
السيف حتى انه من قربة رجل بالنا راو غرة بالما يصوب  
علاوته بالسيف كذا لك ان قطع طرف انسان ومات يمزق  
بالسيف ولا يقطع طوفه ولذا ان شحبه سحفة ومات يقطع  
علاوته بالسيف كما في محط السرخسي ظل في النشأ في قال  
تفعل به مثل ما فعل في مثل تلك المدة انه يفتله بفعل منزع  
ثم ان مات من ذلك فيها والام يميت خرقته لان المختبر  
في القصص المسماة ولذا سمي قصاصا وانما قتله بغير  
غير مشروع كما لو اطله وسقى الجمل خنك مشاغم فيه فقال  
بعضهم يتخذ له مثل الله من النسيب في اللواطه ويفعل به  
مثل ما فعل ويستحق في الحرم ومهرل قد رلك المدة فاني مات  
والاخر رقيته لانه اكلت المماثلة بمثل هذا الظرف  
قال بعضهم حتى رقيته ولا يفعل به مثل ما فعل لانه غير  
مشروع بخلاف القتل بالجرم بالسيف ويحوه لانه مشروع  
الا ترى انما الرجم مشروع وهو بالجرم كذا ان النكاح  
وهو بالسيف ونحوه واستدل على ذلك بما روي عن  
انس بن مهران رضي الله عنه في جرحه فامر رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ان يرضى راسه بين حجرين  
وقال تعال وان عاقبتهم فعاقبوا مثل ما عاقبتهم به

الله

وتشكلم في صور الانس واليهما شمر والحيات والعقارب والابل  
وسائر الحيوانات من الطيور ونقل السبكي المنفوخ الامر  
الرجاء عن القاصي ابي يعلى انه قال ولا قدرة لشيء ضرب  
على تفسير خنكهم والانتقال في الصور وانما حرك ياعلمهم الله  
تعالى كلمات وضربا من ضرب الافعال اذ فعله وتعلم به فله  
الله تعالى من صورة الى صورة فيقال انه قادر على التصوير  
والتمثيل على معنى الله قادر على قول انا قاله وضلع نطقه الله  
تعالى عن صورته الى صورة اخرى يري العادة وامان يصور  
نفسه فذلك محال لان انشغالها من صورة الى صورة الما يوتيقن  
المنية وتفرق الاخر اذ انشغلت بطلت الحياة واستحال  
وقوع العقل من الجملة قال والقول في تشكلم اللاتية مثل ذلك  
فتمثل جبريل بصورة دحية وقول الله تعالى فتمثل لها نبيا  
سويا ونصورا ليس في صورة بشي نجدي وفي صورة امرأة  
مجهول على ما ذكرنا وروي ابو بركب ابي الد نيه في كتابه  
مكالي الشيطان فقال حدثنا ابو ضيفة نا هسيم عن ابي سنان  
عن مسعود بن عمرو قال ذكرنا الفيل في عنده عمر ضم  
فقال ان احدا لا يستطيع ان يتفهم عن صورته التي خلقه الله  
تعالى عليها ولكن لهم سمعة كسميكم فاذا رايتم ذلك فاذنوا  
وعف جريد بن حازم عن عبد الله بن عبيد عن جابر قال  
سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الفيل فافان  
هم سمعة الحيت ثم قال السبكي وقد قال تكثر من الذنوس انا لا اكفر  
والكن انا توصف بانها قادرة على التمثيل والتصوير عنى في انما  
قادرة على تمثيل وفعل ما يتوهم عنده انشغالها على صورها  
عبد رها الرواد ذلك تخيلا ويظنون ان المرء ملك او  
شيطان وانما ذلك خيالات وظنون واعتقادات يفعلها



روي عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا استغفار من الجرح  
حتى يبرأ ولو كان يغفر له مثله فليكن لا استغفار من  
لأنه يحب القطع يرى أوسرى فلما ثبت الاستغفار لم ينظر ما يروى  
إليه الحباية علم أن المقبر هو ما تؤول إليه الحباية أن  
سرت صارت قتلا ولا يشترط الطرف معه فيستوفى في القصاص  
عن النفس فقط كما قلنا فيما إذا كانت الحباية خطأ فإنه  
سيأتي ولا يقضى بشي في الحال ثم إذا سرت ومات فيها كذب  
عنه دية النفس لا غنى كونه الأظرف تبعا لها فهذا  
يكشف لك ما ذكرنا من المنق وقصة اليهودي يحتمل أن يكون  
مسرورة ثم نسخت كما نسخت المائدة أو يكون اليهودي  
ساعيا في الأرض بالفساد فيقتل كما يراه الآمام ليكنوا  
وهذا هو الظاهر لأن اليهودي كان قصده اغتيال الأثر  
إلى ما روي في الحديث عن انس قال عبد اليهودي علي جارية  
فأخذ رضاها كانت عليها الحديث وهذا شأن قطاع  
الطريق ومثلهذا يقتل بأى شئ يشاء الآمام وتأبيد هذا  
الغنى ياروى أنه صلى الله تعالى عليه وسلم قتل اليهودي  
بخلاف ما كان قتل إلى ربيعة فإنه روى أبو قالا به عن نس  
أما رجال من اليهود رضع رأس جارية على خلى لها فأن  
به النبي صلى الله تعالى عليه أن يرجع حتى قتل وأيض  
أنه ما قتل إلا يقول الحارية أنه قتلنى ويضنه لا غنى  
أقصاص فعلم بذلك أنه كان مشهورا بالسبى لا رضى  
بالفساد والمراد من قوله تعالى فدا قتلوا رجل عظيم  
تعالى يا دا على ما روى عن ابن عباس روى هرون  
أنه لما قتل حمزة ومثله قال رسول الله تعالى عليه وسلم  
لأن ظفرت بهم لا مثلى بسبعين رجلا منهم فأن الله تعالى

ل

ولأن فيه تحقيقة القصاص الذي ينبغي عن الممانعة فيجب تحقيق  
المساواة ذاتا ووصفا وإنما أخرجنا من ماله في سنة والبر  
في مسنده عن أبي بكر وأخرجه بن ماجة أيضا من طريق  
جابر الجعفي عن أبيه عازب عن النعمان بن بشير قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا قود إلا بالسيف وأبو عاز  
قال أبو حاتم غير معروف وأخرجنا الطرف عن عبد الله  
أن مسعود رضى مرفوعا في أسناد سليمان بن الرمن  
الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعا وخبر  
الهار قطنى أيضا عن علي رضى قال قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم لا قود في النفس وغنىها إلا بعد يد وفي أسناده  
يعلى بن هلال وهو متروك ولا يضل الحديث ضعف بعض  
طريقه أن كانت صحته ثابتة في نفس الأمر ولو من طريق  
واحد وقوله صلى الله عليه وسلم لا قود إلا بالسيف لا يثبت  
لا وجوب القصاص بالقتل والسيف لأنه يجب إذا قتل غيره  
كما قالوا جاعله ذلك على أن الاستيفاء لا يجوز غيره ولا منه  
قتل واجب فيستوفى بالسيف كقتل المرتد وهذا لا يقتل  
الاستحقاق لا يستوفى إلا بالسيف عنه الموت ولو قتل  
بده لا يموت بالسيف وهو موهوم فلا يكون مشروعا  
ولأنه مثله وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنها  
وقال صلى الله تعالى عليه وسلم إن الله عز وجل  
كتب الأحسان على كل شيء فإذا قتلتم فأحسن القتل  
إذا ذبحتم فأحسن الذبح ولبعد الحكم بشئ ولو لم يجر  
ذبحته فأمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بأن يحسن  
القتلة وإن نهى عن ما أهل الله تعالى ذبحه منه إلا قمار  
فما ظنك في الأذى المحذور المكروه ولا نجار رضى

روي

وانما قبحتم لانية قتال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بل  
 نصير فصعرو وكفر عينه وهي مثله وهي ايضا منبوذة في ديني  
 وفي الدين عن الحق قلت بل في العهدية المراد بالسيف السلاح  
 قال في الكفاية هكذا فهمت المعجزة رصحا كما يقال من نهى فن  
 للودين صرته الايد او اصحاب عبد الله بن مسعود كانوا  
 يقولون لا تود الا السلاح ففهمهم اللفظ المظهر للنزوي ذلك  
 المراد من السلاح في الاستشفاء المريد المحمد والخير والسيكس وانما  
 كنى بالسيف عن السلاح لان المد للقتال على الخسوف منها  
 بين الاسلحة السيف فله لا يرا فيه شي اخر هو على القتال وقد  
 براد بسائر الاسلحة من فروع اخر هو له وهو معنى قوله صلى الله  
 تعالى عليه وسلم فقتل بالسيف يعني يد الساعة يعني بالسلاح  
 الذي هو آلة القتال اه قلت وبه اعيا سلاح صرح في جمل  
 حيث قال والتخصيص باسم القود كذا وجدته في النسخ الع  
 حضرت حال تحرير هذا المحل ولها يضم العين الملهة مع عدة  
 اي عدة القتال والتمه لا يمنع الحاق غير به الا ترى انما القتال  
 الرمح والخير بالسيف في قوله صلى الله عليه وسلم لا قود الا  
 بالسيف وفي العنانية ما قد مناه صريح في ذلك ايضا فادفع  
 في السراجية من ان منه له قود قودا وفن السراجية لا في مع  
 منه القها من يجب ان يقتله بالسيف فيضرب عليها به  
 فلو القاه اي القى ولي القتل الجاني في يثرا وقتله بخنجر او  
 بنوع اخر كان ساق عليه وادته فقتله قاله السيد احمد  
 عزرا لولي حيث ترك القود بالسلاح ومع ذلك كان ولي  
 القتل مستورا للفصل من ثمة الجاني بالقائه في البعوا  
 بقتله بخنجر او بنوعه اخر فيجعل على لمراده اي مراد صاحب  
 السراجية في قوله قودا بالسيف السلاح والله تعالى اعلم

وذلك يفهم من ترجمه مسألة الاثافي العشر والقتل بالحرولم  
 يرفع مسألة القتل بالسيفين ونحوه  
 رجل ول مقتوه كما فيه من امه وابيه ففقد ذلك يجوز  
 لاب المعتوه القود اي قتل القاتل قصدا  
 ويرى كاللار وكل ذلك يرجع الى التنس ولا يبي ولاية على  
 نفسه فيليه كما لا نكاح بخلاف الاخ ومثاله حيث لا يكون له  
 جعل التشفي الحاصل كما لا يصل للاب ولجهد ابيده ضره ولله  
 ضرر على نفسه نتيجة في الاخ وانتم شذ في التبيين ووجه  
 الاتفاقي في غاية البيا انه باق لا فرق بين الاب وغيره من  
 العصبات ويستوفيه الا قرب ولا قرب منهم فان كان ثمة قرب  
 منه لم يلحق الا نكاح لان من يستحق الدم هو الذي يمتنع  
 مال المقتول على من يرضى الله تعالى الذكر لا في ذلك سوا  
 حتى النزوج والزوجة وبه صرح الكرمي اه افادة ابو السعد  
 تارة عن شيوخه لا تتطابق شرا غير الاب معه في العلية اه و  
 فيه نظور لانه اذا قيل ان المعتوه مثله كان هو المستحق  
 لدمه لانه المستحق لما له واذا كان للمعتوه اخ او محرم لاب  
 له كيف يقال ان الاخ او المحرم يستحق دم بن المعتوه في صيا  
 المعتوه مع انه لا ولاية له على المعتوه اصلا على وصي  
 المعتوه الذي له الولاية عليه ليس له الحق فكيف الاخ الذي  
 لا ولاية له فمعلوم ان المقتول هو المعتوه نفسه صرح ما قاله  
 وكما انه انشبه عليه الماله ولهذا قال في السعدية ان الظالم  
 فيما اذا قتل ولي المعتوه كما به وابو المعتوه حي لا ينفى  
 اذا قتل المعتوه اه وفي العهدية وجمع على ان القاتل من  
 كله اذا كان للصغير ليس لالا الكبير ولاية الاستشفاء وكذا

الكلام فيما لو صوح الجاني على أقل من قدره لانه ان يطاق بما  
 نقص الا وفي النهاية وغيرها من شرائح الهداية ولم يحرم لها  
 الخط وان قل وجب كمال الدية انتهى فافاد صحة الصلح  
 دون الخط ولدوا وجب كمال الدية والا كان الواجب القود وعلى  
 هذا يحمل عبارة الصريح بان الصلح ولو ذكر المالك قليلا  
 صحيح لكان يلزم بهما زانية ولا يلتفت الى المال المذكور  
 قليلا صحيح لكن فلا يلزم القدر القاصط عتراض  
 الاتفاق في غير محله ولا نسلم ولو به جواز الصلح بقليل  
 حيث جاز له القصاص بالمال لان في القصاص تشني  
 السدد وذهاب الغنظ بالكلية وفي العمل على القليل لم يذهب  
 يحصل التشني ولم يذهب الغنظ بالكلية بل رخص  
 اقصى الى حقد شديد وما عتبة الشك في فلا يطاع  
 الاستسناد بها لانها فيما لو صوح فغصب الحق وضما  
 نعت فيه لم يصلح المعتوه الدعاء له الحق وانما صوح ابو رباح لا  
 عنه فشنان ما بينهما قاتل وقد اتي الجاني في بعض مراحله  
 وصي الصغير على اقل من قدر الدية اذا كان القاتل منكرا  
 ولم يقد الرخص على ثبات القتل قصاصا على المال في  
 في الهاديه من ان الوصي اذا صلح عن حق الميت او عن  
 حق الصغير على رجل فان كان مفعلا مال او عليه بسنة  
 او قضي عليه به لا يجوز الصلح على اقل من الحق وان لم  
 يكن كذلك يجوز بشيء في جميع موارد كون  
 ايه ان يقتصر من قاطع يد المعتوه او من قاتل ولو  
 المعتوه كماله وابنه واخيه وله ان يصلح قدر الدية او البئر  
 ولو صلح باكل وجبت الدية كماله وليس له العفو  
 بما في الاصح وانشاء برعلى خلاصه لمساك وانشاء الراب

في المحيط وتقتل الشلبي فمستثبه عن قاري الهداية ان هذا الردي  
 الذي في غاية البيان وهم اذا ملكه اي حيث ملك الاب القود  
 عن واكل ولياته المعتوه ملك الاب ايضا بالاولى لانه  
 اتبع له من القود لا يملك الاب فاعت من جني على ولي ابنه  
 المعتوه لانه ابطال لحقه بلا عوف ولا مصلحة فلا يجوز عانا و  
 قوله متعلق بقوله لا العفو اي لو قطع رجل يد المعتوه  
 فليس لابيه ان يعفوا عن القاطع بما ناء وانما يجوز له ان يطالب  
 بالقطاص او يصلح كذا الوتر رجل فاني ولي المعتوه بل له  
 ان يقتص او يصلح لانه اي العفو مجاز في كل من صورتي قطع  
 يد المعتوه وقتل وليه ابطال حقه اي حق ابنه المعتوه  
 ولا يملك الاب ولذا منع من مارة مال طفله كما تقدم في العارية  
 حوازي اي صلح الاب مع من قتل وليه المعتوه  
 او قطع يده ولده المعتوه فهو له الدية او العفو وانما  
 اي من قدر لم يصلح الصلح لانه لا يملك على الجاني  
 على المعتوه وعلى وليه لانه لا يحاسب الدية كماله نظرا  
 للمعتوه وفي هذا الشارة الصفة الصلح حتى يسقط القود  
 ووجوب كمال الدية فعني قوله لم يصلح الصلح اي لم يصلح له  
 التفتيش عن الدية ونظروا التقاضي في هذا التفتيش لان لفظ  
 الجامع الصغير مطلق فيبغى ان يجوز الصلح على اقل من قدر  
 الدية لانه اذا جاز له القصاص ولا مال له والقصاص ولو قتل  
 اوف واستشهد يقول الكفره واذا وجب لرجل على رجل  
 قضا في نفس او فيما دونها فصالح صاحب المني في ذل  
 على مال فذلك جاز قليلا كماله ذلك المال وكثيرا كماله ذلك  
 دون دية النفس او ارش الجرحه او اكثر وهو حال من مالا  
 الخافي انتهى قلت لاشك في جواز الصلح في طرف الخالوات  
 ولذا سقط القود عن الجاني لغير الصلح فليس الكلام فيه وانما

العلم

يقول القصر فيه كما يتولى الاب بخلاف القصاص لان  
المقصود منه التشفي وهو مختص بالاب ولا عليك العنوان  
الاب لا يملك ما فيه من الابن بل اولى وقال القياس  
ان لا يملك الوصي التصرف في الطرف كما لا يملكه في النفس  
لان المقصود متحد وهو التشفي وفي الاستحسان يملكه  
لان الاطراف يسلك مسالك الاموال لانها خلقت وقاة للناس  
كما المال وكان استيغافوه بمنزلة التمر في المال انتهى  
والهبة هي حق فيها ذكر يعني لو قطعت يد الهبي او قتل ولينه  
فلو وصى ان يصالح بعد الدية او اقلا اقل وللأب ذلك  
وله القود في النفس والاطراف لا العفد والوصي التوفي  
الاطراف ايضا استحسانا والفاضي مثله وليس للارث ونحوه  
شي من ذلك اذ لا ولاية له عليه ويجوز للابن ومن ورثه  
المقتول الذين لا ولاية لهم على الصغار استعفا بقوله  
من اقل قبل اي يلوغ استعفا يعني اذا كانت القصاص  
مشتركا بين الصغار والكبار بان قتل لهم ولي جاز للكبائر  
ان يقتلوا القاتل مملوك الصغار وهذا عند ابي حنيفة  
خلافا لهما فقال ليس لهم ذلك حتى يلغ الصغار ولا ينفذ  
مشارك بينهم لان التبار لا ولاية لهم على الصغار حتى يستوفوا  
حقهم ولا يملك استعفا البعض لعدم التبر ولا الرجل  
لعدم الولاية عليهم وفيه ابطال حقهم فغير عوف فيحصل  
لهم متعدي الثاني غير ان ادراكهم كما لو كان معهم كغير غائب  
او كان بين مولدي واحد صغير واذا كانا الثلث للكل  
بالصغير فله ان يستوفى بخلاف خلافا اذا اعان القبر  
حيث يصح وان بطول يدك حتم من القصاص لانه يعوف  
ويطالونه بوض يجعل كلا بطالان ولا يحسنه ان عليه

يعول

الى وجه الاصح بقوله من قتل على منا المنقول والخال انه اي  
المقتول لا ولي له يكون عندك للحاكم ولا ية قتله اي قتل  
الحاكم وكذلك الصلح له لا العفد لانه اي عفو العاصي ضرر  
للعامه اي عامة المسلمين لانه الدية لو اخذت كانت له باعنا  
استحقاقهم من بيت المال واسه تعالى اعلمه والرحمى  
كما لا يخفى في كونه لا يملك القود لان القتل من باب الولاية  
على النفس حتى لا يملك تزويجه ولا توهم الا لاخ له ان  
يصالح لانه لا ولاية له على الطرف في مال اخيه يصالح عن  
القتل الواجب للمقتول على من جنى على ولي المقتول ولعل  
المداد وصى الابا ووصى الجد عند فقده والله تعالى علمه  
لان وصى العلم والام او الاخ من توليهم لا يملكون التصرف في  
مال المقتول والهبي بعد الدية يعني او التزويج لا اقل منه  
تتضا اشار به الى ان الوصي لا يملك القتل ولا العفد كما قد  
وجاز له اي للوصي القود اي قصاص الحامي على المقتول  
او على وليه في الاطراف استحسانا لان سلك بها مسلك  
الاموال وفيما ية البية اختلف الروايات في صلح الوصي في  
النفس على مال ففي الجمع الصغير هنا يصح وفي كتاب  
الصلح لا يصح انتهى وقال الزيلعي والوصي كالاب في عا ذكر  
الا في القتل فانه لا يقتل ويذكر تحت هذه الاطلا في الصلح  
عن النفس واستعفا القصاص في الطرف اذ لم يستثن  
الا القود في الطرف وذكر في كتاب الوصي لا يملك الصلح في  
النفس لان الصلح فيها بمنزلة الاستعفا وهو لا يملك  
المستعفا وجه المذكور هنا في الجمع الصغير ان المقصود  
من الصلح المال والوصي ومن ملك قصاصا وجبا على انفس  
اطا بطلا وارثا ولم ينشأ ركة احد في الاستعفا وتسقط القصاص

منه



منهم كما نه لس معه غيره فنفرد به ثم هذا الخلاص فيما اذا  
كان الوارث الكبير المستوفى للقود ولما لمصنفه اثنى لا يترك  
على التصرف في المال كالاخ والعم والخال كانه الكبير ولما لمصنفه  
ولم تفرغ ماله كالاخ والعم المستوفى الكبير قبل بلوغه  
باجماع اصحابنا سواء كانت الولاية لهما بالملك او الفرض  
الا ان كانا ابنا خنيا عن الصغير فلا يملك الكبير شيئا القود  
حتى يبلغ الصغير اجماعا وذلك كما اتفقت والنقص في زوجة  
الاب واولاده من غيرها وقال الشيخ الرجعي مثال الكبير  
الاجنبي لو قتل امانة ولها زوج وولد من صغير ليس للزوج  
القصاص حتى يبلغ الصغير اذ اجنبي عنه وكذا لو كان الزوج  
عبد بين صغير وكبير فهو اجنبي منه ليس للكبير القصاص  
قبل بلوغ الصغير طال انتهى ويورثه في مساكم الزوج  
ما في فتاواه الجاثي حيث اتي ثم قتل عمه اوله بنت  
بالقة وابنت صغير والزوج زوجة باه تستطو بلوغ الابن  
لكون بعض الزوجات اجنبا عنه اخذت عبا رة الذي  
انتهى كمن في العلامة ابنه الشلبي في مساكم الزوج مع كونه  
الاجنبي منه ان الزوج القصاص قبل بلوغ الولد واليه  
اشار الشامي فقال الراد بالاجنبي من كان شره كما في  
ملك في القرابة قال قتل رجل وله بنت معه كبير وابنت  
خالة صغير وهما اجنبا فللكبير القصاص لان السبب  
الشرابي من المتقول وهي مما لا تنوي قاتل وكذا القتل عن  
زوجية وابنت صغير من غيرها فللزوج القصاص لان  
مردعه بالقرابة تشمل الزوجية كما في انتهى بلوغه قال  
فيه وعند الشافعي لا يملك الكبير الاستيلاء في الكل فيلحق  
قود لا باستيلاء القصاص فيما دون النفس ولا يكتفى

رضانا اصابه النجم قال في وصيته امانت يا حسن ان نصبت  
ان تقفوا عاف وان شئت ان تقتض فاقض بخير واحدة  
فلما مات على قتل به وفي ورثته صفار منهم ابنه العباس  
كان عمه اربع سنين وكان وليه يحضر الصحابة من غير تكبر  
فكان لا جاع ولا نه حق لا يتخري لانه سبيه وهو القرابة  
لا يتخري فيبنت لكل واحد منهم كلاما ولذا قال الشارح  
والاصل ان كل ما لا يتخري كما لقصاص والتكاد والامان  
اذا اوجد سببه كما ملأ كما لقصاص في القصاص والنكاح  
والاسلام في الامان واخرج بقوله كما ملأ اعطاء الاسر  
الباقي في دار الحرب الامان فانه لا يصح لاحتمال تهرؤ في  
ذلك الحق الذي لا يتخري لكل واحد من الشركاء فيه على  
الكامل كولاية النكاح فانه يقول احد اخوة الصغير  
اذا كانا فنانا لفن تزويجها عند شامت الاكف بهما المثل  
ثم لم يبق للناقين ولا لالة الفسخ والامانة لانه لا يمتنع  
من المسلمين حرميا في دار الاسلام فليس لسائر المسلمين  
نقض ذلك الامان ولقد افي مسالتنا واستوفى القصاص  
بعض الاوليا لا يصفه شيئا للقاتل ولم يكن له قتله لئن  
كما لا حنني وكذا الباقين وكذا الاصغار في مسالتنا  
بخلاف ما اذا كان معهم كبير كما لا يمتنع فيه منهم  
فيه مع غيبة تركه الكبير لاحتمال العفو من الغائب وفي  
المصنف احتمال العفو منقطع في المال فاقولوا بخلاف  
ما اذا كان بين المولدين واحد هما صغيران السبب جنه  
الملك والاول وهو غير متكامل وفي مسالتنا السبب القرابة  
وهي متكاملة ولقد ابرز احد المولدين الامة الاثر  
بسنه او الامة العتقة كلها وفي القرابة يزوج فيجعل كل

القصاص من يستحق ميراثه على فرايق الله تعالى فمدخل فيه  
 الزوج والزوجة وكذا الذينة وليس لبعض الورثة استيفاء  
 القصاص اذا كانوا كما راحتيهم وليس لهم ولا احد منهم ان  
 يوكل باستيفاء القصاص كما في الثانية ولا يشترط القاضي كما  
 في الثالثة اي لا يشترط قضاءه فانه القصاص لم انه يقتض  
 سوا قضى به او لا كما في البرازية والقصاص يستحقه المقتول  
 ثم خلفه وارثه كما في الهداية واذا قتل الرجل عدوا له ولو لم يجد  
 فله ان يقتله قصاصا قضى اولم يقف كما في المحيط ولو كان  
 شريك الوارث الكبير معتوها او مجنونا هو ذاهب فله ميراثه  
 في الخلاف وكذا للسلطان استيفاءه مع البعير عنده خلا  
 لها كما في محيط النخسي ولو كان الكل صنفه را قيل الاستيفاء  
 الى السلطان وقيل ينتظر الى بلوغهم او بلوغ احدهم كما في  
 الاختصار والقاضي كما للسلطان ولو لطل كبرارا واحد منهم غاي  
 ينتظر قدومه واعادة البيعة بعده قدومه شرط عند ابي  
 حنيفة وانقضا حصونه وطبقة كما في البرهان ولو قتل  
 العبد عملا فالقصاص لسيد وماله وماله وماله ولو ولد  
 وولدها بمنزلة العبد كما في محيط النخسي رجله عنده  
 قتل احداهما الاخر عدو للموكل ان يستحق في القصاص من  
 القاتل كما في المحيط وفي المسوط عبيد مشتركين بين الهن  
 والكبير فقتل ليس للكبير استيفاء القصاص قتل ان  
 يدركه الصغير بالايجاب كما في الثانية ولو كان العبد ينف  
 رجلين او ثلاثة فولاية الاستيفاء لهم جميعا لا يخرج به  
 احدهم ولو عصى احدهم تنقلب حق الباقيين ما لا الى القيمة  
 كما ينتقل في الحر الى الذينة كما في الثانية ومن قطع يد عبيد  
 فاعتقه مولاه ما يرضى عنه فان كان وارث له غير المولوكه فلا

قصاص

فا

على القاتل عند ابي حنيفة وابي يوسف كما في الثاني وفي  
 قوله رشام عن ابي يوسف رجل قتل رجلا فخا رجلا وادى  
 انه عبيده واتمام البيعة فشهدوا انه كان عبيد فاعترف  
 وهو عصى اليوم فان كان له وارث فليولا قيمته في الخطا  
 العبد كما في المحيط في اخر الفصل الثالث ولو قتل الكاتب  
 عبيده فلا قود عليه ولو قتل عبيد المكاتبه فلا قصاص  
 فيه وكذا اذا قتل ابنه عبيدا وكذا المأذون اذا قتل عبيدا عليه  
 دين فلا قصاص وان اجتمع المولى والغريم كما في محيط  
 النخسي والعبد المصوب اذا قتل يد القاصب عبيدا  
 فان شالالا اقتصر من القاتل وان شالالا القاصب  
 قيمة عبيده ثم يرجع القاصب على القاتل كما ضمن  
 وليس للقاصب ان يقتله والوصي لرجل برقته وعذبة  
 للاخر اذا قتل عبيدا فلا قصاص فيه الا ان يجتمعا ويكونا  
 المتوفى عند الاجتماع صاحب الرقبة وان لم يرض  
 صاحب الخدمة بالقصاص فانه تحب القيمة على القاتل  
 ويستوفى بها عبيد اخره يكون حاله مثل حال الاول كما  
 في المحيط ولو ادعى بعبده لا يشدان وقتل عبيدا قيل ان  
 يقبل الكوسم له الوصية وقد مات الوصى وترك وارثا  
 ولا يبرى ان العبيد قتل قبل موت الوصى او قبله لا  
 تكون لاحدهما استيفاء القصاص وان اتفق ان الوصى  
 مات او لا قتل العبد لا يكون لاحدهما استيفاء القصاص ثم  
 ينظر بعد ذلك ان قبل الوصى الوصية كان له على القاتل  
 قيمة العبيد المقتول واراد الوصية كانت قيمة العبيد  
 لورثة الوصى كما في الثانية ولو قتل رجلا رجلا فقتل  
 عن احداهما كان له ان يقتل الاخر كذا في قوله رجله رجله

قضيت لوارثه بالقصاص في العبد وبالدية  
 في الخطا وان لم يكن له وارث من

البينة بخلاف الاول لان الولي في مسالة قتل الاخي للمقاتل  
حتى ما لا يملك استثناء في الحال لموت المحل والقتل كما هو  
المتر، من القاعدات من كل من كان له انشاء ولا لغيره  
في الطلاق ان قال راجعتها في الشهر الماضي وبعي وقت الدعوى  
قد خرجت من تحتها لم يصعد وكذا المولي اذا دعى العتق  
قبل مضي الاشهر الاربعة صدق وبعد هالاه وعيا لم يكن  
استثناء الامر بالحفر ولا يملك الاذن بالقتل لموت محله  
وهو القتل وظاهر ان حث الولي في القصاص فيما لو قتل  
القاتل جنبي غير مرموم ولي الدم او القاتل يسطر بسا  
يعني حتى لا يبقى للولي مطلق البينة بالدية ايضا كما لو مات القاتل  
حتى انفع فانه لم ينف للولك مطلق البينة اصله لا في قول ولا  
في دية والده فقال اعلم لكن قال السيد احمد ولم يعلم وجه  
ظهوره الاسكوت عنه وعمل رجوع صغيره وظاهره المنفيل  
فان المحل مات انتهى وناقش الشيخ الرهمة في قوله لقول المحل  
المحل بان مكان مثله في الحفر اذا الحفر لا يملك ان يحفر للمحل  
وجه التعليل للفرق بين المسالة ان يقال يقتل القاتل  
سقط حق ولي المقتول فكان اجنبيا ولا يستند في ذلك  
بالاستقوط في البئر المحفورة في رضى الغير لم يستطع حتى صلا  
الارض بل هي باقية في ملكه فينفذ اقراره فيها بان لا يكون  
بأذنه فتأمل انتهى وانا والشافعي وجه الظهور ان من  
اعمل القود عينيا فلا يصح ما لا الا بالترضى ولا يوجد هنا  
وفي الرخصة ان اذا قتل القاتل ينفذ او يغير حتى سقط  
عنه القصاص بغير طالع وكذا اذا مات انتهى  
اعني القصاص من القاتل الاول اي بغير مرموم لما بين  
وبغير مرموم القاصي الاول القاتل قصاصا

تفعا احد وليي المقتولين فلوله الاخران يقتله كما في طائفة  
ولو قتل القاتل اجنبي اي قتل ان يامر القاصي او ولي الدم  
تقتله قصاصا وجب القصاص عليه اي على الاجنبي القاتل في  
القتل عد اي لو قتل هذا الاجنبي محمدا وجب عليه القصاص  
لا انه اي القاتل الاول الذي صار مقتولا بيد الاجنبي حقوق  
الدم بالنظر لقائمه الاجنبي كما مر وجبت على من قتل  
اي على عاتقه القاتل في مطلقه كما لو رمى اجنبيهما اليه  
فاصاب السهم قاتل رجل عدو فان القاتل وجبت الدية  
على عاتقه الجاني في رميه ولو قاتل القاتل بعد القتل اي  
بعد قتل اجنبي انت امرته اي هذا الاجنبي قتله اي هذا القاتل  
الذي صار مقتولا بيد الاجنبي والحال انه لا ينفذ له على  
مقتله بغير هذا الدال انكاره في القاتل يقول امره ولي القاتل  
الاول بان قال قتله هذا الاجنبي قبل ان يرمي ياولي القاتل  
يصدق ويقتل الاجنبي ودرره ويؤديه ما في الموازنة قال  
وله قتله بنفسه وامر غيره به فان قتله غيره يامر به صار مقتولا  
ولا ضمان على القاتل هذا اذا كان لا يملكه فان قتله  
ادعى الامر فصدق الولي لا ينفذ الامر الا بالبينة ويقتل  
القاتل ان لم يرهف انتهى بخلاف من حلف بولي في داره  
فان فيها اي في تلك البئر المحفورة شخص والدية فيه على  
عاقلة الحاضر لا على صاحب الدار لكن لو قال له الدار كنت  
امرته اي هذا الرجل يا لحشر جند قارب الدار في الامر محتمل  
يعني صاحب المحل حيث ذكر المسالة الاولى ومسا لان  
ولم يبين وجه الفرق بينهما قال في المنع وعين بان يفرق  
ان لا ينفذ اي رب الدار يملك استثناء قاتله الامر للحفر للمحفر  
الحال فيصدق رب الدار فيما اخر من امره سابقا لاحافه جرح المح

البينة

صاحب فرش وقضى له تعالى بوقوع الطامع والمات احدهما  
 وادعى اولياؤه انه مات بملك الشبهة وصاحبته بحد كوت  
 الموت بيسيرها وبغيرها لم يرب هذا كل منعه او طأقلته دية اهل  
 عالم تقم عليه بيته انه مات من ملك المشرقة لاسيما ولم يبرح  
 فرش منها ولم يتعطل عن قضاها مصالحيها رجمه احاب  
 لا تلمسه ولا عاقلته دية له اذ لا يلم من الضرب القتل والادب  
 الدية حتى تقوم عليه بيته بان تلم الزاني حتى مات متها  
 تلمزم الدية العاقلة وهو كاحدم انه يحل فيه ضربه ومات من  
 ضربه تلمزم الدية ولاشئ على العاقلة لانها لا تفعل ما  
 وجب يا قاتل القاتل ولا بد في الارض الفخخ بها يوجب الدية  
 عليه لا باليس كذلك هي وسياتي في الشهادة على القتل نقل  
 عن البرازية انه لا يحتاج الشاهد ان يقول مات من رجل بيته  
 بل يكفي ان يقول انه لم يزل صاحب فرش حتى مات في ثم الزانية  
 للفتي رجل ادعى على رجل انه شبع وليه موضحة ومات من ذلك  
 فشهدتسا هذان لموضحة والبرع تقبل بينهما وديعتي  
 بالقصاص في الموضحة وكذلك اذا شهد احداهما بالسرية والاخر  
 بالبرع تقبل على الشبهة لا تتأق الكل عليها حتى لو ادعى على  
 المدعى البرع بطلت الشهادة التي يشهد بالسرية وفي الحد وكو  
 يات الشبهة شيئا دون الموضحة لا يتأقها العاقلة بان تصد الدية  
 عن السهاق وما شبهه فادعى الولي انه مات منها ولي الدية  
 على العاقلة وجاها هذين شهد احداهما المدعى وكذا  
 الاخرانه برى من ذلك فقلت الشبهة دية على الشبهة وقضى بها  
 نه مال الجاني وكذلك لو كان الميت عبد الرجل فادعى مولاه ان  
 الشا ج شبهه موضحة عمدا ومات منها وان له عليها القود وجا  
 بشا هذين فشهد احداهما المدعى شهد الاخرانه

صاحب

لأن كل القتل ولا للباقي من اوليا القتل الاول ولو صفا بالثاثة  
 الزايي وهذا يغيب بانه لو لم يكن جميع القصاص واجبا له لكان  
 ضامنا باستغفار الكل وفي الدرر والمجتمعي دم بيني اتفق كما  
 هما لو قتل زيرا رجلا كان له وليان ففعا احدهما وقتله الولي  
 الاخر فان لم يعلم بعفو زيريه يقتل في سالا استغفارا فان  
 ان علم بعفوه وعلم الولي القاتل ايضا ان عفو بعضهم يستغف  
 القود ومع ذلك يقتل فانه يتأدي يقتل الولي القاتل ضامنا  
 سوا قضى القاضي سقوط القصاص في نصب السالك او  
 لم يقض والا فان قال طنت انه يحل قتله فلا تقاتل وتعد  
 عليه الدية في حاله لا على عاقلته علق ميسر رجل لقتل  
 على بناء القبول اذ يد الرجل الممسوك عمدا حتى قتله الاخر يقتل  
 وله القتل الرجل الممسوك تكسر السين فعليه اي يوجب على  
 وليه القتل حيث قتل الممسوك القود قضى القاضي سقوط  
 القصاص عن المسك ولو لم يقض وكذلك في توارك السهاق والولوي  
 وهكذا ذكره في واقعات الناطقي وقال لا يذاي حظ قتل المسك  
 مما لا يشكل على الناس فلا يخرج فيه الى تعيد اجماع القود كونه  
 يعلمه محظور بخلاف المسالة الاولى فان كثر من الناس لا  
 يعلمون محظور استغفار بعض الاوليا بغير رضاي الاخرين غير  
 شخص سوا او مات المخرج وان لم يولد القتل بيته اذ  
 اي المخرج مات بسبب المخرج وقام القاتل بيته الى المخرج  
 بغير رضاي المخرج ومات بعد مدة من المخرج فبيته  
 قتيلا وانها مشته للقود وبيته القاتل باقية فانها  
 تشهد الله لم يمت منجرحه والمشته مقتد منه لذا في مدين  
 الحكم مغزيا للمخرج وفي الفتا والجرية سئل في رجلين قتل  
 بالعمدا ثم تزوجا وفي راس كل منهما بنته ولم يبرح احد منهما



محيط السرخسى لوعنى الول قبل موت المرحوم جبارىستى  
ويقتل قياسا ولو قطع الول يد القاتل ثم عرفنا عنه ضمن  
ديه لده عند ابن حنيفة خلافا لها وفيه ايض المعنولا  
غلو اما ان كان عن الجدا وعن الخطا وكل وجلا غلوا  
كان عن النائية وعن النية وما يجد منها وعن القوط  
وما يجد منه وعن القوط وعن النية وجدها وان كان  
الحياة عما ثم قال المقوط للقطع ففوتت عن الحياة  
وما يجد منه وعن النية وما يجد منها وعن القوط  
القطع والسراية ولو قال عفوتت عن القطع او عن النية  
لا يكون عفوتت السراية و ما لو ما يتبب القضا من قضا  
والدية استخسا فاعند بر حنيفة رجع وعند طائفة  
السراية فاما ان كان خطأ فمما عن القطع او عن النية  
ثم سرى وما كان على هذا الخلاف ولو عنى عن القطع  
وما يجد منه عن النائية صحح العفو عن الكل ما في العهد  
الا ان في العهد تفصيلا لدية من جميع المال وفي الخطا ما في العهد  
ويكون وصية لها قال ابن شريح فتنة الخارج جان العفو  
استخسا تأجل على بعض الصور لا تفصليها لا يجوز قياسا  
ولا استخسا تأجل على بعض الصور لا تفصليها لا يجوز قياسا  
شخص محدد كما صارت الضربة اخر فاشهد على نفسه في  
مرضه انه تركه اجر على انه تعالى وكنت بينهما تبارك  
لدى الله ثم شري ثم ما ان كفرت بدينه سنة ايام من يوم  
الضرب ففعل يجل بالاشهاد المذكور ولا كلام للورثة  
او يستعمل الحق للورثة بموته له وام موصد الى موته فهو في  
حكم الميت اجاب ان عفوتت الضربة وما يجد منها  
عن الحياة فيصح ونكوت سنة الثالث لا نه خطأ واما ان

نت

محيط

مر منها فالتا ص يقتص بارس الشجة في مال الجاني انتهى ويرد  
ما في الخلاصة في اخر كتاب الدعوى قال رجل ادعى على اخيه ضربا  
بطن امه وماتت بضربته فقال المبع عليه في الدفع انها  
خرجت بمدا الضرب الى السوق ليصير الدهن مع ولورثه ان يصح  
بعد الضربة يصح ولورثها على الصحة وهذا على الموت بالفرقة  
فينة الصحة اولى كذا في البرازية وشتمك الاحكام وبه ائني  
الفاصل ابو السعود وكذا ذكر في كتابه البيان للشيخ طاهر  
البلد ارجع اقام الجنا القتول البينة على انه جرحه يد وقتله  
واقارب البينة على ان القتل قال ابن شريح لم يجز على البينة  
نريد اوك لانها قامت على قوله صا حقه على لا على البينة بل  
هي منسقة لاستقام الجرح حقه فلم يبق للوارث حق التعرق وذكر  
لما تقدم ان لكل منهما اسطاطه ولما لم يبق في المسئلة الثالثة من  
انه ليس لوارثها دعوى بعد اقراره كذا في المحل مغر والمجل الثاني  
قال المرحوم لم يجز حتى فلا نفي من الجرح لسوء لورثته الدعوى  
على الجرح بهذا السبب مطلقا يعني سواء مات من جرحه او لم  
تم مات وسواء قام الوارث بينة ام لا اي هذا في المحل المغر  
واما اذا كان خطأ ولمسالة بجالها فانها تقبل البينة وسقط  
من الدية ثلثها وبعد قوله لم يجز حتى استقام طالع المال فلا ينفذ  
الا في الثلث افا دة السيد احمد رجع وصل ان كان الجرح معروفا  
عند القاضي والناصب به انه جرحه منه نفي عنه الجرح واذا مر  
الوارث بينة حيث اقر الجرح فثلث البينة ولم يقبل اولى البين  
قنيه وان لم يكن معروفا عند القاضي والناصب كان اشهاد  
الخرج صحيحا فلورثه الوارث على ان فاللانا جرحه لم يقبل  
سما في الذخيرة وفي الدرر عند المسعودي لوعنى المرحوم ابو  
عفا والا بعد الجرح قبل لموت جاني العفو استخسا فاف

عن الضريرة لا غير يصح كما قالوا هذا النوع عن القطع او عن الشبهة  
 انتهى ثم انما يصح المغفوف المخرج في بعض الصور والوكا بالروح  
 حرا ولا فلو كان عبدا لا يصح لان القصاص يجب حتما للروح لا له  
 بشر نلاليه عن البديع رجل شيخ رجالي موصفتين ثم عفا  
 المستعوض عن احد الموصفتين وما بعد منها ثم مات  
 منها قال ان كان ذلك باقرار من الشايع فطعمه الدية في ماله  
 ولا يجوز العفو لانه وصية للقاتل ولو ادعى بان يغفر عنه فانه  
 محذور بان لا يلزم في قباله الامام كما في الثانية وان كان  
 دليلا بينة للعاقلة فيحذر ويبيع عنهم نصف الدية ان كان  
 يخرج ذلك من الثلث وان كان الشجنان عدوا للمساكين لهما  
 فلا شيء على الجاني لان العفو عن احدهما عفو عنهما كذا في الظاهر  
 ورجل يبيع رجلا موصفا بعدا فعفا عنه وما بعد منها ثم  
 شجحه اخري بعد افلام بعفه عنها فاضل الما في الدية في كل ما  
 في ثلاث منهن اذ اطاق منه جميعا ولا قصاص عليه فيها  
 ولم يحذر له العفو كذا في الحيط ولو اقرانه قتل فلا فاءا لوعاء او  
 بالسهم الباطنة او بقرابة الانفال لا يلزم منه شيء لان ذلك من محض لانه  
 يودي الى ادعاء علم الغيب المتغير بحوله تعالى لا يعلم الغيب الا  
 الله ولم يوجد نص باهلا كذا في هذه الاشياء بالاقرار كما في الا  
 بل من شيء كما لو اقر بينة رجل هو الكرم من القدر سنا ولو  
 اقرانه هلك فلا فاءا بقرابة الله تعالى القهرية اختلعتا لسان  
 فيه لو قوت عيا والاصح انه لا يلزم منه شيء لان الشك لم يجعله  
 من الة القتل وبسبب كذا قتله الذي عفا عنه حاوي الغفيرة و  
 لم يكره ما اذا قر انه قتله بالاضافة بالعين فسا مل ومضى  
 الكو حانه جرح قال قتله ولان وماتت فيه وارتد  
 على رجل اخر غير الذي ادعى عليه الجرح انما لا اخذ فسلم

ك

تسمع شهادتهم لانه اي القصاص حتى الموت المقتول وقد  
 الذبح اى كذب الوارث وشهد به ثم ان ثبت على من ادعى  
 عليه الجرح ما اقر او بينة اجبت عليه طوبى بموجب خطابه  
 والا فلا فاءا لوعده عوى الجرح وقال الجرح جرحي لانا ومات  
 المرح قبل ان تمام على الدعي عليه البينة فصرحت بعبود  
 اعنه عطف ابن الاخر يعني غير الذي قاله عنه الجرح انه جرحه قاله  
 العلامة عبد الوارث ابلات الاخر الذي ادعى عليه ابن الجرح  
 جرح خطا قبلت بسنته لينا بها على حرا نه اى الوارث فهو  
 من اضافة المصدر له مغفوف له الارث قال السيد احمد وضمن  
 هذه العلة تظهر فاما دأجرجه وان العلة السابقة وبهى حتى  
 لان حقه المورث تظهر لغيره هنا فليتنا مل انتهى سفاك سجا  
 الاولى ان يقع لاطمه لينا بسبب قولها ياتى اكله حتى قد  
 ان قد افيد اليه اى من الارز موقته حتى قد علم يعلم الموقوع  
 اليه كذا اى كذا رفسا ومن باب اولى واعلم وانما اكله من غير  
 اكره عليه فانه لا قصاص عليه ولا دية ولا على عاقلته وورث منه  
 وقد لو قال لا خير لى هذا الطعام فانه طيب فاكله فاذا هوس  
 فانه لم يضمن كما في الخلاصة كذا اى الدافع خمس وورث لانه  
 اركب مصنة ليس فيها حد مقدور في مشاها الكفاية  
 التفرير بواكر هو على شرب السم كما في الذخيرة او ادعى  
 ابحارا اى صب في حلقه فماتت تبا اليد عطف قلته وهذا فيما  
 وقع السم مستقرا وان دفعه له في شربة اى مزجا في شربة  
 فشر به وكذا لو مزج في طعام فاكله فماتت فكله لا و اى  
 فاوله فماتت و طقت فلا قصاص ولا دية لانه شرب واختاره الا  
 انه الدافع للسم الى اخيه المسلم فعدت فيما اذا لم يعلم الدافع له  
 فلا يلزم على الدافع الا اقامة القدر عليه ولا يلزمه الاستعانة

ع

منح وتقل الجوى عن الولوالجى الله علما لم يقصد ضرب به بالم جرح  
وهو يود ما قلنا فلو قصد قتله بالسيوف فلهذا القصص  
لزمه الكون لخصم الجرح والذ القتل به قصد الضرب لا يشك  
ما في الجنبى الله لا يشترط في القوم قصد القتل لئلا يشك  
من به بالحد لا يشترط قصد القتل فالشرط هو قصد الضرب  
دون القتل لم يلزم من وجود القتل بالحد كونه عينا لا بد  
قد يكون خطأ فالشرط قصد الضرب به هنا والقصص  
بالسيف لم يكف عدا وان حصل القتل به كالحق كسر القوف  
قال القارارى ولا يقال بالسكون وهو مصدر خفف بالخط  
خطم والخطاق فاعله والخطاف بالكرم والتخفيف بالخط  
من جمل وروايتى منزه يعنى كما لا ينقص فيما لو خفف  
وما نكس تعدد الشارح في باب قطع الطريف ان فيه القوف  
عند ابي حنيفة فتنبيهه كما لا يقتضى في التوفيق اى فيما لو  
التي شتى منها في كما عند ابي حنيفة خلافا لها والشافعي في الا  
تقصيه في الخفت والتفريق وذكر شيخ الاسلام في ثمرة  
الاصول ان من عرف شخصاً بالما كان الما فليلا تنقل مثله  
عالم ويرجى منه النجاة بالسباحة في الماء البارد ان مات  
ذلك فهو خطأ العهد عند جميعها واما ان كان لا علم  
ان كان عيت يكتله النجاة منه بالسباحة بان كان غير مشدد  
ولا اشتغل وهو يحسن السباحة فخطأ العهد وان كان  
عشت لا يكتله النجاة فخطأ قول ابي حنيفة هو خطأ العهد  
ولا قصاص ولا على قولهما هو بعض عهد ولو تكساق قصاص  
كذا في المحيط ولو دخل بيتا اى حبه مقيد اهندية فمات  
المجوس فيه اى في ذلك البيت جو عالم بعض الماليس  
شواو لا يحب الدية وفي الهندية وقال محمد ابو جعفر عقوبة

دان

خافية وان قتله عن نفع الميم وسعد الرايا بل به في الطين  
كذا في القرب وقال العيني وهو خشة طولية في رأسها حديد  
عريضة فتوقها خشة عريضة يصنع الرجل طوله عليه وخر  
بها الارض والنا رسته تسمى نبل انتهى وفي القاموس الم  
بالفتح الجبل والسماء وبجسمها لشري يقتض من القاتل  
نصف جلد بدين من غير خلاف لانه عدي قتله باله موصوف  
له باعتنا رجه كما قاله كثر اوصافه فلهذا لم يجر  
فتقصيه اجام كما تقتله المم عن الجنبى ولنظما في المصح فلت  
وفي المجتبى قتله برضيه القود اذا قتله عدو جديدة واما  
قتله بظهور يده فخرجه فلهذا جازعاً واما ان لم يجر  
لم قتله بظهوره ولم يجرحه لا يقتض في رواية الطحاوي  
عند ابي حنيفة وظاهر الرواية انه يقتضى بلا جرح في جديد  
ونحاس وذهب وخوفه من الظن ان الثقبلة التي تقتضى  
الجرح غالباً وقولها وعنه في الدرر لما صنفه كان نقل  
المص في المنع عن النجاة ان الاصح اعتبار الجرح حتى في الجديد  
فخطأ عند غيره عند الاقوام لوجوب القود وعليه جري انت  
المال حيث قال ابو بظهر ان جرح في الاصح ولم يتكلم على ما اذا  
قتله بعوده قاله الا ثانياً فان اصابه بالعود فقتله المولى  
ولا قصاص عليه لانه ليس بسلاح ولكن اذا كان عضواً لا وليت  
كما قال لسيف عندهما ولتصير كالسوط عند ابي حنيفة جرح كذا  
تقلم السيف اجد وفي المجتبى جرح بشفط جرح بسيف كالحال كونه  
مستترا في عده جرح السيف القود قتله فلا قود عند ابي  
حنيفة على الضارب وعليه الدية وظاهره اعتبار قصده  
دونه الوازع فان الوازع الله جرح بمجرده وكلف انما قصده الما في  
ضربه بالنفخ فليجرح وقال محمد ان كان العهد وحده فالتكثير به

منح